بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : جميلة بنت عبد العزيز خياط الرقم الجامعي : (٤١٨ ٨٣٢٤)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة بتاريخ : ٢٥/٤/١٤٢٤ هـ ؛ توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د/ سعد عراك الغامدي المناقش الأول : أ.د مصطفى إمام المناقش الثاني : د/ رقية الحزامي

التوقيع : التوقيع : مصطفى إمام التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : عليان بن محمد الحازمي

التوقيع : ١١/٨/١٤٢٤هـ

٣٠١٠٢٠٠٠٠٤٦٣٣

٠٠٥٤٠٩

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـرى
كلية اللغة العربية

مـوقف ابن مـالك من الأخفـش الأوسـط

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالبة

جميلة بنت عبد العزيز خياط

٢- ٨٢٣٤- ٤١٨

إشراف الدكتور

سعـد بن حمدان الغامدي

أستاذ مشارك بقسم اللغة والنحو والصرف

١٤٢٣- ١٤٢٤هـ

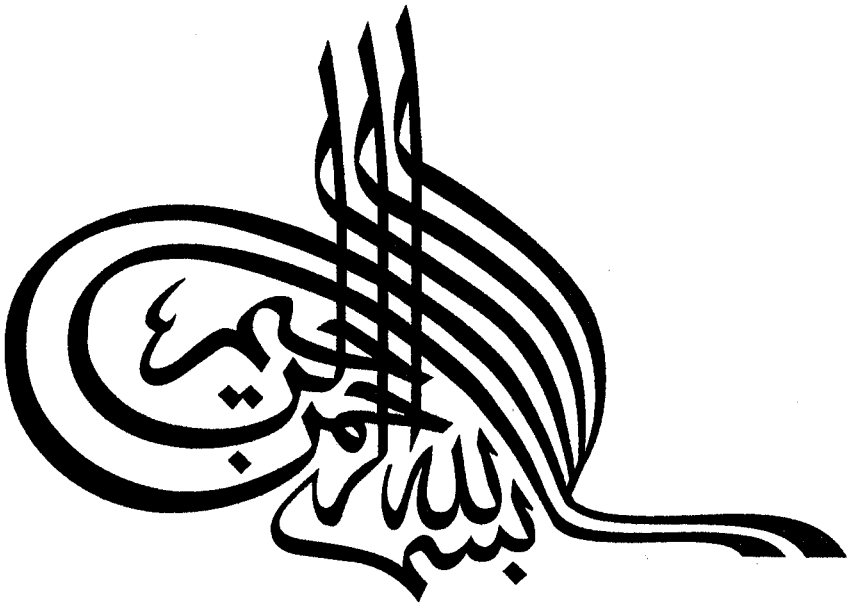
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الطالبة : جميلة بنت عبد العزيز بن صدقه خياط
التخصص :لغة (نحو وصرف)
الدرجة العلمية :ما جستير

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير نبي مبعوث رحمة للعالمين ، وبعد :

فهذا بحث في العلاقات النحوية يختص بدراسة : (موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط) (دراسة نحوية في شرح التسهيل لابن مالك) حاولت من خلاله إيضاح موقف ابن مالك من متقدمه الأخفش الأوسط في القضايا النحوية التي تضمنها شرح التسهيل ، ومقارنة ما جاء فيه بالمصنفات الأخرى .
واقتضت طبيعة هذا الدراسة ن تكون في خمسة مباحث يسبقها مقدمة وتمهيد تحدثت فيه عن شقين : أولهما : شخصية كل من الإمامين الإنسانية والنحوية ، وثانيهما : الأخفش الأوسط عند ابن مالك في شرح التسهيل أما مباحث هذه الدراسة فهي كالتالي :

الفصل الأول : مسائل الرواية والاستشهاد
الفصل الثاني : موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في مسائل العوامل النحوية
الفصل الثالث : موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في مسائل الألفاظ
الفصل الرابع : موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في مسائل التركيب
الفصل الخامس :موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في مسائل الإعراب .

وقد ذيل البحث بخاتمة وفهرس للموضوعات تفصيلي ، كان منأهم ما جاء في الخاتمة من نتائج :
١- تعد العلاقة التي تربط بين الأخفش الأوسط وابن مالك مجالا خصبا للدراسة النحوية لما بين الإمامين من تشابه في المنهج النحوي والأصول النحوية .
٢- اعتمدابن مالك منهجا دقيقا في موقفه من آراء الأخفش النحوية يقوم على موافقته في المسائل التي تكون دعامتها السماع الصحيح والقياس المقبول، ومخالفته فيما عدا ذلك .
٣- يحتل الأخفش عند ابن مالك مكان الراوية الثقة فيما يرويه أو يحكيه عن العرب،دون اعتبار لحكم القياس عليه
٤- وافق ابن مالك الأخفش في أغلب مباحث النيابة وكان الإمامين ينحوان منحى الكوفيين في هذا الباب ، الأمر نفسه في باب العامل فلا نلحظ مسائل خلافية بارزة في قضايا العامل الأساسية ، بل نجده قد تركز حول العامل في بعض التراكيب الشاذة
٥- مما أبرزه البحث أيضا ميل الإمامين للبعد عن التأويلات البصرية للشواهد النحوية

الطالبة :	المشرف :	عميد كلية اللغة
جميلة بنت عبد العزيز خياط	أ/د سعد بن حمدان الغامدي	د/ عبد الله القرني

مقدمة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فـــلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، أحمده سبحانه حمدا يليق بجلال عظمته وكمال سلطانه، وأنزهه عن كـــل شريك في الملـــــك أو مثيل أو شبيه، وأصلي وأسلم على نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين، حامل لواء العلم وسراجه المنير ، صلى الله عليه وسلم أكمل صلاة وأتم تسليم .

وبعد:

يعد مجال البحث في العلاقات النحوية من أخصب مجالات الدرس النحوي وأقربها صلة به، يعنى الباحث في هذا المحور عادة بمحاولة تحديد العلاقات النحوية بين النحاة ؛ سواء أكانت تأثرا أو تـــأثيرا ،معارضـــة أو تـــأييدا، نقاط الاختلاف ومحاور الاتفاق ، أثر المتقدم في المتأخر ، موقف المتأخر من المتقدم ، مـــن خـــلال دراسة المسائل النحوية التي اختلفت آراؤهم حولها أو اتفقت ، ومحاولة تحديد أصول هذه الاتفاقات ومنـــابع الاختلافات في كتب النحاة المتقدمة .

ومن هنا كانت فكرة هذه الأطروحة: (موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط)، فحينما أشار مشـــرف هذه الرسالة بأهمية دراسة هذه الموضوعات، وطرح مجموعة من الأسماء؛ علق في الذهن تساؤل كبير عن ماهية الرابطة التي تربط بين الإمامين الأخفش الأوسط وابن مالك ؟.

فبالرغم من طول الفاصل الزمني بينهما، إلا أن العلاقة بينهما يمكن أن تكون محورا للدراسة لمـــا بـــين الإمامين من مواطن تشابه في المنهج النحوي ومفهوم الأصول النحوية كالسماع والقياس.

فالأخفش الأوسط بصري خالف أئمة هذا المذهب في بعض من آرائهم، وابن مالك أندلسي قام مذهبـــه النحوي على الاختيار من مذاهب النحاة، والتحرر ـــ بشكل مـــا ـــ من قيود التمسك بمذهب نحوي.

والأخفش الأوسط كان يولي السماع تقديرا خاصا مكنه منه علمه الواسع باللغـــات ومعرفتـــه الكـــبرى بالقراءات؛ وابن مالك من أبرز النحاة الذين عنوا بالمسموع كثيرا . وهذا ما اتضح جليا في عرضهما للمسائل النحوية من خلال كثرة الاستشهاد، وهو الذي يفسر مذهبهما في مخالفة القواعد والاختيار منها .

إلا أن الأخفش الأوسط فاق ابن مالك في ذلك ، لذا نلحظ أنه – أي ابن مالـــك – لم يقبـــل كـــل آراء الأخفش النحوية بل كان يأخذ منها ويرد .

أما عن القياس فقد اتسع الأخفش الأوسط فيه ومما ساعده على ذلك : حدة ذكائه واعتداده بالسماع عـــن العرب ، أما ابن مالك فكان يقيس في حدود أضيق من اقيسة الأخفش الأوسط ؛ إلا أنه لم يعمد إلى تأويـــل

الفوائد المحوية في المقاصد النحوية١

سبك المنظوم وفك المختوم.٢

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح٣.

المقدمة الأسدية٤.

توفي في الثاني عشر من شعبان بدمشق سنة ٦٧٢هـ وصلي عليه بالجامع الأموي٥ .

أما عن موقعه بين النحويين ؛ فقد عرف ابن مالك بمذهب متفرد وطريق خاصة في اختياره بين المذاهب النحوية ،فلا نستطيع القول بأنه مال لطريق البصريين دون الكوفيين أو العكس ولا نقول إنه توسط بين الفريقين بل كان صاحب مذهب متميز في النحو العربي.

حكى السيوطي عنه فقال : (لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل بل يقول إنه شاذ أو ضرورة كقوله في التمييز :

والفعل ذو التصريف نزرا سبقا.

وقوله في مد المقصور :

والعكس في شعر يقع .

قال ابن هشام :وهذه الطريقة طريقة المحققين وهي أحسن الطريقين .)٦.

لقد وقف ابن مالك موقفا منصفا من النحو الكوفي ،فخالف فئة كبيرة من النحاة ، فقد درس آراءهم وتوجيهاتهم وأيدهم في كثير من اختياراتهم للمسائل النحوية خاصة ما بني منها على السماع .فكتبه وعاء أمين حفظ للأجيال آراء نحاة الكوفة الذين اندرست آثارهم العلمية، كذا كان موقفه من الخلاف يتميز بالموضوعية حيث كان يرجح ما يترآى إليه سواء كان من آراء البصريين أو الكوفيين ،ومن هنا نفسر كثرة اختياره لآراء الأخفش ٧.

---

١ تحقيق الدكتورة وداد يحي لال -رسالة ماجستير -جامعة أم القرى كلية اللغة العربية -١٤٠٥-١٤٠٦)

٢ مخطوط

٣ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : عالم الكتب ط٣ ،١٩٨٣،- ١٤٠٣

٤ بغية الوعاة (١٣١/١) ، الوافي بالوفيات (٣٥٩/٣)

٥ شذرات الذهب (٣٣٩/٥) بغية الوعاة (١٣١/١)

٦ الاقتراح (١٣٢)

٧ الخلاف بين النحويين (٤٣٤)

ومن هنا أيضا كانت صلته بالأخفش، هذه الصلة التي أشار إليها كثير من الدارسين منهم الـــدكتور عبد العال سالم مكرم ، فقد ألمح إلى وجود صلة بين الإمامين وإن لم ينص عليها حيث قال : (والنـــاظر إلى آراء أبي الحسن الأخفش في النحو يراها تخالف أصول البصريين في كثير من المسائل مع أنه بصري تتلمذ على سيبويه ، فنراه أحيانا يضع يده في يد الكوفيين ، وتقترب وجهة نظره من وجهة نظرهم و كان ابن مالك مع الأخفش كما كان مع الخليل وسيبويه ، يتفق معه إذا وجد الحق واضحا في مسائله والبرهان قويا في آرائـــه ، ويختلف معه حينما يعوز دليله القوة والوضوح)١.

فكلا الإمامين أقام دعائم منهجه على الاختيار ، و لم يتحجر بقيود المذهب النحوي الذي ينتمي إليه، وقد فاق الأخفش ابن مالك في ذلك لأنه قد عرف بانتمائه لمدرسة البصريين ، أما الأمر مع ابن مالك فهـــو على السواء لأنه كان ينتمي إلى المدرسة الأندلسية التي عرفت بالاختيار .

وجملة القول إن الروابط التي تربط بين الإمامين أكثر من أن تحيط بها صفحات مكتوبة ، فما بـــين الإمامين أعمق أثرا ، وأبعد غورا من أن تكشف عنه دراسة مبتدئة ،وكأن الإمامين نسج متكامل يتمايز حينا ويلتئم حينا أخرى .

١ (المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة (٢١٢)

الأخفش عند ابن مالك في شرح التسهيل

انصبت هذه الدراسة في محورها الرئيس على بيان موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط من خلال دراسة الآراء النحوية التي ساقها ابن مالك في شرحه للتسهيل.

أما سبب اختيار شرح التسهيل فهو نابع من أهمية التسهيل ذاته، فإن كان من أشمل مؤلفات ابن مالك جمعا للمسائل النحوية وأكثرها عرضا للخلافات النحوية -وحسبنا في ذلك شهادة معارضه أبي حيان : (أحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي، مقيم دمشق.)١- ؛ إلا أنه أحصرها في ذكر الحجاج والبراهين، فلم يعرض فيه للأدلة والبراهين، وكأنه عول في ذلك على شرحه له الذي عد من أوسع مصنفات ابن مالك بسطا للقضايا النحوية. فهو يشرح ويسهب ويعرض للآراء ويحللها بالدليل والحجة والبرهان، مبينا مصادر نقله إياها ، فشرح التسهيل من أهم الكتب النحوية التي حفظت لنا جزءا كبيرا من مصنفات النحاة المتقدمين بنقله فيه عنها ، وعزوه إليها حينما يتسنى مجال للحديث، واستوعبت تراث النحاة الغابرين.

وكأن ابن مالك يرسم لقارئيه خطوط المنهج العلمي الدقيق في البحث والتصنيف، ويشدد على أهمية الصدق في النقل والتحرير .

ومما يضيف إلى قيمته فوق كل ذاك هو ظهور شخصية ابن مالك النحوية فهو لا يكتفي بالعرض الوافي فحسب ؛ بل يقف موقف المخالف تارة والمعارض تارة مبينا في كلا الموقفين علة الموافقة والمخالفة بالحجة والبرهان.

وقد أفصح ابن مالك ذاته عن هذا، فقال في شرح الكافية الشافية عند عرضه للخلاف حول أل التعريف : (وقول الخليل هو المختار عندي ، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في (شرح تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد) فلينظر هناك) ٢.

وقال عند الحديث عن رافع الخبر : (والأول قول سيبويه ، وهو الصحيح ، والاستدلال على صحته وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط ، وهو أليق بشرح كتابي الكبير، فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه) ٣.

لكل ذلك كان شرح التسهيل هو محورنا في الحديث عن موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط ، رغم تضارب الأقوال حول سر وصوله مشروحا إلى باب مصادر الفعل الثلاثي ، فقيل : إنه وصل في شرحه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي وكمل عليه ولده وقيل إنه كمله وكان كاملا عند شهاب الدين أبي بكر بن

---

١ البحر المحيط (١/١٥)

٢ شرح الكافية الشافية (١/٣١٩)

٣ شرح الكافية الشافية (١/٣٣٤)

يعقوب الشافعي تلميذه ، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك فأخذ الشرح معه، وتوجـــه لليمن غاضبا على أهل دمشق ،وبقي الشرح مخروما بين أظهر الناس في هذه البلاد .١

فننقل المسائل التي نسبها ابن مالك للأخفش سواء أكانت روايات منقولة أم قضايا نحوية كان للأخفش فيها آراء مشهورة ثم نتعرض لها بالدراسة مبينين مذهب الأخفش فيها وموقف ابن مالك منه فيها .

ولا يعني هذا أنا أغفلنا بقية مصنفات ابن مالك الأخرى ، بل حاولنا الرجوع إلى بعض مصـــنفاته التي كانت بين أيدينا في جملة من المسائل ، وغرضنا من ذلك :

بيان موقف ابن مالك فيها من الأخفش ومقارنة ما وجد في شرح التسهيل بما وجد في غيره كشرح الكافيـــة الشافية وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ والتحفة وشواهد التوضيح والتصحيح في شرح مشكلات الجـــامع الصحيح. فقد ينسب ابن مالك للأخفش رأيا نحويا دون أن ينسبه إليه في الآخر كما في مسألة إعمال العدد المصاغ على وزن فاعل في الاسم الذي يليه النصب ، حيث نسب في شرح التسهيل جـــواز تنـــوين العـــدد والنصب به للأخفش فقال : (وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به ، ...) ٢. أما في شرح الكافية الشافية فقد نسبه لثعلب وحده فقال : (وأجاز ذلك ثعلب وحده ، ولا حجة له في ذلك) ٣.

ومنها أيضا مسألة تخريج وجه النصب بعد اسم الفاعل المثنى بأل حيث نقل في شرح الكافية الشافية عدم الخلاف في الإعمال ونسب في شرح التسهيل ذلك للمازني .٤

بل قد تباين موقف ابن مالك من الأخفش في القضية الواحدة بين مصنف وآخر كما في مسألة العامـــل في المقسم به عنـــد حذف الـــجار، حيث ضعف مذهب الأخفش في شرحه للتســـهيل- أن الجـــر بـــالحرف المحذوف-٥، وقوى مذهبه – أن الجر بالعوض من الحرف المحذوف في شرحه للكافية الشافية ٦.

وأحيانا يكون هذا التتبع لبيان كيفية استفادة ابن مالك من آراء الأخفش النحوية، وقد تجلى هـــذا خاصة في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ، حيث استفاد من آراء الأخفش النحوية في تخريج مجموعة مـــن ألفاظ الحديث النبوي .

---

١ بغية الوعاة (١/١٣١)

٢ شرح التسهيل (٢/٤١٢)

٣ (٣/١٦٨٤) وينظر ص (١١٨) من الرسالة

٤ ينظر ص (١٠٤) من الرسالة

٥ (٣/١٩٩) وما بعدها

٦ (٢/٨٦٥) وما بعدها

ولا يعني ها أن ابن مالك قد ساق في شرح التسهيل كل آراء الأخفش النحوية بل قد تجاوز بعض المسائل منها على سبيل التمثيل :حكم جر خبر ليس الثاني عند جر الأول ، فقد تحدث ابن مالك عن هـــذه المسألة فقال في شرح الكافية الشافية : (ويجوز جر الخبر الثاني إذا جر الأول عند الأخفش ، لا عند ســـيبويه. والقول في ذلك قول الأخفش ، لاستعمال العرب إياه ....)١، وأغفل ذكر هذه المسألة في شرحه للتسهيل .

وهذا النوع من المسائل في إجماله قليل جدا –رغم ما ذكر من عدم اكتمال شرح التسهيل- بخلاف المقابل وهي المسائل التي نسبها ابن مالك للأخفش في شرح التسهيل دون مصنفاته الأخرى والتي كشف عنها البحث مثال ذلك : الخلاف حول النون المحذوفة عند اجتماع نوني الوقاية والرفع حيث ذكر ابن مالـــك في شرح الكافية الشافية رأي سيبويه وهو أن النون المحذوفة هي نون الرفع وأدمج رأي الأخفش وهو أن النـــون المحذوفة هي نون الوقاية بقوله: (وزعم قوم) ٢.

بل وجدت اراء للأخفش مشهورة لم ينسبها ابن مالك إليه في مصنفاته التي بين أيدينا منها: دلالـــة الكـــاف على الاستعلاء؛ فقد نسب للأخفش والفراء وجماعة من الكوفيين **٣**جواز مجيء الكاف دالة على الاستعلاء ،كقول بعض العر ب :كخير في جواب كيف أصبحت ؟ يريد على خير.

واستدلوا على هذه الإجازة بقول العرب الذي حكاه الأخفش: (كن كما أنت) فمعناه عندهم : كن على فعل هو أنت٤.

قال ابن مالك في شرح التسهيل : | وقد تجيء بمعنى على كقول بعض العرب : كخير . في جواب من قال : كيف أصبحت ؟، حكاه الفراء|٥.

ومنها دلالة رب للتقليل فقد نسب ابن مالك للأخفش أن معنى رب عنده هو التقليل٦ متابعا في ذلك أئمة البصريين كالخليل وسيبويـــــه وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء ، وجمهرة من الكوفيين كالكسائي والفراء وابن سعدان ٧.

---

١ شرح الكافية الشافية (٤٢٩/١)

٢ شرح الكافية الشافية (٢٠٨/١) وينظر أيضا المسالة

٣ معاني القرآن(٤٦٦/١)الجنى الداني (٤٧٨-٤٨٠) ، مغني اللبيب (١/ ١٧٧) مدي الأريب (٣٧٩/١) ارتشاف الضـــرب (١٧١٢/٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي (٢٣٨) همع الهوامع (١٩٥/٤) شرح التصريح على مضمون التوضيح (١٦/٢)

٤ رصف المباني (٢٧٦)

٥ (١٧٠/٣)

٦ الأزهية (٢٥٩) الجنى (٤٣٩)ا شرح الجمل لابن عصفور (٥٠١/٢)رتشاف الضرب (٤/ ١٧٣٨)همع الهوامع (١٧٤/٤)

٧ ينظر على سبيل التمثيل الجنى (٤٣٩-٤٤٧) همع الهوامع (١٧٤/٤-١٧٦)

ونلحظ هنا ابن مالك لم ينسب للأخفش الأوسط صراحـــــة القول بمجيئها للتقليل؛ واكتفـــــى بقوله (وأكثر النحويين يقولون معنى رب التقليل) [1] باعتبار أنه من جملة النحويين .

ومنها أيضا مسألة وصف مجرور رب ، فقد ذهب المبرد ٢، وابن السراج ٣، والفارسي٤، والهروي٥ وأكثـــر المتأخرين٦ إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر ، إما بمفرد :، نحو : رب رجل صالح ، أو بجملة ، نحـــو: رب رجل لقيته . فـــ(لقيته) جملة في موضع خفض ، على الصفة .أو بشبه جملة نحو: رب رجل عندك .أو بصـــفة مشتقة ٧، وقيل إنه مذهب البصريين٨.

وذهب الأخفش والفراء و الزجاج وابن خروف وابن طاهر إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها ٩، وهو ظاهر مذهب سيبويه١٠.

قال في شرح التسهيل :(والمبرد وابن السراج يرون وجوب وصف المجرور بربّ ، وقلدهم في ذلـــك أكثـــر المتأخرين مع أنـــه خلاف مذهب سيبويه)١١. إلا أن ما يعنينا في هذه المسألة هو إغفاله نسبة هذا المـــذهب للأخفش ، فمحاولة تتبع هذه المحاور لها أكبر الأثر في الكشف عن خيوط هذه العلاقة.

أما مصادر ابن مالك التي استقى منها آراء الأخفش النحوية في شرح التسهيل فهي:

مصنفات الأخفش في المقام الأول ، وفي مقدمتها المعاني حيث لا مجال للشك في اضطلاع ابن مالك على المعاني وذلك لما عرف عنه من سعة الاطلاع وغزارة العلم والحرص على كتب الأوائل.

---

١ شرح التسهيل (١٧٥/٣) ،شواهد التوضيح (١٠٤) .

٢واختلف النقل عن المبرد، فنسبه له المرادي في الجنى الداني عن ابن هشام (٤٥١)وابن مالك في شـــرح التســـهيل (١٨١/٣)، وينظـــر ارتشاف الضرب (١٧٤١/٤)، همع الهوامع (١٧٨/٤)

٣ الأصول (٤١٨/١)شرح التسهيل (١٨١/٣) شرح الكافية (٢٩٢٩/٤)، الجنى الداني (٤٥٠)

٤ الإيضاح(٢٠٠)وينظر المقتصد(٨٢٨/٢)،شرح التسهيل (١٨١/٣)،البسيط (٨٦٥/٢) ، الجنى الداني (٤٥٠-٤٥١) ،شـــرح الكافيـــة للرضي(٢٩٢/٤)،ارتشاف الضرب (١٧٤١/٤) ،همع الهوامع(١٧٨/٤)

٥ الأزهية (٢٦٠)

٦ الرضي في شرح الكافية (٢٩٢/٤)، ابن عصفور في شرح الجمل (٥٠٣/١)،أبو علي في التوطئة (٢٤٥)، ابن أبي الربيع في البســـيط (٨٦٥/٢) وممن نسب هذا المذهب للمتأخرين المرادي في الجنى الداني (٤٥١) ، أبو حيان في الارتشـــاف (١٧٤١/٤) ، همـــع الهوامـــع (١٧٨/٤)

٧ الأزهية (٢٦٠)، شرح الكافية للرضي (٢٩٣/٤)

٨ ممن نسبه للجمهور البصري ابن الداني (٤٥٠)، ارتشاف الضرب (١٧٣٧/٤)، همع الهوامع (١٧٨/٤)

٩ الجنى الداني (٤٥٠)، ارتشاف الضرب (١٧٤١/٤)، همع الهوامع (١٧٨/٤)، وينظر رأي ابن خروف في شرح التسهيل (١٨٤/٣)

١٠ الكتاب (٥٦/٢-٥٧)الجنى الداني (٤٥٠)

١١ شرح التسهيل (١٨١/٣)

وقد اختلف نقل ابن مالك عن الأخفش في المعاني على وجوه كثيرة فهو تارة يستشـــهد بشـــواهد شعرية رواها الأخفش، وينقل روايات نثرية حكاها الأخفش عن العرب في المعاني وقد أثبتناها في الباب الأول من أبواب هذا البحث.

و تارة أخرى ينقل نصوصا تتضمن تفسيرات وتحليلات لمعاني بعض الايات القرانية كما في مسائل نيابة الحروف بعضها عن بعض.

و أحيانا أخرى ينقل توجيهات نحوية ذكرها الأخفش عند تعرضه لبعض المسائل النحوية من خلال ســـياق الآيات القرآنية .

أو قد يستدل في إثبات رأي للأخفش على ما جاء في المعاني ، فكتاب المعاني عند ابن مالـــك هـــو الفيصل في ما نسب الأخفش من أقوال ،حيث نلحظ أنه اعتمد عليه في تصحيح بعض ما نسب للأخفش من آراء.

وهذا من المستغرب لمخالفته ما عرف عن الأخفش من تعدد الآراء وما أثبته ابن مالك ذاته للأخفش من كثرة المذاهب التي قد تتفق مع ما جاء في المعاني أو تختلف.

فالمعاني وإن كان كتابا قد ألف للكوفيين إلا أن الآراء التي فيه بصرية الوجهة في أغلبها، ولعل الدافع لذلك في وجهتنا أنه كتاب مؤلف لبيان مذهب البصريين وإيضاحها للكوفيين ، فليس من المتقبل أن يؤلف لهم في مذهبهم وهم أعلم بوجهتهم منه في هذا المضمار.

و نقلُ ابن مالك عن المعاني نقل أمين فهو ينقل النصوص بحذافيرها دون زيادة أو نقصـــان إلا أنـــا نعجب في المقابل لإغفاله الإحالة للمعاني أحيانا –كما سيتبين من خلال مسئل هذه الدراسة –.

كذا نقل ابن مالك عن كتاب الأخفش المسائل في بعض قليل من المسائل ، وصرح بهذا النقـــل –إلا أني لم أقف على هذا الكتاب –. كذا اعتمد في تحريره لمذهب الأخفش على تعليقاته على كتاب سيبويه فحواشـــي كتاب سيبويه من مصادر ابن مالك في تحرير آراء الأخفـــش، ولا غرو فابن مالك إمام مطلع وكتاب سيبويه من أشهر الكتب النحوية وفي مقدمتها. إلا أن المستغرب هو أن ابن مالك وفي بعض المسائل وخاصة الروايات يذكر نسبتها للأخفش دون سيبويه رغم ثبوتها عنده في الكتاب[1].

أما المصدر الثاني الذي اعتمد عليه ابن مالك فهو : مصنفات كبار النحويين ، فلم يفت ابن مالـــك وهو الإمام المطلع أن يستقي من مصنفات الفارسي وابن جني حيث عدت مصنفات هذين العلمين مصـــدرا مهما حوى آراء الأخفش النحوية كالمسائل العضديات كذا نقل عن اللمع لابن برهان العكبري.

---

1 ينظر في ذلك مسألة الله لأفعلن وأن المساجد

لقد تميز شرح التسهيل عن بقية مصنفات ابن مالك الأخرى بوضوح العبارة وسلاسة الأسلوب ونصاعة الحجة ، ومقارنة يسيرة بين عباراته في المسألة الواحدة تكشف عن ذلك ، وهذا ما استدعانا في أغلب مسائل الدراسة إلى ذكر النصوص كاملة رغم ما فيها من إطالة في العرض ، ولكنا آثرنا ذلك ليقوم الذهن بعقد مقارنة يتجلى من خلالها الرأي الأكمل ،وهذا ما جعل شرح التسهيل هو المعين الأول الذي تركزت عليه هذه الدراسة .

وقد يعود تميز هذا المصنف عن بقية المصنفات وخاصة شرح الكافية الشافية؛ لأنها شرح لنظم تعليمي ينبغي ان يقوم على السهولة والوضوح والبعد عن الإغراق في الدليل وعرض الحجة ، كذا الأمر مع شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. أما شرح التسهيل فكان كتابا مقدما لابن مالك بمعنى أنه وضع فيه خلاصة عقله ولباب فكره النحوي ، وحاول من خلاله تجلية الفكر النحوي الذي يمثله .

لذا لام نستغرب ونحن نمعن في صفحاته ما لجأ إليه ابن مالك من عرض الآراء المختلفة في المسائل ، وتحليلها ، وبيان وجه الصواب والخطأ فيها ، مع حرصه على ترجيح أحدها ، أو اختيار منحى يراه هو الأفضل فيها ، ولم يتردد في الاعتداد بنفسه ، وتقوية رأيه ، وهذا في رأينا هو قمة التمكن وقوة الفكر وليس من مظاهر الغلو ، خاصة وإن كان من إمام جليل كابن مالك .

التمهيـد:

ويحتوى على ما يلي:

[أ] تعريف موجز بشخصية كلٍ من الأخفش وابن مالك.

[ب] الأخفش عند ابن مالك في شرح التسهيل.

ثانيا : ابـن مـالك

هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك١الطـائي، الجيـاني بفـتح الجـيم ٢، الأندلسي.

اختلف في زمن ولادته فقيل : ولد سنة (٦٠٠هـ) ، وقيل : بل سنة (٦٠١هـ) ٣ ، وقيل : سـنة ٥٩٨هـ بجيَّان في الأندلس. تلقى علومه الأولية على يد شيوخ مصره في الأندلس ، حيث تخصص في دراسة علـوم اللغة. وممن أشهر من تتلمذ على أيديهم أبو علي الشلوبين حيث جلس في حلقته٤، وقرأ النحو والقراءات على ثابت بن خيار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله المرشاني٥ . و لم يفته درس القراءات بالأندلس ، حيث برع فيها ، ثم رحل كما رحل بقية العلماء حينما ظهرت بوادر الفتن في الأندلس للمشرق، فنزل مصـر ، ثم الحجاز حاجا، ثم انتقل إلى بلاد الشام فنزل في حلب التي كان فيها ابن يعيش شارح المفصل و جالس ابـن عمرون تلميذه ، وتصدر بها لإقراء العربية ، وأقام بها مدة يصنف ويدرس حتى تخرج على يديه جماعة كـبيرة ٦، ثم انتقل إلى حماة وأقام بها مدة ثم استوطن دمشق٧ ، وسمع بها من السخاوي والحسن بن صباح وجماعـة ٨.

كان شافعي المذهب وإن كان مالكي المذهب في أول حياته، قال الـــــذهبي: (صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية ، وحاز قصب السبق ، وأربى على المتقدمين ، وكان إماما في القراءات وعللها وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار الشاطبية وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من غريبها والاطلاع على وحشيها وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرا لايجارى وحبرا لا يبارى وأما أشعار لعرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون ..)٩.

---

١ سبك المنظوم وفك المختوم ل(٢) ، شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز (٢٩) شذرات الذهب (٥/٣٣٩) ، الوافي بالوفيـات (٣/٣٥٩) ، بغية الوعاة (١/١٣٠) ، تنظر ترجمته وافية في المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والـثامن (١٤٦-٢٧٤) . الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة (١٧-١٦٤)

٢شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز (٢٩) ، الوافي بالوفيات (٣/٣٥٩) بغية الوعاة (١/١٣٠) مقدمة عدة اللافظ (١٥-٥٠)

٣ شذرات الذهب (٥/٣٣٩) بغية الوعاة (١/١٣٠)

٤ بغية الوعاة (١/١٣١)

٥ بغية الوعاة (١/١٣١) ، تعليق الفرائد (١/٤)

٦ الوافي بالوفيات (٣/٣٥٩) بغية الوعاة (١/١٣١) ، تعليق الفرائد (١/٤)

٧ الوافي بالوفيات (٣/٣٥٩) ، بغية الوعاة (١/١٣٠) تعليق الفرائد (١/٤)

٨ بغية الوعاة (١/١٣٠)

٩ شذرات الذهب (٥/٣٣٩)

وكان أمة في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب . وكان كثير العبادة ، كـثير النوافـل ، حسـن السمت، كامل العقل ، وانفرد عن المغاربة بشيئين : الكرم والمذهب الشافعي) ١.

لم يبالغ واصفو ابن مالك بالبحر فقد كان بحرا في علمه ومؤلفاته ، حيث توزعت مؤلفاته بين النحو واللغة إلا أن أشهرها ما يلي :

الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ٢ ، إكمال الإعلام بتثليث الكلام ٣

النظم الأوجز فيما يهمز وما لايهمز وشرحه٤.

المقصور والممدود نظم الفوائد ٥.

لامية الأفعال وشرحها ، فعل وأفعل ٦.

الكافية الشافية وشرحها ٧.

الضرب في لسان العرب ٨.

الفوائد في النحو ٩.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠

شرح التسهيل١١.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ١٢.

٠٠٥٤٠٩

---

١ بغية الوعاة (١٣١/١)

٢ بغية الوعاة (١٣١/١)

٣ مطبوع بتحقيق الدكتور سعد بن حمدان الغامدي –رسالة ماجستير بجامعة أم القرى –مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ط ١ ١٤٠٤-١٩٨٤.

٤ مطبوع بتحقيق الدكتور علي حسين البواب – دار العلوم للطباعة والنشر(١٤٠٥-١٩٨٤). الوافي بالوفيات (٣٥٩/٣) بغية الوعـاة (١٣١/١)

٥ بغية الوعاة (١٣٢/١)

٦ الوافي بالوفيات (٣٥٩/٣)

٧تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : عالم الكتب ط٣ ،١٩٨٣– ١٤٠٣ .

٨ شذرات الذهب (٣٣٩/٥)

٩ بغية الوعاة (١٣١/١)

١٠ مطبوع بتحقيق محمد كامل بركات –دار الكاتب العربي للنشر -١٣٨٧

١١ مطبوع تحقيق عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون – هجر ، ١٩٩٠ – ١٤١٠

١٢ مطبوع بتحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري– (بغداد : مطبعة العاني) ، ١٩٧٧– ١٣٩٧.

الفوائد المحوية في المقاصد النحوية١

سبك المنظوم وفك المختوم.٢

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح٣.

المقدمة الأسدية٤.

توفي في الثاني عشر من شعبان بدمشق سنة ٦٧٢هـ وصلي عليه بالجامع الأموي٥ .

أما عن موقعه بين النحويين ؛ فقد عرف ابن مالك بمذهب متفرد وطريق خاصة في اختياره بين المذاهب النحوية ،فلا نستطيع القول بأنه مال لطريق البصريين دون الكوفيين أو العكس ولا نقول إنه توسط بين الفريقين بل كان صاحب مذهب متميز في النحو العربي.

حكى السيوطي عنه فقال : (لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل بل يقول إنه شاذ أو ضرورة كقوله في التمييز :

والفعل ذو التصريف نزرا سبقا.

وقوله في مد المقصور :

والعكس في شعر يقع .

قال ابن هشام :وهذه الطريقة طريقة المحققين وهي أحسن الطريقين .)٦.

لقد وقف ابن مالك موقفا منصفا من النحو الكوفي - بخلاف فئة كبيرة من النحاة -، فقد عرض آراءهم وتوجيهاتهم وأيدهم في كثير من اختياراتهم للمسائل النحوية خاصة ما بني منها على السماع .فكتبه وعاء أمين حفظ للأجيال آراء نحاة الكوفة الذين اندرست آثارهم العلمية، كذا كان موقفه من الخلاف يتسيز بالموضوعية حيث كان يرجح ما يترآى إليه سواء كان من آراء البصريين أو الكوفيين ،ومن هنا نفسر كثرة اختياره لآراء الأخفش ٧.

---

١ تحقيق الدكتورة وداد يحي لال -رسالة ماجستير - جامعة أم القرى كلية اللغة العربية -١٤٠٥-١٤٠٦)

٢ مخطوط

٣ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : عالم الكتب ط٣ ،١٩٨٣- ١٤٠٣

٤ ا بغية الوعاة (١٣١/١) ، الوافي بالوفيات (٣٥٩/٣)

٥ شذرات الذهب (٣٣٩/٥) بغية الوعاة (١٣١/١)

٦ الاقتراح (١٣٢)

٧ الخلاف بين النحويين (٤٣٤)

ومن هنا أيضا كانت صلته بالأخفش، هذه الصلة التي أشار إليها كثير من الدارسين منهم الـــدكتور عبد العال سالم مكرم ، فقد ألمح إلى وجود صلة بين الإمامين وإن لم ينص عليها حيث قال : (والنـــاظر إلى آراء أبي الحسن الأخفش في النحو يراها تخالف أصول البصريين في كثير من المسائل مع أنه بصري تتلمذ على سيبويه ، فنراه أحيانا يضع يده في يد الكوفيين ، وتقترب وجهة نظره من وجهة نظرهم وكان ابن مالك مع الأخفش كما كان مع الخليل وسيبويه ، يتفق معه إذا وجد الحق واضحا في مسائله والبرهان قويا في آرائـــه ، ويختلف معه حينما يعوز دليله القوة والوضوح)١.

فكلا الإمامين أقام دعائم منهجه على الاختيار ، و لم يتحجر بقيود المذهب النحوي الذي ينتمي إليه، وقد فاق الأخفش ابن مالك في ذلك لأنه قد عرف بانتسائه لمدرسة البصريين ، أما الأمر مع ابن مالك فهـــو على السواء لأنه كان ينتمي إلى المدرسة الأندلسية التي عرفت بالاختيار .

وجملة القول إن الروابط التي تربط بين الإمامين أكثر من أن تحيط بها صفحات مكتوبة ، فما بـــين الإمامين أعمق أثرا ، وأبعد غورا من أن تكشف عنه دراسة مبتدئة ،وكأن الإمامين نسج متكامل يتمايز حينا ويلتئم حينا أخرى .

---

١ (المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة (٢١٢)

الأخفش عند ابن مالك في شرح التسهيل

انصبت هذه الدراسة في محورها الرئيس على بيان موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط من خلال دراسة الآراء النحوية التي ساقها ابن مالك في شرحه للتسهيل.

أما سبب اختيار شرح التسهيل فهو نابع من أهمية التسهيل ذاته، فإن كان من أشمل مؤلفات ابن مالك جمعا للمسائل النحوية وأكثرها عرضا للخلافات النحوية --وحسبنا في ذلك شهادة معارضه أبي حيان : (أحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي، مقيم دمشق.)١- ؛ إلا أنه أحصرها في ذكر الحجاج والبراهين، فلم يعرض فيه للأدلة والبراهين، وكأنه عول في ذلك على شرحه له الذي عد من أوسع مصنفات ابن مالك بسطا للقضايا النحوية. فهو يشرح ويسهب ويعرض للآراء ويحللها بالدليل والحجة والبرهان، مبينا مصادر نقله إياها ، فشرح التسهيل من أهم الكتب النحوية التي حفظت لنا جزءا كبيرا من مصنفات النحاة المتقدمين بنقله فيه عنها ، وعزوه إليها حينما يتسنى مجال للحديث، واستوعبت تراث النحاة الغابرين.

وكأن ابن مالك يرسم لقارئيه خطوط المنهج العلمي الدقيق في البحث والتصنيف، ويشدد على أهمية الصدق في النقل والتحرير .

ومما يضيف إلى قيمته فوق كل ذاك هو ظهور شخصية ابن مالك النحوية فهو لا يكتفي بالعرض الوافي فحسب ؛ بل يقف موقف المخالف تارة والمعارض تارة مبينا في كلا الموقفين علة الموافقة والمخالفة بالحجة والبرهان.

وقد أفصح ابن مالك ذاته عن هذا، فقال في شرح الكافية الشافية عند عرضه للخلاف حول أل التعريف : (وقول الخليل هو المختار عندي ، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في (شرح تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد) فلينظر هناك) ٢.

وقال عند الحديث عن رافع الخبر : (والأول قول سيبويه ، وهو الصحيح ، والاستدلال على صحته وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط ، وهو أليق بشرح كتابي الكبير، فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه) ٣.

لكل ذلك كان شرح التسهيل هو محورنا في الحديث عن موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط ، رغم تضارب الأقوال حول سر وصوله مشروحا إلى باب مصادر الفعل الثلاثي ، فقيل : إنه وصل في شرحه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي وكمل عليه ولده وقيل إنه كمله وكان كاملا عند شهاب الدين أبي بكر بن

---

١ البحر المحيط (١/١٥)

٢ شرح الكافية الشافية (١/٣١٩)

٣ شرح الكافية الشافية (١/٣٣٤)

يعقوب الشافعي تلميذه ، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك فأخذ الشرح معه، وتوجـــه لليمن غاضبا على أهل دمشق ،وبقي الشرح مخروما بين أظهر الناس في هذه البلاد ١.

فننقل المسائل التي نسبها ابن مالك للأخفش سواء أكانت روايات منقولة أم قضايا نحوية كان للأخفش فيها آراء مشهورة ثم نتعرض لها بالدراسة مبينين مذهب الأخفش فيها وموقف ابن مالك منه فيها .

ولا يعني هذا أنا أغفلنا بقية مصنفات ابن مالك الأخرى ، بل حاولنا الرجوع إلى بعض مصـــنفاته التي كانت بين أيدينا في جملة من المسائل ، وغرضنا من ذلك :

بيان موقف ابن مالك فيها من الأخفش ومقارنة ما وجد في شرح التسهيل بما وجد في غيره كشرح الكافيـــة الشافية وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ والتحفة وشواهد التوضيح والتصحيح في شرح مشكلات الجـــامع الصحيح. فقد ينسب ابن مالك للأخفش رأيا نحويا دون أن ينسبه إليه في الأخر كما في مسألة إعمال العدد المصاغ على وزن فاعل في الاسم الذي يليه النصب ، حيث نسب في شرح التسهيل جـــواز تنـــوين العـــدد والنصب به للأخفش فقال : (وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به ، ...) ٢. أما في شرح الكافية الشافية فقد نسبه لثعلب وحده فقال : (وأجاز ذلك ثعلب وحده ، ولا حجة له في ذلك) ٣.

ومنها أيضا مسألة تخريج وجه النصب بعد اسم الفاعل المخلى بأل حيث نقل في شرح الكافية الشافية عدم الخلاف في الإعمال ونسب في شرح التسهيل ذلك للمازني ٤.

بل قد تباين موقف ابن مالك من الأخفش في القضية الواحدة بين مصنف وآخر كما في مسألة العامـــل في المقسم به عنـــد حذف الـــجار، حيث ضعف مذهب الأخفش في شرحه للتســـهيل أن الجـــر بـــالحرف المحذوف ٥، وقوى مذهبه أن الجر بالعوض من الحرف المحذوف في شرحه للكافية الشافية ٦.

وأحيانا يكون هذا التتبع لبيان كيفية استفادة ابن مالك من آراء الأخفش النحوية، وقد تجلى هـــذا خاصة في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ، حيث استفاد من آراء الأخفش النحوية في تخريج مجموعة مـــن ألفاظ الحديث النبوي .

---

١ بغية الوعاة (١٣١/١)

٢ شرح التسهيل (٤١٢/٢)

٣ (١٦٨٤/٣) وينظر ص (١١٨) من الرسالة

٤ ينظر ص (١٠٤) من الرسالة

٥ (١٩٩/٣) وما بعدها

٦ (٨٦٥/٢) وما بعدها

ولا يعني ها أن ابن مالك قد ساق في شرح التسهيل كل آراء الأخفش النحوية بل قد تجاوز بعض المسائل منها على سبيل التمثيل :حكم جر خبر ليس الثاني عند جر الأول ، فقد تحدث ابن مالك عن هـــذه المسألة فقال في شرح الكافية الشافية : (ويجوز جر الخبر الثاني إذا جر الأول عند الأخفش ، لا عند ســـيبويه. والقول في ذلك قول الأخفش ، لاستعمال العرب إياه ....)١، وأغفل ذكر هذه المسألة في شرحه للتسهيل .

وهذا النوع من المسائل في إجماله قليل جدا —رغم ما ذكر من عدم اكتمال شرح التسهيل- بخلاف المقابل وهي المسائل التي نسبها ابن مالك للأخفش في شرح التسهيل دون مصنفاته الأخرى والتي كشف عنها البحث مثال ذلك : الخلاف حول النون المحذوفة عند اجتماع نوني الوقاية والرفع حيث ذكر ابن مالـــك في شرح الكافية الشافية رأي سيبويه وهو أن النون المحذوفة هي نون الرفع وأدمج رأي الأخفش وهو أن النـــون المحذوفة هي نون الوقاية بقوله: (وزعم قوم) ٢.

بل وجدت آراء للأخفش مشهورة لم ينسبها ابن مالك إليه في مصنفاته التي بين أيدينا منها: دلالـــة الكـــاف على الاستعلاء؛ فقد نسب للأخفش والفراء وجماعة من الكوفيين ٣جواز مجيء الكاف دالة على الاستعلاء ،كقول بعض العرب :كخير في جواب كيف أصبحت ؟ يريد على خير.

واستدلوا على هذه الإجازة بقول العرب الذي حكاه الأخفش: (كن كما أنت) فمعناه عندهم : كن على فعل هو أنت٤.

قال ابن مالك في شرح التسهيل : | وقد تجيء بمعنى على كقول بعض العرب : كخير . في جواب من قال : كيف أصبحت ؟، حكاه الفراء|٥.

ومنها دلالة رب للتقليل فقد نسب ابن مالك للأخفش أن معنى رب عنده هو التقليل٦ متابعا في ذلك أئمة البصريين كالخليل وسيبويـــــه وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء ، وجمهرة من الكوفيين كالكسائي والفراء وابن سعدان ٧.

---

١ شرح الكافية الشافية (٤٢٩/١)

٢ شرح الكافية الشافية (٢٠٨/١) وينظر أيضا المسالة

٣ معاني القرآن(٤٦٦/١)الجنى الداني (٤٧٨-٤٨٠) ، مغني اللبيب (١/ ١٧٧) مداني الأريب (٣٧٩/١) ارتشاف الضـــرب (١٧١٢/٤) شرح قواعد الإعراب للكافيجي (٢٣٨) همع الهوامع (١٩٥/٤) شرح التصريح على مضمون التوضيح (١٦/٢)

٤ رصف المباني (٢٧٦)

٥ (١٧٠/٣)

٦ الأزهية (٢٥٩) الجنى (٤٣٩)ا شرح الجمل لابن عصفور (٥٠١/٢)رتشاف الضرب (٤/ ١٧٣٨)همع الهوامع (١٧٤/٤)

٧ ينظر على سبيل التمثيل الجنى (٤٣٩ ٤٤٧) همع الهوامع (١٧٤/٤ ١٧٦)

ونلحظ هنا ابن مالك لم ينسب للأخفش الأوسط صراحـــــة القول بمجيئها للتقليل؛ واكتفـــــى بقوله (وأكثر النحويين يقولون معنى رب التقليل) [1] باعتبار أنه من جملة النحويين .

ومنها أيضا مسألة وصف مجرور رب ، فقد ذهب المبرد ٢، وابن السراج ٣، والفارسي٤، والهروي٥ وأكثـــر المتأخرين٦ إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر ، إما بمفرد :، نحو : رب رجل صالح ، أو بجملة ، نحـــو: رب رجل لقيته . فـــ(لقيته) جملة في موضع خفض ، على الصفة .أو بشبه جملة نحو: رب رجل عندك .أو بصـــفة مشتقة ٧، وقيل إنه مذهب البصريين٨.

وذهب الأخفش والفراء و الزجاج وابن خروف وابن طاهر إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها ٩، وهو ظاهر مذهب سيبويه١٠.

قال في شرح التسهيل :(والمبرد وابن السراج يرون وجوب وصف المجرور بربّ ، وقلدهم في ذلـــك أكثـــر المتأخرين مع أنـــه خلاف مذهب سيبويه)١١. إلا أن ما يعنينا في هذه المسألة هو إغفاله نسبة هذا المـــذهب للأخفش ، فمحاولة تتبع هذه المحاور لها أكبر الأثر في الكشف عن خيوط هذه العلاقة.

أما مصادر ابن مالك التي استقى منها آراء الأخفش النحوية في شرح التسهيل فهي:

مصنفات الأخفش في المقام الأول ، وفي مقدمتها المعاني حيث لا مجال للشك في اضطلاع ابن مالك على المعاني وذلك لما عرف عنه من سعة الاطلاع وغزارة العلم والحرص على كتب الأوائل.

---

١ شرح التسهيل (٣/١٧٥) ،شواهد التوضيح (١٠٤) .

٢واختلف النقل عن المبرد، فنسبه له المرادي في الجنى الداني عن ابن هشام (٤٥١)وابن مالك في شـــرح التســـهيل (٣/١٨١)، وينظـــر ارتشاف الضرب (٤/١٧٤١)، همع الهوامع (٤/١٧٨)

٣ الأصول (١/٤١٨)شرح التسهيل (٣/١٨١) شرح الكافية (٤/٢٩٢٩)، الجنى الداني (٤٥٠)

٤ الإيضاح(٢٠٠)وينظر المقتصد(٢/٨٢٨)،شرح التسهيل (٣/١٨١)،البسيط (٢/٨٦٥) ، الجنى الداني (٤٥٠-٤٥١) ،شـــرح الكافيـــة للرضي(٤/٢٩٢)،ارتشاف الضرب (٤/١٧٤١) ،همع الهوامع(٤/١٧٨)

٥ الأزهية (٢٦٠)

٦ الرضي في شرح الكافية (٤/٢٩٢)، ابن عصفور في شرح الجمل (١/٥٠٣)،أبو علي في التوطئة (٢٤٥)، ابن أبي الربيع في البســـيط (٢/٨٦٥) وممن نسب هذا المذهب للمتأخرين المرادي في الجنى الداني (٤٥١) ، أبو حيان في الارتشـــاف (٤/١٧٤١) ، همـــع الهوامـــع (٤/١٧٨)

٧ الأزهية (٢٦٠)، شرح الكافية للرضي (٤/٢٩٣)

٨ ممن نسبه للجمهور البصري الجنى الداني (٤٥٠)، ارتشاف الضرب (٤/١٧٣٧)، همع الهوامع (٤/١٧٨)

٩ الجنى الداني (٤٥٠)، ارتشاف الضرب (٤/١٧٤١)، همع الهوامع (٤/١٧٨)، وينظر رأي ابن خروف في شرح التسهيل (٣/١٨٤)

١٠ الكتاب (٢/٥٦ ٥٧)،الجنى الداني (٤٥٠)

١١ شرح التسهيل (٣/١٨١)

وقد اختلف نقل ابن مالك عن الأخفش في المعاني على وجوه كثيرة فهو تارة يستشـــهد بشـــواهد شعرية رواها الأخفش، وينقل روايات نثرية حكاها الأخفش عن العرب في المعاني وقد أثبتناها في الباب الأول من أبواب هذا البحث.

و تارة أخرى ينقل نصوصا تتضمن تفسيرات وتحليلات لمعاني بعض الآيات القرآنية كما في مسائل نيابة الحروف بعضها عن بعض.

و أحيانا أخرى ينقل توجيهات نحوية ذكرها الأخفش عند تعرضه لبعض المسائل النحوية من خلال ســياق الآيات القرآنية .

أو قد يستدل في إثبات رأي للأخفش على ما جاء في المعاني ، فكتاب المعاني عند ابن مالـــك هـــو الفيصل في ما نسب الأخفش من أقوال ،حيث نلحظ أنه اعتمد عليه في تصحيح بعض ما نسب للأخفش من اراء.

وهذا من المستغرب لمخالفته ما عرف عن الأخفش من تعدد الاراء وما أثبته ابن مالك ذاته للأخفش من كثرة المذاهب التي قد تتفق مع ما جاء في المعاني أو تختلف.

فالمعاني وإن كان كتابا قد ألف للكوفيين إلا أن الآراء التي فيه بصرية الوجهة في أغلبها، ولعل الدافع لذلك في وجهتنا أنه كتاب مؤلف لبيان مذهب البصريين وإيضاحها للكوفيين ، فليس من المتقبل أن يؤلف لهم في مذهبهم وهم أعلم بوجهتهم منه في هذا المضمار.

و نقلُ ابن مالك عن المعاني نقل أمين فهو ينقل النصوص بحذافيرها دون زيادة أو نقصـــان إلا أنـــا نعجب في المقابل لإغفاله الإحالة للمعاني أحيانا -كما سيتبين من خلال مسئل هذه الدراسة .

كذا نقل ابن مالك عن كتاب الأخفش المسائل في بعض قليل من المسائل ، وصرح بهذا النقـــل -إلا أني لم أقف على هذا الكتاب -. كذا اعتمد في تحريره لمذهب الأخفش على تعليقاته على كتاب سيبويه فحواشـــي كتاب سيبويه من مصادر ابن مالك في تحرير آراء الأخفـــش، ولا غرو فابن مالك إمام مطلع وكتاب سيبويه من أشهر الكتب النحوية وفي مقدمتها. إلا أن المستغرب هو أن ابن مالك وفي بعض المسائل وخاصة الروايات يذكر نسبتها للأخفش دون سيبويه رغم ثبوتها عنده في الكتاب[1].

أما المصدر الثاني الذي اعتمد عليه ابن مالك فهو : مصنفات كبار النحويين ، فلم يفت ابن مالـــك وهو الإمام المطلع أن يستقي من مصنفات الفارسي وابن جني حيث عدت مصنفات هذين العلمين مصـــدرا مهما حوى آراء الأخفش النحوية كالمسائل العضديات كذا نقل عن اللمع لابن برهان العكبري.

---

١ ينظر في ذلك مسألة الله لأفعلن وأن المساجد

لقد تميز شرح التسهيل عن بقية مصنفات ابن مالك الأخرى بوضوح العبارة وسلاسة الأسـلوب ونصاعة الحجة ، ومقارنة يسيرة بين عباراته في المسألة الواحدة تكشف عن ذلك ، وهذا ما استدعانا في أغلب مسائل الدراسة إلى ذكر النصوص كاملة رغم ما فيها من إطالة في العرض ، ولكنا آثرنا ذلك ليقوم الـذهن بعقد مقارنة يتجلى من خلالها الرأي الأكمل ،وهذا ما جعل شرح التسهيل هو المعين الأول الذي تركـزت عليه هذه الدراسة .

وقد يعود تميز هذا المصنف عن بقية المصنفات وخاصة شرح الكافية الشافية؛ لأنها شرح لنظم تعليمي ينبغي أن يقوم على السهولة والوضوح والبعد عن الإغراق في التدليل وعرض الحجة ، هذا الأمر مـع شـرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. أما شرح التسهيل فكان كتابا مقدما لابن مالك بمعنى أنه وضع فيه خلاصة عقله ولباب فكره النحوي ، وحاول من خلاله تجلية الفكر النحوي الذي يمثله .

لذا لام نستغرب ونحن نمعن في صفحاته ما لجأ إليه ابن مالك من عرض الآراء المختلفة في المسائل ، وتحليلها ، وبيان وجه الصواب والخطأ فيها ، مع حرصه على ترجيح أحدها ، أو اختيار منحى يـراه هـو الأفضل فيها ، ولم يتردد في الاعتداد بنفسه ، وتقوية رأيه ، وهذا في رأينا هو قمة التمكن وقوة الفكر وليس من مظاهر الغلو ، خاصة وإن كان من إمام جليل كابن مالك .

الفصل الأول:

مسائل الرواية والاستشهاد التي حكاها ابن مالك عن الأخفش

١- الشواهد الشعرية.

٢- الروايات النثرية.

توطئـــة

لعل من أبرز ملامح الالتقاء بين منهج الأخفش وابن مالك النحوي هو قيام أسسهما على احتـــرام السماع، و تقديمه على بقية الأصول النحوية كالقياس والإجماع وغيرهما، فالسماع هو المعتمد الأول عند كل من الإمامين في الحكم النحوي ، وترجيح الرأي إذا تعددت الآراء ، بل لقد فتح السماع لكل منهما آفاقـــا بعيدة المدى حررتهما من قيود التمسك بجفاف القاعدة النحوية ، وذلك راجع إلى تعدد روافـــد الثقافـــة الفكرية التي استقى منهما الإمامان علمهما والتي كان لها أكبر الأثر في إبراز هذا المنحى لديهما .

فقد عاش الأخفش في البصرة في زمن كانت الرواية في عصرها الذهبي، فروى عن العرب شعرا ونثرا وأكثر من حكاية مسموعاتهم ونقلها حتى عرف بالأخفش الراوية، فلم يكن يتقيد بقيود البصريين في تضييق دائرة قبول المسموع عن العرب زمانا ومكانا،فنقل في معانيه عن (قيس وبني أسد وطيء وأهل الحجاز وأهل المدينة وبني عقيل وبني العنبر وأسد السراة وأسد شنؤة وبني الحارث بن كعب وبني قشير وبكر بن وائل وأهل اليمن) ، ولا يخفى علينا ما في الاستشهاد بالأواخر منها من خلاف[1].

و لم يكن يحصر نقوله في المشهور المعروف بل لقد تفرد في كثير من المسائل باشتهار سماعه دون سماع غـــيره ونقـــله لروايـــات دون وجـــود ذكـــر لـــها عنـــد غيـــره، فكثـــيرا ما تقـــابلنا تلك العبـــارات: (وحكى الأخفش شذوذا، وروى الأخفش شـــــذوذا، واستشهد الأخفش بـــ...) ، وهذه النقطة الأولى التي مهدت لخروج الأخفش عن نحو البصريين واقترابه من الكوفيين أو اقتراب الكوفيين منه –كما يقول ذلـــك بعض الدارسين –.

هذا عن الشواهد النثرية ، أما الشواهد الشعرية فقد اتسع فيها أيما اتساع ويمكننا استنتاج ذلك مـــن خلال تلك الشواهد المتناثرة في معاني القرآن له والتي بلغت عدتها ثلاث مائة وسبعة عشر شاهدا ، هذا غـــير الشواهد الأخرى والتي نسبت إليه روايتها في المصنفات النحوية ، وهي أكثر من أن تحصى .

فإذا أضفنا لذلك علمه الواسع بالقراءات ، والذي يتجلى بوضوح لقارىء كتابه معاني القرآن، حيث وضع الأخفش قواعد لقبول القراءات شديدة منها أن تكون مطابقة للغات العرب ورسم المصحف وفوق ذاك مستقيمة المعنى[2] ومسموعة عن العرب [3]؛ عرفنا سر تميز الأخفش وتفرد منهجه في النحو العربي ، فقد أقيمت دعائم هذا المنهج على السماع ، دون الإقلال من أهمية تلك العقلية الفذة التي عرفت بالاجتهادات في الأقيسة

---

[1] منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية (١٩٦)

[2] السابق (١٨٢)

[3] مقدمة معاني القرآن للأخفش ت- د/فائز فارس (٨٣-٨٦)

حتى أنها لتفردت -فيما لو جاز إطلاقنا عليه - بمسائل التمارين ؛ وعرفنا أيضا المعتمد الرئيس لقبول ابن مالك لآراء الأخفش النحوية .

لقد توزعت محاور هذا الباب حقيقة في أغلب أبواب ومسائل الرسالة، فابن مالك وهو من عرف باحترام السماع وتقديمه على سائر الأدلة النحوية لم يتردد في تأييد الأخفش حينما يكون السماع الصحيح قوام المسألة ، فلم يكن ابن مالك ممن يلجأ لتأويل الشاهد لاطراد القاعدة النحوية ، أو مخالفته عند غياب الشاهد أو ضعفه .

وإن كان ابن مالك أضيق في ضوابط قبول السماع قليلا من الأخفش وأوسع منه في آن ومعه في آن معا .

أما كونه معه ؛ فقد تجلى في تقديم الشاهد المسموع على غيره من الأصول ، وفي أخذه بلغات العرب كلها. وهذا دليل على فهمهما للواقع اللغوي وتقديره ، وفي موقفهما من القراءات ، فقد كان ابن مالك موافقا للأخفش في الاستشهاد بالقراءات في إثبات القواعد النحوية بذات الضوابط التي وضعها الأخفش فلم نلحظ بينهما تباينا في ذلك .

وأما السعة فجاءت لما فتحه ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي. وأما كونه أضيق منه فقد تجلى ذلك في القياس على المروي ، فلم يكن ابن مالك يبني على المسموع الشاذ ، وإن لم يرده في الأغلب .

وكأن ابن مالك يلمح للدارسين بأمر هام وهو التفريق بين الأخفش النحوي وبين الأخفش الراوية حيث اشتهر بالرواية عن العرب [1]، لقد كان الأخفش يروي كل ما سمعه عن العرب، فيجوز القياس عليها تارة ويقف عندها تارة أخرى ، فيُنسب إليه تبني الحكم الذي حملته دون أن يكون هذا رأيه .

وهذا ما يفسر تعدد النسب للأخفش وتضادها أحيانا وإن كنا لانتكر أثر اتصاله بالكوفيين -ومما يقوي هذا في نظرنا ما نسب للأخفش من آراء تخالف الرواية التي يكون هو راويها كما في روايته (جاء زيد هو ضاحكا) ، وهذه إحدى التفسيرات التي تبين علة تعدد آراء الأخفش النحوية .

وقبل الخوض في بيان مسائل هذا المبحث لا بد أن نؤكد على الحقيقة التي لا مجال للشك فيها وهي مكانة الأخفش عند ابن مالك ، فقد كان الأخفش يحتل مكان الراوية الثقة العدل عند ابن مالك،إذ لم يكن ابن مالك متساهلا في قبول الروايات فلم يكن يقبل ما جاء منها عن راو غير موثوق في روايته ، وهذا يؤكد لنا المكانة الكبيرة التي احتلها الأخفش عند ابن مالك وحسبنا أن نسوق قوله عند قول الشاعر :

---

١ طبقات اللغويين (٧٤)

ولكنني من حبها لعميدُ

: (فلا حجة فيه لشذوذه ، إذ لا يعلم له تتمة ، ولا قائل ، ولا راو عدل يقول : سمعت ممن يوثق بعربيتـــه ، والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف)[1].

أما كونه مع الأخفش فهو ينقل عنه تارة ما رواه أو سمعه عن العرب من شواهد شعرية ونثرية جاءت في كتاب المعاني أو متناثرة في كتب النحاة من قبيل الاستئناس وتأييد الرأي بل وينص على أقواله في بعـــض المسائل النحوية التي جاءت عند حديثه في المعاني عن تفسير بعض الآيات القرآنية ، وأقواله الـــتي جـــاءت في مصنفاته الأخرى كالمسائل .

ولا يكتفي بالنقل عن مصنفاته بل ينقل عن مصنفات كبار النحويين كأبي علي وغيره ، بل ويجعل روايته هي الفيصل في قبول الحكم أو رفضه.

وقد جمعنا في هذا المبحث محورين فحسب ، فأثبتنا فيه:

- الشواهد الشعرية التي رواها الأخفش واستشهد بها ابن مالك في تأييد رأي نحوي أو مخالفته.
- الروايات النثرية التي حكاها ابن مالك عن الأخفش في قبول مسألة نحوية أو رفضها .

وتتجلى شخصية ابن مالك في هذا المبحث أيما تجلي في بعده عن التأويل حيث لم يعرض لتأويل الشـــواهد الشعرية،بل يستشهد بها دون تعرض لتأويل كما يفعل البصريون فالسماع هو الأول عنده. وهما بهذا أقـــرب للنحو الكوفيين .

فالكوفيون لا يلجأون للتقدير والتأويل للشواهد حينما لا يكون له وجه مقبول ، بخلاف البصريين الذين أولوا الشواهد وخرجوها على تقديرات وتأويلات لا تخلو أحيانا من بعد في سبيل ضبط القاعدة النحوية واطرادها .

---

[1] شرح التسهيل (٢/٢٩)

أولا : الشواهد الشعرية

١-إعمال لات في مرادف الحين :

استشهد ابن مالك بما رواه الأخفش من قول الشـــاعـــر :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء[1]

في سياق ما ذهـــب إلـــيه من جواز إعمال لات في مرادف الحين ،في مصنفين من مصنفاته ، الأول منهما: شرح الكافية الشافية ، والثاني : شرح التسهيل حيث قال في الأول :

(وقد تقع (ساعةٌ) و(أوانٌ) بعد (لات) ، فوقوع (ساعة) كقول الشاعر :

ندم البغاة ولاتَ ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيمُ

وأنشد الفراء والأخفش :

طلبـــوا صلحنا ولات أوانِ فأجبنا أن ليس حين بقاء

أي ليس الأوانُ أوانَ صلح ، فحُذف المضافُ إليه (أوان) منوي الثبوت ، وبُني كما فُعِل بـــ(قبلُ) و(بعدُ) . إلا أن (أوانا) لشبهه بـــ(نزالِ) وزنا بُني على الكسر ، ونون اضطرارا) ٢.

وقال في الثاني : (ومثال إعمالها في مرادف الحين قول رجل من طيىء:

ندم البغاة ولاتَ ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيـــه وخيمُ

وأنشد أبو الحسن الأخفش وأبو زكريا الفراء :

طلبـــوا صلحنا ولات أوانِ فأجبنا أن ليس حين بقـــاء

أراد : ولات أوان صلح ، فقطع أوانا عن الإضافة ونواها ،وبنى أوانا على الكسر تشبيـــهـــا بفعالِ) ٣.

والحق أن هذا الشاهد موجود في المعاني للأخفش ٤ ، إلا أن نص الأخفش وتعليقه عليه بعده يـــدل على أن مذهب الأخفش امتناع عمل لات في سوى الحين لذا قدر (حين) محذوفة مضاف إليها (أوان) جاء فيه :

---

[1] قائل الأبيات هو حرملة بن المنذر شرح أشعار الهذليين للسكري (١١٥٥/٣) ، سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٩) الأصول (٢/ ١٤٣) شرح المفصل (٩/ ٣٢) شرح الرضي (٢/ ١٩٨) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢١٢) البحر المحيط (٩/ ١٣٦) الدر المصون (٥/ ٥٢٣)

٢ شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٣-٤٤٤)

٣ شرح التسهيل (١/٣٧٧-٣٧٨)

٤ معاني القرآن (٢/ ٤٥٤)

(وفي الشعر :

طلبوا صُلحنا و لات أوانٍ فأجبنا أنْ ليس حين بقاءِ

فجـــرَّ ((أوانِ)) ، وحذف وأضمر الحين ، وأضافه إلى ((أوانٍ)) ، لأن ((لات)) لا تكون إلا مع الحين)١.

فالاستشهاد إذا بما رواه الأخفش لا يتفق مع سياق ابن مالك لأن مذهب الأخفش مختلف، وهـــذه المسألة إحدى مسائل الخلاف التي بين الإمامين وإن لم يشر إليها ابن مالك صراحة ٢ .

وهكذا نلحظ أن ابن مالك يستفيد بما رواه الأخفش في تأييد مذهبه، وإن كان للأخفش رأي آخر، فهو يتجاهل رأي الأخفش و كأنه لا يعرف عنه شيئاً.

---

١ السابق (٢/ ٤٥٤)

٢ السابق (٢/ ٤٥٣)

٢-حكم المصدر المؤول بعد حذف الخافض :

استشهد ابن مالك بقول الشاعر:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلىّ ولا ديـــن لها أنـــا طالبـــه١

في سياق ما ذهب إليه من أن موضع المصدر بعد أنْ وأنّ الجر ، فقال: (ومذهب الخليل والكسائي في (أنّ وأنْ) أنهما في محل جر ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب وهو الأصح؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل. وقد يستشهد لمـــذهب الخليـــل والكسائي بما أنشده الأخفش من قول الشاعر:

وما زرتُ ليلى أن تكون حبيبة إلى ولا ديـــن بها أنـــا طالبـــه)٢.

فالشاهد هاهنا إنما سيق للاستئناس بصحة مذهب الخليل والكسائي ، وللتأكيد على صحته

---

١ قائل الأبيات هو الفرزدق ينظر : شرح ديوان الفرزدق (١/ ١٤٣).

٢ شرح التسهيل (٢/ ١٥٠)

٣- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف:

استشهد ابن مالك بما رواه الأخفش من قول الشاعر:

فـــزججتـــها بمـــزجـــة زج القـــلوص أبي مـــزاده١

في سياق ما ذهب إليه من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً اختياراً وليس خاصاً بالضرورة، لار تكابه إياه مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصـــدر إلى الفاعل دون المفعول٢.

حيث أفصح ابن مالك في أكثر من مصنف من مصنفاته عن وجهته في هذه القضية، منها: شرح العمـــدة٣ ، شرح التسهيل٤، شرح الكافية٥. ومستنده في إجازة ذلك :

السماع عن العرب، والقياس .

فقد ساق كما من الشواهد جاء فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف المنصوب، ومنها رواية الأخفش السابقة عن العرب- وهي ما يعنينا .

فالرواية قد نقل ثبوتها عن أبي الحسن في أكثر من موضع منها حواشي الكتاب عند قول سـيبويه: (وإن لم تنون لم يجز هذا مُعطى درهما زيد، لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور، لأنه داخل في الاسم فإذا نونت انفصل كانفصاله في الفعل. فلا يجوز إلا في قوله: هذا معطى درهمٍ زيدا، كما قال تعالى: {فلا تحسـبن الله مخلف وعده رُسُله} إبراهيم (٤٧). جاء فيها:

(قول أبو الحسن: إلا في الشعر، سمعت عيسى بن عمر ينشد:

فـــزججتـــها بمـــزجـــة زج القـــلوص أبي مـــزاده

لم يعرف أبو عمر ما حكى الأخفش، وهو عنده وعند أصحابه خطأ)٦، وفي غيره أيضاً٧.

وهذا يؤكد لنا مكانة الأخفش عند ابن مالك كرواية ثقة يقبل ما جاء عنه ، ويستشهد بمـــا رواه في مجال تعزيز الأحكام خاصة إذا لم يكن هو المعتمد وحده، فقد وقع شك في صحة الاستدلال بهذا البيـــت ،

---

١ لم ينسب الشاهد الشعري لأحد : مجالس ثعلب (١/١٢٥) معاني القرآن للفراء (١/٣٥٨) (٢/٨١-٨٢) ، الخصائص (٢/٤٠٨)، شرح الرضي (٢/٢٦١) البسيط (٢/٨٩٢) تحصيل عين الذهب (١٤٥) الإنصاف (٢/٤٢٧)، خزانة الأدب (٤/٤١٥) الشاهد (٣١٩).

٢ الخصائص (٢/٤٠٨).

٣ (١/٤٩٠) وما بعدها.

٤ شرح التسهيل (٣/ ٢٧٦ ٢٧٨).

٥ (٢/٩٨١ – ٩٨٨).

٦ ينظر الحواشي (٤، ٣ ، ٥).

٧ الكتاب (١/ ١٧٦).

فنسبه بعض من العلماء إلى المولدين، قال ابن خلف: (هذا البيت يروي لبعض المدنيين المولدين، وقيل هو لبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره)١.

لقد تجاوز ابن مالك هذا الشك ، واعتبر الأخفش رواية ثقة يقبل ما روي عنه كما يقبل ما يقوله ، ومما يغفر له ذلك أن الاستشهاد برواية الأخفش ها هنا ليس لبناء حكم نحوي كما يدور غالباً في حديث ابن مالك، إنما لتأييد مختاره من الأحكام النحوية لأن السماع في المسألة واسع والشواهد كثيرة إضافة إلى ما نظر به من القياس.

وقد نسب هذا المذهب لجمهور الكوفيين٢ ، والحق أن في هذه النسبة شيء من الخطأ٣، وأن الصواب أن هذا المذهب مذهب أهل المدينة أو الحجازيين٤

قال الفراء: (وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

بشيء وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، و لم نجد مثله في العربية)٥.

وفي هذه المسألة لفتة جديرة بالوقوف وهي:

موقف ابن مالك من الاستشهاد بالقراءات في سياق تعزيز الأحكام ، حيث استشهد بقراءة ابن عامر: { وكذلك زيّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم} الأنعام (١٣٧) [٦]، ففصل بين المضاف وهو قتل والمضاف إليه شركائهم بالمفعول وهو أولادهم ،وأسهب في الحديث عنها مبيناً موقفه من الاحتجاج بالقراءات المتواترة، المروية عن كبار علماء العربية إذا دعمها القياس.

لقد رد فريق من النحاة واللغويين قراءة ابن عامر لأنها لا تجوز إلا على التقديم والتأخير [٧] فلا يجوز الفصل عندهم في السعة إلا في الضرورة ، وعللوها بأنها من قبيل الرأي فالذي غره هو ما رآه في بعض المصاحف مكتوبا بالياء [٨].

---

١ الخزانة (٤/ ٤١٥).

٢ الإنصاف (٤٢٧/٢) وما بعدها، شرح المفصل (٢٢- ٢٣) شرح الرضي (٢٦٠/٢) همع الهوامع (٢٩٤/٤).

٣ ينظر في ذلك: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٥٨) خزانة الأدب (٤١٥/٤).

٤ الإنصاف (٤٢٧/٢) وما بعدها، شرح المفصل (٢٢-٢٣) شرح الرضي (٢٦٠/٢) تحصيل عين الذهب (١٤٥).

٥ معاني القرآن للفراء (١/ ٣٥٨).

[٦] معاني القراءات للأزهري (٣٨٨/١) ابي منصور الأزهري محمد بن أحمد تحقيق عيد مصطفى درويش — عوض بن حمد القوزي دار المعارف ط ١ ١٤١٢-١٩٩١- النشر في القراءات العشر لابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي صححه علي محمد الضباع دار الفكر

[٧] السابق

[٨] – النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢٦٣/٢)

فابن مالك وقف موقف المدافع وحسبنا أن صاحب النشر قد استدل بدفاعه عن ابن عامر الذي جاء فيه: (وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه :{ وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم} لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به، أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في القراءة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجويز ما قرأ به قياس في النحو قوى، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ماهو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضله، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه.

وأيضاً قد فصل بقول النبي صلى الله عليه وسلم مثل: ((هل أنتم تاركو لي صاحبي)) وكثرت نظائر: { قتل أولادهم شركائهم}، فمنها قول الطرماح:

يطفن بُحوزيِّ المراتع لم تُرع بواديه من قَرْعِ القصى الكنانن

ومنها: .....)[1]

وقال في شرح الكافية الشافية:

(بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولاً بينهما بمفعول المصدر فإن المذورين فيها مأمونان مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله، لأن تبته منبهة عليه. فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر- رحمه الله- غير منافية لقياس العربية. على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قُبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم:

(استحوذ) وقياس (استحاذ). وكقولهم: (بنات ألبه) وقياسه: (ألبه). وكقولهم: (هذا حجر ضب خرب) وقياس: (خَرب). وكقولهم: (لدن غدْوة) -بالنصب- وقياسه: الجر، وأمثال ذلك كثيرة. ومثل ما تضمنته قراءة ابن عامر قول الطرماح:

يطفن بحوزي المراتع لم تُرع بواديه من قَرْعِ القسى الكنائن

---

١ شرح التسهيل (٣/٢٧٧)

وأنشد الأخفش:

فـــزججتـــها بمـــزجـــة زج-- القلـــوص-- أبي مزاده

وأنشد الأزهري لأبي جندل الطهوي في صفة جراد:

يقُركُ حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج.

وأنشده أبو عبيدة:

وحلق المـــاذي والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدانس

وأنشد أبو العباس ثعلب بجر (مطر) من قول الشاعر:

لئن كان النكاح أحل شيء فإن نكـــاحها مطـــر حـــرامْ

أي: نكاح مطرٍ إياها. وروى الكسائي نصبَ (الدراهم) وجر (تنقاد) من قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي- الدراهيم- تنقاد الصياريف

وأنشد غيره من أئمة العربية:

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق- البغاث- الأجادل) [1]

[1] شرح الكافية الشافية (٢/٩٨١ – ٩٨٨).

٤- التنازع بين عاملين :

استشهد ابن مالك بما أنشده أبو الحسن الأخفش من قول الشاعر :

وبالبدو منـا أسـرةٌ يحفظوننا سراع إلى الداعي عظـام كراكره١

في سياق ما ذهب إليه من جواز إتيان ضمير الغائبين بدلا من ضمير الغائب ، متابعا في ذلك سيبويه حيث أجاز أن يقال : (ضربت وضربني قومَك ، أراد : وضربوني ، فأفرد على تقدير : وضربني من ثم) ٢. وعلق عليه بقوله : (فأفرد ضمير الأسرة لأنه نسب إليهم الحفظ ، فصح تأويلهم بحصن أو ملجأ ، فجاء بالضمير على وفق ذلك ، فكأنه قال : أسرة هم يحفظهم إيانا ملجأ عظيم كراكره)٣. فهذه الرواية جاء بها على سبيل التمثيل ، دون أن يعرض لحكمها كما فعل سيبويه.

قال سيبويه في باب (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الـذي يفعل به وما كان نحو ذلك) :

(فإن قلت: ضربني وضربتُ قومك فجائز وهو قبيح، أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرمُ بنيه وأنبلُه . ولا بد من هذا ، لأنه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء ، كأنك قلت إذا مثلته : ضربني من ثمّ وضربتُ قومَك . وتركُ ذلك أجود وأحسن ، للتبيان الذي يجيء بعده فأضمر مَنْ لذلك .

قال الأخفش : فهذا رديء في القياس يدخل فيه أن تقول : أصحابك جلس ، تضمر شيئا يكون في اللفـظ واحدا . فقولهم: هو أظرفُ الفتيان وأجمله لا يقاس عليه، ألا ترى أنك لو قلت: هذا غلامُ القوم وصاحبُه لم يحسن) ٤.

ومثـل هذا قوله تعالى: ﴿ وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم ﴾ النحل (٦٦).

لأن النعم يسد مسد الأنعام ٥

---

١ لم أعثر له على قائل ينظر : سفر السعادة (٧٦٢/٢) التذييل والتكميل (١٤٩/٢)،والكراكر الجماعات ينظر اللسان مادة :كرر.

٢ الكتاب (٧٦/١)

٣ شرح التسهيل (١٢٨/١)

٤ الكتاب (٧٩/١-٨٠)

٥ التذييل والتكميل (١٤٩/٢)

٥- وقوع الاسم بعدإذا الشرطية :

استشهد ابن مالك بما أنشده الأخفش من قول الشاعر :

أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع [١]

وقوله :

لاتجزعي إن منفسٌ أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي [٢]

في جواز رفع الاسم بعد إن الشرطية

(وفي مثل هذا البيت ما أنشد الأخفش من قول الشاعر :

أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

فرفع نفسا بمات مقدرا لأنه لازم لأتاها حمامها كلزوم انتفع لنفع وروى قول الشاعر :

لاتجزعي إن منفسٌ أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

بنصب المنفس على إضمار الموافق وبرفعه على إضمار المطاوع وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي : (وقد يضمر مطاوع للسابق فيرفع السابق) ٣.

وهذا النقل ثابت عن الأخفش وسنشير إليه في مسالة رفع الاسم بعد إن الشرطية ٤.

---

١ البيت لزيد بن الملوح أخو بني بكر ، شرح شواهد المغني (٤٣٦/١) غير معروف المساعد (٢/ ٢٦).

٢ قائل البيت هو النمر بن تولب العكلي شرح شواهد المغني (٤٧٢/١)

٣ شرح التسهيل (١٤٠/٢-١٤١)

٤ ينظر المسالة ص (١٠٨)

(ب) الروايات النثرية

إنَّ بك مأخوذُ أخواك

استشهد ابن مالك برواية الأخفش إنَّ بك مأخوذُ أخواك في سياق ما ذهب إليه من في جواز حذف اسم إنّ وتقدير ضمير شأن محذوف ، فقال : (وحكى الأخفش : إن بك مأخوذ أخواك ، وتقديره : إنك بك مأخوذ أخواك ، فحذف الاسم ، وهو ضمير المخاطب ، وجعل (مأخوذ) خبرا مرتفعا به أخواك ن كما كان يرتفع بيؤخذ ، ولا يجوز أن يكون التقدير : إنه بك مأخوذ أخواك ، لأن الصفة المرتفع بها ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمر في أنها لا تسد مسد جملة ، ولا يكون مفسر ضمير الشأن إلا جملة محضة مصرح بجزأيها)[1].

ونقلها دون نسبة في شواهد التوضيح في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم : (وإنّ بين عينيه مكتوب كافرٌ) [2] فقال :

(وإن كان الضمير ضمير الدجال فنظيره رواية الأخفش إن بك مأخوذ أخواك . والتقدير إنك بك مأخوذ أخواك . ونظيره من الشعر قوله :

فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال

أراد : فليتك

ومثله قول الآخر:

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

أراد ولكنك زنجيا ، على حذف الخبر)[3].

---

[1] شرح التسهيل (٢/١٣)

ارتشاف الضرب (٣/١٢٤٧)

[2] الفتح : كتاب الفتن – باب ذكر الدجال -١٣-١١٣ رقم الحديث (٧١٣١)

[3] شواهد التوضيح (١٤٨-١٤٩)

(زيـدٌ قائما)

استشهد ابن مالك بما رواه الأخفش من قول العرب : (زيدٌ قائماً) في سياق ما ساقه من جـواز الاستغناء عن خبر المبتدأ بالحال وإن لم تتوافر فيها الشروط السابقة حيث قال: (ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدم ذكره ما روى الأخفش من قول بعض العرب : زيدٌ قائما ، والأصل ثبـت قائمـا ، أو عرف قائما . وأسهل منه ما حكاه الأزهري من قول بعض العرب: ((حكمك مسمطا))أي حكمك لك مثبتا ، فحكمك مبتدأ ، وخبره لك ، ومسمطا حال استغني بها ، وهي عارية من الشروط المعتبرة في نحو : ضـربي زيدا قائما . وعلى مثل هذا يحمل في الأجود قول النابغة الجعدي رحمه الله تعالى :

بدت فعلَ ذي وُدّ فلما تبعتـها ... تولّت وأبقت حاجتي في فؤاديا

وحَلّت سوادَ القلب لا أنا باغيا ... سـواها ولا في حبِّها متراخيا

أي : لا أرى باغيا ، فحذف الفعل ، وجعل ((باغيا)) دليلا عليه ، وهو أولى من جعل ((لا)) رافعة ((لأنا)) اسما ، ناصبة باغيا خبرا ، فإن إعمال ((لا)) في معرفة غيرُ جائز بإجماع)١.

وهذه الرواية ثابتة النسبة عن الأخفش في أكثر من مصنف نحوي ٢وحكيت عنه رواية أخرى تدور في المحور ذاته وهي : (خرجت فإذا زيدٌ جالسا) ؛ أي : ثبت جـالـسـا٣ حيث امتنع فيها تقدير خـبر محذوف نحو (إذ كان أو إذا كان) لعدم جواز الإخبار بالزمان عن الجثة ٤.ومنه قراءة رويت عن علي رضي الله عنه : (ونحنُ عصبةٌ) **يوسف** (٨) بالنصب ٥ ، فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير : ونحـن نجتمـع عصبة ٦ ، و قولهم لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه : ((حكمك مسمطا)) أي : مثبتـا . ٧إلا أنهـم حكموا بشذوذها لأن القياس رفعها لصلاحيتها للخبرية والخبر محذوف فشرط نصب الحال السادّ مسد الخبر ألا يكون صالحا لأن يكون خبرا و أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحـال ضـمير المصدر المستتر في الخبر٨.

ونلحظ أن ابن مالك قد حكم على هذه الرواية بالشذوذ لأنها خالية من شروط الحال التي تسدُّ مسد الخبر .

---

١ شرح التسهيل (١/ ٣٢٥-٣٢٦)

٢ المساعد (٢٤٢/١) شفاء العليل (٢٩٨/١) تعليق الفرائد (١٢٨/٣) حاشية الصبان (٢٢٠/١)، همع الهوامع (٢٧/٢)

٣ حاشية الصبان (٢٢٠/١)

٤ حاشية الصبان (٢٢٠/١)

٥ المساعد (٢٤٢/١)، تعليق الفرائد (١٢٨/٣) ، همع الهوامع (٢٧/٢) دون نسبة .

٦ شرح التصريح (١٨١/١-١٨٢)

٧ شرح التصريح (١٨١/١-١٨٢) حاشية الصبان (٢٢٠/١)

٨ شرح التصريح (١٨١/١-١٨٢)

(لا رجلَ و امراة فيها)

استشهد ابن مالك برواية عن الأخفش يجيز فيها بناء الاسم المعطوف على اسم لا دون إعادتها بلفظها فقال :

(وإن سقطت الثانية فتح الأول ورفع الثاني عطفا على معنى الابتداء ، أو نصب عطفا على عمل لا ، وحكى الأخفش : لا رجل وامرأة فيها ، بفتح المعطوف دون تنوين ، على تقدير : ولا امرأة ، فحذفت لا وأبقى البناء مع نيتها ، كما كان مع وجودها) ١.

وهذه الرواية ثابتة النقل عن الأخفش ٢، وجاءت عنه بصيغة أخرى وهي قولهم :(لا رجلَ في الدار و امرأةَ) ، ووجهه أن تكون امرأة اسم لا كأنه قال ولا امرأةَ ٣. وهي خلاف مذهب الجمهور ٤ الذين منعوا البناء في المعطوف لانتفاء مصححه لضعف لا عن التأثير إلا فيما يليها أو كان في حكم ما يليها ٥ ،ومن هنا حكموا بضعف هذه الرواية٦.

قال سيبويه : (وتقول : لا غلامَ وجاريةً فيها ، لأن لا إنما تجعل وما تعمل فيه اسما واحدا إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة من عشر ، كذلك لم يستقم هذا لأنه مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل قال الشاعر :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا) ٧

وقد نقل ابن مالك هذه الرواية في مصنفين آخرين هما شرح الكافية الشافية وشرح العمدة ، قال في الأول : (وحكى الأخفش : (لا رجلَ وامرأةَ) بفتح التاء بلا تنوين على تقدير : لا رجلَ ولا امرأةَ على تركيب المعطوف مع (لا) الثانية ثم حذفت ونويت ، واستصحب مع نيتها ما كان مع اللفظ بها.

وإلى هذا أشرت بقولي :

وفتح معطوف بناء قد يرد لقصد تركيب و(لا) لفظا فقد) ٨

---

١ شرح التسهيل (٢/٦٨)

٢ شرح الرضي (٢/١٧٦) شفاء العليل (١/٣٨٦) ارتشاف الضرب (٤/١٣١١)

٣ شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٧٥)

٤ اللمع في العربية (٩٩)

٥ شرح الرضي(٢/١٧٦)

٦ ارتشاف الضرب (٤/١٣١١)

٧ الكتاب (٢/٢٨٥)

٨ شرح الكافية الشافية (١/٥٢٦)

وقال في الثاني : (يقال : لا حولَ وقوةٌ وقوةً ولا يقال في الكلام المشهور لا حول وقوةَ وقلت في المشهور لأن الأخفش حكى لا رجلَ وامرأةَ بفتح التاء بلا تنوين مع عدم تكرير لا على تقدير لا رجل ولا امرأة بتركيب المعطوف مع لا الثانية ثم حذفت ونويت واستصحب مع نيتها من البناء ما كان مع اللفظ بها) ١.

١ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٢٥٩/١)

(يوم لا حرَّ ولا بردَ)

استشهد ابن مالك برواية الأخفش (جئتك يومَ لا حرَّ ولا بَرْدَ ، ويومَ لا حرٌّ وبَرْدٌ ، ويَوْمَ لا حرٌّ ولا بَرْدٌ) ١ في سياق تمثيله لجواز رفع اسم لا التبرئة ونصبه عند إضافته لاسم الزمان . فمساق الرواية ها هنا هو التمثيل على ما ذهب إليه من حكم نحوي بمسموع عن العرب ، وهو يجلي لنا مكانة الأخفش عند ابن مالك كراوية يعتد بما رواه عن العرب وحكاه - كما ذكرنا مرارا - ويبرز لنا أن السماع عند الإمامين هو المعتمد في بناء الأحكام وإن لم يكن هناك قياس.

قال ابن مالك : (وقد يضاف اسم الزمان إلى جملة مصدرة بلا التبرئة فيبقى اسمها على ما كان عليه من بناء أو نصب . وقد يجر وقد يرفع ، فمن ذلك ما حكى أبو الحسن من قول بعض العرب : جئتك يومَ لا حرَّ ولا بَرْدَ ، ويومَ لا حرٌّ وبَرْدٍ ، ويَوْمَ لا حرٌّ ولا بَرْدٌ ، وأنشد :

تركتني حينَ لا مالٌ أعيشُ به ... وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِبا ٢) ٣

والحق أن هذه الأوجه قد ألمح إليها سيبويه فكان الأولى بابن مالك أن يشير إليها عنده خاصة وأن سيبويه قد فصل الحديث عنها وبين توجيه كل منها وأي منها هو المختار، و ليست مما انفرد به الأخفش.

قال سيبويه : (واعلم أن ((لا)) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء ، وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنبٍ ، وأخذته بلا شيءٍ ، وغضبت من لا شيءٍ ، وذهبت بلا عتادٍ؛ والمعنى معنى ذهبت بغير عتادٍ...ومن هذا النحو قول الشاعر، وهو أبوالطفيل :

تركتني حينَ لا مالٍ أعيشُ به ... وحين جُنّ زمانُ الناس أو كلبا

والرفع عربي على قوله :

*** حينَ لا مُستصرَخُ ***

و : لا براحُ

والنصب أجود وأكثر من الرفع ؛ لأنك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس .

قال الشاعر ، وهو العجاج :

* حنَّت قلوصي حينَ لا حينَ مَحَنّْ *) ٤

---

١ ، المساعد (٢/٣٥٦) ، شفاء العليل (٢/ ٧١٧) و في ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٢٨) دون نسبة

٢ البيت لأبي الطفيل عامر بن واثلة والشاهد مثبت في متن الكتاب (٢/ ٣٠٣) ابن يعيش (١/) .

٣ شرح التسهيل (٣/ ٢٥٨)

٤ الكتاب (٢/ ٣٠٢-٣٠٤)

فالجر بإلغاء (لا) وجر الاسم بالإضافة ،

قال أبو علي :| (قوله : حين لا مالٍ ، جعل (لا مالٍ) اسما واحدا ، وأضاف إليه (حين) أنشد:

..... وقد علاك مشيبٌ حِينَ لا حينِ ١

قال: فإنما هو (حِينَ حينٍ) و (لا) بمنزلة (ما) إذا ألغيت.| ٢ فجعل لا زائدة فكأنه أراد : ((حِينَ حِينٍ)) ووجه ذلك أن حين تكون للقلة والكثرة ، ألا ترى أن الملسوع في ذلك الوقت هو يسمى وقتا ما يألم ، فكأنه قال : ((حين حين)) فنزل ((حين)) الأولى بمنزلة القلة و((حين)) الثانية منزلة الكثرة ، فكأنه قال : ((سهرَ سنةٍ)) و((يومَ شهرٍ)) على هذا الوجه|٣.

قال أبو علي : لا يجوز أن تكون (لا) في هذا البيت هي التي مع الاسم كشيء واحد ، لأن ذلك محال ، وذلك أنه إذا قال (علاك مشيب حينا) فقد أثبت حينا علاه فيه المشيب، وإذا قال: (لاحين) ، فقد نفى كل حين مضى ، فصار نافيا لما أثبته ومناقضا له|٤.

أما الرفع بجعل (لا) نافية للوحدة | قال : ليس بأسَ به ، فجعل ((ليس)) مثل ((لا)) وبناها معها على الفتح ، كما جعل ((لا)) بمنزلة ((ليس)) في قوله :

.....لا مستصرخٌ|٥.

والبناء باعتبار لا لنفي الجنس .

والنصب : تجعله كما كان مبنيا و لا تعمل الإضافة ، كما تقول : ((جئت بخمسة عشرَ))فلا تعمل الباء ٦.

---

١ مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٢١٢) المسائل المنثورة (١٠٢) البيت لجرير

٢ التعليقة (٢/ ٤١-٤٢)

٣ المسائل المنثورة (١٠٢)

٤ التعليقة (٢/ ٤١-٤٢)

٥ المسائل الحلبيات (٢٨٣) وينظر المسائل المنثورة (١٠١)

٦ المسائل المنثورة (١٠١)

فوقك رأسك وتحتك رجلاك

تعد فوق وتحت من الظروف العادمة التصرف ، حيث نقل ابن مالك عن الأخفش أن العرب تقول : فَوْقَك رَأسُك ، وتحتَك رجلاكَ ، فينصبونه١. فلا تتصرفان إلا بمن تقول جلست من تحته وقمت من فوقه ولا تقول : جلست في فوقك ولا جلست في تحتك ٢لأنهم لم يستعملوهما إلا ظرفين أو مجرورين بـ(مِن) . قال تعالى : { فخر عليهم السقفُ من فوقهم } النحل(٢٦) وقال: { تجري من تحتها الأنهار }آل عمران (١٥) .قال ابن مالك في شرح التسهيل : (فلو كان الظرف غير متصرف تعين نصبه ، وإن كان هو الأول في المعنى ، ولذلك قال أبو الحسن الأخفش : اعلم أن العرب تقول : فوقَك رأسك ، فينصبون الفوق، لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا ، والقياس أن يرفع لأنه هو الرأس ، وهو جائز غير أن العرب لم تقله ، قال : وتقول: تحتك رجلاك ، لا يختلفون في نصب التحت) ٣.

وقال في موضع آخر منه في باب المفعول فيه : (ومن الظروف العادمة التصرف فوق وتحت، نص على ذلك الأخفش ، فقال : اعلم أن العرب تقول : فوقك رأسُك فينصبون الفوق ، لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا . ثم قال : ويقولون تحتك رجلاك لا يختلفون في نصب التحت هذا نصه . وقد جاء جر فوق بعلى في قول أبي صخر الهذلي :

فأُقسم بالله الذي اهتز عرشه ... على فوق سبع لا أعلمه بطلا

وهذا نادر) ٤.

وجاءت دون نسبة في أكثر من موضع عند غير ابن مالك من النحاة وكلامهم يوحي أنها من قبيل التمثيل . (و تقول: تحتَك رجلاك وفوقَك رأسُك .) ٥ (فتقول : رأسك أو عمامتك فوقك ، ورجلاك أو نعلاك تحتك ، لا يجوز فيهما إلا النصب ، لأنهما لم يستعملا إلا ظرفين) ٦.

وفي المسألة خلاف وهو خلاف ما صرح به ابن مالك حيث أجاز بعضهم الرفع فيما كان من الجسد نحو : فوقُك رأسك ، وتحتُك رجلاك ، فأجيز الرفع لأنه أخبر به عن الرأس والرجل ٧.

---

١ ارتشاف الضرب (١٤٥١/٣-١٤٥٢) همع الهوامع (١٩٨/٣)

٢ البسيط (٨٨١/٢)

٣ شرح التسهيل (٣٢٤/١)

٤ شرح التسهيل (٢٣٤/٢)

٥ شفاء العليل (٢٩٦/١-٢٩٧)

٦ تعليق الفرائد (١٢٥/٣)

٧ ارتشاف الضرب (١٤٥١/٣-١٤٥٢)

ورد بعدم السماع [1]، قال أبو حيان : (وكلام العرب : النصب كان في الجسد أو في غيره ، والرفع في القياس ، والنصبُ في هذا كله ، كلام العرب في الجسد والقلنسوة)[2].

رغم أنه قد وقع في بعض روايات البخاري : برفع (فوق) ، في قوله صلى الله عليه وسلم : (وفوقُه عـــرش الرحمن)[3] وإنما يتمشى على القول بتصرف (فوق) [4].

---

١ تعليق الفرائد (١٢٥/٣)

٢ ارتشاف الضرب (١١٢٩/٣-١١٣٠)

[3] سنن الترمذي : كتاب صفة الجنة – باب ما جاء في صفة درجات الجنة – ٦٧٥/٤، رقم الحديث(٢٥٣٠)

٤ تعليق الفرائد (١٢٥/٣)

الرجالُ وأعضادُها و النساءُ وأعجازُها

استشهد ابن مالك برواية الأخفش : (الرجالُ وأعضادُها و النساءُ وأعجازُها) في سياق ما ذهب إليه من امتناع النصب بعد واو المعية بعد خبر لم يذكر ، أو ذكر وكان أفعل تفضيل لعدم الفعل أو ما أشبهه. فقال : (ومن ادعى جواز النصب في نحو : كل رجل وضيعته على تقدير كل رجل كائن وضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي فلا التفات إليه ولا تعريج عليه . ومما ورد مثل كل رجل وضيعته ، وأنت ورأيك قول العرب : الرجال و أعضادُها والنساء وأعجازُها ، حكاه الأخفش ، ومثله إنك ما وخيرا ، حكاه سيبويه ، ومثله قول شداد بن عنترة :

فمن يك سائلا عني فإني وجروة لا ترود ولا تعار)١

وهذه الرواية قد ساق أبو حيان جزءا منها وهو (الرجال وأعضادها) دون أن ينسبها٢، وجاءت كما هي في أكثر من مصنف دون نسبة ٣. فمذهب جمهور النحاة امتناع نصب الاسم بعد واو المعية إذا لم تتقدم على الواو جملة٤، قال سيبويه : (وأما أنت وشأنك ، وكلُّ امريء وضيعتُه ، وأنت أعلمُ وربُك ، وأشباه ذلك ، فكله رفعٌ لا يكون فيه النصبُ ، لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك ، فقلتَ : أنت الآنَ كذلك ، و لم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل ، وليس موضعا يُستعمل فيه الفعل) ٥

وأجاز الصيمري النصب بعدها مطلقا ظهر الخبر أو لم يظهر ٦ فقال : (وتقول كل رجل وضيعتَه، بمعنى مع ضيعته ، وكل امريء وشأنه ، أي مع شأنه ، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ويكون خبر الابتداء محذوفا ، تقديره : كل رجل وضيعتُه مقرونان ، وكل امريء وشأنه مقرونان) ٧.

وانتصابه عنده بما سبقه من فعل متعد أو لازم أو اسم بمعناه٨، بدون تأويل وجوز بعضهم النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثاني جزأيها والتقدير كل رجل كائن وضيعته ٩.

---

١ شرح التسهيل (٢/٢٥٤)

٢ ارتشاف الضرب (٣/١٤٨٦)

٣ شفاء العليل (١/٤٩١) ، همع الهوامع (٣/٢٤١)

٤ أوضح المسالك (٢/٢٤٣) ، المساعد (١/٥٤١)

٥ الكتاب (١/٣٠٥)

٦ المقاصد الشافية (١/٣٢٨-٣٢٩) شرح الكافية (١/٥٢٥)، همع الهوامع (٣/٢٤١) .

٧ التبصرة والتذكرة (١/٢٥٧)

٨ ارتشاف الضرب(٣/٨٢)

٩ همع الهوامع (٣/٢٤١)

النصب بـ(حـاشا)

استشهد ابن مالك في شرح التسهيل بنص للأخفش يصرح فيه بسماعه عن العرب النصب بحاشا فقال : (وكون حاشا حرفا جارا هو المشهور ، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها ، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته . فمن ذلك قول بعضهم : ((اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الإصبع)) ، رواه أبو عمرو الشيباني وغيره . وقال الأخفش : وأما حاشا فقد سمعت من ينصب بها ، وأنشد ابن خروف في شرح الكتاب :

حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين) ١

أما هذا السماع فلم أقف على توثيق له فمذهب سيبويه ٢ وجمهور البصريين أن حاشا في الاستثناء حرف يجر به حيث قال (وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء) ٣ فلا يجيز سيبويه النصب بها لأنه لم يبلغه لقلته ٤ وقيل لا ينكر سيبويه أن ينطق بها فعلا ، في غير الاستثناء ، فتكون في الاستثناء حرفا ، وفي غيره فعلا٥.

ومذهب الكوفيين أنها فعل دائما ٦ ، وتابعهم المبرد كما نسب إليه ٧، وقيل :إن مذهبه جواز كونها فعلا واسما٨ وتوسط فريق آخر فذهب إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا٩ فأجاز النصب بها كل من الجرمي والمازني والمبرد والزجاج١٠.

ونلحظ أن ابن مالك قد وقف في المسألة قولا وسطا لوجود السماع في كل من القولين فأجاز كونها حرف جر وفعلا ناصبا ، مدعما قوله بالقياس على عسى ،جاء في سياق رده على من منع فعلية حاشا لعدم اتصال نون الوقاية بها قوله :

---

١ شرح التسهيل (٣٠٧/٢)

٢ الكتاب (٣٤٩/٢)الانتصار لسيبويه (١٦٩) شرح المقدمة المحسبة (٣٢٦/١) شرح الجمل لابن عصفور (٢٤٨/٢) رصف المباني(٢٥٥) شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٩/٢) شرح الرضي(١٢٢/٢)

٣ الكتاب (٣٤٩/٢)

٤ المقاصد الشافية (٤١٣/١) الجنى الداني (٥٦٢) همع الهوامع (٢٨٦/٣)

٥ الجنى الداني (٥٦٤)

٦ الإنصاف (٢٧٨/١) المقاصد الشافية (٤١٣/١) رصف المباني (٢٥٥) همع الهوامع (٢٨٥/٣) ، التصريح (٣٤٧/١) ونسب لبعض المتقدمين في رصف المباني (٢٥٥)

٧ المقتضب (٣٩١/٤) ، الانتصار لسيبويه (١٦٩) شرح الجمل لابن خروف (٩٦٣/٢)شرح المقدمة المحسبة (٣٢٦/١) شرح الجمل لابن عصفور (٢٤٩/٢) شرح الرضي(١٢٤/٢)

٨ الإنصاف(٢٧٨/١)

٩ مغني اللبيب (١٢٢/١) التصريح (٣٤٧/١)

١٠ الجنى الداني (٥٦٢) التصريح (٣٤٧/١) شرح الأشموني (١٦٥/٢)

(والجواب أن هذا ورد على استعمالها حرفا ، لأنه أكثر من استعمالها فعلا . ولو أن من قال حاشا الشيطان فنصب بها دعته حاجة إلى استثنائه نفسه قاصدا النصب لقال حاشاني كما يقال عساني . وإنما نظرت حاشا بعسى لتساويهما في عدم التصرف وتأدية كل واحد منهما معنى حرف ، ..). ١

أما الموضع الآخر فهو رده على من منع فعليتها متعلقا بعدم دخول ما المصدرية عليها ؛ فما المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال المتصرفة وحاشا جامد فلا تدخل ما عليه كما لم تدخل على ليس ولا يكون على أنه قد سمع دخول ما عليها في قوله صلى الله عليه وسلم أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة ، وهذا الحديث لا يتأتى الاستشهاد به حيث رد لأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بدليل أنه في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها. ٢

والصواب كما ذهب ابن مالك إذ أن الأخفش قال بالنصب لسماعه به أما سيبويه فقد منعه لعدم السماع ٣.

وحجة البصريين :

- السماع حيث وردت شواهد بالجر منها قول الشاعر :

حاشى أبي ثوبان إن به ضنا على الملحاة والشتم ٤

امتناع دخول ما عليه فلا يقال ما حاشى زيدا كما يقال ما خلا زيدا وما عدا عمرا

وذهب الكوفيون إلى أنها فعل دائما ٥، وتابعهم المبرد كما نسب إليه ٦ ،وقيل: إن مذهبه جواز كونها فعلا واسما٧. وتوسط فريق آخر فذهب إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا٨ فأجاز النصب بها كل من الجرمي والمازني والمبرد والزجاج٩.

وحجة القائلين بفعليتها :

---

١ شرح التسهيل (٣٠٧/٢)

٢ مغني اللبيب ١٢١/٠١)

٣ المقاصد الشافية(١/ ٤١٣)

٤ الإنصاف (٢٨٠/١)

٥ الإنصاف (٢٧٨/١) المقاصد الشافية (٤١٣/١) رصف المباني (٢٥٥) همع الهوامع (٢٨٥/٣) ، التصريح (٣٤٧/١) ونسب لبعض المتقدمين في رصف المباني (٢٥٥)

٦ المقتضب (٣٩١/٤) ، الانتصار لسيبويه (١٦٩) شرح الجمل لابن خروف (٩٦٣/٢)شرح المقدمة المحسبة (٣٢٦/١) شرح الجمل لابن عصفور (٢٤٩/٢) شرح الرضي(١٢٤/٢)

٧ الإنصاف(٢٧٨/١)

٨ مغني اللبيب (١٢٢/١) التصريح (٣٤٧/١)

٩ الجنى الداني (٥٦٢) التصريح (٣٤٧/١) شرح الأشموني (١٦٥/٢)

١- السماع فقد ثبت النصب بنقـــل الأخفش وأبي زيد والفراء والشيباني١، نحـــو قولهم (اللهم اغفـــر لي ولمن يسمع ، حاشا الشيطان وأبا الإصبغ)٢.

و ما نسب للأخفش من رواية قول الشاعر:

رأيت الناس ما حاشا قريشا٣

وقول غيره : حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين ٤

حاشا أبـــا ثوبـــان إن أبـــا ثوبان ليس ببكـــمة فـــدم ٥

٢ مجيء حرف الجر بعده و تعلقه به وهو لام الخفض به نحو { حاش لله ما هذا بشرا } يوســـف (٥١) فحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف لأن الحرف لا يتعلق بالحرف وإنما حذفت الألف لكثرة استعمالها في الكلام ٦.

٣-دخول الحذف عليه والحذف إنما يكون في الفعل لا الحرف ، وعلى هذا قراءة من قرأ { حاشَ لله }وكتب كذلك في خط المصحف٧.

-أما السماع فمردود حيث شكك في صحة الشاهد فقيل إن صح ٨.

وكذا قول العرب السابق قالوا لأن الخلاف في نحو : قام القوم حاشا زيدا لا ماروي عن أبي عمرو الشيباني ٩. وهذه الأمثلة من قبيل الشذوذ عند سيبويه ١٠إذ لا يعول عليها لقلتها وإنما يعول علـــى فعليتـــها إذا كـــان مضارعها أحاشي بمعنى أستثني ١١.

---

١ الجنى الداني (٥٦٢) تعليق الفرائد (١٠٦/٦) التصريح (٣٤٧/١) شرح الأشموني (١٦٥/٢)

٢ مغني اللبيب (١٢٢/١) رصف المباني (٢٥٥)تعليق الفرائد(١٠٧/٦) شرح الأشموني (١٦٦/٢) همع الهوامـــع (٢٨٣/٣) ، في شـــرح الرضي(١٢٣/٢) نسب للمازني وفي الجنى الداني (٥٦٢) نسب للشيباني

٣ شرح الرضي(١٢٣/٢)

٤ شرح الأشموني (١٦٦/٢) همع الهوامع (٢٨٣/٣)

٥ مع اختلاف الأعجاز فالمثبت من شرح الأشموني (١٦٦/٢) وفي تعليق الفرائد(١٠٧/٦) و مغني اللبيب (١٢٢/١) به ضنا عن الملحـــاة والمشتم

٦ الإنصاف (٢٨٠/١)

٧ الإنصاف (٢٨٠/١)

٨ شرح الجمل لابن عصفور (٢٦٠/٢)

٩ شرح الجمل لابن خروف (٩٦٢/٢)

١٠ شرح الرضي(١٢٣/٢)

١١ رصف المباني (٢٥٥)

إن الفعل لا ينجر ما بعده أبدا ، وتقديرهم حرف الجر غير صحيح ، لأن الجار في الأمر العام المطـــرد إذا حذف زال عمله ، وأيضا إذا جر ما بعدها باللام فليست أداة استثناء ولا ما بعدها مستثنى لأنها تقـــع في أول الكلام لزوما أو غلبة وليس ثم ما يستثنى منه١.

- ورود الحذف بوقوعه في الحرف للتخفيف عند كثرة الاستعمال نحو رب ٢.

- أما مجيء اللام بعدها فخرجت على الزيادة فهي لا تتعلق بشيء كما في قوله تعالى : {للذين هم لـــربهم يرهبون} الأعراف (١٥٤) إذ التقدير فيه يرهبون ربهم ونحو:{ألم يعلم بأن الله يرى} العلق (١٤) ٣.

وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات ٤ورد بأن أحاشي فعل مأخوذ من حاشى على حد ما تشتق الأفعال من الحروف نحو : سوفته إذا قلت له سوف أفعل كذا ونحو قولهم : ســـألتك حاجـــة فـــ(لوليت) أي قلت لولا كذا وكذا ، وكذلك ولا أحاشي معناه ولا أقول حاشى فلان ٥.

أو أنه مأخوذ من لفظ حاشى وليس متصرفا منه كما يقال بسمل وحمدل و حولق فكما بنيـــت هـــذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك هاهنا ٦.

---

١ المقاصد الشافية (٤١٣/١)

٢ الإنصاف (٢٨٣/١) شرح الرضي(١٢٤/٢) تعليق الفرائد (١٠٩/٦-١١٠)

٣ الإنصاف(٢٨٣/١)

٤ الإنصاف (٢٧٨/١) المقاصد الشافية (٤١٣/١)

٥ شرح الجمل لابن عصفور (٢٤٩/٢) الجنى الداني (٥٦٤) شرح الرضي(١٢٤/٢) تعليق الفرائد (١٠٩/٦)

٦ الإنصاف (٢٨٣/١)

(أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمٌ)

نسب ابن مالك للأخفش إجازة الرفع للحـــال السادة مسد الخبر في نحو قولهم : (أخطبُ ما يكون الأمير قائم) فقال : (وأجاز الأخفش في نحو : أخطب ما يكون الأمير قائما ، رفع قائم خبر أخطب ، فيلزم من ذلك ارتكاب مجازين :

أحدهما : إضافة ((أخطب)) مع أنه من صفات الأعيان إلى ((ما يكون)) وهو في تأويل الكون .

والثاني : الإخبار بقائم مع أنه في الأصل من صفات الأعيان عن ((أخطب ما يكون)) مع أنه في المعنى كون ، لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، والحامل على ذلك قصد المبالغة ، وقد فتح بابها بـــأول الجملـــة ، فعضدت بآخرها مرفوعا . وإلى هذا أشرت بقولي : ((ورفعها خبرا بعد افعل مضافا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز)) [1].وهذه الرواية ثابتة النسبة للأخفش ، قال ابن السراج | وكان أبو الحسن الأخفش يقول : ((أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمٌ)) ويقول : أضيفت أخطب إلى أحوال قائم أحدها ، ويزعم سيبويه أنك إذا قلت : ((أخطبُ ما يكون الأميرُ قائما)) فإنما أردت : ((أخطبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائما)) فحذفت لأنه دل عليهما ما قبلها ، و((قائما))حال ، وقد بقي منه بقية |[2].

وتخريج وجه الرفع فيها على جواز رفع الحال الساد مسد الخبر عن أفعل المضاف إلى ((ما)) المصدرية الموصولة بكان أو يكون ، وهو جائز عند الأخفش [3]،والمبرد [4] ،والفارسي [5]، تجوزا للمبالغة [6]، فإن التقدير : أخطب أحوال كون الأمير قائم. أي أوقات كون الأمير ، فتكون قد جعلت الوقت أخطب وقائما ، كما يقال : نهاره صائم وليله قائم [7].

وهذا من مذاهب العرب فإنها تعطي الأعيان حكمُ المصادر ، وتعطي المصادر حكمُ الأعيان فأخطبُ إنما هو للأمير ، وقد أضيف إلى ((ما)) المصدرية ، و أفعل إنما تكون بعضا مما تضاف إليه ، فلما أضيفت إلى ((ما)) المتلوة بيكون صار أخطبُ كونا ، فالتقدير : أخطبُ كونِ الأمير ، فهو وصفٌ للمصدر بما يوصف به العين ، والمعنى راجعٌ إلى الأمير [8].

---

[1] شرح التسهيل (٢٨٢/١-٢٨٣)

[2] الأصول (٣٦٠/٢) ، همع الهوامع (٤٧/٢-٤٨)

[3] شرح الرضي (٢٨١/١) ، المساعد (٢١١/١-٢١٢)

[4] شرح الرضي (٢٨١/١) المساعد (٢١١/١-٢١٢)

[5] المساعد (٢١١/١-٢١٢)

[6] المساعد (٢١١/١-٢١٢)

[7] همع الهوامع (٤٧/٢-٤٨)

[8] أمالي ابن الشجري (١٠٤/١-١٠٥)

وهذه الرواية نقل عن الأخفش تخريجها بالرفع والنصب ؛ و الرفع هو ما يعنينا لأنه موضع الاستشهاد الذي جاء به ابن مالك وقبله [1]، ويقوي ما ذهب إليه ابن مالك من قبول الرفع السماع فقد سمع : أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة بالرفع ، وأيضا كثرة وقوع ((ما)) المصدرية زمانا ، وكثرة وقوع الزمان مسندا إليه للواقع فيه ، كقوله : لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطي بنائم [2]

أما النصب فهو : بتقدير حذف الخبر و فيها وجهان من التقدير أحدهما فقولك : أخطب ما يكون الأمير بمعنى أخطب كون الأمير لأن ما مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر : يسر المرء ما ذهب الليالي

وكذلك ما يكون بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أخطب وجود الأمير إذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة ويكون إذا الخبر وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم.

الوجه الثاني : أن يكون قوله أخطب ما يكون بمعنى الزمان لأن ما تكون بمعنى الزمان لأنها في تأويل المصدر والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال : أخطب أوقات كون الأمير كما يقال : مقدم الحاج وخفوق النجم أي زمن مقدم الحاج ، وزمن خفوق النجم ويكون الخبر إذا كان قائما على ما تقدم إلا أن إذا على هذا في موضع رفع خبرا عن الأول كما تقول : وقت القتال يوم الجمعة فكأنه قال : أخطب الأوقات التي يكون الأمير فيها خطيبا إذا كان قائما ومثله على سعة الكلام { بل مكر الليل والنهار } وهما لا يمكران لكن لما كان فيهما جعله لهما ، ومثله { ألم يروا أنا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصرا } والنهار لا يبصر إنما يبصر فيه ، والذي أحوج إلى تقدير المصدر بالزمان هاهنا أنه قد نقل عنهم أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قدر الأول بالزمان وقضي على إذا التي هي الخبر بالرفع[3].

قال سيبويه : (وتقول : عبدُ الله أخطبُ ما يكون يومَ الجمعة ، والبداوةُ أطيبُ ما تكونُ شهري ربيع ، كأنك قلت : أخطبُ ما يكون عبدُ الله في يوم الجمعة ، وأطيب ما تكون البداوةُ في شهري ربيع . ومن العرب من يقول : أخطبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعة ، وأطيبُ ما تكونُ البداوة شهرا ربيع ، كأنه قال : أخطبُ أيام الأمير يومُ الجمعة ، وأطيب أزمنة البداوة شهرا ربيع .وجاز أخطبُ أيامه يومُ الجمعة على سعة الكلام . وكأنه قال : أطيب الأزمنة التي تكون فيها البداوةُ شهرا ربيع ، وأخطبُ الأيام التي يكون فيها الأميرُ خطيبا يومُ الجمعة)[4].

---

[1] شرح التصريح (١/١٨١)

[2] شرح الرضي (١/٢٨١)

[3] شرح المفصل (١/٩٧-٩٨)

[4] الكتاب (١/٤٠٢-٤٠٣)

(جاء وا خمسة عشرهم)

استشهد ابن مالك برواية الأخفش عن العرب : (جاءوا خمسة عشرهم وجئن خمس عشرتهن) في سياق حديثه عن مجيء الحال عددا مركباً، فقال : ومن وقوع المعرف بالإضافة حالا لتأوله بالنكرة قول أهل الحجاز : جاء القوم ثلاثتهم وأربعتَهم ، والنساء ثلاثهن وأربعهن إلى عشرتهم وعشرهن ، النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا ، ورفعه التميميون توكيدا على تقدير جميعهم . وذكر الأخفش في ((الأوسط)) أن من العرب من يقول : جاءوا خمسة عشرهم وجئن خمس عشرتهن)١.

وهذه النسبة ثابتة عنه ٢.

نقل عنه ابن السراج قوله : | فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا مفتوحا إلى العشرين، تقول للنساء ، أتينني ثماني عشرهن ، وللرجال ، أتوني ثمانية عشرهم ، ...|٣.

وقد منع ذلك فريق من النحاة وأجازه آخرون ٤ ،منهم السيوطي٥.

---

١ شرح التسهيل (٣٢٧/٢)

٢ شرح الرضي ((٢١/٢) ارتشاف الضرب (٧٦٠/٢)

٣ الأصول (٢٢/٢) و لم ينص فيه على تحديد المنقول عن الأخفش)

٤ شرح الرضي ((٢١/٢) ، همع الهوامع (٩/٤)

٥ همع الهوامع (٩/٤)

ترب الكعبة

نقل ابن مالك رواية عن الأخفش يجيز فيها دخول تاء القسم على رب فقال (وشذ دخول من١على الله ودخول التاء على الرب روي ذلك عن الأخفش)٢.

وهذه الرواية قد ثبتت نسبتها للأخفش حيث نسب جمهرة من النحاة إلى الأخفش الأوسط نقله رواية عن العرب دخلت فيها تاء القسم على غير ما اختصت به ، وذلك قولهم (ترب الكعبة)٣، و (تربي)٤، أما موقف ابن مالك من هذه الرواية فهو الحكم بشذوذها وهو مذهب الجمهور الذين حكموا بشذوذها وشذوذ أمثالها نحـــــو: تالرحـــمن وتحياتك ٥.

وعلة الحكم بشـــذوذ الرواية هو ضعف قياسها، فكما أن من قد دخلت على لفظ الجلالة الله شذوذا كذا دخلت تاء القسم على لفظ الرب شذوذا ، فالأصل أن تقتصر كل منهما على ما اختصت به ولا تتجاوزه .

وعبارة ابن مالك في المسألة لا تكشف لنا عن حقيقة موقفه من هذه الرواية ، فقد علق عليها بالعبارة المترددة في كتب النحاة (وروى الأخفش شذوذا) دون أن يتجاوزها لأبعـــاد موقفه منها ، إلا إن أخذنا في اعتبارنا قبول روايته لها وهو أمر جدير بالاهتمام ـكما تبين ـوتأكيد نسبتها إليه وهذا ما أكده في بقية مصنفاته كشرح الكافية حيث قال : (ولا يجر بالتاء إلا ماحكى الأخفش من قول بعضهم ترب الكعبة)٦،و شرح العمدة : (ودخول التاء على الله ـ تعالى وحده ـ هو المشهور ، وروى الأخفش:ترب الكعبة)٧ونلحـــظ من خلال هذين النصين اكتفاء ابن مالك فيهما بتأييد نسبة الرواية إلى الأخفش ، دون أن يتطرق لتعليـــق عليها بشذوذ أو غيره .

أما في الفوائد النحوية فقد حكم بشذوذ هذه الرواية فقال:(وتختص ـ أي من ـ في القسم بالرب ، والتاء بالله . وروى الأخفش دخول كل واحدة منهماعلى معمول الأخرى شذوذا)٨.

هذا عن موقف ابن مالك أما عن موقف الأخفش من الرواية ذاتها فلا يمكن تقريره في ضوء غياب آثـــار الأخفش الأوسط النحوية أيجيز القياس عليها أم يقف عند حدودها ولا يتجاوزها؟

---

١ كذا في الأصل وهو الصواب لا ما أثبته المحقق ينظر شفاء العليل (٦٥٨/٢)

٢ شرح التسهيل (١٤٠/٣) ، وكذا في متن تسهيله للفوائد (١٤٤)

٣ شرح الجمل لابن عصفور (٥٢٤/١) شرح المفصل (٣٤/٨) الإيضاح في شرح المفصل (١٥٤/٢)رصف المباني (٢٤٦-٢٤٧)

٤ الإرشاد إلى قواعد الإعراب (٣١٣)، الجنى الداني (٥٧) .

٥ الجنى الداني (٥٧)

٦ شرح الكافية الشافية (٧٩٢/٢)

٧ شرح العمدة (١/ ٢٧٠)

٨ (٥٤)

خاصة وأن عبارتهم توحي بنسبة الحكم بالشذوذ للأخفش الأوسط فيقولون:وروى الأخفش ترب الكعبة شذوذا فالمسألة من قبيل القياس الشاذ عنده فكما دخلت مـــن في القسم على غير ما اختصت به وهو (رب) دخلت التاء على غير ما اختصت به وهو لفظ الجلالة الله لا من قبيل الإبدال الصوتي في الكلام وإبدال التاء من الباء. فقد عد النحاة العرب الباء أصل حروف القسم ، لأنها أعم حروف القسم ١إذ تأتي مع الفعل ومع حذفه ومع السؤال وغيره ومع الظاهر وغيره فتدخل على المضمر كما تدخل على المظهر، والإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ٢.ولاستعمالها في القسم الاستعطافي في نحو: بالله هل قام زيد٣.

قال سيبويه : (والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء وذلك قولك والله لا أفعل والتاء في القسم بمنزلتها وهي تالله لا أفعل)٤.

ثم لما كثر استخدامهم القسم في كلامهم آثروا التخفيف،فحذفوا الفعل من اللفظ ثم أبدلوا الواو من الباء توسعا،لخفتها إذ هي من حروف اللين وخفة حركتها ومما سهل ذلك اتحاد مخرجهما الشفوي٥،وقرب معناهمافمعنى الواو الجمع ومعنىالباءالإلصاق والإلصاق جمع في المعنى٦. ثم أبدلوا من الواو التاء لأنهم رأوها تبدل من الواو في مواضع كثيرة،نـــحو تكاة وتراث وتوراة وتخمة٧،لشبهها بها من حيث اتساع المخـــرج أضف لذلك ماتسمت به التاء من همس فناسب همسها لين حروف اللين٨.

ولما كانت التاء عنـــدهم بدلا من الواو والبدل ينحط عن درجة المبدل منه إذ الفرع لايجري مجرى الأصل لم تعمل في كل ظاهر بل اختصت باسم الله تعالى لكثرة الحلف به ، قال الفراء : (العرب لاتقول تالرحمن ولايجعلون مكان الواو تاء إلا في الله عز وجل. وذلك أنها أكثر الأيمان مجرى في الكلام ؛ فتوهموا أن الواو منها لكثرتها في الكلام)٩

---

١ شرح المقدمة الكافية (٣/٩٤٥)، الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٥٤)

٢ سر صناعة الإعراب (١/١٤٣-١٤٤) ،شرح المفصل (٨/٣٣) ،الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٥٤).

٣ الأشباه والنظائر (٢/٢٠٥)

٤ الكتاب (٤/٢١٧)

٥ المقتضب (٢/٣١٨) الأصول(١/٤٢٣) ، معاني الحروف للرماني (٤١)،شرح المفصل (٨/٣٣) ،المقاصد الشافية (٢/١٥٧)

٦ سر صناعة الإعراب (١/١٤٣)،معاني الحروف (٤١)، أمالي ابن الشجري (٢/٢٦٦) الإيضاح في شرح المفصـــل (٢/١٥٤)شـــرح الجمل لابن عصفور (١/٥٢٥) ،المقاصد الشافية (٢/١٥٧)

٧معاني القرآن للفراء(٢/٥١) المقتضب (٢/٣١٨- ٣١٩)، الأصول(١/٣٢٤) ،سر صناعة الإعراب (١/١٤٥) المنصف (١/٢٢٥)شـــرح المفصل (٨/٣٢)، شرح الكافية الرضي (٤/٣٠٠)، شرح الشافية للرضي (٣/٢١٩-٢٢٠) الممتع في التصريف (١/٣٨٥)مغني اللبيب (١/١١٦)، الأمالي الماي (٥٧) ارتشاف الضرب (٤/١٧١٧)

٨ شرح المفصل لابن يعيش بتصرف (٨/٣٤)، وقد علل ابن الحاجب ذلك لأنهم يقصدون التخفيف أكثر فعوضوا عن الواو حرف العلـــة حرفا صحيحا وهو التاء (٢/١٥٤)

٩ معاني القرآن للفراء (٢/٥١).

وقيدت بكـــون متعلقها محذوفا ،لأنها فرع الفرع فخص بها الأشهر ،وإنما كان عملها الجر دون غيره لأنها أوصلت القسم إلى المقسم به كما يوصل حرف الجر ــ المبدلة منه ــ الأفعال إلى الأسماء١ ،ومن أمثلة ذلك قوله تعـــالى:{وتاللّه لأكيـــدن أصنامكم} الأنبيـــاء (٥٧)، وقوله تعالى أيضا:{تاللّه تفتؤا تذكر يوسف }يوسف (٨٥) قال سيبويه : (للقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر،وأكثرها الواو ، ثم الباء،يدخلان على كل محلوف به. ثم التاء،ولا تدخل إلا في واحد،وذلك قولك واللّه لأفعلـــن ،وباللّه لأفعلن ، و((تاللّه لأكيدن أصنامكم))٢.

ومما يسهل الأمر – في نظرنا – أن الكلمات التي دخلت عليها التاء هي من الألفاظ المستعملة في القسم كثيرا فلا غرابة أن تدخل التاء على رب الكعبة وربي ما دامت قد دخلت على لفـــظ الجلالة لكثرة الاستعمال.

---

١ معاني الحروف (٤٢) وينظر: الكتاب (٤٩٩/٣)،المقتضب (٣١٩/٢)، الأصـــول(٤٣٠/١)، ســـر صـــناعة الإعـــراب (١٤٥/١)، الممتع(٣٥٠/١)

٢(٤٩٦/٣).

من الله ومن أيمن الكعبة وأيمنك وأيمن الذي نفسي بيده

استشهد ابن مالك برواية الأخفش عن العرب من الله ومن ايمن الكعبة و أيمنك وأيمن الذي نفسي بيده في سياق رده على ما ذهب إليه الزمخشري من أن الميم المفردة في القسم مقتطعة من(من)المختصة في القسم بربي ، فلو كانت كذلك لاختصت بما تختص به من الدخول على (ربي) في القسم ، فلما كانت تختص بالله تبين أنها لغة في ايمن وهذا على الأشهر في استعمال كل من (من ، وأيمن) ، وساق رواية عن الأخفش تجيز خلاف ذلك دخلت فيها من وايمن على غير ما اختصت به حيث قال : قال في متن التسهيل :| وليست الميم بدلا من واو،ولا أصلها ((من)) خلافا لمن زعم ذلك ،..|١وقال في شرحه |وزعم الزمخشري أنها من المستعملة مع ربّي ، فحذفت نونها وليس بصحيح أيضا، لأنها لو كانت إياها لاستعملت في النقص مع ما استعملت في التمام على الأشهر ، كما لم يستعمل أيمن في النقص مع ما استعمل في التمام على الأشهر . واحترزت بالأشهر من رواية الأخفش عن بعض العرب : من الله ومن ايمن الكعبة و أيمنك وأيمن الذي نفسي بيده |٢.

فمذهب ابن مالك أن(مُ) لغة من لغات ايمن المتعددة ٣ ،والذي سوغ لهم التصرف فيها كثرة استعمالها ودورانها في الكلام ٤، فهي اسم ٥،متابعا في ذلك سيبويه و الأخفش٦ وجمهور النحاة ٧ ، قال سيبويه : (واعلم أن بعض العرب يقول مُ الله لأفعلنّ، يريد : أيم الله ، فحذف حتى صيّرها على حرف ، حيث لم يكن متمكنا يتكلم به وحده،...)٨.

وتختص بالدخول على ما اختصت به ايمن وهو لفظ الجلالة ٩، وما عداه فشاذ ١٠، وقيل : تجوز إضافتها إلى الكعبة أيضا حكى سيبويه عن بعض العرب : (أيمن الكعبة لأفعلنّ)١١.

---

١ تسهيل الفوائد (١٥١)

٢ شرح التسهيل (٣/ ٢٠٣)

٣ ينظر في ذلك التبصرة (١/ ٤٤٨) شرح المفصل (٨/ ٣٦) البسيط (٢/ ٩٣٨) اللباب (١/ ٣٨١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٢٤) همع الهوامع (٤/ ٣٢٨)

٤ التبصرة (١/ ٤٤٨) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧١) همع الهوامع (٤/ ٣٢٨)

٥ تسهيل الفوائد (١٥١) شرح التسهيل (٣/ ٢٠٣)

٦ ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧٢)

٧ ذكرت هذه اللغة في ايمن في التبصرة (١/ ٤٤٨) البسيط (٢/٩٣٨) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧٢) شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٣٦) وصف المباني (٣٩٢) ومن الجدير بالذكر أن ابن عصفور في شرح الجمل (١/ ٥٢٤) و ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٥) (٢/٣٢٤/٣٢٧) والسيوطي همع الهوامع (٤ /٢٤١) عبروا بما عبر به الزمخشري فقالوا وزعم بعض النحويين

٨ الكتاب (٣/ ٢٢٩) وينظر البسيط (٢/ ٩٤١) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧٢) ، ونسب الرضي في شرح الكافية لسيبويه خلاف هذا المذهب وأن (م) أصلها من ينظر (٤/ ٣٠٢)

٩ شرح الكافية (٤/ ٣٠٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٢٧)

١٠ التبصرة (١/ ٤٤٨) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٢٥) والذي حكم بالشذوذ ابن هشام شرح التسهيل (٣/ ٢٠٢-٢٠٣) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧١) همع الهوامع (٤/ ٢٤٠)

١١ الكتاب (٣/ ٥٠٢) وينظر شرح الكافية للرضي (٤/ ٣٠١) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧١) همع الهوامع (٤/ ٢٤٠)

أما مذهب الزمخشري فإن (م)عنده أصلها (من) فحذفت النون تخفيفا ؛ لأنه محل تخفيف وخص الحذف عند دخولها على الله ملزما لما فيه من الاستثقال لو بقيت (من) لزم التحريك لالتقاء الساكنين وإنما جاز ضمها لأنها منقولة عن (من) في قولهم من ربي ، وتلك يجوز ضمها١. قال : | وقولهم | م الله٢| أصله من الله لقولهم: من ربي إنك لأشر فحذف النون لكثرة الاستعمال وقيل أصله أيم ومن ثم قالوا٣ من ربي بالضم ورأى أن تكون الميم بدلا من الواو لقرب المخرج | ٤ وقال في موضع آخر :| وإذا حذفت نونها فهي كالتاء تقول مِ الله و مُ الله كما تقول تالله ومن الناس من يزعم أنها من أيمن| ٥.

فقد رد ابن مالك ما ذهب إليه الزمخشري بأنها لو كانت منها لاختصت بربي كما اختصت به من فلا تدخل من على غير ربي ٦ ، وما جاء بخلاف ذلك —واستشهد حينئذ برواية الأخفش مِن الله ٧ و من ايمن الكعبة (ايمنك) و (ايمن الذي نفسي بيده) – فقد حكم بشذوذه ٨.

أما الرواية الأولى فالمشهور عند جمهرة النحاة أن (مُنْ) تختص بربي ، و لا تدخل على غيره كلفظ الجلالة ٩،قال سيبويه : (واعلم أن من العرب من يقول : مِن ربي لأفعلنّ ذلك ، ومن ربي إنك لأشر ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء،في قوله: والله لأفعلن ،ولا يدخلونها في غير ربي ، كما لا يدخلون التاء في غير الله ، ... ولا تدخل الضمة في مِن إلا ههنا ، كما لا تدخل الفتحة في لدن إلا مع غدوة حين تقول : لدن غدوة إلى العشي)١٠.

---

١ الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٤-١٥٥) (٣٢٤/٢)

٢ الذي في المفصل والله وما أثبته من شرح ابن يعيش

٣ الذي في شرح ابن يعيش قال وما أثبته من المفصل

٤ المفصل (٣٨٣-٣٨٤) شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٣٥)

٥ المفصل (٤٨٥)

٦ التبصرة (١/ ٤٤٦)التهذيب الوسيط (٢٨٧) شرح المفصل (٨/ ٣٥)، شرح الرضي (٤/ ٣٠٠) رصف المباني (٣٩١) الجنى الداني (٣٢١)

٧ المفصل (٤٨٥)

٨ شرح المفصل (٨/ ٣٥) الجنى الداني (٣٢١) لم ينسباها لأحد

٩ شرح لكافية للرضي (٤/ ٣٠١) اللباب (١/ ٣٧٦)

١٠ الكتاب (٣ / ٤٩٩) ونسبه العكبري لسيبويه في اللباب (١/ ٣٨١) و الرضي في شرحه (٤/ ٣٠٠ -٣٠١) ولم ينسب لسيبويه في التبصرة (١/ ٤٤٦) و شرح المفصل (٨/ ٣٥)و شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٢٤ -٥٢٥) و الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٢٧) ، ونسب أبو حيان إلى سيبويه القول بأن

وقد نسب أبو حيان إلى سيبويه القول بأن (مُ) و(أيم) و(مُن) وبقية اللغات أصلها أيمن ينظر ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧٢) وقد أحال المحقق إلى الموضع الذي صرح فيه سيبويه بأن (مُ) اصلها أيم و لم يعلق على مُن

وقد ذكر ابن مالك هذه الرواية في أكثر من موضع وحكم بشذوذ ها منها ما جاء في باب حروف الجر فقال شرح التسهيل : |وشذ دخول من ١على الله ودخول التاء على الرب ، روى ذلك الأخفش .٢| ومنها ما جاء في باب القسم.

أما الروايات الثلاث الأخر:

فأولاها : من ايمن الكعبة ، دخلت فيها من على غير ما اختصت به وهو ايمن وأضيفت ايمن إلى غير ما اختصت به وهو الكعبة .

أما الروايتان الثانية والثالثة فهما (ايمنك) و (ايمن الذي نفسي بيده) أضيفت في أولاهما ايمن إلى ضمير المخاطب وفي الثانية إلى الاسم الموصول و الجامع بين هذه الروايات أمور : اكتفاء ابن مالك في التعليق عليها بعدم الشهرة فحسب في موضع سابق من الباب ذاته، بخلاف من الله والتي حكم عليها بالشذوذ ،وتصريحه بجوازها بقلة .حيث قال:|وأما الموصول الهمزة فيلزم الإضافة إلى الله أو إلى الكعبة أو إلى ضمير المخاطب أو إلى الذي ، لكن إضافته إلى غير الله قليلة، وإضافته إلى ضمير المخاطب وإلى الذي أقل من إضافته إلى الكعبة . ومن إضافته إلى ضمير المخاطب قول عروة بن الزبير رضي الله عنهما ((لايمنك لئن ابتليت لقد عافيت)) ومن إضافته إلى ((الذي)) قول النبي صلى الله عليه وسلم ((وايم الذي نفسي بيده)). |٣ فهي ليست شاذة عنده بل قليلة يؤكد ذلك تورع ابن مالك عن إطلاق حكم الشذوذ عليها جميعا رغم تصريحه في أكثر من موضع بشذوذ أولاها. وتختص بالتالي بالدخول على ما اختصت به ايمن وهو لفظ الجلالة ٤ وقيل تجوز إضافتها إلى الكعبة حكى سيبويه : (وبعض العرب يقول : أيمن الكعبة لأفعلنّ)٥.

وزعم الفارسي أنها لا تضاف إلا إلى الله والكعبة وقد سمع إضافتها إلى غيرهما :

ليمن أبيهم لبئس العذرة اعتذروا ٦

وقد تابع أبو حيان و السيوطي ابن مالك بجواز إضافة ايمن إلى غير لفظ الجلالة الله نحو : الكعبة والذي وضمير المخاطب بقلة أو أن الأول هو الغالب ٧ وهذا يكشف عن أهمية الدور الذي قام به ابن مالك في توسيع مجال الشاهد و الاستدلال به ، وما أضافه للأحكام النحوية بسعة اطلاعه وقراءاته فقد تصفح

---

١ ما في النص المحقق اللام وما أثبته هو الصواب

٢ شرح التسهيل (٣/ ١٤٠) وينظر تسهيل الفوائد (١٤٤)الفوائد النحوية (٥٤) سبك المنظوم (٣١)

٣ شرح التسهيل (٣/ ٢٠٢-٢٠٣)وينظر المساعد (٢/ ٣١٠-٣١١) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧١) همع الهوامع (٤/ ٢٤٠)

٤ التبصرة (١/ ٤٤٨) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٢٥)

٥ الكتاب (٣/ ٥٠٢)

٦ ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧١) همع الهوامع (٤/ ٢٤٠)

٧ ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧١) همع الهوامع (٤/ ٢٤٠)

ابن مالك كتب النحو و المعاجم وفتش ووجد هذه الاستعمالات مدونة في أشهرها حكى سيبويه : (وبعض العرب يقول: أيمن الكعبة لأفعلنّ)١.

ونقل ذلك الجوهري في الصحاح وابن منظور في لسان العرب ٢.

فمذهب ابن مالك مبني على السما ع فإن حكم بشذوذ المسموع ، لم تبن الأحكام على الشاذ سماعا وإن كان القياس لا يرى بأسا في ذلك (لا يمنع ذلك) قال ابن الحاجب (ودخول من على اسم الله تعالى لا مانع له إلا من حيث الاستعمال على أنه قد سمع عن الأخفش على ما ذكره آخرا ، والقياس يقتضي الجواز)٣. فالسماع عند ابن مالك يحتل المرتبة الأولى في إثبات القواعد والحكم عليها.

والحق أن مذهب ابن مالك في اسمية (م) ، وكونها لغة في ايمن يخالف ما نص عليه في مصنفيه سبك المنظوم وفك المختوم والفوائد المحوية من كونها حرفا أو لغة مقتطعة من (من) حيث قال :

(وتختص في القسم بالرب، والتاء بالله. وروى الأخفش دخول كل واحدة منهما على معمول الأخرى شذوذا .وقد تضم ميم مِنْ هذه ،وتحذف نونها في الحالين فتختص بالله)٤.

و ممن تنبه لذلك السيوطي حيث نسب إلى ابن مالك القول بأن مُن و مُ بلغاتهما حرفان في سبك المنظوم ٥،إلا أنه أغفل الإشارة إلى نصه على ذلك في الفوائد المحوية أيضا، أضف إلى ذلك أن في نسبته هذه شيء من العموم لتقييد ابن مالك الحرفية فيهما بضم الميم فيهما وحذف النون في الثانية منهما كما تبين من خلال نصه السابق .

والظاهر أن ابن مالك كان يجوز أن تكون (مُ) المضمومة لغة في (ايمن) وأن تكون لغة في (مُنْ) وليس بمستبعد ؛ فتخفيف العرب للكلمات بالحذف لكثرة الاستخدام في الكلام أمر وارد ،إلا أنه قد ارتضى أخيرا مذهب سيبويه و الجمهور كما صرح بذلك في متن التسهيل وشرحه٦، ومما يقوي ذلك تقدم تصنيفه لسبك المنظوم والفوائد المحوية عن التسهيل وهذه المسألة مبنية في الحقيقة على خلاف آخر وهو حرفية مُن أو اسميتها

---

١ الكتاب (٣/ ٥٠٢)

٢ الصحاح مادة (يمن) (٦/ ٢٢٢٠-٢٢٢١) ، لسان العرب (٨/ ٤٥٨) وما بعدها ، ومن الجدير بالذكر أن ايمن التي جاز فيها كل هذا التصرف ألفها ألف وصل وليست ألف قطع لأن الثانية جمع يمين ، قال الجوهري : وايمن اسم وضع للقسم ، هكذا بضم الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، و لم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها. وهذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل وشرحه ينظر في موضعه

٣ الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٢٧)

٤ الفوائد المحوية (٥٤) وينظر سبك المنظوم (٣١) النص ذاته مع تغيير بسيط عند قوله : (وقد تضم ميم مِنْ هذه وتحذف نونها فتختص في الحالين بالله)

٥ همع الهوامع (٤ / ٣٢٩)

٦ تسهيل الفوائد (١٥١) شرح التسهيل (٣/ ٢٠٣)

أو بمعنى آخر أهي حرف بذاته أم اسم مقتطع من ايمن فقد تابع ابن مالك مذهب الجمهور في أن (مُن) بتسكين النون حرف جر، حيث قال في شرح التسهيل [وتختص أيضا من في القسم بالرب نحو من ربي إنك لأشـــر . وقد يقال : مُن ربي بضم الميم .ولا يجوز ذلك في غير قسم ،وكاختصاص ((من)) في القسم بالرب اختصاص التاء واللام فيه بالله نحو {تالله لقد آثرك الله علينا }، ولله لا يؤخر الأجل . وشذ دخول من ١على الله ودخول التاء على الرب ، روى ذلك الأخفش٢.

وليست اسما كما ذهب إلى ذلك فريق من النحاة فهو بقية ((أيمن)) عندهم٣ وأما من قال : مُنُ الله بضم الميم والنون ، فكذلك أيضا اتفق النحويون فيه على أن الفاء محذوفة ، وأن الأصل : يُمنُ ، ثم حـــذفت الفاء ، وبقيت العين واللام ، ويكون مرفوعا بالابتداء بمنزلة : أيمن الله ٤.

وحجتهم في ذلك: اتحاد معنييهما فمعنى ((مُن ربي)) و((ايمن الله)) واحد ، و تصرف العرب في ايمـــن بحذف النون منها، فيقال: ((ايم الله)) ، والألف والياء والنون ، فيقال: م الله ، بالفتح والضم والكسر ، فلا يبعد أن تحذف ألفها وياؤها ، فتبقى ((مُن)) فيكون هذا الحذف من التصرف فيها به ، كما تصرف فيها بغيره من الحذف ٥.

أن ((مُن)) بضم الميم لم تثبت حرفيتها، في غير هذا الموضع ٦.

-أنها لو كانت حرف جر لأوصلت ما بعدها إلى ما قبلها، ولا يستقيم هنا أيضا لها لفساد المعنى ٧.

ورُد بأنها لو كانت من ((ايمن)) لم تستعمل إلا مع الله كأيمن ، والقياس استعمالها مع ربي٨، وبأنها لو كانت اسما لأعربت ، لأن المعرب لا يزيله عن إعرابه حذف شيء منه فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف ٩ولأن الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد ١٠.

---

١ ما في النص المحقق اللام وما أثبته هو الصواب

٢ شرح التسهيل (٣/ ١٤٠)

٣ شرح المفصل (٨/ ٣٥)شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٢٤) اللباب (١/ ٣٧٦) رصف المباني (٣٩١-٣٩٢) الجـــنى الـــداني (٣٢١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٢٧) غير منسوب

٤ البسيط (٢/ ٩٤١)

٥ رصف المباني (٣٩١-٣٩٢)

٦ الجنى الداني (٣٢١)

٧ رصف المباني (٣٩١-٣٩٢)

٨ شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٢٤) الجنى الداني (٣٢١) همع الهوامع (٤ / ٣٢٩)

٩ ينظر في ذلك شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٢٤)الجنى الداني (٣٢١)

١٠ همع الهوامع (٤ / ٣٢٩)

أما من المثلثة الحرفين (مُنُ) المقتطعة من ايمن غير من التي هي لغة في منْ ، لأن الأولى اسم وليست حرفا مثلث الحرفين ، قال المرادي : (وذكر ابن مالك في ((باب حروف الجر)) من التسهيل أن ((مُـــن)) هذه حرف . قال : وتختص مكسورة الميم، ومضمومتها ، في القسم بالرب . وذكر في باب((القســـم)) أن ((من)) مثلث الحرفين مضافا إلى الله ،مختصر من ((أيمن)).قيل : فيكون مذهبا ثالثا . وهو أنهـــا حـــرف إذا ضمت ميمها أو كسرت ، واسم إذا كانت مثلثة الحرفين . والنحويون ذكروا الخلاف في المضمومة المـــيم ، كما سبق . والله أعلم) ١.

قال ابن عصفور : وزعم بعض النحويين أنها أيضا بقية أيمن . وذلك باطل لأن الاســـم المعـــرب لا يحذف حتى يبقى منه حرف واحد . وأيضا لو كانت بقية أيمن لكانت معربة والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلا مرفوعا أو منصوبا ، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية وأنهـــا ليست بقية ايمن٢.

وفي المسألة وجه آخر فقد زعم بعض النحاة : أنّ (مُنْ و مُ) بلغاتهما حرفان وليسا بقية (أيمن) ، وبه قال المبرد : (تقول : من الله ، ومُن ربي لأفعلنّ إنما دخلت اللام، و مُن في القسم ، لأن حروف الخفض يبدل بعضها من بعض نحو : فلان بمكة وفي مكة ومذهب سيبويه أن (مُ) و(أيم) و(مُن) وبقية اللغات أصلها أيمن)٣.

---

١ الجنى الداني (٣٢٢)

٢ شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٢٤)

٣ ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧٢) وقد أحال المحقق إلى الموضع الذي صرح فيه سيبويه بأن (مُ) اصلها أيم و لم يعلق على مُن

(الله لأفعلن)

استشهد ابن مالك برواية عن الأخفش حكى فيها عن العرب جواز جر لفظ الجلالة في القسم دون عوض فقال: | وحكى الأخفش في معانيه أن من العرب من جر اسم الله مقسما به دون جار موجود ولا عوض ، وذكر غيره من الثقات أنه سمع بعض العرب يقول : كلا الله لاتينك ، يريد كلا والله.|١.

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش ، جاء في معاني القرآن له : | وأما ((واللهِ)) فجره على القسم . ولو لم تكن فيه الواو نصبت ، فقلت : الله ربنا ، ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم ، وهذا في القياس رديء . وقد جاء مثله شاذا ..|٢.

وهذا مما اختص لفظ الجلالة (الله) به في الأساليب ا لتركيبية، لكثرة دوره في الكلام ، وترداده فيه٣ إذ القياس عندهم ألا يعمل الجار محذوفا دون عوض في القسم عليه وغيره وإنما جوز في ذلك وعللوا ذلك بكثرة استخدامهم القسم في الكلام ٤ فحذفوه تخفيفا لقوة الدلالة عليه و اعتدوا به محذوفا كماكان مثبتا للتنبيه على إرادة المحذوف ٥ ، قال سيبويه :| ومن العرب من يقول:الله لأفعلنّ ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه ..|٦.

والوجه عندهم النصب ٧.قال سيبويه : | واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به نصبته | ٨ على القياس الصحيح وذلك أنهم إذا عدوا فعلا قاصرا إلى اسم رفدوه بحرف الجر تقوية له فإذا حذفوا ذلك الحرف إما لضرورة الشعر وإما لضرب من التخفيف فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه حملاً على الأفعال،

---

١ شرح التسهيل : |٣/ ١٩٩)

٢ معاني القرآن (٢/٢٧٠-٢٧١)

٣ شرح الرضي (٤/ ٣٠٢) شرح الجمل (٥٣٢/١) لمساعد (٢/ ٣٠٧) شفاء العليل (٦٨٦/٢) لارتشاف الضرب (٤/ ١٧٦٧) همع الهوامع (٤/ ٢٣٤)

٤ اللإنصاف (٣٩٧/١) شرح الجمل (٥٣٢/١) شرح المفصل (١٠٣/٩) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٠٧)شفاء العليل (٢/ ٦٨٦) همع الهوامع (٤/ ٢٣٤)

٥ شرح المفصل (١٠٥/٩) بتصرف وينظر كتاب الشعر (١/ ٤٣)

٦ الكتاب (٤٩٨/٣) وقد نسبت هذه الحكاية عن العرب لسيبويه في المقتضب (٣٣٦/٢) الأصول (٤٣٢/١-٤٣٣) شرح المفصل (١٠٥/٩) الجنى الداني (٣٢٧) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٠٧)لارتشاف الضرب (٤/ ١٧٦٧) همع الهوامع (٤/ ٢٣٤) وغيرها ونسبها ابن عصفور في شرح الجمل للأخفش وحده (٥٣٢/١) وكذا فعل ابن مالك شرح التسهيل : [٣/ ١٩٩-٢٠١)ولم ينسب أبو علي الفارسي في كتاب الشعر (٤٣/١) أبو علي الشلوبين في التوطئة حكايتها عن أحد (٢٥٦) كذا فعل ابن الحاجب في الإيضاح (١٦٠/٢)

٧ ينظر الكتاب (٤٩٧/٣)شرح المقدمة الجزولية الكبير (٨٦٢/٢) شرح الكافية للرضي (٣٠٢/٤) شرح الجمل لابن عصفور (٥٣٢/١) التوطئة (٢٥٦)

٨ الكتاب (٤٩٧/٣)

كالأفعال المتعدية فينصبونه ١والخفض فيه شاذ جدا ، لأن الخافض لا يضمر ويبقى عمله إلا مع عوض ٢. وإنما كان كذلك لـــ [أن أصل اللام وغيرها من حروف النصب وحروف الخفض وحروف الجزم ألا تحـذف وتبقى معمولاتها ، وألا تحذف معمولاتها وتبقى هي. وإنما ذلك لأن الحرف المختص بالشيء العامل فيه كجزء منه لشدة اتصاله به وطلبه [له] ، ... فإن وجد منه شيء منها يحذف فبالدلالة القائمة عليه]٣.

لذا اقتصروا على ما سمع منه و لم يحملوا عليه غيره بخلاف ما نحا إليه الكوفيون من القول بالقيـاس فحكموا بجواز إبقاء عمل الجار محذوفا في المقسم به مطلقا ٤.

ونلحظ أن ابن مالك قد نقل رواية الأخفش التي حكت عن العرب جواز جر لفظ الجلالة في القسم دون عوض دون أن يتعرض لحكم القياس عليها عند الأخفش أما موقفه فيها فهي كما بين من الـنص فقـد وحكم بجوازها رغم ضعف القياس أو رداءته حيث قال [ويجوز جر ((الله))دون عـوض، ولا يشـارك في ذلك؛ خلافا للكوفيين، .. [٥ ونقل رواية أخرى عن العرب نسبها إلى الثقات جاز فيها جر لفظ الجلالة دون عوض وهي قولهم : كلا الله لآتينك٦.

وهذا دليل على مكانة السماع عند ابن مالك ، فالسماع الصحيح يحتل المرتبة الأولى عند ابن مالك في وضع الأحكام ، وإن ضعف القياس أو شذّ . لكن دون تجاوز للقياس قال ابن جني: [واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ؛ لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره]٧.

وقد يكون دافعهم لذلك إرادة الاختصار لعلم السامع بمضمون الكلام ، فيجرون به محـذوفا كمـا يجرون به مثبتا فالحرف المحذوف كالمثبت للتنبيه على إرادة القسم

ولعل من الجدير بالإشارة إضراب ابن مالك صفحاً عـن الإشارة إلى نسبة هذه الروايـة لسـيبويه رغـم ثبوتها عنه واكتفاءه بنسبتها للأخفش الأوسط ، وحكم بجواز القياس عليها ، معتدا بنقل الأخفش وروايته.

---

١ شرح المفصل (١٠٣/٩) وأوجبه ابن الحاجب في الإيضاح النصب (١٦٠/٢)

٢ التوطئة (٢٥٦)

٣ رصف المباني (٣٢٦) وينظر النص كاملا

٤ ينظر في ذلك كتاب الشعر (٩٤/١-٥١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٩٣/١-٣٩٩) وممن الكتب التي نسـبت هـذا المـذهب للكوفيين شرح الرضي (٤/ ٣٠٢) شرح الجمل لابن عصفور (٥٣٢/١) شرح التسهيل: [٣/ ١٩٩-٢٠١)شفاء العليـل (٢/ ٦٨٦) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٦٨) وجعلها أبو عمرو لغة عن بعض العرب ينظر المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٠٧) نقلا عن الإفصاح

٥ تسهيل الفوائد (١٥٠-١٥١)

٦ المساعد (٢/ ٣٠٧) همع الهوامع (٤/ ٢٣٤)

٧ الخصائص (١٠٠/١)

(مَالهنّ حَيَّ رماح)

استشهد ابن مالك برواية الأخفش على سبيل التمثيل السماعي لحكم إلغاء المضاف معنى والاعتداد بالمضاف إليه ، قال في متن التسهيل : (وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة ، وكذا إضافة المسمى إلى الاسم ، أو الصفة إلى الموصوف والموصوف إلى القائم مقام الوصف ، والمؤكَّد إلى المؤكِّد ، والمُلغى إلى المعتبر ، والمعتَبر إلى المُلغى) ١.

وساق في شرحه كما من الشواهد لإلغاء المضاف و الاعتداد بالمضاف إليه منها ما حكاه الأخفش عن العرب حيث قال :(وسمع الأخفش أعرابيا يقول : ما لهن حي رماح، يعني أبياتا) ٢.

وهذه الرواية ثابتة النسبة للأخفش الأوسط في أكثر من مصنف نحوي ٣ ، إلا إن هناك خلافا في ضبط هذه العبارة فمنهم من ضبطها بـ (رباح) ٤ومنهم من ضبطها بـ (رياح) ٥، و رواية شرح التسهيل هي (رماح)٦.

وقد نقل أبو علي الفارسي شاهدا أنشده أبو الحسن في حكم إلغاء المضاف والاعتداد بالمضاف إليه وهو قول الشاعر :

أبو بحر أشدُّ الناس منًّا علينا بعد حـيِّ أبي المغيرة ٧

و هذا النوع من الإضافة عند ابن مالك من قبيل الإضافة الشبيهة بالمحضة وهي عنده سبعة أنواع منها إضافة الملغى إلى المعتبر حيث قال :

(وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة ، وكذا إضافة المسمى إلى الاسم ، أو الصفة إلى الموصوف والموصوف إلى القائم مقام الوصف ، والمؤكَّد إلى المؤكِّد ،والمُلغى إلى المعتبر ، والمعتَبر إلى المُلغى .) ٨ ، وذكر في شرحه أمثلة لهذا النوع من الإضافة ومنها رواية الأخفش السابقة حيث قال :

(ومن إضافة الملغي إلى المعتبر قول الشاعر :

---

١ متن التسهيل (١٥٦)

٢ شرح التسهيل (٣/ ٢٣٤)

٣ ينظر حاشية المحقق في كتاب الشعر (١/ ٣٢)حاشية المحقق ، المفصل (١٢٧ –١٢٨) ، ارتشاف الضرب (١٨٠٩/٤) خزانة الأدب (٤/ ٣٢٢) ، وفي شرح الرضي (٢٣٩/٢) دون نسبة .

٤ المفصل (١٢٧ –١٢٨) ، المقرب (١/ ٢١٣) خزانة الأدب (٤/ ٣٢٢)

٥ ينظر حاشية المحقق في كتاب الشعر (١/ ٣٢)

٦ شرح التسهيل (٣/ ٢٣٤)

٧ كتاب الشعر (١/ ٣٢) وينظر حاشية المحقق

٨ متن التسهيل (١٥٦)

إلى الحول ثم اسمُ السلامِ عليكما ومن يبـــك حولا كاملا فقد اعتذر

ومثله : يا عجبا لعُمـــان الازد إذ هلكوا وقـــد رأوا عِبرا في ســـالف الأمم

ومثله : قالت : أتصـــرمني فقلت لِقيلها شلّت بنـــانُ يـــدي إذا لم أفعـــل

ومثله : ألا ليت أيام الصفـــاء جـــديدُ ودهـــرا تـــولى يا بثـــينَ يعـــود

ومثله : وتيـــه خبطنا غولها فـــارتمى بنا أبـــو البعـــد من أرجـــائه المتطاوح

أراد فارتمى بنا البعد ، ومثله قول أمية في ناقة صالح عليه السلام :

فاتاها أُحيمرٌ كأخي السهـــ م بـــزج فقال : كـــوني عقيرا

أراد كالسهم فألغى ((الأخ)) . ومن إلغاء المضاف والاعتداد بالمضاف إليه ما حكي من قول العرب : هذا حي زيد ، وأتيتك وحي فلان قائم ، وحي فلانة شاهد . وسمع الأخفش أعرابيا يقول : ما لهن حي رمـــاح ، يعني أبياتا . ومثله قول الشاعر :

يا قُرّ إن أباك حـــيّ خويلد قد كنت خائفه على الإحماق

والمعنى : هذا زيد ، وإن أباك خويلد ، وما لهن رماح . ومن هذا القبيل قول الشاعر :

وحي بني كلاب قد شجرنا بأرماح كأشطـــان القليب

قال الفارسي : من إلغاء المضاف { كمن مثله في الظلمات } أي كمن هو في الظلمات ، و{ مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار } أي الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار) ١.

وكأنه بذلك يرد على أبي عبيدة حيث خرج هذه الأمثلة على زيادة المضاف وإقحامه ، حيث قال : | ((بسم الله)) إنما هو بالله لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه ، قال لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر | ٢

وتابعه في ذلك الزمخشري ، فالاسم مقحم دخوله وخروجه سواء ، وقد حكي عنهم حيُّ فلانـــة شـــاهد ، بدون تأنيث الخبر٣.

وجعل ابن جني هذه الإضافة من إضافة المسمى إلى اسمه ٤. والاسم دخوله وخروجه سواء، كقوله : ((ثم اسمُ السلام عليكما)) ، أي السلامُ، ومثل ذلك قول الشاعر : *لو أن حَيَّ الغانيات وَحشا*

---

١ شرح التسهيل (٣/ ٢٣٣ ٢٣٤)

٢ مجاز القرآن (١٦/١) وينظر شرح المفصل (٣/ ١٥)

٣ المفصل (١٢٦-١٢٧) خزانة الأدب (٤/ ٣٢٠-٣٢٢)

٤ خزانة الأدب (٤/ ٣٢٠)

أتي الغانيات ، وأنشد أبو زيد :

يا قُرّ إن أبـــاك حي خويلد قد كنت خلته على الإملاق | ١

وجعله ابن يعيش (من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم كالفصل المتقدم فالحي هنا ليس بالقبيلة من قولـــك : حي تميم وقبيلة كلب إنما هو من قولك : هذا رجل حي وامرأة حية وتلخيصه الشخص الحي الذي اسمه زيد وأتيتك والشخص الحي الذي اسمه فلان قائم) ٢

أما فائدة هذه الزيادة فقيل التأكيد فهي بمعنى ذاته وعينه. وقيل : الذم، فالمراد أن المذكور ليس فيـــه مـــن صفات الرجولة إلا أنه حي ٣.

١ كتاب الشعر (١/ ٣١) وينظر حاشية المحقق

٢ شرح المفصل (٣/ ١٥)

٣ ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٠).

(أهلكَ الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البيضُ)

استشهد ابن مالك برواية الأخفش (أهلَكَ الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البيضُ) في سياق ما ذهب إليه من جواز موافقة نعت الاسم المقترن بأل التي تفيد الشمول منعوته في المعنى وهو الشمول والكثـــرة دون اللفظ وهو الإفراد وهو كثير وشائع .

قال ابن مالك : (والأكثر في نعت مصحوب الإحاطية وخبره موافقة اللفظ كقوله تعـــالى: { والجـــار ذي القربى والجار الجنب } وكقوله تعالى : { لا يصلاها إلا الأشقى * الذي كذب وتولى * وسيجنبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكى } . وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى : { أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء } وحكى الأخفش : أهلك الناسَ الدينارُ الحُمْر والدرهمُ البيضُ}ومن موافقة المعنى دون اللفظ ما هو من الأحد ، أي من الناس ، أنشد اللحياني :

وليس يظلمني في وصل غانية إلا كعمرو وما عمروٌ من الأحد

قال اللحياني : ولو قلت : ما هو من الإنسان تريد من الناس أصبت)[1].

وجاءت هذه الرواية بصيغة أخرى عن الأخفش في المصنفات التي تلي ابن مالك ، منها أهلك الناسُ الدينار الصفر ، والدرهم البيض .[2] إضافة لصيغتها الأساسية[3].

وبالعودة إلى المعاني نجد أن الأخفش لم يتحدث سوى عن (أل) وأنها تأتي للجنس واستشهد عليها بهذه الرواية غير أنه قصر حديثه على ذكر المنعوت دون النعت فقـــال : [قال : { وجاء ربك والملك } ، وقال : { إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك } ، الملك في هذا الموضع جماعة ، كما تقول : أهلـــك النـــاس الدينارُ والدرهمُ ، وهلك البعير والشاء ، يريد : جماعة الإبل والشاء][4].وقال عند قوله تعالى : { ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات } الطلاق (٢٩) : [وقد تكون ((السماء)) يريد به الجماعة ، كما تقول : هلك الشاة والبعير ، يعني كل بعير وكل شاة، وكما قال : { خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن } ، أي من الأرضين][5].ونلحظ هاهنا احترام ابن مالك للسماع حيث أنه أمام هذه الشواهد ومنها رواية الأخفش لم يملك إلا التسليم بهذا الرأي، رغم أن اعتبار المعنى قد رد لقلته [6] وخرجت الشواهد على أن أل هاهنا لا يراد بها الشمول فلا يراد برواية الأخفش السابقة : أهلك الناس كل دينار وكل درهم ، كذا الشاهد القرآني { أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء } النور (٣١)، لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجميع [7].

---

[1] شرح التسهيل (٢٥٩/١)

[2] تعليق الفرائد (٣٥٨/٢)

[3] المساعد (١٩٨/١)

[4] معاني القرآن (١٧٠/١)

[5] معاني القرآن (٥٥/١)

[6] المساعد (١٩٨/١)

[7] تعليق الفرائد (٣٥٨/٢)

(يا زيدُ بنُ عمرو)

نقـــل ابن مالك حكاية الأخفـــش تبعية حركة ابن لضمة زيد في قولهم : يا زيدُ بنُ عمرو . فقال: (وقد روى الأخفش في بعض العرب ضم نون الابن اتباعاً لضم المنعوت، وهو نظير قراءة من قرأ: { الحمد لله} بضم اللام، بل ضم النون أسهل بكثير)[1].

وتابعه في هذه المسألة من خلفه من النحاة[2]، وهو مذهب الكوفيين الذين أجازوا رفع المنعوت المضاف المجرد من أل[3].

ومذهب جمهور البصريين أن المنادى إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن متصلا به مضافا إلى علم جاز في الضم مراعاة لمحله لأنه منادى علم، وجاز فيه النصب- وهو المختار عندهم إلا المـــبرد[4]- اتباعـــاً لحركـــة المنعوت المضاف المجرد من أل الذي ليس فيه إلا النصب عندهم[5].

وغايتهم من هذا الاتباع أو اتباع حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني تحديداً التخفيـــف لكثـــرة استعمال ابن مضافاً إلى العلم صفة أكثر من مجيئه مضافاً إلى غيره، وكثرة اللفظ لأنه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة، فلما كثر من هذين الوجهين خففوه بإبدال الضمة فتحة[6]، لأن الفتحة أخـــف مـــن الضـــمة والاتباع أخف من مخالفة الحركات[7].

ومن هنا شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون في ابـــنم تابعة لحركة الميم فإذا قلت: هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته[8].

قال سيبويه في باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحـــرف المرفـــوع حرف ، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع ، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف .. (ومثـــل ذلك قولك : يا زيدَ بنَ عمرو . وقال الراجز ، وهو من بني الحرماز :

يا حكمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارود)[9].

---

[1] شفاء العليل (٣/ ٣٩٤).

[2] شفاء التعليل (٢/ ٨٠٥) المساعد (٢/ ٤٩٧) ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٨) حاشية الصبان (٣/ ١٤٣).

[3] عدة السالك (٤/ ٣٤).

[4] شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٩٧- ١٢٩٨) همع الهوامع (٥٣/٣) حاشية الصبان (١٤١/٣- ١٤٢) التصريح (١٦٩/٢).

[5] عدة السالك (٤/ ٣٤).

[6] الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٦٧- ٢٦٨).

[7] الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٦٧- ٢٦٨) باختصار.

[8] شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥-٦).

[9] الكتاب

فلما اتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني أجاز الأخفش اتباع حركة الثاني حركة الأول فحجته هي القياس على الضد فكما تبعت حركة زيد لحركة ابن في الفتحة حين قالوا: يا زيدَ بنَ عمرو أجاز اتباع حركة ابن لحركة زيد في الضمة.

وقواه ابن مالك محتجاً ابتاع اللام للدال في قراءة من قرأ { الحمد لله} (الفاتحة:١).

وهو خـــلاف ما جاء في ضرح الكافية الشافيـــة حيث حكم بشذوذ حكـــاية الأخفش حيث قال: (وأشرت بقولي: تابع ذي الضم المضاف دون (أل).

..... واعص من رفعا نقل

إلى ما يراه أبو بكر الأنباري من جواز رفع صفة المضموم إذا كانت مضافة. وإلى ما روى ابن خالويه فهذا من الأخفش حكى: (يا زيدُ بنُ عمرو) — ضم النون.

فهذا من الشاذ الذي لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه[1].

[1] شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣١٢).

الفصل الثاني:

موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط

في مسائل العوامل النحوية

توطئـــة

تعد نظرية العامل – على كثرة الاختلاف فيها قديما وحديثا – من أهم الأسس التي أقيم عليهـــا النحو العربي ، وبنيت عليها أصوله ودعائمه ، فالعامل أيا كان لفظيا أو معنويا[1] هو المسئول عن إحداث الرفع والنصب في الجملة العربية ومن هنا كان تعريفهم للإعراب بأنه (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامـــل في آخـــر الكلمة، حقيقة أو مجازا) [2] وأنه (ما جيء لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف)[3].

ومن هنا أيضا كان الحديث عنه من أوائل المسلمات التي أراد سيبويه ترسيخها في الكتاب حيث قال في باب مجاري أواخر الكلم من العربيـــة : (وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل ...).[4]

وقد حدوا العامل بأنه : ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف [5]، وأفاض متقدمو النحاة في الحديث عنه وأولوه أيما أهمية فهو أساس العمل عندهم سواء أكان ظاهرا أم مقدرا، وهذه نتيجة حتمية عـــن الدراسات الفلسفية والمنطقية التي كان لها أكبر الأثر في توجيه العلوم في القرنين الثالث والثامن.[6]

فكلا المدرستين البصرية والكوفية تبنت مبدأ العامل إلا أن جمهور البصريين أمعنوا في هـــذا الاتجـــاه واشتطوا فيه بتأثير من المنطق والعلة، بخلاف الكوفيين حيث كان العامل عندهم مبني على فهم حقيقة اللغـــة وفقه خصائصها فلم يتشددوا في مسائله كتشدد البصريين .

لذا لا نستغرب ميل الكوفيين للعامل اللفظي وعدم لجوئهم لتقدير عامل معنوي أو عامل محذوف إلا حين غياب أثره تماما، ولا نستغرب أيضا عدم تشددهم في شروط الإعمال كشروط البصريين بل تخففوا منها قدر الإمكان فآراء الكوفيين أقرب للواقع المحسوس المستعمل دون تعقيد أو مبالغة في التقدير كما في المفعـــول معه[7].

أما عن مـــــــــوقف أخفشنا من العامل ، فهو لم يخرج عما قررته المدرســـتان النحويتـــان مـــن التأكـــــيد علـــــى أساسية العامل في التركيب النحوي.

---

[1] ينظر في موضوع العوامل اللفظية والمعنوية : الأشباه والنظائر (١/٥١٤-٥٤٠)

[2] حدود النحو للفاكهي (٧٤)

[3] حدود النحو للشيخ شهاب الدين الآبذي (٤٦)

[4] الكتاب (١/١٣)

[5] حدود النحو للفاكهي (٧٦)

[6] الخلاف بين النحويين (١٨٠) وما بعدها

[7] المرجع السابق

لذا لم نلحظ مسائل خلافية للأخفش كثيرة في قضايا العامل خالف فيها أئمة النحاة فدعا إلى حذفه أو إلغائه بل كان كثيرا ما يلجأ إلى تقديره عند غيابه.[1]

فالعامل عند الأخفش الأوسط هو المسئول عن العمل في الجملة العربية ظاهرا كان أم مقدرا ، ويعمل مهما كانت صورته. إلا أنه طالما ما كان يتحرر من قيود البصريين في الإعمال وشروطهم فيكفي عنده وجود بعض الشروط وخاصة إن كان الواقع اللغوي يؤيده فهو لا يلجأ للتقدير والتأويل كما يفعل البصريون ، وهو يعمل العامل ولو تغيرت صورته بتخفيف أو حذف .

والناظر في تقديراته وتخريجاته يجد أنه فيها أقرب للكوفيين من البصريين ، وقد يخالف كما في مسألة رافع الاسم بعد إن الشرطية ، إذ يرتفع الاسم عند الكوفيين بما عاد عليه الفعل وعند البصريين بفعل مقدر وعند الأخفش بالابتداء .

وعلى هذا الأساس توزعت مسائل الأخفش التي تقوم عليها هذه الدراسة في منحيين أولهما :

- وجوب العمل حتى لو كان العامل مخففا كما في الإعمال ولو فقد شرط العمل كما في إعمال اسم الفاعل دون قيد أو شرط ، الإعمال مع تغير صورة العامل كما في تخفيف لكن، الإعمال مع الحذف كما في مسألة العامل في المقسم به عند حذف الجار .

-خلاف حول العامل في بعض المواضع التي جاءت على خلاف القاعدة كما في رافع الاسم بعد إذا الشرطية العامل في الاسم المنصوب بعد المصدر النائب عن فعله ناصب فاه إلى قيه إعمال الاسم بعد اسم الفاعل اسم المحلى بأل.

أما موقف ابن مالك فقد كان يتفق مع الأخفش ويختلف فإن أيد السماع ما ذهب إليه الأخفش من إلغاء بعض الشروط وافقه وإلا فلا ، ومن أمثلة ذلك :

-إجازة ابن مالك إعمال الوصف عمل فعله دون اعتماد و منعه إعمال اسم إن عمل فعله لعدم السماع .

- منع ابن مالك تخفيف (لكن) لعدم السماع.

-أجاز ابن مالك إعمال المصدر عمل فعله لصحة القياس .

أما في التقديرات فابن مالك أميل فيها لموافقة البصريين دون الأخفش والكوفيين ،

وخلاصة الأمر أن ابن مالك لم (يكن له مذهب متميز في العامل وغرضه التخلص من التكلف والسلامة من النقض)[2]، بل كان يسير على طريقة القدماء الأوائل في الاعتداد به ظاهرا ومقدرا ، و لم يتأثر بتلك الآراء

---

[1] ينظر في ذلك : منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية (٢٠٢-٢٠٣)

[2] ينظر : مقدمة تسهيل الفوائد (٥٧-٥٩)

التي دعت لإلغائه بل يذكره في كل مسألة تقتضي ذلك ، فبالرغم من القـــرب الزمني بين ابن مالك وابـــن مضاء إلا أن ابن مالك لم يتأثـــر بآرائه حول إلغاء العامل والعلة، و إلغاء تقدير العوامل المحذوفة [1]، وذلـــك عائد – في نظرنا –إلى الروافد التي شكلت عقلية هذا الرجل .

[1] كتاب الرد على النحاة (٧٦)

إعمال الوصف عمل فعله دون اعتماد

نسب ابن مالك للأخفش جواز إعمال الوصف المجرد عمل فعله دون اعتماد على نفي أو استفهام فقال في متن التسهيل: (ولا يجري ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي خلافاً للأخفش. وقال في شرحه: (وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا ، ...)) ١.

وهذا المذهب أحد مذهبين منسوبين للأخفش في أكثر من مصنف نحوي الأول منهما :جواز العمل دون اعتماد على معنى أو استفهام٢، فيجوز أن تقول على مذهبه في نحو : ((قائم زيد)) إن (قائم) مبتدأ و(زيد) مرفوع بفعله سد مسد الخبر .

وقصر ابن أبي الربيع إجازة إعمال الوصف على الأخفش وحده فقال: (ولا أعلم أحدا من النحويين : البصريين والكوفيين خالف في هذا ، إلا أبا الحسن الأخفش ، فإنه ادَّعى أن اسم الفاعل واسم المفعول يعملان وإن لم يعتمدا ، وحمله على ذلك مجيئه في الشعر ،..) ٣ وما ذهبه إليه مردود بنسبة هذا المذهب إلى الفراء٤ ، والكوفيين ٥، إلا أن يكون مراده الأسبقية في الرأي ، وقد رجح هذا القول ابن السراج ٦.

أما حجتهم في إجازة الإعمال دون اعتماد السماع ٧ حيث نسب إلى الأخفش أنه استدل بقوله تعالى : { ودانية عليهم ظلالها } الإنسان (١٤) في قراءة من رفع دانية ، فقال : (هو مبتدأ يتعلق به عليهم ، وظلالها فاعله ٨، وبالعودة إلى معاني القرآن للأخفش لا نجد ما يؤكد صحة هذه النسبة ، قال الأخفش : (وقد يجوز في قوله : (ودانيةً) أن تكون على وجهين:على ((وجزاهم دانيةً ظلالُها)) ، تقول : أعطيتك جيدا طرفاه ، ورأينا حسناً وجهه)٩.

---

١ شرح التسهيل (١/٢٧٣-٢٧٤)

٢ أمالي ابن الحاجب(٣/٣٨) (٤/٩٤) ،شرح المفصل (٦/٧٩) ،البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٥٨٣) (٢/٩٩٩) ، شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/٨٣٢) اللباب (١/٤٤٠) شرح الرضي (١/٢٢٦) (٣/٤١٧) ارتشاف الضرب (٥/٢٢٧١) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/١٩٤)تعليق الفرائد (٣/٢٠) ، همع الهوامع (٢/٦) التصريح (١/١٥٧) ، شرح الأشموني (١/١٩٢-١٩٣)

٣ البسيط (١/٩٩٩-١٠٠٠)

٤ الإيضاح في شرح المفصل (١/٦٤١)

٥ شرح الرضي (١/٢٢٦) ، ارتشاف الضرب (٥/٢٢٧١) ، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/١٩٤) تعليق الفرائد (٣/٢٠) همع الهوامع (٢/٦) شرح الأشموني (١/١٩٢-١٩٣) . التصريح (١/١٥٧)

٦ الأصول (١/٥٩-٦٠) .

٧ البسيط (١/٩٩٩-١٠٠٠) ، شفاء العليل (١/٢٧٣) المساعد (١/٢٠٧) تعليق الفرائد(٣/٢٠).

٨ المساعد على تسهيل الفوائد (٢/١٩٤) .

٩ معاني القرآن (٢/٥٢٠)

والقياس حيث احتجوا بقوة شبه الوصف بالفعل فهو قائم مقام الفعل لشبهه به ولأجل ذلك منع ما يمنع منه الفعل فلا يخبر عنه ولا يصغر ولا يثنى ولا يجمع كما أن الفعل لا يقبل شيئا من ذلك ١.

وقد بين ابن مالك الفرق بين وجهة الأخفش والكوفيين منهم وإن كانوا نحوه في عدم الاشتراط إلا أنهم يخالفونه في الإعراب.

(والكوفيون كالأخفش في عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء بالوصف المذكور، إلا أنهم يجعلونه مرفوعا بما بعد وما بعد مرفوعا به ، على قاعدتهم ، ويوافقونه في التزام إفراده وتجرده من ضمير ، ويجيزون أيضا إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده، ويجيزون أيضا جعله نعت منوي مطابق للآخر في إفراده وتثنيته وجمعه ، ولا بد حينئذ من كون النعت مطابقا ويسمونه خلفا) ٢.

أما المذهب الثاني الذي نسب للأخفش فهو اشتراط اعتماد الوصفية وهو مذهب سيبويه والجمهور ٣، الذين اشترطوا اعتماد الوصف الذي يقع مبتدأ ويرفع ظاهرا يقع فاعلا يغني عن الخبر على الاستفهام أو النفي٤، وحجتهم في ذلك تقريب هذا الوصف من الفعل أو تقوية جانب الفعل فيه يختصان بالأفعال لأنك إنما تسأل عما تشك فيه وأنت إذا قلت أزيد قائم إنما تشك في قيام زيد لا في ذاته ، لأن ذاته معروفة وكذلك النفي هو للفعل ٥.

أما موقف ابن مالك في ضوء ما نسبه إليه فقد استحسن ما ذهب إليه الأخفش من عدم اشتراط الاعتماد- إذ لم- ينسب إليه مذهب الجمهور. وحجته في ذلك مجيء السماع بذلك قال ابن مالك :

(وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا ، ويدل على صحة استعماله قول الشاعر :

خبيرٌ بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطيرُ مرَّت

ومنه قول الشاعر :

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : يالا

---

١ همع الهوامع (١/٦-٧)

٢ شرح التسهيل (١/٢٧٣-٢٧٤)

٣ البسيط (١/٥٨٣)

٤ ينظر في ذلك الكتاب(٢/١٢٧)، الأصول(١/٥٩-٦٠)، شرح المفصل (٦/٧٨-٧٩)، البسيط في شرح جمل الزجاجي(٢/٩٩٩-١٠٠٠)، ارتشاف الضرب(٥/٢٢٧١)

٥ شرح المفصل (٦/٧٩) بتصرف ٥ البسيط (٢/١٠٠٠)

فخير مبتدأ ، ونحن فاعل ، ولا يكون ((خير)) خبرا مقدما ، ونحن مبتدأ ، لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ ، وهما كمضاف ومضاف إليه ، فلا يقع بينهما مبتدأ ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه ، وإذا جعل ((نحن)) مرتفعا بخير على الفاعلية ، لم يلزم ذلك ، لأن فاعل الشيء كجزء منه) ١.

فحقيقة المسألة عند ابن مالك هي: خلاف في استحسان التخريج لأن تركيب ((قائم زيد)) سائغ عند سيبويه والأخفش إلا أن تخريج المثال عند سيبويه من قبيل التقديم والتأخير فزيد مبتدأ مؤخر وقائم خبر مقدم و فيه ضمير من زيد كما لو كان مؤخرا **٢** فالخلاف في الاستحسان **٣** ولا فرق بينهما إلا في التثنية والجمع فتقول على الوجه الأول : قائمان الزيدان ، وقائمون الزيدون ،لأنه مع تقديمه على حاله مع تأخيره ، وتقول على الوجه الثاني قائمٌ الزيدان ، قائمٌ الزيدون ؛ لأنه يجري مجرى الفعل عند رفعه اسما ظاهر فلا يثنى ولا يجمع ٤.

قال ابن مالك : (وإن فُعِل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع . هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء ، ولا معارض له في غيره . ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاما أو نفيا فقد قوَّله ما لم يقل) ٥.

وما فعله ابن مالك في شرحه للتسهيل عند حديثه عن هذه القضية هو خلاف ما فعله في بقية مصنفاته فقد احتل الخلاف في هذه المسألة عند ابن مالك مكانا كبيرا حيث أدار الحديث عنها في جل مصنفاته النحوية ، كاشفا عن فهم أصيل لحقيقة هذا الخلاف ، وإن كان عرض القضية وبسط الفكرة النحوية قد أخذ أشكالا مختلفة ففي الفوائد المحوية وسبك المنظوم أعرض ابن مالك عن ذكر أي خلاف في المسألة ، واكتفى بذكر مذهب الجمهور : (وهو الاسم المعرى عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، مسندا إليه حقيقة ، أو حكما ، أو وصفا يلي استفهاما ، أو نفيا رافعا لظاهر مستغنى به) ٦. فقوله لا وصفا يلي استفهاماً أو نفياً فيه تصريح بوجود الاعتماد.

---

١ شرح التسهيل (١/٢٧٣-٢٧٤)

٢ شرح المفصل (٦/٧٩-٨٠) ، تعليق الفرائد(٣/٢٢)

٣ تعليق الفرائد(٣/٢٣)

٤ البسيط (١/٥٨٤)

٥ شرح التسهيل (١/٢٧٣-٢٧٤)

٦ الفوائد المحوية (٢٣) ، وينظر سبك المنظوم لوح (١٣) (ب) -(١٤) (أ) .

أما في شرح العمـــدة ، ألمـــح حديثه فيها إلى قبوله لمذهب الأخفش – وإن لم ينسبه –، حيث قال : (ولا يكون هذا الثاني في الغالب إلا مسبوقا باستفهام أو نفي نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ وما قائمٌ الزيدان. وإنمـــا قـــالـــت في الغـــالب لأنه قد يخلو من استفهام ونفي كقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرَّت

فخير مبتدأ وبنو لهب فاعل ساد مسد الخبر في تحصيل الفائدة ، واستغني بما في (خبير) من معنى الفعل عن وجود ما يقويه من استفهام أو نفي ، إلا أن هذا قليلٌ)١.

ولا أدري ما مقصود ابن مالك بمفهوم القلة أهو قلة المسموع لأن حقيقة الاختلاف في هذا التركيب هي في التخريج فقط ؛ وهل هو من قبيل التقديم والتأخير في الإخبار أم من قبيل القول بجواز إعمال الوصف عمل فعله دون اعتماد.

أما في متن الكافية الشافية وشرحها فقد فصل أطراف النزاع في المسألة ؛ وبين حقيقة الخلاف وهو الاستحسان فإعمال الوصف دون اعتماد جائز عند الإمامين إلا أن الخلاف في الحقيقة هو في حكـــم هـــذا الإعمال ورتبته فسيبويه يجيزه بضعف أما الأخفش فهو سائغ عنده مقبول وعضد مذهب الأخفش بالسماع، ونلحظ تقارب ما ذكره في شرح الكافية الشافية مع ما ذكره في شرحه للتسهيل)٢.

قال في متن الكافية الشافية :

وإن خلا الوصف من استفهام أو نفي فإخبـــارا به له عـــــزوا

وكـــونه مبتدأ واه لدى عمـــرو وعـــده سعيـــــد جيـــد ا ٣

ونلحظ هاهنا اختلاف المصطلحات التي استخدمها ابن مالك في توضيح حقيقة مذهب الإمامين ، وإن كانت تدور حول مضمون واحد ففي المصنف الأول (واهٍ ، دون ضعف) أمـــا في الثاني : (الاستحسان والقبح) و المصطلحان الأخيران أقرب إلى المصطلحات النحوية من الأول، مما يؤكد أن شرح التسهيل كتاب قد قـــدم لمتقدمي متعلمي النحو آنذاك.

وجملة القول إن المنحى الذي نحى إليه ابن مالك من قبول مذهب الأخفش هـــو الأولى بالاعتبـــار وشرط الاعتماد استحسانا لا وجوبا هو الأولى بالاعتبار القوة شبه اسم الفاعل بالفعل فسادام الفعل قد وقع في هذا الموقع فاسم الفاعل يقع ذات الموقع ، وهذا ما أشار إليه بقوله في الألفية قال :

---

١ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ(١/ ١٥٧-١٥٨)

٢ شرح الكافية الشافية (١/٣٣٣)

٣ شرح الكافية الشافية (١/٣٣٠)

وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنـــ ـــــى في أســـــــارٍ ذانِ

وقس وكاستفهام النفي وقـــد يجوز نحو : فائز أولـــــو الرشد

وهنا أمرٌ آخرٌ وهو ابتعاد ابن مالك عن التأويل بإجازته لمذهب الأخفش ، فقد خُرِّج البيت الأول على أن ((خبير)) يجوز أن يكون خبرا مقدما لأنه لا تشترط المطابقة في فعيل لفظا لصلاحيته يصلح للمذكر والمؤنـــث والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث٢، من ذلك قوله تعالى: { والملائكة بعد ذلك ظهير} التحريم (٤) ،وقوله :{ وحسن أولئـــك رفيقا} النساء (٦٩) .

١ همع الهوامع (١/٦-٧) حاشية الصبان (١/١٩٢-١٩٣)

٢ شفاء العليل (١/٢٧٣-٢٧٤تعليق الفرائد(٣/٢١-٢٢)) همع الهوامع (٢/٧) التصريح (١/١٥٧)

العامل في الاسم المرفوع بعد لات

صحح ابن مالك ما نسبه السيرافي إلى الأخفش من أن الاسم المرفوع بعد لات مرفوع على الابتداء والمنصوب منصوب بإضمار فعل فهي ملغاة لا عمل لها ،فقال:

(ذكر السيرافي أن المرفوع بعد لات في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء ، ، وأن المنصوب بعدها منصوبٌ بإضمار فعلٍ . وكلام الأخفش في كتابه المترجم له ((بمعاني القرآن)) موافقٌ كلام سيبويه في أنّ لات تعمل عمل ليس على الوجه المذكور) ١.

وهذه النسبة تخالف ما ساقه الأخفش في معاني القران له ، لأن المشهور من مذهبه هو مذهب الجمهور وهو أن المرفوع مرفوع بها لأنها تعمل عمل ليس ، قال سيبويه: (لا تكون لات إلا مع الحين تعتسر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به، ....)٢.

وقال الأخفش عند قوله تعالى : {وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ } سورة ص (٣) : (فشبهوا ((لات)) ، بـ((ليس)) ، وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون ((لات)) إلا مع ((حين)) . ورفع بعضهم : ((ولاتَ حينُ مناصٍ))، فجعله في قوله مثل ((ليس)) ، كأنه قال : لَيسَ أحَدٌ ، وأضمر الخبر)٣.

والحق أن ابن مالك لم يكن وحده من نسب هذا القول للأخفش فهو في ذلك سابق ومسبوق ٤، وفي ضوء غياب آثار الأخفش سوى المعاني لا يمكننا الجزم بأي النسبتين هي الصواب ،وفي ضوء تعدد آراء الأخفش في المسألة الواحدة أيضا لا يمكننا البت في هكذا مسائل خاصة وأن ابن مالك ذاته قد نسب إليه في الفوائد أن المرفوع بعد لا مرفوع بالابتداء حيث قال: (وربما ألحقت لا مقصورة على نكرة وأُردفت بالتاء فنصبت الحين مقتصرا عليه،خبرا لا اسما.وربما وقع اسما لها لا مبتدأ خلافا للأخفش في المسألتين)٥.

---

١ شرح التسهيل (١/٣٧٥)

٢ الكتاب (١/ ٤٨).

٣ معاني القرآن (٢/ ٤٥٣)

٤ الأصول (١/٩٧) شرح المفصل (١/١٠٩) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢١١) البحر المحيط (٩/ ١٣٦) الدر المصون (٥/ ٥٢٣) مغني اللبيب (١/٢٥٤) لا تعمل

٥ الفوائد النحوية (٢٧) وينظر في ذلك الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط (٧٨)

رفع الوصف الواقع اسماً لإنّ فاعلاً مغنياً عن الخبر

نسب ابن مالك للأخفش جواز رفع اسم إن إذا كان وصفا فاعلاً مغنيا عن الخبر فقال : (ولا يجوز نحو : ((إن قائما الزيدان)) ، خلافا للأخفش والفراء ،..)١.

بانيا إجازته لهذه المسألة على استحسانه رفع الوصف القائم مقامه فاعلا مغنيا عن الخبر دون اعتماد في ذلك – كما مر في المسألة السابقة –قال في شرح التسهيل : (وجواز هذا مبني على جواز : قائمٌ الزيدان ، ونحوه دون استفهام ولا نفي ، وقد تقدم تنبيهي في باب المبتدأ على أن نحو : هذا يستقبحه سيبويه ويستحسنه الأخفش)٢ .

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش٣و الفراء ٤ و الكوفيين٥ ، وهي خلاف مذهب الجمهور الذين منعوا رفع الوصف الواقع اسماً لإن فاعلاً مغنياً عن الخبر كما لم يجوزوا الإعمال دون اعتماد على استفهام أو نفي ٦ .

ونصب ابن السراج للبصريين جواز الإعمال فقال : (وأصحابنا يجيزون : إن قائما زيدٌ ، وإن قائما الزيدان ، وإن قائما الزيدون ، ينصبون ((قائما)) بإنّ ، ويرفعون ((زيدا)) بقائم على أنه فاعلٌ . ويقولون الفاعل سد مسد الخبر، كما أن ((قائما)) قام مقام الاسم)٧.

أما حجة الأخفش ومن تبعه فهي كما حكى عنه أبو علي الفارسي فقال: (ومن حجته أن يقول : إنّ إذا جاز أن يقع في موضعِ المرتفعُ بها الجملةُ مع أن الجملة لا تكون في موضع الفاعل ، وقد وقعت في موضع الفاعل في باب إنّ . فأن يقع الاسم المرتفع بقائم أشبه ؛ لأنه قد ثبت أنه قد سد مسد الخبر في الابتداء ؛ فإذا سد مسد الخبر في الابتداء فأن يسد مسده هاهنا أشبه ؛ لأنه مفرد ، وقد سدت الجملة مسده فسدها هنا مسد فاعل إنّ كما سد مسد الخبر ٨.).

أما موقف ابن مالك في هذه المسألة فهو المخالفة حيث لم يجوز رفع الوصف الواقع اسماً لأن فاعلاً رغم أنه قد أجازها في باب المبتدأ إن وحجته في ذلك: إعمال الصفة عمل الفعل فرع عن إعمال الفعل فلا بد

---

١ تسهيل الفوائد (٦٢)

٢ شرح التسهيل (٢/١٧-١٨)

٣ الحجة في علل القراءات السبع (١/١٤٩) ، ارتشاف الضرب (٣/١٢٥٣) المساعد (١/٣١٣) تعليق الفرائد (٤/٣٠) شفاء العليل (١/٣٥٧)) همع الهوامع (٢/١٦٤)

٤ ارتشاف الضرب (٣/١٢٥٣)المساعد (١/٣١٣) تعليق الفرائد (٤/٣٠) شفاء العليل (١/٣٥٧)

٥ همع الهوامع (٢/١٦٤)وفي ارتشاف الضرب نقلا عن الإفصاح (٣/١٢٥٣) قصر على كان وإن وظننت

٦ همع الهوامع (٢/١٦٤)

٧ الأصول (١/٢٣٢)

٨الحجة في علل القراءات السبع (١/١٤٩)

أن تقع الصفة الموقع الذي يقع فيه الفعل حتى تعمل عمله كأن تقع بعد النفي أو الاستفهام لأنها تكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا في شبه الفعل لأنها واقعة في موضع خاص بالفعل بدليل أنهم قدروا قبل الاسم الواقع بعد الاستفهام فعلا يعمل في الاسم والنفي محمول عليه[1].

قال في شرح التسهيل (والصحيح أن يقال : إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : قائمٌ الزيدان، جواز : إن قائما الزيدان ، ولا ظننت قائما الزيدان ، لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إن وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما)[2].

وقال في الكافية الشافية:

ونحو : (إن قائما عبداكـــا) أجاز يحيى وسعيد ذاكا

يحيى هو الفراء ، وسعيد هو أبو الحسن الأخفش ، اتفقا على جواز : (إن قائما الزيدان) . يجعلان الصفة اسم (إن) ، ويرفعان بها ما بعدها مغنيا عن الخبر ، كما يفعل الجميع ذلك بعد النفي والاستفهام ، نحو : (ما قائمٌ الزيدان) و (أقائمٌ الزيدان)؟ .

وفاعل ذلك بعد النفي والاستفهام معذورٌ ، لأن النفي والاستفهام لشدة طلبهما الفعل ، وأولويتهما به جعلا الصفة كأنها فعل ، وعوملت لذلك معاملة الفعل . ونحو : (إن قائما الزيدان) بخلاف ذلك ، لأن (إن) مختصة بالأسماء فدخولها على ما فيه شبه الفعل مزيل لشبهه به ، أو جاعله كالزائل . فمذهبهما في ذلك ضعيفٌ) ٣.

ورغم وضوح موقف ابن مالك في هذه المسألة إلا أنه لم يجد بأسا في تخريج قوله صلى الله عليه وسلم في شواهد التوضيح : (وإن بين عينيه مكتوبٌ كافرٌ عليه).

حيث قال : (ويجوز رفع كافر بمكتوب وجعله سادا مسد خبر إنّ ، كما يقال : إن قائما الزيدان ، وهذا مما انفرد به الأخفش) ٤ .

وما ذهب إليه ابن مالك في رأينا هو الصواب لبعد قياس الأخفش فالصفة إلا إذا وقعت موقع الفعل وأما وقوعها بعد (إن) فنيه بعد لها عن الفعلية وقرب من الاسمية لأن هذا الموضع خاص بالأسماء وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء كذا عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال والظاهر أن الأخفش هاهنا قد نظر إلى أصل الجملة قبل دخول العامل لذا أجازها.

---

١ الأشباه والنظائر بتصرف (٥١٥/١) نقلا عن الجرجاني

٢ شرح التسهيل (١٧/٢-١٨)

٣ شرح الكافية الشافية (٤٧٨/١-٤٧٩)

٤ شواهد التوضيح (١٤٩)

إعمال إنّما

استشهد ابن مالك بما رواه ابن برهان عن الأخفش من جواز إبقاء عمل (إن) الناسخة إذا اتصلت بها ما الكافة وهي قولهم (إنما قائما زيدٌ) قال في شرحه للتسهيل:

(وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسا . وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب : إنما زيدا قائم ، فأعمل مع زيادة ما ، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب١).

وهذه الرواية جاءت في لمع ابن برهان عن الأخفش قال فيه:

(وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب:إنما زيدا قائمٌ ، فأعمل مع زيادة ((ما)).وذكر ابن جزء الأسدي مثل ذلك عن كتاب الكسائي عن العرب.كذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي يحكيه)٢

وفي غيره من المصنفات التي تلت ابن مالك٣ و نسبت للكسائي أيضا ٤ وجاءت هذه الرواية دون نسبة أيضا في أكثر من مصنف٥.

ورغم ثبوت نقل الأخفش لهذه الرواية إلا أنهم اختلفوا في تعيين مذهبه فقيل إن مذهبه الاقتصار في جواز الإعمال والإلغاء على ((ليت)) وحدها دون أخواتها ٦ متابعا في ذلك سيبويه ٧قال سيبويه : | وقال الخليل : إنما لا تعمل فيما بعدها ، كما أنّ أُرى إذا كانت لغوا لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما كان نظير إنّ من الفعل ما يعمل . ونظير إنما قول الشاعر، وهو المرار الفقعسي :

أعلاقةٌ أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المُخلّس

جعل بعد مع ما بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعدها|٨.

وعلة ذلك أن الحرف إنما يعمل بالاختصاص فإذا زال اختصاصه بطل عمله. قال ابن عصفور : (ومنهم من ذهب إلى أن ليت وحدها يجوز فيها الإلغاء والإعمال فتقول : ليتما زيدا قائمٌ وليتما زيدٌ قائمٌ ،

---

١ شرح التسهيل (٣٨/٢)

٢ شرح اللمع لابن برهان العكبري (٧٥/١)

٣ الجنى الداني (٣٩٥) ، ارتشاف الضرب (١٢٨٦/٣) المساعد (٣٢٩/١)تعليق الفرائد (٦٧/٤)شفاء العليل (٣٦٩/١) ، شرح التصريح (١/ ٢٢٥)

٤ الجنى الداني (٣٩٥) تعليق الفرائد (٦٧/٤) شفاء العليل (٣٦٩/١) شرح التصريح (٢٢٥/١) المساعد (٣٢٩/١) ، ونسب له الرضي جواز قياس بقية الأخوات عليهما مطلقا في شرحه للكافية (٣٣٨/٤-٣٣٩)

٥ رصف المباني (٢٠٣) شرح الرضي (٣٣٨/٤-٣٣٩)

٦ شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١) ، ارتشاف الضرب (١٢٨٥/٣)

٧ الكتاب (١٣٧/٢-١٣٨٩)، شرح الجمل لابن خروف (٤٦٦/١) الجنى الداني (٣٩٥) ارتشاف الضرب (١٢٨٥/٣) شرح الأشموني (٢٨٤/١)

٨ الكتاب (١٣٨/٢-١٣٩)

وما عداه لا يجوز فيها إلا الإلغاء، وهو مذهب الأخفش . وذلك أنه لم يُسمع الإلغاء والإعمال إلا في ليت وحدها . ...)١.

وبين أن معتمد الأخفش في ذلك امتناع السماع وضعف القياس لأن هذه الحروف لا تعمل إلا بالاختصاص فإذا ذهب الاختصاص امتنع العمل ، وقد جاز فيها جميعها باستثناء ليت إيلاء الفعل٢.

وهذا التصريح من ابن عصفور يبعث الشك فيما نسب إلى الأخفش من رواية ؛ فكيف لم يسمع الإلغاء والإعمال إلا في ليت وقد نقلت رواية إعمال إن عنه ؟

وقيل إن مذهبهما جواز الإعمال والإلغاء في ليت وإن وحدهما، ومنع قياس ذلك في بقية أخوا تهما الأربعة وقوفا مع السماع ٣ ونسب إليه أيضا جواز ذلك في ليت ولعل وكأن دون إن وأن ولكن وهو مذهب منسوب للزجاج وابن السراج٤ واختاره ابن أبي الربيع٥ لقربهما من ليت فالكلام معهما صار غير خبر فهما أشبه أخوات ليت بها وذلك أنهما غيرا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي والتمني كما أحدث ليت في الكلام معنى التمني ٦.

وقيل يتعين عنده الإلغاء في إن وأن ولكن ووجه باشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأخر، فإنهن لا يغيرن مع الابتداء٧ ،وقيل: إن مذهبه جواز ذلك في أن وإن وكأن ٨.

والحق أن اختلاف هذه المنسوبات يضع الباحث في حيرة أي الأقوال هو أقربها لمذهب الأخفش ؟ وإن كنا نرى أنه قد تكون جميعها على وجه من الصحة فما دام الأخفش يجيز قياس إنما على ليتما فلا بأس في حمل جميع الأخوات.

أما عن موقف ابن مالك فنلحظ منه احترامه للسماع والقياس فهو قد صرح بأهمية ما حكاه ابن برهان عن الأخفش من حمل إن على ليتما من مسموع بل تجاوز ذلك إلى إجازة حمل باقي الأخوات قياسا، (وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا

١ شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١)
٢ شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١) وينظر رصف المباني (٢٠٣)
٣ شرح التصريح (٢٢٥/١)
٤ ارتشاف الضرب (١٢٨٥/٣) شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١) همع الهوامع (١٩١/٢)
٥ رتشاف الضرب (١٢٨٥/٣)) همع الهوامع (١٩١/٢) شرح التصريح (٢٢٥/١)
٦ شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١)
٧ همع الهوامع (١٩١/٢)
٨ ارتشاف الضرب (١٢٨٦/٣)

الباب على سنن واحد قياسا ، وإن لم يثبت سماع في إعمالها جميعها. وبقوله أقول في المسألة، ومن أجل ذلك قلت : القياس سائغ ١).

قال ابن مالك :

ووصل ما بذي الحروف مبطل إعمالها و قد يبقى العمل

وهذا خلاف ما ذكر في شرح الكافية الشافية حيث سكت عن أي تعليق حول هذه الرواية و لم يفصح عن مختاره في المسألة : (وحكى ابن برهان أن الأخفش روى عن العرب : (إنما زيدا قائمٌ) ، فأعمل (أن) مع زيادة (ما) . وحكى مثل ذلك الكسائي في كتابه .وأما (ليتما)فالجميع روى عن العرب إعمالها وإلغاءها) ٢.

(وتلي ((ما)) ((ليت)) فتعمل وتهمل ، وقل الإعمال في ((إنما)) ، وعدم سماعه في ((كأنما)) و((لعلما)) و((لكنما)) ، والقياس سائغ)٣.

والحق أن الأولى في هذه المسالة الوقوف على السماع إذ الإلغاء في بقية الأدوات أولى بالاتفاق ، لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ((ما)) ٤ ،و لضعف معنى الفعل لأن التأكيد الذي هو معناهما تقوية للثابت لا معنى آخر متجدد ٥.

وقد اعترض على ابن مالك في هذه المسألة نقله الإجماع على جواز إعمال ليت رغم أن الفراء قد ذهب إلى أنه لا يجوز كف ((ما)) لليت ، ولا للعل فدعوى ابن مالك الإجماع لجواز الإعمال والإهمال في ليتما ، باطلة ٦.

والظاهر أن ابن مالك قد قال بذلك متابعا لابن برهان العكبري حيث قال : (فأما ليتما فالجميع رووه عن العرب بالإعمال والإلغاء)٧.

فالرواية ثابتة وإن أنكرها الفراء أو أحد غيره فإذا أضفنا إلى ذلك اختلاف النقل عنه حيث نسب له جواز ذلك في لعل و ليت فقط٨. و نسب له أيضا متابعة سيبويه ٩.

---

١ شرح التسهيل (٣٨/٢)
٢ شرح الكافية الشافية (٤٨٠/١-٤٨١)
٣ تسهيل الفوائد (٦٥)
٤ شرح الرضي (٣٣٨/٤-٣٣٩)
٥ شرح الرضي (٣٣٨/٤-٣٣٩)
٦ ارتشاف الضرب (١٢٨٥/٣)
٧ شرح اللمع (٧٦/١)
٨ شرح التصريح (٢٢٥/١)
٩ شرح التسهيل (٣٨/٢) ارتشاف الضرب (١٢٨٥/٣) وما في الأصول مأخوذ من إنما منسوب ثم نقل لاحق سيبويه قال ابن السراج : (وتدخل ((ما)) زائدة على ((إن)) على ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها ، لا تغير إعرابا ، تقول : إنما

إعمال إن مخففة

استشهد ابن مالك بالنص الذي رواه الأخفش في معاني القرآن عند قوله تعالى : {إن كل نفس لما عليها حافظ} سورة الطارق(٤) في سياق ما ذهب إليه من إنكار مذهب الكوفيين في منع إعمال إن المخففة فهم لا يثبتون إن مخففة ولا مهملة وإنما هي النافية واللام بمعنى إلا ١، حيث قال :

قال ابن مالك : (ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه : وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول : ((إن عمرا لمنطلق)) . وهذا نص لا احتمال فيه . وقال الأخفش زعموا أن بعضهم يقول : إن زيدا لمنطلقٌ ، وهي مثل : { إن كل نفس لما عليها حافظ } . يقرأ بالنصب والرفع ، وأما قولهم :

إن اللام بمعنى إلا فدعوى لا دليل عليها ، ولو كانت بمعنى إلا لكان استعمالها بعد غير إن من حروف النفي أولى ، لأنها أنصُّ على النفي من إن ، فكان يقال : لم يقم لزيدٌ ولن يقعد لعمرو ، بمعنى لم يقم إلا زيدٌ ، ولن يقعد إلا عمرو ، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجابٌ وإنما قصد بها التوكيد ، كما قصد مع التشديد) ٢.

وهذا النص موجود في معاني القرآن له حيث قال الأخفش : (وتكون خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة ، ولا تكون إلا وفي خبرها اللام ، يقولون : إنْ زيدا لمنطلقٌ ، ولا يقولونه بغير لام مخافة أن يلتبس بالتي معناها ((ما)) . وقد زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيدا لمنطلقٌ ، يعملها على المعنى ،وهي مثل : (إنْ كلُّ نفسٍ لّما عليها حافظٌ) ، يقرأ بالنصب والرفع ، و((ما)) زيادة للتوكيد ، واللام زيادة للتوكيد ، وهي التي في قوله : {وإنْ كانَ أصحابُ الأيكة لظالمين}الحجر ٤٣٩ ، ولكنها إنما وقعت على الفعل حين خففت ، كما تقع ((لكنْ)) على الفعل إذا خففت ، ألا ترى أنك تقول : لكنْ قد قال ذاك زيدٌ . ولم يعروها من اللام في قوله : (وإن كان أصحابُ الأيكة لظالمين).)٣.

وحدثنا من نثق به ، أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلقٌ . وأهل المدينة يقرءون : ((وإن كلاًّ لما ليوفينهم ربُّك أعمالهم)) يخففون وينصبون ، كما قالوا :

زيدا منطلق وتدخل على ((إن)) كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل ، فتقول : إنما زيد منطلق ، ((فإنما)) : هاهنا بمنزلة ((فعل)) ملغى مثل : اشهد لزيد خير منك .)

١الجنى الداني (١٣٣-١٣٤) خزانة الأدب(/٣٧٣) شرح التصريح (٢٣٢/١)

٢ شرح التسهيل (٣٤/٢-٣٥) وستأتي هذه المسألة مرة أخرى عند الحديث عن تأميل اللام الفارقة

٣ معاني القرآن (١١٢/٢-١١٣)

كأن تدييه حقان، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيءٌ لم يغير عملهُ كما لم يغير عمل لم يكُ و لم أبلُ حين حذف . وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما١.

ومذهب الكوفيين أن إن المشار إليها لا عمل لها ، ولا هي مخففة من إنْ ، بل هي النافية ، واللام بعدها بمعنى إلا ، ويجعلون النصب في : {وإن كلا } . بفعل يفسره ليوفينهم ، أو بيوفينهم نفسه ، وبه قال الفراء . وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل ، أو بضعفه ، لأنهم يوافقون في أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ، ولذلك قال الفراء في كتاب المعاني : وأما الذين خففوا إنْ فإنهم نصبوا ((كلا)) بليوفينهم ، وهو وجه لا أشتهيه ، لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله ، فلو رفعت ((كلا)) لصلح ذلك كما يصلح : إن زيدا لقائم .. ولا يصلح أن تقول : إن زيدا لأضرب ، لأن تأويله بقولك : ما زيدا إلا أضرب، وهذا خطأ في اللام وإلا فهذا نصه.

فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل إن نافية واللام بمعنى إلا خطأ ، ولا شك في صحة القراءة ، فإنها قراءة المدنيين والمكيين ، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين ، فتعين الحكم بصحته . ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه : وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول : ((إن عمرا لمنطلق)) . وهذا نص لا احتمال فيه. وقال الأخفش زعموا أن بعضهم يقول : إن زيدا لمنطلقٌ ، وهي مثل : { إن كل نفس لما عليها حافظ }. يقرأ بالنصب والرفع ، وأما قولهم :

إن اللام بمعنى إلا دعوى لا دليل عليها ، ولو كانت بمعنى إلا لكان استعمالها بعد غير إن من حروف النفي أولى ، لأنها أنصُ على النفي من إن ، فكان يقال : لم يقم لزيدٌ ولن يقعد لعمرو ، بمعنى لم يقم إلا زيدٌ ، ولن يقعد إلا عمرو ، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجابٌ وإنما قصد بها التوكيد ، كما قصد مع التشديد٢.

---

١ الكتاب (٢/١٤٠)

٢ شرح التسهيل (٢/٣٤-٣٥)

إعمال لكن مخففة

نسب ابن مـــالك للأخفش جواز إعمال لكن في حال تخفيفها متابعا في ذلك يونس ١ فقال في متن التسهيل:(ويمنع إعمالها مخففة ، خلافا ليونس والأخفش)٢.

وتابعه في نسبه هذا الذهب ليونس والأخفش من خلفه من النحاة ٣ وحجتهما في ذلك القياس وحده حيث لم يسمع عن العرب إعمال لكن بالتخفيف ما قام زيدٌ لكنْ عمراً قائمٌ ، بالنصب٤ واختلف في الأصل المقيس عليه ، فقيل أنه بالقياس على أنْ و إنْ بالتخفيف فكما جاز إعمالهما جاز إعمال لكن بالتخفيف٥.

وقيل إنه بالحمل على الفعل للشبه بينهما في العمل فكما يبقى عمل الفعل عند حـــذف بعض حروفه فكذلك يبقى عمل ما أشبهه قال سيبويه : (وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يكُ و لم أبلُ حين حذف . وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا ما إليها) ٦.

وهذا المذهب خلاف مذهب الجمهور الذين منعوا عمل ((لكنّ)) عمـــل إن وأخواتهـــا إلا إذا كانت مثقلة فإذا خففت لم يجز فيها إلا الإلغاء ٧ نحو : ما قام زيدٌ لكنّ عمروٌ قائمٌ .قال سيبويه عند قـــول الشاعر :

فما كنت ضفاطا ولكنَّ طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

: (أي ولكنَّ طالبا منيخا أنا. فالنصب أجود ؛ لأنه لو أراد إضمار لخفف ، ولجعل المضمر مبتدأ كقولك : ما أنت صالحا ولكنّ طالحٌ)٨.

وحجة المانعين هي امتناع السماع فلم يسمع إعمال لكن بالتخفيف٩. أما القياس فمردود لأنه قياس مع الفارق إذ بالتخفيف يزول الاختصاص الذي عملت به هذه الأحرف فيجـــوز إيلاؤها الاسم والفعل على

---

١ شرح المفصل لابن يعيش (٨١/٨) شرح الرضي (٣٧٢/٤) .

٢ تسهيل الفوائد (٦٥)

٣ شرح الرضي (٣٧٢/٤) ، ارتشاف الضرب(١٢٧٤/٣) شفاء العليل (٣٦٩/١) شرح الأشموني (٢٩٤/١همع الهوامع (١٨٨/٢)) .

٤ شرح الرضي (٣٧٢/٤) شرح التصريح (٢٣٥/١)

٥ شرح المفصل لابن يعيش (٨١/٨) .

٦ الكتاب (١٤٠/٢)

٧ شرح الجمل لابن خروف (٤٦٥/١) شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٦/١) شرح الأشموني (٢٩٤/١)

٨ الكتاب (١٣٦/٢)

٩ شرح المفصل لابن يعيش (٨٠/٨) ، شرح الرضي (٣٧٢/٤) شفاء العليل (٣٦٩/١) همع الهوامع (١٨٨/٢)

حد سواء نحو : ما قام زيدٌ لكن قام عمروٌ ١ و مباينة لفظها لفظ الفعل بالتخفيف حيث زال شبهها بالفعل فشبهها بالفعل عندهم بزيادة لفظها فلما خففت زال شبهها ٢.

أما عن موقف ابن مالك فهو مخالفة الأخفش فيما ذهب إليه لامتناع السماع حيث لم يسمع عن العرب الأعمال مع التخفيف نحو ما قام زيدٌ لكنْ عمراً قائمٌ ، بالنصب ٣، لذا ضعف هذا القول عنده وإن لم يصرح بوجه الضعف.

قال ابن مالك : (لم يسمع من العرب إعمالهـــا مع التخفيف ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على ما خفف من إنّ و أنّ وكأنّ ، ورأيهما في ذلك ضعيف)٤ .

وما ذهب إليه ابن مالك من تضعيف مذهب الأخفش هو الصواب لأن القياس هاهنا قياس مع الفارق لعدم سماع ذلك في لكن بخلاف إن نحو قوله تعالى ﴿ وإن كلّ لما جميع لدينا محضرون ﴾ هود (١١١) بالنصب ٥ قال سيبويه : (وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمرا لمنطلقٌ ، وأهل المدينة يقرءون : ((وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم)) يخففون وينصبون ، ...)٦. قال الرضي : (ولا أعرف به شاهدا)٧. أما ماجاء من نحو قول الشاعر:

* ولكن زنجي عظيم المشافر *٨

فقد خرج على جواز حذف اسم لكن والتقدير ولكنك زنجي عظيم المشافر والقياس أن ينصب ويضمر الخبر والتقدير : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ٩.

إنما إذا خففت انتزعها شبه آخر وهو الأقرب في أن تحمل عليه وهو القياس على (لكنْ) العاطفة للشبه اللفظي والمعنوي بينهما ، أما الشبه اللفظي فظاهر وأما الشبه المعنوي لأن معناهما جميعا الاستدراك وأن ما بعدهما يكون مخالفا لما قبلهما ١٠ فأجريت مجراها في ترك العمل بخلاف إنّ وأنّ فإنهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع العمل ١١.

---

١ شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٦/١)همع الهوامع (١٨٨/٢)

٢ ينظر في ذلك التبصرة والتذكرة (٢٠٥/١) شرح المفصل لابن يعيش (٨٠/٨) همع الهوامع (١٨٨/٢)

٣ شرح الرضي (٣٧٢/٤) شفاء العليل (١/ ٣٦٩) المساعد (٣٢٨/١)) شرح التصريح (٢٣٥/١)

٤ شرح التسهيل (٣٨/٢) ، قاس السيوطي ذلك على مثل ما قاس عليه ابن مالك همع الهوامع (١٨٨/٢)

٥ أمالي ابن الشجري(٥٦٣/٢) ، شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٦/١)

٦ الكتاب (١٤٠/٢)

٧ شرح الرضي (٣٧٢/٤)

٨ شرح المفصل (٨١/٨)

٩ الأصول (٢٤٤/١)

١٠ البسيط (٢٠٥/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨٠/٨)

١١ الإيضاح في شرح المفصل (١٩٦/٢-١٩٧)

العامل في الاسم المشغول عنه مع وجود الفاصل

نسب ابن مالك للأخفش أن العامل في ما بعد أداة الاستفهام في نحو : أأنت زيد ضربته هو فعل مقدر وينصب الاسم المشغول.

قال ابن مالك :

(وإن حال بين الاستفهام وبين الاسم المشتغل عنه اسم آخر نحو ((أأنت زيد ضربته)) بطل حكم الاستفهام عند سيبويه لبعده من الهمزة ، ولا يبطل عند الأخفش وإن جاء في أول الكلام والفعل في آخره فيرفع أنت بضرب مقدرا وينصب زيدا ، ويرى هذا أولى من جعل أنت مبتدأ أولا وزيدا مبتدأ ثانيا خبره ما بعده وهو خبر الأول . وهذا عند سيبويه أولى من الوجه الأول)١. وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش.

حيث نقل عنه قوله : (أأنت عبد الله ضربته النصب أجود ، لأن أنت ينبغي أن ترتفع بفعل مضمر إذا كان له فعل في اخر الكلام ، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به أنت ساقطا على عبد الله) ٢.

إذا فصل بين الاستفهام و الاسم الذي اشتغل عنه بفاصل لم يجز في الاسم إلا ما كان يجوز قبل دخول ما ولا وذلك قولك : أأنت زيدٌ ضربته وما أنت زيد ضربته ، الاختيار في المسألتين الرفع كما لو لم تدخل عليه الهمزة٣ .

ووجهة نظر الأخفش في مذهبه هذا: أنّ: أنت فاعل بضرب مقدرا وزيدا منصوب به لوجود الاستفهام أول الكلام والفعل آخره فنصب زيد أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام وأنت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله أي أضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل٤.

وهو خلاف مذهب سيبويه فمذهبه أن الاسم مرفوع على الابتداء في قولهم (أأنت زيد ضربته) لأنه مبتدأ فاعل له يسبق الخبر٥.

قال سيبويه : (وتقول : أأنت عبد الله ضربته ، تجريه هاهنا مجرى أنا زيد ضربته ، لأن الذي يلي حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام و لا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى . إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب زيدا ضربته . فهو عربي جيد وأمره هاهنا على قولك : زيدٌ ضربته)٦.

---

١ شرح التسهيل (١٤٤/٢)

٢ حواشي الكتاب (١٠٤/١)

٣ شرح الجمل لابن عصفور (٣٧٠/١) شرح الأشموني (٧٨/٢)

٤ شرح الرضي (٤٤٨/١) المساعد (٤١٩/١-٤٢١)

٥ شرح الرضي (٤٤٧/١) المساعد (٤١٩/١-٤٢١

٦ الكتاب (١٠٤/١)

ووجهة مذهب سيبويه تقوية الابتداء وزيد، فأنت مبتدأ وزيد ضربته في موضع خبر. هذا إن رفعت زيداً. أما إن نصبته فأنت فاعل مضمر يفسر الظاهر وزيد منصوب بذلك المضمر وتقدير الكلام في نحو: أأنت تضربه؟ أي أتضرب أنت زيداً تضربه؟ فهو مراد الأخفش، وكأن سيبويه أراد أن ينسبه على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح جانب الفعل بالنسبة إلى ما فصل بينه وبينه. واعتمد على أن الهمزة يختار رفعها الفعل في نحو: (زيداً ضربته). وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والأخفش.

وجه النصب في قولهم: (كلمته فاه إلى فيه)

نسب ابن مالك للأخفش أن نصب فاه إلى في على نزع الخافض وأن التقدير كلمته من فيه إلى في فقال :

|ومذهب سيبويه في كلمته فاه إلى في أنه نُصب نصب الحال ؛ لأنه واقعٌ موقع مشافها ومؤد معناه ، ومذهب الكوفيين أن أصله كلمته جاعلا فاه إلى في . ومذهب الأخفش أن أصله كلمته من فيه إلى في |١.

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش في المصنفات التي تلت ابن مالك٢.

وقد اختلف النحاة في هذا التركيب فجعل بعضهم من التراكيب الشاذة أنه جاء معرفاً بالإضافة ولا يجوز حذف المضاف إليه منه لئلا يبقى المعرب على حرف واحد٣.

فخرج على عدة أوجه :

أولها: أنه منصوب على الحالية نائبا عن المصدر مشافهة في معنى اسم الفاعل مشافها والناصب للحال الفعل المذكور٤ وهو مذهب البصريين وسيبويه٥ قال سيبويه في باب : | هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حالٌ يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به | وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد ، كأنه قال : كلمته مشافهة ، وبايعته نقدا ، أي : كلمته في هذه الحال٦.

الثاني : النصب على المفعولية، والتقدير : (جاعلا فاه إلى في) وهو مذهب الكوفيين٧.

أما عن موقف ابن مالك فهو مما نسب للأخفش فهو المخالفة حيث رجح تقدير سيبويه على تقدير الأخفش والكوفيين فقال : |وجعل ((فاه)) حالا من : ((كلمته فاه إلى في)) أولى من أن يكون أصله جاعلا فاه إلى في ، أو من فيه إلى في ، .. |٨.

وبين في الشرح علة هذا التفضيل وهي عدم اللبس ووجود النظير فمذهب سيبويه ليس فيه إلا استعمال جامد موضع مشتق ، وهو في هذا الباب معهود١. وساق كما من النظائر المماثلة. فقال :

---

١ شرح التسهيل (٣/٣٢٤-٣٢٥)

٢ شرح الرضي (٢/٢١) ارتشاف الضرب (٣/١٥٥٩) تعليق الفرائد(٦/١٦٧) شفاء العليل (٢/٥٢٣)

٣ شرح الرضي (٢/١٩)

٤ التبصرة والتذكرة (١/٣٠٠) ، شرح المفصل (٦١)

٥ شرح المفصل (٦١) ، تعليق الفرائد(٦/١٦٧) شفاء العليل (٢/٥٢٣)

٦ الكتاب (١/ ٣٩١)

٧ شرح المفصل (٦١) شرح الرضي (٢/٢١) ارتشاف الضرب (٣/١٥٥٩) تعليق الفرائد(٦/١٦٧) المساعد (٢/١٠)شفاء العليل (٢/٥٢٣)

٨ تسهيل الفوائد

|وأولى الثلاثة أولها ؛ لأنه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم النظير ، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره ، فوجب الحكم بصحته . ومن نظائره المستعملة في هـذا البـاب بايعته يدا بيد ، وبعت الشاء شاة ودرهما ، والبر قفيزا بدرهم ، والدار ذراعا بدرهم فلا خـلاف في أن يـدا وشاة وقفيزا وذراعا منصوبة نصب الحال لا نصب المفعول به ، ولا نصب المسقط منه حرف الجـر ، فـإذا أجري ذلك المجرى كلمته فاه إلى في ، توافقت النظائر وأمن الضائر ، ..| ٢

بخلاف تقديرنا جاعلا أو من فلا نظير له في هذا الباب ، وفي التقدير ضعف زائد؛ وهو أنه يلزم منه تقدير من في موضع إلى ، ودخول إلى في موضع من ، لأن مبدأ غاية المتكلم فمه لا فم غيره المخاطب . فلـو كان معنى من مقصودا لقيل كلمته من في إلى فيه ، على إظهار من ، وكلمته في إلى فيه على تقديرها|٣ .

فمذهب الكوفيين كمايراه ابن مالك مردود بعدم القياس ، فعدم اقتياسه دليل على أنه وضع موضع غيره ٤. إذ لو كان بتقدير جاعلا لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول : كلمته وجهه إلى وجهي وعينه إلى عيني ٥ ، كذا ما ذهب إليه الأخفش مردود بعدم عقلانيته إذ الإنسان لا يتكلم من في غيره٦.

وقد دافع النحاة عن تخريج الأخفش فقيل: بأنه منظور فيه إلى جانب المعنى ، لتضمن كلمته معنى كلمني ، وكلمني من فيه صحيح ، أي لم يكلمني من كتابه ولا بواسـطة ٧ أو أنه من القلب لعدم الإلباس ٨، وعدم النظير فلم يوجد حذف حرف ملتزما ٩.

خاصة وأن ابن مالك قد ذكره في شواهد التوضيح ، جاء في الشواهد : | وفي قوله : ((فاه إلى في)) ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون الأصل : جاعلا فاه إلى في. فحذف الحال وبقي معموله كالعوض عنه . الثاني : أن يكون الأصل من فيه إلى في فحذفت من ، وتعدى الفعل بنفسه، فنصب ما كان مجرورا . الثالث : أن يكون موولا بمتشافهين ، كما يوول بايعته يدا بيد بمتناجزين ١٠.

---

١ المساعد (٢/١٠)
٢ شرح التسهيل (٣/٣٢٤-٣٢٥)
٣ شرح التسهيل (٣/٣٢٤-٣٢٥)
٤ المساعد (٢/١٠)
٥ شرح المفصل (٦١)
٦ تعليق الفرائد(٦/١٦٧)
٧ المساعد (٢/١٠)
٨ تعليق الفرائد(٦/١٦٧)
٩ المساعد (٢/١٠)
١٠ شواهد التوضيح (١٩٣-١٩٤)

واستنتج الدماميني من ذلك اختلاف موقف ابن مالك فقال : [قوله هنا (أولى) معناه أن الجميع عنده جائز ، وأن بعض الأوجه خير من باقيها ، لا أن أحدها عنده متعين ، فكأنه اختار الأول ؛ لأن مجاز التأويل أسهل من مجاز الحذف والتقدير] ١. والحق أن هذه المسألة تكشف لنا عن مرونة هذا الرجل وسعة علمه ، فإن لم يكن يتبنى الرأي فلا بأس ان يستفيد منه في تخريج نحوي أو وجهة مخالفة .

١ تعليق الفرائد (١٦٨/٦)

العامل في المقسم به عند حذف الجار

نسب ابن مالك للأخفش أن العامل في الاسم المجرور عند حذف حرف الجر هو العوض من الحرف المحذوف حيث قال : | ويجوز جر ((الله))دون عوض، ولا يشارك في ذلك؛ خلافا للكوفيين، وليس الجر في التعويض بالعوض ، خلافا للأخفش ومن وافقه|١ .

وبين أن معتمده في نسبة هذا الرأي للأخفش كتابه الأوسط: هذه ميزة من مميزات التسهيل لأنه ينسب النصوص والآراء إلى مواضعها.

حيث قال : | ومذهب الأخفش أن الجر في ها الله ونحوه :بالعوض من الحرف المحذوف لا بالحرف، ذكر ذلك في كتابه ((الأوسط)) ووافق الأخفش في هذا جماعة ، وانتصر لهذا بأنه شبيه بتعويض الواو من الباء ،والتاء من الواو ، ولا خلاف في كون الجر بعد الواو والتاء بهما ، فكذا ينبغي أن يكون الجر في ا و ها بهما لا بالمعوض عنه . والأصح كون الجر بالحرف المحذوف، وإن كان لا يلفظ ، كما كان النصب بعد الفاء والواو وحتى وكي الجارة ولام الجحود بأن المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف |٢

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش ٣، فقد نقل عنه أن الجر حال التعويض بالعوض نفسه ويبدو أن قوله في المعاني : |وأما ((والله)) فجره على القسم . ولو لم تكن فيه الواو نصبت ، فقلت : الله ربنا، ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم ، وهذا في القياس رديء . وقد جاء مثله شاذا ..| ٤ هو الذي حملهم على نسبة هذا الذهب للأخفش، و نسب بعضهم هذا المذهب للكوفيين٥ .

ويبدو أن في هذه النسبة شيء من الصواب وفقا لمذهبهم ومنحاهم في أن العامل في مجرور رب المحذوفة هو الواو والفاء وبل النوائب عنها ٦ ،وممن ذهب إلى هذا المذهب ابن عصفور حيث قال :|وإذا حذفت حرف القسم فلا يخلو أن تعوض منه شيء أو لا تعوض، فإن عوض منه شيء لم يجز إلا الخفض لأن العوض

---

١ تسهيل الفوائد (١٥٠-١٥١)

٢ شرح التسهيل (٣/ ١٩٩-٢٠١)

٣ شفاء العليل (٢/ ٦٨٦) المساعد (٢/٣٠٨)ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٦٨-١٧٦٩) همع الهوامع (٤/ ٢٣٤)

٤ معاني القرآن (٢/٢٧٠-٢٧١)

٥ ممن نسب هذا المذهب للكوفيين ابن عقيل في المساعد (٢/٣٠٨) والسيوطي في همع الهوامع (٤/٢٣٥) ونسب أبو حيان في ارتشاف الضرب للكوفيين خلافه (٤/ / ١٧٦٨-١٧٦٩)

٦ الإنصاف (١/ ٣٧٦-٣٨٠)) وينظر على سبيل الاستئناس شرح المقدمة الكافية (٣/٩٥٣) رصف المباني (٢٣٢-٢٣٣) الجنى الداني (١٥٤) همع الهوامع (٤/٢٢٢)

يجري مجرى المعوض منه]١وابن أبي الربيع حيث قال : [ولما كانت هذه الأشياء عوضت من حرف القسم ، وحرف القسم يخفض ، جعلت هذه الأشياء خافضة] ٢

وذهب فريق آخر من النحويين إلى أن الجر بالحرف المحذوف الذي صار المذكور عوضاً عنه واستدلوا لصحة ذلك:

-أن النصب بعد الفاء والواو وأو وكي واللام بأن المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف ٣.

-جواز حذف الجار في القسم و إبقاء عمله دون عوض ؛ إذ القياس ألا يعمل الجار محذوفا دون عوض في القسم عليه وغيره ، لكنهم استثنوه لكثرة استخدامه في الكلام ٤ فحذفوا الجار تخفيفا لقوة الدلالة عليه و اعتدوا به محذوفا كما كان مثبتا للتنبيه على إرادة المحذوف ٥ ، قال سيبويه :[ومن العرب من يقول:الله لأفعلنّ ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه ..[٦.

والوجه عندهم النصب ٧ قال الأخفش : [وأما ((والله)) فجره على القسم . ولو لم تكن فيه الواو نصبت ، فقلت : الله ربنا ، ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم ، وهذا في القياس ردئ . وقد جاء مثله شاذا ..[٨ . لذا اقتصروا على ما سمع منه و لم يحملوا عليه غيره بخلاف ما نحا إليه الكوفيون من القول بالقياس فحكموا بجواز إبقاء عمل الجار محذوفا من المقسم به مطلقا ٩.

---

١ شرح الجمل (١/٥٣١-٥٣٢)

٢ البسيط (٢/٩٣٤-٩٣٥)

٣ المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٣٠٨) شفاء العليل (٢/ ٦٨٦) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٦٨-١٧٦٩) همع الهوامع (٤/ ٢٣٤).

٤ الإنصاف (١/٣٩٧) شرح الجمل (١/٥٣١-٥٣٢) همع الهوامع (٤/ ٢٣٤).

٥ شرح المفصل (٩/١٠٥)

٦ الكتاب (٣/٤٩٨) وقد نسبت هذه الحكاية عن العرب لسيبويه في المقتضب (٢/٣٣٦) الأصول (١/٤٣٢-٤٣٣) شرح المفصل (٩/١٠٥) الجنى الداني (٣٢٧) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٠٧)لارتشاف الضرب (٤/ ١٧٦٧) همع الهوامع (٤/ ٢٣٤) وغيرها ونسبها ابن عصفور في شرح الجمل للأخفش وحده (١/٥٣٢) وكذا فعل ابن مالك شرح التسهيل : [٣/ ١٩٩-٢٠١)ولم ينسب أبو علي في التوطئة حكايتها لأحد (٢٥٦)

٧ ينظر الكتاب (٣/٤٩٧)شرح المقدمة الجزولية الكبير (٢/٨٦٢)

٨ معاني القرآن (٢/٢٧٠-٢٧١)

٩ ينظر في ذلك الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٣٩٣- ٣٩٩) وممن الكتب التي نسبت هذها المذهب الكوفيين شرح الرضي (٤/ ٣٠٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٣٢) شرح التسهيل : [٣/ ١٩٩ ٢٠١)شفاء العليل (٢/ ٦٨٦) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٦٨) وجعلها أبا عمرو لغة عن بعض العرب ينظر المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٠٧) نقلا عن الإفصاح

أما موقف ابن مالك مما ذهب إليه الأخفش فهو المخالفة ، حيث خالف الأخفش فيما ذهب إليه وبين أن مذهبه هذا إنما بناه أو قاسه على الجر بالباء والتاء عوضا عن الواو في القسم فكما أن الجر بهما كذا الجر هنا بالمعوض به١.

وأن مذهب غيره هو المرتضى لأن الجر بعد الفاء والواو وأو وكي واللام بأن المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف القدرة الملتزمة الحذف ٢.

فالجر عند ابن مالك بالحرف المحذوف لأنه في نية المذكور وإن لم يلفظ فقال : |والأصح كون الجر بالحرف المحذوف ، وإن كان لا يلفظ ، كما كان النصب بعد الفاء والواو وحتى وكي الجارة ولام الجحود بأن المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف |٣.

وهذا يكشف لنا عن أهمية السماع بين الأصول النحوية لدى ابن مالك ، فالسماع الصحيح يحتل المرتبة الأولى في وضع الأحكام ، وإن ضعف القياس.

وهذا الموقف من ابن مالك خلاف ما نحا إليه في شرح الكافية الشافية ؛ حيث قوى مذهب الأخفش الأوسط مبينا علة ذلك حيث قال :| ومذهب الأخفش أن الجر هنا – بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف.وتبع الأخفش في هذا جماعة من المحققين وهو مذهب قوي ، لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء ، والتاء من الواو .ولا خلاف في أن الجر بعد الواو ، والتاء بهما ، فكذا ينبغي أن يكون الجر بعد (آ) أو (ها) بهما لا بالمعوض منه ، ومن النحويين من يجعل الجر بالحرف المحذوف ، وإن كان لا يلفظ به ، كما كان النصب بعد الفاء والواو ، و(أو) و(حتى) و(كي) الجارة بـ (أن) المحذوفة ، وإن كانت لازمة الحذف|٤.

وهنا يلح علينا هذا التساؤل ويفرض نفسه وهو ما مختار ابن مالك في المسألة؟ وما حقيقة موقفه من الأخفش الأوسط ؟ وما سر هذا التباين رغم تكافؤ الأدلة واتحادها في كلا المصنفين؟

إن غياب الدليل الذي يبعث في أنفسنا الاطمئنان لصحة الترتيب الزمني لمصنفات ابن مالك يجعلنا لا نقطع القول بترجيح أي من الرأيين ، وإن كان الظاهر أن ما نحا إليه في التسهيل وشرحه هو الأولى بالقبول عنده ، فمما يقوي ذلك أن مذهبه في العامل في الاسم المجرور بعد رب المحذوفة المعوض عنها هو الحرف المحذوف لا المعوض منه ٥.

---

١ همع الهوامع (٤/٢٣٤-٢٣٥)

٢ المساعد (٢/٣٠٨)ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٦٨-١٧٦٩) همع الهوامع (٤/ ٢٣٤)

٣ شرح التسهيل : |٣/ ١٩٩-٢٠١)

٤ شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٦٥-٨٦٦)

٥ شرح الكافية(٢/٨٢٠-٨٢٢)، التسهيل (١٤٨) ، شرح التسهيل (٣/١٨٦-١٨٩)

أضف إلى ذلك ما أشار إليه أبو حيان في الارتشاف من أن مختار ابن مالك هو ما صححه في متن التسهيل وشرحه:(ومذهب غيره أنه بالحرف المحذوف الذي صار هذا عوضا عنه ، وهو اختيار ابن مالك تابعا لمذهب الكوفيين في ذلك)١ موافقا في ذلك شراح التسهيل كابن عقيل حيث قال : [بل هو بحرف محذوف، وإن كان لا يلفظ ، كما أن النصب بعد الفاء والواو بأن لازمة الحذف.]٢ والسلسيلي٣ رغم أن السيوطي قد نسب لأبي حيان عدم القطع بترجيح أي من الرأيين ٤.

وهذا هو الأولى بالقبول والاعتبار فالعوض لا يشترط فيه أن يعمل عمل المعوض منه ، ثم إن الجر لا تعمله الأحرف إلا للاختصاص بالاسم ،والهمزة غير مختصة كذا الهاء ، ولو كانت الهمزة هي العاملة بذاتها أو الهاء لم يكن بأس أن نراها تعمل في غير لفظ الجلالة الله عوضا عن الواو ، فإذا لم يثبت وضح وهن هذا المذهب ، إلا إن قبلنا ما ذهب إليه الزمخشري من أن هذه الأحرف بدل من الواو ٥، وهو بين الضعف .

ومما يقوي هذا أنهم أجازوا جر لفظ الجلالةدون عوض وإن ترددوا في القياس عليه ، وأن المذهب المختار لديهم في مجرور رب المحذوفة المعوض عنها بالواو أو الفاء أو ثم أن الجر بها لا بالمعوض منها ، فقد تكون المسألة من قبيل قياس حروف القسم على حروف الخفض لأنها من واد واحد عليها بجامع الاختصاص أو حملا للنظير على النظير، يضاف إلى ذلك أن القياس ها هنا قياس مع الفارق إذ إن الباء حرف جر أصيل فيها والواو كذلك بخلاف أدوات النصب التي ليس أصلها النصب.

---

١ ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٦٨-١٧٦٩)

٢ المساعد (٢/ ٣٠٨)

٣ شفاء العليل (٦٨٦/٢)

٤ همع الهوامع (٢٣٤/٤-٢٣٥)

٥ شرح المفصل (٣٢/٨) شرح الرضي(٣٠٢/٤)

عمرك الله

تراوح أساليب القسم في النسق العربي بين الألفاظ الصريحة والعبارات الأصيلة وبين الألفاظ غير الصريحة وهو ما يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة[1] ، ومن هذه الألفاظ عمرك الله وهو من ألفاظ القسم غير الصريح فمتى أراد المتكلم أن يجعله قسما أتبعه لفظ الجلالة، وقد اختص باستعماله بالقسم المقترن بطلب فيه طلب، لذا اشترطوا في تاليه أن يكون أحد ستة أشياء : استفهام، وأمر، ونهي ، وأن ، وإلا،ولما بمعنى إلا . [2]

واختلفوا في ناصب لفظ الجلالة، فنقل ابن مالك عن الأخفش نصا عن الأخفش الأوسط يبين فيه أن أصل هذا اللفظ أسألك بتعميرك الله فخفف بحذف الزوائد ثم حذف الجار ثم نصب بحذف الخافض قال ابن مالك :

| وكان الأصل أن يقال تعميرك الله ، لكن خففوا بحذف الزوائد ، وروى بعض الثقات عن أعرابي عمرك الله، برفع ((الله)) قال أبو علي : والمراد عمرك الله تعميرا فأضيف المصدر إلى المفعول ورفع به الفاعل . وقال الأخفش في كتاب ((الأوسط)) أصله أسألك بتعميرك الله وحذف زوائد المصدر والفعل والباء فانتصب ما كان مجرورا|[3]

وهذا المذهب خلاف مذهب سيبويه وجمهور النحاة فعمرك عندهم اسم مصدر منصوب بفعل محذوف جعل بدلا من اللفظ بالفعل، والأصل فيه :عمّرتك تعميرا ثم حذفت زوائد المصدر ؛وأقيم مقام الفعل مضافا إلى المفعول به الأول [4]قال سيبويه : | وكأنه حيث قال : عمرَك اللهَ وقعدك الله . قال : عمّرتُك اللهَ بمنزلة نشدتك الله ؛ فصارت عَمْرَك اللهَ منصوبة بعمّرتُك الله ، كأنك قلت : عمّرتُك عمرا ، ونشدتك نشْدا، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ به| [5].

ومعنى : عمرتك : أعطيتك عمرا بأن سألت الله أن يعمّرك ،فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثاني[6] واختلفوا في تقدير المحذوف ،منهم من يقدر أسألك يُعَمّرك الله وتعميرك الله ، أي : وسقاك الله بالبقاء [7].

---

[1] المساعد (٢/ ٣٠٣) همع الهوامع (٤/ ٢٦٠) وما بعدها

[2] شرح السيرافي (الجزء الثاني لوح ٩٠) النكت (٣٧٤/١) شفاء العليل (٦٨٣/٢)ارتشاف الضرب(٤/ ١٧٩٣-١٧٩٤) خزانة الأدب (٢/ ١٤)

[3] شرح التسهيل (١٩٧/٣)

[4] النكت (١/ ٣٧٣-٣٧٤)أمالي ابن الشجري (١٠٩/٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢٣٦/١)شرح الرضي (١/ ٣١٢-٣١٣) شرح الجمل لابن عصفور (٤١٢/٢) شفاء العليل (٢/ ٦٨٤)ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٤

[5] الكتاب (١/ ٣٢٢-٣٢٣)هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره

[6] شرح الرضي (٣١٢/١)

[7] همع الهوامع (٢٦٢/٤-٢٦٣)

وأجاز فيه المبرد وجها آخر وهو أن يكون منصوبا على نزع الخافض والتقدير أقسم بعمرك الله والمراد بالعمر التعمير والمعنى أقسم بتعميرك الله أي بإقرارك له بالدوام والبقاء[1] قال المبرد :| وإن شئت كان على قولك : بيمين الله وما أشبهه، فلما حذفت حرف الإضافة وصل الفعل ، فعمل ...وإن شئت كان على قولك : عمّرتك الله تعميرا ، ونشدتك الله نشدا ، ثم وضعت عمرك في موضع التعمير وكذلك أخواته |[2]

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن عمرك الله مصدر ، استعملوه بحذف الزوائد وأصله عمّرتك الله تعميرا مثل تعميرك إياه نفسه ، أي سألت الله تعميرك مثل سؤالك إياه تعمير نفسك ، فالتعمير الأول مضاف إلى الفاعل ، يعني الكاف والاسمان الآخران مفعول بهما ، ثم اختصر بحذف الفعل والفاعل والمفعولين ، فبقي تعميرا مثل تعميرك إياه نفسك ، ثم حذفوا الموصوف الذي هو تعميرا وقامت صفته التي هي مثل مقامه فبقي تعميرك إياه نفسك ، ثم حذفوا زوائد المصدر ، فبقي : عمرك إياه نفسك ، فوضع الظاهر الله في موضع المضمر إياه فصار عمرك الله نفسك فحذفوا المفعول الثاني فبقي : عمرك الله [3]

وجه نصب الاسم بعده :

وأما نصب اسم الله بعد عَمرك فإنه منصوب بالمصدر فكأنه قال : أسألك بتذكيرك الله وبوصفك الله بالبقاء[4].

وأجاز بعضهم انتصابه على إسقاط الخافض والتقدير : تعميرك الله أي تذكيرك بالله يروى بنصب الجلالة على إسقاط الخافض ، وهو رواية أهل العربية ، وبالنصب جاء في كثير من شعرهم نحو قوله :

... ... عمرك الله كيف يلتقيان

أو على المفعولية قال أبو حيان |وقيل: تعميرك الله : انتصب تعميرك ، ولفظ الجلالة على أنهما مفعولان، أي أسألك الله تعميرك][6] فيكون اسم الله منصوبا بعمرك على قول ، وبالفعل المقدر على قول ، وفيه معنى السؤال ولذلك يجاب بما يجاب به قسم السؤال ، وقيل منصوب بفعل مقدر ، أي سألت الله عَمرك أي بقاءك وفتحت العين في القسم تخفيفا ، والفرق بينه وبين قول سيبويه : وإن كان بمعنى سألت الله تعالى بقاك ، أن عمرك على مذهب سيبويه بمعنى عمرتك الملتزم حذفه ، وهو الناصب له ، واسم الله تعالى المفعول الثاني ، وعلى الآخر

---

[1] أمالي ابن الشجري (٢/ ١٠٩) ونسبه أبو حيان للسيرافي أيضا ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٤-١٧٩٦)

[2] المقتضب (٢/ ٣٢٥-٣٢٦)

[3] أمالي ابن الشجري (٢/ ١١٠-١١١٩

[4] شرح السيرافي الجزء ٢ لوح ٨٩النكت (١/ ٣٧٣-٣٧٤) شرح المفصل لابن يعيش (١ /١٢٠)

[5] ارتشاف الضرب(٤/ ١٧٩٤-١٧٩٦)

[6] ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٤-١٧٩٦)

عمرُك واسم الله مفعولان لسألت المقدر [1]قال أبو علي : انتصاب اسم الله عز وجل في (عَمـــرك الله) . أن الكاف قد حال بين (عمر)وبين اسم الله تعالى أن يضاف إليه وكذلك (قعدك الله)[2].

وجه رفع الاسم بعده : ومن نصب الجلالة جعل الكاف في موضع الفاعل ، ومن رفعها فالكاف المفعول وهي الفاعل ، والمعنى على مقتضى ما سبق في عمرتك الله الي هذا بدل منه ؛ أسألك بتعمير قلبك بالله ، أو بتعمير الله قلبك . وللنحويين فيه كلام مضطرب منتشر متكلف[3].

أجاز الأخفش الرفع في الله بالمصدر كأنه قال بذكر الله إياك بالبقاء على أن الفاعل للتذكير هو الله كأنه قال : أسألك بما ذكّرك الله به [4] والمصدر مضاف للمفعول أي عمّرك الله تعميرا [5].

و أصله عنده أسألك بتعميرك الله ، أي بأن يُعَمِّرك الله ، وحذفت زوائد المصدر ، وحذف الفعل الذي هو أسألك ، وحذف الجار فانتصب المجرور . [6]قال أبو علي ، وتوجيهه عند الأخفش أصله بتعميرك الله ، حذف زوائد المصدر والفعل، فانتصب ما كان مجرورا بها [7]ويدل لما قاله الأخفش وأنه ليس منصوبا على إضمار فعل إدخال باء الجر عليه ، قال : بعمرك هل رأيت لها سميا[8] وروي هذا الوجه عن ابن الأعرابي أيضا ، والمعنى عمّرك الله تعميرا ، أضاف المصدر إلى المفعول، ورفع به الفاعل [9]وأبو عثمان المازني ،.[10]وقد شك أبو علي في صحة هذه الرواية حيث قال فيما نقله عنه أبو حيان : ووجدت في بعض الكتب : حكي عن أبي العباس ، عن أبي عثمان أنه سمع أعرابيا يقول : عمرك الله ولا يجيء هذا على تفسير النصب ، والمعنى فيه ، إن كان شيء، أنه أراد : عمَّرك الله تعميرا ، فأضاف المصدر إلى المفعول، وذكر الفاعل بعد [11]

أشار إلى ذلك البغدادي : [وأما الرفع فقد ذكر ابن مالك عن أبي علي ان المراد عمّرك الله تعميرا ،فأضيف المصدر إلى المفعول ورفع به الفاعل . وكذا تقدم عن الأخفش ، فقد اتفق قولاهما على أن اسم الله تعالى مرفوع بالمصدر على الفاعلية ، ولكن أبو علي يرى أن نصب عمرك على المصدر ، والأخفش يرى أنه

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٣٦-٢٣٧)
[2] التعليقة (١/ ١٩٥)
٣ المساعد (٢/٣٠٤)
[4] شرح السيرافي الجزء ٢ لوح ٨٩شرح المفصل لابن يعيش (١ /١٢٠) خزانة الأدب (٢/١٤) النكت (١/ ٣٧٣-٣٧٤) شفاء العليل (٢/ ٦٨٤) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٤-١٧٩٦)
[5] شرح الرضي (١/ ٣١٢-٣١٣)
[6] أمالي ابن الشجري (٢/ ١١٢)
[7] أمالي ابن الشجري (٢/ ١١٢)ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٤ ١٧٩٦)
[8] ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٤ ١٧٩٦)خزانة الأدب (٢/١٤)
[9] ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٤-١٧٩٦)
[10] امالي ابن الشجري (٢/ ١١١) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٤ ١٧٩٦)
[11] امالي ابن الشجري (٢/ ١١١) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٤-١٧٩٦)

منصوب على نزع الخافض ، ولهذا كان الفعل الذي يقدره أبو علي : عمَّرتك ، والفعل الذي يقدره الأخفش : أسألك .|[1]

أما موقف ابن مالك من الأخفش فلم يصرح عنه كما تبين من خلال نص شرح التسهيل وكما سيتبين من خلال نص شرح الكافية الشافية ، فقال :| واستعملوا (عمرَكَ الله) بدلا من اللفظ بـ(عمَّرتك الله) كقول قيس العامري :

يا عمرك الله إلا قلت صادقة أصادقا وصف المجنون أو كذبا

وكان الأصل أن يقال : (تعميرك الله) لكن خفف بحذف الزوائد . وحكى المازني عن أعرابي : (عمرُك اللهُ) . قال أبو علي : والمراد عمّرَ كَ اللهُ تعميرا ، فأضاف المصدر إلى المفعول،ورفع به الفاعل كقول الحطيئة :

أمن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشئون وكيف

وذكر الأخفش في كتابه (الأوسط) وجه الرفع فقال : أصله : أسألك بتعميرك اللهُ ، أي بأن يُعَمِّرَك اللهُ . وحذفت زوائد المصدر ، والفعل ، والباء ، فانتصب ما كان مجرورا بها .|[2] ، وقال في المتن :

بالطلب البا اخصص كذا (نشدتكما الله) أو (بالله) أو (عمّرتكما)

و(عمرك الله) كذا و(الله) قد يقال كل طلبا في ذي اعتمد [3]

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك لم يشر إلى الخلاف في هذه المسألة واكتفى بتأكيد كونها من ألفاظ القسم، فالمغاربة لا يسمون هذا ونحو قسما ، بل استعطافا ، لأن القسم لا يجاب إلا بجملة خبرية ، وهذا يجاب بالطلب ؛ ووجهه أم القسم يتعلق به الحنث أو البر ، ولا يتحقق ذلك إلا فيما يدخله الصدق والكذب ، ويؤيد ذلك أنهم لا يقولون : أقسم بالله هل قام زيد ؟ [4].

قال أبو حيان : (فصل في السؤال والطلب الذي ذكر بعض النحويين أنه من باب القسم ، وليس من القسم في شيء وجعل الطلب ابن مالك قسما من القسم ، قال : ومن القسم غير الصريح : (نشدتك)،و(عمرَ تُك)،فللناطق بهما أن يقصد القسم ، وألا يقصد ، ويعلم كونه قسما بإيلائه الله نحو :نشدتك الله وعمرتك الله، ولا يستعملا إلا في قسم فيه طلب نحو : نشدتك الله إلا أعنتني ، وعمرُتك الله لا تطع هواك،وتستعمل

[1] خزانة الأدب (١٠/٥٢)

[2] شرح الكافية (٢/ ٨٦٩-٨٧١)

٣ شرح الكافية (٢/٨٦٧)

٤ المساعد (٤/ ٣٠٣)

أيضا في الطلب:عزمت وقلت انتهى ولا نعلم أحدا ذهب إلى تسمية هذا قسما إلا ابن مالك ، ومن ذكرناه أولا، وفعل الطلب لا يعدى إلا بالباء وحدها ، ويجوز حذفه ، كقوله :

بدينك هل ضممت إليك ليلى ... ...

التقدير: أسألك بدينك ، وقد يحذف الفعل وحرف الجر كقوله:

أقول لبواب على باب دارها أميرك بلغها السلام و أبشر

أي أسألك بأميرك [1]

وإن حذفت اللام وجب النصب في ((عمر))خاصة . ويكون نصبه على أنه مفعول لفعل محذوف ، و((الله) منصوب أيضا مفعول ثان ، فإذا قلت : عمرك الله ، فالتقدير أسأل عمرَك الله . فأما من قال : إن ((عمر)) منصوب على المصدر فليس بواضح عندي ، لأنه لو كان كذلك لبقي اسم الله منصوبا بغير ناصب ن لأنه لا يستعمل إلا منصوبا وليس له ناصب إلا الفعل المحذوف الذي نصب الاسمين جميعا[2].

فإن لم يرد بهما القسم ، فالمعنى سألت الله ان يطيل عمرك . وقيل المراد به : ضد الخلو من عمر الرجل منزله ، كأنه أراد تذكير القلب بذكر الله ، تأكيدا للصدق ، والتقدير : ذكرتك الله بالله تذكيرا يعمِّر القلب ، فلا يخلو منه .[3]

---

[1] ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٩٣)

[2] التهذيب الوسيط (٢٨٣)

[3] همع الهوامع (٤/٢٦٢-٢٦٣)

العامل في الاسم المنصوب بعد المصدر النائب عن فعله

نسب ابن مالك للأخفش الأوسط أن العامل في المصدر الواقع بدلا من فعله هو المصدر ذاته حيث قال في متن التسهيل :((يجيء بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معمول عامله على الأصح البدل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والأخفش))١.

و صرح بشهرة مذهب الأخفش في هذه المسألة في شرحه فقال : |وصرح سيبويه - رحمه الله - بأن النصب بعد المصادر المذكورة بها أنفسها لا بالأفعال المضمرة . وأما الأخفش والفراء فمذهبهما في ذلك مشهور| ٢. وكلامه لأول وهلة يوحي باختلاف وجهة الإمامين في المسألة ، لاستخدامه (أما) بعد ذكر مذهب سيبويه ؛ ثم إشارته لشهرة مذهب الأخفش والفراء في المسألة،لولا أنه أعقب كلامه بقوله:|وذهب السيرافي -- رحمه الله- إلى أن النصب بالأفعال المضمرة ،ووافقه على ذلك كثير من النحويين، وليس بصحيح،..|٣ ، والظاهر أنه اعتمد في بيان مراده على ما جاء في المتن.

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش و قد نقل ابن السراج عنه أنه قال :| قال الأخفش كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت سقيا لزيد ، وإنما تريد : سقى الله زيدا ، ولو قلت : سقيا الله زيدا، كان جيدا لأنك جئت بما يقوم مقام الفعل ...|٤ وجاء في معاني القرآن للأخفش عند قوله تعالى:{ إلا قيلا سلاما سلاما} الواقعة (٢٦): | **إن شئت نصبت السلام بالقيل** وإن شئت جعلت السلام عطفا على القيل كأنه تفسيرله وإن شئت جعلت الفعل يعمل في السلام تريد((لا تسمع إلا قيلا الخير)) تريد:إلا أنهم يقولون الخير، والسلام هو الخير|٥. فنصب السلام بالمصدر و لم يضمره بالفعل ، وعند قوله تعالى:{ وبالوالدين إحسانا } البقرة (٨٣) حيث قال : | **فجعله أمرا ،كأنه يقول : وإحسانا بالوالدين ، أي : احسنوا إحسانا**|٦. حيث علق الجار بالمصدر و لم يعلقه بالفعل الذي قدره . فإذا أضفنا إلى ذلك ما نقل ابن السراج على لسان الأخفش من الحكم بتحمل هذا المصدر الضمير على سبيل النيابة لم يبق لنا مجال للشك في هذه النسبة.

---

١ تسهيل الفوائد (١٤٣)

٢ شرح التسهيل (٣/ ١٢٨)

٣ المرجع السابق (٣/ ١٢٨)

٤ الأصول (١/ ١٦٦-١٦٧)

٥ معاني القرآن للأخفش (٢/٤٩١).

٦ معاني القرآن (١/ ١٢٧)

ونسبة هذا الذهب لسيبويه مشهورة ١، ونسب لجمهور النحاة ٢ ، و للفراء ٣ من الكوفيين. وحجتهم في ذلك أنه صار بدلا من الفعل ، فورث الفعل الذي كان له ، وصار نسيا منسيا نحو : ضربا زيدا وسقيا زيدا.

ونسب للمبرد ٤، و ابن السراج٥ مخالفة سيبويه والجمهور ، وفي هذه النسبة شيء من التجوز لمناقضته ما جاء في مصنفيهما ، والحق أنهما مع الجمهور في هذه المسألة ، وهذا الذهب وهو مذهب الزجاج ، والفارسي٦، واختاره ابن يعيش ٧، والإمام الشاطبي ٨، و ابن أبي الربيع٩ ، وابن عقيل ١٠ ، والأشموني ١١، والأعلم الشنتمري١٢ والبغدادي١٣،وغيرهم من أئمة النحاة .

فالمصدر عامل عندهم من جهة كونه بدلا من الفعل لا من جهة كونه مصدرا ، فكما أن العامل في الحال إذا كان ظرفا هو الظرف لا الفعل العامل فيه ، نحو قولهم : زيد في الدار قائما. كذا إذا قلت : سقيا زيدا (زيدا) منصوب بـ(سقيا) من حيث قام مقام (سقى) .

---

١ الكتاب (١/ ١٠٨/١١٥) شرح الرضي (٣/ ٤١١) شفاء العليل (٢/ ارتشاف الضرب (٥/٢٢٥٥) همع الهوامع (٥/ ٧٦)

٢ شرح المفصل (٦/ ٥٩-٦٠) همع الهوامع (٥/ ٧٦) و لم ينسب ابن عقيل و الأسفراييني هذا المذهب لاحد شرح ابن عقيل (١/ ٥٦٤)لباب الإعراب (٤٧٧)

٣ معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٣)

٤ نسب ذلك إليه في المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤٤) ، ارتشاف الضرب (٥/٢٢٥٥) وهو بخلاف ما أثبته في المقتضب (٤/١٥٧) حيث قال : (فإن لم يكن في معنى أن وصلتها أعملته عمل الفعل إذ كان نكرة مثله ، فقدمت فيه وأخرت . وذلك قولك : ضربا زيدا ، وإن شئت قلت : زيدا ضربا ؛ لأنه ليس في معنى (أن) إنما هو أمر . فقولك : (ضربا زيدا) ينتصب بالأمر ، كأنك قلت : اضرب ، إلا أنه صار بدلا من الفعل لما حذفته .)

٥ نسب ذلك إليه في ارتشاف الضرب (٥/٢٢٥٥) وهو بخلاف ما جاء في الأصول (١/ ١٣٧/١٣٩) حيث قال ابن السراج : (فإن لم يكن في معنى ((إن فعل)) وصلتها أعملته عمل الفعل إذا كان نكرة مثله ، فقدمت فيه وأخرت وذلك قولك ضربا زيدا ، وإن شئت قلت : زيدا ضربا ، لأنه ليس فيه معنى ((أن)) غنما هو أمر ..)

ومن المستغرب أن يحيل محقق الارتشاف على المواضع ذاتها من الكتابين دون أن يلتفت إلى ما فيها من تصريح بالمخالفة لما ثبت عنهما

٦ ارتشاف الضرب (٥/٢٢٥٥) ، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤٤)

٧ شرح المفصل (٦/ ٥٩)

٨ المقاصد الشافية (١/ ٢١٩)

٩ البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٦٢٦)

١٠ شرح ابن عقيل (١/ ٥٦٤) (٢/ ٩٣)

١١ حاشية الصبان (٢/ ٢٨٥)

١٢ تحصيل عين الذهب (١١٨-١١٩)

١٣ خزانة الأدب (١١/ ٢٣٢)الشاهد التاسع عشر بعد الثلاثمائة

وذهب فريق من النحاة إلى أن العامل في الاسم المنصوب بعد المصدر هو الفعل (المحذوف) الناصب للمصدر ١ ومنهم السيرافي ٢ و ابن هشام ٣و اختاره الرضي ٤.

واحتجوا بما يلي: إن المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة بل كالقائم مقامه إذ لو كان بدلا حقيقة لم يصح تقدير الفعل قبله وإنما يقال له بدل من الفعل مجازا إذا لم يجز إظهار الفعل مكانه ، يدل على ذلك عدم جواز الجمع بينه وبين الفعل لفظا ، كما لا يجمع بين المبدل والمبدل منه ٥.

فلو أظهر الفعل وقلت اضرب ضربا زيدا لم يكن العامل في زيدا إلا الفعل دون المصدر [فالمصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن ، وما ، تقول : اضرب زيدا ، وإنما ((زيدا)) منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر] ٦.

فإن كان الفعل مذكورا أو محذوفا حذفا غير لازم فالعمل له لأنه مراد لفظا أو تقديرا ، وليس المصدر بدلا عنه فيعمل كالأول ، بل حكمه حكم المذكور ، فكما أن المذكور فعله لفظا لا عمل له باتفاق فكذلك إذا كان مرادا يجوز ذكره لأنه كالملفوظ به ، كما في سائر العوامل التي تقدر٧.

أما عن موقف ابن مالك من الأخفش وهو ما يعنينا فهو الموافقة كما تبين من خلال نص التسهيل السابق وعلة هذه الموافقة هي ما ذهب إليه سيبويه في [باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل ٨]، حيث ساوى بين المصدر النائب عن فعله والذي يمتنع إظهاره معه.

فجعل ندلا و علاقة مساوين لضرب بالسيوف ، بل لقد ذهب إلى أن إعمال ندلا وعلاقة وأشباههما أولى من إعمال ضرب وشبهه لأن الأول واقع موقع فعل محض ، والثاني:واقع موقع حرف وفعل

---

١ المقاصد الشافية (١/ ٢١٩) قطر الندى (٤٣٣) ارتشاف الضرب (٥/٢٢٥٥)همع الهوامع (٥/ ٧٦) ونسبه ابن يعيش للمحققين شرح المفصل (٦/٥٩) ولم ينسب ابن عقيل في شرحه للألفية (١/ ٥٦٤) الأسفراييني في لباب الإعراب (٤٧٧) هذا المذهب لأحد

٢ شرح الرضي (٣/ ٤١١) وينظر شرح التسهيل (٣/ ١٢٨-١٢٩) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤٤) ارتشاف الضرب (٥/٢٢٥٥)

٣ قطر الندى (٤٣٣) وينظر شرح التصريح (٢/٦٢)

٤ شرح الرضي (٣/٤١١)

٥ شرح الرضي (٣/ ٤١٠-٤١١) بتصرف

٦ قطر الندى (٤٣٣)

٧ شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/ ٨٢٩)

٨ الكتاب (١/١٠٨) الكتاب (١/١١٥) والذي جاء في التسهيل هو ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل : ومما يجري مجرى فعل من المصدر

ونسبة العمل إلى ما هو بمعنى ما هو العامل نفسه أولى من نسبته إلى ما هو بمعنى جزءين أحدهما عامل والآخر جزء غير عامل١.

وأكد على ما ذهب إليه الجمهور -كما ذكرنا- من أن العمل في المصدر ناشئ من جهةكونه بدلا من الفعل لامن جهة كونه مصدرا كماإن عمل الظرف ناشيء من كونه بدلا،بل إن:|ناصب الظرف أحق بأن ينسب العمل إليه لكونه صالحا للإظهار قريب العهد بالإضمار ،بخلاف عامل المصدر المشار إليه ؛ فإنه غير صالح للإظهار ولا قريب العهد بالإضمار ، فقد صار نسيا منسيا| ٢.

وهذا دأب ابن مالك في الاحتجاج ، فالقياس التنظيري هو أشهر أنواع الأقيسة النحوية عنده.

لذا لم يكن من المستغرب أن نجده ينظر لصحة ما ذهب إليه في هذه المسألة بما ذهب إليه سيبويه من تساوي المصدر وغيره من أسماء الأفعال في العمل في باب: ((من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة))٣، حيث قال : | يدلك على أن حذرك بمنزلة عليك قولك تحذيري زيدا ، إذا أردت حذرني زيدا ، فالمصدر وغيره في هذا الباب سواء|٤.

فزيد منصوب بتحذيري زيدا ،كما هو منصوب بعليك وحذرك في عليك زيدا وحذرك زيدا ، ويلزم منه تساويها في العمل إذا قيل حذرك زيدا وعليك زيدا ٥.

أما في التحفة فقد اكتفى بعرض ما جاء في المسألة من اراء دون نسبة ودون تعليل لاختياره لمذهب الجمهور حيث قال : | قوله : ((فإن كان مطلقا فالعمل للفعل)). مثل ضربا زيدا ، فيجوز على هذا تقديم معموله عليه ، مثل : زيدا ضربا ؛ لأن |ضربا | منصوب بفعل ، فالفعل أولى بالعمل منه في المفعول به . ((وإن كان بدلا)).أي مما لم يسمع له فعل مثل : دفرا زيدا ، وأفة عمرا ، أو مما التزم حذف فعله مثل سقيا زيدا ، وجدعا عمرا ، فوجهان : أحدهما : العمل للفعل المقدر ؛ لأنه نصب المصدر فينصب المفعول به . والثاني : أن العمل للمصدر ،وكأن الفعل لم يوجد ، وهو المختار وهذا يكون في الدعاء مثل : غفرانك : وفي الأمر | ٦.

كذا فعل في الكافية الشافية وشرحها حيث اكتفى بنسبة هذا المذهب لكبار النحاة ، ووقف موقف المحايد مكتفيا بعرض المذاهب في المسألة٧.

---

١ شرح التسهيل (٣/ ١٢٨-١٢٩) بتصرف

٢ شرح التسهيل (٣/ ١٢٨-١٢٩)

٣ الكتاب (١/ ٢٤٨) والذي نص عليه ابن مالك : هذا باب من الفعل يسمى الفعل فيه بأسماء لم تدخل بين أمثلة الفعل

٤ الكتاب (١/ ٢٥١) والذي فيه حذري

٥ شرح التسهيل (٣/ ١٢٨-١٢٩)

٦ التحفة لابن مالك (٣٠٩ ٣١٠)

٧ شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٥٩-٦٦٠-٦٦١)

حيث قال :

واعز لهذا النوع ما من عمل يليه ، أو قل : فعله ذو العمل[1]

وقال في شرحها : [فمذهب جماعة من كبار النحويين أن العامل هو المصدر لأنه خلف عن فعله، وفعله قد صار نسيا منسيا . و مذهب آخرين أن العامل هو الفعل نفسه لأنه صار لا غنى عن نسبة المصدر نفسه إليه ،وذلك موجب للاعتماد عليه وعدم الإعراض عنه وبعض هذه المصادر المجعولة بدلا من اللفظ بالفعل لا فعل له أصلا كـ (بله) إذا استعمل مضافا فإنه حينئذ منصوب نصب (ضرب الرقاب) وجيء به بدلا من اللفظ بـ(اضربوا الرقاب)][2] .

و(أو) هاهنا تومىء إلى عدم جدوى هذا الخلاف، فلك أن تنسب العمل للفعل أو أن تنسبه للمصدر وهذا خلاف ما سيأتي لما ترتب على المسألة من أحكام.

والظاهر أن ما ذهب إليه ابن مالك متابعا الجمهور هو الأولى بالاعتبار ؛ و مما يقوي مذهبهم امتناع استعمال الفعل ظاهرا معه ، إذ الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع المدعى فيه حذفه مستعملا فيه ، ويكون الذكر مع ذلك أكثر من الحذف ، أضف إلى ذلك ما سمع من إضافته المفعول في نحو قوله تعالى: {فضرب الرقاب } [3].

عدم جواز الجمع بين البدل والمبدل منه فلم يجمع بين المصدر وفعله [4] وهذا العمل بحكم الأصل لأن المصدر في قوة الفعل و يطلب ما يطلبه الفعل لأن معناه معنى الفعل[5].

والحق أن الخلاف في المسألة مما لا طائل فيه فلأي كان العمل فالمصدر منصوب؛ إلا إن نظرنا إلى ما يترتب عليه من أحكام ، ومنها : حكم تقديم منصوبه عليه ، فمن ذهب إلى أنه منصوب بالفعل الناصب للمصدر، أجاز التقديم فيصح عندهم (زيدا ضربا) [6]. لانتفاء سبب المنع وهو إنّ معمول المصدر في الحقيقة هو معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول [7].

---

١ شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٥٧)

٢ شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٥٩-٦٦٠-٦٦١)

٣ شرح الرضي (٣/٤١١)لمساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤٤)

٤ شرح ابن عقيل (١/ ٥٦٤)

٥ المقاصد الشافية (١/ ٢١٨) بتصرف

٦شرح الرضي (٣/٤١١) همع الهوامع (٥/ ٧٦) نسب ذلك المذهب للمبرد في المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤٤) ارتشاف الضرب (٥/٢٢٥٥ونسب لابن السراج في ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٥٥) وهو خلاف الصواب كما تبين

٧ المقتضب (٤/١٥٧) الأصول (١/١٣٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦ / ٦٧) شرح الرضي (٣/ ٤٠٦) البسيط (٢/٦٢٦)

ومن جعل العمل للمصدر ، اختلف في حكم التقديم على قولين :

الأول : جواز التقديم لأنه ناب عن فعله فهو أقوى منه ، إذ كان غير نائب ، وغير مقدر بحرف مصدري حتى يشبه الموصول في الامتناع ١. وهذا مبني على المذهب المشهور من أن الناصب للمصدر فعل قام هو مقامه٢. وهو ظاهر مذهب ابن مالك حيث قال: ويعمل مقدما ، ومؤخرا ، لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلة . فيقال:(ضربا رأسه) و(رأسه ضربا) ٣.

الثاني : امتناع التقديم قياسا على المصدر٤ وهذا مبني على أن ضربا وبابه منصوب بالتزم، فضربا في معنى أن يضرب ، وهو الناصب لزيد ، وحينئذ لا يجوز التقديم٥ .

والحق إن تقديم معمول المصدر النائب عن فعله لم يسمع لذا قد يكون ما قيد المسألة به أبو حيان بقصرها على السماع ٦ هو الصواب.

ومن الأحكام المترتبة على الخلاف حول الناصب للاسم المنصوب بعد المصدر أيضا ؛ حكم تحمل هذا المصدر للضمير :من جعل العمل في المفعول للمصدر،اختلف في تحمل المصدر ضميرا والأصح الجواز فإذا قلت: ضربا زيدا ففي ضربا ضمير مستتر بخلاف المصدر المقدر بحرف مصدري والفعل فإنه لا يتحمل الضمير على الأصح ٧. وهو مذهب الأخفش :| قال الأخفش كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت سقيا لزيد ، وإنما تريد : سقى الله زيدا ، ولو قلت : سقيا الله زيدا ، كان جيدا لأنك جئت بما يقـــوم مقام الفعل ...|٨ وتابعه فيه ابن مالك حيث قال : ومما يجوز في هذا النوع ،ولا يجـــوز في النـــوع الأول ، استتار ضمير فيه مرفوع به ٩. وقد جمع بين الحكمين ابن مالك في متن الكافية الشافية فقال :

والسبق في معمول هذا يغتفر كذاك رفعه ضميرا استترا ١٠

---

١ ينظر في ذلك شرح الرضي (٣/ ٤١٠-٤١١) المقرب (١/ ١٣١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٦٢٦)شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٤) همع الهوامع (٥/ ٧٦)

٢ المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤٤) وينظر ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٥٥)

٣ شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٤)

٤ المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤٤)همع الهوامع (٥/ ٧٦) وقد نسب أبو حيان للأخفش القولين ينظر ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٥٥)

٥ المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤٤) وينظر ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٥٥) وهو مذهب سيبويه حاشية الصبان (٢/ ٢٨٥)

٦ المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤٤) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٥٥) وينظر همع الهوامع (٥/ ٧٦)

٧ شفاء العليل (٢/ شرح ابن عقيل (٢/ ٩٣)

٨ الأصول لابن السراج (١/ ١٦٦ ١٦٧)

٩ شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٤)

١٠ شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٤)

وجه النصب بعد اسم الفاعل المعرف بأل

يعمل اسم الفاعل المحلى بأل عمل فعله مطلقا عند جمهور النحاة فيرفع فاعلا وينصب مفعولا به وخالف في ذلك الأخفش فذهب إلى أن النصب في الاســـم الذي يلي اسم الفاعل المحلى بأل قال ابن مالك في تسهيله، وليس على المفعولية |وليس نصب ما بعد المقرون بـــ((ال)) منصوصا بالمضي خلافا للرماني ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول خلافا للأخفش ، ولا بفعل مضمر خلافا لقوم | ١.

ونسبة هذا الذهب إلى الأخفش ثابتة في المصنفات التي تلت ابن مالك ٢.

هذا الذهب خلاف مذهب سيبويه وجمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أن نصب الاسم بعد اسم الفاعل المحلى بأل على المفعولية٣ لأن اسم الفاعل المحلى بأل يعمل عمل فعله مطلقا عندهم فيرفع فاعلا وينصب مفعولا به سواء أكان ماضيا أو بمعنى الحال والإقبال٤،قال سيبويه في باب عنوانه : | هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه | وذلك قولك : هذا الضارب زيدا ، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا ، وعمل عمله ، لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين . وكذلك الضارب الرجل، وهو وجه الكلام)٥.

وحقيقة الخلاف في هذه المسألة مبنية على خلاف آخر وهو نوع أل المتصلة باسم الفاعل.

فمذهب الأخفش أن (أل) المتصلة باسم الفاعل للتعريف كما هي في الغلام ، والرجل ، وليست الموصولة فحينئذ يكون المنصوب بعدها على التشبيه بالمفعول لا على المفعولية٦. لكون التعريف من خصائص الأسماء كالتصغير والوصف فلما كان كذلك اقتربت من الاسم دون الفعل و لم يكن لها عمله٧ .

وتابعه المازني إلا أن العامل في الاسم المنصوب هو فعل مقدر و (أل) في (الضارب) للتعريف نزلت منزلة الجزاء ، واختصت بالاسم اختصاص (قد) ، والسين ، وسوف بالفعل ٨.

---

١ تسهيل الفوائد (١٣٧)

٢ شرح الرضي (٣/ ٤٢٠) شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٧٧) الماضي المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٩٩) شرح الأشموني (٢/ ٢٩٦) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٢-٢٢٧٣) مطلقا ، همع الهوامع (٥/ ٨٢-٨٣) مطلقا .

٣ شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٧٧)

٤ همع الهوامع (٥/ ٨٢-٨٣)

٥ الكتاب (١/ ١٨١-١٨٢)

٦ المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٩٩) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٢-٢٢٧٣) همع الهوامع (٥/ ٨٢-٨٣) شرح الأشموني (٢/ ٢٩٦)حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/ ٢٩٦)

٧ المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٩٩)

٨ شرح الرضي (٣/ ٤٢٠) .

ومذهب الجمهور أن (أل) فيه موصولة ، ويعمل ماضيا وحالا ، ومستقبلا نحو : هذا الضارب زيدا أمس ، أو الآن ، أو غدا فالنصب على المفعولية١ لأنه في موضع اليضرب والدليل على ذلك أنه قد رجع إلى الأصل في بعض الضرائر وعليه قول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل ٢

وقيل إنما عمل ذو اللام مطلقا ، لكونه في الحقيقة فعلا ٣.حيث قام تأوله بالفعل مع تأول أل بالذي مقام ما فاته من الشبه اللفظي كما قام لزوم التأنيث بالألف ، وعدم النظير في الجمع مقام السبب الثاني في منع الصرف٤ .

قال ابن يعيش | فلما كان في مذهب الفعل عمل عمله فهو اسم لفظا وفعل معنى وإنما حول لفظ الفعل فيه إلى الاسم لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل فكان الذي أوجب نقل لفظه حكم أوجب إصلاح اللفظ ومعنى الفعل باق على حاله|٥.

أما موقف ابن مالك الأخفش فهو المخالفة -كما تبين سابقا - حيث نبه على مذهب الأخفش ومذهب جمهور البصريين وبين أن حقيقة الخلاف هو حول حقيقة أل إلا أنه لم يبين نوع أل عند الأخفش بل بينها عند البصريين فهي عندهم إما موصولة فالنصب على المفعولية أو عهدية فالنصب على التشبيه بالمفعول فقال |ومذهب الأخفش أن النصب بعد مصحوب أل على التشبيه بالمفعول به ، وأصحابه يقولون إن قصد بأل العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وإن قصد معنى الذي فالنصب باسم الفاعل . وقال قوم النصب بفعل محذوف بعدما قرن بأل من اسم الفاعل أو مصدر . وكل ذلك لا حاجة إليه . وقد نبه على ذلك كله في متن الكتاب : وإذا أضيف اسم الفاعل الذي بمعنى المضي واقتضى بعد الإضافة من جهة المعنى مفعولا به جيء به منصوبا كقولك : هذا معطى زيد أمس درهما |٦.

أما في التحفة فلم يعرض لذكر الأخفش واكتفى بالنسبة للمازني قال في التحفـــة: (قوله :" فإن دخلت اللام ". الأولى : فإن وصل بالألف واللام الموصولتين ؛ إذ لو كانتا للتعريف منعتا من العمل للبعد من عن شبه الفعل ، إذ الفعل لا يقبل التعريف فدخولهما كما تقدم في المصدر . ولما منع المازني أن يكون الألف

---

١ حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/ ٢٩٦)
٢ شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٥١)
٣ شرح الرضي (٣/ ٤٢٠)
٤ همع الهوامع (٥/ ٨٢-٨٣)
٥ شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٧٧)
٦ شرح التسهيل (٣/ ٧٧-٧٨)

واللام موصولة احتج عليه بالعمل ها هنا ؛ لأن اسم الفاعل قد عمل معهما ، ولو كانتا للتعريف لما عمل لبعده بالتعريف عن شبه الفعل ١.

أما في شرح الكافية الشافية فقد نقل إجماعا من النحاة على إعمال المحلى بأل دون خلاف ، وهو خلاف ما أثبته النحاة وما أثبته ذاته في التسهيل.

كفعله اسم فاعـــل في العمل إن كـــان عـــن مضيه بمعزل

وولي استفـــهاما أو ما ينفي أو سيق للإخبار أو للوصـــف

أو كان حالا وإذا ولي (أل) رفهو على الإطلاق أهل للعمل ٢

| والـــخلاف إنما هو في الـــمجرد من الألف واللام . وأما الملتبس بهما فلا خلاف في إعماله٣|.

وممن استدرك عليه هذا الأشموني في شرحه للألفية حيث علق على قوله. حيث قال:(وإن يكن) اسم الفاعل (صلة أل ففي المضي * وغيره إعماله قد ارتضي) قال في شرح الكافية : بلا خلاف، وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف في التسهيل فقال : وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصا بالمضي خلافا للمازني ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للأخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك.

١ التحفة (٣١٥)

٢ شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٧)

٣ شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٩)

العامل في البدل

اختلف النحاة في العامل في البدل فنسب ابن مالك للأخفش أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فعلى هذا لا يجوز عنده مررت برجل قائمٍ زيدٌ أبوه أن يكون أبوه بدلاً من زيد وأجازه على معنى الصفة.

فقال : (ولكونه – البدل – في تقدير حكم العامل منع أبو الحسن : مررت برجل قائمٍ زيدٌ أبوه ، على البدل ، وأجازه على أن يكون صفة ، ولا يلزم من هذا تقدير عامل آخر إذا لم يعد العامل ، كما لا يلزم ذلك في عطف النسق مع كثرة إعادة العامل معه)[1].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش كما حكى ابن السراج عن الأخفش فقال :

(إن البدل إنما هو اختصار خبرين ، فإن قلت زيد ضربت أخاك إياه ، لم يجز ، لأن الكلام الأول ما تم ، فإن قلت : مررت برجل قائمٍ رجلٌ أبوه فجعلت أباه بدلا من رجل لم يجز ، لأنه لا يصلح أن تقول : مررت برجل قائم أبوه ، وتسكت ، ولا يتم بذلك الكلام ، فإن قلت : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ أبوه ، فقد أجازه الأخفش على الصفة وقال : لأن قولك أبوه من صفة زيد ، فصار كأنه بعض اسمه ولو كان بدلا من زيد لم يكن كلاما ، ونظير هذا : مررت برجلٍ قائمٍ رجلٍ يحبه وبرجل قائمٍ زيدٌ الضاربه)[2].

وقد حكى ابن جني عنه خلاف ذلك، فنقل جواز الوجهين الوصف والبدل فقال : (وحدثنا أبو علي أن الزيادي سأل أبا الحسن عن قولهم : مررت برجل قائم زيدُ أبوه ، أأبوه بدل أم صفة ؟ قال : فقال أبو الحسن لا أبالي بأيهما أجبت . أفلا ترى إلى تداخل الوصف والبدل . وها يدل على ضعف العامل المقدر مع البدل) [3].

و اتصال البدل بالمبدل منه أشد من اتصال ما حمل على المعنى بما قبله ، وإنما يأتي بعد استقرار الكلام الأول ورسوخه ، وليس كذلك البدل ، لأنه وإن كان العامل فيه غير الأول فإنه يأتي مع ذلك مشابه للصفة وجار مجراها [4].ولم يبين ابن مالك موقفه من الأخفش في المسألة.

---

[1] شرح التسهيل (٣/٣٣٠)

[2] الأصول (١/٥٤-٥٥)

[3] الخصائص (٢/٤٣٠)

[4] الخصائص (٢/٤٣٠)

رافع الاسم بعد إنْ الشرطية

نسب ابن مالك للأخفش جواز رفع الاسم الذي يلي إن بالابتداء وإن كان الرفع بتقدير فعل هو أقيس الوجهين ونقل نصا عنه يبين رأيه فقال :

(وأجاز الأخفش رفع الاسم المتقدم بعد إن بالابتداء وقال في قوله تعالى : { وإن أحدٌ من المشركين استجارك فاجره } فابتدأ بعد إن و أن يكون رفع أحد على فعل مضمر أقيس الوجهين . قال : وقد زعموا أن قول الشاعر :

أتجزع إن نفسٌ أتاها حمامها

لا ينشد إلا رفعا وقد سقط الفعل على شيء من سببه ، وهذا قد ابتديء بعد إن وإن شئت جعلته رفعا بفعل مضمر هذا نصه وقد أشرت إلى هذا وغيره بقولي في اخر الفصل : ((وخلافا لمن خالف))..) ١.

وهذا النص موجود في المعاني حيث قال عند قوله تعالى : { وإن أحدٌ من المشركين استجارك } التوبة (٦) : (فابتدأ بعد ((إن)) وأن يكون رفع ((أحدا)) على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك في ((إن)) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ،كما قال :

عاود هراة وإن معمورها خربا

وقال :

لا تجزعي إن منفسا أهلكته ... وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقد زعموا أنّ قول الشاعر:

أتجزع إن نفسٌ أتاها حمامها ... فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

لا ينشد إلا رفعا وقد سقط الفعل على شيء من سببه ، وهذا قد ابتديء بعد ((إن))، وإن شئت جعلته رفعا بفعل مضمر) ٢.

فمذهب جمهور النحاة أن إن لا يليها إلا فعل لأنها به أولى ، لذا اختاروا تقدير فعل مضمر بعدها٣.

فإذا وجد بعدها الاسم لابد من تقدير فعل محذوف فنحو: إن زيدٌ قام يحمل زيد على تقدير فعل رافع له ولا يحمل على الرفع بالابتداء ٤.

---

١ شرح التسهيل (٢/١٠٩-١١٠)

٢ معاني القرآن (٢/٣٢٧) و ينظر : ارتشاف الضرب (٣/١٣٢٢) ، المساعد (١/٣٨٧) همع الهوامع (٥/١٦٠)

٣ التبصرة والتذكرة (١/٣٣٢)

٤ البسيط (١/٦٤٠-٦٤١)

وعللوا ذلك بأن ((إن)) في باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام وذلك لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء نحو : من ومتى لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شـــرط في الزمان وليست إن كذلك بل تأتي شرطا في الأشياء كلها فلذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ ويقدر لـــه عامل وذلك نحو : إن زيد أتاني آته ترفع زيدا بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر والتقدير : إن أتاني زيد أتـــاني آته[1].

[1] شرح الفصل لابن يعيش (٨٢/١)

رافع الاسم بعد إذا الشرطية

نسب ابن مالك للأخفش جواز رفع الاسم بالابتداء بعد إذا الشرطية فقال في متن التسهيل: (وتضاف أبدا إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل ، وقد تغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل ، وفاقا للأخفش) ١.

وقال في شرحه : (ولا يليها عند سيبويه إلا فعل ومعمول فعل ، فإن كان اسما مرفوعا وجب عنده أن يرفع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده كقوله تعالى : { إذا الشمس كورت * وإذا النجوم انكدرت } فالشمس مرفوع بكورت مضمرا والنجوم مرفوع بانكدرت مضمرا وكذا ما أشبههما ، لا يجيز سيبويه غير ذلك . واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه ، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ)٢

و هذه النسبة ثابتة عن الأخفش حيث نسب إليه جواز وقوع المبتدأ بعد ((إذا)) ٣ وحجته في ذلك السماع من نحو قول الشاعر:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي — و إن لم ألقه — الرجلُ الظلومُ

فـ((هو)) ضمير الشأن مرفوع والرافع له هو الابتداء إذ لا يصح أن يكون مرفوعا بفعل مضمر، لعدم وجود مفسر له فقوله : (لم يخفني ..) لا يصح أن يكون مفسرا له لسببين :

لأن الفعل هاهنا محتاج إلى تفسير و لا يصح أن يكون العامل في الضمير على شريطة التفسير فعلٌ محتاج إلى تفسير .

الثاني : أن جملة ((لم يخفني الرجل الظلوم)) تفسير لضمير الشأن هو فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه ، وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره٤.

قال ابن جني :

(وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى: { إذا السماء انشقت } و { إذا الشمسُ كورت })٥.

---

١ تسهيل الفوائد (٩٣ ٩٤)

٢ شرح التسهيل (٢/ ٢١٤)

٣ الخصائص (١/ ١٠٥ ١٠٦) ، أمالي ابن الحاجب (٤٢/٤) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٧١) ، الإنصاف في مسائل الخلاف (٦٢٠/٢) ، الجنى الداني (٣٦٨) مغني اللبيب (١/ ٩٣) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤١١) (٤/ ٢١٦٥-٢١٦٦) همع الهوامع (٣/ ١٨١)

٤ الخصائص (١/ ١٠٥-١٠٦)

٥ الخصائص (١/ ١٠٥-١٠٦)

وهو مذهب جمهور الكوفيين حيث أجازوا وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا لأنها ليست شرطا عندهم في الحقيقة ١، واحتجوا بجواز نحو زيدٌ ضربته ضربتُه ، ولو كان الفعل لازما لم يجز الرفع ، كما لا يجوز إن زيدٌ ضربته ضربته إذ لا يرفع الاسم إلا بالابتداء والخبر فدل على صحة وقوع المبتدأ بعدها ٢ ونسب إلى سيبويه بشرط كون الخبر فعلا وعلى رداءة٣ .

ومذهب جمهور النحاة امتناع رفع الاسم بالابتداء فإذا جاء ما ظاهره رفع الاسم فهو على تقدير فعل محذوف ؛ لامتناع وقوع المبتدأ بعدها ٤ونسب إلى سيبويه بشرط كون الخبر فعلاً وعلى رداءة٥ مستدلين بقوله:

(ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيد جلس وإذا زيدُ يجلس كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد وإذا يجلس وحيث يجلس وحيث جلس، والرفع بعدهما لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالسٌ واجلس إذا عبدُ الله جلس)٦.

فهو قبيح من جهة الترتيب مستقيم من جهة المعنى واللفظ لأن الجملة بعد إذا مبنية من اسم وفعل وقدم الاسم على الفعل يؤكد ذلك أنه إذا قدم الاسم أو أخره إنما يضيف إلى الجملة لا الاسم فالمعنى سواء ولو كانت مضافة للفعل دون الفاعل لجر الاسم عند تقديمه وأضيف إليه. فالمعنى عند تقديم الاسم وتقديم الفعل سواء لتساويهما في جودة المعنى والترتيب قبل دخول إذا وفي المعنى فقط بعد دخولها٧.

ومذهب جمهور النحاة امتناع بعد إذا فإذا جاء ما ظاهره رفع الاسم فهو فاعل لفعل محذوف؛ ونسب لسيبويه٨ فإذا يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط.

قال سيبويه : (وإذا كان لِما لم يقع لم يُضف إلا إلى الأفعال ؛ لأنه في معنى إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال) ٩. و قال في موضع آخر : (ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : إذا وحيثُ . تقول : إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه ، وحيث زيدا تجده

---

١ شرح المفصل (٤/ ٩٦)الإنصاف في مسائل الخلاف (٦٢٠/٢) ، الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥١١) دون نسبة

٢ الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥١١)

٣ الجنى الداني (٣٦٨)المساعد (١/ ٥٠٧) ارتشاف الضرب (١٤١٠/٣)

٤ المقتضب (٣/ ١٧٧) شرح السيرافي (١/ ١٤٢) ، المسائل البغداديات (٢١٥) الأزهية (٢٠٤)، شرح المفصل (١٧/٣) (٤/ ٩٦) ، ارتشاف الضرب (١٤١٠/٣)

٥ الجنى الداني (٣٦٨) المساعد (١/ ٥٠٧) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤١٠).

٦الكتاب (١/ ١٠٦-١٠٧).

٧ ينظر في ذلك الانتصار لسيبويه على المبرد (٦٧- ٦٨).

٨ أمالي ابن الحاجب (٤/ ٤٢).

٩ الكتاب (٣/ ١١٩)

فأكرمه ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة . ويقبح تلقاه فأكرمه ، وحيث زيدا تجده فأكرمه ؛ يكونان في معنى المجازاة) ١ .

واحتجـــوا:

- بالقياس على إن الشرطية وإن كان قياساً مع الفارق فلا يجازى بإن إلا على أمر معلوم كونه بخلاف إذ٢. فلما كانت كذلك اقتضت الفعل كما يقتضي الشرط الفعل وبطل تقدير الابتداء لأن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة٣.

- عدم جواز الفصل بين حرف الشرط وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل إذ ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملا فيه لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعا بلا رافع وذلك لا يـــجوز فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلـــك المقدر ٤.

أما عن موقف ابن مالك في المسألة فهو موافقة الأخفش في وجهته هذه ، وحجته في ذلك قوة القياس وصحة السماع ، حيث قال :

(وبقوله أقول ، لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا . ولذلك جاز أن يقـــال : إذا الرجل في المسجد فظن به خيرا . ومنه قول الشاعر :

إذا باهليٌ تحته حنظليةٌ له ولدٌ منها فذاك المذرعُ

فجعل بعد الاسم الذي ولي إذا ظرفا واستغنى به عن الفعل ، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل . ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر :

فأمهله حتى إذا أنْ كأنه معاطي يدٍ في لُجة الماءِ غامرُ

فأولى إذا أنْ الزائدة وبعدها جملة اسمية ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل ، وأنشد ابن جني لضيغم الأسدي :

---

١ الكتاب (١/١٠٦ ١٠٧)

٢ المسائل البغداديات (٢١٥)

٣ الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٦٢٠)

٤)الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٦١٦)

إذا هو لم يَخَفْني في ابن عمِّي وإنْ لم ألقه الرجلُ الظلومُ

وقال : (في هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ، لأن هو ضمير الأمر والشأن وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده . قلت : ومثل ما أنشده ابن جني قول الآخر :

وأنت امرؤ جلْط إذا هي أرسلت يمينك شينا أمسكته شمالكا

لأن هي ضمير القصة)١.

كذا صرح في موضع آخر من شرح التسهيل حيث قال :

(ولا يقال : آتيك حين زيدٌ ذاهبٌ كما لا يقال : آتيك إذا زيدٌ ذاهبٌ هذا مقتضى مذهب سيبويه -رحمه الله- أعني منع جواز دخول إذا على جملة اسمية وشبهها في إعراب صدرها. والصحيح جوازه لأمرين لكن على قلة . وقد أشرت إلى ذلك في باب الظروف، وذكرته لأجل صحته نثرا ونظما ، وأغنى ذلك عن قول ثان)٢.

وقد تعرض لهذه القضية في بقية مصنفاته الأخرى ففي سبك المنظوم وافق ابن مالك مذهب الجمهور في منع إيلائها المبتدأ فقال :

(وحكم اسم وليها حكم ما ولي إن على الأجود وتجيء للمفاجأة مقدرة بغير ذلك وربما حكم بحرفيتها ولا يليها فعل)٣. بل لقد ضعف مذهب الأخفش في التحفة فقال (وقوله: " وإذا الشرطية " . تجويز الرفع مذهب الأخفش وهو ضعيفٌ ، والحق وجوب النصب بعدها ؛ ظرف زمان متضمنة معنى الشرط ، فوجب النصب بعدها كـ (إن))٤.

أما في الفوائد النحوية فقد رجح مذهب الجمهور وجعله الأجود وكأنه يلمح إلى مذهب الأخفش والكوفيين (وحكم اسم وليها حكم ما ولي (إن) على الأجود) ٥.

كذا فعل في شرحه لمتن الكافية الشافية حيث تحدث عن هذه القضية في موضعين وإن لم يرجح مذهبه و مختاره بل اكتفى بعرض ما جاء في المسألة من آراء فقال :

ولم يضف لمفرد (إذ) و(إذا) و(حيث) في غير شذوذ هكذا

ونادر إفرادها وكثُرا إفراد (إذ) منونا منكسرا

---

١ شرح التسهيل (٢/ ٢١٤)

٢ شرح التسهيل (٣/ ٢٥٨)

٣ سبك المنظوم (٦٠) ب

٤ التحفة (١٧٣)

٥ الفوائد النحوية (١١٠)

(تضاف (إذ) إلى جملة فعلية . وإلى جملة اسمية : ولا تضاف (إذا) إلا إلى جملة فعلية وأجاز الأخفش أن تضاف إلى جملة اسمية ، وحُمِل عليها (حيثُ) فألزمت الإضافة إلى الجملتين)١.

ولا تضف (إذا) لجملة ابتدا ومثلُها معنىً كَها اجعلْ أبدا

وغيرُ هذا عن قياس انعزل نحو: (التلاق يوم هُمْ) فلا تَهَل

(إذا) اسم زمان مستقبل فيه معنى الشرط -غالبا -فلذلك لا يليها إلا فعلٌ ، أو اسمٌ بعده فعلٌ نحو قوله تعالى : { إذا السماء انشقت } . وإذا وليها اسمٌ بعده فعل جعل الفعل المتأخر مفسرا لفعل متقدم رافع للاسم . لا يجيز سيبويه غير هذا .وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء) ٢.

وما ذهب إليه ابن مالك هو الصواب لصحة السماع وكثرته ، منه نحو قول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضر وينفع ٣

إذا المرء لم يخشَ الكريهة أوشكت حِبال الهوينى بالفتى أن تقطعا ٤

قول الشاعر :

إذا ابنُ موسى بلالٌ بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر ٥

ومثله : وإذا الرجال بالرجال التفت ٦.

وقد أثبت ابن هشام صحة رأي الأخفش فقال: (وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأً، لأن هذا مذهب ذهبوا إليه و لم يقولوه سهواً عن قاعدة) ٧

---

١ شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٣٧)

٢ شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٤٤-٩٤٥)

٣ المسائل المشكلة (٣٥٢)

٤ الخصائص (٣/ ٥٥)

٥ شرح السيرافي (١/ ١٤٢)

٦ شرح المفصل (٤/ ٩٦)

٧ مغني اللبيب (٧٥٧)

نسب ابن مالك للأخفش أن ارتفاع الاسم بعد أداة الاستفهام على الفاعلية في نحو قولهم :أزيد قام ،فزيد مرفوع بفعل مقدر يفسره الظاهر فقال :

(وذكر السيرافي أن الفاعلية في نحو: أزيدٌ قام راجحة على الابتداء عند الأخفش مرجوحة عند الجرمي، وفي قول سيبويه احتمال. كذا زعم السيرافي وليس كما زعم؛ بل صرح بوجوب الفاعلية فإنه قال: وتقول أعبدُ الله ضرب أخوه زيداً لا يكون إلا الرفع، لأن الذي من سبب عبد الله فاعل والذي ليس من سببه مفعول فيرفع إذا ارتفع الذي من سببه كما ينصب إذا انتصب، ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت في الأول ما ينصب. فإنما جعل هذا المضمر بيان ما هو مثله. هذا نصه، فبان به خلاف ما زعم السيرافي)١.

قال سيبويه: (وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلا، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره)٢.

واختار الأخفش في نحو: أزيد قام، أن يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر إلى همزة الاستفهام. ومن ثم قال سيبويه في نحو: أأنت زيد ضربته: إن رفع زيد أولى، لأن مبتدأ لا فاعل على ما قدمناه فبقي خبر المبتدأ وهو: زيد ضربته، بال همزة استفهام أولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله: عند عدم قرينة خلافه وأما إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود، ظرفاً نحو زيداً ضربته، فالمختار النصب اتفاقاً لكون الظرف متعلقاً بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام إذن أن تقدر داخلة على الفعل٣.

أزيد قام وإن زيد قام قمت، فإن قام لا يعمل هنا في زيد مقدماً عليه عند الجميع إلا من شذ ولا فرق بين الموضوعين البتة فلا بد من القول بمنع الإضمار في الجميع أو جوازه في الجميع وهو دليل قاطع٤.

---

١ شرح التسهيل (٢/ ١٤٧).

٢ الكتاب (١/ ٩٩).

٣ شرح الرضي (١/ ١٤٧).

٤ المقاصد الشافية (١/ ٧٦).

العامل في الاسم المنصوب بعد أما

نسب ابن مالك للأخفش أن الاسم المنصوب بعد أما عنده منصوب على المصدرية، فهو مصدر مؤكد في التعريف والتنكير لما قبله فقال :

(والأخفش يجعل المنصوب مصدرا مؤكدا في التعريف والتنكير ، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فتقدير أما علما فعالم في مذهب الأخفش: مهما يكن من شيء فالمذكور علم علما ، فلزم القائل أن يقدم علما والعامل فيه ما بعد الفاء ، كما لزم تقديم المفعول به في { فأما اليتيم فلا تقهر} والتقدير مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر أو فلا تقهر اليتيم . وقال سيبويه في أما الضرب فضارب ، مثل قول الأخفش في أما علما فعالم . وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد أما من المصادر مفعولا به في التنكير والتعريف ، والعامل فيه فعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى ؛ فتقدير أما علما فعالم على هذا : مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم١.

وتابعه في نسبة هذا المذهب للأخفش من خلفه من النحاة فهو عنده مفعول مطلق مؤكد لناصبه في التعريف بأل والتنكير ، والعامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن به مانع ، وإن اقترن بالعامل فعل الشرط ٢.

والتقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علما فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في (فأما اليتيم فلا تقهر) ، والأصل مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر .

وهذا المذهب خلاف مذهب سيبويه حيث ذهب إلى أن الاسم المنصوب بعد أما حال مؤكد لما قبله ٣.قال سيبويه في باب هذا ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور :

(وذلك قولك : أما سمنا فسمينٌ ، وأما علما فعالمٌ . وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرجلُ علما ودينا ، وأنت الرجل فهما وأدبا ، أي أنت الرجل في هذه الحال. وعمل فيه ما قبله وما بعده ، ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لم يحسن فيما كان حالا وكان في موضع فاعل حالا . وكذلك هذا . فانتصب المصدرُ لأنه حال مصير فيه)٤.

---

١ شرح التسهيل (٢/٣٢٩-٣٣٠)

٢ ارتشاف الضرب (٣/١٥٧٣) المساعد (٢/١٦) همع الهوامع (٤/١٦)

٣ المقاصد الشافية (٢/٢١٣)

٤ الكتاب(١/٣٨٤)

معنى الكلام مهما يذكر إنسان في حال علم فالموصوف به عالم ، أو مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم ويكون على هذا التقدير حالا مؤكدا ، وإنما يصح هذا التقدير حيث يجوز عمل ما بعد الفاء فيما قبلها . فهذا من المواضع التي ليست بموقوفة على السماع [1].

وذهب الكوفيون إلى أنه في النصب منكرا ، ومعرفا بأل مفعول به بفعل الشرط المقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصف عالم[2].

واختاره السيرافي وابن مالك لأنه لا يخرج منه شيء عن أصله إذ الحكم عليه بالحالية إخراج المصدر عن أصله ، ووضعه موضع اسم الفاعل ، ولأنه ورد فيما ليس مصدرا سمع : أما قريشا فأنا أفضلها [3].

أما علما فعالم تقول ذلك لمن يصف عند شخصا بعلم وغيره فتقول كالمنكر عليه وصفه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط[4].

أما موقف ابن مالك من الأخفش في هذه المسألة فهو المخالفة فقد رجح المذهب المنسوب للكوفيين - كما سبق- فقال : (قلت : وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب : لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله و لا يمنع من اطراده مانع ، بخلاف الحكم بالحالية ، ...[5].

فمذهب الأخفش مردود بعدم اطراده في كل موضع فقد تدخل الفاء على ما يمتنع عمل ما بعده فيما قبله نحو : أما علما فلا علم له أو فهو ذو علم أو فإن له علما[6] .

---

١ (٣١/٢) المقاصد الشافية

٢ ارتشاف الضرب (١٥٧٣/٣) همع الهوامع (١٦/٤)

٣ همع الهوامع (١٦/٤)

٤ ارتشاف الضرب (١٥٧٣/٣) المساعد (١٥/٢)همع الهوامع (١٦/٤)

٥ شرح التسهيل (٣٢٩/٢-٣٣٠)

٦ المساعد (١٧/٢)

إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد

نسب ابن مالك للأخفش جواز إعمال العدد المصاغ على وزن فاعل النصب ،فقال في متن التسهيل :(يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله فيفرد أو يضاف إلى أصله، وينصب إن كان اثنين لا مطلقا خلافا للأخفش) [1].

وقال في شرحه : (صوغ موازن فاعل من ثلاثة إلى عشرة بمعنيين أحدهما : أن يكون بمعنى بعض أصله أي بمعنى بعض ما صيغ منه ، ويستعمل مفردا كثالث إلى عاشر . ومضافا إلى أصله كثالث ثلاثة وعاشر عشرة . وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به)[2].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش[3] في أحد قوليه [4] متابعا في ذلك ثعلب [5] حيث نقل عنه جواز ذلك إذا كان بمعنى الحال والاستقبال [6] (قال الأخفش : قلت له : فإذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل ، فهل يجوز أن تقول : ثلثت ثلاثة ؟ قال : نعم، على معنى أتممت ثلاثة ، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين)[7]. وممن أجاز ذلك الكسائي و قطرب أيضا [8].

وحجتهم في ذلك القياس:

(العرب لا تقول : خامسُ خمسةً غدا بالنصب ولا ثانٍ اثنين إلا بالنصب وقد يجوز فيما دون العشرة أن تنون وتنصب ، وأن تأتي بالألف واللام ، لأن ذلك مما يكون في الأفعال وإن كانت العربُ لا تتكلم به ، ولكنه في القياس جائزٌ) [9].

وهذا المذهب خلاف مذهب سيبويه [10]وجمهور النحاة[11] الذين ذهبوا إلى أن اسم الفاعل المشتق من العدد إذا كان بمعنى واحد من جماعة لا يعمل في الأصل المشتق منه إلا الإضافة نحو : ثاني اثنين وثالث ثلاثة

---

[1] التسهيل (١٢١).
[2] شرح التسهيل (٢/٤١٢)
[3] شرح الرضي (٣/٣١٨-٣١٩) ارتشاف الضرب (٢/٧٦٧) المساعد (٢/٩٥) شفاء العليل (٢/٥٦٩) همع الهوامع (٥/٣١٥) شرح التصريح (٢/٢٧٦) شرح الأشموني (٤/٧٤)
[4] ارتشاف الضرب (٢/٧٦٧)
[5] شرح الجمل لابن عصفور (٢/٤٠) ، شرح الرضي (٣/٣١٨-٣١٩) .
[6] شرح الجمل لابن عصفور (٢/٤٠)
[7] شرح الرضي (٣/٣١٨-٣١٩)
[8] ارتشاف الضرب (٢/٧٦٧) همع الهوامع (٥/٣١٥) شرح التصريح (٢/٢٧٦) شرح الأشموني (٤/٧٤)
[9] ارتشاف الضرب (٢/٧٦٧)
[10] شرح الرضي (٣/٣١٨-٣١٩) شرح الأشموني (٤/٧٣-٧٤) همع الهوامع (٥/٣١٥)
[11] المساعد (٢/٩٥-٩٦) همع الهوامع (٥/٣١٥)

نحو قوله تعالى : { لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالثُ ثلاثة} [المائدة: ٧٣] وقال عز وجل : { إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين} [التوبة: ٤٠].

قال سيبويه في باب [هذا ذكرك الاسم الذي به تبين العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ]: (فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل ، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يُبين العدد . وذلك قولك : ثاني اثنين . قال الله عز وجل : ((ثاني اثنين إذ هما في الغار)) و ((ثالث ثلاثة)) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة)[١].

ونسب للأخفش أيضاً[٢] ،وحجتهم في ذلك أن الأصل المصوغ منه لا فعل له فلم يقولوا : ثلثت الثلاثة، ولا ربعت الأربعة [٣] ،فهو ليس باسم فاعل حقيقة [٤] ، يضاف إلى ذلك أن عمل اسم الفاعل فرع عمل الفعل لذا امتنع وجه النصب فهو ليس في معنى ما يعمل فالتزمت إضافته لأن المراد أحد اثنين وإحدى اثنتين وأحد عشرة وإحدى عشر كما تقول: بعض هذه العدة بالإضافة[٥].

أما موقفه مما نسبه للأخفش وكما ذهب إليه الجمهور فهو المخالفة حيث ارتضى مذهبا آخر فمنع النصب فيها جميعا باستثناء الاثنين لأن له فعلا مشتقا منه حيث قال : (وما ذهب إليه غير مرضي ؟ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له ، إلا أن يكون ثانيا ، فإن العرب تقول : ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما ، فمن قال ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذر ؛ لأن له فعلا . ومن قال : ثالثٌ ثلاثة لم يُعذر ؛ لأنه لا فعل له) [٦].

وما ذهب إليه ابن مالك نجد له أصلا في كتاب الأفعال لابن القطاع حيث قال عند مادة ثنيت : (الرجلين صرت الثاني منهما هذا كلام العرب وإن كان القياس غيره ، ..) [٧]

أما في شرح الكافية الشافية فقد نسب هذا المذهب لثعلب وحده ونص على انفراده بذلك دون متابعة أحد من النحاة له حيث قال في المتن :

وثعلبٌ أجاز نحو : (رابع أربعة) ومالٍ من تابع [٨]

---

[١] الكتاب (٣/٥٥٩)

[٢] [٢] ارتشاف الضرب (٢/٧٦٧)

[٣] شرح الجمل لابن عصفور (٢/٤٠) المساعد (٢/٩٥-٩٦) همع الهوامع (٥/٣١٥) شرح الأشموني (٤/٧٣-٧٤)

[٤] شرح الرضي (٣/٣١٨-٣١٩)

[٥] شرح الأشموني (٤/٧٣-٧٤)

[٦] شرح التسهيل (٢/٤١٢)

[٧] (١/١٤٤)

[٨] شرح الكافية الشافية (٣/١٦٨٣)

و لم يقبل ما ذهب إليه مطلقا ونص على عدم حجية هذا المذهب

[فالمستعمل مع ما اشتق منه تجب إضافته فيقال في المذكر : (ثاني اثنين) وفي المؤنث (ثانية اثنتين) ..

والمراد : أحد اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد عشرة وإحدى عشر . ولا يجوز تنوينه ، والنصب به ، وأجاز ذلك ثعلب وحده ؛ ولا حجة له في ذلك][1].

[1] شرح الكافية الشافية (٣/١٦٨٤)

إعمال المصدر النصب إذا كان بمعنى الأمر أو الاستفهام

مذهب الأخفش والفراء جواز إعمال المصدر النصب إذا كان بمعنى الأمر أو والاستفهام وذلك لأنهما يطلبان الفعل.

قال ابن مالك : (وأجاز الأخفش والفراء النصب والإعمال في الأمر والاستفهام لأنهما يطلبان الفعل نحو : ظنك زيدا منطلقا ، ومتى ظنُّك زيدا منطلقا ، بمعنى ظُنَّ ظنّك زيد منطلقا ، ومتى ظننت ظنُّك زيدا منطلقا ؟)[1].

وقد يقع خبرا ، وهو مطرد عند الأخفش والفراء في الخبر والطلب . ومما مثل به الأخفش : (ظنك زيدا منطلقا) و(سمع أذني أخاك يقول ذاك ، وبصرُ عيني أخاك) [2].

وتابعه في هذه النسبة من خلفه من النحاة [3] واختلفوا في العامل قيل إن العامل الفعل دون المصدر و قيل العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بأن والفعل [4].

---

[1] شرح التسهيل (٢/٨٨)

[2] شرح الكافية الشافية (٢/١٠٢٦)

[3] المساعد (١/٣٦٧) ، شفاء العليل (١/٣٩٩)

[4] شرح الرضي (٢/١٥٩)

الفصل الثالث

موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في قضـايا الألفـاظ

[أ] تأصيـــلها.

[ب] نيـــابتها .

[ت] زيـــادتها.

[ث] تنكيرها وتعريفها.

المبحث الأول

تأصيلها

القياس على مجيء خبر (إنْ) فعلا غير ناسخ

نسب ابن مالك للأخفش جواز القياس على مجيء خبر (إنْ) فعلا غير ناسخ فأجاز نحو: ((إن قام لأنا))، و((إن قعد لأنت))١ وجاءت هذه الرواية بوجه آخر وهو: ((إن قعد لأنا))، ((وإن قام لسنحن))٢. وتابعه في هذه النسبة فريق من النحاة٣.قال في متن التسهيل:

(ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء، ويقاس على نحو: ((إن قتلت لمسلمات)) وفاقا للكوفين والأخفش، ولا تعمل عندهم ولا تؤكد بل تفيد النفي، واللام للإيجاب)٤.

وقال في شرحه: (وكذا إن وليها فعل من الأفعال غير المختصة بالمبتدأ والخبر، كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: { قال إن لبثتم إلا قليلا}، ذكرها الأخفش في المعاني، وكقول امرأة: والذي يحلف بن إنْ جاء لخاطبا، تعني النبي صلى الله عليه وسلم. وكقول بعض العرب: إن يزينك لنفساك، وإن يشينك لهيه. وكقول امرأة الزبير رضي الله عنهما:

ثكلتك أمك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

ويروي هبلتك أمك، وأجاز الأخفش أن يقال: إن قعد لأنا، وإن كان صالحاً لزيدٌ، وإن ضرب زيد لعمرا، وإن ظننت عمر لصالحا، صرح بذلك كله في كتاب المسائل، وبقوله

أقول، لصحة الشواهد على ذلك نظاماً ونثراً)٥.

وهذه القراءة قد ذكرها الأخفش في المعاني جاء عند قوله تعالى: {إن لبثتم إلا قليلا} المؤمنون (١١٤): (أي: ما لبثتم إلا قليلا. وفي حرف ابن مسعود: ((إن لبثتم إلا قليلا))، وقال الشاعر:

هبلتك أمك إن قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد٦

وهذا المذهب هو مذهب جمهور الكوفيين٧، لأن (إن) التي تدخل على الأفعال عندهم نافية لا مخففة من الثقيلة واللام بعدها بمعنى ((إلا))، ومن ثم أجازوا دخولها على سائر الأفعال٨ فإذا قلت: إنْ زيدٌ لقائم فإن

---

١ مغني اللبيب (١/ ٢٤- ٢٥).

٢ منسوبة للأخفش والكوفيين ارتشاف الضرب (٢/٩٣٣- ٩٣٤).

٣ مغني اللبيب (١/ ٢٤- ٢٥) المساعد (١/ ٣٢٧- ٣٢٨).وينظر

٤ تسهيل الفوائد (٦٥).

٥ شرح التسهيل (٢/ ٣٧).

٦ معاني القرآن (٢/ ٤١٨- ٤١٩).

٧ الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٩٠) شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٧٦) شرح الرضي (٣٦٦/٤) ارتشاف الضرب (٢/٩٣٣- ٩٣٤) تعليق الفوائد (٤/ ٦٤- ٦٥) شفاء العليل (١/ ٣٦٨- ٣٦٩) المساعد (١/٣٢٧- ٣٢٨) خزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣).

٨ كتاب اللامات (١١٩) الجنى الداني (٢٠٩) شفاء العليل (١/ ٣٦٨- ٣٦٩) خزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣) شرح التصريح (١/ ٢٣٢).

معناه: ما زيدٌ إلا قائمٌ١ ومن ثم فرق الكسائي بين دخولها على الاسم والفعل فهي مخففة إن دخلت على اسم، ونافية إن دخلت على فعل٢.

ومعتمدهم في ذلك القياس على بعض الأمثلة المسموعة عن العرب منها قول الشاعر السابق:

شلت يمينك إن قلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد٣

وقولهم: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه٤ وقول بعض العرب : إنْ قنعت كاتبك لسوطاً٥.

وبين أن مذهب الأخفش جواز القياس على مجيء خبر ((إنْ)) غير ناسخ فأجاز نحو: ((إن قام لأنا))، و((إن قعد لأنت))٦ وجاءت هذه الرواية بوجه آخر وهو: ((إن قعد لأنا))، ((وإن قام لنحن))٧. وذكر أمثلة أخرى كما تبين من خلال النص: إن كان صالحاً لزيدٌ وإن ضب زيد لعمرا، وإن ظننت عمرا لصالحا.

ومذهب البصريين منع إيلاء (إن) المخففة الفعل سوى ما كان من باب النواسخ٨ ؛حتى لا تخرج ((إن)) بالتخفيف عن أصلها بالكلية٩.

وما جاء بخلاف ذلك فهو شاذٌ١٠ ،وقيل: قليل لا يقاس عليه١١. وحجتهم في منع ذلك مخالفة للقياس والسماع١٢ ؛ لأنه لم يأت في القرآن الماضي غير الناسخ بعد إن ولا في كلام فصيح١٣.

---

١ شفاء العليل (١/ ٣٦٨- ٣٦٩).

٢ خزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣).

٣ الخاطريات (٥٧) المفصل (٣٩٥) وروايته: بالله ربك إن قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٧٦) بالله ربك إن قتلت لمسلما.

شرح جميل الزجاجي لابن عصفور (٤٣٨/١) الجنى (٢٠٨) مغني اللبيب (١/ ٢٤- ٢٥)، الإيضاح في شرح المفصل (١٩٠/٢) تعليق الفوائد (٤/ ٦٤- ٦٥) شفاء العليل (١/ ٣٦٨- ٣٦٩)، شرح الرضي (٤/ ٣٦٦)، خزانة الأدب (٣٧٣/١٠) تالله ربك إن قتلت لمسلما.

٤ المفصل (٣٩٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٨) مغني اللبيب (١/ ٢٤- ٢٥) شرح الرضي (٤/ ٣٦٦) شفاء العليل (٣٦٨/١- ٣٦٩) المساعد (١/ ٣٢٧- ٣٢٨) شرح التصريح (١/ ٢٣٢).

٥ نسب حكاية هذا المثال للكوفيين في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٤٣٨)، وينظر دون نسبة المساعد (١/ ٣٢٧- ٣٢٨).

٦ مغني اللبيب (١/ ٢٤- ٢٥).

٧ منسوبة للأخفش والكوفيين ارتشاف الضب (٢/ ٩٣٣- ٩٣٤).

٨ ارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٣- ٩٣٤) المساعد (١/ ٣٢٧- ٣٢٨) تعليق الفوائد (٤/ ٦٤- ٦٥) شفاء العليل (١/ ٣٦٨- ٣٦٩).

٩ شرح الرضي (٤/ ٣٦٦).

١٠ شرح الرضي (٤/ ٣٦٦) خزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣).

١١ شرح جمل شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٤٣٨) مغني اللبيب (١/ ٢٤- ٢٥) المساعد (٣٢٧- ٣٢٨) تعليق الفوائد (٤/ ٦٤- ٦٥).

١٢ الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٩٠- ٢٩١).

١٣ الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٩٠- ١٩١) تعليق الفوائد (٤/ ٦٤- ٦٥).

حيث خرجوا البيت والحكاية على الشذوذ١، أو على تنزيل الجمل الخبرية الفعلية مجرى الاسمية كما أجروا إنما قام زيدٌ مجرى إنما زيدٌ قائمٌ، وكما أجروا علمتُ ما قام زيدٌ مجرى علمتُ ما زيدٌ قائمٌ٢. أو على أضمار اسم إن وزيادة اللام لأن مجيء اسم إن مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر، ومما يدل على ذلك أن لام التأكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى وهو الخبر، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه، إلا أن تكون زائدة٣.

١ شرح المفصل لابن يعيش (٨ ٧٦).

٢ الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٩٠ ١٩١).

٣ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٤٣٨).

زمن المضارع المنفي بلا

نسب ابن مالك للأخفش جواز مجيء المضارع المنفي بلا صالحا للحال والاستقبال فقال :(إذا نفي المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية ، روي ذلك عن الأخفش نصا، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل : قاموا لا يكون زيدا ، بمعنى إلا زيدا. ومعلوم أن المستثنى منشيء للاستثناء ، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه ، و((لا يكون)) هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه ، فلو كان النفي بلا مخلصا للاستقبال لم تستعمل العرب ((لايكون)) في الاستثناء لمباينته الاستقبال .

ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بلا في في مواضع تنافي الاستقبالنحو: أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه ؟ وأتحبه أم لا تحبه ؟ ومالك لا تقبل وأراك لا تبالي ، وما شأنك لا توافق ؟ ومثل ذلك في القرآن كثير كقوله تعالى : { وما لنا لا نؤمن بالله } و { لا أجد ما أحملكم عليه } و { والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا } } و { ومالكم لا تؤمنون } و { مالكم لا ترجون } و { ومالي لا أرى الهدهد} و { ومالي لا أعبد } .وهو في غير القرآن كثير ، ومنه قول الشاعر :

يرى الحاضر الشاهد المطمئن ... من الأمر ما لا يرى الغائب

إذا حاجة ولتاك لاتستطيعها ... فخ طرفا من غيرها حين تسبق

كأن لم يكن بين إذا كان بعده ... تلاقي ولكن لا إحال تلاقيا

والذي غر الزمخشري وغيره من المتأخرين قول سيبويه في باب نفي الفعل : (وإذ ا قال: هو يفعل أي هو في حال فعل فإن نفيه ما يفعل . وإذ ا قال هو يفعل، و لم يكن الفعل واقعا فإن نفيه: لا يفعل) فاستعمل ما في نفي الحال .) [1].

وكون المضارع المنفي بلا صالح للحال والاستقبال [2] ، مذ هب الأخفش[3]والمبرد [4]،وذهب الزمخشري إلى أن لا تخلص الفعل المضارع للاستقبال [5].

قال ابن مالك : (ولا حجة في شيء منه ؛ ولك أن المدّعى هو أن ما صلح للحال والاستقبال ، ولا مرجح لأحدهما ، إ ذا نفي بلا يتخلص للاستقبال ، وهذه المواضع التي ذكرها المصنف لم يكن الفعل قبل ذلك صالحا

---

[1] شرح التسهيل (١٩/١)

[1] شرح الرضي (١١٢/٤)

[2] التذييل والتكميل (٨٧/١) المساعد (١٢/١) شفاء العليل (١٠٤/١) همع الهوامع (٢٢/١)

[3] التذييل والتكميل (٨٧/١) المساعد (١٢/١) شفاء العليل (١٠٤/١) همع الهوامع (٢٢/١)

[4] شفاء العليل (١٠٤/١)

لهما ، أما في الاستثناء فإن قوله : (لا يكون زيدا) أجري مجرى إلا زيدا فجرى هذا الفعل المنفي بلالا مجرى أداة الاستثناء التي هي إلا ، ولذلك أضمر في يكون اسمها مفردا حتى لا تكثر المخالفة ، فهو فعل جرى مجرى إلا و لم يكن قبل دخول لا صالحا للحال والاستقبال ، فلا يورد دليلا على المُخالف

وأما أتظن لك كائنا أم لا تظنه فقد تقدم قوله : أتظن ، وهو فعل حال ، فجاء قوله : أم لا تظنه معادلا لفعل الحال، فهو قرينة صرفته عن الاستقبال إلى الحال ، فلم يكن صالحا للحال والاستقبال .

وأما قوله : ((مالك لا تقبل)) فإن الاستفهام هو في الحال ، ولا تقبل قيد فيه ، وقيد الحال حال . وكذلك ((أراك لا تبالي)) ، فإن أراك فعل حال ، ولا تبالي قيد فيه . وكذلك يرى الحاضر فعل حال عامل في ما لا يرى الغائب ، فكانت صلة ما حالا لأن المعنى عليه . وأما قوله : إذا حاجة البيت ، فحمله على الحال وهم فاحش ؛ لأن إذا ظرف لما يستقبل ، فـ(ولتك) ماض في اللفظ ، وهو مستقبل في المعنى ، و((لا تستطيعها)) جملة في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها (ولتك) ، وهو مستقبل المعنى كما قلنا ، فـ(لا تستطيعها) جملة مستقبلة ، والمعنى : إذا تولى حاجة عنك غير مستطيعها ، أتي غير قادر عليها فحذ طرفا من غيرها . فقد اتضح بما الي ذكرناه أن لا لم تدخل على مضارع صالح للحال والاستقبال ، والخلاف إنما هو في هذا .

وقال المصنف : على أن كلام سيبويه لو كان صريحا في أن المضارع المنفي بلا لا يكون إلا مستقبلا لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا انتهى كلامه . وقد تكلمنا على أدلته القاطعة على زعمه وبينا أنها ليست أدلة. وانظر إلى جسارة هذا الرجل على سيبويه ، وهو المستقري العربية عن العرب مشافهة أو عمن شافه العرب:

وابن اللبون إذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس)[1]

[1] شرح التسهيل (١/ ٨٩)

موصولية أي في أسلوب النداء

نسب ابن مالك للأخفش أن أي عنده في نحو قولهم: يا أيها الرجل اسم موصول فقال: (وأجاز الأخفش أن تكون ((أي)) هذه موصولة، والمرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة أي)[1].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش[2] فقد نسب إليه القول بموصوليتها و إعراب ما بعدها خبرا مبتدأ محذوف[3]. وإنما وجب حذف هذا المبتدأ للتخفيف الذي يتناسب مع النداء، خاصة وأنه قد زيدت عليه كلمتان وهما أي النداء وها التنبيه[4]. فلما حذف صدر صلتها بنيت على الضم، فحرف النداء على هذا يكون داخلاً على اسم مبني على الضم فلم يغيره وإن كان مضارعاً للمضاف كما في قولك: يا من قال هذا[5].

وحجته في ذلك القياس على أي الموصولة حيث كثر وقوع أي موصولة وندرة كونها موصوفة[6]، نقل عنه ابن يعيش قوله: |لأن أيا لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة|[7].

وذهب الجمهور أن (أي) منادى مبهم مبني على الضم لكونه مقصوداً مشاراً إليه بمنزلة يا رجل وها تنبيه والرجل نعت والغرض نداء الرجل، وإنما كرهوا إيلاء أداة النداء ما فيه الألف واللام فأتوا بأي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام فصار أي وها وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة[8].

ولا يستعمل إلا بصلة، إلا في الجزاء والاستفهام، فلما لم يوصل، ألزم الصفة لتبينه كما كانت تبينه الصلة وها تنبيه[9].

قال سيبويه: (فأي ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا. وإنما صار وصفه لأنه يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أي ولا يا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل)[10].

---

[1] شرح التسهيل (٣/ ٤٠٠).

[2] شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٣٠) شرح الرضي (١/٣٧٦) ارتشاف الضرب (٤/٢١٩٦) شفاء العليل (٢/ ٨٠٩) همع الهوامع (٣/٥٢).

[3] ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٩٦).

[4] شرح الرضي (١/ ٣٧٦) ينظر خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (٢٦).

[5] شرح الرضي (١/ ٣٧٦).

[6] شرح الرضي (١/ ٣٧٦) ينظر خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (٢٦).

[7] شرح المفصل لابن يعيش (١/١٣٠).

[8] شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٣٠).

[9] الأصول (١/ ٣٢٧).

[10] الكتاب (٢/ ١٨٨).

ونسب هذا المذهب للأخفش أيضا[1].

أما موقف ابن مالك من موصولية أي في النداء فهو المخالفة وحجته في ذلك:

- التزام حذف صدر الصلة فلا يقال يا أيها هو الرجل، فلو صح ما قال لظهرت لأن الغرض من الصلة هو الإيضاح والتبيين والذي يتناقض مع الحذف[2].
- التزام اسمية ما بعدها ورفعه فلو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجمل الفعلية كغيرها[3].

قال ابن مالك (ولو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ، ولكان أولى من حذفه، لأن كمال الصلة أولى من اختصارها،ولو صح ما قال لجاز أن يغني عن المرفوع بعد أي جملة فعلية وظرف، كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليل على أن أيا غير موصولة)[4].

ومما ردَّ به قول الأخفش ما احتج به الزجاج من بناء أي هاهنا على الضم فلو صح ما ذكره الأخفش من الموصولية لنصبت فلا يبنى في النداء ما يوصل به (أي ما كان مشابهاً للمضاف) وإنما ينصب نحو: يا خيرا من زيد لأن من زيد من تمام خير فكذلك الرجل من تمام أي[5].

إلا أنه أجيب عنه بأن حرف النداء على مذهب الأخفش إنما هو داخل على اسم مبني على الضم فلم يغيره وإن كان مضارعاً للمضاف كما في قولك: يا من قال هذا[6].

وما ذهب إليه ابن مالك في رأينا هو الصواب، فالحجة التي استند إليها في رد مذهب الأخفش لا غبار عليها فكأنه يلمح إلى أن قياس الأخفش في هذه المسألة قياس مع الفارق وكأن الذي دعاه لذلك التشابه اللفظي بين الصيغتين إلا أن الاستعمال فرق بينهما، يضاف إلى ذلك التناقض بين إبهام الموصول المعنوي حيث أنه لا يخص معنى بعينه، وبين الغرض من النداء وهو الإقبال والذي يستدعي الإيضاح والبيان ومن هنا ترجح قول جمهور النحاة.

---

[1] ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٩٦) شفاء العليل (٢/ ٨٠٩).

[2] المساعد (٢/ ٥٠٦).

[3] المساعد (٢/ ٥٠٦) ونسب هذا الرأي فيه للمازني.

[4] شرح التسهيل (٣/ ٤٠٠).

[5] شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٣٠).

[6] شرح الرضي (١/ ٣٧٦).

وقوع الذي المصدرية

نسب ابن مالك للأخفش القول بجواز وقوع الذي مصدرية في رواية حكاها عن يونس في شرح التسهيل : (وحكى أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة إلى عائد ، وتأول على ذلك قوله تعالى : { ذلك الذي يبشر الله به عباده} قال أبو علي : ويقوي هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة،..) ١.

وهو مذهب يونس ٢ ،و البغداديين ٣، والفراء ٤،و اختاره ابن مالك ٥ ،مدعما صحتها بكم من الشواهد وإن كان خلاف مذهب البصريين ٦.فمذهبهم : جواز وقوع الذي حرفا مصدريا. وهذه الرواية عن يونس ٧ بطريق الأخفش وهي موجودة في المسائل العضديات ٨ لأبي علي الفارسي ، جاء فيها : (ويجوز في قوله : { ..تماما على الذي أحسنَ } وجهٌ آخرُ على ما يراه البغداديون أيضا ، وحكاه أبو الحسن عن يونس ؛ وهو أن يكون (الذي) مع ما بعده من الفعل فيمن قدر أحسن فعلا في تقدير المصدر ،كما يرى الجميعُ ذلك في (ما) في نحو قوله : { بما كانوا يكذبون} ، أي بكذبهم ، وهكذا قال البغداديون ، أو مَنْ قال منهم في قوله : {وخضتم كالذي خاضوا ..} ٩ إن المعنى : وخضتم كخوضهم . وحكى أبو الحسن عن يونس في قوله : { ذلك الذي يبشر اللهُ عبادهُ الذين آمنوا ..} ١٠ كأنه ذلك تبشير الله عباده)١١.

و قد جاءت هذه الرواية في مصنف آخر من مصنفاته وهو شرح الكافية الشافية حيث قال : (وأجاز الفراء --أيضا -- في (الذي) من قوله --تعالى--{تماما على الذي أحسن }أن تكون مصدرية ، جاعلا(أحسن)فعلا مسندا إلى ضمير موسى --عليه السلام- والتقدير :تماما على إحسانه . وهذا الذي ذهب

---

١ شرح التسهيل (٢١٨/١)

٢ الدر المصون (٤٨٣/٣) البحر المحيط (٣٣٤/٩)

٣ المسائل العضديات (١٦٩)

٤ معاني القرآن (٣٦٥/١) تعليق الفرائد (٢٥٨/٢)الدر المصون (٤٨٣/٣) ارتشاف الضرب (٩٩٦/٢)

٥ شرح الكافية الشافية (٢٦٣/١-٢٦٨) شرح التسهيل (٢١٨/١) ارتشاف الضرب (٩٩٦/٢) البحر المحيط (٣٣٤/٩) المساعد (١٦٧/١)

٦ ارتشاف الضرب (٩٩٦/٢)

٧ ارتشاف الضرب (٩٩٦/٢) ، المساعد (١/ ١٦٦)

٨ المسائل العضديات (١٦٩)

٩ الشورى (٢٣)

١٠ التوبة (٦٩)

١١ المسائل العضديات (١٦٩-١٧٠)

إليه الفراء حكى مثـــله أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن ، عن يونس . وبه أقول وهو اختيار ابـــن خروف) ١.

ونلحظ هاهنا أمرا وهو أن ابن مالك في شرحه للكافية الشافية قد ذكر هذه الرواية مرتين في ذات المبحث فقد حكاها مرة عن أبي علي عن الأخفش عن يونس أما المرة الثانية فقد حكاها عن أبي علي عـــن يونس مباشرة وأغفل الأخفش.

وهذا من المستغرب فلا يعقل أن ينقل أبو علي عن يونس دون واسطة فإما أن الواسطة بينهما غـــير الأخفش وإما أنه سكت عن ذكره اكتفاء بذكره أولا وهذا هو الراجح لدينا إلا أن التساؤل الذي يطرح نفسه لم أعاد ابن مالك الحديث مرتين ؟ الظاهر أن ذلك من خلط النسخ. إلا أن ما يعنينا هو موقف ابن مالك من المسألة والذي تجلى في أمرين: رواية الأخفش ويتبنى ابن مالك لرأي الأخفش إن كان رأيه، ومكانتها ومدى صحتها؛ فما يرويه الأخفش يحتل عند ابن مالك مكان الثقة فهو عدل ثقة سواء أكان صاحـــب الروايـــة مباشرة أو حلقة في سلسلة إسنادها يؤكد ذلك ما صرح به في متن الكافية الشافية ومتن التسهيل جـــاء في الأول :

وفي الحـــروف المصـــدريات يعد عن يونس فاعرف وحقق ما ورد ٢

و جاء في الثاني ((وقد تقع ((الذي)) مصدرية وموصوفة بمعرفة أو شبهها ، في امتناع لحاق ((ال)) ٣وقال في التحفة: (قد تكون (الذي) مصدرية، كقوله تعالى: { ذلك الذي يبشر الله عباده الذين آمنوا } الآية ، إذ لو كانت موصولة كان العائد محذوفا، وكان غير جائز الحذف ؛ لأن الموصول لم يتصل بما اتصل به أنـــه لا يجوز حذفُ العائد المجرور ما لم يتصل الموصول بمثله ، يجوز : رأيت الذي مررت ، ويجوز : مررت بالـــذي مررت)٤.

أما مجال إثبات تبني الأخفش فهذه الرواية فهو أمر لم أتمكن من الوقوف عليه.

ابتعاد ابن مالك عن التأويل :

حيث خرج النحاة قوله تعالى : { خضتم كالذي خاضوا } الشورى (٢٣) على وجوه غير المصدرية منها :

---

١ شرح الكافية الشافية (١/ ٢٦٥) وما بعدها

٢ شرح الكافية الشافية (١/٢٦٣)

٣ تسهيل الفوائد (٣٧)

٤ التحفة (٢٦٢)

- أن المعنى : وخضتم خوضا كخوض الذين خاضوا ، فحذفت النون تخفيفا على لغة ١ ، أو وقع المفرد موقع الجمع ، ثم حذف المصدر الموصوف والمضاف إلى إلى الموصول ، وعائد الموصول تقديره: خاضوه.

والأصل : خاضوا فيه ؛ لأنه يتعدى بـ(في) فاتسع فيه، فحذف الجار فاتصل الضمير بالفعل فساغ حذفه٢.

- أن الذي صفة لمفرد مفهم للجمع ، أي : وخضتم خوضا كخوض الفوج الذي خاضوا، أو الفريق الذي خاضوا والعائد فيه كالذي قبله وقال خاضوا باعتبار معناه٣.

- أن الذي من صفة المصدر ، والتقدير : وخضتم خوضا كالخوض الذي خاضوه ، والعائد منصوب من غير وساطة حرف جر٤.

- أن الذي بمعنى الذين ،والمعنى خضتم خوضا مشبها خوض الذين خاضوا أو خوضا مثل خوض الذين خاضوا، فيكون على هذا التقدير مصدرا وعلى التقدير الأول حالا٥.

ومثلها الآية الأولى٦ وهي قوله تعالى: {ذلك الذي يبشر الله عباده } التوبة (٦٩) ، فالموصول جعلوه خبرا والعائد عليه محذوف ، أي يبشر الله به عباده ورد قول يونس لأنه إثبات للاشتراك بين مختلفي الحد بلا دليل ، وقد ثبتت اسمية الذي، فلا يعدل عن ذلك بشيء لا يقوم به دليل ولا حجة ٧.

---

١ التصريح (١/ ١٣٠ ١٣١)

٢ الدر المصون (٣/٤٨٢) و ينظر في ذلك : الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٨٣)،البحر المحيط(٥/٤٥٧) الدر المصون (٣/٤٨٢) شرح التصريح (١/١٣١)

٣ الدر المصون (٣/٤٨٢-٤٨٣) تعليق الفرائد (٢/٢٥٩) شرح التصريح (١/١٣١)

٤ الدر المصون (٣/٤٨٣) شرح التصريح (١/١٣١)

٥ الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٨٣) شرح التصريح (١/١٣١)

٦ ينظر البحر المحيط (٩/٣٣٤) ، تعليق الفرائد. (٢/٢٥٩) شرح التصريح (١/١٣١)

٧ ينظر البحر المحيط (٩/٣٣٤) الدر المصون (٦/٨٠)

إذا الفجائية بين الحرفية والاسمية

نسب ابن مالك للأخفش أن إذا حرف يدل على المفاجأة فقال : (وروي عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة ،...)[1].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش[2]، يقوي ذلك كسر همزة إن بعدها عنده وإن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها نحو قولنا: (فإذا إن زيدا بالباب) و نسب هذا الذهب للكوفيين[3]. واختاره أبو علي الشلوبين في أحد قوليه [4] وإليه يحتمل قول المبرد حيث قال : (ولـ (إذا) موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة . وذلك قولك : خرجت فإذا الأسد ، وبينا أسيرٌ فإذا الأسد . فهذه لا تكون ابتداء ، وتكون جوابا للجزاء كالفاء قال الله عز وجل : { وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون }|الروم:٣٦| ، لأن معناها : قنطوا ؛ كما إن قولك : (إن تأتني فلك درهم إنما معناه : أعطك درهم)[5]. وقد خرجه محقق المقتضب الشيخ : محمد بن عبد الخالق عضيمة على إرادة الكلمة بالحرف [6].

وذهب المبرد إلى أن إذا الفجائية ظرف للمكان [7]، واستدلوا عليه بقوله : (فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ وذلك قولك : جئتك فإذا زيدٌ وكلمتك فإذا أخوك. وتأويل هذا : جئت ففاجأني زيدٌ وكلمتك ، ففاجأني أخوك ، وهذه تغني عن الفاء ، وتكون جوابا للجزاء ؛ نحو : إن تأتني إذا أنا أفرح على حد قولك : فأنا أفرح . قال الله عز وجل : { وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون } في موضع يقنطوا)[8].وقال في موضع آخر : (وتقول : خرجت من الدار فإذا زيد فمعنى إذا هاهنا المفاجأة فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائما كان جيدا ، لأن معنى فإذا زيد ، أي فإذا زيد قد وافقني)[9].وتابعه أبو علي الفارسي[10] ،وأبو الفتح ابن جني[11] ،واختاره ابن عصفور [12] ، ونسب

---

[1] شرح التسهيل ٢/٢١٤-٢١٥)

[2] مغني اللبيب (١/٨٧) الجنى الداني (٣٧٥) ارتشاف الضرب (٣/١٤١٢) المساعد (١/٥١٠) همع الهوامع (١٨٢)

[3] المساعد (١/٥١٠) الجنى الداني (٣٧٥) همع الهوامع (١٨٢)

[4] الجنى الداني (٣٧٥) ارتشاف الضرب (٣/١٤١٢)

[5] المقتضب (٢/٥٧-٥٨)

[6] المقتضب (٢/٥٧-٥٨)

[7] شرح الرضي (٢٧٣) مغني اللبيب (١/٨٧) الجنى الداني (٣٧٥) ارتشاف الضرب (٣/١٤١٢) تعليق الفرائد (٥/١٧٦همع الهوامع (١٨٢))

[8] المقتضب (٣/١٧٨)

[9] المقتضب (٣/٢٧٤)

[10] الجنى الداني (٣٧٥)ارتشاف الضرب (٣/١٤١٢) لمساعد (١/٥١١) تعليق الفرائد (٥/١٧٦) همع الهوامع (١٨٢)

[11] الجنى الداني (٣٧٥) ارتشاف الضرب (٣/١٤١٢) المساعد (١/٥١١) تعليق الفرائد (٥/١٧٦)

[12] مغني اللبيب (١/٨٧) همع الهوامع (١٨٢)

إلى سيبويه[1].قال سيبويه : (وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر ، وفيها مجازاة ، وهي ظرفٌ ، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ، وذلك قولك : مررت فإذا زيدٌ قائمٌ)[2].

مثال ذلك إذا قلت :خرجت فإذا زيدٌ فهي خبر عن زيد كأنك قلت فبحضرتي زيد أو بمكاني زيد [3]، وتبعه ابن يعيش ، ومثل ابن يعيش لذلك لقولهم : خرجت فإذا زيد قائم وإذا زيد قائما فإذا ظرف مكان عمل فيه الخبر كما تقول في الدار زيد قائم والمراد بحضرتي زيد قائم أي فاجأني عند خروجي)[4].

و احتجوا بجواز وقوعها إذا خبرا عن الجثة في نحو قولهم : خرجت فإذا زيد، فظروف الزمان لا تقع خبرا عن الجثة وكذلك الحروف [5].

وذهب الزجاج إلى أنها ظرف للزمان [6]ورجحه الزمخشري[7]. حيث زعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال عند قوله تعالى : { ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم } [الروم: ٢٥] فيه التقدير إذا دعاكم فاجأكم الخروج في ذلك الوقت ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فإذا زيد جالس أو المقدر في نحو : (فإذا الأسدُ) أي حاضر وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها استقر أو مستقر [8].

ونسب للمبرد أيضا [9] ، واختاره الشلوبين إبقاء لها على ما استقر فيها وعلى هذا يمتنع خرجت فإذا زيد على أنها خبر زيد لأنها ظرف زمان وزيد جثة إلا أن يقدر مضاف أي ففي الزمان حضور زيد [10]. واختاره ابن طاهر وابن خروف والرياشي[11]. أما موقف ابن مالك فهو الموافقة وعلنها بثمانية أوجه فقال:

(والثانية الدالة على المفاجأة ، وهي عند المبرد و السيرافي ظرف مكان ، وعند الزجاج وأبي علي الشلوبين ظرف زمان حاضر ، وهذا ظاهر قول سيبويه فإنه قال حين قصدها :

---

[1] ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣) المساعد (٥١١/١) تعليق الفرائد (١٧٦/٥)

[2] الكتاب (٢٣٢/٤)

[3] المساعد (٥١١/١)

[4] شرح المفصل لابن يعيش (٩٨/٤)

[5] الجنى الداني (٣٧٥)

[6] شرح الرضي (٢٧٣)مغني اللبيب (٨٧/١) الجنى الداني (٣٧٥)ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣) المساعد (٥١١/١) همع الهوامع (١٨٢)

[7] مغني اللبيب (٨٧/١) المساعد (٥١١/١) تعليق الفرائد (١٧٦/٥) همع الهوامع (١٨٢)

[8] مغني اللبيب (٨٧/١)

[9] الجنى الداني (٣٧٥)المساعد (٥١١/١)

[10] ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣) المساعد (٥١١/١)

[11] الجنى الداني (٣٧٥) ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣) تعليق الفرائد (١٧٥/٥)

(وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها وذلك مررت به فإذا زيد قائم ، هذا نصه وروي عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة ، وهو الصحيح عندي ويدل على صحته ثمانية أوجه :

أحدها : أنها كلمة تدل على معنى في غيرها صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال .

الثاني : أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين ، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كلكن وحتى الابتدائية .

الثالث : أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ولا يكون ذلك إلا في الحروف .

الرابع : أنها لو كانت ظرفا لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية إذ ليس في الظروف ما هو كذلك .

الخامس : أنها لو كانت ظرفا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو : {وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون } إذ لا تكون كذلك إلا حرفا السادس : أنها لو كانت ظرفا فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط ، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب.

نحو : إن تقم أقم فحينئذ أقوم ، فإن لم تقم فعند مقامك أقوم .

السابع : أنها لو كانت ظرفا لأغنت عن خبر ما بعدها ، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها ، كقولك : عندي زيد مقيما وهناك بشر جالسا ، والاستعمال في نحو : مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك

الثامن : أنها لو كانت ظرفا لم تقع بعدها إن المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو : عندي أنك فاضل ، وأمر إنّ بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك كقوله :

إذا أنه عبد القفا و اللهازم .

فتعين الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية)[1].

[1] شرح التسهيل ٢/٢١٤-٢١٥)

رب بين الاسمية والحرفية

نسب ابن مالك للأخفش موافقة الكوفيين في مذهبهم القائل باسمية رب ، وموافقة البصريين في مذهبهم القائل بأن رب حرف فقال : (وليست اسما خلافا للكوفيين والأخفش في أحد قوليه) [1].

وهاتان النسبتان ثابتتان عن الأخفش ،حيث نسب جمهرة من النحاة إلى الأخفش الأوسط متابعة الكوفيين في القول باسميتها قال ابن السراج: (وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء أن من العرب يقول:رب رجل ظريف فترفع ظريفا تجعله خبرا ومن فعل هذا فقد جعلها اسما)[2] ، ومتابعة سيبويه البصريين في الحكم بحرفيتها قال سيبويه :(لأن كم اسم و(رب)غير اسم، فلا يجوز أن تقول رب رجل لك).[3] فتحصّل لنا أن له في المسألة قولين [4].

وبالعودة إلى معاني القرآن للأخفش نجد أنه قد تحدث عن رب في أكثر من موضع في معانيه.

فهي عنده حرف جر يعمل مذكورا ومحذوفا معوضا عنه ، قال عند حديثه عن قول الشاعر :

ودوية قفر تمشـــى نعامـــها كمشي النصارى في خفاف الأرندج

[يريد: ورب دوية][5] ، **وقال في موضع آخر:** [أما (والله) فجره على القسم . ولو لم تكن فيه الواو نصبت ، فقلت :الله ربنا ،ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم ، وهذا في القياس ردئ . وقد جاء مثله شاذا قولهم : وبلد عامية أعماؤه إنما هو رب بلد ..وصارت الواو عوضا من رب في وبلد][6] ،والدليل على حرفيته اختصاصه بالأسماء فلا يدخل على الأفعال ما لم تتصل به ما الزائدة ، قال في المباني عن قوله تعالى { ربما يود الذين كفروا } الحجر (٢): [وأدخل مع رب ما ليتكلم بالفعل بعدها.وإن شئت جعلت ما بمنزلة شيء ،فكأنك قلت ورب شيء يود،أي :رب ود يوده الذين كفروا][7]، وهو يختص بالنكرات دون المعارف قال الأخفش:[فلولا أنها نكرة-أي من- بمنزلة(رجل) لم تقع عليها(رب)][8].

---

[1] تسهيل الفوائد (١٤٧)

[2] الأصول (١/ ٤١٨) وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٨٣٢/٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢٩/٨)، شرح الكافية للرضي (٢٨٨/٤) ،ارتشاف الضرب منسوبا للفراء (١٧٣٧/٤)، همع الهوامع (٤/ ١٧٣)

[3] الكتاب (١٧٠/٢)،وينظر المقتضب (٥٧/٣) ، الأصول (٤١٦/١)،مغني اللبيب (١٣٤/١) الجنى الداني(٤٣٨)، المقاصد الشافية (٢/ ١٦٤)

[4] شرح الكافية للرضي (٢٨٨/٤) الجنى الداني (٤٣٨)، المساعد على تسهيل الفوائد(٢٨٤/٢) وممن نسب له متابعة الكوفيين فحسب هو الاسفرايني في لباب الإعراب (٤٣٩)

[5] معاني القرآن (١٣٨/١)

[6] معاني القرآن للأخفش (٢/ ٢٧١)

[7] السابق (٢/ ٣٧٨)

[8] السابق (٣٦/١)

فجميع النصوص السابقة تلمح إلى كون رب عند حرف جر .

أما ما نسب إليه من القول باسميتها فلا نستبعده في ضوء غياب اثار الأخفش الأوسط النحوية المتعددة خاصة إن أخذنا في اعتبارنا تلك الرواية التاريخية التي تؤكدانتقاله إلى الكوفة واتصاله بالكسائي إمام الكوفيين — ، فليس من المستغرب إذن أن يرى الأخفش اسميتها كما رأوا ، لأن مستندهم السماع الذي يقدره الأخفش أيما تقدير، والقياس على كم الخبرية في الدلالة على التقليل ونصوص الأخفش السابقة التي جاءت في الباب توحي بأن رب عنده للتقليل في دلالتها —رب- على التقليل.

ومن السماع الذي استدل به الكوفيون قول الشاعر ثابت بن قطنة:

إن يقتلوك ، فإن قتلك لم يكن عـــار عليك ورب قتل عار [1]

فلولا اسميتها ما جاز الإخبار عنها في قوله :ورب قتل عار، وفي نحو قول العرب:رب رجل ظريف[2].

ومن القياس: حمل رب على نقيضتها كم في الدلالة على التكثير-في مذهب الجمهور [3]- أو نظيرتها إن كانت للتقليل واحتجـوا بمفارقتها لحروف الجر في جملة من الأمور منها :

- وقوعها في صدر الكلام بخلاف حروف الجر التي لا تقع في صدر الكلام حقيقة.
- اختصاصها بالنكرة موصوفة بخلاف حروف الجرالتي تعمل في النكرات وغيرها موصوفة أم لا.
- عدم جواز إظهار الفعل الذي تتعلق به، فيلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها.
- دخول الحذف عليها للتخفيف في نحو قوله تعالى{ربما يود الذين كفروا }[الحجر:٢] [4]
- انتفاء لازم حروف الجر منهاوهو التعدية[5]،فتأتي مع الأفعال المتعدية بنفسها بخلاف حروف الجر،قال الرضي :(وتشكل عليهم حرفيتها بنحو:رب رجل كريم أكرمت فإن حروف الجر:هي ما يفضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفض إليه ، وأكرمت يتعدى بنفسه)[1].

---

[1] مغني اللبيب (١٣٤/١)، الجنى الداني (٨٣٨)، المساعد (٢٨٤)

[2] الأصول (٤١٨/١) ، شرح المفصل (٢٧/٨)

[3] في نسبة هذا المذهب للجمهور خلاف بين النحاة وإثبات نسبته هوالصواب ، ينظر رصف المباني (٢٦٦)،الجنى الداني(٤٣٩-٤٤٧) شرح الجمل لابن عصفور(٥٠١/١) مغني اللبيب (١٣٤/١) همع الهوامع (١٧٤/٤-١٧٥)، وعبارة ابن السراج في الأصول تشير إلى أن ذلك مذهب البصريين والكوفيين(٤١٦/١-٤١٨) واختاره صاحب المقتضب(١٣٩/٤)،وابن جني في اللمع (١٢٨)، والهروي في الأزهية (٢٥٩)،وأبو علي في التوطئة (٢٤٥)وفي شرح المقدمة الجزولية (٨٢١/٢)و ابن يعيش في شرح المفصل (٢٦/٨) ،وغيرهم ونسبه ابن أبي الربيع للبصريين دون الكوفيين في البسيط (٨٥٩/٢) ،وكذا فعل أبو حيان في الارتشاف (١٧٣٧/٤) وفيه نظر ينظر تعليق محقق البسيط (٨٥٩/٢)،

[4] ينظر في جميع الاحتجاجات السابقة الإنصاف (٢/ ٨٣٢)، أسرار العربية (٢٦٢)

[5] لباب الإعراب للأسفراييني (٤٣٩)

أما حجة البصريين فقد استندوا في القول بحرفيتها إلى عدم قبولها لعلامات الأسماء اللفظية والمعنوية من الإخبار عنها ودخول الجر عليها وإلى مشابهتها للحرف في الدلالة على معنى في غيرها ثم إلى بنائها ولو كانت اسما لكان حقها الإعراب[2].

أما عن موقف ابن مالك مما نسب إلى الأخفش الأوسط من موافقة الكوفيين في هذه المسألة، فهو المخالفة حيث أيده فيما ذهب إليه من متابعة البصريين وقد تجلى ذلك الموقف في متن التسهيل وفي شرحه دون غيرهما من مصنفاته، وعلل قوة رأيهم بما استدل به البصريون على إثبات مذهبهم من عدم قبول رب لعلامات الأسماء اللفظية والمعنوية كجواز الإخبار عنها،ودخول الجر عليها سواء أكان بحرف أم بإضافة،أضف لذلك مجيئها لمعنى في غيرها كالحرف ونلحظ هنا أن ابن مالك _كدأبه عند عرض الخلافات_ لم يتطرق إلى الرد على ما احتج به الكوفيون في إثبات مذهبهم ، بل اكتفى بذكر حججهم فقط واكتفى بتعضيد ما ارتاه وحده.

فقال : (وحرفيتها أصح لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية،ومساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها ؛بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها . ومقتضى هذا التقدير أن تكون كم حرفا ، لكن ا سميتها ثابتة بالعلامات اللفظية وهي الإضافة إليها ودخول حرف الجرعليها والابتداء بها،وإيقاع الأفعال عليها وعود الضمير إليها. واستدل الكوفيون على اسميتها بقول الشاعر :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار

فزعموا أن رب مبتدأ وعار خبر ، والصحيح أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة لقتل والتقدير رب قتل هو عار)[3].

والحق أن مستند الكوفيين في هذه المسألة ليس قويا حتى يعتمد عليه في قبول ما ذهبوا إليه فالسماع في هذه المسألة قليل ، و هو على قلته لم ينج من التأويل، فقول ثابت بن قطنة مردود بأن الرواية الشهيرة هي :(وبعض قتل)، وإن سلم بصحتها -- على مذهب فلن تسلم من التأويل أو التخريج ، فقد

---

[1] شرح الكافية للرضي (٤/٢٨٨-٢٨٩)

[2] الأصول (١/٤١٦)، المقتضب (٣/٥٧)شرح المفصل(٨/٢٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ، الجنى الداني (٤٣٩)

[3] شرح التسهيل ١(٣/ ١٧٥) ٢

خرجوها أو أولوها على تقدير مبتدأ محذوف يقع عار خبرا له أو أن رب حرف جر كالزائد [1]، (وأما ما تعلقوا به من قول بعض العرب:رب رجل ظريف برفع ظريف فهو شاذ)[2].

أما القياس على كم فهو قياس مع الفارق ؛ لأن كم تحسن فيها علامات الأسماء بخلاف رب التي لم تستعملها العرب كذلك [3] قال ابن أبي الربيع : (ومما يدلك على أن العرب فرقت بين (كم) وبين (رب) أنك تحذف مخفوض كم فتقول : كم عندي ، وكم ضربت ، تريد : كم رجل ضربت وكم غلام عندي ، ولا تقول رب عندي ، تريد رب غلام عندي فدل على أن (رب) ليست باسم و إنما هي حرف)[4] ومن الفروق بينهما أيضاً أن كم يجوز أن يليها الفعل ، وأن يفصل بينها وبين متبوعها بخلاف (رب)[5]. ولسنا بمبعدين إن قلنا إن القياس في هذه المسألة من قبيل القياس الشاذ فقياس(رب)على كم الخبرية في الاسمية قياس شاذ ،لأن حق (كم) ألا تقبل أيا من علامات الأسماء لأنها لا تدل على معنى في ذاتها كرب إلا أن العرب أخرجتها عن قياسها وعاملتها معاملة الأسماء في استقلال الكلام بها ودخول العلامات اللفظية عليها ، إذ والتقليل والتكثير من معاني الحروف لا الأسماء [6] قال ابن مالك: (ومقتضى هذا التقدير أن تكون كم حرفا ، لكن ا سميتها ثابتة بالعلامات اللفظية ..)[7] وإنما سوغوا قياسها عليها لاشتراكهما في وجوب التصدير ، والاختصاص بالنكرات ، وهو من قبيل قياس الضد لأن الاسم المنكور الواقع بعد كم يدل على الكثير ، والاسم الواقع بعد رب يدل على القليل[8].

والجواب **عما تعلق به الكوفيون من حجة المنع:**

- أما كونها لا تقع إلا في صدر الكلام ؛ فذلك بسبب الحمل على كم -كما تبين- ، وقيل لحملها على حروف النفي،فإنها لما كانت تدل على التقليل أشبهت حروف النفي ، التي لها صدر الكلام إذ تقليل الشيء يقارب نفيه[9].

---

[1] الأزهية (٢٦٠) ،مغني اللبيب(١/١٣٤)،الجنى الداني (٤٣٩)، المقاصد الشافية (٢/١٦٥)شرح الرضي (٤/٢٩٢) ،همع الهوامع (٤/١٧٤)

[2] شرح المفصل (٨/٢٧)

[3] الإنصاف (٢/٨٣٣)، ابن الطراوة (١٤٤)

[4] البسيط (٢/٨٦١)

[5] شرح المفصل (٨/ ٢٧)، همع الهوامع .

[6] المقاصد الشافية (٢/١٦٥)

[7] شرح التسهيل (٣/١٧٥)،وتابعه ابن الربيع ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/٨٦١).

[8] الجنى الداني(٤٤٧)

[9] الأصول(١/٤١٧) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٠٧) المقاصد الشافية(٢/١٦٥) الإنصاف (٢/٢٣٤)

- وأما كونها لا تدخل إلا على نكرة فلأنها تدخل على واحد يدل على أكثر منه فجرى مجرى التمييز ألا ترى أن معنى قولك:رب رجل يقول ذلك قل من يقول ذلك من الرجال فلذلك اختصت بالنكرة دون غيرها ليصح فيها التقليل[1] .فلو عرف (وقع التعريف ضائعا)[2].

- وأما كونها تلزم الصفة مجرورها فقد جعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذي تتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر، ولأنها للتقليل ،والجنس في نفسه ليس بقليل وإنما يقل بالنظر إلى صفة ما [3].

-[وأما اختصاصها بجر النكرة الموصوفة فلا يلزم من اختصاصها ببعض الأسماء اسميتها ، وإلا لزم من اختصاص التاء والواو بالظاهر أن تكون أسماء][4].

- وأما ما تعلقوا به من كون الفعل الذي تتعلق به محذوفا فهو من قبيل الاختصار والإيجاز لكونه معلوما ضرورة [5]،فإذا أظهر كان ذلك (توكيدا و زيادة في البيان)[6]، وذهب أبو علي الشلوبين إلى أن الفعل كثيرا ما يحذف لأن ربّ أكثر ما تكون جوابا ، يقول القائل : هل رأيت رجلا ؟ فيقال في الجواب:ربّ رجل صالح لقيت ، لتقدم ذكره في السؤال وتابعه أبو حيان [7].

أما احتجاجهم بدخول الحذف عليها والحذف لا يدخل إلا على الحروف؛ فمردود لدخول الحذف على سوف وأنّ وهما حرفان ، بل إنّ الحذف في (رب) أسهل منه في سوف لأنه حذف حرف واحد[8].

وقد عد ها ابن مالك في ألفيته مع حروف الجر مثال:

هاك حروف الجر وهي من إلى * حتى خلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ رب اللام كي واو وتا * والكاف و البا ولعل ومتى[9]

---

[1] الأصول (٤١٧/١) شرح المفصل (٢٧/٨) شرح الكافية للرضي (٢٩٢/٤)، الإنصاف (٨٣٤/٢) ، شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٠٣-٥٠٤) رصف المباني (٢٦٧).

[2] شرح المقدمة الكافية (٩٤٩/٣)

[3] شرح الجمل لابن عصفور (٥٠٣/١)

[4] المقاصد الشافية (١٦٥/٢)

[5] أسرار العربية (٢٦٢-٢٦٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٨٣٣/٢-٨٣٤)،

[6] الأصول (٤١٧/١).

[7] التوطئة (٢٤٦) بتصرف ، وينظر ارتشاف الضرب(١٧٣٧/٤)

[8] الإنصاف (٨٣٤/٢) المقاصد الشافية (١٦٥/٢)

[9] الألفية (٣٤)

تأصيل اللام الفارقة

اختلف النحاة في اللام التي تقع بعد إن المخففة أهي لام الابتداء التي تقع بعد المشددة أم غيرها ، فنسب ابن مالك للأخفش أن التي تقع بعد المخففة هي عينها التي تقع بعد المشددة فقال : (وزعم أبو علي الفارسي أن اللام التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة ، واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال نحو : { وإن كنا عن عبادتهم لغافلين }.و : { إن وجدنا أكثرهم لفاسقين } . وكقول امرأة الزبير رضي الله عنهما :

شلت يمينك إن قتلت لمسلما.

وما بعد تلك لا ينتصب بما قبلها ، لو قلت : إنك قتلت لمسلما لم يجز ، فعلم بهذا أن التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة . هذا حاصل قول أبي علي في البغداديات ، وهو مخالفٌ لقول أبي الحسن الأخفش في كتاب المسائل الكبير ، فإنه نص فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة ، و...)[1].

وتابعه في هذه النسبة للأخفش من خلفه من النحاة [2] ، وقد جاء في المعاني ما يقوي هذه النسبة قال الأخفش : (وتكون خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة ، ولا تكون إلا وفي خبرها اللام ، يقولون : إنْ زيدٌ لمنطلقٌ ، ولا يقولونه بغير لام ، مخافة أن يلتبس بالتي معناها ((ما)) . وقد زعموا أن بعضهم يقول: إن زيدا لمنطلقٌ ، يعملها على المعنى ، وهي مثل : (إن كل نفس لما عليها حافظٌ) ، يقرأ بالنصب والرفع ، و((ما)) زيادةٌ للتوكيد ، واللام زيادة للتوكيد ، وهي التي في قوله : { وإن كان أصحاب الأيكة لظالمين } ، ولكنها إنما وقعت على الفعل حين خففت كما تقع ((لكنْ)) على الفعل إذا خففت ، ألا ترى أنك تقول :لكنْ قد قال ذاك زيدٌ . ولم يعروها من اللام في قوله : { وإن كان أصحابُ الأيكة لظالمين })[3].

فإن حينا تهمل لتخفيفها تلزمها لام فارقة تفيد التوكيد هي ذاتها التي تدخل على إن المشددة .

ونسب أيضا للأخفش الأصغر وابن الأخضر وجماعة[4] وابن عصفور [5]، وجمهرة من النحاة[6]. وهو مذهب سيبويه جاء في الكتاب قوله: : (و(إنْ) توكيدٌ لقوله : زيدٌ منطلقٌ ، وإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم

---

[1] شرح التسهيل (٢/٣٥-٣٦)

[2] ارتشاف الضرب (٣/١٢٧١) المساعد (١/٣٢٧) شفاء العليل (١/٣٦٨) همع الهوامع (٢/١٨١) شرح التصريح (١/٢٣٢)

[3] معاني القرآن (١/١١٣) وينظر الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط (٩٧)

[4] ارتشاف الضرب (٣/١٢٧١) المساعد (١/٣٢٧) همع الهوامع (٢/١٨١)

[5] المقرب (١٢٣) شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٣٨) ارتشاف الضرب (٣/١٢٧١) همع الهوامع (٢/١٨١)

[6] شرح الجمل لابن خروف (١/ ٤٦٤) شرح الرضي (٤/ ٣٦٦- ٣٦٧).

به وليثبت الكلام .غير أنّ لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها [1].

وقد خالف في هذه المسألة أبو علي فذهب إلى أن هذه اللام لام أخرى غير لام الابتداء التي تجامع المشددة ، فهي لام أخرى للفرق [2] وتابعه ابن جني [3] والعكبري [4] وهو مذهب أبو علي الشلوبين [5] وابن أبي العافية [6] وابن أبي الربيع [7]قال أبو علي : (فليست هذه اللام لامُ الابتداء التي إذا دخلت على خبر (إنّ) عُلّق الفعلُ للتقدير بها أول الكلام لكن دخلت مع (إن) هذه ، لنفصل بينها وبين النافية وتخلصها منها وتميزها) [8].

واحتجوا:

- أن الأصل في لام الابتداء أن تدخل على إنّ فأخرت إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان ، إذ كان الخبر هو المبتدأ في المعنى وما هو واقع موقعه وراجعٌ إليه . فهي لا تدخل إلا على المبتدأ أو على خبر إنّ إذ كان إياه في المعنى أو متعلقا به ولا تدخل من الفعل إلا على ما كان مضارعا واقعا في خبر إنّ وكان فعلا للحال [9].

- وأن هذه اللام دخلت على الفعل المتصرف نحو : إن زيدٌ لقام ، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو : { وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين } [الأعراف: ١٠٢] وكلاهما لا يجوز مع المشددة [10] .

وعلى ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الأصل ولا راجعا إلى الخبر كالمفعول في نحو : إن قتلت لمسلما [11].

- **عمل الأفعال الواقعة بعد إن المخففة فيما بعد اللام و لام الابتداء التي تدخل في خبر إن الشديدة لا يعمل** الفعل الذي قبلها فيما بعدها قوله التالي نحو : { وإن كنا عن عبادتكم لغافلين } [يونس: ٢٩].

فلما عمل الفعل فيما بعد اللام علم أنها ليست التي تدخل في خبر إن الشديدة [12].

---

[1] الكتاب (٢٣٣/٤) الجنى الداني (١٣٤)ارتشاف الضرب (١٢٧١/٣) المساعد (٣٢٧/١) شفاء العليل (٣٦٨/١)همع الهوامع (١٨١/٢) شرح التصريح (٢٣٢/١)

[2] البغداديات (١٧٦-١٧٧) شرح الرضي (٣٦٦/٤-٣٦٧) الجنى الداني (١٣٤) المساعد (٣٢٧/١) شفاء العليل (٣٦٨/١) تعليق الفرائد (٦١/٤)همع الهوامع (١٨١/٢) شرح التصريح (٢٣٢/١)

[3] الخاطريات (٥٧) شرح التصريح (٢٣٢/١)

[4] شرح اللمع (٦٩/١)

[5] الجنى الداني (١٣٤) ارتشاف الضرب (١٢٧١/٣)المساعد (٣٢٧/١) همع الهوامع (١٨١/٢)

[6] ارتشاف الضرب (١٢٧١/٣)المساعد (٣٢٧/١) همع الهوامع (١٨١/٢) شرح التصريح (٢٣٢/١)

[7] همع الهوامع (١٨١/٢) شرح التصريح (٢٣٢/١)

[8] البغداديات (١٨٢-١٨٣)

[9] خزانة الأدب (/٣٧٥-٣٧٦) نقلا عن البغداديات

[10] تعليق الفرائد (٦٢/٤-٦٣)

[11] شرح التصريح (٢٣٢/١) همع الهوامع (١٨١/٢) البغداديات (١٨٢-١٨٣)

[12] خزانة الأدب (/٣٧٥-٣٧٦) نقلا عن البغداديات

قال أبو علي : (فليست هذه اللام لامُ الابتداء التي إذا دخلت على خبر (إنّ) عُلّق الفعلُ للتقدير بها أول الكلام لكن دخلت مع (إن) هذه ، لتفصل بينها وبين النافية وتخلصها منها وتميزها إذا لم تكن إياها لم يمنع من فتح (إن) لأن العلة الموجودة في لام الابتداء التي علق الفعل معدومة من هذه ، وهي أن التقدير بها وقوعها في الصدر .ويدلك على أن هذه اللام ليست التي للابتداء أن تلك تدخل على الخبر نفسه إذا فصل بين (إنّ) واسمها ، ولا تدخل على الفضلات وما ليس افتقار بالكلام إليه كما دخلت هذه في قوله: لفارسا، ونحـــوه ، فتبين بما ذكرناه وبما قدمناه أن هذه ليست تلك ، فإذا لم تكن إياها فلا بد لها من معنى من أجله جـــاءت ، وذلك المعنى ما ذكرناه وذكره أبو الحسن أيضا من الفصل بين الإيجاب والنفي ، إلا أن أبا الحسن أنشد قوله هذا بهذا الفصل الذي بيناه عليه. وإذا ثبت أنّ هذه اللام ليست للابتداء لم يمتنع أن يفتح (إن) إذا كانت هذه اللام معها ودخل عليه ما يوجب فتحها إذا المانعة من انفتاح (إن) غيرها وهي التي للابتداء .) [1]

أما موقف ابن مالك فهو الموافقة حيث ارتضى ما ذهب إليه الأخفش ، ورد ما ذهب إليه الفارســـي مفنـــدا حججه.

بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالان مثل الجزء الأول الذي يلي أن والمفعول كالجزء الثاني فإن قتلت لمسلما بمنزلة إن قتيلك لمسلم ثم إن كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذي كان خـــبرا في الأصل وإن كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا منفصلا فـــإن اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا [2] .

فقال :

(وهو الصحيح عندي ، والجواب عن شبهة أبي علي أن يقال : إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولا لما قبلها من الأفعال ، لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة ، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها ، لأن من قال : إن قتلت لمسلما ، بمنزلة من قال : إن قتيلك لمسلمٌ . وإن شئت أن تقول : لمّا بطل عمل إن بالتخفيف ، وقصد بقاؤها توكيدا على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزهـــا مـــن النافية، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مـــع التشديد ، من التأخر في اللفظ ، والتقدم في النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما لم يمنـــع مـــع التشديد ، لأن النية بها التقديم ، وبما تقدم التأخير) [3].

---

[1] البغداديات (١٨٢-١٨٣)

[2] شرح التصريح (٢٣٢/١)

[3] شرح التسهيل (٣٥/٢-٣٦)

ويظهر أثر الخلاف في حكم تعليق الفعل بعدها عند دخول : علمت أوإحدى أخواتها على الجملة الاسمية فإن قلنا أنها لام الابتداء في مثل : (قد علمنا إن كنت لمؤمنا) علق العامل بعدها عن العمل وكسرت (إن) وإن قلنا إنها لام فارقة لم يعلق الفعل بعدها عن العمل وفتحت إن [1] والجملة الفعلية هي الفعل الناسخ المثبت من باب كان غير ليس ، ولا الواقع صلة ، فلا تدخل على ما أوله حرف نفي ، ولا على ما دام ، ومن باب ظن غير الذي لا ينصرف ، فلا تدخل على هب ونحوها وتلزم اللام ما وقع في اللفظ ثانيا من معمولي كان ، ومعمولي ظن وأخواتها ، ولا تدخل على ما خبره منفي في باب كان ولا على ما ثانيه منفي في باب ظن وسواء في ذلك الفعل المضارع والماضي [2] .

[1] تعليق الفرائد (٤/٦٢-٦٣) شرح التصريح (١/٢٣٢)

[2] ارتشاف الضرب (٣/١٢٧٢)

اسمية ما المصدرية

تعد ما المصدرية إحدى أشهر الموصولات في العربية ، واختلف النحاة في حقيقة (ما) هذه وتأصيلها وهل هي اسم أم فعل ؟ [1].

فذهب سيبويه [2] ،وجمهورالنحاة [3] ،إلى أنها حرف لأنه لا يعود عليها ضمير من صلتها ، فالتقدير عندهم في قولك: أعجبني ما قمتُ أي قيامك ولو كانت اسما لاحتاجت إلى عائد [4] و أن لها شبها بـ(أن) المصدرية إلا أنها لا تعمل عملها ، فأعجبني ما صنعت بمنزلة أعجبني أن قمت [5].

وذهب أبو الحسن الأخفش [6] ،والمبرد [7] ،وابن السراج [8] ،إلى أنها اسم ونسب إلى جماعة من الكوفيين أيضا [9] ، وهو مذهب المازني [10] و السهيلي [11].

واحتجوا بعود ضمير المصدر عليها من صلتها إن كان الفعل غير متعد فإذا قلت : أعجبني ما قمت . فالتقدير : القيام الذي قمته والصنيع الذي صنعته وحُذف الضميرُ الذي في الصلة [12] ، ويقدره الأخفش الذي قمت [13]. **وحجتهم في ذلك :**

-أنها موصولة غير عاملة ، فكانت اسما كأمثالها من الموصولات [14] فإن كانت معرفة فهي بمنزلة الذي ، وإن

---

[1] زعم ابن خروف أن ما المصدرية حرف باتفاق ، ورد على من نقل فيها خلافا ، وهو خلاف الحقيقة كما تبين

[2] الكتاب (٣ /١٠-١١/١٥٦)كتاب معاني الحروف (٨٩)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٨)رصف المباني(٣٨١) ، الجنى الداني(٣٣٢)شفاء العليل (٢٤٥/١)

[3] شرح الجمل لابن عصفور (١٧٤/١) نسب للبصريين في رصف المباني (٣٨١)

[4] معاني الحروف (٨٩) اللباب في علل البناء والإعراب (١٢٦/٢) ارتشاف الضرب (٩٩٣/٢)شفاء العليل (٢٤٥/١-٢٤٦)

[5] شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٨)

[6] كتاب معاني الحروف (٨٩) شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٨) شرح الكافية للرضي (٢٤/٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١٢٦/٢) رصف المباني(٣٨١)) الجنى الداني(٣٣٢)مغني اللبيب (٣٠٥/١) ارتشاف الضرب (٩٩٣/٢) المساعد (١/ ١٧٣) شفاء العليل (٢٤٥/١)همع الهوامع (١/ ٢٨١) حاشية الصبان (١٧٦/١)

[7] همع الهوامع (١/ ٢٨١

[8] شرح الكافية للرضي (٢٤/٣مغني اللبيب (٣٠٥/١)) الجنى الداني(٣٣٢)ارتشاف الضرب (٩٩٣/٢) المساعد (١/ ١٧٣) شفاء العليل (٢٤٥/١)همع الهوامع (٢٨١/١)

[9] رصف المباني(٣٨١) الجنى الداني(٣٣٢)المساعد (١/ ١٧٣) شفاء العليل (٢٤٥/١)

[10] همع الهوامع (١/ ٢٨١)

[11] نتائج الفكر (١٤٤)، همع الهوامع (١/ ٢٨١)

[12] المساعد (١/ ١٧٣) شفاء العليل (٢٤٥/١-٢٤٦) رصف المباني(٣٨١-٣٨٢) تعليق الفرائد (٢٧٨/٢)

[13] ارتشاف الضرب (٩٩٣/٢)

[14] اللباب في علل البناء والإعراب (١٢٦/٢)

كانت نكرة فهي في تقدير شيء ويكون الفعل بعدها صفة لها و لا بد من عائد يعود إليها[1] .

- أن في القول باسمية ((ما)) المصدرية تخلصا من دعوى اشتراك لا داعي إليه ؛ فإن ((ما)) الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق ، وهي موضوعة لما لا يعقل،والأحداث من جملة ما لا يعقل ، فإذا قيل : ((أعجبني ما قمت)) قلنا التقدير: أعجبني الذي قمته ، وهو يعطي معنى قولهم : أعجبني الذي قمته ، وهو يعطي معنى قولهم : أعجبني قيامُك [2].

أما موقف ابن مالك :

فقد تجلى في الفوائد المحوية وسبك المنظوم حيث نسب للأخفش القول بافتقار (ما) المصدرية عنده إلى عائد في أثناء حديثه عن الموصولات الحرفية ،ولم يذكر ما يترتب على قوله هذا من خلاف في اسمية ما أو حرفيتها.

حيث قال: (ومنها : " ما " وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وتختص بنيابتها عن ظرف الزمان ، وتوصل بجملة اسمية على رأي ، وتفتقر عند الأخفش إلى عائد) [3].بخلاف ما صرح به في متن التسهيل وشرحه ، حيث بين ما جاء في المسألة من خلاف، و أطراف هذا الخلاف ، وموقفه منه -وهو ما يعنينا - .

لقد خالف ابن مالك الأخفش فيما ذهب إليه من القول باسمية (ما) المصدرية وصرح بذلك في متن التسهيل إلا أنا نلحظ أنه قد اكتفى ببيان موقفه دون أن يعرض لعلة هذه المخالفة،:(وليست اسما فتفتقر إلى ضمير خلافا لأبي الحسن وابن السراج،..)[4] . كذا فعل في شرح الكافية الشافية ومذهب الأخفش مرود:

في متن الكافية الشافية و شرحها فقد أضرب ابن مالك عن ذكر أي خلاف في المسألة:

وسم موصولا من الحروف ما يغني عن المصدر حيث تُمّسا[5]

وقال في الشرح : (الموصولات الحرفية (أنْ) و (أنَّ) و(ما) و(كي) و(لو) إذا حسُن في موضعها (أنْ) [6]) .

-بأن الاسمية لا تثبت من حيث كانت موصولة غير عاملة ، فإن ذلك ليس من حد الأسماء ولا علاماتها، لأن كونها موصولة يخرجها عن حكم الأسماء إذ من حكم الأسماء التمام ، وكونها لا تعم حكم أكثر الحروف فعُلم أن الاسمية تثبت بدليل غير هذا [7].

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٨)

[2] مغني اللبيب (٣٠٥/١)

[3] الفوائد المحوية (٢٠) وينظر سبك المنظوم (١٢) ب

[4] تسهيل الفوائد (٣٨/٣٧)

[5] شرح الكافية الشافية (٣٠١/١)

[6] شرح الكافية الشافية (٣٠٢/١)

[7] اللباب في علل البناء والإعراب (١٢٦/٢)

-بأن فيه تكلف لا ضرورة تدعو إليه ، وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضمير المصدر بارزا نحو قوله: هذا سراقة للقرآن يدرسه . أي يدرس الدرس .

وأما إذا لم يكن في اللفظ ضميرٌ فلا حاجة تدعو إلى تقديره [1] لأن الأصل عدم الإضمار[2].

-مجيء جملة من الشواهد تعذر فيها تقدير الضمير عائدا :

نحو قوله تعالى { ومما رزقناهم ينفقون }[البقرة:٣] فلو كانت ما هنا اسما للزم أن يكون في الجملة بعدها ضمير ولا ضمير فيها يصح تقديره لأن الفعل قد استوفى مفعوله [3]

وقوله تعالى { وضاقت عليهم الأرض بما رحبت }[التوبة:١١٨] لأنه ليس في صلة عائد إذ الفعل لازم ولا يتعدى ولا يصح تقدير إلحاق الضمير به.

و نحو : ((جلستُ ما جلس زيد)) تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل ، وأنه يستلزم أن يُسمع كثيرا ((أعجبني ما قمته)) لأنه عندهما الأصل ، وذاك غير مسموع ، قيل : ولا ممكن ؛ لأن قام غير متعد ، وهذا خطأ بين ؛ لأن الهاء المقدرة مفعولٌ مطلق لا مفعولٌ به [4] .

---

[1] رصف المباني(٣٨١-٣٨٢)

[2] شرح الكافية للرضي (٣/٢٤)

[3] شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٤٢)

[4] مغني اللبيب (١/٣٠٥)

(ما) في أسلوب التعجب

تعد صيغة التعجب (ما أفعله) من أشهر صيغ التعجب في الأساليب العربية ، وأكثرها دورانا في النسق العربي ، وقد اختلفت آراء النحاة في حقيقة وتأصيل (ما) التي في هذه الصيغة على أقوال متعددة نسب منها ابن مالك للأخفش مذهبان في التسهيل :

أولها : أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، فهي اسم واقع في موضع رفع بالابتداء، و (أفعل) بعدها في محل رفع خبر عنها.

وثانيها : أن ما اسم موصول صلتها ما بعدها ، تقع مبتدأ والخبر محذوف وتقديره الذي أحسن زيدا شيء أو موجود أو عظيم .

قال في متن التسهيل: (ينصب المتعجب منه مفعولا بموازن ((أفعَل)) فعلا لا اسما خلافا للكوفيين غير الكسائي ، مخبرا به عن ((ما)) متقدمة بمعنى شيء ،لا استفهامية،خلافا لبعضهم، ولا موصولة خلافا للأخفش في أحد قوليه.)[1] . وقال في شرحه : (وبعد ثبوت اسميتها فهي إما بمعنى شيء ، وإما بمعنى الذي وإما استفهامية والقول الأول قول البصريين، وهو الصحيح ؛..)[2] ، (ووافق أبو الحسن الأخفش على صحة جعل ما التعجبية نكرة ، وأجاز كونها موصولة بفعل التعجب مخبرا عنهما بخبر لازم الحذف ...)[3].

وهاتان النسبتان غير مستبعدتين عن الأخفش في ضوء ما عرف عنه من تعدد الرأي في المسألة الواحدة خاصة وأن القول الأول هو قول الخليل و سيبويه وجمهور البصريين [4].

قال سيبويه في باب ما يعمل عمل الفعل و لم يجرِ مجرى الفعل و لم يتمكن تمكنه : (وذلك قولك ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب .وهذا تمثيل و لم يتكلم به) [5].

---

[1] تسهيل الفوائد (١٣٠) .

[2] شرح التسهيل (٣/ ٣١- ٣٣).

[3] المرجع السابق.

[4] الكتاب (٧٣/١) ، المقتضب (٤/ ١٧٣) الأصول (١/ ٩٩) ، التعليقة (١/ ١٠٩) ، شرح السيرافي (١/ ١٨٢ ب) التبصرة (١/ ٢٦٥) مجالس العلماء (١٢٥) المفصل (٣٦٨) شرح المفصل (٧ / ١٤٩) ، أسرار العربية (١١٢)الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١) ، شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/ ٩٢٧) شرح الرضي (٤/ ٢٣٣) ائتلاف النصرة (٧٢) المرتجل (١٤٦) مغني اللبيب (٢٩٧/١) أوضح المسالك (٣/ ٢٥١) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٥) المساعد (١٤٨/٢) شفاء العليل (٢/ ٥٩٩) التصريح (٢/ ٨٧)

[5] الكتاب (١/ ٧٢) وينظر : شرح السيرافي (١/ ١٨٢ ب) التبصرة (١/ ٢٦٥) المفصل (٣٦٨) شرح المفصل (٧ / ١٤٩) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٨٣) المرتجل (١٤٦) الجنى الداني (٣٣٦)

وقد تابع ابن مالك في نسبة هذا المذهب للأخفش جمهرة من النحاة [1] في أحد أقواله في (مـــا) [2] وليست هذه النسبة ببعيدة في ضوء ما عرف عن الأخفش من تعدد أقواله في المسألة الواحدة ، خاصة وأن هذا المذهب مذهب البصريين ، وقد جاء في معانيه ما يشير إلى قوله بذلك حيث قال:

[وقال : (إن الله نعمّا يعظكم به) فـ (ما) هاهنا اسم ، وليست له صلة ، لأنك إن جعلت ((يعظكم به)) صلة لـ ((ما)) صار كقولك : إن الله نعم الشيء ، أو نعْم شيئا، فهذا ليس بكلام ، ولكن تجعل ((ما)) اسما وحدها كما تقول : غسلته غسلا نعمًّا ، تريد به ((نعْم غسلا)).فإن قيل : كيف تكون ((ما)) اسما وحدها وهي لا يتكلم بها وحدها ؟ قلت : هي بمنزلة ((يا أيها الرجل)) ، لأن ((أيا)) هاهنا اسم ، و لا يتكلم به وحده حتى يوصف ، فصار ((ما)) مثل الموصوف هاهنا . لأنك إذا قلت : غسلته غسلا نعمًّا ، فإنما تريـد المبالغة والجودة ، فاستغنى بهذا حتى تكلم به وحده ومثل ((ما أحسن زيدا)) ، ((ما)) هاهنا وحـدها اسـم. وقوله : إني مما أصنع كذا وكذا ، و((ما)) هاهنا وحدها اسم، كأنه قال : إني من الأمر ، أو من أمري صنيعي كذا وكذا][3].

فتنظيره إياها بما التي في نعما والمستغنية عن صلة بعدها هو المثال الذي عول عليه النحويون في الاستدلال .

كذا رأيه الثاني في المسألة وهو أن ما **اسم موصول صلتها ما بعدها ، تقع مبتدأ والخبر محذوف** غير مستبعد لأنه منسوب له [4] و لجماعة من الكوفيين [5] ومما يقوي صحة هذه النسبة ما جاء في حاشية الكتـاب لسيبويه: (قال الأخفش وإن شئت جعلت أحسن صلة لما وأضمرت الخبر ، فهذا أقيس وأكثر)[6]. ومـا

---

[1] شرح الرضي (٤/ ٢٣٣) المرتجل (١٤٧) الجنى الداني (٣٣٦) مغني اللبيب (٢٩٧/١) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٥) ابن عقيل في المساعد (٢/ ١٤٨) شفاء العليل (٢/ ٥٩٩) التصريح (٢/ ٨٧)

[2] نسب الرضي له القول بالموصولية ومتابعة سيبويه ينظر شرح الكافية (٤/ ٢٣٣-٢٣٤) وكذا فعل ابن الخشاب في المرتجل (١٤٧) و السلسيلي في شفاء العليل (٢/ ٥٩٩)، ونسب له وابن هشام في أوضح المسالك (٣/ ٢٥١) ود/ عبد الأمير في منهج الأخفش في الدراسة النحوية(٣٩٤- ٣٩٥) القول بأنها موصولة و نكرة ناقصة ، ونسب له ابن يعيش في شرح المفصل عن ابن درستويه (٧/ ١٤٩) وأبو حيان في ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٥) وكذا ابن عقيل في المساعد (٢/ ١٤٨) و الأزهري في التصريح (٢/ ٨٧) وابن هشام في مغني اللبيب (٢٩٧/١) و المرادي الجنى الداني (٣٣٦) ثلاثة أقوال ، ونسب له الزمخشري في المفصل (٣٦٨) وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/ ٩٢٧) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١) القول بأنه موصولة فحسب

[3] معاني القرآن (٣٧/١-٣٨)

[4] الأصول (١٠٠/١)، شرح السيرافي (١٨٣/١ب)، (أمالي ابن الشجري (٥٥٣/٢) ، المفصل(٣٦٨)، شرح المفصل (١٤٩/٧) نقلا عن ابن درستويه ، (شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٩٢٧/٣) ، الإيضاح في شرح المفصل (١١١/٢) ، شرح الرضي (٢٣٣/٤) ، شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٢/١) ،المرتجل (١٤٧)،التبيين عن مسائل الخلاف(٢٨٢)،ونسب في أسرار العربية لابن الأنباري إلى جماعة من البصريين (١١٢)

[5] شرح المفصل (٧ / ١٤٩) ائتلاف النصرة (٧٢) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٥) المساعد (١٤٨/٢)

[6] الكتاب (١/ ٧٣)

نقله ابن السراج في الأصول عنه حيث قال :(إذا قلت: ما أحسن زيدا ، فـ ((ما)) : في موضع الذي ، وأحسن زيدا صلتها ، والخبر محذوف، ..) [1]،

ونلحظ هاهنا أن ابن مالك قد اكتفى بنسبة قولين للأخفش بخلاف ما جاء عن النحاة حيث نسب إليه مذهب ثالث وهو أن (**ما**) **نكرة موصوفة الفعل صفتها** ، والخبر محذوف واجب الحذف التقدير : شيء أحسن زيدا عظيم [2]، وهو قريب من المذهب الأول مذهب الجمهور إلاأن فيه تخلصا من الوقوع فيما ذهبوا إليه من جواز الابتداء بـ(ما) نكرة تامة دون مسوغ من وصف ونحوه .

والجامع بين المذهبين الأخيرين أو القولين الأخيرين هو كون الخبر محذوفا محتاجا إلى تقدير ، وغالبا ما يقدرونه بشيء .

وبتضافر نسبة المذاهب الثلاث للأخفش في (ما) يلح على أذهاننا التساؤل التالي :

❖ ما سر تعدد مذهب الأخفش في حقيقة (ما) و تأصيلها ؟

خاصة و إن الخلاف في مثل هذه المسائل مما لا يترتب عليه أي تأثير على الحكم النحوي لـ(ما) نفسها ، فقد أجمع النحاة باستثناء الكسائي على أن (ما) اسم يحتل موقعا من الإعراب هو الرفع على الابتداء سواء أكانت (ما) نكرة تامة وما بعدها خبر أو معرفة ناقصة وما بعدها صلة أو نكرة موصوفة وما بعدها صفة لها والخبر محذوف في كليهما . فما هذه الأوجه المتعددة – في رأينا – إلا اجتهادات من الإمام أوحت إليه بها الصنعة النحوية في حدودها الممكنة . وما أشبه تصرفه في هذه المسألة بتصرف الصرفيين بمسائل التمرين ؛ خاصة وأن نسبة القول إليه في جميع الأوجه الثلاثة ثابتة وإن كنا نميل إلى متابعة وأخذ الأخفش بمذهب سيبويه والجمهور البصري لما توافر فيه من مراعاة شرطين أساسيين وهما الصنعة النحوية والمعنى النحوي ، و أن قوله بموصولية (ما) هاهنا إنما قال به لجوازه من حيث الصنعة النحوية فـ(ما) يجوز أن تكون اسما موصولا وما بعدها صلة و نكرة موصوفة وما بعدها صفة وإن كان المعنى الذي يقتضيه التعجب بعيدا – كما ستبين – ؛ وهذا منحى من مناح الأخفش الأوسط في التفكير ، فما دامت مقاييس الصنعة النحوية تجوز ذلك فلا بأس من أن يقول به وإن لم يسبق به . ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه الأخفش من القول بأن الإبهام الذي يقتضيه التعجب يغني عنه حذف الخبر في حالة كون (ما) معرفة ناقصة أو نكرة ناقصة.

---

[1] الأصول (١/ ١٠٠)

[2] شرح المفصل (٧/ ١٤٩) ، أوضح المسالك (٣/ ٢٥١) مغني اللبيب (١/٢٩٧) الجنى الداني (٣٣٦) .

قال الرضي: (وهذه التقديرات كلها باعتبار الأصل لا على أنها الآن بهذا المعنى ، وإنما معناها الإنشاء كما تقول : في (بعت) : فعـــل ماض وفاعل، يعني في الأصل ــ إذا كنت مريدا به معنى الإنشاء – فكذلك هذا)[1].

أما عن موقف ابن مالك من الأخفش في هذه المسألة فهو الموافقة والمخالفة معا حيث وافقه فيما نسبه إليه من متابعة الجمهور وخالفه في القول بالموصولية [2] .

ويبدو أن إغفال ابن مالك لنسبة المذهب الثالث في (ما) للأخفش يعود لقربه من الأول فـــ(مـــا) فيهما نكرة تامة بمعنى شيء ، فما يعنيه هو (ما) وحدها دون اعتبار لحالة الجملة بعد (ما) في الأول خبرا ، وفي الثاني صفة والخبر محذوف.

أما عن علة موافقته للجمهور فقد بينها في شرحه للتسهيل وشرح الكافية الشافية فقط ، ولم يخرج فيها عما ذكره الأوائل في مصنفاتهم من أن.

❖ باب التعجب باب إبهام ، فالتعجب إنما يكون مما خفي سببه فناسب النكرة المبهمة التي لاشيء أشد إبهاما منها ؛ [3] فناسب النكرة التامة غير الموصولة ولا الموصوفة ، المخبر عنها بما يليها من الفعل ، وجاز الابتداء بها كما جاز بنظائرها (من) و(ما) في سياق الاستفهام والجزاء أما قولهم : هي بمعنى شيء فهو تقريب للتعليم ، فشيء لا ينافي إرادة ذلك الإبهام ، وإن كان ليس نصا فيه [4]. و (قد يدخل المعنى في اللفظ ، ولا يـــدخل في نظيره)[5].

❖ أن ما بعد ما التامة إما أن يكون صفة، أو صلة، أو خبرا ولا يجوز أن يكون صفة أو صلة لها [6] لأمـــــور منهـــــا:

-إن الغرض من الصفة والصلة توضيح الاسم الذي تجيئان صلة له أو صفة وتخصيصـــه وتبيينـــه ، والتعجب بابه الإبهام والخفاء ، ومن هنا حكموا على (ما) بأن تكـــون مبهمة غـــير موصوفة ولا موصولة لئلا تخرج عن الإبهام الذي يقتضيه معنى التعجب [7] .

---

[1] شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/ ٩٢٧)

[2] تسهيل الفوائد (١٣٠) وينظر : شرح التسهيل (٣/ ٣١-٣٣)

[3] ينظر في ذلك :المقتضب (٤/١٧٣)، التعليقة(١/١٠٩) ، الأصول (١/١٠٠)، التبصـــرة (١/٢٦٥) ، شـــرح المفصل (٧/ ١٤٩) ، التبيين (٢٨٣)الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١) حاشية الصبان (٣/ ١٧)

[4] المساعد (٢/ ١٤٨)

[5] المقتضب (٤/ ١٧٥)

[6] البغداديات (٢٥٥)

[7] ينظر في ذلك : المقتضب (٤/ ١٧٣) ، الأصول (١/ ٩٩) ، التعليقة (١/ ١٠٩) ، البغداديات(٢٥٥) ، المرتجل (١٤٧) ، شرح المفصل (٧/ ١٤٩) ، النكت (١/ ٢١٠)، التبيين (٢٨٣)

ونظّروا لها في كونها مستغنية عن الصلة بمجيئها في بابي الاستفهام و الجزاء [1] فالعلة التي من أجلها كانت (ما) في الاستفهام والجزاء غير (موصوفة موصولة)موجودة بعينها في التعجب ، وذلك أن المستفهم إنما يستفهم عما لا يعرف ولو وصل (ما) لأوضح واستغنى عن الاستفهام ، والمجازي إنما يريد أن يعم فلو وصل لحصل على شيء بعينه فاستغنى عن الصلة ، وكذلك المتعجب مبهم فلا يصح أن يصل (ما) فتخرج عن الإبهام لأن الصلة إيضاح وتبيين [2] .

❖ إن الحكم على (ما) بأنها نكرة تامة بمعنى (شيء) فيه استغناء عن تقدير، بخلاف الحكم عليها بأنها موصوفة أو موصولة ؛ فإن فيه حاجة إلى تقدير محذوف يقع خبرا ، إذ الوصف مع الموصوف لا يكون كلاما تاما ، كما أن الصلة مع الموصول لا يكون كلاما تاما [3].

نضيف إلى ذلك أن الخبر ينبغي أن يقدر بما يتم المعنى ويوضح الفائدة بأن يقصد به شيء أو يخص به أمر ؛ وإلا فلن تكون هناك فائدة من وجوده فضلا عن تقديره ،وإذا كان كذلك بطُل ما ذهبوا إليه من إدعاء الحذف فضلا عن التقدير ، لعدم تحقق معنى التعجب وزوال الإبهام والخفاء .

(ومتى صار كذلك فقد بعد أن يكون تعجبا ، فإذا لم يجز أن يكون الخبر مضمرا ، أو لم تكن (ما) صلة و لا صفة ثبت أن (ما) اسم منكور غير موصوف) [4].

قال ابن مالك في شرح التسهيل : (لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي ، وسبب الاختصاص بها خفي ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام . ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب إذ لا يكون إلا مختصا ، فيتعين كون الثاني مقتضيا للإبهام وهو ((ما)) فلذلك اختير القول بتنكيرها ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة ، كما لا يمتنع الابتداء بمن وما الشرطيتين والاستفهاميتين). [5] فصحة المعنى الذي يقتضيه التعجب ، هو علة متابعة ابن مالك مذهب الأخفش و الجمهور في هذه المسألة دون غيره من المذاهب في (ما) ، وهي ذاتها علة مخالفته مذهب الأخفش الأوسط في القول بموصولية (ما) -كما سيتبين -

---

[1] ينظر : المقتضب (٤/ ١٧٣/١٧٧) التعليقة(١/ ١٠٩-١١٠) ، أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥٣) النكت (١/ ٢١٠)

[2] شرح السيرافي (١/ ١١٣) ـ (أ) بتصرف وينظر المقتضب (٤/ ١٧٣/١٧٧) التعليقة(١/ ١٠٩-١١٠) النكت (١/ ٢١٠)

[3] البغداديات (٢٥٥) ،و ينظر شرح المقدمة الكافية (٣/٩٢٨) التبيين (٢٨٣)

[4] البغداديات (٢٥٥) وينظر : التبيين (٢٨٣)

[5] شرح التسهيل (٣/ ٣١-٣٣)

❖ وإنما جاز الابتداء بالنكرة لإفادتها التعجب لا الإخبار المحض [1] ، أو لتقديرها بالنفي وذلك أن المعنى في قولك : ما أحسن زيدا شيء جعله حسنا ، والمراد ما جعله حسنا إلا شيء كما قالوا : شر أهر ذا ناب والمعنى ما أهره إلا شر فساغ الكلام لأنه في معنى النفي والنكرة في تأويل الفاعل [2] .

❖ مجيء (ما) نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة أيضا على حد دخولها في باب التعجب في مواضع منها:

-قولهم : إني مما أن أفعل ، أي إني من أمر فعلي وذلك إنما يكون في سياق المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل [3].

-ومن المواضع التي جاءت فيها ((ما)) نكرة تامة أيضا قولهم : غسلته غسلا نِعِّما ، فلا يتصور أن تكون ((ما)) هنا زائدة لئلا يبقى الفعل بلا فاعل . ولا يتصور أن تكون موصولة لأنه ليس لها صلة ، فثبت أن ما هنا تامة وليست شرطا ولا استفهاما ولا تعجبية، ولكنه موقوف على السماع .[4]

وظاهر مذهب سيبويه أنها معرفة تامة تقع فاعلا ، فغسلته غسلا يراد نعم الغسل و لم توصل (ما) هاهنا لأن نِعْمَ إنما يليها المبهم[5].

- مجيؤها مقترنة بـ(نعم وبئس) ، إذ أن محلها هو النصب على التمييز عند الزمخشري والفارسي في أحد قوليه ، نحو قوله عز وجل :{ بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا }، فما هنا أيضا نكرة في موضع نصب على التمييز ، مبينة للضمير المرتفع ببئس وتقدير الكلام : بئس شيئا اشتروا به أنفسهم كفرهم ، كما يقدرون : ما أحسن زيدا شيء أحسن زيدا ، فأما قوله : (اشتروا به) ، فصفة له غير صلة . [6]ونحو قوله تعالى:{إن تبدو الصدقات فنعما هي} فما نكرة تامة بمعنى شيء في موضع نصب على التمييز وتقدير الكلام : فنعم شيئا هي [7] وظاهر مذهب سيبويه أنها معرفة تامة تقع فاعلا [8].

---

[1] اللباب (١/ ١٩٦)

[2] شرح المفصل (٧/ ١٤٦)

[3] مغني اللبيب (١/ ٢٩٨)

[4] شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٤٥٦) وينظر :مغني اللبيب (١/ ٢٩٨) حيث نسب للزمخشري ، فهارس الشيخ عضيمة (٢٢٧) منسوبا لسيبويه

[5] الكتاب ١/ ٧٣) (٣/ ١٥٦) شرح السيرافي (١/ ١١٣) ـ (أ) النكت (١/ ٢١٠) الجنى الداني (٣٣٨) مغني اللبيب (١/ ٢٩٨-٢٩٦) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٤)

[6] لتعليقة(١/ ١١٠)

[7] شرح الرضي (٤/ ٢٥١) منسوبا للزمخشري والفارسي التبيين (٢٨٤) دون نسبة ونسبه أبو حيان للبصريين (٤/ ٢٠٤٤)

[8] الكتاب (٣/ ١٥٦) شرح الرضي (٤/ ٢٥٠) الجنى الداني (٣٣٨) مغني اللبيب (١/ ٢٩٨-٢٩٦) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٣)

أما مخالفته للأخفش في قوله بموصولية ما فقد اعتمد ابن مالك في إقامة الحجة على فساد المعنى المترتب على القـــول بموصوليتها وجعلها معرفة ناقصة لزوال الإبهام الذي يقتضيه التعجب.

فالأصل في الخبر أن يقدر بما يتم المعنى ويوضح الفائدة [1]، فلـــو قدر بشيء لم يجز حذفه لعري هذا التقدير عن فائدة ، لأنه من المعلوم البين أن الذي أحسنه شيء ،فالخبر إنما يسوغ حذفه متى كان في اللفظ ما يدل عليه [2] ، فـــإن وجد ما يدل عليه كان بمنزلة الثابت ولا إبهام حينئذ ، وإن لم يكن هناك ما يدل عليـــه خرج عن النظير أو المألوف لأن الحذف من غير دليل لا وجود له[3].

قـــال في شرح التسهيل : (وأيضا يقال لمن ذهب هذا المذهب أخبرني عن الخبر الذي ادعيت حذفه أمعلوم هو مجهول ؟. فإن قال هو معلوم فقد أبطل الإبهام المقصود ، وإن قال هو مجهول لزم حذف ما لا يصح حذفه ؛ فإن شرط صحة حذف الخبر ألا يكون مجهولا، وهذا كاف في بيان ضعف القول بأن ((ما)) التعجبية موصولة بفعل التعجب)[4] .

فلو سلم بجواز تقدير الخبر المحذوف بشيء ، ليصح ما يقتضيه المعنى من الإبهام ، فـــإن فيه مخالفـــة للنظائر باعتبار أمرين:

- تقدم الإفهام وتأخير الإبهام والأصل العكس ،لأن فائدة الإبهام ثم التفسير إن الشيء إذا أبهم ثم فسر كان في النفس أوقع بما جبل الله النفوس عليه من التشوق إلى معرفة ما قصد إبهامـــه لأنه إذا ذكر كذلك كان مذكورا مرتين أبلغ من المذكور مرة واحدة) [5].

- حذف الخبر دون استطالة للجملة

قال ابن مالك :

(أحدهما: تقدم الإفهام وتأخير الإبهام ، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما تقديم ما بـــه الإبهـــام وتأخير ما به الإفهام ، كما فعل بضمير الشأن ومفسره ، وبضميري نعم ورب، بالعموم والتخصيص وبالمميز والتمييز وأشباه ذلك .

---

[1] شرح المفصل (/ ١٤٩) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١) التبيين (٢٨٣)

[2] المقتضب (٤/ ١٧٧) ، الأصول (١/ ١٠٠) ، شرح الرضي (٤/٢٣٣-٢٣٤) شرح المفصل (٧ / ١٤٩) شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٨٢)

[3] شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٨٢) بتصرف

[4] شرح التسهيل (٣/ ٣١-٣٣) شرح الكافية الشافية(٢/ ١٠٨١-١٠٨٢)

[5] الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٩٨)

الثاني :كون الخبر ملتزم الحذف دون شيء يحصل به استطالة كما فعل بعد لولا وفي عمرك لأفعلنّ ، فالحكم بموصولية ((ما)) وكون الخبر محذوفا دون استطالة حكم بما لا نظير له ، فلم يعول عليه ولا أجيب إليه)[1].

وهذا ما كان يدركه الأخفش نفسه ، فقد نقل ابن مالك في شرحه للكافية الشافية نصا عن الأخفش – لم أقف عليه عند غيره – يفسر حقيقة ووجهة الأخفش وهو قوله : (وجعل المبتدأ في التعجب معرفة لا يخل بالإبهام اللازم للتعجب ، لأن التزام حذف الخبر كاف في الإبهام)[2] .

فما احتج به المانعون موصولية (ما) لزوال معنى الإبهام الذي يقتضيه التعجب منها بجعل (ما) ، يقابله الإبهام الناشيء من كون الخبر محذوفا .

وابن مالك وإن رد قول الأخفش والكوفيين بالموصولية إلا أنه لم يبين معتمدهم في القول بذلك وهو ما يلي

- إن استعمال (ما) موصولة ثابت في الخبر ،واستعمال (ما) بمعنى شيء نكرة غير موصوفة تقع مبتدأ لم يثبت في غير الجزاء والاستفهام[3]، والتعجب خبر فينبغي أن تكون (ما) فيه موصولة:نقل السيرافي عن الأخفش قوله : (إنما تكون ((ما)) غير موصولة في الاستفهام والمجازاة فالاستفهام قولك : ما عندك .و المجازاة قولك : قولك : ما تفعل أفعل و إذا كانت في الخبر فهي بمعنى الذي موصولة كقولك:ركبت ما عندك وشربت ما أصلحته أي ركبت الذي عندك وشربت الذي أصلحته قال فالتعجب خبر فينبغي ((ما)) فيه موصولة .)[4] قال المبرد (وإنما هربوا من أن تكون (ما) وحدها اسما ، فتقديرهم : الذي حسن زيدا شيء[5].
- إن ((ما)) ليست في معنى شيء إذ لو كانت كذلك لكانت تامة في نفسها ، وذلك غير جائز ، لأنها في غاية الإبهام ، والإبهام يقتضي الإيضاح ، فأما أن يكون تاما مستغنيا عن بيان فلا[6].
- إن الحكم على (ما) بأنها موصولة فيه تخلص مما ذهبوا إليه من جواز الابتداء بالنكرة غير الموصوفة، أما الإبهام الذي يقتضيه التعجب فقد عوض عنه حذف الخبر. ونظروا لها بقولهم (حسبك) لأنه اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر لما فيه من معنى النهي وكذلك (ما)[7].

---

[1] شرح التسهيل (٣/ ٣١-٣٣)

[2] شرح الكافية الشافية(٢/ ١٠٨١-١٠٨٢)

[3] ينظر في ذلك : شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/ ٩٢٨) شرح الرضي (٤/٢٣٣-٢٣٤) شرح المفصل (٧/ ١٤٩)، شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٢/١) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (١٩)

[4] شرح السيرافي (١/ ١١٣) (أ)

[5] المقتضب (٤/١٧٧)

[6] التبيين (٢٨٤)

[7] الأصول (١/ ١٠٠) شرح المفصل (٧ / ١٤٩)

ونلحظ هاهنا أن ابن مالك كدأبه في عرض المسائل قد أسهب في ذكر الحجج و ترجيح الآراء في شرحه للتسهيل وشرحه للكافية الشافية أيضا و أوجز في الأخرى فقد أدار ابن مالك الحديث عن هذه المسألة في جميع مصنفاته النحوية التي بين أيدينا متراوحا حديثه بين التفصيل والإسهاب في العرض ، و الاقتضاب في الطرح ، متفاوتا ذكره لما جاء في (ما) من مذاهب عامة بين مصنف وآخر ومن آراء الأخفش في المسألة خاصة — وهو ما يعنينا – ففي متن عمدة الحافظ وشرحه أعرض أو أضرب ابن مالك عن الحديث عن ما جاء في(ما)من مذاهب ومنها مذهب الأخفش مكتفيا بذكر مذهب سيبويه والجمهور في المسألة دون أن ينسبه [1]قال في متن عمدة الحافظ : (ينصب المتعجب منه بفعل على ((أفعل)) مخبر به عن ((ما)) مبتدأ، ..)[2] وقال في الشرح : (ويتقدم عليه ((ما)) مبتدأ ، ويكون هو خبرا عنها نحو : ما أحسن زيدا)[3] .

أما في سبك المنظوم والفوائد المحوية فقد نسب ابن مالك للأخفش مذهبا واحدا في ما وهي أنها اسم موصول بمعنى الذي محذوف الخبر و لم يتطرق كما فعل في سابقه إلى الحديث عن القول الثالث والرابع فيها [4] جاء فيهما: (ينصب المتعجب منه مفعولا بفعل على زنة أفْعل ، مخبر به عن ما متقدمة بمعنى شيء لا بمعنى الذي خلافا للأخفش . والخبر عنده محذوف ، ويجر بباء زائدة لازمة بعد فعل على زنة أفعل معناه الخبر لا الأمر ، ومحل المجرور مرفوع لا منصوب خلافا للكوفيين)[5].

كذا فعل في الكافية الشافية وشرحها حيث قال :

و(ما) هنا ارفع بايتداء والخبر (أفْعَلَ) رافعا ضميرا استتر

و كـ (الذي أفْعَل) : (ما أفْعَل) في رأي وهي به سعيدٌ اقتُفِي[6]

و (ما) المستعملة قبل (أفْعَل) اسم لعود فاعل (أفْعَل) إليها. وهي في موضع رفع بالابتداء: نكرة عند سيبويه ، وما بعدها خبر. موصولة عند الأخفش ، والخبر محذوف ، ملتزم الحذف كالتزام الحذف بعد (لولا) ، لأن ما لا تكون عنده تامة إلا شرطية أو استفهامية أو موصوفة ، ولأن النكرة المحضة لا يبتدأ بها غير معتمدة . قال : ((وجعل المبتدأ في التعجب معرفة لا يخل بالإبهام اللازم للتعجب ، لأن التزام حذف الخبر كاف في الإبهام . فيقال له :الخبر المدعى حذفه أمعلوم أم مجهول ؟ فإن كان معلوما فلا إبهام وإن كان مجهولا فحذف المجهول لا يجوز . وادعاء حصر (ما) التامة في الاستفهام والشرط باطل بقولهم : (غسلته غسلا نعمّا)فـ (ما) هذه إما

---

[1] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٢/ ٧٤٢)

[2] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٢/ ٧٤٢)

[3] السابق (٢/ ٧٤٢)

[4] الفوائد المحوية (٦٢) سبك المنظوم لوح (٣٦)

[5] السابق (٦٢) سبك المنظوم لوح (٣٦)

[6] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٧٥)

زائدة ، فزيادتها باطلة ؛ لأن ذلك يخلي (نعم) من فاعل ظاهر أو مضمر . فوجب كونها تامة . فكذا (ما) التعجبية) [1]. وقال أيضاً في شرح الكافية الشافية والخامس الذي ينفرد به دون (من) وقوعها نكرة خالية من الوصف وذلك في ثلاثة مواضع: أحدهما: في التعجب نحو (ما أعز المكفي أي شيء هل المكفي غزير جداً).

والظاهر أن ابن مالك قد اكتفى بدخول الأخفش في جمهور النحاة البصري فلم ينسب إليه المذهب الأول ، ونسب إليه القول بالموصولية لشهرة هذا المذهب لتفرده به ومتابعة الكوفيين له .

أما في التحفة فقد نسب له موافقة سيبويه والقول بالموصولية [2] قال :(قوله :"موصولة عند الأخفش ". أي على أحد قوليه، وفي الثاني يوافق سيبويه ، وإنما جاز الابتداء بالنكرة كقول سيبويه ؛ لأنه من باب قولهم : أمر أقعده ، وشر أهر ذا ناب . ومعناه : ما أقعده إلا أمر ، وما أهر ذا ناب إلا شر فكذلك) [3]. لأن سكوته في هذا المقام يفهم منه موافقته لابن الحاجب في حصر النسبة في القول بالموصولية .

وهنا مسألة يجب الوقوف عليها وهي ما نسبه ابن مالك للأخفش الأوسط في شرح الكافية الشافية من في سياق ذكره لمعتمد الأخفش في قوله بموصولية (ما) ، من أن:

- (ما) لا تكون تامة إلا شرطية أو استفهامية أو موصوفة[4].
- عدم جواز الابتداء بالنكرة المحضة غير معتمدة [5].

و ردَّ عليه بقوله:(وادعاء حصر (ما) التامة في الاستفهام والشرط باطل بقولهم : (غسلته غسلا نعمّا)فـ (ما) هذه إما زائدة ، فزيادتها باطلة ؛ لأن ذلك يخلي (نعم) من فاعل ظاهر أو مضمر . فوجب كونها تامة . فكذلك (ما) التعجبية) [6].

إلا أنه لم يبين نوع ما عنده من حيث التعريف والتنكير فإن كانت نكرة فهي نظيرة ما وضع التنظير وإن كانت معرفة فهي نقيضتها.

فنسبة هذين القولين للأخفش أمر يجب التحقق منه خاصة وأنه قد جاءت نصوص تؤكد عدم القطع بنسبة الأول له حيث قال : (وكذلك ((ما))نكرة ، إلا أنها بمنزلة ((شيء)) . ويقال : إن قوله : (هذا ما لدي عتيد) على هذا جعل ((ما)) بمنزلة شيء ، ولم يجعلها بمنزلة ((الذي)) ، فقال : ذا شيء لدي عتيد . وقال الشاعر :

---

[1] شرح الكافية الشافية(٢/ ١٠٨١-١٠٨٢)

[2] التحفة (٣٨٧)

[3] التحفة (٣٨٧)

[4] شرح الكافية الشافية(٢/ ١٠٨١-١٠٨٢)

[5] شرح الكافية الشافية(٢/ ١٠٨١-١٠٨٢)

[6] شرح الكافية الشافية(٢/ ١٠٨١-١٠٨٢)

ربما تكره النفوس من الأمـــــر له فرجة كحل العقال

فلولا أنها نكرة بمنزلة ((مَن)) لم تقع عليها ((رُبَّ) . وقد يكون (هذا ما لدي عتيد) ، على وجـــه آخـــر ، أخبر عنهما خبرا واحدا ، كما تقول : هذا أحمر أخضر .)[1]

ونقل عنه العكبري قوله عند قول الله عز وجل :{فبما نقضهم ميثاقهم} [النساء: ١٥] أن ((ما)) بمعنى شيء، ونقضهم بدل منه، فإذا جاءت في موضع تامة لم يستنكر كونها كذلك في هذا الموضع [2].

وقد سبق ابن مالك إلى هذه النسبة ابن يعيش وابن عصفور [3]، دون أن ينبها إلى ما جاء في المعاني عنه مـــن القول بجواز مجيئها نكرة تامة في بعض المواضع من المعاني رغم نقلهم عن هذا المصنف خاصة ابن مالك .

والحق أن ما ذهب إليه ابن مالك من ترجيح المذهب الأول مذهب سيبويه و البصريين مقابل مذهبي الأخفش في المسألة —وهو ما يعنينا –هو الأولى بالقبول والاعتبار لما ذكر .وإن كان لم يخرج في ترجيحه عما اعتمد عليه الأوائل إلا أن في هذا محمـــدة لابن مالك ، فابن مالك إمام نحوي مطلع أقام دعـــائم مذهبـــه النحوي على ما أرساه الأوائل من قواعد و لم يخالفهم إلا في أحايين قليلة ، إلا أن ما قام به في سبيل تبسهيل العبارة النحوية التي انتقلت لمن خلفه كما سبكت عنده ،فلا عجب إذا أن يتردد اسم ابن مالك في مصنفات من خَلَفَه.

ولأمـــــور أخرى إضافة كما ذكر وهي:

- قيامه على مراعاة صحة المعنى وصحة الصنعة النحوية أو موافقة القاعدة النحوية .
- فصحة المعنى من قبل إن باب التعجب باب إبهام والصلة موضحة للموصول والصفة موضحة للموصول –كما تبين سابقا – ففيه نقض لما اعتزموه في باب التعجب من الإبهام [4].
- خلوه من الحاجة لتقدير الخبر وإذا كان الكلام مستقلا بنفسه مستغنيا عن تقدير ، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير [5] –كما تبين سابقا – ، إذ الوصف مع الموصوف لا يكون كلاما تاما ، كما أن الصلة مع الموصول لا يكون كلاما تاما[6].

---

[1] معاني القرآن (١/ ٣٧-٣٦) وينظر أساليب المدح والذم عند النحويين رسالة ماجستير (١٧٦).

[2] التبيين (٢٨٤) وما في معاني القرآن أن (ما) زائدة (١/ ٢٤٨) ، حيث قال : (فـــ((ما))زائدة ، كأنه قال : فبنقضهم)

[3] شرح المفصل (٧/ ١٤٩)، شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٢/١)

[4] شرح المفصل (٧/ ١٤٩) شرح الرضي (٢٣٣/٤-٢٣٤) التبيين (٢٨٣)

[5] الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١) أسرار العربية (١١٢-١١٣)

[6] البغداديات (٢٥٥) ،و ينظر شرح المقدمة الكافية (٩٢٨/٣) التبيين (٢٨٣)

❖ إن الخبر إنما ساغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدل عليه [1] ، فإن وجد ما يدل عليه كان بمنزلة الثابت ولا إبهام حينئذ ، وإن لم يكن هناك ما يدل عليه خرج عن النظير أو المألوف لأن الحذف من غير دليل لا وجود له[2].

❖ إن إدعاء الحذف إنما يصح متى كان الموضع المدى فيه حذفه مستعملا فيه ثبوته ، فلو كانت (ما) بمعنى الذي للفظ بخبرها ولو في موضع[3] .

❖ ضعف هذا التقدير من نواح جوانب أهمها :

– إن الخبر ينبغي أن يقدر بما يتم المعنى ويوضح الفائدة بأن يقصد به شيء أو يخص به أمر؛ وإلا فلن تكون هناك فائدة من وجوده فضلا عن تقديره ،وإذا كان كذلك بطُل ما ذهبوا إليه من إدعاء الحذف فضلا عن التقدير ، لعدم تحقق معنى التعجب وزوال الإبهام والخفاء .

(ومتى صار كذلك فقد بعد أن يكون تعجبا ، فإذا لم يجز أن يكون الخبر مضمرا ، أو لم تكن (ما) صلة و لا صفة ثبت أن (ما) اسم منكور غير موصوف) [4].

–إنهم يقدرون المحذوف بشيء والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة لأنه معلوم إن الحسن ونحوه إنما يكون بشيء أوجبه فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة [5].

–أن جعلها بمعنى ((الذي)) لا يحصل لها إيضاحا بالعلة ، لأنك تفسر ((الذي)) بقولك: شيء ، ولا فرق أن يقول : شيء أحسن زيدا ، وبين قولك : الذي أحسن زيدا شيء في حقيقة الإبهام بل هذا أوضح ، لأنك بدأت بالشيء الواضح ثم أتيت بما يبهمه [6] .

أما ما احتجوا به من عدم ثبوت مجيء النكرة التامة مبتدأ ؛ مردود بثبوت السماع في ذلك نحو قولهم : (شيء جاء بك) و ((شر أهر ذا ناب)) ، و { سلام عليكم } (٣٤) و { ويل للمطففين } المطففين (١) بخلاف ذلك مع الخبر[7].

---

[1] المقتضب (٤/ ١٧٧) الأصول (١/ ١٠٠) شرح الرضي (٤/٢٣٣-٢٣٤) شرح المفصل (٧ / ١٤٩) شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٢/١)

[2] شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٢/١) بتصرف

[3] أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥٣) شرح الجمل لابن عصفور (٥٨٢/١) بتصرف

[4] البغداديات (٢٥٥) وينظر : التبيين (٢٨٣)

[5] شرح المفصل (/ ١٤٩) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١) التبيين (٢٨٣)

[6] التبيين (٢٨٤)

[7] ينظر في ذلك : الأصول (١/١٠٠) التبيين (٢٨٤)

وفي المسألة قول رابع وهو أن ما استفهامية وهو **مذهب إليه الفراء ، وابن درستويه** و ما بعدها خبرها كأن أصله : أي شيء أحسن زيدا ؟ ثم دخلها معنى التعجب [1].

ونسب للكوفيين[2]. قال الفراء عند حديثه عن قوله تعالى :{ فما أصبرهم على النار } البقرة (١٧٥ (فيه وجهان أحدهما معناه : فما الذي صبرهم على النار ؟ . والوجه الآخر : فما أجرأهم على النار ([3]، وقال في موضع آخر عند حديثه عن قوله تعالى :{ قتل الإنسان ما أكفره } عبس (٢٠): (يكون تعجبا ، ويكون : ما الذي أكفره ؟ . وبهذا الوجه الآخر جاء التفسير ، ثم عجبه ، فقال : ((من أي شيء خلقه)) ...)[4].

فالأصل في ((ما)) أن تكون استفهامية ، ثم دخلها معنى التعجب يؤكد هذا قوله ثم (عجبه).

وقد ذكر الأخفش هذا المعنى عند حديثه عن قوله تعالى :{ فما أصبرهم على النار } البقرة (١٧٥): (فزعم بعضهم أنه تعجب منهم ، كما قال: {قتل الإنسان ما أكفره }، تعجبا من كفره . وقال بعضهم : ((فما أصبرهم)) ، أي : ما أصبرهم ، وما الذي صبّرهم ؟)[5] وقال في موضع آخر عند حديثه عن وله تعالى:{قتل الإنسان ما أكفره}[عبس :٢٠): (معناه على وجهين ، قال بعضهم على التعجب وقال بعضهم: أي شيء أكفره)[6] .**وحجتهم في ذلك :**

- إن التعجب إنما يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن العادة وصار كأنه لا يبلغ وصفه ولا يوقف على كنهه فقولك : ما أحسن زيدا في المعنى كقولك : أي رجل زيد إذا عنيت أنه رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك .[7] فهو قوي من حيث المعنى ، لأنه ، كأنه جهل سببه فاستفهم عنه .[8]
- جواز مجيء الاستفهام للدلالة على التعجب ، نحو قوله تعالى : ((وما أدراك ما يوم الدين)) [الانفطار :١٧] و: أتدري من هو ، و: لله دره أي رجل كان ، قال :

---

[1] معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٣)(٣/ ٢٣٧) ،و ذكر هذا الرأي في معاني القرآن للأخفش (١/ ١٥٦) (٢/ ٥٢٨)و المفصل (٣٦٨) وشرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/ ٩٢٧) والإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١) و همع الهوامع (٥٦) دون نسبة لأحد، ونسب لهما في شرح المفصل (٧/ ١٤٩) ، شرح الرضي (٤/٢٣٣-٢٣٤) الجنى الداني (٣٣٦) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٥) المساعد (٢/١٤٨) شفاء العليل (٢/ ٥٩٩) شرح التصريح (٢/ ٨٧) ،

[2] الجنى الداني (٣٣٦

[3] معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٣)

[4] معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٣٧)

[5] معاني القرآن (١/ ١٥٦)

[6] معاني القرآن (١/ ٥٢٨)

[7] شرح المفصل (٧ / ١٤٩)

[8] ، شرح الرضي (٤/٢٣٣-٢٣٤)

فأومأت إيماء خفيا لحبتر ولله عينا حبتر أيما فتى [1]

❖ أن استعمال (ما) بمعنى شيء مبتدأ لم يثبت ،واستعمال (ما) الاستفهامية كثير [2].

أما ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه من القول باستفهامية (ما) فقد رده ابن مالك أيضا في شرح التسهيل متابعا في ذلك الجمهور حيث قال : [وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح ؛ لأن قائل ذلك إما أن يدعي تجردها للاستفهام وإما أن يدعي كونها للاستفهام والتعجب معا ، كما هي في قوله تعالى : { فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة }[الواقعة] فالأول باطل بإجماع ؛ لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم ، وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام . والثاني أيضا باطل ؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء نحو { وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين } [الواقعة: ٢٧]، { وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال }[الواقعة: ٥٠] و {الحاقة *ما الحاقة } و{القارعة *ما القارعة } [القارعة: ١].

و((ما)) المشار إليها مخصوصة بالأفعال ، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاما ، وأيضا لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها ((أي)) في نحو : ما أنت من سيد ؛ لأن استعمال أي في الاستفهام المتضمن تعجبا كثير كقوله :

أي فتى هيجاء أنت وجارها

وأيضا فإن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه ، وكونه مشوبا بالاستفهام ، أو ملموحا فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها ، فلا يلتفت إليها .)[3]

وحجتهم في ذلك أمور :

❖ ضعف الانتقال من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب .

وهذا يرتكز على قضية على جانب من الأهمية وهي تحقيق معنى التعجب وهل هو خبر أم إنشاء؟ فقد ذهب فريق من النحاة إلى أنه خبر محض لأنه يحسن في جوابه صدق أو كذب[4]. وذهب فريق من النحاة إلى أنه إنشاء[5].

---

[1] ، شرح الرضي (٤/٢٣٣-٢٣٤) ، حاشية الصبان (/ ١٧)

[2] شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/ ٩٢٨)

[3] شرح التسهيل (٣/ ٣١-٣٣) وينظر شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/ ٩٢٨) شرح الرضي (٤/٢٣٣-٢٣٤) شرح المفصل (٧/ ١٤٩) الإنصاف (١/١٢٦-١٤٨) (١/ المساعد (٢/ ١٤٨) همع الهوامع (٤/ ٥٦) شرح التصريح (٢/ ٨٧)

[4] شرح المفصل (٧/ ١٤٩)

[5] ينظر في ذلك شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/ ٩٢٨) شرح الرضي (٤/٢٣٣-٢٣٤)

- فعلى مذهب القائلين بخبريته تبعد دلالة (ما) الاستفهامية على التعجب لما بينهما من تناقض في المعنى ، (لإن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنا وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت ما استفهاما لم يسغ فيها صدق أو كذب لأن الاستفهام ليس بخبر)[1].

-و على مذهب القائلين بإنشائية هذا الأسلوب تضعف دلالة ما الاستفهامية على التعجب -أيضا- وحجتهم في ذلك أن النقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت بخلاف صيغ الإخبار فإنما تنقل إلى الإنشاءات كثيرا [2] .

وفي هذا نظر :

لأن الأساليب الإنشائية قد تدل على معان إنشائية ثانوية ،[3] فالاستفهام قد يدل على التمني نحو قوله تعالى : { فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا } |الأعراف: ٥٣|، وقد يدل على التفخيم نحو قوله تعالى :{عم يتساءلون}[4] ، النبأ(١) وقد يدل على التعجب { كيف تكفرون بالله وكنت أمواتا فأحياكم } |البقرة: ٢٨|.

فالأسلوب لا ينتقل من أسلوب إلى آخر كلية ، بمعنى أن الاستفهام يخرج عن كونه استفهاما ، إنما يفيد معنى آخر مع معناه وهذا ما ألمح إليه الفراء - كما سبق ذكره - عند حديثه عن قوله تعالى :{قتل الإنسان ما أكفره} عبس (٢٠) : (يكون تعجبا ، ويكون : ما الذي أكفره ؟ . وبهذا الوجه الاخر جاء التفسير ، ثم عجبه ، فقال : ((من أي شيء خلقه)) ...)[5].

❖ ولو سلمنا بما ذهب إليه الفراء ، فإنه هذا مردود بأن (ما الاستفهامية) لا يليها غالبا إلا الأسماء ، و(ما) هذه مختصة بالأفعال ، ولا حجة للفراء في ما ذهب إليه من القول باسمية افعل .[6] وأيضا لو كان الاستفهام مشوبا بالتعجب فلا يليه إلا الأسماء نحو قوله تعالى : {ما أصحاب اليمين }الواقعة (٢٧)[7].

---

[1] شرح المفصل (٧/ ١٤٩)

[2] ينظر في ذلك شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣/ ٩٢٨) شرح الرضي (٤/٢٣٣-٢٣٤)

[3] دلالات التراكيب (٢٠٠)

[4] الكشاف (٤/ ٦٨٣-٦٨٤)

[5] معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٣٧)

[6] ينظر في ذلك الإنصاف (١/١٢٦-١٤٨) (١/ المساعد (٢/ ١٤٨) همع الهوامع (٤/ ٥٦)

[7] شرح المفصل (٧/ ١٤٩) شرح التصريح (٢/ ٨٧)

المبحث الثاني
نيابتها

توطئـــة

تتميز اللغة العربية دون غيرها مـــن اللغات ببلاغة أساليبها وعمقها،فلكل حرف فيها استعمالات أصلية ومعاني أصيلة جمعها علماء العربية بالاستقراء وتتبع أساليب البيان ، قد يخرج عنها لأداء معنى جديـــد يقتضيه السياق ،وتحتل قضية إثبات هذه المعاني خلافا كبيرا بين جمهور البصريين والكوفيين فمذهب جمهور البصريين منع نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قياسا على حروف الجزم بجامع الاختصاص فيتـــأولون مـــا ظاهره خلاف ذلك ، إما بتأويل يقبله اللفظ أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف . ومالا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحـــد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ[1]. وعللـــــوا تصرفهم بالتضمين في الأفعال دون الحروف بأنه أولى لقرب معنى الفعلين أو اتحادهما كما ذكر ولا يجتمع حرفان في معنى واحد [2]

وفيه نظر لأن ابن السراج من البصرية يجيزه حيث قال : [واعلم : أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقـــام بعض إذا تقاربت المعـــاني ...فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب ، يصلح المعاقبة ، وإذا تباين معناهما ، لم يجز ..][3]

أما الكوفيون فيجوزون تناوب هذه الحروف بعضها مع بعض في المعاني وتعاقبها في الأساليب[4] .

وتابعهم الأخفش الأوسط من البصريين فذهب إلى إجازة نيابـــة الحروف حيث تجلى مذهبه عند حديثـــه في أكثر من موضع [5] ويبدو أن سر هذه الإجازة يعود إلى الروافد الثقافيةلكل من الفريقين فالكوفيون نشـــأوا في أحضان القرآن وقراءته المتعددة وشغفوا بالشعر و ورواياته فكان من الطبيعي أن يعتدوا بما يملكونه مـــن زاد وحصيلة لغوية ولا يلتفتوا لإنكار البصريين وتأويلاتهم في سبيل تعضيد قياسهم ويحملونها على ظاهرها وإن أمكـــن أن يكون المراد غيرها ، فإذا كان ظاهر المعنى شاهدا بأمر ، فلا ينبغي أن يتعدى إلى ما يكـــون فيـــه تكلف [6].

---

[1] الجنى الداني (٤٦) هذا الاطلاق ذكره المرادي في الجنى الداني و السيوطي في الهمع (٤/٢١٥) والأزهري في شرح التصريح(٢/٤-٧) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/٢١٠)وفي تعميمهم نظر لأن المبرد يجيز هذا المذهب ينظر المقتضب(٢/٣١٨)،وتابعه ابن السراج في ذلك بشرط تقارب المعاني في الأصول (١/٤١٤-٤١٥) وينظر شرح الكافية للرضي(٤ /٢٦٤) حاشية الخضري (١/ ٢٢٨-٢٢٩)

[2] شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٩٧-٤٩٨) المقاصد الشافية (٢/ ٢٣٢) شرح الرضي (٤/٣٢٩)

[3] الأصول (١/ ٤١٤-٤١٥)

[4] الجنى الداني (٤٦) المقاصد الشافية (٢/ ٢٣٤) الهمع (٤/٢١٥)، والأزهري في شرح التصريح(٢/٤-٧) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/٢١٠) حاشية الخضري (١/ ٢٢٨-٢٢٩)

[5] ينظر معاني القرآن (٢/ ٢٩٦، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٧٧ ، ٤٦٣) على سبيل التمثيل

[6] المقاصد الشافية (٢/ ١٧٥)

أما البصريون أتباع مدرسة القياس التي نشأت بالبصرة فذهبوا إلى منع القول بنيابة الحروف،وتقليل المعاني وردها إلى أقل ما يمكن ، بناء على قاعدة تقليل الأوضاع [1] فيجعلون لكل حرف استعمالات أصلية تعود إليها سائر المعاني الفرعية عن طريق التأويل أو التضمين

والخلاف في الحقيقة راجع إلى تحقيق أصل ، وذلك أن أهل البلدين متفقون على أنه موقوف على السماع ؛ إذ المجيزون لا يجيزونه في كل موضع ، والمانعون إنما سوغوا التأويل فيما سمع وهم لا يجيزون مثل ذلك على ذلك التأويل [2] . فإذا كان كذلك فإن ما ذهب إليه الكوفيون أولى بالقبول لأن فيه بعدا عن التعسف في التأويل لما جاء من سماع في هذه القضية فـ (في هذا الباب أشباه كثيرة يتعذر تأويلها على غير وجه البدل ، ولا يمكن المنكرين لهذا أن يقولوا إن هذا من ضرورة الشعر ، لأن هذا النوع قد كثر وشاع ،ولم يصح إنكارهم له، وكان المجيزون له لا يجيزونه في كل موضع ، ثبت بهذا أنه موقوف على السماع ، غير جائز القياس عليه ، ووجب أن يطلب وجه من التأويل يزيل الشناعة عنه ويعرّف كيف المأخذ فيما يرد منه)[3] وأن نيابة حرف عن حرف في المعنى مقيدة بتقارب معنى الفعلين [4].

وهو عندهم مقيد قال ابن جني : | إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه ، والمسوغة له ،فأما في كل موضع وعلى كل حال ، فلا..| [5]

| ولكن سنضع في ذلك رسما يعمل عليه ، ويؤمن إلتزام الشناعة لمكانه . علم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه |[6].

إ نا لنجد في أنفسنا ميلا لمتابعة الكوفيين خاصة بأن هذا المبحث من أبواب النحو العربي قد ولد ونشأ على مائدة القرآن وتفسيره [7] خاصة وأن إثباتهم المعاني للحروف النائبة فيه إشارة للحرف الذي هو أصيل في المعنى و لم ينسبوا الحرفين إلى المعنى دلالة على أن الحرف النائب لم يبلغ مبلغ الأصل قال الشاطبي فعلى هذا المهيع يجري سائر ما ذكروا ، من ذلك فاعتبروا الحال الظاهرة ، فأثبتوا من المعاني ما شهدت لهم به و لم يهملوا الأصالة والفرعية ، فبينوها بإشارة لطيفة يهتدي إليها الذكي[8].

---

[1] المقاصد الشافية (٢/ ١٧٥)

[2] المقاصد الشافية (٢/ ٢٣٤)

[3] الاقتضاب (٢٣٩-٢٦٦)خزانة الأدب (١٠/ ١٣٦ -١٣٧)

[4] الأصول (١/٤١٤-٤١٥)

[5] الخصائص (٢/ ٣١٠

[6] الخصائص (٢/ ٣١٠)

[7] كشف الظنون (١٧٢٩) مقدمة الجنى الداني (٣)

[8] المقاصد الشافية (٢/ ٢٣٤-٢٣٥)

فإذا تعارضت القاعدتان وجب الرجوع إلى الترجيح [1].

موقف ابن مالك :

لقد وافق ابن مالك الأخفش الأوسط و الكوفيين في قضية النيابة وهو من عرف باحترامه للسماع وتجلى في أكثر من مسألة منها نيابة الباء ومن

ونلحظ أنه يميل لتعضيد وجهة الأخفش والكوفيين بجملة من الشواهد وخاصة الحديث النبوي والشعر ساعده على ذلك سعة محفوظه

ويكشف لنا عن حقيقة مذهب ابن مالك فلم يجنح للتأويل و لم يتكلف التخريج مادامت الحجة واضحة ، والشاهد الصحيح مثبت موجود إلا أنّ المستغرب ما نص عليه ابن مالك في خاتمة الباب الذي عقده لحروف الخفض في الفوائد النحوية حيث قال : [وإبقاء الأصل لما توهم خروجه عنه من هذه الحروف بتضمين مصحوبه معنى معداه الأصلي أولى من الحكم على الحرف باشتراك ، أو زيادة][2]خاصة وإنه قد أشارإلى معاقبة عن للباء وعلى فقال : [وعاقبت الباء ومن وعن][3][وقد تنوب عن الباء][4].

فهو وإن لم يصرح بجواز مجيء الباء موافقة لعن وعلى في الفوائد النحوية إلا أن إشارته لجواز معاقبة عن للباء وعلى توحي بجواز الضد والنظير .

فإذا أضفنا لذلك ما نقله من خروج الباء وأخواتها لغير معانيها الأصلية في جملة من مصنفاته كالألفية والتسهيل وشرحه زاد الاستفهام إلحاحا؛إلا إن حملنا نصه السابق على الإشارة لمذهب البصريين

ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ؛ ولعله لو جمع أكثره (إلا جميعه) لجاء كتابا ضخما ؛ وقد عرفت طريقه . فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به ؛ فإنه فصل من العربية لطيف ، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها وفيه أيضا موضع يشهد على من أنكر أن يكوه في اللغة لفظان بمعنى واحد ، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقا بين قعد وجلس ، وبين ذراع وساعد ...][5]

---

[1] المقاصد الشافية (٢/ ١٧٥)

[2] (٥٧)

[3] الفوائد الحوية في المقاصد النحوية (٥٥)

[4] الفوائد الحوية في المقاصد النحوية (٥٤)

[5] الخصائص (٢/ ٣١٢) وما بعدها

مجيء (أن) بمعنى (لعل)

نسب ابن مالك للأخفش مجيء أن بعد لعل مستدلاً على ذلك بالسماع عن العرب ، فقال: (وفي لعل عشر لغات : لعل ، علّ ، لعنّ ، عن ، عن ، لأنّ ، أنّ ، رعَنّ ، رغَنّ ، لغَنّ ، لعلّت . فالستة المتقدمة مشهورة، والأربعة الباقية ، قليلة . وأقلها استعمالا لعلت ، ذكرها أبو علي في التذكرة ومن ورود أنّ بمعنى لعل ما حكاه الخليل من قول بعض العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا ، واستشهد الأخفش على ذلك بقول الراجز :

قلت لشيبان ادنُ من لقائه أنّا نغدّي القوم من شوائه [1]

ومن قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو : { أنها إذا جاءت لا يؤمنون } . بالفتح)

وهذا النص موجود في المعاني حيث قال : (وقرأ بعضهم: ((أنها)) وبها نقرأ ، وفسرها على ((لعلها)) كما تقول العرب : اذهب السوق أنك تشتري لنا شيئا ، أي : لعلك ، وقال الشاعر :

قلت لشيبان : ادنُ من لقائه أنا نغذي لقوم من شوائه

في معنى لعلنا)[2].

فهي لغة في لعل كما صرح بذلك النحويين [3] وكما دلت عليه ظاهر نصوصهم قال سيبويه : (وسألته عن قوله عز وجل : {وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون }، ما منعها أن تكون كقولك : ما يدريك أنه لا يفعل ؟ فقال : لا يحسن ذا في ذا الموضع ، إنما قال :وما يشعركم ، ثم ابتدأ فأوجب فقال : إنها إذا جاءت لا يؤمنون.ولو قال : وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون،كان ذلك عذرا لهم . وأهل المدينة يقولون ((أنها)) . فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا ، أي : لعلك ، فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون) [4].

وقال أبو علي الفارسي : عند هذه الآية : (والفتح تقدر بها ((لعلها)) لأنك إذا فتحتها لا يجوز إلا أن تقدرها ((لعلها)) لأنك لو لم تقدرها هذا التقدير كان كونها إذا جاءت لا يؤمنون عذرا لهم ، فلما استحال هذا المعنى صارت بمعنى لعلهاوقد جاء في الشعر والكلام قالوا : ((ادخل السوق أنك تشتري))تريد : لعلك تشتري فكذلك هاهنا [5] .

---

[1] الدر المصون (١٥٤/٣)

[2] معاني القرآن (٢٨٥/١) وينظر : الجملة الاسمية عند الأخفش (١٠٦)

[3] المفصل (٤٠١) ، شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٩٧٧/٣) الجنى الداني (٤١٧-٤١٨)

[4] الكتاب (١٢٣/٣) وينظر الأصول (٢٧١/١) الجنى الداني (٤١٧-٤١٨) شفاء العليل (٣٧٤/١)، دون نسبة في الإيضاح في شرح المفصل (١٦٥/٢) شرح المفصل (٧٨/٨-٧٩) ، البسيط (٧٦٣/١)) الجنى الداني (٤١٧-٤١٨)

[5] المسائل المنثورة (١٧٥)

وممن جعل (أن) بمعنى (لعل) أيضا الفراء [1] حيث قال : (وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا : مـــا أدري أنك صاحبها ، يريدون لعلك صاحبها ، ويقولون : ما ادري لو انك صاحبها ، وهو وجه جيد أن تجعل (أن) في موضع لعل)[2] .

أما عن موقف ابن مالك فلم يظهر من خلال تصريحاته ،حيث اكتفى بعرض الشواهد ليلمح مـــن خلالها موافقته للأخفش فالسماع الصريح هو يعتمد عنه في القبول.

ومن شواهد المسألة قول جرير :

هل أنتم عانجـــون بنا لأنا نرى العرصات أو أثر الخيـــــام [3]

وقول عدي بن زيد :

أعاذلُ ما يدريك أن منيتي إلى ساعة اليومِ أو في ضُحى الغد [4]

وقال آخر :

قلتُ لشيبان : ادن من لقائه أنا نغدي القوم من شوائه [5]

وقول حطائط بن يعفر :

أريني جوادا مات هزلا لأنني أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا [6]

قال المرزوقي هو بمعنى لعل يقوي هذا أنه قد جاء البيت برواية أخرى : لعلني أرى ما ترين.

وقال امرؤ القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكى ابنُ حذام . [7]

أي : لعلنا[8].

كما تبدل العين همزة تبد همزة أن عينا فتقول أشهد عن محمدا رسولُ الله ويروى في بيـــت ذي الرمـــة أأن ترسمت

---

[1] معاني القرآن (٣٥٠/١) الدر المصون (/ ١٥٥)

[2] معاني القرآن (٣٥٠/١)

[3] الدر المصون (١٥٤/٣)

[4] الدر المصون (١٥٤/٣)

[5] الدر المصون (١٥٤/٣)

[6] شرح المفصل (٧٨/٨-٧٩)الدر المصون (١٥٤/٣)

[7] شرح المفصل (٧٨/٨-٧٩)رصف المباني (٢٠٧) الدر المصون (١٥٤/٣)همع الهوامع (١٥٤/٢)

[8] رصف المباني (٢٠٧)

ومنه قولُ الآخر :

فعيناك عيناها وجيدك جيدها سوى عن عظم الساق منك دقيق

وهي عنعنة بني تميم [1].

وبدليل مجيئها في بدء الكلام وفي الموضع الذي لا يصلح فيه أن تكون صلة فإذا قدمت (أن) علم أنها بمعنى (لعل) وإذا أخرت علم أنها المصدرية و لم يعكسوا لأنه كان يؤدي إلى أن تقع التي بمعنى (لعل) متأخرة وتلك لا يستقيم تأخيرها كما يستقيم لعل ، وهذه إذا أخروها فإنما أخروا ما يسوغ تأخيره ، وإنما التزموا فيه أحد الجائزين لغرض فكان وزانه وزان تقدير الاستفهامية إذا وقع خبرا في مثل قولهم : متى القتال سواء [2].

فإذا أضفنا إلى ذلك أن لعل قد تأتي بمعنى أن في نحو قوله تعالى {وما يدريك لعله يزكى} عبس (١٣) ، { وما يدريك لعل الساعة قريب} الشورى(١٧) ،صح الاستدلال لأنه من قبيل القياس.

---

[1] شرح المفصل (٨/٧٨-٧٩)

[2] الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٦٥)

لعل للتعليل

نسب ابن مالك للأخفش أن لعل تأتي عنده بمعنى التعليل فقال : (و ((لعل)) للترجي وللإشفاق والتعليل والاستفهام .)١ مستشهدا بما ذكره الأخفش في معانيه قال ابن مالك : (وتكون لعل أيضا للتعليل كقوله تعالى : { فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى} وكقول الشاعر :

وقلتم لنا كُفُّوا الحروب لعلنا ... نكف ووثقتم لنا كل موثق

فلما كففنا الحر كانت عهودكم ... كلمع سراب في الملأ متألق

قال الأخفش في المعاني : ((لعله يتذكر)) نحو قول الرجل لصاحبه : افرغ لعلنا نتغدى ، والمعنى: لنتغدى . ويقول الرجل : اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك ، أي : لتأخذه وهذا نصه)٢

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش ٣ و الكسائي ٤ وأبو علي ٥ حيث أضافوا إلى جملة معاني لعل التعليل ، قال الأخفش عند قوله تعالى : { لعله يتذكر } طه (٤٤) : (نحو قول الرجل لصاحبه : افرغ لعلنا نتغدى ، والمعنى لنتغدى ، و: حتى نتغدى . ويقول الرجل : اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك ، أي : لتأخذه)٦.

ومنه نحو : {لعلكم تشكرون} البقرة (٥٢)، {لعلكم تهتدون} البقرة (٥٣)، أي لتشكروا ولتهتدوا ٧ ومنه قوله تعالى :{وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون} النور(٣١) معناه : كي تفلحوا ٨.

وهي خلاف ما أثبته سيبويه٩ ،والبصريون ١٠، فلعل عندهم للترجي ١١ في المحبوب.

---

١ تسهيل الفوائد (٦١)

٢ شرح التسهيل (٢/٧-٨)

٣ مغني اللبيب (١/٢٨٨) رصف المباني (١٢٤٠)الجنى الداني (٥٨٠) ارتشاف الضرب (٣/١٢٤٠) المساعد (١/٣٠٦) همع الهوامع (٢/١٥٢)شرح التصريح (١/٢١٣)

٤ مغني اللبيب (١/٢٨٨) الجنى الداني (٥٨٠) رصف المباني (١٢٤٠) ارتشاف الضرب (٣/١٢٤٠) المساعد (١/٣٠٦) تعليق الفرائد (٤/١٥-١٦) همع الهوامع (٢/١٥٢) شرح التصريح (١/٢١٣)

٥ شرح الرضي (٤/٣٣٢-٣٣٣)

٦ معاني القرآن (٢/٤٠٧) و ينظر الجنى الداني (٥٨٠) ارتشاف الضرب (٣/١٢٤٠) تعليق الفرائد (٤/١٥ ١٦) الجملة الاسمية عند الأخفش (١٠٧)

٧ الجنى الداني (٥٨٠)

٨ الأزهية (٢١٨)

٩ الكتاب (٢/١٤٨) الجنى الداني (٥٨٠)

١٠ الجنى الداني (٥٨٠) ، همع الهوامع (٢/١٥٢)

١١ شرح المقدمة الجزولية (٣/٩٧٧) تعليق الفرائد (٤/١٥-١٦) الجنى الداني (٥٧٩) ارتشاف الضرب (٣/١٢٤٠) همع الهوامع (٢/١٥٢) حاشية الصبان (١/٢٧١)

وللإشفاق في المكروه [1]قال سيبويه : (وإذا قلت : لعل فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب) [2] ، وقال في موضع آخر : (ولعل وعسى : طمع وإشفاق) [3] ويعبرون عن الإشفاق بالتوقع الذي يكون للمرجو والمخوف [4] ولكنه كثر في المرجو حتى صار غالبا عليها[5].

وظاهر كلام النحويين أن هذا المعنى إنما ثبت للعل لصعوبة تحقق معناها في بعض الأساليب القرآنية والتراكيب النحوية فلما كان معناها الترقب تعذر قبول معناها في الشيء غير الموثوق بحصوله لاستحالة ترقبه ومن هنا أضافوا إليها معنى التعليل.

وقد خرج النحويون جميع الشواهد السابقة على معنى الرجاء والإشفاق [6]فهو معنى يتعلق بالمخاطبين حتى لا تخرج لعل عن أصل معناها بالكلية ، فلعل منه تعالى حملٌ لنا على أن نرجو أو نشفق ، كما أن أو المفيدة للشك ، إذا وقعت في كلامه تعالى ، كانت للتشكيك أو الإبهام ، لا للشك ، تعالى الله عنه [7].

فقوله تعالى : { فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى } طه (٤٤)، الرجاء فيها بالنسبة للمرسل وهما موسى وهارون أي اذهبا على رجائكما وطمعكما في إيمان فرعون [8].

---

١ الجنى الداني (٥٨٠) ارتشاف الضرب (١٢٤٠/٣) همع الهوامع (١٥٢/٢) حاشية الصبان (٢٧١/١)

٢ الكتاب (١٤٨/٢)

٣ الكتاب (٢٣٣/٤) شرح المفصل (٨/ ٨٥-٨٦)

٤ الأزهية (٢١٧) المفصل (٤٠٠)الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٠/٢-٢٠١)ارتشاف الضرب (١٢٤٠/٣)

٥ المفصل (٤٠٠)الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٠/٢-٢٠١)

٦ مغني اللبيب (٢٨٨/١) الجنى الداني (٥٨٠) همع الهوامع (١٥٢/٢)

٧ شرح الرضي (٣٣٢/٤-٣٣٣)

٨ الكشاف (٦٤/٣) الدر المصون (٢٣/٥)

حمل لعل على ليت في وقوع إنَّ بعدها

نسب ابن مالك للأخفش جواز مجيء إن المشددة بعد لعل فقال : (وقد تتصل بـ ((ليت)) سادة مسد معموليها ، ويمنع ذلك في ((لعل)) ، خلافا للأخفش)[1].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش [2] ، فعلى مذهبه يجوز نحو : لعل أن زيداً قائمٌ على التشبيه بليت أو القياس عليها فكما جاز ليت أن زيدا قائمٌ جاز لعل أن زيدا قائمٌ [3] إذ كان الترجي والتمني يتقاربان[4].

ووجه قوله : (لا يمتنع أن تدخل هذه الحروف على ((أن)) لأنها في الحقيقة ليست بمبتدأ بها ، إذ قد صار قبلها شيء تعتمد عليه ، ألا ترى أنك تقول : لولا أنك جئتني ولو حذفت لولا لم يجز أن تبتديء بـ (أن) وجاز أن تفتحها لما اعتمدت على لولا وكذلك أن لما كانت معتمدة على غيرها جاز إدخالها[5].

وهو خلاف مذهب جمهور النحاة الذين منعوا وقوع أن المشددة بعد لعل إذا كانت طمعا وإشفاقا وذلك أن لعل تأتي للأمر المشكوك في وقوعه وأن المشددة تفيد معنى التحقيق فلا تقع إلا بعد العلم واليقين نحو : علمت أن زيدا قائمٌ وتيقنت أن الأمير عادلٌ[6].

أما موقفه منه فهو المخالفة محتجا بامتناع السماع وضعف القياس فهو ضعيف لأن ذلك في (ليت) شاذ في القياس [7] فالقياس على ليت قياس ضعيف لامتناع وقوع المصدر المؤول بعدها ، فلا يقع الصريح كذلك.

(قال الجرمي : وهذا رديء في القياس ، لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ ، و((أن)) لا يبتدأ بها)[8]، والذي سوغ ذلك مجيء بعض الشواهد عن العرب [9] فلولا السماع لم يقل فلا يقال في غيرها . ولم يثبت في غيرها فلا يقال به [10].

---

١ تسهيل الفوائد (٦٥)

٢ المسائل المنثورة (١٨٨) المفصل (٤٠٠-٤٠١) شرح المفصل (٨/٨٦-٨٧) شرح الرضي (٤/٣٣٥-٣٣٦)ارتشاف الضرب (٣/١٢٤٢) المساعد (١/٣٣٠) شفاء العليل (١/٣٧٠) تعليق الفرائد (٤/٦٩) همع الهوامع (٢/١٥٨-١٥٩)

٣ شرح المفصل (٨/٨٦-٨٧) شرح الرضي (٤/٣٣٥-٣٣٦)ارتشاف الضرب (٣/١٢٤٢) المساعد (١/٣٣٠) شفاء العليل (١/٣٧٠) تعليق الفرائد (٤/٦٩) همع الهوامع (٢/١٥٨-١٥٩)

٤ المفصل (٤٠٠-٤٠١) شرح المفصل (٨/٨٦-٨٧)

٥ المسائل المنثورة (١٨٨)

٦ شرح المفصل (٨/٨٦-٨٧)

٧ المساعد (١/٣٣٠) تعليق الفرائد (٤/٦٩-٧٠) همع الهوامع (٢/١٥٨-١٥٩)

٨ همع الهوامع (٢/١٥٨-١٥٩)

٩ المساعد (١/٣٣٠) تعليق الفرائد (٤/٦٩-٧٠)

١٠ شرح الرضي (٤/٣٣٥-٣٣٦)المساعد (١/٣٣٠) تعليق الفرائد (٤/٦٩-٧٠)

(وأجاز الأخفش أن تعامل لعل معاملة ليت في الدخول على أنّ بلا فاصل ، فيقال : لعل أنّ الله يرحمنا . ورأيه في هذا ضعيفٌ ، لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بأن وصلتها إلا حيثُ يكتفى بمصدر صريح ، والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت ، فحقٌ ألا يكتفى بها بعدها ، لكن سمع ، فقبل في هذه المسألة مع مخالفته الأصل ، فلا يزاد عليه دون سماع)[1].

١ شرح التسهيل (٢/٤٠)

مجيء إلا بمعنى واو العطف

نسب ابن مالك للأخفش القول بجواز مجيء (إلا) بمعنى (واو) العطف في موضعين من شرحه للتسهيل الأول :

في سياق حديثه عن (إلا) الاستثنائية واحترازه عن غيرها فقال : (والباء من قولي ((بإلا)) متعلقة بالمخرج . واحترز من ذلك من ((إلا)) بمعنى ((غير)) كقوله تعالى : { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} والتي بمعنى الواو كقوله تعالى : { لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا }أي ولا الذين ظلموا قاله الأخفش)[1].

الثاني : في باب العطف حيث قال : (وأجاز الأخفش العطف بإلا ، وحمل عليه قوله تعالى : { لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا } واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

وأرى لها دارا بأغدرة الـــ سيدان لم يدرس لها رسم

إلا رمادا هـامدا دفعـت عنه الرياح خوالد سحم

قال الأخفش : وأرى لها دارا ورمادا ، ...) [2].

ومن أضاف هذا المعنى إلا لا أبو عبيدة [3] وهو ثابت النسبة عن الفراء [4] والأخفش [5] والكوفيين [6].

وحجتهم على جوازه السماع :

نحو قوله تعالى : { لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا } البقرة (١٥٠) إذ قالوا إن معناه والذين ظلموا منهم ، وقوله تعالى : { لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم }[النساء: ١٤٩] ، و قوله عز وجل : { إني لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم } سورة النمل (١٠-١١) إذ المعنى لا يخاف لدي المرسلون ومن ظلم ثم بدل حسنا. قال الأخفش عند الآية السابقة : (فهذا بمعنى لكن ، وزعم يونس أنه سمع أعرابيا فصيحا يقول : ما أشتكي إلا خيرا ، وذلك أنه قيل له : كيف تجدك ؟ وتكون إلا بمعنى الواو نحو قول الشاعر :

وأرى لها دارا بأغدرة السيدان لم يـدرس لهـا رسـم

---

[1] شرح التسهيل (٢/٢٦٨)

[2] شرح التسهيل (٣/٣٤٥)

[3] مجاز القرآن (١/٦٠-٦١) الجنى الداني (٥١٨) مغني اللبيب (١/٧٣) الدر المصون (١/٤٠٨)

[4] معاني القرآن (١/٨٩-٩٠) الجنى الداني (٥١٨) ، مغني اللبيب (١/٧٣)

[5] معاني القرآن (١/١٥٢)الجنى الداني (٥١٨) مغني اللبيب (١/٧٣) ارتشاف الضرب(٢/١٤٩٧) المساعد (١/٥٤٨) تعليق الفرائد(٦/٨) همع الهوامع(٣/٢٧٤)

[6] خزانة الأدب(٣/٤٢٣)همع الهوامع (٣/٢٧٤)

إلا رمـــادا هـــامدا دفعت عنه الريح خوالدٌ سحم

أراد : أرى لها دارا ورمادا)[1].

إلا أن الفراء قيد مجيء إلا بمعنى الواو بأن تكون في سياق الاستثناء قال عند قوله تعالى:

{ لئلا يكون للناس ...} : (وقد قال بعض النحويين إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو ؛ كأنه قال : لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا للذين ظلموا . فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية ؛ إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها ، فهنالك تصير بمنزلة الواو ؛ كقولك : لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة ، تريد : (إلا) الثانية أن ترجع على الألف ، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت : اللهم إلآ مائة ، فالمعنى له علي ألف ومـــائة ، وأن تقول : ذهـــب الناس إلا أخاك ، اللهم إلا أباك ، فتستثني الثاني ، تريـــد إلا أبـــاك وإلا أخاك ؛ ..) [2].

وقال عند قوله تعالى : { إني لا يخاف لدي المرسلون } : (وقد قال بعض النحويين : إن (إلا) في اللغة بمنزلة الواو، وإنما معنى هذه الآية : لا يخاف لدي المرسلون ولا من ظلم ثم بدل حسنا . وجعلوا مثله قول الله تعالى : { لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا } أي ولا الذين ظلموا .و لم أجد العربية تحتمل ما قالوا ، لأني لا أجيز قام الناس إلا عبد الله ، وهو قائم ؛ إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلا. وقد أراه جائزا أن تقول : عليك ألفٌ سوى ألفٍ آخر ، فإن وضعت (إلا) في هذا الموضـــع صلحت وكانت (إلا) في تأويل ما قالوا . فأما مجردة قد استثني قليلها من كثيرها فلا . ولكن مثلـــه ممـــا لايكون في معنى إلا كمعنى الواو وليست بها) [3] .

وقد منع جمهور البصريين ذلك ، وحجتهم في ذلك: التضاد بين معنى إلا ومعنى الواو، وذلك أن إلا معناها الاستثناء والاستثناء إخراج الثاني من حكم الأول والواو معناها العطف أو الجمع والعطف إدخال للثاني في حكم الأول[4].

وخرجوا الشواهد على الاستثناء المنقطع [5] ،فقالوا : إن إلا في هذه الآيات بمعنى لكن كأنه قال لكن الذين ظلموا فلا تخشوهم على الانقطاع من أوله وكذلك قولـــه : { إني لايخـــاف لـــدي المرســـلون } ثم الكلام، ثم قال : { إلا من ظلم بمعنى لكن من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء فإني غفور رحيم }[6].

---

[1] معاني القرآن (١/١٥٢)

[2] معاني القرآن (١/٨٩-٩٠)

[3] معاني القرآن (٢/٢٧٨)

[4] الإنصاف(١/٢٦٦)

[5] الأزهية (١٧٨) همع الهوامع(٣/٢٧٤) خزانة الأدب (٣/٤٢٣)

[6] الأزهية (١٧٨)

أما عن موقف ابن مالك:

فقد خالف ابن مالك الأخفش فيما ذهب إليه ورأى أن هذا المعنى لا يكون لـــ إلا فقـــال : (ولا يلزم كون إلا بمعنى الواو في شيء من هذه المواضع لإمكان الاستثناء فيها ، وإمكانه في الاية بأن يكون التقدير: إلا ظلم الذين ظلموا وعنادهم ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما تقول : لا بكاء في الدار إلا من لا يحزن . ويجوز كون إلا بمعنى لكن ، والذين مبتدأ ، وخـــبره فلا تخشوهم واخشوني ، وعلى هذا يحمل: { إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء فإني غفور رحيم } وكذا : له علي ألف إلا ألف آخر ، أي : لكـــن ألف آخر له علي ، فأبقى المبتدأ وصفته ، وحذف الخبر . وأما : إلا رمادا ، فاستثناء محقق لأنه وصف الرماد بالهمود ودفع الأثافي عنه الرياح المترددة عليه ، وفي هذا إشعار بأنه درس بعض الدروس . وأما : إلا ما شـــاء ربك فاستثناء محقق من فيها، لن لأهل النار أنواعا من العذاب غير النار ، مما وصف لناومما لم يوصف ، فـــإلى ذلك ، أشير والله أعلم) [1].

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة ، إلا دار مروانا [2]

وقول الآخر :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان [3]

وما ذهب إليه ابن مالك أن (إلا) لا تكون بمعنى (الواو) لأن الاستفسار والاستثناء إجراج للثاني من حكم الأول والواو للجمع ،والجمع يحقق إدخال الثاني في حكم الأول فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر.

أي :ودار مروان والفرقدان و ورد بأن إلا باقية هاهنا على بابها من الاستثناء ، لأن هذا الشاعر إنما أخبر بمـــا شاهد المتواخيين في الأرض يفارق كل واحد منهما أخاه بالموت ،و لم يشاهد النجمين المســـميين بالفرقـــدين متفارقين بطول حياته ، فأخبر بذلك [4] ، ومنه قول الأعشى :

إلا كخارجة المكلف نفسه وابني قبيصة أن أغيب ويشهدا

معناه وخارجة وقال عتر بن دجاجة المازني :

من كان أسرع في تفرق فالج فلبونه جربت معا وأغـــدت

إلا كنـــاشرة الذي ضيعتم كالغصن في غلوائه المتنبت [5]

---

[1] شرح التسهيل (٣٤٦/٣)

[2] معاني القرآن (٩٠/١) ، الجنى الداني (٥١٩) الدر المصون (٤٠٨/١)

[3] الجنى الداني (٥١٩) رصف المباني (١٧٧) الدر المصون (٤٠٨/١) خزانة الأدب(٤٢١/٣)

[4] رصف المباني (١٧٨)

[5] مجاز القرآن (٦١/١)

حمل واو الصفة على واو العطف
في إعطاء ما بعدها حكم أما بعد المعطوف

نسب ابن مالك للأخفش إجازة إجراء واو المعية مجرى واو العطف في إعطاء ما بعدها حكم ما بعد المعطوف من مطابقة الخبر أو الحال أو الوصف للمبتدأ أو ما في حكمه والمفعول معه نحو : كان زيدٌ وعمرا مذكورين وجاء زيدٌ وعمرا ضاحكين وجاء البرد والطيالسة شديدين.

قال ابن مالك : (وأجاز الأخفش أن يقال : كنت وزيدا مذكورين ، كما يقال مع العطف ، والإفراد أولى كما يكون بمع . وهذا عند ابن كيسان لازم ؛ أعني مطابقة ما قبل الواو . ومما يدل على أن مع يكون ما بعدها بمنزلة المعطوف بالواو قول الشاعر :

مَشْقَ الهواجر لحمَهنّ مع السُّرى حتى ذهبن كلاكلا وصدورا

أراد مزّقت الهواجر والسرى لحمهن وأقام ((مع)) مقام الواو)١.

وتابعه في هذه النسبة من خلفه من النحاة ٢ أما حجتهم في ذلك هو اعتبار أصل المعنى أو الحمل على الأصل فأصل واو المعية هو واو العطف ٣.

وهذا المذهب خلاف مذهب ابن كيسان ٤ و أبي حيان ٥وجمهور النحاة الذين منعوا تثنية الخبر إذا وقع بعد المفعول معه فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه ٦ ، نحو : كان زيدٌ وعمرا متفقا ، وجاء البرد والطيالسة شديدا ، لأنك لو صرحت بـ(مع) لم تجز التثنية ، كقولك : كنت مع زيد أخوين٧.

لأن باب المفعول معه باب ضيق وأثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع عن العرب ٨.

وقد نقل ابن مالك في شرح التسهيل الإجماع على وجوب الرفع في أنت ورأيك وهذا الإجماع غير صائب لإجازة الصيمري الرفع فقال (ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين)٩.

---

١ شرح التسهيل (٢٦٣/٢)

٢ ارتشاف الضرب (١٤٩٥/٣) المساعد (٥٤٧/١)

٣ شرح الرضي(٥٢٥/١-٥٢٦) تعليق الفرائد (٢٨٩/٥) همع الهوامع (٢٣٩/٣)

٤ شرح الرضي ٥٢٥/٠١-٥٢٦) ارتشاف الضرب (١٤٩٥/٣) المساعد (٥٤٧/١) تعليق الفرائد (٢٨٩/٥) ، همع الهوامع (٢٤٦/٣).

٥ ارتشاف الضرب (١٤٩٥/٣) شفاء العليل (١/) همع الهوامع (٢٤٦/٣)

٦ شرح الرضي(٥٢٥/١ ٥٢٦) تعليق الفرائد (٢٨٩/٥)

٧ اللباب (٢٨١/١)

٨ همع الهوامع (٢٤٦/٣)

٩ شرح التسهيل (٢/ ٢٥٤).

وهو خلاف أيضاً ما جاء في شرحه لعمدة الحافظ وعدة اللافظ حيث أشار إلى حكاية النصب عن الصيمري وخرجها على تقدير فعل محذوف تقديره يكون بل قواه بما جاء في المسألة من سماع فقال: (ويقوي ما حكاه الصيمري ما جاء في الحديث من قول عائشة- رضي الله عنها-: كان ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف)[1].

١ عمدة الحافظ وعدة اللافظ (١/ ٤٠٦) وينظر المقاصد الشافيه (١/ ٣٢٨ ٣٢٩).

مجيء الباء للدلالة على المجاوزة والاستعلاء

يعد حرف الجر (الباء) من أكثر الحروف خروجا للمعاني في الكلام؛ فقد فاقت عدة المعاني التي تضمنتها كتب العربية له غيره من الحروف بصورة واضحة (ظاهرة)، إما على سبيل الأصالة أو النيابة ، ومن هذه المعاني : التعدية والاستعانة والقسم والإلصاق والاستعانة ...[1] التي ذكر جملة منها ابن مالك في تسهيل الفوائد:|ومنها:الباء للإلصاق ، وللتعدية ، وللسببية، وللتعليل، وللمصاحبة ، وللظرفية، وللبدل ، وللموافقة ((عن)) و((على)) و ..|[2] ، مستدلا في إثبات اثنين منها بما ذكره الأخفش في معانيه حيث قال عند المعنى الأول وهو موافقة عن :|والموافقة ((عن))كقوله تعالى { ويوم تشقق السماء بالغمام} و {يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم }|الحديد: ١٥| أي عن أيمانهم كذا قال الأخفش |[3].

وقال عند الثاني وهو موافقة على :(والموافقة على كقوله تعالى :{ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار}. أي على قنطار وعلى دينار. كذا قال الأخفش ، وجعل مثله قولهم: مررت به، أي عليه ، قال الله تعالى :{ وإذا مروا بهم يتغامزون } {يمرون عليها } و{ لتمرون عليهم } { وهل امنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل }[4]. ومن موافقة الباء لعلى قول الشاعر :

أرب يبول الثعلبان برأسه لقد هان من بالت عليه الثعالب[5] [6]

وبالعودة إلى معاني القرآن نجد النصوص ذاتها وأخرى غيرها جاء عند قوله تعالى : {يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم}[7]:|يريد عن أيمانهم –والله أعلم–،كما قال..|[8].

و أشار إلى المعنى الثاني بقوله : | كما كانت الباء في معنى ((على)) في قوله:مررت به ؛ ومررت عليه. وفي كتاب الله عز وجل :{ من إن تأمنه بقنطار}[9] |آل عمران: ٤٩٨| ، يقول : علىدينار.|[10]، وقوله

---

[1] معاني الحروف(٣٦-٤١) الأزهية باب دخول حروف الجر بعضها مكان بعض (٢٨٣-٢٨٧)رصف المباني (٢٢٠-٢٢٩) ، الجنى الداني (٣٦-٥٦)، مغني اللبيب(١/١٠١-١١١)

[2] تسهيل الفوائد (١٤٥)

[3] شرح التسهيل (٣/ ١٥٢)

[4] الشاهد الأول من سورة المطففين (٣٠) والثاني من سورة الصافات آية (١٣٧) والثالث والرابع من سورة يوسف (٦٤) و( )وينظر الجنى الداني(٤٢)، مغني اللبيب(١/١٠٤) ارتشاف الضرب (٤/١٦٩٩)همع الهوامع (٤/١٦١)شرح التصريح(٢/١٣)

[5] أمالي ابن الشجري(٢/٦١٥) الجنى الداني(٤٢) مغني اللبيب(١/١٠٥)، مدني الأريب (١/ ٢١٣)) همع الهوامع (٤/١٦١) شرح أبيات المغني للبغدادي (٢/٣٠٤)

[6] شرح التسهيل (٣/ ١٥٢)

[7] معاني القرآن للفراء (٣/١٣٢) مغني اللبيب(١/١٠٤) توضيح المقاصد(٢/٢٠٣) مدني الأريب (١/ ٢١٢) .

[8] معاني القرآن (٢/٤٩٨)وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٦٣-٢٦٤)

[9] الجنى الداني(٤٢) مغني اللبيب(١/١٠٤) ، مدني الأريب (١/ ٢١٣) همع الهوامع (٤/١٦١).

[10] معاني القرآن (١/٤٦)

في موضع آخر : [وفي مكـــان ((على)) في قوله : {فأثابكم غما بغم} ٥٣٧ إنما هو : على غم ،{ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار} ٥٣٨، أي : على قنطار ، كما تقول : مررت به ومررت عليه،..][1] وقال عند حديثه عن قوله تعالى :{ بكل صراط توعدون } الأعراف (٦٢) :[على كل صراط توعدون][2].

وهو مذهب الكوفيين الذين جوزوا مجيئها للمجاوزة[3]، والاستعلاء[4] ، أو موافقة لعن وعلى ، قـــال المرادي بعد أن ذكر جملة من المعاني للباء ومنها الاستعانة والاستعلاء: (وما تقدم من نيابة الباء عن غيرهـــا مـــن حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين ومن وافقهم ، في أن حروف الجر قد ينوب بعضـــها عـــن بعض) [5].ويؤيد هذا ما ذكره الفراءعند تفسير قوله تعالى:{ويوم تشقق السماء بالغمـــام } [الفرقـــان: ٢٥] :[ومعناه –فيما ذكروا – تشقق السماء (عن الغمام) الأبيض ثم تنزل فيه الملائكة وعلىوعن والباء في هـــذا الموضع (بمعنى واحد) لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس ، يراد به معنى واحـــد .][6] وقوله في موضع آخر : [ولستم بآخذيه إلا على إغماض ، أو بإغماض ، أو عن إغماض][7].

إلاأنهم قيـــدوا دلالة الباء على المجاوزة أو موافقتهـــا عن بمجيئها في سياق السؤال [8] ؛ رغم أن ما جاء من شواهد خلا من تضمن معنى السؤال ، وما في تخصيصها بالسؤال من (بعد لأنه لا يقتضي قولـــك ((سألت بسببه)) أن المجرور هو المسئول عنه) [9].

أما مذهب البصريين فهو (منع) دلالة الباء على المجاوزة والاستعلاء أو ما يطلق عليه (موافقة عن وعلى)، فزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلا [10]، وأضربوا صفحا عن القول بمجيئها بمعنى على -فيما وقفت عليه – وهذا المذهب بناءا على وجهتهم في قضية نيابة الحروف بعضها عن بعض ، فـــ(مـــذهب جمهـــور

---

[1] معاني القرآن(٣٣٣/١)

[2] السابق (٢/ ٣٠٧).

[3] معاني القرآن للفراء (٢٦٧/٢) الجنى الداني (٤٢) توضيح المقاصد (٢٠٣/٢)المساعد على تسهيل الفوائـــد(٢٦٣/٢-٢٦٤) ارتشـــاف الضرب (١٦٩٩/٤)همع الهوامع (١٦١/٤)

[4] معاني القرآن للفراء (٢٦٧/٢) ارتشاف الضرب (١٦٩٩/٤)همع الهوامع (١٦١/٤)

[5] الجنى الداني (٤٦)وينظر :همع الهوامع (٢١٥/٤)، شرح الكافية للرضي(٤ /٢٦٤).

[6] معاني القرآن للفراء (٢٦٧/٢) واستشهد به ابن جني في الخصائص (٢/ ٣٠٩)

[7] السابق (١/ ١٧٨)

[8] رصف المباني (٢٢٢) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٩٧)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢٦٣/٢-٢٦٤) مغني اللبيـــب(١٠٤/١) ارتشاف الضرب (١٦٩٩/٤)، حاشية الصبان (٢/ ٢٢١) ، همع الهوامع (١٦١/٤)

[9] مغني اللبيب(١٠٤/١) ،وينظر حاشية الصبان (٢/ ٢٢١) همع الهوامع (١٦١/٤)

[10] مغني اللبيب(١٠٤/١)، همع الهوامع (١٦٢/٤) شرح الجمل لابن عصفور(٤٩٧/١)،حاشية الصبان على شـــرح الأشمـــوني(٢٢١/٢) شرح التصريح (١٣/٢)

البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول،إما بتأويل يقبله اللفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف . ومالا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحـــد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ)[1] .

وأما موقف ابن مالك فهو الموافقة.

ومن الجدير بالملاحظة أن ابن مالك لم ينسب هذين القولين إلا للأخفش دون الكوفيين رغم تضافر الأقوال في نسبة هذا المذهب إليهم ، ونص الفراء عليها -كما قد تبين-، وأنه قد احتج لصحة قوله بالشواهد التي استشهد بها الأخفش الأوسط في معانيه في شرحه للكافية الشافية دون أن يشير إليه وزاد عليها بما أمدته به حافظته.

قال في الكافية الشافية :

وعد بالبـــــا، واستعـــــن ، وألصق ومثل (مع) و(من) و(عن) بها انطق[2]

وقال في الألفية :

بالبا استعن وعد عوض ألصق ومثل (مع) و(من) و(عن) بها انطق[3]

وقال في شرح الكافية:| ومثال كونها بمعنى (عن) قوله -تعالى- :{ ويوم تشقق السماء بالغمام }) و|قوله| :{ سأل سائل بعذاب }-والله أعلم -|[4].

فهو قد مال إلى إثبات هذه المعاني وأيد قضية النيابة لتضافر السماع الصحيح بذلك وهذا دأب ابـــن مالك في كل مسألة قوامها السماع ودعامتها الشاهد، فلا مبرر للجنـــوح للتأويل مادام الدليل قائمـــا ، ولا مسوغ لتكلف التخريج مادامت الحجة واضحة ، لذا لم يكن من المستغرب أن يضرب ابن مالك عن إنكـــار البصريين ،وما تعلقوا به في رفض مجيء الباء بمعنى عن من انتفاء صحة قولهم أطعمته بجوع ، وسقيته بعيمة ، تريد :عن جوع ، وعن عيمة [5] لأن نيابة حرف عن حرف في المعنى مقيدة بتقارب معنى الفعلين [6] هذا أمـــر

---

[1] الجنى الداني (٤٦) هذا الاطلاق ذكره المرادي في الجنى الداني و السيوطي في الهمع (٤/٢١٥) والأزهري في شرح التصريح(٢/٤-٧) ، وفي تعميمهم نظر لأن المبرد يجيز هذا المذهب ينظر المقتضب(٢/٣١٨)،وتابعه ابن السراج في ذلك بشرط تقـــارب المعـــاني في الأصـــول (١/٤١٤-٤١٥) وينظر شرح الكافية للرضي(٤ /٢٦٤)،

[2] شرح الكافية (٢/٧٩٦)

[3] الألفية (٣٥)

[4] شرح الكافية (٢/٨٠٧-٨٠٨)

[5] همع الهوامع (٤/١٦١)

[6] الأصول (١/٤١٤-٤١٥)

والأمر الآخر الأهم هو حكم هذا الاستعمال فهو موقوف على السماع لدى كل من المجيزين والمانعين فالخلاف في الحقيقة عائد إلى حكم استعمال موضع السماع على نحو ما سمع [1].

ولا لماالجأوا إليه في سبيل تمكين مذهبهم من تأويل ما جاء من شواهد جاءت فيها الباء بمعنى عن[2] فحملوها مع السؤال على السببية [3]لأنك إذا سألت عن شي ء فقد أوقعت السؤال بسبب ذلك الشيء [4] أو على الاستعانة[5] أو السببية بتقدير مضاف[6] وجعل المسالة بعضهم : من باب التضمين ، أي : فاعتن به ، أو : فاهتم به[7]. بتضمين الفعل معنى فعل آخر يصل بالباء فيعامل معاملته ،وعللوا تصرفهم بالتضمين في الأفعال دون الحروف بأنه أولى لقرب معنى الفعلين أو اتحادهما كما ذكر ولا يجتمع حرفان في معنى واحد [8].

إلا أنّ المستغرب ما نص عليه ابن مالك في خاتمة الباب الذي عقده لحروف الخفض في الفوائد المحوية حيث قال : [وإبقاء الأصل لما توهم خروجه عنه من هذه الحروف بتضمين مصحوبه معنى معداه الأصلي أولى من الحكم على الحرف باشتراك ، أو زيادة][9]خاصة وإنه قد أشارإلى معاقبة عن للباء وعلى فقال : [وعاقبت الباء ومن وعن][10]فهو وإن لم يصرح بجواز مجيء الباء موافقة لعن وعلى في الفوائد المحوية إلا أن إشارته لجواز معاقبة عن للباء وعلى توحي بجواز الضد والنظير .

فإذا أضفنا لذلك ما نقله من خروج الباء وأخواتها لغير معانيها الأصلية في جملةمن مصنفاته كالألفية والتسهيل وشرحه زاد الاستفهام إلحاحا؛إلا إن حملنا نصه السابق على الإشارة لمذهب ا لبصريين .

وجملة القول إن مجيء الباء للمجاوزة والاستعلاء أو مرادفة لعن وعلى صحيح في الاستعمال لكثرة ما جاء من السماع خاصة إن أخذنا في اعتبارنا أنهم لم يتسعوا في المسألة بالقياس بل اقتصروا فيها على ما جاء من السماع ، و نبهوا على المسألة بجعل المعنى الذي يتضمنه الحرف بالنيابة منسوبا إلى الحرف الأصيل

---

[1] المقاصد الشافية (٢/٢٣٤/٢٣٨) بتصرف

[2] مغني اللبيب(١/١٠٤)، همع الهوامع (٤/١٦٢)وتابعهم أبو علي الشلوبين ينظر الجنى الداني (٤٢) وابن عصفورفي شرح الجمل (١/٤٩٧)

[3] حاشية الصبان (٢/ ٢٢١) ارتشاف الضرب (٤/١٦٩٩)

[4] شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٩٧)

[5] و هو الزمخشري في الكشاف عند حديثه عن قوله تعالى {ويوم تشقق السماء بالغمام}الكشاف(٣/٢٧٥) و ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٩٧-٤٩٨) مغني اللبيب(١/١٠٤) مدني الأريب (١/ ٢١٣) حاشية الصبان (٢/٢٢١)ولم ينسبه السمين له في الدر المصون (٥/٢٥١)

[6] وهو البيضاوي عند تخريج قوله تعالى :{ويوم تشقق السماء بالغمام} فقال: بسبب طلوع الغمام منها حاشية الصبان ينظر (٢/ ٢٢١)

[7] الجنى الداني(٤٢)بتصرف ، وينظر : تخريج قوله تعالى {الرحمن فاسأل به خبيرا}في الكشاف (٣/٢٨٩) ،

[8] شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٩٧-٤٩٨) ومن أمثلته تخريج قوله تعالى{سأل سائل بعذاب واقع} ينظر الكشاف(٤/٦٠٩) الدر المصون(٦/٣٧٢) على سبيل التمثيل

[9] (٥٧)

[10] الفوائد المحوية في المقاصد النحوية (٥٥)

فيه[1] ومن شواهد مجيء الباء بمعنى عن أو للمجاوزة قوله تعالى :{فاسأل به خبيرا } الفرقان (٥٩)أي : عنه[2]، بدليل قوله تعالى {يسألون عن أنباتكم} [الأحزاب: ٢] وقوله تعالى: { السماء منفطر به }المزمل(١٨) [3] وقول الشاعر :

فإن تسألوني بالنساء فإنني خبير بأدواء النساء طبيب [4]

وقال عمرو بن أحمر :

تسائل بابن عمرو من رآه أعارت عنه أم لم تعارا [5]

هلا سألت الخيل يا ابنة مالك إن كنت جاهلة بما لم تعلمي [6]

سألتني بأناس هلكوا شرب الدهر عليهم وأكل [7]

ما تأمرون عباد الله أسألكم بشاعر حوله درجان مختمر [8]

مالك بن حريم :

ولايسأل الضيف الغريب إذا شتا بما زجرت قدري له حين ودعا[9]

ومن شواهد مجيء الباء للاستعلاء أو موافقة لعلى ما جاء في الصحيح : (نهينا أن نحد فوق ثلاث إلا بزوج)[10]

وقول الشاعر :

بودك ما قومي على ما تركتهم سليمى إذا ما هبت شمال وريحها[11]

أي : على ودك قومي

وقول أبي طالب :

---

[1] المقاصد الشافية(٢/٢٣٤) بتصرف

[2] الأزهية (٢٨٤) أمالي ابن الشجري (١/٤٢٥)-(٢/٥٤٣) -(٢/٦١٤) شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٩٧-٤٩٨) الجنى الداني(٤١)) مغني اللبيب (١/١٠٤) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٦٣ -٢٦٤) ،مدني الأريب (١/ ٢١٣) ارتشاف الضرب(٤/١٦٩٨) شرح التصريح(٢/١٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/٢٢١)، الدر المصون (٥/٢٦)

[3] مدني الأريب (١/ ٢١٣)

[4] الأزهية (٢٨٤) رصف المباني (٢٢٢) ، الجنى الداني (٤١) ،ارتشاف الضرب(٤/١٦٩٨) ، شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٩٧) همع الهوامع (٤/١٦١)

[5] المقاصد الشافية (٢/٢٢٧)

[6] الأزهية(٢٨٤) أمالي ابن الشجري (١/٤٢٥)-(٢/٥٤٣) - (٢/٦١٤)

[7] الأزهية(٢٨٥)

[8] خزانة الأدب (١/٥٤٠)

[9] المقاصد الشافية (٢/٢٢٨)

[10] صحيح البخاري –كتاب الجنائز وكتاب الطلاق وينظر :مدني الأريب (١/ ٢١٣)

[11] الأزهية(٢٨٥))

يطاع بنا العدا ، وودوا لو اننا تسد بنا أبواب ترك وكابل[1]

تسد بنا أي : علينا

وقد يكون للمسألة وجه من القياس فالعرب إذا شبهت شيئا بشيء عادت فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتا لهما ، وتتميما لمعنى الشبه بينهما [2].

فكما جاءت الباء بمعنى عن جاءت عن بمعنى الباء في نحو قوله تعالى:{ وما ينطق عن الهوى} سورة النجم (٣) أي بالهوى وفي قول العرب : ((رميت عن القوس)) أي :رميت بالقوس[3]،وقمت عن أصحابي، أي : بأصحابي [4]. وفي قول امريء القيس:

تصد وتبدي عن أسيل وتتقي بناظرة من وحش وجرة مطفل [5]

وكما جاءت الباء بمعنى على جاءت على بمعنى الباء؛في نحو قوله تعالى:{حقيق على ألا أقول } الأعراف(١٠٥)[6] وفي قولهم : اركب على اسم الله؛ أي :باسم الله [7].

وفي قول امرئ القيس :

بأي علاقتنا ترغبو ن عن دم عمرو على مرثد [8]

وفي قول أبي ذؤيب :

فكأنهن ربابة وكأنه يسر يفيض على القداح ويصدع[9]

أرمى عليها وهي فرع أجمع [10]:

شدوا المطي على دليل دائب من أهل كاظمة بسيف الأبحر[11]

---

[1] خزانة الأدب (٦٣/٢)

[2] الإقتراح في علم أصول علم النحو(٧٧)

[3] معاني القرآن للفراء الأزهية (٢٧٧) الجنى الداني (٢٤٦)

[4] رصف المباني (٤٣٢) الجنى الداني (٢٤٩)

[5] الأزهية (٢٧٩)رصف المباني (٤٣٢)الجنى الداني (٢٤٩)

[6] الجنى الداني (٤٧٨)

[7] أمالي ابن الشجري (٦١٠/٢) الجنى الداني (٤٧٨)

[8] الأزهية (٢٧٧)

[9] الأزهية (٢٧٧)

[10] الخصائص (٣٠٩/٢)

[11] الخصائص(٢/ ٣١٤)

أما شواهد ابن جني فتحتمل وجها آخر عنده تنظر في موضعها ونسب المرادي في الجنى الداني لابن مالك القول :بأنها تأتي للمجاوزة بعد السؤال كثيرا و بعد غيره قليلا [1] و لم أقف عليه عند غيره ، ولا فيما وقع بين يدي من مصنفات الإمام .

دلالة كما على التعليل

استشهد ابن مالك بنص عن الأخفش يجيز فيه مجيء الكاف المقترنة بما الكافة للدلالة على التعليل حيث قال:| وتحدث ((ما)) الكافة في الكاف معنى التعليل كقوله تعالى : {واذكروه كما هداكم}وكقول الأخفش في قوله تعالى:{كما أرسلنا فيكم رسولامنكم يتلوا عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون*فاذكروني أذكركم} |أي|: كما أرسلنا فيكم رسولا فاذكروني ((أي كما فعلت هذا فاذكروني)).

وجعل ابن برهان من هذا قوله تعالى:{ويكأنه لايفلح الكافرون}،أي أعجب لأنه لايفلح الكافرون. وكذا قدره ثم قال:وحكى سيبويه كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه ،أي لأنه لا يعلم .وإذا حدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته لشبهها بكي كقول الشاعر :

فطرفك إما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر | ٢

و هذه النسبة ثابتة عن الأخفش الأوسط محتجين في إثباتها بقوله في معاني القرآن عند قوله تعالى : { كما أرسلنا فيكم رسولا منكم} :| أي :كما فعلت هذا فاذكروني|٣ واختلفت عباراتهم في نقل مقولة الأخفش الأوسط وبيان المراد بها فقيل : لما فعلت هذا فاذكروني ٤ وقيل : لأجل إرسالنا فيكم رسولا منكم فاذكروني أذكركم٥وقيل:فاذكروني كما فعلت هذا ٦ وقيل : كما أرسلنا فيكم فاذكروني٧.

وخرج ابن هشام عليه قول الشاعر :

* يراد الفتى كيما يضر وينفع *

ونسبه للأخفش فقال : | أي للضر والنفع ، قاله الأخفش |٨.

---

[1] الجنى الداني (٤١)

٢ شرح التسهيل (١٧٣/٣) المساعد على تسهيل الفوائد(٢٨١/٢-٢٨٢)

٣ معاني القرآن للأخفش (١/ ١٥٣)

٤ الجنى الداني (٤٧٨)

٥ مغني اللبيب (١٧٦/١)،مغني الأريب (٣٧٦/١)، حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام(١٨/٢)

٦ المساعد على تسهيل الفوائد (٢٨١/٢-٢٨٢)

٧، شرح التسهيل (١٧٣/٣) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام(١٨/٢)

٨ أوضح المسالك (١٠/٣)

قال الشاطبي : [وهو معنى كلام الفراء فيها؛ إذ قال : الكاف تكون شرطا . تقول : كما أحسنت إليك فأحسن ؛لأنها يدخلها معنى إذ ،ولذلك دخلت الفاء]١. ونص الفراء الأصلي الذي جاء في المعاني :[ولاتحتاج إلى أن تشترط لـ(أحسن) ؛ لأن الكاف شرط ، معناه افعل كما فعلت . وهو في العربية أنفذ من الوجه الأول مما جاء به التفسير ؛ وهو صواب بمنزلة جزاء يكون له جوابان ؛ مثل قولك : إذا أتاك فلان فأته ترضه . فقد صارت (فأته) و(ترضه) جوابين]٢.

ومنع الأكثرون مجيء الكاف للدلالة على التعليل مطلقا ، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة والحق جوازه فيها أجمع٣.

ومعنى التعليل هو معنى فرعي خرجت إليه الكاف بالنيابة إذ الأصل في دلالتها هي التشبيه بإجماع وتفيد التعليل عند بعض النحاة مطلقا ٤سواء أكانت مفردة من نحو قوله تعالى {ويكأنه لا يفلح الكافرون} سورة القصص (٩٣) أي أعجب لأنه لا يفلح الكافرون كذا قدره ابن برهان ٥ أو مقترنة بما التي قد إما أن تكون كافة نحو حكاية سيبويه:[كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه]٦ والتقدير لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه ٧وزعم سيبويه قول العرب : (انتظرني كما آتيك)٨وقول الشاعر :

لقد علمت سمراء أن حديثها نجيع كما ماء السماء نجيع

أحلامكم لشفاء الجهل شافية كما دماؤكم يشفي من الجهل ٩

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه ١٠

أو مصدرية نحو قوله تعالى: {واذكروه كما هداكم } سورة البقرة (١٩٨) ،وقوله تعالى : {كما أرسلنا فيكم رسولا منكم} البقرة (١٥١).

---

١ المقاصد الشافية (٢/٢٥٠)

٢ معاني القرآن (١/٩٢)

٣ مغني اللبيب (١/١٧٦)

٤الجنى الداني (٤٧٨) مغني اللبيب (١/١٧٦) ،ارتشاف الضرب (٤/١٧١٤) مدني الأريب (١/٣٧٦)، همع الهوامع (٤/١٩٤)، شرح التصريح (٢/١٦) ولم ينسب في هذه المصادر أجمع تصريحا لأحد وفي الجنى الداني إشارة لأن ذلك هو مذهب الكوفيين(٤٨٠)

٥ شرح اللمع (١٢٨-١٢٩) ، الجنى الداني (٤٧٨)ارتشاف الضرب (٤/١٧١٤-١٧١٥)، البحر المحيط(٢/٢٩٩) حاشية الصبان دون نسبة (٢/٢٢٤)

٦ الكتاب (٣/١٤٠) وينظر في جميعها مغني اللبيب (١/١٧٦) ، الجنى الداني (٤٧٨)ارتشاف الضرب (٤/١٧١٤-١٧١٥) همع الهوامع (٤/١٩٤-١٩٥)

٧ الجنى الداني (٤٧٨) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٨١-٢٨٢) البحر المحيط (٢/٢٩٩)

٨ الكتاب (٣/١١٦)

٩ حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام(٢/١٨)

١٠ حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام(٢/٢٥)

ونلحظ ان ابن مالك قد قبل هذه الرواية ونقلها بحرفيتها وهذا مما يؤكد الثقة في هذا الإمام الجليل بخلاف غيره ممن نقلوا عن الأخفش وبنى عليها حكما بمجيء الكاف للتعليل سواء أ كانت مفردة أم مقترنة بما المصدرية أو الكافة إلا أن نصه في متن التسهيل الذي يوحي بقلةذلك لدخول قد على الفعل المضارع حيث قال :[وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل، وقد تحدث في الكاف معنى التعليل] [1].

وهذا خلاف ما جاء في شرح الكافية الشافية وشرحها الذي أشار فيه إلى كثرة مجيء الكاف للتعليل بخلاف نصه في متن التسهيل حيث قال:[كون الكاف الجارة حرف تشبيه هو المشهور. ودلالتها على التعليل كثيرة كقوله-تعالى- :{ واذكروه كما هداكم} وكقوله -:{ ويكأنه لا يفلح الكافرون} أي أعجب لأنه لا يفلح الكافرون . كذا قدره ابن برهان .وحكى سيبويه : (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه) والتقدير : لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه و(ما) زائدة] [2].

وقد اتحد الرجز في الألفية والكافية الشافية و لم يتغير :

[شبه بكاف وبما التعليل قد يعنى وزائدا لتوكيد ورد] [3]

ومما يجدر التنبيه عليه في هذه المسألة ما أشار إليه السيوطي في الهمع من أن مختار ابن مالك في دلالة الكاف على التعليل مقيد باقترانها بما الكافة٤، رغم أنه لم يصرح بمختاره في المسألة ، وعبارته في متن الألفية والكافية الشافية وشرحها توحي بجواز ذلك مطلقا ، وتمثيله في شرح الكافية وشرح التسهيل بالأمثلة التي ساقها القائلون بدلالتها على التعليل مطلقا دون تعليق يدل على التأييد، ونلحظ أن ابن مالك لم يتعرض لتأويل الشواهد، وقد أجاب المانعون للقول بدلالة الكاف على التعليل مطلقا عن الآيات التي تعلق بها القائلون بالجواز :

أما قوله تعالى { ويكأنه لا يفلح الكافرون} فقالوا :[الظاهر أن هذه ((كأن)) لا الكاف المجردة ؛ ولهذا كتبوها متصلة بالألف قالوا : ويكأنه]٥.

وأما قوله تعالى :{ كما أرسلنا..} وقوله تعالى:{واذكروه كما هداكم} فهما من وضع الخاص موضع العام إذ الذكر والهداية يشتركان في الأمر الواحد وهو الإحسان ؛ فهذا في الأصل بمنزلة (وأحسن كما أحسن الله إليك) والكاف للتشبيه ، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب ٦.

---

١ تسهيل الفوائد (١٤٧) وينظر تعليق الصبان في حاشيته (٢/٢٢٤)

٢ شرح الكافية (٢/٨١١-٨١٢)

٣ الألفية (٣٥) شرح الكافية (٢/٨١١-٨١٢)

٤ همع الهوامع (٤/ ١٩٥)

٥ مدني الأريب (١/ ٣٧٦)

٦ مغني اللبيب (١/١٧٦) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ١٦)

وقيل : التعليل متعلق في { كما أرسلنا }بقوله تعالى {ولأتم نعمتي } وقيل : بقوله {ولعلكم تهتدون}. ومن هذا النمط { وأحسن كما أحسن الله إليك } ، وهذا من ترتيب العلة على المعلول [١ .

ومن شواهد المسألة قوله تعالى: {ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة}سورة الأنعام (١١٠) ٢.

و قول الشاعر : **لا تشتم الناس كما لا تشتم** [٣]

ويبدو أن للمسألة عند ابن مالك وجه من القياس ،إضافة للسماع وهو المعتمد الأول عند ابن مالك فلا جنوح للتأويل والبعد عن الظاهر ؛وهو شبهها بكيما اللفظي التي تفيد التعليل ومن ثم تعمل عملها.

قال ابن مالك [وإذا حدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته لشبهها بكي كقول الشاعر :

فطرفك إما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر]- [٤]

ونلحظ أن ابن مالك فد استشهد بقول الأخفش الذي استشهد به المحتجون للدلالة على نسبة القول بدلالة الكاف المقترنة بما الكافة (المصدرية) على التعليل للأخفش الأوسط؛ بنصه الذي ورد في معاني القرآن دون زيادة أو نقصان أو تغيير أو تبديل في شرح التسهيل وحده،مما يزيد طمأنينة بصحة نسبة هذا الكتاب للأخفش الأوسط ، ويجلي اهتمام ابن مالك بمصنفات الأخفش الأوسط ، ويعلي من قيمة شرح التسهيل.

---

١ مدني الأريب (٣٧٧/١)

٢ ارتشاف الضرب (١٧١٤/٤)

٣ البحر المحيط (٤٥/٢)

٤ تسهيل الفوائد (١٤٧) شرح الكافية (٨١١/٢-٨١٢) شرح التسهيل (١٧٣/٣) المساعد على تسهيل الفوائد(٢٨١/٢-٢٨٢) شفاء العليل (٦٧٣/٢)

مجيء من لابتداء الغاية الزمانية

يحظى حرف الجر (من)في الأساليب العربية بتعدد المعاني التي يخرج إليها دون بقية الحروف ، فالمتمعن في كتب النحاة متقدمها و متأخرها يدرك مدى سعة هذه القضية وكثرة دورانها ،غير أن هناك فريقامن النحاة يرجع أغلب هذه المعاني إلى ابتداءالغاية،قال ابن السراج:وأما (من) فمعناها ابتداء الغاية..وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن و تكون للتبعيض ...قال أبو العباس وليس هوكما قال عندي لأن قوله أخذت من ماله إنما ابتداء غاية ما أخذ..)[1].

فابتداء الغاية من أشهر المعاني التي تحتملها (من)،وتعرف بأن يحسن في مناظرتها (إلى) التي تدل علىانتهاء الغاية أوما يفيدفائدتها ،من نحوقولنا:{ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم }، فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء[2] وهذا أفضل من قول من قال :إنها ها هنا قد جاءت لغرض الابتداء دون أن يقصد إلى انتهاء مخصوص، وأن الانتهاء فيها مستبعد لعدم القصد إليه وتوفر الغرض للمبتدأ منه [3].

واختلفوا في المقصود من ابتداء الغاية فيها فقيل :ابتداء الغاية يعني المسافة لا معناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم الجزء[4]، والمراد بالغاية جميع المسافة لا النهاية إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية[5].

والمشهور في (من) أنها تأتي لابتداء الغاية في المكان وقد نسب ابن مالك للأخفش الأوسط جواز مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية متابعا في ذلك جمهور الكوفيين حيث بسط في شرحه للتسهيل [6] المسألة بسطا مفصلا مكثرا من الشواهد التي تجيز هذه المسألة ومنها رواية للأخفش عن العرب.

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش حيث نسب إليه بعض النحاة [7]، وأغفل بعض منهم إثبات هذه النسبة للأخفش،وكأن سكوتهم يوحي بموافقة الأخفش للجمهور البصري[8].

---

١ الأصول لابن السراج (٤٠٩/١) وينظر المقتضب (١٣٧/٤) وقد نسب ذلك أيضا إلىالأخفش الأصغروالسهيلي والزمخشري ينظر الجنى الداني (٣١٥ --٣١٦) مغني اللبيب (١/ ٣١٨)، همع الهوامع (٢١٣/٤)

٢ شرح الكافية للرضي (٢٦٥/٤) .

٣ هو ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (١٤٢/٢-١٤٣)، وفي شرح المقدمة الكافية (٩٤٠/٣)

٤ حاشية الصبان (٢١١/٢)

٥ شرح الكافية للرضي (٢٦٣/٤) حاشية الصبان (٢١١/٢) شرح الفريد (٢٤٢-٢٤٣)

٦ (١٣٠/٣-١٣٢)

٧ مغني اللبيب (٣١٨/١-٣١٩)همع الهوامع(٢١٢/٤) شرح المكودي (١٣٧) شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٨)شرح التصريح (٨/٢) خزانة الأدب (٣٣١/٣-٣٣٢)

٨ الانصاف في مسائل الخلاف شرح الرضي (٢٦٣/٤-٢٦٥) الجنى الداني (٣٠٨) ارتشاف الضرب (١٧١٨/٤)ا

وبالعودة إلى معاني القرآن للأخفش الأوسط _المصدر الوحيد في بين أيدينا لآراء الأخفش نجد أنه قد عرض لرأيه في هذه المسألة عند حديثه عن الآيات القرانية التي احتج بها الكوفيون كشواهد ، فقال في أثناء شرحه لقوله تعالى{من يوم الجمعة } |الجمعة: ٩| يقول والله أعلم من صلاة يوم الجمعة) ١،وفي معرض حديثه عن قوله تعالى:{ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم } |التوبة: ١٠٨| : (يريد منذأول يوم لأن من العرب من يقول ((لم أره من يوم كذا))يريد منذ أول يوم يريد به من أول الأيام كقولك:لقيت كل رجل تريد به كل الرجال)٢،وقد نقل في أول معانيه رواية عن العرب تجيز مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان فقال : (وقال بعضهم من الآن إلى غد) ٣،ويظهر لنا هنا محور للتساؤل والاستفهام وهو ما حقيقة مذهب الأخفش الأوسط في هذه المسألة ؟ فحديثه-للوهلة الأولى – في الآية الأولى يوحي بموافقته لمذهب البصريين بلجوئه للتأويل غير أن التأويل هنا لا يحقق معنى مفيدا فلا معنى لقولنا: إذا نودي للصلاة من صلاة يوم الجمعة، ويبدو لنا أنه لم يرم إلى موافقة البصريين في المنع ، وإنما كان يعنى بتحديد المقصود من الظرف (إذا) وتبيينه ومن هنا يتضح لنا ماذا كان يعني المفسرون من قولهم في هذه الآية إن (من) هنا بيان وتفسير لإذا [٤] أما حديثه في الآية الثانية فيرمي منه إلى القول بجواز استعمال(من) استعمال (منذ) في الدلالة على ابتداء الغاية الزمانية ، وهذا بناء على مذهبه في جواز تناوب الحروف بعضها مكان بعض وهو سر هذه القضية٥، ويؤكد ذلك ما فعله علي بن محمد الهروي في الأزهية، حيث وضع هذا المعنىلـ(من)تحت باب في كتابه بعنوان:|باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض |وقال فيه: (وتكون مكان منذ..)٦، وهذا المذهب كماهو معلوم مذهب الكوفيين ،أما روايته عن العرب فسكوته عن التعليق عنها يوحي بجواز القياس عليها . بقيت لنا النصوص التي لم تنسب للأخفش هذا الرأي والتي تقابل النصوص التي نسبت إليه هذاالرأي فإنا نرجيءمسؤلية الحكم بصحة نقلهاإلى ضياع آثار الأخفش الأوسط النحوية،لاحتمال أن يكون للأخفش الأوسط في هذه المسألة رأيان .

---

١ معاني القرآن (٢/٥٠٠)

٢ معاني القرآن (٢/٣٣٧)

٣ المصدر السابق (١/١١)

٤ الكشاف (٤/٥٣٢)،البحر المحيط (١٠/١٧٤)، الدر المصون (٦/ ٣١٨) ،ذهب الألوسي إلى أن المراد بالبيان هنا البيان اللغوي وهو بيان أي يوم من الأيام إذ فيه إبهام فيجامع كونها بمعنى في وكونها للتبعيض ينظر روح المعاني(٢٨/٨٧)

٥ ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر معاني القرآن للأخفش(١/٤٦-٤٧-١٣٣-٢١٨)،(٢/٣٠٦-٣٠٧-٣٣٦-٤٩٥)

٦ الأزهية (٢٨٣) ، وينظر همع الهوامع (٤/٢١٥)

ومذهب جمهور النحاة أن من لا يكون إلا لابتداء الغاية المكانية باتفاق وكذا ما نزل منزلتها من الأحداث والأشخاص،١قال سيبويه : وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك : من مكان كذا إلى مكان كذا وكذا وتقول إذا كتبت كتابا من فلان إلى فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها)٢.

وخالف الكوفيون في ذلك ومن البصريين أيضاً والمبرد وابن درستويه من البصرية فيرون جواز مجيئها لابتداء الغاية الزمانية وحجتهم في ذلك ما جاء من شواهد مسموعة، فيحتجون بنحو قول الشاعر:

تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جربن كل التجارب

وقول زهير ابن سلمى :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

أما حجة البصريين فقد استندوا فيها إلى القياس التنظيري فـ(من)لديهم في المكان نظير (مذ) في الزمان، وتناولوا شواهد الكوفيين بالتخريج على تقدير مضاف محذوف،أو بادعاء زيادة (من) وهو ماهربوا منه —كما في المسألة السابقة —أو برد رواية البيت٣.

و موقف ابن مالك مما ذهب إليه الأخفش فهو الموافقة حيث صرح بها في شرحه للكافية الشافية: (والمشهور من قول البصريين إلا الأخفش أن(من) لاتكون لابتداء الغاية في الزمان .بل يخصونها بالمكان .ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعماله في ابتداء الغاية — مطلقا- وهو الصحيح ،لصحة السماع بذلك)٤.

وعقد في شواهد التوضيح والتصحيح مبحثا بعنوان :(في استعمال (من) في ابتداء غاية الزمان) ساق فيه جما من الشواهد التي يعضد بها صحة هذا الاستعمال من القرآن والحديث النبوي والشعر الفصيح، ورد من خلالها على احتجاج المانعين، وقد ألمح في أثناء عرضه للمسألة أن مسوغ قبوله وقبول الأخفش هذا الاستعمال هو صحة السماع فقال: (ومن شواهد صحة هذا الاستعمال قوله تعالى:لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه.وبهذا استشهد الأخفش على أن (من) تستعمل لابتداء غاية الزمان)٥

---

١ ينظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٢/٣)

٢ الكتاب (٢٢٤/٢)

٣ التعليقة (٢٤٩/٢)،منسوبا لأبي إسحاق ، شرح المفصل (١١/٨)،الإنصاف (٣٧٠/١-٣٧٦)، المقرب لابن عصفور (١٩٨/١)

٤ شرح الكافي الشافية (٧٩٧/٢)

٥ شواهد التوضيح والتصحيح (١٢٩-١٣٣)

أما في التحفة حيث لم يعلق على أنه تابع الأخفش أو أن ذلك مذهب الأخفش والكوفيين مكتفيا بما ذكره في مؤلف الكافية ١ ومن الشواهد التي ساقهـا قوله صلى الله عليـه وسلم: (فمطرنا من جمعـة إلى جمعة) و(هـذا أول طعـام أكله أبوك من ثلاثة أيام)،٢وقول الشاعر:

من الآن قد أزمعت حلما فلن أرى أغازل خودا أو أذوق مداما

وقول الآخر:

إني زعيـم يا نـــــــــو يـــقة إن أمنت من الرزاح

ونجوت من عـض المنـــــــ ـــون من الغدو إلى الرواح

ـــل لقد ساق نصا من كلام سيبويه يرى ابن مالك فيه إجازة مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان — وإن كان قد احتج به في شواهد التوضيح إلا أن تناوله لـه هنا كان بصورة أوفى-وهو قوله:(ومن ذلك قول العرب:

من لد شولا فإلى إتلائها .

نصب لأنه أراد زمانا .و الشول لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيها الجر كقولك من لد صـلاة العصر إلى وقت كذا، وكقولك من لد الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانا إذا عمل في الشول، و لم يحسن إلا ذا كما لم يحسن ابتداء الأسماء بعد إن حتى أضـمرت مـا يحسن أن يكون بعدها عاملا في الأسماء . فكذلك هذا ، كأنك قلت: من لد أن كانت شـولا فإلى إتلائهـا)٣قال ابن مالك: (هذا نصه في الباب.وفيه تصريح بمجيء مـن لابتـداء غايـة الزمـان ولابتـداء غايـة المكان) ٤،فلـد إنما تضاف إلى مابعدها من زمان متصل بهاأومكان إذا اقترنت بها إلى،فإن لم يكن في الكلام ما يدل على أحد هذين المعنيين أضمر ما يصلح أن يقدر زمانا كمصدر الكون والمصادر تسـتعمل في معـنى الأزمنة ٥، ونعتقد أن هذا ما دفع ابن الطراوة إلى الذهاب إلى أن المتكلم متى أراد الانتهاء في الزمان والابتداء فيه أتى بـ(من)و(إلى)٦

---

١ التحفة (٣٩١)

٣ الكتاب (٢/٢٦٤-٢٦٥)

٤ شرح التسهيل (٣/١٣٠-١٣١) ، وبالعودة للأصل نلحظ تصرف ابن مالك في النقل بالاختصار وقد نعزو ذلك لاختلاف نسخ الكتاب

٥ ينظر شرح السيرافي ل (٢/٦٤)، النكت (١/٣٤٤)

٦ ينظر همع الهوامع(٢/٣٤)،ابن الطراوة(١٤٦-١٤٨)

أما في الألفية فقد أشار إلى هذه القضية قائلا:

عض وبين وابتديء ي الأمكنة بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة [1]

ويرمي من قوله : وقد تأتي لبدء الأزمنة إلى بيان ما في المسألة من خلاف بين النحاة ، إلى بيان رأيه في القضية والوجه المقبول منها عنده كما قد تبين في أكثر من مسألة ومنهامسألة تقدير متعلق الخبرالظرفي،وهذا يتفق مع طبيعة النظم ومع الغرض من إنشائه الألفيةولا إلى توضيح حكم المسألة من حيث القلة والكثرة فقد تبين من خلال عرضه للشواهد في مصنفاته المتعددة_بما لا يدع مجالا للشك_مدىسعة هذا الاستعمال ٢.

ومما سبق يتبين لنا أن ابن مالك باحترامه للسماع وتعويله عليه لم يتردد لحظة في اختيار مذهب الكوفيين والأخفش في هذه القضية ،بل –كما ذكرنا – لقد أيد هذا المذهب بجملة من الشواهد المتعددة،مكنه من ذلك ما تمتع به من حافظة موفورة مما لا يجعل لقبول التأويل والخضوع له وجها. قال ابن عقيل : (وهو كثير في كلام العرب والوجه اقتياسه)[3]وقال أبوحيان وهو لصحيح وتأويل ما ثر وجوده ليس بجيد[4]، لأن (السماع قد كثر كثرة تؤذن بأن التأويل فيه تكلف ؛إذ التأويل إنما يسوغ في النوادر،وليس هذا منها)[5]نضيف إلى ذلك ما فيه من لجوء إلى تقدير مصدرمحذوف، – والحذف خلاف الأصل [6] – وهو يقتضي تقدير زمان قبله قصدالتاريخ فتعود المسألة إلى أول أمرها [7] قال ابن مالك :| وقولهم معناه من تأسيس أول يوم لا يرد ذلك ، إذ لا بد من تقدير وقت تأسيس ؛ لأن المصادر |ليست| بأمكنة |[8] نضيف إلى ذلك ما وقع فيه البصريون أنفسهم من فساد التأويلات التي خرجوا بها شواهد الكوفيين واحتمالها [9]، وما لجأوا

---

١ الألفية (٤٧)

٢ ذهب لذلك المكودي في شرحه (١٣٧)والبغدادي في الخزانة (٤٤١/٩)،وممن اشار للكثرة الرضي (٢٦٥/٤)

٣ (٢٤٦/٢) المساعد على تسهيل الفوائد

٤ ارتشاف الضرب (١٧١٨/٤)، وقد نقله السيوطي عنه في همع الهوامع بتصرف قليل (٢١٢/٤)

٥ المقاصد الشافية (١٨٠/٢)

٦ التصريح على مضمون التوضيح (٨/٢)

٧ المقاصد الشافية (١٨٠/٢)

٨ التحفة (٣٩١)

٩ ممن تحدثوا عن هذه القضية الرضي في شرح الكافية (٢٦٤/٤) فرفض قولهم إن (من)في الآيات القرآنية التي احتج بها الكوفيون والتي خرجوها على تقدير مضاف محذوف لابتداء الغاية المكانية وقال إنما للظرفية لأن التأسيس والنداء ليسا ممتدين ،والعكبري الذي اعترض على تأويل البصريين بأنه ليس فيه دلالة على المكان ، وقدرد عليه السمين الحلبي في الدر المصون (٥٠٣/٣-٥٠٤)بأنهم لم يقولوا أنها لاتكون إلا لابتداء الغاية في المكان وفيه نظر أيضا لأن المصدر يكتسب دلالته على الزمان من السياق ولا أقوىفي اكتساب الدلالةعلىالزمان من أن يكون مضافا إليه ، الجنى الداني (٣٠٩).

إليـــه من رد بعـــض الروايات وذلك غـــير مقبول قال البغدادي: (وليس بشيء فإن البيت الواحد يأتي على روايات شت ىوكلها صحيحة إذا كان رواتها ثقات)[1].

ولا نريـــد أن نخوض في ما دار في المسألة من تخريجات وتأويـــلات للشواهد لأن السماع فيها أقوى من أن يرد ،متأســـين في ذلك بالإمامين الكبيرين ـــرحمهمـــــا الله ـ حيث لم يعرضا لشيء من هذا القبيل .

ومما يقوي هذه المسألة ـــفي رأينا ـــ ما قاله النحاة من أن الفعل يدل على الزمن تضمنا وعلـــى المكـــان التزاما فإذا كان كذلك فإن دلالة (من)على الغاية الزمانية أقوى، قال ابن يعيش: (كل فاعل أخذ في فعـــل فلفعله ابتداء منه يأخذوا انتهاء إليه ينقطع فالمبتدأ تباشره من والانتهاء تباشره إلى والغالب على استعمال من في هذا المعنى)٢.

ولا مانع أيضـــــا من حمل من على إلى في الدلالة على ابتداء الغاية الزمانية وهو من قبيـــل قيـــاس النظير على النظير أو الضد على الضد.

---

١ الخزانة (٤٤١/٩)،وينظر ما علق به ابن جني في الخصائص على رد المبرد للرواية التي استشهد بها سيبويه (٧٦/١)

٢ شرح المفصل لابن يعيش(١٠/٨)

مجيء من للدلالة على الاستعلاء

وموافقة للباء

تتميز اللغة العربية دون غيرها من اللغات ببلاغة أساليبها وعمقها ، فلكل حرف فيها استعمالات أصلية ومعاني أصيلة جمعها علماء العربية بالاستقراء وتتبع أساليب البيان، قد يخرج عنها لأداء معنى جديد يقتضيه السياق ،ومن تلك الحروف (من) التي فاقت كل الحروف العربية بكثرة المعاني التي تخرج إليها إما على سبيل الأصالة أو النيابة قال الرضي بعد أن تحدث عن مجيء (من) للدلالة على الظرفية : (وإقامة بعض حروف الجر مقام بعضها غير عزيزة)١.

ومن هذه المعاني : الاستعلاء وموافقة الباء حيث نسب ابن مالك للأخفش دلالة من على هذين المعنيين فقال : (وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش جاء في المعاني قوله في المعنى الأول: (وتكون ((إلى)) في موضع ((مع))كما كانت ((من))في معنى ((على))في قوله (و نصرناه من القوم أي على القوم) كما كانت الباء في معنى على في قوله:مررت به ،و..٢)

وقال عن الثاني في معرض حديثه عن قوله تعالى : {وينظرون من طرف خفي } الشورى (٤٥): (جعل الطرف العين كأنه قال : ونظرهم من عين ضعيفة _ والله أعلم _ قال يونس :إن ((من طرف)) مثل ((بطرف))كما تقول العرب ؛ : ضربته في السيف، وبالسيف)٣.

فـ(من) في الآية الأولى جاءت موافقة لـ(على) في الدلالة على الاستعلاء ،وفي الآية الثانية جاءت موافقة للباء في دلالتها على الاستعانة.

والأخفش الأوسط بنحوه هذا المذهب قدخالف جمهور البصريين --كما سبق وأن أشرنا٤ -الذين لم يثبتوا هذين المعنيين لـ(من) وغيرهما _باستثناء يونس_ بناءا على مذهبهم في عدم جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قياسا على حروف الجزم بجامع الاختصاص فيتأولون ما ظاهره خلاف ذلك ، أما الكوفيون فيجوزون تناوب هذه الحروف بعضها مع بعض في المعاني وتعاقبها في الأساليب٥.

---

١ شرح الكافية للرضي(٤ /٢٦٤)

٢ معاني القرآن (٤٦/١)

٣ معاني القرآن (٤٧/٢)

٤ ينظر موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في مجيء الباء بمعنى عن وعلى

٥ هذا الاطلاق ذكره السيوطي في الهمع (٢١٥/٤)، وفي تعميمه نظر لأن المبرد يجيز هذا المذهب ينظر المقتضب(٣١٨/٢)،وتابعه ابن السراج في ذلك بشرط تقارب المعاني ينظر الأصول(٤١٤/١-٤١٥)

لذا ليس من المستبعد ما قاله المرادي وابن عقيل من نسبة القول بمجيء(من)موافقة للباء للكوفيين رغم أنهما قد حكيا أيضا قول الأخفش في المعاني عن يونس البصري ١ ،وما قاله ابن عقيل وحده عند حديثه عن مجيء (من) للدلالة على الاستعلاء (:أثبته الأخفش والكوفيون وبعض اللغويين)٢، خاصة وأن الفراء قد أشار إلى جواز تعاقب هذين الحرفين حيث قال : [وقوله عز وجل : { اكتالوا على الناس } المطففين (٢) يريد اكتالوا من الناس ، وهما تعتقبان : على ومن في هذا الموضع ...]٣ ما دام الزمان قد طوى ما خلفه الكوفيون من تراث نحوي إلا القليل .

أما ما زعمه بعض المحدثين من أن الأخفش الأوسط هو أول من فتح باب الخلاف للكوفيين على البصريين٤.فهو قول نجد له بعض القبول في هذه المسألة - وإن كنا لا نرتضيه تماما كما قد تبين - فالفراء معاصر الأخفش خلا معانيه من الإشارة لهذا المعنى باستثناء قوله في تفسير قوله تعالى :{ وينظرون من طرف خفي} [الشورى:٤٥] : (وقال بعضهم نظروا إلى النار بقلوبهم و لم يروها بأعينهم لأنهم يحشرون عميا)٥، فهذا التفسير يحتمل مجيء من بمعنى الباء إلا أنه بخلاف معاني الأخفش الذي نص فيه على جواز هذه المسألة وجاء بنظائر لها كثيرة ٦.

أما عن موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في هذه المسألة فقد تجلى في متن التسهيل وشرحه والناظر في هذين الكتابين الذين أثبتا هذا المعنى لـ(من) يلحظ أنهما لم يضفيا شيئا على ما قاله الأخفش الأوسط بل اكتفى فيهما ابن مالك بنسبة الرأي إليه والاستشهاد بما استشهد به٧.

ونقله عنه دون تعليق يوحي بمتابعته ومخالفة جمهور البصريين ،خاصة وأنه لم يلجأ إلى ما لجأ إليه المخالفون من تخريج الشواهد ، فجعلوا الفعل نصر في قوله تعالى {ونصرناه من القوم } [الأنبياء: ٧٧] مضمنا معنى (منع) وكأن أصل المعنى ومنعناه من القوم٨،أو أن المعنى نجيناه بنصرنا من القوم أو عصمناه أي من مكروه القوم٩ لقوله: {فمن ينصرنا من بأس الله إن جاءنا }[غافر: ٢٩] ، وهذا أسهل من التخريج الذي ذهب إليه الزمخشري حيث جعل الفعل نصر في هذه الآية مطاوعا لانتصر فيتعدى تعديته واستشهد بقول

---

١ المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤٨)، الجنى الداني(٣١٤)،

٢ المساعد على تسهيل الفوائد(٢/٢٤٨)، وقد نسب أبو حيان هذا القول لأبي عبيدة ينظر مجاز القرآن (/)

٣ معاني القرآن (٣/ ٢٤٦)

٤ شوقي ضيف في المدارس النحوية (٩٥)

٥ معاني القرآن للفراء (٣/٢٦)

٦ ينظر معاني القرآن للأخفش (١/٤٦-٤٧-١٣٣-٢١٨)،(٢/٣٠٦-٣٠٧-٣٣٦-٤٩٥)

٧ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (١٤٤)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٣٧)

٨ التبيان للعكبري (٢/٢٠٩)، الجنى الداني(٣١٣)،مغني اللبيب(١/٣٢٢)، الدر المصون للسمين الحلبي (٥/١٠١)

٩ البحر المحيط (٧/٤٥٤)بتصرف

الهذلي الذي كان يدعو على سارق فقال: اللهم انصرهم منه :أي اجعلهم منتصرين منه١، لبعده عن التصور.

وجعلوا (من) في قوله تعالى{من طرف خفي}للابتداء قال الزمخشري: (أي يبتديء نظرهم من تحريك لأجفانهم ضعيف خفي بمسارقة كما ترى المصبور ينظر إلى السيف..)٢ ،قال الفخر الرازي:

فإن قيل أليس أنه تعالى قال في صفة الكفار إنهم يحشرون عميا فكيف يقال ههنا إنهم ينظرون من طرف خفي ؟ قلنا لعلهم يكونون في الابتداء هكذا ثم يجعلون عميا أو لعل هذا في قوم وذلك في قوم آخرين ٣.

وقد جمع الدماميني في هذه المسألة بين المعنيين : فقال : إن أريد بكون الطرف آلة للنظر فمن للتعدية مرادفة للباء كما قال يونس ،وإن أريد أن الطرف قد وقع ابتداء النظر منه كانت للابتداء لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل٤وقيل بأنها قد جاءت هنا للتبعيض ٥.

قال أبو حيان بعد أن ذكر جملة من المعاني التي تحتملها (من) ومنها هذين المعنيين : (وهذا الذي ذكره ابن مالك من المعاني لم يذكره أصحابنا ويتأولون ما ظاهره ذلك)٦ .

وإذا كانت هذه المسألة قد اعتمد فيها الأخفش اعتمادا كبيرا على السماع ، فليس من المستغرب إذن أن ينحو ابن مالك نهج الأخفش الأوسط فيها ،ويبتعد عن الدخول في تكلف التأويلات والتخريجات ،وهو من عرف باحترامه للسماع .

ومن شواهد مجيء (من)بمعنى (على) ما أنشده العيزري من قول الشاعر :

قلنا من الأبطال يترجى الوغى أن يبذلوا المهج التي لا تبذل٧

أي على الأبطال٨.

---

١ الكشاف(١٢٨/٣)، البحر المحيط (٤٥٤/٧)، الدر المصون (١٠١/٥)

٢ الكشاف للزمخشري (٢٣٠/٤)، مغني اللبيب (٣٢٢/١)،الجنى الداني (٣١٤)،مدني الأريب (٦٥٠/٢)،الدر المصون (٨٧/٦)، همع الهوامع(٢١٥/٤)،

٣ تفسير الفخر الرازي (٢٧/٢٨_١٨٢)

٤ تحفة الغريب على مغني اللبيب للدماميني ل (٢٠)، وقد نقل عنه الدسوقي هذا المعنى في حاشيته على مغني اللبيب(٣٢٠/١)

٥ الدر المصون (٨٧/٦)

٦ ارتشاف الضرب (٤ /١٧٢١)

٧

٨ مدني الأريب من حاصل مغني اللبيب(٤٥٠/٢)

ومن شواهد مجيء (من) بمعنى الباء:قوله تعالى:{يحفظونه من أمر الله} |الرعد:١١|،وقوله تعالى : {يلقي من أمره على من يشاء من عباده}|غافر:١٥|، وقوله تعالى:{تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر} |القدر:٤|.

وقد يكون للمسألة وجه من القياس، وهو حمل (من) على (على) كما حملت على (على) من في نحو قوله تعالى {وكان حقا علينا نصر المؤمنين }|الروم: ٤٧| ، أي: منا، قيل الضد يهدي إلى الضد بقرينة التقابل ١.

وحمل (من) على الباء كما حملت الباء على (من)في نحو قوله تعالى {عينا يشرب بها عباد الله } |الإنسان:٦| قال ابن الشجري : أي يشرب منها ٢.

واستشهد أيضا بقول عنترة :

شربت بماء الدحرضين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الديلم٣

وقول أبي ذؤيب:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج٤

واستشهد ابن مالك بقول عمر بن أبي ربيعة على مجيء الباء بمعنى (من) التبعيضية:

فلثمت فاها آخذا بقرونها شرب النزيف ببرد ماء الحشرج ٥

وهذا المذهب هو المذهب المختار لدينا ،لما في هذه الإجازة من أسرار بلاغية ونواحي بيانية، اختصت بها لغة القرآن دون غيرها من اللغات ، ففي تناوب الحروف في المعاني أسرار ولطائف لا يدركها إلا من عاش في ظلال القرآن لا من يتعصب للقواعد و يسعى لاطراد الأقيسة ، وحسبنا أن مستند هذه القضية هو ما جاء في آيات كتاب الله من شواهد.

قال البغدادي عن ابن هشام: وأقول :إن كلا من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور ، كأمسكت بزيد ، وصعدت على السطح ، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجازي كمررت بزيد ، في تأويل الجماعة ، أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه . وكقوله :

***وبات على النار الندى والمحلق ***

---

١ مدني الأريب من حاصل مغني اللبيب بتصرف(٦٥١/٢)

٢ أمالي ابن الشجري (٦١٣/٢)

٣

٤

٥ شرح الكافية الشافية (٧٠٨/٢)

فإذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه ، كمررت به ، ومـــررت عليه ، وإن كان قـــد جاء كما في :{ لتمرون عليـــهم }[الصفات: ١٣٧]، { يمرون عليها}[يوسف: ١٠٥] .

ولقد أمر على اللئيم يسبني

إلا أن مررت به أكثر ، فكان أولى بتقديره أصلا . ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في المقـــدر في قوله :

* تمرون الديار و لم تعوجوا*

أهو على (الباء)أو (على). اهـــ .

يعني فمن ساوى بين التقديرين قدر أيهما شاء ، لصحة المعنى بهما . ومن رجح الباء لكثـــرة الاســـتعمال قدرها ، لأنه متى أمكن المصير إلى الأصل لم يتجاوز عنه١.

١ خزانة الأدب (٩/١١٨-١١٩)

مجيء حيث ظرفا للزمان

نسب ابن مالك للأخفش جواز وقوع حيث ظرفا للزمان فقال : (وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى حين ، وحمل على ذلك قول الشاعر:

للفتى عقل يعيش به حيثُ تهدي ساقَه قدمُه

ولا حجة فيه لإمكان إرادة المكان) [1]. وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش [2] فقد نسب إليه إجازة مجيء (حيث) اسما للزمان وحجته في ذلك السماع نحو ما أنشده من قول الشاعر :

للفتى عقل يعيش به حيثُ تهدي ساقَه قدمُه. [3]

والذي سهّل له القول بذلك [4]، هو القياس على ظروف الزمان عامة وحين خاصة فالذي خروجها عن بابها بلزوم إضافتها إلى الجملة التي بعدها وهذا خاص بها دون أخواتها يقوي ذلك مجيء وجه من الإعراب فيها في اللغة التي حكاها الكسائي وهي من حيثِ [5].

أما عن موقف ابن مالك فهو المخالفة ؛ لقد رأى ابن مالك أن هذا المعنى لا يتأتى لحيث فهي من أشهر ظروف المكان المبهمة المضافة إلى الجملة الاسمية والفعلية [6] . أما دليل دلالتها على المكانية فهو جواز وقوعها خبرا عن الجثة قال ابن الشجري : (ويدلك على أنها للمكان قولك : (زيدٌ حيثُ عمرو جالسٌ ، أخبرت عن شخص وقد استعملوها للزمان وهو قليل) [7].

لذا خرج ما احتج به الأخفش على تأويل المكان فقال (ولا حجة فيه لإمكان إرادة المكان) [8].

إذ المعنى :حيث مشى وتوجه [9]، وقيل: إن المراد بها المكان بتقدير أينما [10].ولا بأس أن يُقال يجوز ذلك فتكون المسألة من قبيل الاقتراض والتبادل النحوي بينها وبين حين [11].

---

[1] شرح التسهيل (٢/٢٣٣)

[2] كتاب الشعر لأبي علي (١/١٨٢) مغني اللبيب (١/١٣١)المساعد (١/٥٣٠) تعليق الفرائد (٥/٢٢٩) همع الهوامع (٣/٢٠٧) دون نسبة في شرح المفصل (٤/٩٢) حيث لغاتها وتراكيبها النحوية (٧٢) د/ رياض الخوام

[3] كتاب الشعر لأبي علي (١/١٨٢) أمالي ابن الشجري (٢/٥٩٩) شرح المفصل (٤/٩٢)شرح التسهيل (٢/٢٣٣) المساعد (١/٥٣٠) شفاء العليل (١/٤٨٣) همع الهوامع (٣/٢٠٧)

[4] مغني اللبيب (١/ ١٣٢)

[5] شرح المفصل (٤/٩١)

[6] البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/٨٨٠) همع الهوامع (٣/٢٠٦)

[7] أمالي ابن الشجري (٢/٥٩٩)

[8] شرح التسهيل (٢/٢٣٣)

[9] المساعد (١/٥٣٠)

[10] حيث لغاتها وتراكيبها النحوية (٧٠) د/ رياض الخوام

[11] حيث لغاتها وتراكيبها النحوية (٧٠- ٧٢) د/ رياض الخوم.

خروج دون عن الظرفية

نسب ابن مالك للأخفش جواز مجيء دون خاليا عن الظرفية فقال: (وقد جاء والمقصود به المكان خاليا عن الظرفية ، وذلك نادر كقول الشاعر :

ألم تريا أني حميت حقيقتي وباشرت حد الموت والموتُ دونُهم [1]

بالرفع . وظاهر كلام الأخفش يقتضي اطراد ذلك ، فإنه حكم بأن دون من قوله تعالى : { ومنا دون ذلك } مبتدأ ، ولكنه بني لإضافته إلى مبني ..)[2].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش [3]و نسب للكوفيين أيضا [4] إلا الفراء [5] حيث جوزوا تصرف دون بقلة وحجتهم في ذلك السماع [6] من ذلك قوله تعالى : { ومنا دون ذلك} الجن (١١) فدون مبتدأ وبني لإضافته إلى مبني

وقول الشاعر :

وغبراء يحمي دونُها ما وراءها [7]

ومذهب جمهور البصريين خلاف ذلك حيث منعوا تصرف دون فهي عندهم من أشهر الظروف المكانية الممنوع تصرفها [8] حقيقة كان هذا التصرف نحو : جلستُ دون زيد ، أو مجازا نحو هو دونك في الشرف [9]قال سيبويه : (وأما (دون) فتقصير عن الغاية، وهو يكون ظرفا . واعلم أن ما يكون ظرفا بعضه أشد تمكنا في الأسماء من بعض ، ومنه ما لا يكون إلا ظرفا)[10].

(وسألته عن قوله : من دونٍ ومن فوقٍ ، ومن تحتٍ ، ومن قبلٍ ، ومن بعدٍ ، ومن دبرٍ ومن خلفٍ ، فقال أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة ، لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف.)[11] وإن شئت قلت : هو دونُك ، إذا

---

[1] ارتشاف الضرب (١٤٥٠/٣) المساعد (٥٢٧/١) شفاء العليل (٤٨١/١) تعليق الفرائد (٢١٩/٥) همع الهوامع (٢٠/٣)

[2] شرح التسهيل (٢٣٤/٢)

[3] ارتشاف الضرب (١٤٥٠/٣) المساعد (٥٢٧/١) تعليق الفرائد (٢١٩/٥) همع الهوامع (٢٠٩/٣)

[4] ارتشاف الضرب (١٤٥١/٣) المساعد (٥٢٧/١) همع الهوامع (٢٠٩/٣)

[5] معاني القرآن (٧٣/١) ارتشاف الضرب (١٤٥١/٣)

[6] المساعد (٥٢٧/١)

[7] معاني القرآن (٧٣/١) ارتشاف الضرب (١٤٥١/٣)

[8] المساعد (٥٢٧/١) همع الهوامع (٢٠٩/٣)

[9] المساعد (٥٢٧/١)

[10] الكتاب (٢٣٤/٤)

[11] الكتاب (٢٨٩/٣)

جعلت الأول الآخر و لم تجعله رجلا . وقد يقولون : هو دون ، في غير الإضافة ، أي هو دونٌ من القـــوم ، وهذا ثوب دونٌ ، إذا كان رديئا) [1].

أما عن موقف ابن مالك فهو الموافقة حيث قال : (وغير الأخفش جعل التقدير : ومنا ما دون ذلك ، وقول الأخفش أولى بالصواب) [2].

وخالفه في شرح الكافية الشافية إذ لا يخرج التنزيل على نادر .و الصواب في تخريج الآية أن يكـــون على باب : منا ظعن ومنا أقام أي فريق ولا إشكال البتة [3].

[1] الكتاب (١/٤١٠)

[2] شرح التسهيل (٢/٢٣٤)

[3] تعليق الفرائد (٥/٢١٩-٢٢٠)

المبحث الثالث :
زيادتها

زيـادة أل

نسب ابن مالك للأخفش أن أل عنده في ((الرجل)) المتبوع بخير منك أو مثلـك زائـدة ، لأن النكرة لا تجري صفة إلا على النكرة فتأويله قولهم: ما يصلح بالرجل مثلك أن يفعل هذا[1] قال ابن مالـك : (وذهب أبو الحسن إلى أنهما نكرتان ، وأن الألف واللام زائدتان في نية الاطراح . وعندي أن أسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية ، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما)[2].

وهو خلاف مذهب الخليل حيث ذهب إلى أن الألف واللام أصلية و أن المسألة هاهنا مـن قبيـل تعريف النعت والمنعوت قال سيبويه : (وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جرَّ هذا على نية الألف واللام ، نحو : طرا وقاطبة والمصادر التي تشبهها . وزعم رحمه الله أنه لا يجوز في : ما يحسن بالرجل شبيه بك ، الجرُّ ، لأنك تقدر فيه على الألف واللام)[3].

وبالعودة إلى معاني القرآن للأخفش نجد ما يلمح إلى هذا المذهب هذه النسبة لديه، جاء في المعـاني عند حديثه عن قوله تعالى : { غير المغضـوب عليهم }[الفاتحة:٦] [هو صفة ((الذين أنعمت علـيهم)) ، لأن الصراط مضاف إليهم فهم جر للإضافة ، وأجريت عليهم ((غيرِ)) صفة أو بدلا .

وغير ومثل قد تكونان من صفة المعرفة التي بالألف واللام ، نحو قولك : إني لأمر بالرجل غـيرك ، وبالرجل مثلك ، فما يشتمني . وغير ومثل إنما تكونان صفة للنكرة ، ولكنهما قد احتيج إليهما في هذا الموضع فأجريتا صفة لما فيه الألف واللام[4].

فغير ومثل عنده باقية على أصلهما من التنكير ووقعت صفة لما قبلها ، وإن كان هذا خلاف الأصل لأن الأصل في غير ومثل أن تكونا صفة للنكرة لكنها جاءت صفة للمعرفة ضرورة، لكن هذه المعرفة مقيـدة بأنها في معنى النكرة فهو لم يصرح بزيادة الألف واللام لفظا كما هو ظاهر نسبة ابن مالك إليه وإنما ألمح إلى تضمن المعرفة معنى النكرة أو تأويلها بالنكرة يؤكد ذلك اختياره وجه البدلية حينما تكون المعرفة غير متأولة بالنكرة.

قال بعده : (والبدل في غير أجود من الصفة ، لأن ((الذي)) و((الذين)) لا تفارقهمـا الألـف واللام، وهما أشبه بالاسم المخصوص من ((الرجل)) وما أشبهه . وقد قالت العرب : هم فيها الجماء الغفير ،

---

[1] البسيط (١/٥١٦-٥١٧) المساعد (١/٢٠٠)

[2] شرح التسهيل (١/٢٦١)

[3] الكتاب (٢/١٣-١٤)

[4] المعاني (١/١٧)

فنصبوا ، كأنهم لم يدخلوا الألف واللام ، وإن كانوا قد أظهروهما ، كما أجروا مثلك وغيرك كمجرى ما فيه الألف واللام ، وإن لم يكونا في اللفظ ، وإنما يكون هذا وصفا للمعرفة التي تجوز في معنى النكرة . ألا ترى أنك إذا قلت : إني لأمر بالرجل مثلك ، فإنما تريد برجل مثلك لأنك لا تحد له رجلا بعينه ، ولا يجوز إذا حددت له ذلك إلا أن تجعله بدلا ، ولا يكون على الصفة ، ألا ترى انه لا يجوز : مررت بزيد مثلك ، إلا على البدل)[1].

فظاهر قوله أن المعرفة إذا لم تكن في معنى النكرة فالأحسن مجيء غير ومثل بدلا وأكد هذا بقوله : (والبدل في غير أجود من الصفة ، لأن ((الذي)) و((الذين)) لا تفارقهما الألف واللام ، وهما أشبه بالاسم المخصوص من ((الرجل)) وما أشبهه) [2].

فهو يفاضل بين حكمي الوصفية و البدلية ويرى أن البدلية أجود وأحسن في كل من تخريج قوله تعالى : { صراط الذين أنعمت غير المغضوب عليهم } الفاتحة (٦) ، وقول العرب : (ما يحسن بالرجل مثلك) وإن كانت في المثال الأول متعينة لأن الاسم الموصول الذي والذين لم يسمع إلا مقرونا بأل بخلاف الرجل فإنه قد تحذف منه الألف واللام وهذا أقوى في تعريفه وامتناع نعته بالنكرة وهذا ما عبر عنه الأخفش بقوله : (فإنه أشبه بالاسم المخصوص) أي أنه أعلى مرتبة في التعريف من الاسم المعرف بأل الذي قد يسوغ إهمال معنى الألف واللام فيه كما أهملوها في تسويغهم القول بمجيء الحال معرفا في اللفظ في نحو الجماء الغفير لكنه قيد بمجيء غير وصفا للمعرفة إذا كان يمكن تأويلها بالنكرة، يؤكد ذلك أنه اشترط في القول بوصفية غير في قوله تعالى : { صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم } أن تكون الذي مشبهة للرجل في كونها لا يراد بها شيئا معينا قال الأخفش :

(وإنما جر لتشبيه ((الي)) بـ((الرجل)) ، وليس هو على الصفة بحسن ، ولكنه على البدل ، ..)[3].

أما عن موقفه منه فهو المخالفة فيما نسبه إليه من قوله بزيادة الألف واللام والحكم بوصفية غير ومثل، حيث جعل المثال من قبيل الإبدال لا النعت لما فيه من حفاظ على الأصل في كل من النعت وهو غير وأنه نكرة والمنعوت معرفة كما هو ظاهر من لفظه.

قال ابن مالك : (وعندي أن أسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية ، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما) [4].

---

[1] المعاني (١٨/١)

[2] السابق (١٨/١)

[3] السابق (١٨/١)

[4] شرح التسهيل (٢٦١/١)

وما ذهب إليه ابن مالك من ترجيح القول الثاني هو الصواب لما فيه من تقرير للتابع والمتبوع على ظاهرهما لولا ما فيه من ضعف الإبدال بالمشتق [1] بخلاف قول الأخفش الذي فيه إدعاء زيادة أل و الزيادة لا تدعى إلا بدليل لا يحتمل التأويل [2].

والبدلية أولى من مذهب الخليل بتعريف النعت والمنعوت وإنما سوغ لهم القول بذلك كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته وكون الوصف مما يمتنع إدخال (ال) عليه ، ولذا لم يجز الحكم بالوصفية حينما تقدر فيه على إدخال (ال) ، فتقول : بالرجل الشبيه بك [3].

[1] المساعد (١/٢٠٠)

[2] البسيط (١/٥١٦-٥١٧)

[3] تعليق الفرائد (٢/٣٦١)

زيـادة الفاء

تعد قضية الزيادة عامة والحروف خاصة إحدى قضايا الخلاف النحوي ، ومن أشـــهر تفريعاتهـــا الخلاف في زيادة الفاء في الخبر الذي لا يشبه الشرط حيث نسب ابن مالك للأخفش القول بجواز زيادة الفاء في الخبر الذي لا يشبه الشرط ، حيث قال : (ولا تدخل على خبرٍ غير ذلك ، خلافا للأخفش) [1] مخالفا في مذهبه هذا جمهور النحاة الذين منعوا دخول الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا تضمن الخبر معنى الجزاء، كأن تقع الفاء بعد المعرفة الموصولة أو النكرة الموصوفة إذا تضمنت صلاتهما معنى الشرط [2] قال سيبويه : (فإذا قلت : زيدٌ فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء . ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ فمنطلق لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ .) [3]

لأنها وإن كانت زائدة لفظا فإن المعنى يقتضي وجودها فالغرض من زيادتها هو إفادة معنى التوكيد لأنها جاءت في خبر يحتاج إلى صلة [4] ، فإن كان الخبر المفرد مستغن في الأصل عن رابط يربطه بالمبتدأ إلا أن مشابهة المبتدأ لاسم الشرط اقتضت دخول الفاء في خبره تشبيها له بالجواب وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة [5].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش ؛ حيث نقل عنه إجازة دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط [6] واستدلوا على ذلك بما حكاه عن العرب من قولهم ((أخوك فوجد)) [7].

جاء في المعاني:

(و قوله : { ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم } وقوله : { أنه من عمل سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم } ، فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة ((ما)) ، ويكون الذي بعـــد الفاء بدلا من ((أن)) التي قبلها . وأجود أن تكسر ((إن)) وأن تجعل الفاء جواب المجازاة .وزعموا أنهم يقولون : أخوك فَوَجَـــد ، بل أخوك فجهد ، يريدون : أخوكَ وَجَدَ ، و: بل أخوك جَهَد ، فيزيدون الفاء)[8].

---

[1] تسهيل الفوائد (٥١)

[2] سر صناعة الإعراب (٢٥٨/١) المفصل لابن يعيش (١٠٠/١) أمالي ابن الحاجب (١٦/٣) ، البسيط (٥٧٣/١)

[3] الكتاب (١٣٨/١)

[4] الأزهية (٢٤٧)

[5] الجنى الداني (٧١)

[6] سر صناعة الإعراب (١/ ٢٦٠) شرح المفصل لابن يعيش (١٠٠/١) (٩٥/٨) شرح الرضي (٢٧٠/١) البسيط (٥٧٤/١) الجنى الداني (٧١)

ارتشاف الضرب (١٤٣/٣) المساعد (٢٤٦/١- ٢٤٧) شفاء العليل (٣٠٢/١) تعليق الفرائد (١٤٧/٣- ١٤٩) همع الهوامع (٥٥/٢- ٥٦) خزانة الأدب (٣١٥/١)-(١٩/٨)

[7] سر صناعة الإعراب (١/ ٢٦٠) شرح المفصل لابن يعيش (١٠٠/١) (٩٥/٨) شرح الرضي (٢٧٠/١) الجنى الداني (٧١)

[8] معاني القرآن للأخفش (١/ ١٢٤-١٢٥)

ومن خلال النـــص السابق نلحظ سكوت الأخفش عن التعليق على الرواية واكتفائه بحكايتها عن العرب، فتخريج الآية على زيادة الفاء ليس بالوجه القوي عنده بدليل ترجيحه قراءة الكسر لإنّ ، فهو ينحو مذهب البصريين في عدم إجازتهم زيادة الفاء في الخبر الذي لا يشبه الشرط قياسا يؤكد ذلك تصريحه بمنـــع زيادة الفاء في الخبر الذي لا يشبه الشرط عند تخريجه لبعض النصوص القرآنية منها قوله في المعاني عند قولـــه تعالى:{والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما} ، و{ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما} المائدة(٣٨).

[وأما قوله تعالى : { والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما } ، و(السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما } فزعموا –والله أعلم- أن هذا على الوحي ، كأنه يقول : ومما أقص عليكم الزانية والزاني والسارق والسارقة ،ثم جاء بالفعل من بعدهما أوجب الرفع على الأول على الابتداء وهذا على المجاز، كأنه قال : أمر الســـارق والسارقة وشأنهما ممـــا نقص عليكم .] [1]و عند قوله تعالى : { مثلُ الذين كفروا } إبراهيم (٣٧٤) : [ومما نقص عليكم مثل الذين كفروا ، ثم أقبل يفسر ، كما قال : { مثل الجنة التي وعد المتقون} وهذا كثير][2].

وقال في موضع آخر: [ليس في قوله : ((فاقطعوا)) و((فاجلدوا)) خبر مبتدأ ، لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، لو قلت : عبد الله فينطلق لم يحسن ، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قوله ومـــا نقـــص عليكم ، وهو مثل قوله:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

كأنه قال : هؤلاء خولان ، كما تقول : الهلالُ فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال فانظر إليـــه ، فأضمر الاسم . وأما قوله : (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما) فقد يجوز أن يكون هـــذا خـــبر المبتـــدأ ، لأن ((الذي)) إذا كان صلته فعلا ، جاز أن يكون خبره بالفاء، ...] [3].

و هذا النص من الأخفش تصريح قوي و دلالة قطعية على موافقته لمذهب سيبويه بدليل تخريجه الآيات القرآنية والشواهد الشعرية على تقدير مبتدأ محذوف[4].

فلا تزاد الفاء في الخبر إلا إذا كان المبتدأ يشبه الشرط نحو قوله تعالى :{الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم } :

(فجعل الخبر بالفاء ، إذ كان الاسم ((الذي)) وصلته فعلا ، لأنه في معنى ((مَن)) و((من)) يكون جوابها بالفاء في المجازاة ، لأن معناها : من ينفق ماله فله كذا ، وقال : (الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم

---

[1] معاني القرآن للأخفش (١/ ٧٦-٧٧)

[2] معاني القرآن (٢/٣٧٤-٣٧٥)

[3] معاني القرآن للأخفش (١/٨٠)

[4] الكتاب (١/ ١٣٨- ١٤٤) .

(ومن زيادة الفاء قوله :

يموت أناسٌ أو يشيب فتاهم ويحدث ناشٍ والصغير فيكبر

ومن زيادتها قول الآخر :

لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب

ومنه قول زهير :

أراني إذا ما بت بت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا

وقال الأخفش : وزعموا أنهم يقولون : أخوك فوجد ، يريدون : أخوك وجد) [1].

ونلحظ هاهنا تفاوت موقف ابن مالك فبينما كان خالف الأخفش بمنعه للزيادة ، نجد أنه في باب حروف العطف يذكر جملة من الشواهد زيدت فيها الفاء في الخبر الذي لا يشبه الشرط وغير الخبر دون أن يعلق عليها وكأنه يشير إلى توقفه أما كثرة هذا المسموع.

كذا فعل في متن الكافية الشافية وشرحها ، حيث صرح بنسبة القول بزيادة الفاء للأخفش حيث قال :

والأخفش الواو و(ثم) والفا زاد وحذف عاطف قد يلفى[2]

واستشهد في شرحها بما نص عليه الأخفش في المعاني من زيادة الفاء .

فقال: (ثم بينت أن الأخفش يرى زيادة الواو والفاء و(ثم) . قال ابن برهان : ((واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعا نحو قوله :

لا تجزعي إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وكذا قال أبو عثمان ، وأبو الحسن في قوله –تعالى–:{قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم}

ومن زيادة الفاء قول الشاعر:

يموت أناسٌ أو يشبُّ فتاهم ويحدث ناشٍ والصغير فيكبر

ومنه قول الآخر :

وحتى تركن العائدات يعدنني وقلن:فلا تبعد ، فقلت:ألا ابعد)[3]

---

[1] شرح التسهيل (٢/٣٥٦-٣٥٧)

[2] شرح الكافية (٣/١٢٣٧)

[3] شرح الكافية (٣/١٢٥٦-١٢٥٧)

واستشهاده بزيادة الفاء في الآية القرآنية يؤدي بنا إلى قضية أخرى ألمح إليها في موضع اخر في متن الكافية الشافية وهي حكم دخول الفاء في خبر الموصول الذي دخلت عليه ((إن)) الناسخة حيث صحح ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ما نسب إلى الأخفش من القول بمنعه دخول الفاء في خبر إن الناسخة إذا دخلت (إن) على اسم شبيه بالشرط[1].

قال ابن مالك : | وروي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد (إن) ، وهذا عجيبٌ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط . نحو (زيدٌ فقائمٌ) . فإذا دخلت (إنّ) على اسم يشبه أداة الشرط . فوجود الفاء في الخبر أحسنُ وأسهلُ من وجودها في خبر (زيد) وشبهه .وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد |[2].

و استدل لذلك بما جاء في المعاني له من تصريح بجواز دخول الفاء في الخبر فقال | وقد ظفرت له في كتابه (في معاني القرآن) بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إنّ)وذلك أنه قال : وأما ((واللذان يأتيانها منكم فآذوهما)) .فقد يجوز أن يكون هذا خبرَ المبتدأ ، لأن (الذي) إذا كان صلته فعلا جاز أن يكون خبرُه بالفاء نحو قول تعالى:{ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم } ثم قال:{ فأولئك مأواهم جهنم } |[3].

و هذا النص ثابت في المعاني. ونلحظ هنا أنه وإن صرح بجواز دخول الفاء في خبر إن ، إلا أن عبارته تلمح فيها تقييدا بكون الاسم موصولا صلته فعل واختصت إن بذلك دون أخواتها لأنها ضعيفة العمل فلا يتغير بدخولها المعنى الإخباري الذي كان مع الابتداء بل تؤكد الخبر[4] بخلاف أخواتها ليت ولعل التي تغير معنى الكلام .

وهذا الاضطراب في نسبة هذا المذهب للأخفش نجد له جذورا متقدمة في كتب النحاة ؛ حيث نسب إليه منع دخول الفاء في خبر ((إن)) في أكثر من مصنف متقدم[5]، ونسب له أيضا القول بجواز دخول الفاء في خبر ((إن))[6] ، إلا أن مساق نصوص المنع لم تمنع نسبة القول بزيادتها للأخفش فالظاهر أن الممنوع عند الأخفش هو كون الفاء شرطية أو سببية أما كونها زائدة فليس بممتنع. قال بن يعيش: (وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع إن لأنها عاملة كأخواتها والأول أقرب للصحة، وقد ورد به التنزيل... فأدخل الفاء في الخبر،

---

[1] ينظر هامش ( ) صفحة ( ) من المسألة السابقة البسيط في شرح جمل الزجاجي (٥٧٤/١) شرح المفصل (١٠١/١)

[2] شرح الكافية الشافية (٣٧٨/١-٣٧٩)

[3] المرجعا لسابق (٣٧٨/١-٣٧٩)

[4] شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣٧٤/٢)

[5] شرح المفصل (١٠١/١)البسيط في شرح جمل الزجاجي (٥٧٤/١) ، اللباب (١٤٧/١) شرح الرضي (٢٧١/١) ، همع الهوامع (٦٠/٢)

[6] سر صناعة الإعراب (٢٦٨/١) الأصول (١٦٨/٢) ،أمالي ابن الحاجب (١٥/٣) شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣٧٢/٢) ، الإيضاح في شرح المفصل (٢٠٥/١)

فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة الأولى أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل). [1] وبهذا نوفق بين النسبتين فليس من المنطقي أن يرفض ذلك وقد جاء السماع به فقد جاء في القران و كلام العرب الفصيح [2] من ذلك قول الله تعالى : { إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا لهم أجرهم عند ربهم فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون } [البقرة: ٢٦٢]، وقوله:{ إن الذين يكفرون بآيات الله} إلى أن قال: {فبشرهم بعذاب أليم} [آل عمران: ٢١]. {إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم } [البروج:١٠].

ويبدو أن إنكار ثبوت نسبة هذا المذهب للأخفش قد أصبحت واضحة لا تدع مجالا للشك لذا ليس من المستغرب أن يضرب ابن مالك صفحا عن التعرض لها في متن التسهيل وشرحه ، واكتفى بذكر بعض الشواهد في شرحه للتسهيل التي دخلت فيها الفاء على خبر إن. حيث قال : [ومن بقاء الفاء مع دخول إن قوله تعالى : { إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا } : { إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم } وقوله تعالى : { إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون }][3].

فكيف يتسنى للأخفش إنكار دخول الفاء وقد سمعت وهو من أئمة السماع فالأحكام اللغوية لا تثبت بقياس ، وإنما تثبت بالنقل ثم تعلل[4].

---

١ شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠١)

[2] شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠١) أمالي ابن الحاجب (٣/١٥-١٦) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٠٥)

[3] شرح التسهيل (١/٣٣١-٣٣٢)

[4] أمالي ابن الحاجب (٣/١٥)

زيادة (كاد)

نسب ابن مالك للأخفش القول بزيادة الفعل (كـــاد) في الأساليب العربية ، متابعـــا في ذلـــك جمهور الكوفيين وإن لم ينسب إليهم ابن مالك ذلك[1].

وتابعه في هذه النسبة من خلفه من النحاة [2]و خالفه فيما ذهب إليه وصرح بهذه المخالفة في مصنفه التسهيل وشرحه حيث قال : (ولا تزاد ، خلافا للأخفش ، ..)[3].

وبين في شرح التسهيل معتمد الأخفش في هذه الإجازة و هي السماع (وأجاز الأخفش استعمال كاد زائدة ، ومما استشهد به قوله تعالى : { إنّ الساعةَ آتيةٌ أكادُ أخْفيها }[4] وقول حسان :

وتكاد تكسل أن تجيء فراشها في جسم خرعبة وحسن قوام[5]

إلا أنه خالفه فيما ذهب إليه ، وخرج ما جاء من الشواهد وأول معناها ، رغم أن هذا ليس من منهج ابـــن مالك ، (والصحيح أنها لا تزاد ،وأما قوله تعالى :{ أكاد أخفيها } فقيل معناه :إن الساعة آتية أكاد أخفيها فلا أقول: هي آتية . وقيل معناه: أكاد أخفيها عن نفسي . وقراءة أبي الدرداء وسعيد بن جـــبير : ((أكـــاد أخفيها)) بفتح الهمزة ، من خَفَيتُ الشيء أخفيه إذا أظهرته ، وبه فُسر قول امرئ القيس :

فإن تدفنوا الداء لا نخْفه وإن تبعثوا الحرب لا نقعد

---

[1] شرح المفصل (١٢٦/١٢٥/٧)

[2] شرح الرضي (٢٢٥/٤) ، ارتشاف الضرب (١٢٣٥/٣) ، تعليق الفرائد (٣/ ٣١٢) المساعد (٣٠٣/١) شفاء العليل (٣٤٩/١) همع الهوامع (١٣٧/٢) الدر السون (١/ ١٤١).

[3] تسهيل الفوائد (٦٠)

[4] سورة طه (١٥)

[5] شرح المفصل (١٢٠/٧-١٢١)

[6] شرح التسهيل (٤٠٠/١)

وأما قول حسان فالمعنى فيه وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله ، وذلك بين)[1].

وبالعودة إلى معاني القرآن للأخفش للبحث عما يقارب هذا التفسير أجد أنه يتحدث عن زيادتها بالحديث عن مناوبتها مع أريد، حيث قال :(وزعموا أن تفسير ((أكاد)) أريدُ ، وأنها لغة ، لأن ((أريدُ)) قد تجعل مكان ((أكاد)) ، مثل : (جدارا يريد أن ينقضّ) أي يكاد أن ينقضُّ فكذلك ((أكاد)) إنما هي ((أريد))، وقال الشاعر :

كادت وكِدْتُ وتلك خيرُ إرادةٍ لو عاد من لهو الصبابة ما مضى)[2]

وقال في موضع آخر : عند قوله تعالى : { تكاد السموات يتفطرن منه } : (فالمعنى : يُردن ، لأنهن لا يكون أن ينفطرن ولا يدنون من ذلك ، ولكنهن هممن به إعظاما لقول المشركين ، ولا يكون على من همَّ بالشيء أن يدنو منه ، ألا ترى أن رجلا لو أراد أن ينال السماء لم يدْنُ من ذلك ، وقد كانت منه إرادة)[3].

وقوله : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) حمل على المعنى ، وذلك أنه لا يراها ، وذلك أنك إذا قلت : كاد يَفْعل ، إنما تعني : قارب الفعل و لم يفعل ، فإذا قلت: لم يكد يَفْعَلُ، كان المعنى أنه لم يقارب الفعل و لم يفعل ، على صحة الكلام . وكأنه يرى زيادتها وهكذا معنى هذه الآية ، إلا أن اللغة قد أجازت لم يكد يفعل ، في معنى ((فعل بعد شدة)) ، وليس هذا صحة الكلام ، أنه إذا قال :كاد يَفْعَلُ، فإنما يعني:قارب الفعلَ، وإذا قال: لم يكد يفعل ، يقول : لم يقارب الفعل ، إلا أن اللغة جاءت على ما فسّرتُ لك، وليس هو على صحة الكلمة)[4].

---

[1] شرح التسهيل (١/٤٠٠)

[2] معاني القرآن (٢/٣٧١)

[3] معاني القرآن (٢/٤٠٥)

[4] معاني القرآن (٢/٣٠٤-٣٠٥)

شروط زيادة من

يعد حرف الجر (من) من أكثر الحروف دورانا في النسق العربي ، وليس أدل على ذلك من تعدد معانيه التي تضمنتها كتب النحاة،[1] غير أن ما يعنينا من ذلك كله هو مجيؤه زائدا في الكلام وشرط ذلك .

وقد نسب ابن مالك للأخفش جواز زيادة من في الإيجاب قال في متن التسهيل : (ولا يمتنع تعريفـــــه ولا خلوه من نفي أو شبهه وفاقا للأخفش) ،وقال في شرحه:(وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة ..) . ٢

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش حيث نسب إليه جواز زيادتها في الإيجاب ومع غير النكرات مبتدأ كـــان مجرورها أو فاعلا أومفعولا أو ظرفا أو مضافا . ٣

واستدل على ذلك بما جاء في القرآن الكريم وفي كلام العرب من شواهد زيدت فيها من دون اشتراط من ذلك قوله تعالى:{يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها و قثائها} البقرة (٦١)، وقوله تعالى :{وترى الملائكة حافين من حول العرش}الزمر(٧٥)، ونحو قول العرب : قد كان من مطر ، وقد كان من حديث ،غير أنه ليس بالوجه الحسن عنده حيث قال في معرض حديثه عن قوله تعالى:{ أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر وأنثى} آل عمران (١٩٥) : (أدخل من زائدة ، كما تقول قد كان من حديث، ومن ها هنا أحسن لأن حرف النفي قد دخل في قوله (لا أضيع))[4]. وأيده في ذلك الكسائي و هشام من الكوفيين.

أما عن الغرض من مجيئها عنده فهو التوكيد، حيث قال عندحديثه عـــن قوله تعالى :{ماجعل الله لرجل من قلبين في جوفه} سورة الأحزاب (٤): (إنما هو ما جعل الله لرجل قلبين في جوفه،وجاءت من توكيدا كما تقـــول: رأيت زيدا نفسه فأدخل من توكيدا) ٥.

وهذا المذهب خلاف مذهب البصريين الذين قيدوا زيادتها بقيود ثلاثة ،أن يكون مجرورها نكرة سواء أكان فاعلا أم مفعولا أم مبتدأ ، وأن تكون في سياق النفي أو النهي مطلقا أو الاستفهام بهل .قال المبرد :(وذلك قولك ما جاءني من أحد إلا زيد على البدل لأن من زائدة وإنما تزاد في النفي ولا تقع في الإيجاب

---

١ الأزهية (٢٨٢/٢٨٣) ، رصف المباني (٣٨٨/٣٩١) ، الجنى الداني (٣٠٨/٣٢١) .

٢ شرح التسهيل (١٣٨/٣)

٣ معاني القرآن (١/٩٨-٩٩-٩٠٢-٢٢٣-٢٤٥) (٢/٢٧٤-٢٩٠-٣٠٧-٤٥٨-٤٦٤)

٤ (١/ ٢٢٣) .

٥ (١/ ٢٢٣) .

زائدة لأن المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع فتدخل (من)لإبانة هذا المعنى) ١،وقال ابن السراج:(وقد أدخلوها على الفاعل والمفعول أيضا كما أدخلوها على المبتدأ) ٢ .

وتزاد عندهم لتنصيص العموم مع النكرات التي لا تختص بالنفي ،نحو ما جاءني من رجل أو لتأكيد التنصيص عليه وهي التي تكون مع النكرات المختصة بالنفي،نحو:ماجاءني من أحد وقيل إن سيبويه يسموني الغرض من زيادتها في كلا الحالين فيجعله لتأكيد الاستغراق استنادا إلى قوله.(وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة ما ..) أما مذهب الكوفيين -إلا الكسائي وهشام- جواز زيادتها في الإيجاب دون اشتراط للنفي وشبهه.

أمـــا عن موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في هذه القضية فهو الموافقة حيث وافق ابن مالك الأخفش فيما ذهب إليه من جواز الزيادة دون اشتراط،حيث قال في شرحه:(وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظمـــا ونثرا). ٣

كذا في شواهد التوضيح والتصحيح حيث قال (وبقوله أقول لثبوت زيادتها دون الشرطين نثرا ونظما) وساق جما من الشواهد النثرية والشعرية يقوى بها مذهب الأخفش الأوسط من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :(فإذا بقي من قراءته نحوا من كذا).

وقو ل الشاعر:

لما بلغت إمـــام العـــدل قلت لهم ... قد كان من طول إدلاجي وتهجيري

وكنت أرى كالموت من بين ساعة ... فكيف ببين كان موعده الحشر

يظـــل به الحـــرباء يمثـــل قـــائما ... ويكثر فيه من حنين الأباعر ٤

هذا عن الشرط الأول والثالث أما الشرط الثاني وهو كون مجرورها غير الفاعل والمفعول والمبتدأ فلم يتعرض له في سوى التسهيل وشرحه حيث أجاز دخولها على الحال والظرف دون أن يشير إلى أن ذلك هو مذهب الأخفش الأوسط .

وهذا المذهب خلاف مذهبه في الفوائد النحوية حيث منع زيادتها دون هذه الشروط حيث قال:(وتزاد

---

١ المقتضب (٤/ ٤٢٠) .

٢ الأصول (٦٨/١)

٣ شرح التسهيل

٤ شواهد التوضيح (١٢٦).

مخصوصة بالنكرة لمجرد التوكيد وله ولاستغراق الجنس .ولا تزاد في الواجب خلافا للأخفش)[1]. ولم ينسب إلى الأخفش الأوسط سوى القول بزيادتها في الإيجاب دون بقية الشروط وخالفه في وجهته هذه.

أما في الكافية الشافية و شرحها فقد ذكر مذهب أبي الحسن و أدلته على ذلك دون تعليق[2] برفض أو تأييد، إلا أن سكوته يوحي بالموافقة على ما ارتضاه أبو الحسن الأخفش من جواز للزيادة دون اشتراط ، بخلاف الألفية التي صمت فيها عن أي ذكر لما دار حول المسألة من خلاف فقال :

وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر [3]

بعد هذا العرض الموجز –للخلاف حول هذه المسألة – يتبين لنا قوة مذهب الأخفش وجرأة ابن مالك في الموافقة ، ومعتمده في ذلك قوة السماع وثبوته –كما قد تبين – فمن التعسف التسليم بما لجأ إليه البصريون في سبيل تمكين قاعدتهم من التأويل وتخريج الشواهد [4]قال ابن عقيل :(وجاء منه في مواضع كثيرة وتكلف تأويلها لا يخفى)[5]، وبالنظر الدقيق إلى ما لجأ إليه المخالفون نلحظ أنهم لم يتناولوا كل الشواهد بالتأويل والتخريج[6] فالمسألة ليست مسألة شاهد لم يثبت كما ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع في البسيط حيث قال :(لاتدعى الزيادة من غير الشروط الثلاثة ، لأنها لم تثبت في كلام العرب إلا بمجموعها)[7].

وهنا يعرض للباحث محور للتساؤل عن سر هذا التباين في موقف ابن مالك ، فالانتقال من الرفض إلى القبول ليس بالأمر اليسير– خاصة إن كان من إمام كبير– فإذا أخذنا في اعتبارنا تقدم تصنيفه لكتاب الفوائد المحوية في شرح المقاصد النحوية[8] ، أمكننا أن نعزو ذلك لتكامل مذهب ابن مالك النحوي الذي يعتد بالسماع ويبني عليه الأحكام قبول أو رفضا واختيارا، وليس أدل على ذلك من كم الشواهد الذي ساقه يعضد به اختياره لهذا المذهب دون غيره من المذاهب.

فلا مبرر للتمسك بما لجأ إليه البصريون في سبيل تمكين قاعدتهم من التأويل وتخريج الشواهد[9]، قال

---

[1] الفوائد المحوية في المقاصد النحوية (٥٤)

٢ شرح الكافية الشافية (٢/٧٩٥-٧٩٩)

٣الألفية (٣٥)

٤ تسهيل الفوائد (١٤٤)،

٥ البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/٨٤٥)

٦ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/١٤٣-١٤٤)

٧البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٨٤٥).

٨ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/ ١٤٣ – ١٤٤).

[9] ينظر في ذلك رفص المباني (٣٩١)، الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٤٣- ١٤٤) شرح

ابن عقيل :(وجاء منه في مواضع كثيرة وتكلف تأويلها لا يخفى)[1]، وبالنظر الدقيق إلى ما لجأ إليه المخالفون نلحظ أنهم لم يتناولوا كل الشواهد بالتأويل والتخريج فالمسألة ليست مسألة شاهد لم يثبت كما ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع في البسيط حيث قال:(لا تدعى الزيادة من غير الشروط الثلاثة ، لأنها لم تثبت في كلام العرب إلا بمجموعها). ٢ .

و لا رواية قد يدخلها الاحتمال كما تعلق بذلك ابن الحاجب حيث قال : (وليس بمستقيم لأنه يثبت أصلا في العربية بما ليس بمثبت لكونه محتملا غيرما ذكر) ٣ . وكأنا به يشير إلى ذلك الأصل النحوي إذا تطرق إلى الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال ، وهنا لابـــد أن نتساءل: عن مغزى هذه المقولة ؟

إنها ترمي ببساطة إلى اطراح الشاهد الصحيح من دائرة الاحتجاج على الرأي المخالف مـــتى احتمل أكثر من تخريج واحد وهذا وإن كان فيه إهدار كم كبير من الشواهد فهو محاولة لحصر اللغة في قوالب سبكها البصريون ودليلنا على ذلك هو قبول ذات الشاهـــد في الاحتجاج على مذهبهم بتأويـــل يتفق مع الوجهة التي يرتضونها وتخريج يؤيد المذهب الذي يختارونه ، فكيـــف يسوغون لأنفسهم ما لا يجيزونه لغيرهم ؟

يضاف إلى ذلك ما في بعض هذه التخريجات من مخالفة للأصول النحوية المجمع عليها ، من قبيل ذلك تخريجهم قول العرب: قدكان من مطر فقد جعلوا في أحدها (من) تبعيضية والتقدير قدكان شيء من مطر ، وهذا لايصح لأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليلة خاصة إذا كان الموصوف فاعلا لأن الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل إلا إذا كان الجار زائدا[4] .

هذا عن الجانب الأول في المسألة وهو الاعتداد بالسماع والاحتجاج بالشواهد وهو دعامة هذا المذهب،أما الجانب الآخر فهو الجواب عما تعلق به البصريون من حجة المنع – وإن كانوا لم يبينوا عن ذلك إلا في علة اشـــتراط زيادتها في غير الإيجاب ومع النكرات – وهي إن الأصل في الحروف ألا تزاد ولا تحذف لأنها إنما وضعت لمعان من تأكيد ونحوه فلا يحكـــم بزيادتها إلا لمعنى وذلك لايتحقق إلا في النفي وشبهه ومع النكرات لتفيد العموم[5] .

لكن قبلا نبدأ ببيان مفهوم زيادة (من) في الأساليب العربية كماصوره النحاة العرب يقول سيبويه:(وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماولكنها توكيد بمنزلة ما إلا أنها تجر لأنهاحرف إضافة

١

٢(الإيضاح في شرح المفصل (١٤٤/٢)

٣ ينظر في ذلك رصف المباني (٣٩١) ، الإيضاح في شرح المفصل (١٤٣/٢-١٤٤) شرح ألفية ابن معطي (١/ ٣٩٨ -٤٠٠) وممن ذهبوا على المسألة الرضي في شرح الكافية(٢٦٨/٤ ٢٦٩)،ابن هشام في المغني (١/ ٣٢٥)

٤ ينظر في ذلك رصف المباني (٣٩١) ، شرح الكافية(٢٦٨/٤-٢٦٩) مغني اللبيب (١/ ٣٢٥)

٥ المقتضب (١٣٧/٤-٤٢٠)،الأصول (٤١٠/١)، اللباب (٣٥٥/١-٣٥٦) شرح ألفية ابن معطي (٣٩٩/١)

وذلك قـــولك: ما أتاني من رجل وما رأيت من أحد ولو أخرجت من كان الكلام مستقيما ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبعيض..)[1]

فمفهوم الزيادة هو أن يقع حرف الجر بين عامل ومعمول لغرض معنوي هو زيادة التوكيد سواء أكان في النفي أو الإثبات ،فلو حذفتها بقيت صورة الجملة بحالها كما قال القيســـي ولا نقـــض للقاعدة بإن كماذكر[2] لأنهـــا-كما قال- تفيد التوكيد وعند حذفها تبقى صورة الجملـــة على حالتـــها الأولى ، حيث أن (إن) لم تقع بين طالب ومطلوب بل هي العامل بذاته.

فعلى هذا يجوز زيادتها في الإيجاب وغيره ومع المعارف والنكرات، ونقطة الخلاف -- في رأينا -- هي ما ذكرها الرضي (:فعند سيبويه لا تزاد من إلا استغراقية وعند الكوفيين والأخفش تزادغير استغراقية كما في الموجب)[3]،ودليلنا على ذلك ما ذكره المبرد في حجة المنع: فإذاقلت: ما جاءني من رجل لم يقع ذلك إلا للجنس كله ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفا لم يجزلو قلت ما جاءني من عبد الله كان محالالأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس[4]،ثم قـــال: (إذا قلت جاءني لم تقع من هنازائدة لأن معنى الجميع هاهنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين كماكان نفيالجميعهم [5]، فهو خلاف حول استواء الغرض من الزيادة في النفي والإثبات والتعريف والتنكير.

و بهذا تصبح الحجة التي تعلقوا بها عليهم لا لهم ،فتأكيد المعنى أصل معنى الزيـــــادة متحقق في الإيجاب كما هو متحقق في النفي ــوبهذا أيضايمكننا أن نفسر مذهب الأخفش الأوسط في جواز زياة الحروف مطلقا ــ[6] أما ما تعلق به العكبري وابـــن الحاجب[7]من انتفاء صحة نحو:مات من رجل وضـــرب من رجل وغيرها من الأمثلة المصنوعة فنوافقهم في ذلك لأنه لا معنى للتوكيد بمن هنا فالمتتبع للأمثلة التي جاء فيها التوكيد بمن في الإيجاب يلحظ أنهاجاءت لتأكيـــد المعنى زيادة على تأكيده الذي قد يـــكون مصدره المؤكدات اللفظية أو أن الجملة في مقـــام الوعد أو أنهامتبوعة بنفـــي أو استفهام[8]، وليست المسألة على اطلاقها كما ذكـــــر ذلك العكبري وابن الحاجب وتبعهم في ذلك ابن جمعه الموصلي من أن (من) لا تزاد

---

[1] الكتاب (٤/٢٢٥)

[2] الإرشاد إلى قواعد الإعراب(٣٠٦)

[3] شرح الكافية(٤/٢٦٩) ، ومن الجدير بالذكر أن هناك خلافا بين سيبويه والمبرد في الغرض من زيادة من ينظرشرح المفصل لابن يعيش٨/١٣٧

[4] المقتضب (٤/٤٢٠)

[5] المقتضب (٤/٤٢٠)

[6] ينظر معاني الحرف منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية (٢٢٥ ٢٥٣)

[7] اللباب (١/٣٥٥-٣٥٦)الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٤٣-١٤٤)

[8] ينظر شواهد زيادة من

إلا توكيـــــدا ولا يصح ذلك إلا في غير الإيجاب[1]، فالصواب أنها تزادفي الإيجاب وهذا يعطف على موضع مجرورها بالنصب .

ومن مواضع زيادتها في الإيجاب:زيادتهابين كم الخبرية وتمييزهانحوقوله تعالى:{كم تركوامن جنات وعيون } الدخان (٢٥) ،ولا يقـــال :إن الزيادة هنا بالحمل على كم الاستفهامية للشبه اللفظي لأن مذهب الجمهور --كما سبق --منع الزيادة مع غير هل. وبعد أما وألا محذوفتين جارتين للاسم بعدهمانحو:أما رجل ينصفنا وألارجل وليس هنا نفي أو نهي أو استفهام[2]فادعاء الحذف لا يصح إلا إذا كان الموضع الذي ادعي فيه الحذف مستعملا ثبوته ويكون الإثبات مع ذلك اكثر من الحذف وتزاد مع التمييز .

وجملة القول إن المذهب الذي نحا إليه الأخفش وسار معه فيه ابن مالك هو المذهب الأرجح والأولى لارتكازه على السماع الأصل الأول في الاعتماد والخلوه من التقدير والتأويل والمغالاة،وهذا منحى من مناحي تفكير الأخفش الأوسط النحوي العامد إلى البساطة والبعد عن المبالغة والفهم المباشر لما كان عليه العربي من ترتيب كلامه وترتيب نظامه)[3].

قال أبو علي : [ففي قولهم : ما جاءني من أحد ، دلالة على أن ((من)) زيادة ؛ لأن معنى الجمع والعموم ، إنما علم بأحد ، و لم يعلم بمن كما علم في قولهم : ما جاءني رجل بها][4].

---

[1] شرح ألفية ابن معطي (٣٩٨/١)

[2] ارتشاف الضرب(١٧٢٥/٤)

[3] منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية (٢٥٣)

[4] كتاب الشعر (١/ ٧٨)

زيادة ياء المخاطبة

نسب ابن مالك للأخفش القول بأن ياء المخاطبة حرف للدلالة على التأنيث لا محل له من الإعراب فقال في متن التسهيل : (وليس الأربع علامات ، والفاعل مستكن ، خلافا للمازني فيهن ، وللأخفش في الياء)[1].

وهذه النسبة ثابتة عنه في أكثر من مصنف [2] ، وعن أبي عثمان المازني [3] ، فياء المخاطبة عندهما حرف يدل على تأنيث الفعل والفاعل مستتر ، كما كان في المذكر كذلك .

وحجتهما في ذلك :

الحمل على استتار الضمير في فعل المخاطب المفرد المذكر ؛ فكما استتر الضمير في نحو : أنت يا زيد تقوم كذلك وجب أن يكون الضمير مستترا في نحو : أنت يا هند تقومين طردا للباب على سنن واحد فالضمير في حكم الاستتار وعدمه لا يختلف بحال التأنيث والتذكير ، فمتى ظهر في أحدهما لا يستتر في الاخر[4] لأن المؤنث فرع المذكر فالياء حرف يدل على التأنيث ، نظير الكسرة [5]، لأنه امتداد صوتي لما والياء علامة لتأنيث الفعل .

وقد يكون الأخفش إنما قال بذلك حملا لفعل المخاطب المؤنث على المثنى والمجموع ، فكما يقال إن الألف والواو علامة للتثنية والجمع في نحو يفعلان الزيدان ، ويفعلان الزيدون كذلك في نحو : أنت تقومين هي علامة ولكن للتأنيث. و مذهب الأخفش هذا خلاف مذهب سيبويه وجمهور النحاة فياء المخاطبة اسم مضمر [6]، وحجتهم في ذلك حلولها محل الاسم فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسما حكم عليها بالاسمية [7]، ومما يقوي ما ذهبوا إليه رفع الفعل المضارع معه بالنون إذ لا يُرفع من الأفعال المضارعة بالنون إلا ما اتصل به ضمير [8].

---

[1] تسهيل الفوائد (٢٣)

[2] شرح المفصل لابن يعيش (٨/٧) دون نسبة ، البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٢٠٦-٢٠٧)، السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار(١/٣٢٩-٣٣٠)مغني اللبيب(٢/٣٧١) رصف المباني (٥٠٦) الجنى الداني(١٨١) ، ارتشاف الضرب (٢/٩١٤) ، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٨٥)

[3] شرح المفصل لابن يعيش (٨/٧) دون نسبة ، مغني اللبيب(٢/٣٧١) الجنى الداني(١٨١) ارتشاف الضرب (٢/٩١٤) المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٨٥)

[4] ينظر في ذلك : البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٢٠٦-٢٠٧)

[5] السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار (١/٣٣٠)

[6] الكتاب(٤/٢١١)، التعليقة (٤/٢٤١) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٢٠٦ارتشاف الضرب(٢/٩١٤)

[7] شرح المفصل لابن يعيش (٧/٧-٨)

[8] السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار (١/٣٣٠-٣٣١)

أما عن موقف ابن مالك

فهو المخالفة حيث قد بين علة مخالفته للأخفش في شرحه للتسهيل، معتمدا فيها على ما رد به مذهب المازني في الواو والياء –وكان قد ذكره قبله – من- وضوح المراد من الياء وهو الدلالة على خطاب المؤنث .

- أن الأصل عدم القول بالزيادة .

- امتناع حذفها (الياء) فلو كانت حرفا يدل على حال الفاعل المستكن كالتاء من : هي فعلتْ ، لجاز حذفها في نحو : أنت تقومين ، و الزيدون قاموا . كما جاز حذف التاء في نحو.

* فإن الحوادث أودى بها *

* ولا أرض أبقل إبقالها * وجعل الياء أحق بجواز الحذف لأن معناها أظهرُ ، وذلك أن علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالتها على التأنيث للحاقها المذكرات كثيرا كراوية وعلاّمة وهُمزة ولمزة ، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل،وليس ذلك مع الياء ، إذ لا يمكن أن يعتقد فيما اتصلت به خلوه من مدلولها ، فلما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعيا إلى التزامه غير كونه حرفا ، و هو أنه اسم مسند إليه الفعل ، ولذلك لم يجز حذفه بوجه، إذ لو حذف لكان الفعل حديثا غير محدث عنه ، وذلك محال[1] .

وزاد عليه سببا آخر يختص بالياء سبقه في ذكره النحاة وهو امتناع اجتماعها مع ألف الاثنين ، فلا يقال : افعليا كما يقال : فعلتا ، لئلا يجتمع مرفوعان بفعل واحد[2].

قال ابن مالك :((ورُوي عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل ، والفاعل مستكن كما هو مستكن في نحو : هند فعلت ، وهذا القول مردود أيضا بما رد قول المازني . وشيء آخر وهو أن الأخفش جعل ((ياء)) افعلي كتاء فَعَلتْ ، فيقال له : لو كانت الياء كالتاء لساوتها في الاجتماع مع ألف الإثنين فكان يقال : افعليا كما يقال فعلتا ، لكنهم امتنعوا من ذلك فعلم أن مانعهم كونُ ذلك مستلزما اجتماع مرفوعين بفعل واحد ، وذلك لا يجوز)) [3].

أما في بقية المصنفات فقد سكت عن ذكر مذهب الأخفش مكتفيا بذكر مختاره فيها ففي شرح عمدة الحافظ ذكر أن الياء لا تكون إلا ضميرا ، لتمام الكلام بها دائما،بخلاف الواو والألف اللتان تقعان علامة للرفع إذا تم الكلام بهما وضميرا إذا كان العكس [4] قال ابن مالك : " فالياء لا تكون إلا ضميرا

---

[1] شرح التسهيل (١/١٢٣) بتصرف

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق

[4] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ(١/١٢٠-١٢١)

ولذلك يتم الكلام بها أبدا بخلاف الألف والواو فإنهما يكونان ضميرين إذا تم الكلام بهما نحو : ((هما يذهبان)) و((هم يذهبون)) ، و((أنتما تذهبان)) و((أنتم تذهبون)).فإن لم يتم الكلام بهما فهما علامتان ، لكون الفاعل بعدهما مثنى أو مجموعا كقولك على لغة بعض العرب ((يذهبان الزيدان)) و((يذهبون الزيدون)) ،..))"[1].

والحق أن ما ذهب إليه ابن مالك من رد مذهب الأخفش هو الأولى بالقبول و الاعتبار ،لقوة الأدلة وحجيتها ، نضيف إلى ذلك أن الموقع الإعرابي في آخر الفعل المضارع لا يكون إلا للمضمر ، و لم يعهد عن العرب مجيء علامة التأنيث هنالك ، فالموقع له دور كبير في إعطاء الوظيفة النحوية كيف لا و قد حكموا على جواز وقوع المضارع مبتدأ.

ومن الأمور التي رد بها الجمهور :

إن المضمر لا يختلف في الاستتار وعدمه إذا أمكن لحاق علامة التأنيث به أما إذا تعذر ذلك فلا بد من الظهور والمخالفة ليكون ذلك فارقا بين المذكر والمؤنث إذ لو لم يظهر لم يكن بين المؤنث والمذكر فرق لأن الفعل المضارع المذكر لا تلحقه علامة التأنيث من آخره وإنما يكون ذلك في الماضي[2].

أن التاء في قُمْتُ هي اسمُ المتكلم وضميره وقد يكون فعل المتكلم لاعلامة فيه للضمير كقولك : أنا أقومُ وأذهبُ ، فإذا جاز أن يكون له فعلان أحدهما يكون ضميره في النية وهو أقوم وأذهب ، والآخر يتصل به ضميرُ المتكلم وهو قمْتُ وذهبْتُ جاز أن يكون ذلك في الغائب .

-أن الياء لم تثبت علامة للتأنيث في شيء من كلام العرب، فهو مخالف لما اشتهر من كلامهم [3].

- سقوطها مع ضمير التثنية فلو كانت الياء علامة للتأنيث بمنزلة التاء لوجب ألا تسقط مع ضمير التثنية كما لم تسقط في قامتا وضربتا ، فلم يُنقل العرب نحو : أنتما يا هندانِ تضربيان ، وإنما سمع : أنتِ يا هندُ تضربين ، وأنتما يا هندان تضربان[4].

وقوعها في آخر الاسم إذ إن علامة التأنيث لا تلحق الفعل المضارع في موضع من آخره [5].

---

[1] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ(١/١٢٠-١٢١)

[2] البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٢٠٦-٢٠٧)

[3] البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٢٠٦-٢٠٧) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار(١/٣٣٠) المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٨٥)

[4] شرح المفصل لابن يعيش (٨/٧)البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٢٠٦ ٢٠٧) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار (١/٣٣٠) رصف المباني (٥٠٦-٥٠٧)

[5] السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار (١/٣٣٠ ٣٣١)

توطئـــــة

تتردد كثيرا المسائل حول التعريف والتنكير لبعض الألفاظ ، وهذه ظاهرة من واقع اللغة وصميمها ، فهما مصطلحان ذو تأثير مهم في وظائف الكلام ، لما يترتب عليه من تقييد للجملة .

والحق أن نسبتهما إلى ظواهر التضاد في اللغة أقرب من كونهما درسا نحويا ، فمتى وضع الحد بينهما تغيرت الجملة رأسا على عقب ..

وقد حد النحاة لهما حدودا ووضعوا أقساما لهما وعلامات يتمايزان بينهما ويمكن على إثرها التفرقة بينهما .

أما مسائل الأخفش التي انتمت لهذا المبحث فقد جاءت حول تنكير بعض الألفاظ وحـــكم هذا التنكير ، وقد كانت حجته القياس فهي ألفاظ لم يسمع عن العرب تنكيرها إلا أنه أجازه .

وقد وافق ابن مالك الأخفش فيما ذهب إليه لصحة القياس في هذه المسائل .، أما التعريف فلم يـــأت إلا في مسألة واحدة خالفه فيها .

تنكير أي

نسب ابن مالك للأخفش الأوسط القول بجواز وقوع أي نكرة موصوفة ، فقال: (وأجاز الأخفش تنكير(أي) ووصفها قياسا على (من وما) نظرا إلى أنها أمكن في الاسمية منهما ، فهي أحق منهما بأن تستعمل معرفة ونكرة وموصوفة وغير موصوفة ، وقد وصفت في النداء ، فوصفها في غيره ليس ببدع ، إلا أن السماع بذلك مفقود) [1]. وتابعه فيها من خلفه من النحاة [2].

أما الحجة التي دعم الأخفش بها قوله في جواز وقوعها نكرة موصوفة هي القياس على (من) الموصولة و (ما) ، فكما جاز تنكير (من)و (ما) ووصفهما كذلك يجوز تنكير أي ووصفها بل إن (أي) أولى منهما في ذلك ، نظرا لأن التنكير من خصائص الأسماء و(أي) أمكن في الاسمية منهما ، فهي أحق بهذا الاستعمال فهذه الإجازة من المسائل القياسية أو مسائل التمارين النحوية .

وقد بنى الدماميني قياس الأخفش في تنكير أي ووصفها على أمر آخر وهو مذهبه في أن تعريف الذي يأل وأي بالإضافة [3].

أما موقف ابن مالك من هذه الإجازة فهو الرفض ، وحجته في ذلك عدم السماع فقد تأرجح ابن مالك في هذا الموضع بين قبول القياس و فقدان السماع كما تبين من قوله السابق : (إلا أن السماع بذلك مفقود) [4] و لم يعلق على القياس حينها بل أرجأه إلى موضع آخر وإن كان في ذات الباب حيث صرح ابن مالك بضعف القياس في هذه المسألة ، بعد أن أعاد ذات القول السابق – وهذه مسألة ليست من دأب ابن مالك فابن مالك لا يعيد المسألة في أكثر من موضع واحد – فقال : (وأجاز الأخفش وقوع أيّ نكرة موصوفة نحو قولك : مررت بأيّ كريم ، و لا حجة له إلا القياس على ((ما)) و((من)) في قول العرب : رغبت فيما خيرٍ مما عندك ، و :

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرنا

والقياس في مثل هذا ضعيفٌ) [5].

إلا أنه لم يبين منشأ هذا الضعف ، والظاهر أنه يعود لضعف تشبيه أي بمن وما ، فأي إنما حملها النحاة على بعض وكل في الإعراب . فهي نقيضة كل ، ونظيرة بعض في أنها تستعمل مضافة وغير مضافة

---

[1] شرح التسهيل (١/٢١٥)

[2] شرح الكافية للرضي (٣/٥٩) ارتشاف الضرب (٢/١٠٣٩-١٠٤٠)،المساعد (١/١٦٩) شفاء العليل (١/٢٤٣)، تعليق الفرائد (٢/ ٢٦٦)همع الهوامع (١/٣٢٠)

[3] تعليق الفرائد (٢/ ٢٠٨)

[4] شرح التسهيل (١/٢١٥)

[5] شرح التسهيل (١/٢٢١- ٢٢٢)

بمعنى واحد. والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .[1] أما حمل أي على من وما فليس له وجه من القياس لأن أيا معرب ومن وما مبني ومن وما مختصة وأي بحسب ما تضاف إليه فهي جزء منه [2].

[1] البسيط (١/٢٨١)

[2] التبصرة والتذكرة (١/٥٢٠/٥٢٢)

تنكير فاعل نعم وبئس

يشتهر فعلي المدح (نعم) والذم (بئس) بمعاملة خاصة وحكم منفرد عن بقية الأفعال في النحو العربي [1]، ومن أشهر هذه الأحكام حكم فاعليهما ، فمذهب جمهور البصريين إلا الأخفش ومن تبعه أن فاعليهما لا يخرجان عن كونيهما اسمين معرفين بـ(الألف واللام) ، أو مضافين إلى ما فيه الألف واللام أو مضمرين على شريطة التفسير مميزين بنكرة منصوبة [2].

مثال الأول قولهم : نعم الرجل عبد الله ، ومثال الثاني : نعم غلام الرجل عمرو ومثال الثالث : نعم رجلا زيد.

نسب ابن مالك للأخفش القول بجواز كون فاعل نعم مفردا أو مضافا إلى نكرة معتمدا على رواية ساقها عن العرب فقال في باب نعم : (وقد ينكر مفردا ، أو مضافا ، ويضمر ممنوع الإتباع مفسرا بتمييز مؤخر مطابق قابل ((أل)) لازم غالبا ؛..) [3]، وقال في شرحه : (وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة . وإلى ذلك أشرت بقولي : ((وقد ينكر مفردا أو مضافا)) ،..) [4].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش [5]، جاء في المعاني عند قوله تعالى : { وحسُن أولئك رفيقا} النساء (٦٩): (فليس هذا على ((نِعْم الرجلُ)) ، لأن ((نِعْم)) لا يقع إلا على اسم فيه الألف واللام أو نكرة ،..) [6].

وأنشد لحسان بن ثابت وقيل هو لكثير النهشلي :

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم وصاحبُ الركب عثمان بن عفانا

---

[1] ينظر في ذلك : النحو الوافي (٣/ ٣٦٨) وما بعدها ، أساليب المدح والذم عند النحويين -رسالة ماجستير في النحو العربي – عدنان خلف قليل -إشراف د/أحمد مكي الأنصاري -جامعة أم القرى – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢ م .

[2] المقتضب (٢/ ١٣٩) اللمع (٢٠٠) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٩٧) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٠) ،شرح المقرب (٦٦) شرح المفصل (٧/ ١٣٠) شرح اللمع (٢/٤١٩)

[3] التسهيل (١٢٦-١٢٧)

[4] شرح التسهيل (٣/ ١٠)

[5] شرح المفصل (٧/ ١٣١) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨) المساعد (٢/ ١٢٩) توضيح المقاصد (٣/٨٢) شرح الأشموني (٣/ ٢٩) ذكر الأشموني أن الفراء نقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج وفيه نظر ،همع الهوامع (٥/ ٣٦)

[6] معاني القرآن (١/ ٢٤٢)

ونسب هذا المذهب للكوفيين[1] وابـــن السراج[2] ، وجوز الفراء[3] و الصيمري[4] كون الفاعل مضافا إلى نكرة فحسب ، قال الفراء : (فإذا أضفت النكرة إلى نكرة رفعت ونصبت ، كقولك : نِعم غلامُ ســفرٍ زيدٌ ، و غلامَ سفرٍ زيدٌ)[5].

اما المعتمد الذي استندوا إليه في هذه الإجازة فهو:

- السماع ، حيث نقل الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بهما النكرة المفردة[6] والمضافة إلى نكــرة [7] و جاء في مصنفه الأوسط أنهم يقولون: ((نِعم أخو قوم أنت ، فمن قال ذا قال :نِعم أخو قوم ، وصاحبهم أنت إذا جعلت الثاني نكرة ، فإن جعلته معرفة لم يجز ..)[8].

وهذا المذهب خلاف مذهب جمهور النحاة الذين منعوا كون فاعل نكرة أو مضــافا إليهــا إلا في الضرورة [9] ، وما جاء بخلاف ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه [10].

وحجتهم في ذلك ؛ أنهما فعلان لا يعملان إلا في ظاهر يفيد الجنس أو ما يفهم منه إذ أن هذا القول مبني على أن الألف واللام في المرفوع لتعريف الجنس [11]، قال سيبويه: (واعلم أنه لا يجوز أن تقول قومك نعم صغارُهم و كبارهم ، إلا أن تقول : قومك نعم الصغارُ ، ونعم الكبارُ؛ وقومك نعم القومُ ؛ وذلــك لأنــك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح ، كما أنك إذا قلت : عبد الله نعم الرجلُ ، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، و لم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعم.)[12] والنكرة لا يفهم منها الجنس إلا نادرا [13] ، فلو قلت : أهلك الناس شاة وبعير لم يدل على الجنس كما يدل عليه الشاة والبعير [14].

---

[1] ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨) شرح الأشموني (٣/ ٢٩) ، توضيح المقاصد (٨٢/٣) ،خزانة الأدب (٩/ ٤١٥)

[2] توضيح المقاصد (٨٢/٣) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨) خزانة الأدب (٩/ ٤١٥)

[3] معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧) توضيح المقاصد (٨٢/٣) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨).

[4] التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٦)

[5] معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧) توضيح المقاصد (٨٢/٣) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨).

[6] توضيح المقاصد (٨٢/٣) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨) خزانة الأدب (٩/ ٤١٥)

[7] شرح المفصل (٧/ ١٣١) توضيح المقاصد (٨٢/٣) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨) خزانة الأدب (٩/ ٤١٥)

[8] خزانة الأدب (٩/ ٤١٥)

[9] شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٠-٦٠١) توضيح المقاصد (٨٢/٣) ، ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨)شرح الأشموني (٣/ ٢٩) همع الهوامع (٥/ ٣٦)

[10] ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٨) ، شرح التصريح (٢/ ٩٥)

[11] الكتاب (٢/ ١٧٧) ،وينظر المقتضب (٢/ ١٣٩-١٤٠)، الأصول (١١٢/١)، التبصرة (١/ ٢٧٤) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٠ -٦٠٣) ،القرب(٦٧) اللباب (١/ ١٨٣-١٨٤)

[12] الكتاب (٢/ ١٧٧)

[13] شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٠-٦٠١)

[14] شرح المفصل (٧/ ١٣٢) بتصرف

و إنما امتنع أن يليهما مرفوع ظاهر غير الجنس لأمور :

❖ مراعاة لأصل وضع هذين الفعلين ، وهو إفادة المدح العام والذم العام ، إذ لو كان الفاعل خاصا لكان نقضا للغرض لأن الفعل إذا أسند إلى إلى عام عم وإذا أسند إلى خاص خص [1] فغرض المتكلم من استحقاق الممدوح والمذموم للمدح والذم في ذلك الجنس لأن لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع [2] ، فـ(نِعم الرجلُ زيدٌ ، ونِعم رجلا عبدُ الله ، ليس يراد بالرجل فيهما واحد بعينه ، وإنما أريد به الجنس كله ، فالعرب تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله مبالغة في المدح [3]، فكأن كل فضيلة وكل رذيلة اقترفت في جميع الجنس مجتمعة في المخصوص بالمدح والذم [4].

❖ الاطراد فقد التزموا في الفاعل التعريف بالألف واللام أو الإضافة لما فيه الألف واللام أو أن يكون مضمرا يفسره اسم جنس فلولا أنه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللام أو ما هو بمنزلتها [5].

❖ جواز تأنيث الفعل وتذكيره مع المؤنث الحقيقي دون فاصل فيجوز في الفصيح أن تقول : (نعم المرأة ، ونعمت المرأة) بإلحاق العلامة وحذفها ، ولا يجوز (قام المرأة) و (لا ليس المرأة) إلا شذوذا ، فلولا أنه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك[6].

❖ امتناع وقوع العلم موقع الفاعل المعرف بالألف واللام ، فلولا أنها للجنس لجاز ذلك الإحلال مطلقا[7].

والمضاف إلى ما فيه الألف واللام كالمضاف وإنما كان كذلك لأن المضاف إلى الجنس كالجنس يكتسب تعريف المضاف إليه [8]. أما الفاعل المضمر المفسر بنكرة فهو عائد على معرف بأل [9].

وخالف ابن الحاجب [10]و الرضي [11] في إفادة الألف واللام الجنس ،والوجه ما ذهب إليه الجمهور[12]

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش نقلا عن الزجاج (٧/ ١٣٠-١٣١) بتصرف ، وينظر : التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٤) ، اللباب في علل الإعراب والبناء (١/ ١٨٣-١٨٤)

[2] شرح المفصل (٧/ ١٣٠-١٣١)

[3] شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٤)

[4] اللباب (١/ ١٨٣-١٨٤)

[5] شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٤)

[6] شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠٤)

[7] حاشية يس العليمي على شرح التصريح (٢/ ٩٥)

[8] شرح المفصل (٣١/٧) ، اللباب (١/ ١٨٤)

[9] شرح اللمع لابن برهان (٢/ ٤١٩)

[10] الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٩٨) شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٩٣٠/٣) وينظر : (٩٦-١٠٥) أساليب المدح والذم عند النحويين ، شرح التصريح (٩٧/٢)

[11] شرح الرضي (٤/ ٢٣٩- ٢٤٠)

[12] أساليب المدح والذم عد النحويين (١٠٥-١٠٧)

أما موقف ابن مالك مما نسب للأخفش فهو الموافقة إلا أن هذه المسألة اتخذت منحى خاصا حيث أقام ابن مالك دعائمها على ما رواه الأخفش عن العرب -كسابقيه من النحاة – من جواز تنكير فاعل ((نعم)) و((بئس)) وإضافته للنكرة ، حيث نقل هذه الرواية في مصنفين من مصنفاته أولهما :

شرح الكافية الشافية أثناء شرحه لقوله في المتن :

وبعضهم فاعل نعم نكرا بغير قيد نحو نعم ذو قرى [1]

حيث بين أن المعتمد في نقل هذه الرواية عن العرب هو الأخفش فقال: (وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بـ(نعم) النكرة مفردة ومضافة .

فإلى ذلك أشرت بقولي : وبعضهم فاعل (نِعم) نكرا بغير قيد .....

أي : بغير اشتراط إضافة أو إفراد) [2].

وأشار إلى هذه الرواية للأخفش في شرح التسهيل في موضعين :

الأول : في سياق مقارنته بين نعم وبئس و ليس حيث قال : (ومع ذلك فقد شاركتها نعم وبئس في رفع الضمير مستترا وبارزا ، ..وقال الأخفش : ناس من العرب يرفعون النكرة بنعم مفردة ومضافة .) [3] .

أما الثاني : فعند شرحه لقوله في باب نعم : (وقد ينكر مفردا ، أو مضافا ، ويضمر ممنوع الإتباع مفسرا بتمييز مؤخر مطابق قابل ((أل)) لازم غالبا ؛..) [4]، حيث قال : (وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة . وإلى ذلك أشرت بقولي : ((وقد ينكر مفردا أو مضافا)) ،..) [5].

وألمح إلى جواز القياس عليها ومتابعة الأخفش في أكثر من موضع ، منها قوله في شرح عمدة الحافظ : (وقد يقوم مقام الفاعل الظاهر ((ما)) محكوما ..، ونكرة مختصة، وفاقا للفراء والأخفش ،..)[6] وفي شرح الكافية الشافية : (فيقال : (نعم خليلٌ العلاءُ) و (نعم جليسُ قوم هو) .)[7] ، و في شرح التسهيل: (فيقال على هذا : نِعْم امرؤٌ زيدٌ ، ونِعْم صاحبُ قومٍ عمروٌ ، ومنه قول الشاعر :

---

[1] شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٤)

[2] شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٨)

[3] شرح التسهيل (١/ ٣٥٣)

[4] التسهيل (١٢٦-١٢٧)

[5] شرح التسهيل (٣/ ١٠)

[6] شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٧٩)

[7] شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٨)

بئس قرينا يفن هالك أم عبيد وأبو مالك

ومن ورود الفاعل نكرة غير مضافة قول الشاعر :

أتحسبني شغفت بغير سلمى وسلمى بي متيمة تهيم

وسلمى أكمل الثقلين حسنا وفي أثوابها قمر وريم

نياف القرط غراء الثنايا ورئد للنساء ونعم نيم) [1].

إلا أن استخدامه (قد + الفعل المضارع) للحديث عن جواز مجيء فاعل ((نعم وبئس)) نكرة أو مضاف لنكرة نحو قوله : (وقد يقوم مقام) و (وقد ينكر مفردا) يوحي بقلة مجيء الفاعل على هذه الصورة ، أو أنه مقصور على السماع ، خاصة وأنه لم يدعم المسألة -كدأبه - بكم من الشواهد . والحق أن نسبة القول بالقياس لابن مالك في هذه المسألة غير مقطوع بها . أو غير متأكدة

ومن خلال دراسة هذه المسألة نستطيع أن نخرج بأمور منها :

- تضارب آراء ابن مالك في المسألة الواحدة واختلافها ، حيث صرح في متن العمدة وشرحه بأن جواز كون الفاعل نكرة من المسائل التي اتفق فيها الفراء مع الأخفش ، قال في الأول : (وقد يقوم مقام الفاعل الظاهر ((ما)) محكوما ..، ونكرة مختصة،وفاقا للفراء والأخفش ،..)[2]، وقال في الثاني : (و اتفق الأخفش والفراء على جواز إسناد نعم وبئس إلى نكرة مختصة كقولك : نِعْم صاحبُ قوم زيدٌ .)[3]، وما أثبته ابن مالك ذاته عنه قال في شرح التسهيل : (و وافق الفراءُ الأخفشَ في كون الفاعل نكرة مضافة قال:فإن أضفت النكرة رفعت ونصبت كقولك : نعم غلامُ سفرٍ زيدٌ و نعم غلامَ سفرٍ زيدٌ) [4].

فالظاهر أنه قد عدل عما ذهب إليه من نسبة القول بتنكير فاعل ((نعم وبئس)) للفراء ، وعدل عما صرح به من اتفاق الفراء والأخفش في هذه المسألة .فالأخفش هو السابق أو المتبوع والفراء هو المسبوق أو التابع في هذه المسألة كما صرح بذلك في شرح التسهيل .

و في ظل غياب المعتمد الذي يفصل لنا بين الوقائع لا نملك أي تعليق حول سر ترك تعيين الأسبقية هنا والقطع بها هناك ، خاصة وأن المقولة التي تقول إن الأخفش هو من فتح باب الخلاف للكوفيين فيها نظر -كما تبين-.

---

[1] شرح التسهيل (٣/ ١٠)

[2] شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٧٩)

[3] شرح عمدة الحافظ (٢/٧٨٨-٧٨٩)

[4] شرح التسهيل (٣/ ١٠)

– ذكاء ابن مالك وفراره مما وقع فيه غيره من النحاة ، وقد تمثل هذا في ابتعاده عن الشواهد النحوية المشكلة والمحتملة حيث أضرب عن الاستشهاد بما استشهد به الأخفش ومن تبعه من النحاة وهو قول الشاعر –السابق – :

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم و صاحبُ الركب عثمان بن عفانا

لما فيه من تأويلات و هنا تتجلى لنا شخصية ابن مالك النحوية التي تميل للابتعاد عن التأويل كثيرا [1]،حيث تأول النحاة هذا البيت على وجوه منها :

- حذف التمييز [2] ، فكأن تقدير الكلام : (نعم رجلا صاحبَ قومٍ) أو (نعم رجلا رجل صاحب قوم).
- النصب على التفسير كما تنصب النكرة المفردة في نحو قولك : نعم رجلا ، لكنه ضعيف لعطفه على صاحب الركب ، إذ المرفوع لا يعطف على المنصوب [3]، فـ(لو قلت : ((نعم رجلا في الدار وزيدٌ)) لم يجز لأنه ليس قبل ((زيد)) شيء يعطف عليه ؛ لأن ((في الدار)) ليس باسم ، و((رجلا)) نكرة منصوبة)[4].

– تفاوت ذكر ابن مالك للقضايا النحوية حيث أغفل الحديث عن مجيء (فاعل)نعم وبئس نكرة مفردو أو مضافة في الفوائد المحوية وسبك المنظوم [5]،مكتفيا بالإشارة إلى الغالب في فاعل هذين الفعلين : (وفاعله في الغالب إما ظاهر معرف باللام المذكورة ، أو مضاف إليه ، وإما مضمر مفسر بتمييز مطابق للمعنى يلزم ذكره غالبا . وفي جعل فاعلهما أفعل التفضيل ، أو الذي مرادا به الجنس خلاف .)[6] وهذا عائد – كما قلنا مرارا – إلى طبيعة هذين المصنفين ، كذا فعل في التحفة [7] والألفية حيث لم يتطرق إلى الحديث عن مجيء الفاعل نكرة –ربما يكون ذلك لأن ابن الحاجب ذكرها في الكافية تراجع المسألة –

حيث قال في الألفية :

فعلان غير متصرفين نعم وبئس رافعان اسمين

---

[1] الاقتراح آخر صفحة

[2] خزانة الأدب (٩/ ٤١٦) .

[3] شرح المفصل (٧/ ١٣٢) بتصرف

[4] المسائل البصريات (١/ ٦٤٢) وينظر :خزانة الأدب (٩/ ٤١٧)

[5] الفوائد المحوية (٦٣) ، سبك المنظوم (٣٦) (أ – ب)

[6] الفوائد المحوية (٦٣) .

[7] التحفة (٣٨٨)

مقاربي أل أو مضافين لما قارفها كنعم عقبى الكرما

ويرفعان مضمرا يفسره مميز كنعم قوما معشره [1]

وهذا عائد إلى طبيعة النظم التعليمي .

وما ذهب إليه ابن مالك من قبول ما ذهب إليه الأخفش وهو الظاهر هو الصواب ، لأن السماع الصحيح هو بناء القياس ودعامته ، خاصة وأن تنكير فاعل نعم وبئس لغة مسموعة عن العرب -وإن كنا لم نستطع الوقوف على تحديد لها - ، قال أبو علي : ((واعلم أن بعض العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه الألف واللام فترفعه كما ترفع ذلك ، فتقول ((نعم أخو قوم زيدٌ)) قال : فنعم صاحب قوم هو بمنزلة: صاحب القوم)) [2] ، ففي وقفها إهدار لتراث لغوي وتضييق لاستعمال لغوي ، وهذا ليس من منهج الإمامين .

أما ما احتج به المانعون كما مر لاحقا من أن الأصل في مرفوع نعم أن يكون دالا على الجنس والنكرة لا تفيده .

وقد تحدث ابن مالك عن الخلاف في موضع آخر من الكافية فقال والخامس الذي تنفرد به- (ما الاسمية)- دون من وقوعها نكرة خالية من وصف.

وذلك في ثلاثة مواضع:

وبعد (نعم) و(بئس) ، نحو: (نعما أنت) أي: نعم شيئا أنت، وفي هذا الخلاف[3].

---

[1] الألفية (٤٣)

[2] المسائل البصريات (١/ ٦٤٠-٦٤١) وينظر الإيضاح لأبي علي دون نسبة (١١٠) شرح المفصل (٧/ ١٣١)خزانة الأدب (٩/ ٤١٧)

[3] شرح الكافية الشافية (١/ ٢٨٠- ٢٨١).

تنكير (كل) وانتصابه حالا

نسب ابن مالك للأخفش جواز تنكير كل انتصابه على الحالية في أكثر من مصنف من مصنفاته وفي أكثر من سياق متراوحا في نسبته إياها بين التصريح والتلميح. حيث ألمح إلى هذه الرواية في متن التسهيل بقوله : |و ((كل)) غير واقع توكيدا أو نعتا ، وهو عند المبرد ومن الإضافة ، فلا يدخل عليه ((ال))، وعند تنكيره وانتصابه حالا،...|١.

وصرح في شرحه بنسبة هذا الرأي للأخفش بناء على السماع :

فقال: | وأما ((كل)) غير الواقع توكيدا ولا نعتا فإنه لازم الإضافة معنى لا لفظا ، لكنه لا يجرد عن الإضافة لفظا إلا و هو مضاف معنى ، فلذلك لا تدخل عليه ((ال)) وقد أدخلها عليه أبو القاسم الزجاجي في ((جمله)) ثم اعتذر عن ذلك . وشذ تنكيره وانتصابه حالا فيما حكاه أبو الحسن الأخفش ، فعلى هذا لا يمتنع أن يدخل عليه ((ال))|٢.

كذا فعل في الأمر في متن الكافية الشافية وشرحها ، إلا أن مما يسر ذلك هنا هو طبيعة النظم التعليمي للكافية الشافية وما يقتضيه من الإيجاز أحيانا :

(كُلٌّ) مُضافٌ معنىً انْ يُفْرَدْ لذا

لم يصْحب (الْ) نقْلا وحالا شُذّذا)

وقال في شرحها : |لما تقدم التنبيهُ على ما يُلازم الإضافة لفظا ومعنى أردفته بالتنبيه على ما يلازمها معنى ، ويفارقها لفظا في بعض الأحوال فمن ذلك (كل)والمشهور في استعماله ألا يخلو من الإضافة لفظا إلا وهو مضافٌ معنى كقوله - تعالى -: {وكُلٌّ أتوه داخرين}. ولأجل نية إضافته لم تدخل الألف واللام إلا كلام في المتأخرين .وأجاز الأخفش تجريده من معنى الإضافة ، وانتصابه حالا . ووافقه أبو علي في الحلبيات |٣.

ونلحظ من خلال النصوص السابقة أنه لم يتعرض لذكر نص الرواية التي حكى الأخفش فيها انتصاب كل حالا ؛ بخلاف ما صرح به في التحفة حيث بين نص هذه الرواية في سياق اعتراضه على ما نقله ابن الحاجب من إجماع المحكم بملازمة كل للإضافة معتدا برواية الأخفش من العرب (جاء قومك كلا) ثم أنه قد حكم بشذوذها كما صرح بذلك في أكثر من موضع ، بل و دعم صحتها بقراءة بعضهم قوله تعالى : { إنا كلا فيها} غافر(٤٨).

---

١ تسهيل الفوائد (١٥٨)

٢ شرح التسهيل (٣/ ٢٤٥)

٣ شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٤٨-٩٥٠)

جاء فيه : [وقولهم : هو ملازم للإضافة ممنوع ؛ لما روى الأخفش عن العرب : جاء قومك كلا : منصوب على الحال ، ومنه القراءة : { قالوا إنا كُلاً فيها } نصبا على الحال. وقول الزمخشري فيه إن (كلا) مؤكد للضمير المنصوب بـ(إن) مردود] ١.

والحق أن هذه الرواية ثابتة عن الأخفش في أكثر من مصنف٢، وإن أغفل التنصيص على نسبتها للأخفش في كثير من الأحيان ٣ أو اختلف نص الرواية فيها فقد (مررت بهم كلا) ٤ (جاء قومك كلا)٥.

و أيا كانت فهي متقاربة والغرض منها واحد وقد نسب للأخفش القول بجواز القياس عليها ، وحجته في ذلك -إضافة للسماع - هو القياس على جميع ٦ أو الشبه اللفظي بـ(كل) النكرة ٧.

وظاهر مذهب ابن مالك جواز القياس عليها

يقوي على ذلك تخريجه بقوله تعالى { إنا كلا منها}. فهو يوحي بجواز القياس عليها فمن ثم يسوغ القول بتنكير الحال ، قال ابن مالك : (والقول المرضي عندي أن ((كلا)) في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في ((فيها)) وفيها هو العامل ، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه،...)٨.

وإجازته دخول الألف واللام عليها فمذهب سيبويه و جمهور النحاة أنها معرفة بنية الإضافة ٩، يؤكد ذلك امتناع دخول(ال) عليها ١٠ لئلا يجمع بين (ال) والإضافة ١١ وجواز مجيء الحال منه نحو قولهم : مررت بكل قائما ، وببعض جالسا ١٢متابعا في ذلك الأخفش والفارسي١٣ وابن

---

١ التحفة (٢٢٨).

٢ أمالي ابن الشجري (١/ ٢٣٤) ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٩) شفاء العليل (٢/ ٧١٢) .

٣ ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٩) .

٤ أمالي ابن الشجري (١/ ٢٣٤) ، حاشية يس العليمي (٢/ ٣٥)

٥ التحفة (٢٢٨)

٦ أمالي ابن الشجري (١/ ٢٣٤)

٧ شرح الرضي (٢/٢٥٩)

٨ شرح التسهيل (٣/ ٢٩٣) وينظر : الدر المصون (٦/ ٤٦)

٩ ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٩) المساعد (٢/ ٣٤٨) شفاء العليل (٢/ ٧١٢) همع الهوامع (٤/) شرح التصريح (٢/ ٣٥)

١٠ شرح المفصل (٣/ ١٢٩)شرح الرضي (٢/٢٥٩) أوضح المسالك (٣/ ١١١) ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٩) شفاء العليل (٢/ ٧١٢)

١١ شرح المفصل (٣/ ١٢٩)المساعد (٢/ ٣٤٨)

١٢ المساعد (٢/ ٣٤٨)

١٣ أمالي ابن الشجري (١/ ٢٣٣)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٩) .

درستويه١ والزجاجي ٢ لأنه متى جاز التعريف على الحال، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه وتابعهم ابن مالك حيث قال في التحفة (قوله: " بدل الكلّ" .

قال بعضهم : : لا يقال : (الكل) ، و(البعض) ؛ لأنهما يلزمان الإضافة ، فلا يعرفان بالألف واللام إذ لا يجمع بينهما ، والمختار جوازه وإن لم يقع في كلام المتقدمين ؛ لكن جاء في كلام سيبويه ، وغيره من الفصحاء ، والقياس جوازه حملا لـ (كل) على جميع ، ولـ(بعض) على جزء) ٣.

ونلحظ (تباعد ابن مالك عن التأويل حيث ترجمت الآية على أو جه:

قال الفراء : (ولو نصبته على ذلك ، وجعلت خبر إنا فيها ، ومثله: ((قل إن الأمر كله لله)) ترفع (كله لله) وتنصبها على هذا التفسير ٤.

قال أبو جعفر النحاس : (قال الأخفش : كل مرفوع بالابتداء ، وأجاز الفراء والكسائي : إنا كلا فيها بالنصب على النعت . قال أبو جعفر وهذا من عظيم الخطأ أن ينعت المضمر، وأيضا فإن ((كلا)) لا تُنعت ولا يُنعت بها . هذا قول سيبويه نصا . وأكثر من هذا أنه لا يجوز أن يُبدل من المضمر هاهنا ؛ لأنه مخاطب ، ولا يبدل من المخاطب ولا المخاطب ، لأنهما لا يُشكلان فيبدل منهما . هذا قول محمد بن يزيد نصا) ٥.

قال الزمخشري : (وقرئ : كلا ، على التأكيد لاسم إن ، وهو معرفة ، والتنوين عوض من المضاف إليه ، يريد : إنا كلنا ، أو كلنا فيها ، فإن قلت : هل يجوز أن يكون ((كلا)) حالا قد عمل (فيها) فيها ؟ قلت : لا ؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدما تقول : كل يوم لك ثوب ولا تقول : قائما في الدار زيد)٦.

ذهب ابن خالويه إلى أن العوام وكثيرا من الخواص يقولون: الكل فيدخلون عليها الألف واللام كما ورد ذلك عن البرد حيث أدخل الألف واللام على كل وبعض فقال:(فإذا أردت البعض) التنصيب (١/١٤٤) فيجوز أن تعني البعض دون الكل النصب (٣/٢٤٣) وهذا شائع على أساس أن كل نكرت وقطعت عن

---

١ همع الهوامع (٤/

٢ نسب له ذلك في ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٩) ، شفاء العليل (٢/ ٧١٢) ، إلا أن نصه في الجمل يظهر أن مذهبه متابعة الجمهور حيث قال : (وإنما قلنا ((البعض))و((الكل)) مجازا على استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز ، وأجود من هذه العبارة : ((بدل الشيء من الشيء وهو بعضه .)) .) (٢٤-٢٥)

٣ التحفة (٢٢٨)

٤ معاني القرآن للفراء (٣/ ١٠)

٥ إعراب القرآن للنحاس (٤/٣٦)

٦ الكشاف (٤/ ١٧١)

الإضافة وذهب عنها ما تستحقه من تعريف. وفي هذا شذوذ تنكير كل بقطعة عن الإضافة لفظا ومعنى وهو نادر تقديم الحال على عاملها الظرف.

وقوع ((الذي)) فاعلا لـ((نعم وبئس))

نسب ابن مالك للأخفش منع مجيء الموصول فاعلا لنعم معتمدا على ما نقله عنه في شرح التسهيل : (من قال: هذا رجل وأخوه ذاهبان على تنكير الأخ ؛ قال هنا : نعم أخو قوم وصاحبهم زيد . ومن قال :هذا رجل وأخوه ذاهبين على تعريف الأخ لم يجز له العطف هنا ؛ لأن نعم لا ترفع إلا معرفة بالألف واللام ، أو بإضافة إلى المعرف بهما) ١.

ثم علق عليه قائلا : (فظاهر هذا القول من أبي الحسن يشعر بأنه لا يجيز نعم الذي ينعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به .ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقا و لا يمنع مطلقا.بل إذا قصد به الجنس جاز ، وإذا قصد به العهد منع . وهذا مذهب المبرد و الفارسي ، وهو الصحيح) ٢.

وهو مذهب الجمهور الذين منعوا مجيء الموصول فاعلا٣ ، وأجاز المبرد ٤ والفارسي٥ والرضي٦ إسنادهما إلى الذي بشرط إفادة الجنس قال المبرد : (فإن قلت : قد جاء (والذي جاء بالصدق وصدق به) فمعناه الجنس . فإن الذي إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس . وإنما يكره بعد هذا تلك المخصوصة)٧ .

ونلحظ من خلال دراسة هذه المسألة أمور :

أولها : أنا لم نقف على توثيق لنسبة مذهب للأخفش فيها عند من سبق ابن مالك. كما في كثير من المسائل.

---

١ شرح التسهيل (٣/١١)

٢ شرح التسهيل (٣/١١)

٣ الأصول (١/١١٢-١١٣) ، المسائل البصريات (١/ ٦٢٤) ،توضيح المقاصد (٣/٨٥) ، ارتشاف الضرب (٤/٢٠٥١) ، المساعد (٢/١٣١) ، شرح الأشموني (٣/ ٢٩) ،همع الهوامع (٥/ ٣٦)

٤ المقتضب (٢/ ١٤١-١٤٢) ، الأصول (١/١١٣) ،شرح الرضي (٤/ ٢٥٢) توضيح المقاصد (٣/٨٤)، شرح الأشموني (٣/ ٢٩) ارتشاف الضرب (٤/٢٠٥١) ، المساعد (٢/١٣١) ،همع الهوامع (٥/ ٣٦)

٥ التسهيل (١٢٦-١٢٧) شرح التسهيل (٣/١١) توضيح المقاصد (٣/٨٤)، شرح الرضي (٤/ ٢٥٢) شرح الأشموني (٣/ ٢٩) ارتشاف الضرب (٤/٢٠٥١) ، المساعد (٢/١٣١) ، والظاهر أن لأبي علي في المسألة رأيان ففي المسائل البصريات ما يثبت له خلاف مذهبه (١/٦٤٢)

٦ شرح الكافية (٤/

٧ المقتضب (٢/ ١٤١-١٤٢)

ثانيها : ما وقع في نسبة هذا المذهب للأخفش من خلاف ، حيث نسب أبو حيان للأخفش إجازة مجيء الذي فاعلا لنعم (نعم الذي يفعل زيدٌ) ، دون أخواتها فلا يجيز نحو: (نعم من يفعل زيدٌ) ١ و تابعه السيوطي في الهمع ناقلا إياه عن ابن مالك ٢ وهو خلاف ما جاء في شرح التسهيل كما تبين لاحقا فالله أنا لا نعلم حقيقة مذهب الأخفش بين هذين المذهبين ؟

ثالثها : ما بين المسألتين من ارتباط نبه عليه ابن مالك بما نظر به من أمثلة الأخفش -كما نسب إليه ذلك- فـ (هذا رجل وأخوه ذاهبان) على تنكير الأخ؛ يقابله: (نعم أخو قوم وصاحبهم زيد)

و(هذا رجل وأخوه ذاهبين) على تعريف الأخ ؛ يمتنع منه (نعم أخو قوم وصاحبهم زيد)

لأن نعم لا ترفع من المعارف إلا ما كان معرفة بالألف واللام ، أو بإضافة إلى المعرف بها، فلا يجوز عنده : (نعم الذي يفعل) بمنزلة الفاعل .

أما عن موقف ابن مالك في هذه المسألة -وفق ما نسبه إليه- فهو المخالفة ، حيث قال : (ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقا و لا يمنع مطلقا.بل إذا قصد به الجنس جاز ، وإذا قصد به العهد منع . وهذا مذهب المبرد و الفارسي ، وهو الصحيح .) ٣ وصرح في شرح الكافية الشافية بجواز القياس عليها حيث قال : (ويقال -أيضا -: (نعم من هو) و(نعم ملحأ من قصده) ٤.

فضابط المسألة صحة المعنى فإذا أفاد الاسم الموصول الجنس صلح أن يكون فاعلا ، ومما يقوي هذه الوجهة صحة السماع فقد جاء عن العرب ما يؤكد صحة وقوع الذي أو أيا من أخواتها من ذلك قول الشاعر :

فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان

ففيه شاهدان :

الأول : (نعم مزكا من) حيث أضيفت نعم إلى المضاف إلى (من) الاسم الموصول ، لأن فاعل نعم لا يضاف في غير ندور إلا إلى ما يصح إسناد (نعم)إليه٥.

الثاني : (نعم من هو) : فما لا تخرج هنا عن أحد وجهين :

---

١ ارتشاف الضرب (٤/٢٠٥٢)

٢ همع الهوامع (٥/ ٣٧) ، نسب الباحث عدنان قليل له ذلك في أساليب المدح والذم عند النحويين (٧٤ / ٨٣) نقلا عن السيوطي دون تعليق

٣ شرح التسهيل (٣/١١)

٤ شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٩)

٥ شرح التسهيل (٣/١١) شرح الكافية (٢/ ١١١٠)

إما تمييز ، أو فاعل ، و الأول باطل لأن التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بمفسرة مما لها للألف واللام ومن بخلاف ذلك ، فالحكم عليها بالتمييز مرتب على كون من نكرة غير موصوفة و هو منتف في (من) بالإجماع في غير محل النزاع ، فلا يصار إليه بلا دليل .فلم يبق إلا أن تكون من فاعلا لنعم١.

وهذا القطع بوقوع من الموصولة هاهنا فاعلا لنعم الثانية يخالف ما صرح به في الكافية حيث قال: (وجعل فاعل (نعم) الثانية ضميرا مفسرا بـ(من) وهي هنا نكرة غير موصوفة ، والضمير بعدها مخصوص (نعم). كذا قال أبو علي في التذكرة.

قلت : ويجوز جعل(من) فاعلا (نعم) وتكون موصولة و(هو) مبتدأ خبره (هو) الخبر محذوف . والتقدير : ونعم من هو في سر وإعلان ، أي : هو الذي شهر في سر وإعلان و(في) متعلقة بـ(هو) المحذوف لأن فيه معنى الفعل)٢.

حيث جوز الوجهان في (من) ناسبا الوجه الأول منها لأبي علي الفارسي في التذكرة وهو ثابت أيضا في كتاب الشعر ٣ ، والثاني منهما لنفسه ، وهنا أمران :

- إلماح عبارة ابن مالك إلى انفراده بذكر هذا الوجه في (من) في هذا البيت ، وهو خلاف الصواب لأن أبا علي الفارسي ذكر هذا الوجه في كتاب الشعر قبله وإن لم يختره حيث قال : (ولا يكون :الذي هو هو ، لتكون الصلة شائعة فلا تكون ((من)) موصولة ؛ لأنها فاعل ((نعم)) . فإن قدرت : الذي هو هو ، وأنت تريد : الذي هو مثله ، فتحذف المضاف ، فيصير الذي هو هو ، معناه : مثله ، جاز أيضا) ٤.

- نقل ابن مالك إجماع النحاة على منع مجيء (من) نكرة غير موصوفة حيث قال (في غير محل النزاع) ٥، وهو خلاف الصواب أيضا حيث جوز أبو علي الفارسي كونها نكرة غير موصوفة٦ قياسا على (ما) التعجبية في مذهب سيبويه وجمهور النحاة٧. وفي المسألة أقوال كثر ٨

---

١ شرح التسهيل (١١/٣) بتصرف

٢ شرح الكافية (٢/ ١١١٠)

٣ في كتاب الشعر لأبي علي (٢/ ٣٨١) هذا الرأي

٤ في كتاب الشعر لأبي علي (٢/ ٣٨١) ، ينظر : مغني اللبيب (١/ ٣٢٩)

٥ شرح التسهيل (١١/٣) بتصرف

٦ كتاب الشعر لأبي علي (٢/ ٣٨١) ، ينظر : مغني اللبيب (١/ ٣٢٩)

٧ ينظر مبحث ما التعجبية

٨ شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦٠١)

الفصل الرابع

موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في قضايا التركيب

- الحذف والتقدير.
- التقديم والتوسط.
- الفصل.
- التوابع.
- مسائل متفرقة

أقسام الكلام

أثبت ابن مالك في شرحه للتسهيل استدراك الأخفش على سيبويه في تقسيمه للكلام من حيث الاستقامة والإحالة إلى مستقيم حسن ، ومحال ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، ومحال كذب [1] حيث رأى الأخفش أن هذه القسمة غير جامعة لعدم الاعتداد بالخطأ فيها قسما من أقسام الكلام

قال ابن مالك : (وقد قسم سيبويه الكلام إلى (مستقيم حسن نحو: أتيته أمس، وإلى مستقيم كذب نحو حملت الجبل، وإلى مستقيم قبيح نحو: قد زيد أرأيت وإلى محال نحو: أتيتيك غداً، وإلى محال كذب، نحو سأحمل الجبل أمس . وزاد الأخفش الخطأ فقال : ومنه الخطأ نحو : ضربني زيد ، وأنت تريد ضربت زيدا)[2]

وهذه النسبة للأخفش ثابتة عنه في أكثر من مصنف نحوي **٣**.إلا أن نلحظ أن ابن مالك قد اعتمد في النقل على النص الذي جاء في حواشي الأخفش على الكتاب – وهو مصدر من مصادر ابن مالك في نقل آراء الأخفش النحوية — حيث قال الأخفش :

(ومنه الخطأ، وهو ما لا تعمد ، نحو : قولك : ضربني زيدا وأنت تريد ضربت زيدا . والخطأ ما لا تعمده)[4].

أما حجته فيها فهي الحمل على المستقيم الكذب والمستقيم الصحيح لاشتراكهما في استقامة لفظهما[5].

وهذا المذهب من الأخفش مخالف لما ذهب إليه جمهور النحاة الذين لم يرتضوا هذا الاستدراك من الأخفش و لم تحظ هذه الإضافة عندهم بالقبول ، فدافعوا عن سيبويه ورأوا أن هذا الاستدراك الذي استدرك به لا يتأت على سيبويه وأن قسمته شاملة جامعة مانعة فالخطأ داخل ضمنا في هذه القسمة لاستقامته لفظا [6] فلا اعتبار لقصد المتكلم ، قال الأعلم (لأن لفظه لا يدل على أنه خطأ وإنما ظاهره أنه صواب ، وإنما حكى سيبويه أقساما ظاهرها دال على ما قُصد بها)[7].

وقد حاول الصفار أن يبين حقيقة وجهة الأخفش في هذه المسألة وهي التفريق بين الكذب والخطأ ، فالكذب ما كان عمدا بخلاف الخطأ ، إلا أنه لم يرتض هذه التفرقة لأن السامع سيحكم على المتكلم بالكذب

---

[1] الكتاب (١/ ٢٥-٢٦)

[2] شرح التسهيل (١/٦)

٣ الكتاب (١/ ٢٦) الهامش ، النكت (١/ ١٣٤)، السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار (٢/ ٣٩٣)

[4] الكتاب (١/ ٢٦) الهامش

[5] شرح السيرافي المطبوع (٢/ ٩٤)

[6] شرح السيرافي المطبوع (٢/ ٩٤)

[7] النكت (١/ ١٣٤)

مـــتعمدا كان أم غير ذلك : (وهذا عندنا سواءٌ كله ، بل إذا كان الخبرُ غير موافق لما في الوجود فهو كذب عمدا كان أو خطأً ، فلا استدراك على سيبويه) [1].

أمـــا عـــن موقف ابن مالك حيال هذا الاستدراك؛ فقد تابع الأخفش في استدراكه معللا ذلك بأن سيبويه لا يرى الخطأ من أقسام الكلام البتة لذا أخرجه من هذه القسمة جاء في شرح التسهيل: (والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلاما لخلوه من القصد،..)[2]، فالخطأ كما هو ظاهر من قول سيبويه لا يعد كلاما لخلوه من القصد أو النية ، وتابعه في ذلك مستشهدا على صحة ما ذهب إليه بشواهد تدور حول أن الخطأ لا يؤاخذ به منها قوله تعالى : {وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به } سورة الأحزاب (٥).

و قولـــه صلى الله عليه وسلم :((كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان أمرا بمعروف ،أو نهيا عن منكر ، أو ذكرا لله تعالى)).[3]

فجميع كلام ابن آدم مؤاخذ به سواء كان خطأ أم كذبا إلا الثلاثة التي استثناها، أما الشاهد الثالث فهو قوله لمن أخطأ من شدة الفرح (أخطأ من شدة الفرح).

فوجـــود القصـــد هو المعول عند ابن مالك في دخول الخطأ تحت أقسام الكلام وانتفاؤه هو العامل الرئيس في إخراجه من دائرة هذه القسمة بدليل أنه قبل إطلاق سيبويه على المستقيم الكذب كلاما نحو: حملت الجبل ،لإمكان حمله على قصد المبالغة في التعبير في وصف الرجل بالثقل ولاستيفائه لقيد الكلام وهو القصد.

قـــال ابن مالك: ((وإطلاق سيبويه على نحو: حملت الجبل كلاماً، أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين: أحدهما: كون أوله مستوفياً لقيود الكلام فلا يعتد بآخره بل يلغي، وبالثاني إمكان تأويله بالمبالغة في وصـــف الجبل بالثقل في نحو: حملت الجبل وبأن كون التقدير في نحو سآتيك أمس، سآتيك في مقابل الأمس لأن غداً مقابل أمس، وكل ذلك مما قد يقصد بخلاف الخطأ فإنه مناف للقصد))[4].

وفي ما ذهب إليه نظر :

لأن مساق الشواهد التي استدل بها ابن مالك إنما تكون في مجال عدم الاعتداد بالخطأ – وهو ما ليس للإنسان فيه قصد –في الأحكام الشرعية، وذلك إنما يكون عذرا صالحا لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد، فعدم الاعتداد بالخطأ في سياق خاص و ليس على إطلاقه بأن يُخرج من دائرة الكلام، يؤكد ذلك أنه ليس عذرا في حق العباد كالقذف خطأ ونحوه [5].

---

[1] السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار (٢/ ٣٩٣-٣٩٤)

[2] التعريفات (٩٦)

[3] سنن الترمذي : كتاب الزهد -٣م٦٠٨، رقم الحديث (٢٤١٢) ، والرواية فيه (كل كلام ..)

[4] شرح التسهيل (١/٦-٧)

[5] التعريفات (٩٩-١٠٠)بتصرف

و الخـــطأ بغض النظر عن كونه عمدا أو لا كلام لا مجال للشك في ذلك ، خاصة إذا أخضعناه لمعيار الكلام وهو أنه أصوات منطوقة أو(هو كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل) [1].

و معيار الخبرية فالخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب لذاته[2]، دون اعتبار للمتكلم

فمن أين لنا أن نعرف أن المتكلم مخطئ أو مصيب أو نعلم عن نيته إلا إذا استدرك وإذا لم يستدرك فما قاله كلام ، يدل على ذلك استدراكه بذاته ، قوله : أعني أو أقصد ثم يذكر الكلام الصحيح ، فما قاله كلام ، لأنه أحـــيانا يعتذر عنه يقوي ذلك ما فعله النحويون من إثبات بدل الغلط أو الخطأ كنوع من أنواع البدل رغم خلوه من القصد و في هذا تأييد لكون الخطأ قسم من أقسام الكلام وليس كما ذكر ابن مالك .

فالظاهـــر أن هذا الاستدراك لا يتأتى على سيبويه وأن قسمته جامعة لدخول الخطأ فيها ضمنا ومما يقوي ذلك أن في كلام سيبويه ما يشير إلى اعتداده بالخطأ من ذلك حديثه عن بدل الغلط أو الخطأ في أكثر من موضع[3].

مـــن ذلك قوله عند تخريج قولهم : مررت برجل حمار : (فهو على وجه محال وعلى وجه حسن . فأمـــا المحال فأن تعني أن الرجل حمارٌ وأما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ..) [4].

أمـــــا قول ابن مالك : (فإن أطلق على الخطأ كلام فعلى سبيل المجاز) ٥، أي على سبيل التوسع فمردود لأن الخطأ كلام لا خلاف في ذلك .

و لعل إطلاق مصطلح القول على الخطأ أولى من كلام أو أقرب إليه خاصة إن نظرنا إليه من وجهة ابن جني في الاشتقاق لأنه يرى أن مادة ق ول تدور حول الإسراع والخفة لذا سموا كل ما مذل به اللسان من الأصوات قولا ناقصا كان ذلك أو تاما [6]، فالقول هو كل لفظ مذل به اللسان تاما كان أو ناقصا [7].

---

[1] الخصائص (١٨/١)

[2] التعريفات (٩٦)

[3] الكتاب (٤٣٩/١)، (١٦/٢) ، (٨٧/٣)

[4] الكتاب (٤٣٩/١)

٥ شرح التسهيل (١/ ٦-٧)

[6] الخصائص (٢٣/١)

[7] الخصائص (١٨/١)

المبحث الأول :
الحذف والتقدير

توطئـة

تعد مسائل الحذف إحدى أدق مسائل العربية ، فهي وإن كانت اختراقا للتركيب العربي بقيد نحوي ، إلا أن البعد المعنوي الذي ينشأ عنه يجعل هذا المبحث أقرب للدرس البلاغي منه للعربي ، وحسبنا في ذلك ما ذكره إمام البلاغيين في دلائله حيث قال : (هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر،شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، الصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن) [1].

لقد توسع الأخفش في الحذف فأجازه في مسائل متعددة ، إذ أنه شامل عنده لكل أجزاء الجملة من حروف وأسماء وأفعال وتراكيب ، فهو لا برى بأسا من الحذف حين وضوح المعنى [2]. وكأنه يرى أن سر بلاغة اللغة في إيجازها ، فالأخفش العالم باللغة والمتمعن في أساليبها كان يوقن بأن البلاغة هي الإيجاز ، (ونحن نرى أنه كان أجنح للذوق وأسرى مع الحس العربي وأبعد عن التكلف وأقرب للبساطة والفهم لطبيعة البحث اللغوي ، يدعوه المعنى إلى الإعراب وقلما تأخذ القاعدة بتفكيره فتكاد تحس لكل موضع قاعدة فالشذوذ على هذا قليل والشواهد كثيرة وكل من كلام العرب) [3]

أما مسائل الحذف التي عرض ابن مالك لآراء الأخفش فيها فكانت أقل بكثير مما عرف من آراء الأخفش في هذا الباب ، إلا أنها رغم قلتها قد وافق ابن مالك الأخفش فيها بشرط وضوح المعنى وبعده عن الاحتمال ، أما إذا كان بخلاف ذلك فلا يتردد في مخالفته كما في مسألة حذف اسم ما والاستغناء عنه ببدل موجب .

أما التقدير فقد ذكر ابن مالك تقديرين للأخفش في مسألتين هما : مسألة تقدير متعلق الظرف ، مسألة تقدير الخبر المحذوف ،ونلحظ أن ابن مالك قد وافق الأخفش في تقديراته في كلا المسألتين لسهولة تقدير الأخفش وبعده عن التكلف ولتأييد السماع في الثاني بظهور المقدر.

---

[1] دلائل الإعجاز(١٤٦)

[2] منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية (٢٥٤-٣٣٣)

[3] منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية(٣٣٣)

حذف نون الوقاية حين اجتماعها مع نون الرفع

يعد منع الجمع بين المثلين من أبرز سمات العربية و قوانينها المطردة ، ومن أبرز قضايا هذه المسألة التي بين ابن مالك من خلالها موقفه من الأخفش الأوسط قضية منع الجمع بين نون الوقاية ونون الرفع ؛ فقد نسب ابن مالك للأخفش متابعة سيبويه في مذهبه القائل بأن النون المحذوفة عنده عند اجتماع نوني وقاية ورفع هي نون الرفع [1] فقال : (وفي المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع . ومذهب سيبويه و الأخفش عكس ذلك ،...)[2].

فمذهب سيبويه[3] وطائفة من النحاة [4] أن النون المحذوفة عند اجتماع نوني رفع ووقاية هي نون الرفع دون نون الوقاية ويعم هذا الحكم عنده لدى اجتماع نون الوقاية أيضا مع نون النسوة كما نسب إليه أخذا بظاهر كلامه [5] جاء في الكتاب : (وتقول : هل تفعلنَّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم في ذا الموضع أشد استثقالا للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا . بلغنا أن بعض القراء قرأ ((أتُحَاجُّونِي)) وكان يقرأ : ((فبم تبشرونِ))، وهي قراءة أهل المدينة ؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف . وقال عمرو بن معد يكرب:

تراه كالثغام يُعَلُّ مِسكا يسوء الفاليات إذا فليني

يريد : فليني .)[6]

وحجته في ذلك كما تبين من خلال النص أنها المعرضة للحذف بالجزم والنصب [7]، وهذا هو قوله : (فحذفوها إذ كانت تحذف).

أما في شرح الكافية الشافية فقد اكتفى عند عرض هذه القضية بنسبة هذا المذهب لسيبويه مغفلا نسبته إلى الأخفش حيث قال : (وزعم قوم : أن المحذوف في نحو : (تأمروني) هو الثاني ، و ليس كذلك . بل المحذوف هو الأول . نص على ذلك سيبويه)[8].

---

[1] شرح التسهيل (١/ ٥٢)

[2] المرجع السابق.

[3] شرح الرضي (٢/٤٥٠) المساعد (١/٣١) ، الدر المصون (٣/١٠٨) شرح التصريح (١/ ١١)

[4] المقتضب (٣/٢١) ابن هشام ينظر :مغني اللبيب (٢/٣٤٤)، أبو حيان البحر المحيط (٩/٢١٨)

[5] التعليقة (٤/٢٢) / شرح الكافية الشافية (١/٢٠٨) شرح الرضي (٢/٤٥١)

[6] الكتاب (٣/٥١٩-٥٢٠)

[7] شرح الرضي (٢/٤٥٠) شرح التصريح (١/١١١)

[8] شرح الكافية الشافية (١/٢٠٨)

وفي هذه النسبة نظر حيث هي خلاف ما نسبه المتأخرون له من أن مذهبه هو أن النون المحذوفة هي نون الوقاية لا نون الرفع [1]، وهو مذهب المبرد أيضا [2] ،وفريق من النحاة[3] ،وخلاف ما أثبت في بعض شروح التسهيل كالتذييل نقلا عن شرح التسهيل[4].

وبالعودة إلى معاني القرآن للأخفش لا نجد ما يرجح لدينا أحد النسبتين دون الأخرى أو يقدمها على الأخرى جاء في المعاني له.

(وقد قرأ بعض القراء: (فبم تُبَشِّرون)، أراد ((تُبَشِّرونني)) ، فأذهب إحدى النونين استثقالا لاجتماعهما ، كما قال : ما أحسْتُ منهم أحدا ، فألقوا إحدى السينين استثقالا، فهذا أجدر أن يُستثقل لأنهما جميعا متحركان ، قال الشاعر :

تراه كالثغام يُعَلُّ مِسكا يسوءُ الفاليات إذا فَلَيْنِي

فحذف النون الآخرة ، لأنها النون التي تُزاد ليترك ما قبلها على حاله وليست باسم ، فأما الأولى فلا يجوز طرحها فإنها الاسم المضمر)[5].

ففي القسم الأول من النص نجد أنه يصرح عند اجتماع نون الرفع ونون الوقاية بجواز حذف أي من النونين ، أما في القسم الثاني من النص فنجد أنه يوجب حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع ضمير الرفع وحجته في ذلك أنها زائدة ليست باسم. فالظاهر أن كلا النسبتين صحيحتين لتصريحه بجواز حذف أي من النونين ، وأن القائلين بأن مذهبه مخالفة سيبويه قاسوا مذهبه في حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع ضمير الرفع لأنها الزائدة على حذفها مع نون الرفع.

أما عن موقف ابن مالك من الأخفش في ضوء ما نسبه إليه -وإن لم نستطع الجزم به في ضوء ما عرف عن الأخفش من تعدد الرأي في المسألة الواحدة - فهو الموافقة حيث أيد مذهب سيبويه والأخفش ودعم صحته بجملة من الأمور (القياسات التنظيرية)مستمدا إياها من التراث النحوي الذي سبقه ، إلا أن هذا الاستمداد لا يجعلنا ننكر فضل ابن مالك في تبسيط العبارة النحوية وجمع المادة النحوية لما تمتع به من عقلية خصبة منها:

---

[1] المساعد (٣١/١) ، الدر المصون (١٠٨/٣) شرح التصريح (١١١/١)

[2] المساعد (٣١/١) شرح التصريح (١١١/١)

[3] منهم ابن الحاجب ينظر الأمالي (٣/ ٥٤-٥٥) (٢٧/٤)، و الجزولي كما نسبه إليه الرضي في شرحه (٤٥٠/٢) وأبي علي وابن جني ينظر شرح التصريح (١١١/١) ، ابن عطية ينظر البحر المحيط (٢١٨/٩)

[4] التذييل والتكميل (١٩٤/١)

[5] معاني القرآن (٢٣٥/١)

أنها المعرضة للحذف بالجزم و النصب[1]، قال سيبويه: (فحذفوها إذ كانت زائدة)[2].

قال ابن مالك : (أحدها : أن نون الرفع قد تحذف دون سبب ، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ، و لا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون ، وحُذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه) وقال في الكافية الشافية (الأول قد حُذف دون ملاقاة مثل عدم الجازم ، والناصب فحذفها عند ملاقاة مثل أولى)[3].

- إن حذف نون الرفع لا يحوج إلى حذف نون أخرى عند ملاقاة ناصب أو جازم بخلاف حذف نون الوقاية قال ابن مالك : (وأيضا فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها ، وحذف نون الوقاية أو لا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب ، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف)[4].

وقال في موضع آخر : (فلو حذف نون الوقاية ، وأبقي نون الرفع لتعرض بذلك إلى حذف نون الرفع عند دخول الجازم و الناصب.وإذا حُذف نون الرفع لم يعرض لنون الوقاية ما يقتضي حذفها.وحذف ما لا يُحوج إلى حذف أولى من حذف ما يحوج إلى حذف)[5].

- إن نون الإعراب فرعُ الحركات في الإعراب، فلما كانت النون في فعل الإثنين والجميع تفريعا للحركة[6] والحركة قد تحذف للتخفيف دون ملاقاة للتخفيف كما هو مشهور من قراءة أبي عمرو بن العلاء من رواية السوسي[7] و كقول الشاعر :

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي[8]

قال ابن مالك : (وأيضا فإن نون الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفا في الفعل نحو قوله تعالى : { إن الله يأمركم } و {ما يشعركم } في قراءة للسوسي . وفي الاسم كقراءة بعض السلف{ورسلنا لديهم يكتبون } بسكون اللام و { و بعولتهن أحق} بسكون التاء. فحذف النون النائبة عنها تخفيفا أولى ، وليؤمن

---

[1] شرح الرضي (٤٥٠/٢) شرح التصريح (١١١/١)

[2] الكتاب (٥١٩/٣-٥٢٠)

[3] شرح الكافية الشافية (٢٠٨/١-٢٠٩)

[4] شرح التسهيل (١/ ٥٢-٥٣) ينظر : الدر المصون (١٠٨/٣)

[5] شرح الكافية الشافية (٢٠٨/١-٢٠٩)

[6] التعليقة (٢٢/٤) بتصرف وينظر : شرح التصريح (١١١/١)

[7] أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء (٣٣٨) ، النشر في القراءات العشر (٢١٢/٢)

[8] الخصائص (٣٨٨/١) رصف المباني (٤٢٣) الدر المصون (١٠٨/٣)

بذلـــك تفضـــيل الفرع على الأصل)[1]. وهذا خلاف نون الوقاية التي (لا يجوز حذفها مفردة مع فِعلٍ غير (ليس))[2].

ومن حجج المؤيدين التي لم يذكرها ابن مالك:

- إن النطق بنون الإعراب حاصل قبل النطق بنون الوقاية التي جاء بها الثقل ، فهي الأولى بالحذف [3].
- لـــزوم نـــون الوقاية نحو :ضربني و يضربني ، كراهة أن يدخل الفعلَ الكسرُ و لم يلزم في: يضربونني ، استغناءا عنها بنون الإعراب لأنها مثلها في اتصالها بالفعل[4].
- أنها لا معنى لها بخلاف نون الوقاية التي جُعلت لمعنى يضيع بحذفها لفوات الغرض من الإتيان به مع الحذف[5].

- إن نون الوقاية فيها دلالة على النون المحذوفة الأصلية لأنها نون مثلها ، ولا تدل الأصلية على التي لمعنى [6].

ونـــلحظ هاهنا تقارب الحجج التي ساقها ابن مالك في شرحيه للتسهيل وللكافية الشافية وليس هذا بمستغرب ما دامت العقلية التي انبثق عنها هذين المؤلفين واحدة . وقبل أن نمضي عن هذا الموضع لا بد أن ننبه إلى أمر وهو إغفال ابن مالك ذكر أدلة المخالفين له وكأنه يوميء إلى عدم جدوى هذا النوع من الخلاف الذي لا يترتب عليه حكم نحوي وحسبنا مستندا قرب الأدلة أو تكافؤها في كلا المذهبين.

ومن هذه الحجج :

- إن الوقاية أمر استحساني لا دلالة لها لأنها لفظية ونون الإعراب دلالتها معنوية وإذا دار الأمر بين المعنوي واللفظي، فالمعنوي بقاؤه هو الوجه ، واللفظي أولى بالحذف[7].
- إن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فهي أولى بالحذف[8]و نون الرفع علامة إعراب فالمحافظة عليها أولى[9].
- إن نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه[10].

---

[1] شرح التسهيل (١/ ٥٢-٥٣) : الدر المصون (٣/١٠٨)

[2] شرح الكافية الشافية (١/٢٠٨-٢٠٩)

[3] أمالي ابن الحاجب(٤/٢٧) .

[4] أمالي ابن الحاجب (٣/ ٥٤-٥٥)

[5] شرح الرضي (٢/٤٥٠) رصف المباني (٤٢٢)

[6] رصف المباني (٤٢٢)

[7] أمالي ابن الحاجب (٣/ ٥٤-٥٥) (٤/٢٧) ، الدر المصون (٩/١٠٩)

[8] الدر المصون (٣/١٠٩) ، شرح التصريح (١/١١١)

[9] شرح التصريح (١/١١١)

[10] المرجع السابق.

- السماع حيث سمع حذفها في نحو قول الشاعر :

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأتلف بعض مالي [2]

فالخلاف في الحقيقة مبني على معنى النون فذهب الرضي إلى نون الإعراب لا معنى لها كنون الوقاية ، إذ إعراب الفعل ليس لمعنى ، كما هو مذهب البصريين ، فكلاهما لأمر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التأكيد[3]،وإلا فالتخفيف ثابت لا محالة بالحذف .

[1] المرجع السابق.

[2] الدر المصون (١٠٩/٩)

[3] شرح الرضي (٤٥٠/٢)

حـذف الموصول الاسمي

نسب ابن مالك للأخفش الأوسط [1] جواز حذف الموصول الاسمي غير (أل)، دون الحرفي غير (أن) فقال في شرح التسهيل: (وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش،..)[2].

وهو مذهب جمهور الكوفيين[3]. والبغداديين [4]. وخلاف مذهب البصريين حيث إن مذهب البصريين امتناع حذف الموصول الاسمي وما جاء بخلاف ذلك في الشعر فهو ضرورة [5].

وتابع ابن مالك في هذه النسبة للأخفش من خلفه من النحاة [6]، دون أن نلمح ما يشير إلى نسبة هذا المذهب إليه عند المتقدمين.

أما عن موقفه فهو الموافقة وحجته في ذلك ما جاء في المسألة من سماع، وما عضدها من قياس ، فما جاء في المسألة من شواهد أكبر من أن يردّها قياس البصريين .

قال ابن مالك : (لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع ، فالقياس على ((أنّ)) فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه ، لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه ، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة . وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها ، فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي . وأيضا فإن الموصول الاسمي كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليه ، وحذف المضاف إذا علم جائز ، فكذلك ما أشبهه.

وأما السماع فمنه قول حسان :

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم ... بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد : ما الذي نلتم وما نيل منكم.

ومنه قول بعض الطائيين :

ما الذي دأبه احتياطٌ وحَزْمٌ ... وَهَواه أطاع يستويان

---

[1] المساعد (١/١٧٨) همع الهوامع (١/٣٠٥)

[2] شرح التسهيل (١/٢٣٥)

[3] شرح الرضي (٣/٧٠-٧١)ارتشاف الضرب (٢/١٠٤٥-١٠٤٧) المساعد (١/ ١٧٨) ، همع الهوامع (١/٣٠٥)

[4] ارتشاف الضرب (٢/١٠٤٥-١٠٤٧) المساعد (١/ ١٧٨) همع الهوامع (١/٣٠٥)

[5] شرح الرضي (٣/٧٠-٧١)ارتشاف الضرب (٢/١٠٤٥-١٠٤٧) ، المساعد (١/ ١٧٨) ، همع الهوامع (١/٣٠٦)

[6] المساعد (١/ ١٧٨) همع الهوامع (١/٣٠٦)

أراد : والذي هَواهُ أطَاع فحَذف .

وأقوى الحجج قوله تعالى :{ وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم} أي : وبالذي أنزل إليكم ، وهو مثل {آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل} [1].

كذا فعل في شرح الكافية الشافية و من الشواهد التي استشهد بها فيها -غير السابق- قول الشاعر :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه و ينصره سواء ؟

أي : أمنْ يهجو رسول الله منكم أيها المشركون ومن يمدحه منا وينصره سواء . [2].

وما ذهب إليه ابن مالك من ترجيح مذهب الكوفيين وإلا هو في ذلك هو الصواب ، ما دام السماع يعضد المسألة.

ومن شواهد المسألة أيضا:

- قوله تعالى : { وما منا إلا له مقامٌ معلومٌ }الصافات(١٦٤) ، أي إلا من له مقامٌ معلومٌ ، ونحوه قول المتنبي:

بنس الليالي سهرت من طربي شوقا إلى من يبيتُ يرقدها [3]

ومن أدلة القياس أيضا :

- القياس على جواز حذف بعض حروف الكلمة ، وإن كانت فاءً ، أو عينا ، كشيَة ، وسَه ، فلما جاز حذف بعض حروف الكلمة جاز حذف الموصول وإن كان جزءا من الصلة[4]. فالصلة كبعض أجزاء الكلمة فهي كالفاء والراء من جعفر[5].

- القياس على جواز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه إذا علم المحذوف [6] فكما جاز حذف المضاف وهو من المضاف إليه كالجزء الواحد كذلك جاز حذف الموصول وإن كان مع الصلة كالجزء الواحد ،لأنه لا معنى للموصول إلا بصلته لأنه لا يكاد يستغني عنها [7].

حيث قال في الكافية الشافية :

وربما أسقط موصول غُرِف بسابق عليه ساقط عُطف [8]

وفي المسألة مذهب ثالث وهو جواز الحذف إن عطف الموصول على مثله ومع الفاية ، إن لم يعطف على مثله[9]، ولم يصرح به ابن مالك .

---

[1] شرح التسهيل (٢٣٥/١) ، وينظر : ارتشاف الضرب (١٠٤٥/٢) ، المساعد (١٧٨/١) ، شفاء العليل (٢٥٠/١) همع الهوامع (٣٠٦/١)

[2] شرح الكافية الشافية (٣٠٨/١)

[3] شرح الرضي (٧٠/٣-٧١)

[4] شرح الرضي (٧١/٣)

[5] أمالي ابن الشجري (٧٣/٢)

[6] همع الهوامع (٣٠٦/١)

[7] أمالي ابن الشجري (١٤١/١) أمالي ابن الشجري (١٦٦/٣)

[8] شرح الكافية الشافية (٣٠٨/١)

حذف اسم ما والاستغناء عنه ببدل موجب

نسب ابن مالك إلى الأخفش جواز حذف اسم ((ما)) استغناءً ببدل موجب نحو: ما قائما إلا زيدٌ في متن التسهيل وشرحه قال في الأول : (وليس النصب بعد ((ما)) لسقوط باء الجر ، خلافا للكوفيين ، ولا يغني عن اسمها بدل موجب ، خلافا للأخفش ، .....)[1].

وقال في الثاني : (وأجاز الأخفش في نحو : ما أحدٌ قائما إلا زيدٌ ، أن يقال : ما قائما إلا زيدٌ ، بحذف اسم ما والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا ،...)[2].

وتابعه في نسبة هذا المذهب للأخفش من خلفه من النحاة [3]، فـ ((إلا)) زيد عند الأخفش بدل من اسم (ما) محذوفا ، والتقدير : ما أحدٌ قائما إلا زيدٌ ، حذف أحدٌ وأغنى البدل عن اسم (ما) ، و نقلت هذه المسألة عن الأخفش بوجه آخر وهو إن ((إلا)) داخلة على اسم ((ما)) ، والمنصوب المقدم خبرها [4].

أما عن موقف ابن مالك من الأخفش في هذه المسألة فهو المخالفة، معللا رفضه لما ذهب إليه بأمرين هما:

- عدم السماع .

- احتمال المعنى المراد، وجعل هذه الحجة أولى بالاعتبار ، فلا يصح الحذف والاستغناء عن المحذوف إلا أن فهم المعنى المقصود.

والحق أن أمرا في هذا لا يخفى – في نظرنا –على عالم كالأخفش وكأنه بنا يلمح إلى أن إجازة الأخفش هذه لا تعدو أن تكون من قبيل الاجتهاد الشخصي وهو ما يشبه مسائل التمرين الصرفية.

قال ابن مالك : (ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديرا بالرد ، لأن المراد فيه مجهول ، لاحتمال أن يكون أصله : ما أحد قائما إلا زيدٌ ، وأن يكون أصله ما كان قائما إلا زيدٌ ، وما كان هذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه ، لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعينا لا محتملا . ولذلك لا يجوز لم قال : تمرون الديار ، أن يقول : رغبت زيدا ، لأن المراد مجهولٌ ، لاحتمال أن يكون أراد : رغبت في زيد، ، وأن يكون أراد : رغبت عن زيدٍ) [5].

---

[1] تسهيل الفوائد (٥٦)

[2] شرح التسهيل (٣٧٢/١)

[3] شرح الرضي (١٩٠/٢)، شفاء العليل (٣٣٠/١)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢٨٠/١) ، تعليق الفرائد (٢٤٦/٣) همع الهوامع (٢/ ١١٣)

[4] تعليق الفرائد (٢٤٦/٣)

[5] شرح التسهيل (٣٧٢/١)

ومـــا ذهب إليه ابن مالك من رفض مذهب الأخفش في هذه المسألة هو الصواب لأنه أعمل ما في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي وأحدهما مبطل لعمله فكيف إذا اجتمعا [1]فقد شرط النحاة في عمل ما التي تعمل عمل ليس عند الحجازيين شروطا منها :

-ألا يقترن اسمها بـــ (إن) الزائدة.

- ألا ينتقض نفي خبرها بإلا.

- ألا يتقدم الخبر عليها.

ألا يتقدم معمول خبرها عليها [2].

[1] شرح الرضي (١٩٠/٢)

[2] أوضح المسالك (٢٨٢/١)

حذف مفعولي ظن

صحح ابن مالك في شرحه للتسهيل ما نسبه ابن السراج والسيرافي للأخفش من جوازحذف مفعولي ظن عند غياب القرينة الدالة عليهما ؛فقال :

(وذهب ابن السراج و السيرافي إلى جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقا ، وكأن الذي دعاهما لهذا أن الأخفش قال في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى : (تقول : ضرب عبد الله ، وظن عبد الله ، وأعلم عبد الله ، إذا كنت تخبر عن الفعل) هذا نصه. والذي عندي في هذا أن الأخفش لم يقصد جواز الاقتصار عليه مطلقا ، بل مع قرينة محصلة للفائدة ، كقولك لمن قال : من ظنني ذاهبا ؟ ظن عبد الله . ومن قال من أعلمك أني ذاهبٌ ؟ أعلم عبد الله . ولذلك قال :إذا كنت تخبر،فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بخبر) [1].

فمذهب جمهور النحاة[2]، والأخفش [3] ،و سيبويه[4] ، منع حذف مفعولي ظن حذف اقتصار. و نسب للجرمي [5] ،وابن خروف، وابن طاهر، و الشلوبين[6]، وجواز حذفه حذف اختصار عن وجود دليل يدل عليه.

وحجتهم في ذلك:

- عدم الفائدة عند حذف المفعولين لأنه قد علم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم فإذا قلت ظننت أو علمت لم يجز لأنك أخبرته بما هو معلوم عنده [7].

- أن هذه الأفعال تجري مجرى القسم و مفعولاها مجرى جواب القسم لأن العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم قال تعالى : {وظنوا ماهم من محيص } فصلت (٤٨) ، فأجرى ظن مجرى والله كأنه قال : والله ماهم من محيص ومثل ذلك كثير فكما لا يبقى القسم دون جواب كذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاها وهذا لا حجة فيه لأن العرب لا تضمنها القسم على اللزوم ، فأما إذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم ؟[8].

وذهب ابن السراج والسيرافي إلى جواز حذفهما حذف اقتصار وتابعهما في مذهبهما هذا أكثر النحويين[9]،

---

[1] شرح التسهيل (٢/٧٥)

[2] شرح الجمل لابن عصفور (١/٣١٢)

[3] شرح الجمل لابن عصفور (١/٣١١) ، شرح المفصل (٧/٨٣) همع الهوامع (٢/٢٢٥) شرح الأشموني (٢/٣٥) .

[4] الكتاب (١/٤٠) تعليق الفرائد (٤/١٣٤-١٣٥) همع الهوامع (٢/٢٢٥) .

[5] همع الهوامع (٢/٢٢٥) .

[6] المرجع السابق.

[7] شرح المفصل (٧/٨٣) ، شرح الرضي (٢/١٥٤) تعليق الفرائد (٤/١٣٢) همع الهوامع (٢/٢٢٥)

[8] شرح الجمل لابن عصفور (١/٣١١)

[9] شرح المفصل (٧/٨٣)شرح الجمل لابن عصفور (١/٣١١) شرح الأشموني (٢/٣٥)

وصححه ابن عصفور [1].

وحجتهم في ذلك:

- السماع نحو قوله تعالى: { أعنده علم الغيب فهو يرى } النجم (٣٥)، وقوله تعالى: {والله يعلم وأنتم لا تعلمون} آل عمران (٦٦)، { وظننتم ظن السوء} الفتح (١٢)، فأتى بالمصدر المؤكد وما حكاه سيبويه من نحو قولهم (من يسمع يخل) أي يسمع خبرا يحدث له ظن ففي يخل ضمير فاعل و لم يجيء بالمفعولين[2]فهم يرون أن جميع الشواهد السابقة الحذف فيها حذف اقتصار.
- تحقق الفائدة المعنوية فإذا قلت علمتُ فقد أخبرت أنه ليس عندك شك و أنه وقع منك علم على ما لم تكن تعلم [3] وإذا قلت : ظننت فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقين[4].

ومذهب الأعلم ومن أخذ بمذهبه التفصيل فأجاز ذلك في ظننت ومنع في علمت [5]، لكثرة السماع في أفعال الظن دون أفعال العلم[6]، ولتحقق الفائدة المعنوية فإذا قلت ظننت كان مفيدا لأن الإنسان قد يخلو من الظن فيفيدنا بقوله ظننت أنه قد وقع منه ظن وإذا قلت علمتُ كان غير مفيد لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علم إذا له أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه أن الإثنين أكثر من الواحد[7].

وقد لخص ابن مالك المسألة في شرحه للكافية الشافية فقال:[

وجائز سقوط جزأين هنا إن كان ذكر ما تبقى حسنا

وحذف المفعولين أسهل من حذف أحدهما لكن بشرط الفائدة . فلو قال قائل دون تقدم كلام ، ولا ما يقوم مقامه : (ظننت) مقتصرا لم يجز لعدم الفائدة . نص على ذلك سيبويه -رحمه الله - إذ لا يخلو أحدٌ من ظنٍّ. فلو قارنه سبب يقتضي مظنون جاز ذلك لحصول الفائدة كقوله تعالى: { إن هم إلا يظنون}. وكقول بعض العرب: (من يسمع يخل)][8].

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١) همع الهوامع (٢٢٥/٢)

[2] شرح المفصل (٨٣/٧).

[3] شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١)

[4] شرح المفصل (٨٣/٧)

[5] شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١) همع الهوامع (٢٢٥/٢) ، التصريح (٢٦٠/١) تعليق الفرائد (١٣٤/٤-١٣٥) دون نسبة

[6] التصريح (٢٦٠/١)

[7] شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١) همع الهوامع (٢٢٥/٢) ،التصريح (٣٥٩/١)

[8] شرح الكافية الشافية (٥٥٢/٢-٥٥٣)

حذف المستثنى بعد لا يكون

نسب ابن مالك ومن تبعه للأخفش إجازة حذف المستثنى بعد لا يكون١ ، فقال في متن التسهيل: (وقد يقال : ليس غيرُه ، وغيرَه ، و لم يكن غيرُه ، وغيرَه وفاقا للأخفش) ٢.

أما في شرحه فقد بين المعتمد الذي سوغ له إجازة ذلك وهو القياس على ليس غير (وأجاز الأخفش أن يقال ليس غيرُه وغيرَه ، و لم يكن غيرُه وغيرَه في موضع ليس غيرُ، وماله على ذلك دليل غير القياس . قال السيرافي الحذف الذي استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف)٣.

وهو خلاف مذهب جمهور النحاة ٤و السيرافي ٥ الذين منعوا ذلك بعد لايكون، فشروط حذف المستثنى عندهم : وضوح المعنى المراد ، وكون أداة الاستثناء إلا أو غير و تقدم ليس عليهما نحو : ليس غير وليس إلا والمراد ليس إلا ذاك وليس غير ذاك٦.

وحجتهم في المنع : ما فيه من مخالفة للأصل، فالأصل في باب (كان) امتناع حذف الاسم والخبر، ولا يقاس على ما شذ من قولهم : ليس إلا وليس غير لأنه خلاف الأصل٧.

---

١ شرح الرضي (١٣٤/٢) شفاء العليل (٥١٧/٢) تعليق الفرائد (١٤٤/٦) همع الهوامع (٢٨٠/٣)

٢ تسهيل الفوائد (١٠٧)

٣ شرح التسهيل (٣١٨/٢)

٤ شرح المفصل (٩٥/٢-٩٦) تعليق الفرائد (١٤٤/٦)

٥ شفاء العليل (٥١٧/٢) المساعد (٥٩٦/١) همع الهوامع (٢٨٠/٣)

٦ شرح المفصل (٩٥/٢-٩٦) تعليق الفرائد (١٤٤/٦) همع الهوامع (٢٨٠/٣)

٧ المساعد (٥٩٦/١) همع الهوامع (٢٨٠/٣)

حذف الجار وإبقاء عمله قياساً

تحتل حروف الجر المرتبة الثانية بعد الأفعال في قضية العمل النحوي ، وإنما عملت لشبهها بالأفعال ولاختصاصها بالقبيل الذي عملت فيه[1]؛ لذا امتنع بقاء عملها محذوفة دون عوض قياسا عند جمهور النحاة. وعللوا ذلك بأن [الخافض أضعف لأنه مختص بالأسماء فليس له تصرف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال . والخافض أبدا لايكون إلا من قبيل الحروف في اللفظ أ و في النية ،لأن غلام زيد ، في نية غلام لزيد،والحروف أضعف في العمل من الأفعال .وأيضا فإن الحروف لا تعمل الخفض إلابواسطة الفعل أو ما في معناه ، ألا ترى أنك إذا قلت:مررت بزيد،فإنما خفضت زيدا بمررت بواسطة الباء. فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفا فلم يتصرف فيها لذلك][2].

و اختصوا منها مسائل مستثناة جوزوا القياس عليها[3]، وضابطهم في إجازتها وضوح الدلالة على المحذوف قال المالقي : [فإن وجد منه شيء منها يحذف فبالدلالة القائمة عليه ، ..][4].

و حكموا بشذوذ عمل الجار مع حذفه وضعفه في ما سوى ما عدوه [5]، وجعله بعضهم من قبيل الضرورة [6].

وقد ذهب ابن مالك إلى جواز حذف حرف الجر وبقاء عمله قياسا ؛ في جملة من المسائل جمعها في قوله :[ويجر بغير ((رب)) أيضا محذوفا في جواب ما تضمن مثله ، أو في معطوف على ما تضمن مثله ، أو في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل أو منفصل بـ((لا)) أو ((لو)) أو في مقرون بعد ما تضمنه بالهمزة أو ((هلا)) أو الفاء الجزائيتين . ويقاس على جميعها ،خلافا للفراء في جواب نحو : ((بمن مررت))؟ ...][7]، موافقاً في ذلك الأخفش أو معتمداً على ما ذهب إليه الأخفش.

جاء في شرح التسهيل عند حديثه عن حكم حذف المعطوف عليه وبقاء عمله مع الفصل بـ(لو)[8] ، أو في مقرون بعدما تضمنه بالهمزة أو هلا [1]، بما حكاه الأخفش الأوسط عن العرب في كتابيه المسائل

---

[1] ينظر في ذلك : شرح المفصل (٨/٨-١٠)، الأشباه والنظائر (١/ ٥١٥-٥١٦)

[2] شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٨٣-٤٨٤) وينظر الإنصاف (٣٩٦/١)

[3] ينظر في تفصيلها المقاصد الشافية (٢/ ٢٩٦-٣٠١) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٩٥-٢٩٩) همع الهوامع (٤/ ٢٢١-٢٢٣) شرح التصريح (٢/ ٢٢) ، النحو الوافي (٢/ ٥٣٢-٥٣٥) ونلحظ أن غالب هذه المصنفات يدور في فلك مصنفات ابن مالك.

[4] رصف المباني (٣٢٦) وينظر الإنصاف (٣٩٦/١)

[5] وممن حكم بضعف حذف حرف الجر أمالي ابن الشجري (١٣٢/٢) همع الهوامع(٢٢٥/٤)

[6] ممن ذهب لذلك ابن عصفور ينظر شرح الجمل (٤٨٣/١)،والسيوطي ينظر:همع الهوامع (٢٢١/٤) وضعف هذا المذهب البغدادي في خزانة الأدب (١١٣/٩)

[7] تسهيل الفوائد(١٤٨-١٤٩)

[8] شفاء العليل (٢/ ٦٨١) المساعد على تسهيل الفوائد (٢٩٨/٢)

والأوسط قال ابن مالك : [ومثال ذلك مع الفصل بلو ما حكى أبو الحسن في ((المسائل)) من أنه يقال : جيء بزيد أو عمرو ولو كليهما ،وأجاز في كليهما الجر ، على تقدير : ولو بكليهما ، والنصب بإضمار ناصب ، والرفع بإضمار رافع ... ومثال جر المقرون بهمزة الاستفهام وبهلا على الوجه المذكور ما حكى الأخفش في ((المسائل)): من أنه يقال : مررت بزيد ، فتقول : أزيد بن عمرو ، ويقال : جئت بدرهم، فتقول : هلا دينار .قال أبو الحسن : وهذا كثير .][1]

ويبدو أن إشارة أبي الحسن لكثرة المسموع على هذا الغرار هو الذي دفع ابن مالك للقول بجواز القياس عليها.

فقد أكد في متن الكافية الشافية وشرحها جواز القياس في هاتين المسألتين بما سبكه من أمثلة صاغها على غرار ما حكاه الأخفش عن العرب:

في نحو: (جيء بزيد او عمرو ولو كليهما) البا بعد (لو) فيه نووا

وبعد تخصيص ، أو الهمز يرى سعيد الجر بحرف أضمرا

كـ (اسم) اثر (انطق بها) و(هلا زيد)لقائل : (لذ بعبد الأعلى)[3]

[وكذا قولي : ... جيء بزيد أو عمرو ولو كليهما ...ويجوز في (كليهما) ونحوه –أيضا- النصب بإضمار فعل ناصب ، والرفع بإضمار فعل رافع . ذكر هذا الأصل الأخفش في المسائل .قال: ((ويقال : مررت بزيد [فتقول : أزيد بن عمرو ؟ ويقال : جئت بدرهم فيقال : هلا دينار ؟ قال: ((وهذا كثير)) هذا نصه . قلت ومثل : (أزيد بن عمرو) قول القائل : (مررت بزيد) قولك لمن قال : (انطق بكلمة) : (اسم أم فعل) . ومثل قولك لمن قال: (جئت بدرهم): (هلا دينار) : قولك لمن قال: (لذ بعبد الأعلى) : (هلا زيد)][4].

ولا يقال إن ذلك من قبيل تقريب الشاهد ،لأن اعتراضه على تمثيل الأخفش على جواز عمل الجار محذوفا مع الفصل بـ(لو) في شرح التسهيل يؤكد قوله بجواز القياس في المسألة حيث قال :[وأجود من هذا المثال الذي ذكره الأخفش أن يقال :جيء بزيد وعمرو ولو أحدهما :

متى عذتم بنا ولو فئة منا كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا

---

[1] المقاصد الشافية (٢/ ٣٠٠) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٩٨-٢٩٩) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٥٩)همع الهوامع (٤/ ٢٢٣-٢٢٥)

[2] شرح التسهيل لابن ماالك (٣/ ١٩١-١٩٢)

[3] شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٢٩)

[4] شرح الكافية الشافية (٢/٨٣٠)

لأن المعـــتاد في مثل هذا النوع من الكلام أن يكون ما بعد ((لو)) أدنى مما قبلها في كثرة وغيرها كقول النبي صلى الله عليه وسلم : (التمس ولو خاتما من حديد) وكقولهم : ايتني بدابة ولو حمارا...] [1].

لقـــد اعترض ابن مالك على تمثيل الأخفش بما أوحى إليه به ذوقه اللغوي وتمرسه بالأساليب العربية العالية ، حيث قال (لأن المعتاد في مثل هذا النوع من الكلام) ، و لم يلمح إلى حكم قطعي أو يشر إلى قاعدة مطردة ، فالغالب في استخدام لو بعد أداة العطف أن يكون للدلالة على تقليل ما بعدها. وهذا المعنى لـــ(لو) قـــد نسبه جمهرة من النحاة لابن هشام اللخمي[2]،وشاهده في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (تصدقوا ولو بظلف محرق)، وقوله (تصدقوا ولو بشق تمرة)، و معناه أن يعطى في مدخولها معنى القلة [3]، فتكون حرف تقليل بمنزلـــة رب في المعنى [4]، ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى { ولو على أنفسكم } النساء (١٣٥) وقولهم : اعط المسكين ولو واحدا ، وصل ولو الفريضة .

وقـــد نفى فريق من النحاة دلالتها على التقليل وخرجوها على أنها شرطية وفعل الشرط وجوابه محذوفان[5] ، وتقدير الكلام : ولو وقعت الصدقة بظلف محرق لحصل الثواب ، ولو حصل الاتقاء بتصدق جانب تمرة لكان خيرا عظيما، و أن التقليل مستفاد من المقام لا من لو [6] حيث أنها قد جاءت للترقي في نحو قول الشاعر :

إذا المرء لم يلبس ثيابا من التقى تقلب عريانا ولو كان كاسيا

مـــتى غرر الصنديد يوما بنفسه دنـــا لمقام الأخذ لو أنه أسد [7]

والأولى(والأقرب منه) ؛ إثبات هذا المعنى وعد اللجوء لتأويل ولا لتكلف التقدير في ما سمع منه، لما فيه من ارتكاب أمور لا احتياج إليها في معنى الكلام [8]، خاصة وأن القرينة هنا هي السياق ،ولعل عبارة ابن مالك في ذلـــك اقـــرب للصواب وعلة ذلك عندنا أنها ليست من قبيل القياس عنده بخلافها عند الأخفش الأوسط ، فاحترام ابن مالك للسماع دفعه لإجازة حذف الجار في هذه المواضع ، وكثرة هذا المسموع مالت به للقول بالقياس عليها ومما سهل قرب المعنى ووضوحه للمخاطب ويسر إدراك موطن الحذف وتقديره.

---

[1] شرح التسهيل لابن ماالك (٣/ ١٩١-١٩٢)

[2] مغني اللبيب (٢٦٧/١) الإعراب عن قواعد الإعراب (٨٧) ، شرح الأشموني (٣٢/٤) مدني الأريب (٢/ ٥٤٨) و لم ينسبه المالقي والمرادي لأحد ينظر رصف المباني (٣٦١)، الجنى الداني (٢٩٠)

[3] شرح قواعد الإعراب لمحمد القوجوي (١٤١)

[4] رصف المباني (٣٦٠)

[5] الجنى الداني (٢٩٠) حيث قال: وهذا عند التحقيق ليس بخارج عما تقدم ،وينظر : تحفة الغريب ورقة (٣٢٣) ، حاشية الدسوقي (١ / ٢٧٥) شرح قواعد الإعراب للكافيجي (٤٢٤) بتصرف شرح قواعد الإعراب لمحمد القوجوي (١٤٢)

[6] تحفة الغريب ورقة (٣٢٣) حاشية الدسوقي (١/ ٢٧٥)

[7] مدني الأريب (٢/ ٥٤٩)

[8] شرح قواعد الإعراب للكافيجي (٤٢٤) بتصرف ، وقد جعل الجملة الشرطية حالا لعدم تكلف الجواب محمد القوجوي في شرح قواعد الإعراب (١٤٢)

ومـــا نحا إليه ابن مالك جدير بالاعتبار لأنه يوافق طبيعة هذه اللغة الخالدة التي تميل للإيجاز والاختصار مادام المعنى مفهوما من السياق، ولا أقرب من أن يكون ظاهرا في الكلام .

وقـــد خـــالف ابن مالك بقوله بجواز القياس في هذه المسألة [1] المغاربة قال ابن عقيل: [و كلامهم يقتضي المنازعة في اقتياس باقي ما ذكر المصنف][2] و أبو حيان : [وجميع هذه المسائل التي ذكر ابن مالك : انه يجـــوز الجر فيها على إضمار الحرف ينبغي أن يتثبت في القياس عليها ،...وفي البسيط فأما من قال:مررت بـــزيد ، فتقول في الاستثبات إذا حذفت الفعل : أبزيد ؟ ولا يجوز غيره ، وهو مخالف لما قرره ابن مالك من جواز : أزيد بن عمرو ؟ ولمن قال : مررت بزيد ، فتحذف حرف الجر بعد الهمزة][3]. ونقل السيوطي عن أبي حيان مقولته السابقة إلا أنا نلحظ أنه قد اضطرب في النقل عنه فما طالب به أبو حيان هو التثبت من قياسية هـــذه المسائل وما نقله عنه السيوطي هو التثبت في الجواز مطلقا حيث نقل عنه :[وينبغي أن يتثبت في جواز هذه الصور ، لأن أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف الجار وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه ، وذلك في باب كـــم والقســـم ، وجعلوا قول العرب ((خير)) من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، وقد صرح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجار بعد الهمزة ، فيقال : أبزيد ؟ في جواب : مررت بزيد . انتهى][4].

ومـــن الجدير بالذكر أن ابن مالك قد أغفل التنبيه على إشارة سيبويه لهذه المسألة في الكتاب حيث قال: [ومثله قول بعضهم إذا قلت جئتك بدرهم: فهلا دينارٍ][5] واستشهد بجواز بقاء عمل الجار محذوفا مع الفصل بلو بقولهم:[ايتني بدآبة ولو حمار] [6]مع ضعف[7].

قال في الألفية :

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا [8]

---

[1] لعل من المستغرب أن ينسب القول بالقياس في هذه المسائل إلى ابن مالك وحده رغم تصريحه بالنقل عن الأخفش وأنه من يذهب لكثرة وقوع ذلك في الكلام و ممن قال بذلك ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٩٩) ، أبو حيان في ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٥٨ -١٧٥٩)السيوطي في همع الهوامع (٤/ ٢٢٣)

[2] المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٩٩)

[3] ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٥٩-١٧٦٠)

[4] همع الهوامع(٤/٢٢٥)

[5] الكتاب (١٠/٢٦٩)

[6] الكتاب (١/ ٢٦٩)

[7] المساعد (٢/٢٩٨)

[8] الألفية ( ) قال الشاطبي : [والرائي اطراده هم النحويون – الناظم أحدهم-]؛ ينظر المقاصد الشافية (٢/٣٠١)

حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه

نسب ابن مالك للأخفش منع حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه مثال ذلك : الذي ضربتُه نفسَه زيدٌ ، تريد الذي ضربتُه نفسه زيدٌ، فقال : (وبالغ الأخفش في منع حذف المؤكد فقال لو نظرت إلى قوم فقلت : أجمعون قومك ، تريد هم أجمعون قومك ، لم يجز لأنك جئت بالتوكيد قبل أن يثبت عن المخاطب اسم يؤكد به)[1]. وهذه النسبة ثابتة عنه في أكثر من مصنف[2]. ومرجعه في ذلك الاستناد إلى الذوق لأن المؤكد مزيد للطول والحاذف مريد للاختصار[3].

قال ابن جني (أولا يعلم أن أبا الحسن رضي الله عنه قد نص على امتناع العرب أن تؤكد المحذوف من الصلة وأن تقول : الذي ضربتَ نفسه زيدٌ فتجعل نفسه توكيدا للضمير المحذوف أي الذي ضربته) [4].وهو مذهب الفارسي[5] وثعلب [6]وابن جني[7].

وحجتهم في ذلك : أن التكرير يفيد التوكيد والتوكيد والإسهاب مانعان من الحذف و الاختصار[8]، يضاف لذلك امتناع السماع .

ومذهب الخليل [9] ،والمازني[10] ،وسيبويه[11] ، وابن طاهر [12] ،وابن خروف [13] ،جواز حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه.

قال سيبويه : (سألتُ الخليل عن قولهم : مررتُ بزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال : الرفع على هما صاحباي أنفسهما والنصب على أعينهما أنفسهما [14]).

---

[1] شرح التسهيل (٣/٣٠٠)

[2] الخاطريات (٨٤)ارتشاف الضرب (٤/١٩٥٣)المساعد (٢/٣٩٣) همع الهوامع (٥/٢٠٥)

[3] منهج الأخفش في الدراسة النحوية (٧٤).

[4] الخاطريات (٨٤)

[5] ارتشاف الضرب (٤/١٩٥٣)المساعد (٢/٣٩٣) همع الهوامع (٥/٢٠٥)

[6] المساعد (٢/٣٩٣) همع الهوامع (٥/٢٠٥)

[7] ارتشاف الضرب (٤/١٩٥٣) همع الهوامع (٥/٢٠٥)

[8] الخاطريات (٨٤)

[9] المساعد (٢/٣٩٣) ارتشاف الضرب (٤/١٩٥٣) همع الهوامع (٥/٢٠٥)

[10] المساعد (٢/٣٩٣) ارتشاف الضرب (٤/١٩٥٣) همع الهوامع (٥/٢٠٥)

[11] ارتشاف الضرب (٤/١٩٥٣) همع الهوامع (٥/٢٠٥)

[12] ارتشاف الضرب (٤/١٩٥٣) همع الهوامع (٥/٢٠٥)

[13] ارتشاف الضرب (٤/١٩٥٣)

[14] شفاء العليل (٢/٧٣٩)

ورد مذهب الخليل بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره والثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف [1].

أما موقف ابن مالك فلا نستطيع أن نلمح منه قبولا أو رفضا ، وهذا ما عبر عنه بقوله : (وبالغ الأخفش)، فالحذف وإن كان جائزا إلا أنه لا ينبغي أن يتسع فيه إذا تناقض معنى الذكر مع الحذف .

ومـــا ذهب إليه ابن مالك في رأينا هو الصواب ، قال ابن السراج : (واعلم أنه لا يجوز أن تقول : مررت بقومـــك إما بعضهم وإما أجمعين وإما كلهم وإما بعضهم لأن أجمعين لا تنفرد ، ولكن تقول : إما بهم كلهم وإما بهم أجمعين ، فإن قلت : مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم جاز على قبح) [2].

[1] همع الهوامع (٥/٢٠٥)

[2] الأصول (١/٢٣)

تقدير الخبر المحذوف في نحو: (ضربي زيداً قائماً)

يعد الخبر أحد مقومي دعامة الجملة الاسمية ، إذ بدونه لا تتحقق الفائدة من المبتدأ، لذا قيد النحاة المواضع التي يجوز فيها حذف الخبر بمواضع منها: أن يكون المبتدأ مصدر ا دالا على معنى منسوب إلى فاعله أو مفعوله وبعده حال منهما أو من أحدهما على معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر [1]. مثال ذلك قولهم : ضربي زيدا قائما فالكلام تامٌ باعتبار المعنى إلا أن اللفظ فيه مبتدأ بلا خبر ، وإنما امتنع أن يكون المذكور خبرا فيرتفع لأن الخبر إذا كان مفردا لابد أن يكون هو الأول في المعنى والمصدر الذي هو الضرب في نحو : ضربي زيدا قائما ليس القائم فلا يصح أن يخبر عنه بالقيام[2].

ومن هنا اختلفت تقديرات النحاة للخبر على أكثر من وجه ، منها ما نسبه ابن مالك للأخفش من أن الخبر المحذوف الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال ، أي ضربي زيدا ضربُه قائما ، أي ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد[3]، وتابعه في هذه النسبة من خلفه من النحاة [4]، دون أن أجد لها – فيما بين يدي – توثيقا قبل ابن مالك. حيث قال : (والخبر الذي سدت مسده مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبها ، لا زمان مضاف إلى فعله ، وفاقا للأخفش ، ..) [5].

أما عن موقف ابن مالك فهو الموافقة وترجيح مذهب الأخفش،مبينا أنه قد اختار مذهب الأخفش من بين ستة أوجه أخرى ، ورجحه عليها . من هذه المذاهب مذهب البصريين[6]، فتقدير الخبر المحذوف عندهم في هذه المسألة : ضربي زيدا حاصلٌ إذا كان قائما فـ(قائما) حال من معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل فيه محذوف ، فقد حذف متعلق الظرف على القياس كما تحذف متعلقات الظروف العامة، ثم حذف الظرف لدلالة الحال عليه ، فبقي:ضربي زيدا قائما [7].ووجه تقدير الظرف دون غيره أن الحذف تخفيف والظرف أليق به ، والزمان دون المكان لأن المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به وإذ وإذا دون غيرهما لاستغراق

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل (١/١٩٦-١٩٨)

[2] شرح المفصل لابن يعيش (١/) شرح الأشموني (٢١٩/١)

[3] شرح الرضي (٢٧٧/١)

[4] شرح الرضي (٢٧٧/١) المساعد (٢١١/١) شفاء العليل (٢٧٦/١) همع الهوامع (٤٧/٢)حاشية الصبان (٢١٩/١-٢٢٠) التصريح (١٨١/١)

[5] تسهيل الفوائد (٢٧٩)

[6] الإيضاح في شرح المفصل (١/١٩٦-١٩٨) شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣٧٧/٢) شرح الرضي (٢٧٧/١) شرح الجمل لابن عصفور (٣٥٢/١) المساعد (٢١١/١) شفاء العليل (٢٧٦/١) ونسب للجمهور في همع الهوامع (٤٧/٢)

[7] شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣٧٧/٢)

إذ للماضي وإذا للمستقبل .وتقدير كان التامة دون غيرها من الأفعال لاحتياج الظرف والحال إلى عائد ودلالتها على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه[1].

أما المذاهب الأربعة الباقية فهي [2] :

- أن يكون فاعل المصدر مغنيا عن الخبر لشبهها بالظرف كما أغنى عنه فاعل الوصف في نحو : قائم الزيدان.
- أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف ، كما أغنى عنه الظرف.
- أن تكون الحال منصوبة بالمصدر ، وقد حذف الخبر حذفا لأجل الاستطالة فالتقدير في هذه المسألة ضربي زيدا قائما ثابتٌ وهذا مذهب الكوفيين إلا أنه لم ينسبه لهم فمذهب الكوفيين أن قائما حال من معمول المصدر(ضربي) لفظا ومعنى والخبر مقدر بعده [3].
- أن يكون ((ضربي)) فاعل يثبت مضمرا.

إلا أن ما يعنينا هو علة موافقته لمذهب الأخفش وترجيح تقديره دون غيره وسبب تفضيله إياه على مذهب البصريين حيث لم يرتض ابن مالك من جميع التقديرات السابقة إلا تقدير البصريين والأخفش، ورجح عنده قول الأخفش على قول البصريين لما فيه من أمور :

- قلة المحذوف المقدر مع صحة المعنى لأن تقدير المحذوف على قول الأخفش خبر مضاف إلى مفرد ، أما على قول البصريين فهو خبر ثم نائب عنه مع فعل وفاعل ، فالتقدير عندهم : ضربي زيدا مستقر إذا كان قائما .
- دقة دلالة الموجود على المقدر المحذوف : فالمحذوف المقدر عند الأخفش خبر لعامل بقى معموله ، ودلالة المعمول على عامله قوية أما المحذوف المقدر عند البصريين معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي الذي هو مستقر ، فضعفت الدلالة لبعد الأصل ، وكثرة الوسائط .
- وجود المسوغ للحذف.

فعلى قول الأخفش يستحسن الحذف لما فيه من تخلص من التكرار لأن تقدير المحذوف مماثل للفظ المبتدأ المذكور مع المعنى بعد الحذف ضربي زيدا ضربه قائما ، تعرض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع به[4].

---

[1] الأصول (٢/٢٣٧-٢٣٨) شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٥٢) همع الهوامع (٢/٤٧)

[2] شرح التسهيل (١/٢٧٩-٢٨٠) بتصرف

[3] شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٢/٣٧٧) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٩٦-١٩٨) شرح الرضي (١/٢٧٧)

[4] شرح التسهيل (١/٢٧٩-٢٨٠)

قال ابن مالك : (وأجود هذه الأقوال الأول والثاني ، إلا أن الثاني أقل حذفا مع صحة المعنى ، فكان أولى . وإنما قلت : إن الثاني أقل حذفا ، لأنه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد ، والأول حذف فيه خبر ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل ، لأن الأصل فيه عند من يراه : ضربي زيدا مستقر إذا كان قائما . وأيضا فإن الثاني حذف فيه خبر عامل بقي معموله ، ودلالة المعمول على عامله قوية ، والوجه الأول بقي فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي الذي هو مستقر ، فضعفت الدلالة لبعد الأصل ، وكثرة الوسائط . وأيضا فإن الحاذف على الوجه الثاني أبين عذرا في الحذف ، لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ ، فيستثقل لذلك ويقوى الباعث على الحذف ، وليس في قوال القائل : ضربي زيدا ضربه قائما ، تعرض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع به ، بل تعرض به كما تعرض بقولك : ضربته قائما [1].

فقد رجح لديه مذهب الأخفش على مذهب البصريين لما ذكره من احتجاجات ،وإن كان مذهب البصريين هو الأولى بالقبول ؛ لأن تقدير الظرف يناسب الحال لأنها بمنزلة الظرف في المعنى فلا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في[2].

ورد مذهب الكوفيين بفساده لفظا ومعنى ؛ أما الفساد اللفظي لأن كل موضع ألتزم فيه حذف الخبر فلا بد فيه من واقع موقعه وتأويلهم : إن يجعل (قائما) من تتمة المبتدأ ومعمولا له فلم يقع في موضع الخبر لفظ يقوم مقامه فليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر ، لأن مقام الخبر بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر والخبر لا يحذف إلا إذا سد مسده لفظ [3].

أما الفساد المعنوي) لأن معنى ضربي زيدا قائما ، ما أضرب زيدا إلا قائما ، فالمفهوم من (ضربي زيدا قائما) الحكم على كل ضرب مني واقع على زيد بأنه في حال القيام[4].

وهذا المعنى لا يفهم إلا من تقدير البصرية والأخفش لأن اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل و لم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه ، فهو في الظاهر لاستغراق الجنس ، أخذا من استقراء كلامهم[5].

---

[1] شرح التسهيل (١/٢٧٩-٢٨٠)

[2] التصريح (١/١٨١)

[3] شرح الرضي (١/٢٧٨)

[4] شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٢/٣٧٧)

[5] شرح الرضي (١/٢٧٧)

تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور

نسب ابن مالك للأخفش أن متعلق شبه الجملة عنده اسم فاعل تقديره كائن أو مستقر ، فقال في متن التسهيل :

(ويغني عن الخبر باطراد ظرف ، أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق ، وفاقا للأخفش تصريحه ولسيبويه إيماءً ، ..)[1].

و هذه النسبة ثابتة عن الأخفش [2]، وأبي الفتح ابن جني [3]،كابن السراج [4]، وجمهور البصريين [5]، و فريق كبير من النحاة [6].

وحجتهم في ذلك :

- أن حمل الفرع على الأصل أولى لأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون مفردا والجملة واقعة موقعه فالاسم هو الأصل والفعل فرع فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى [7].
- تقليل الإضمار فكلما كان الإضمار أقل كان أولى فلو قدرناه فعلا كان جملة وإذا قدرناه اسما كان مفردا [8].

- أن الظرف إذا تقدم على المبتدأ و لم يعتمد لم يعمل ويبقى الابتداء ، وإن كان جاريا مجرى الفعل لم يبطل عمله ويدل عليه أنك ترفع بالظرف ما بعده كقولك : زيدٌ خلفك أبوه ، ولو كان كالجملة لم يعمل ، لأن الجملة لا تعمل[9].

وما نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ومتنه للأخفش خلاف ما نسبه إليه في شرحه للكافية الشافية حيث نسب إليه أن متعلق الظرف فعل محذوف تقدير (استقر) مخالفا في ذلك سيبويه فقال (وهذا الرأي على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر : مذهب الأخفش ..) [10].

---

[1] تسهيل الفوائد(٤٩)

[2] شرح الجمل لابن خروف (١/ ٣٩٥) تعليق الفرائد(١٠٦/٣)

[3] شرح الرضي (٢٤٥/١)

[4] شرح المفصل (٩٠/١) شرح الرضي (٢٤٥/١) همع الهوامع (٢٢/٢)

[5] الإنصاف (٢١٦/١) ، شرح التصريح (١٦٦/١) في الإنصاف (٢٤٦/١) نسب لبعض البصريين .

[6] اللباب (١٢٩/١) التبيين (٣٧٦) الإيضاح في شرح المفصل (١٨٨/١)

[7] ينظر في الإيضاح في شرح المفصل (١٨٨/١-١٨٩) اللباب (١٤٠/١) الإنصاف (٢٤٦/١).

[8] شرح المفصل (٩٠/١)

[9] التبيين (٢٥٠-٢٥١) اللباب (١٤٠/١)

[10] شرح الكافية الشافية (٣٤٩/١-٣٥٠)

فمذهب سيبويه [1] ، وكثير من النحاة ، أنه فعل فهو من قبيل الجملة [2] . ونسب للفارسي [3]، والزمخشري [4]، ورجحه ابن الحاجب [5] ، و أكثر البصريين [6]،ونسبته للأخفش ثابتة وحجتهم في ذلك :

- أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور و الأصل في العمل للفعل و تقدير الأصل أولى وأقرب [7].

– امتناع تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع كالصلة التي لا تكون إلا جملة و اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة وإنما يكون مفردا [8]وأجيب بالفرق فإنه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد [9].

وفي المسألة مذاهب أخر منها:

أنه قسم برأسه مطلقا وعليه ابن السراج [10] قال ابن مالك (وضرب يحذف منه الخبر ، ويقوم مقامه ظرف له ...والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ، كأنك قلت : زيدٌ مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار،ولكن هذا المحذوف لايظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال) [11].

إلا أن ما يعنينا هو ما نسبه ابن مالك للأخفش من قول في المسألة وموقفه من هذا القول:

لقد رجح ابن مالك في شرحه للتسهيل ما نسبه للأخفش من أن متعلق الظرف اسم فاعل محذوف وبين علة هذا الترجيح وهي :

- السماع حيث صرح بمتعلق الظرف في الشعر أن احتماع اسم الفاعل ، نحو قول الشاعر :

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوبة الهُون كائن

---

[1] تعليق الفرائد(١٠٦/٣)المساعد (٢٣٦/١) شرح الأشموني (٢٠٣/١)

[2] شرح المفصل (٩٠/١) شرح الرضي (١/ ٢٤٥)

[3] شرح المفصل (٩٠/١) شرح الجمل لابن خروف (٣٩٥/١) المساعد (٢٣٦/١)تعليق الفرائد(١٠٦/٣)شفاء العليل (٣٩٢/١) همع الهوامع (٢٢/٢) شرح التصريح (١٦٦/١)

[4] تعليق الفرائد(١٠٦/٣) المساعد (٢٣٦/١) شفاء العليل (٣٩٢/١)همع الهوامع (٢٢/٢) شرح التصريح (١٦٦/١)

[5] همع الهوامع (٢٢/٢)

[6] الإنصاف (٢٤٦/١) التبيين (٣٧٦) شرح الأشموني (٢٠٣/١)

[7] شرح المفصل (٩٠/١) الإيضاح في شرح المفصل (١٨٨/١) التبيين (٢٤٩-٢٥٠) الإنصاف (٢٤٦/١)شرح الرضي (١/ ٢٤٥) المساعد (٢٣٦/١)همع الهوامع (٢٢/٢) شرح التصريح (١٦٦/١)

[8] شرح المفصل (٩٠/١) وينظر الإنصاف (٢٤٦/١) التبيين (٣٧٩) شرح الرضي (١/ ٢٤٥) همع الهوامع (٢٢/٢)

[9] همع الهوامع (٢٢/٢)

[10] همع الهوامع (٢٢/٢)

[11] الأصول (٦٣/١) شرح الرضي (١/ ٢٤٥)

-أن الفعل المقدر جملة بإجماع ، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة ، والمفرد أصل ، وقد أمكن ، فلا عدول عنه [1].

-الاستغناء عن الحاجة لتقدير الفعل بخلاف ذلك مع الفعل لأنه يحوج إلى تقدير اسم الفاعل، فلا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر . والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل .

-إجراء الباب على سنن واحد واطراده على نسق واحد ، لتعين تعلق الظرف بالاسم في بعض المواضع منها بعد (إما) و(إذا) المفاجأة لأنه لا يليهما فعلٌ لا ظاهر ، ولا مقدَّر .

قال ابن مالك : ((فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولي في الأصل : ((معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق ،وفاقا للأخفش تصريحا ، ولسيبويه إيماءً)) ..) [2].

ورد كون المتعلق فعلا فقال : (ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه متعين في صلة الموصول ، وهذا ليس بشيء ، لأن الظرف الموصول به واقع موقعا لا يغني فيه المفرد ، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بالجملة ، والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالأصالة ، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد ، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر)[3].

واحتج بالأخيرين منهما في شرحه للكافية الشافية ،وإن كان خلاف ما نسبه للأخفش حيث قال : (وكونه اسم فاعل أولى لوجهين :

أحدهما :

أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج معه إلى تقدير آخر ، لأنه وافٍ بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع . وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل ، إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر . والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل .

الثاني :

أن كل موضعٍ كان فيه الظرف خبرا ، وقُدِّر تعلقه بفعلٍ أمكن تعلقه باسم فاعل.

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية :

[1] شرح التسهيل (١/٣١٧-٣١٨)

[2] شرح التسهيل (١/٣١٧-٣١٨)

[3] شرح التسهيل (١/٣١٧-٣١٨)

(وبعد (إما) و(إذا) المفاجأة يتعين التعلق باسم فاعلٍ نحو : (أما عندك فزيدٌ) . و(خرجتُ فإذا في البـاب زيدٌ). لأن (أما) و(إذا) المفاجأة لا يليهما فعلٌ لا ظاهر ، ولا مقدَّر . وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعـض المواضع ، و لم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب ردُّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ، ليجري الباب على سنن واحد) [1].

أما في الفوائد المحوية وسبك المنظوم فقد جوز التقديرين في المسألة دون أن ينسب أي من القـولين لأحد (ويضمن الظرف أو حرف الجر معنى استقر أو مستقر فيقع خبرا متحملا لضميرٍ مرفوعٍ به إن جـرى على ما هو له ، وإلا رفع ظاهرا أو ضميرا منفصلا)[2].

وهو الأولى

إذ الأقرب والأولى الأخذ بكلا التقديرين، فإن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد وإن قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن القسمين [3] .فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح فـلا يتـرجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى الذي انتهى إليه [4]. خاصة وأنه لا جدوى من الخلاف ، إذ العرب تظهر ذلك على وجه التأكيد فتقول زيد استقر في الدار وثبت فيها ومستقر وثابت ومنه قوله تعالى :{ فلمـا رآه مستقرا عنده} النمل (٤٠) ولو قال رآه عنده لكان المعنى واحدا [5].

وقد رُدَّ ما احتج به ابن مالك في شرح التسهيل:

-أما الأول فهو معارض بأن أصل العمل للفعل.

-وأما الثاني بوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هولخصوص المحل ،كما أن وجـوب كونه فعلا في نحو : جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصـلة وصـفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة [6].

قال أبو البقاء :

(والجواب : أن الخبر هو الحديث عن المبتدأ سواء كان مفردا أو جملة ، وليس المفرد أصلا فيه وإنما تقدر الجملة بالمفرد ليبين لفظ الإعراب ، لا ليصح كونه خبرا ، وأما إذا تقدم الظرف فإنما لم يبطل المبتدأ لأنه ليس في الحقيقة فعلا ، وإنما ينوب عن الفعل ، ولا يقوى عن غيره قوة الأصل ألا ترى أن اسـم الفاعـل إذا

---

[1] شرح الكافية الشافية (٣٤٩/١-٣٥٠)

[2] الفوائد المحوية (٢٥) وينظر سبك المنظوم لوح (١٥) (أ)

[3] همع الهوامع (٢٢/٢)

[4] شرح التصريح (١٦٦/١)

[5] شرح الجمل لابن خروف(٣٩٥/١)

[6] شرح الأشموني(٢٠٣/١)

اعتمد عمل، وإذا لم يعتمد لم يعمل ، بل يبقى الابتداء كما كان ، كقولك : ((ضارب زيد)). ولو تـأخر الخبر جاز أن يعمل فيما بعده مضمرا كان أو مظهرا ، وليس من ضرورة الخبر المفرد أن يعمل)[1].

[1] التبيين (٢٥٠-٢٥١)

المبحث الثاني

التقديم والتأخر

توطئـة

تميزت اللغة العربية بمرونة التعبير وسلاسة في ترتيب أجزاء التراكيب فأجازت التقديم والتأخير بين أجزاء الجملة بقيود ضابطها أمران :

- زيادة في المعنى سيبويه : (كانهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم بشأنه أعنى ، وإن كانا جميعا يهنيانهم ويهمانهم) ١.
- ضمان حق العامل في معمولاته.

والتقديم والتأخير في الجملة مظهر من مظاهر التوسع في التعبير إذ يتاح للمنشيء من خلاله أن يضيف على المعنى ما يشاء من ظلال و للمنشيء من خلاله أن يضيف على المعنى ما يشاء من ظلال وإيحاءات . قال الشيخ عبد القاهر : ((هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد أن راقك ولطف عندك ، أن قُدِّم فيه شيء ، وحول اللفظ من مكان إلى مكان))٢.

والتقديم على نوعين تقديم لفظي يقر فيه المقدم على حكمه الإعرابي الذي كان قبل التقديم وتقديم لفظي ومعنوي ينقل فيه المقدم إلى حكم إعرابي جديد ومعنى جديد إذ الإعراب هو المعنى ، ويعنى النحاة بكلا النوعين ، وهما -التقديم والتأخير- يدوران في معظم الأبواب النحوية فن في باب الابتداء وباب الفعل ومتعلقاته وله أسرار لا مجال للفيض في ذكرها ٣.

أما التوسط فهو تقديم مقيد بترتيب معين يقع فيه المقدم في منزلة وسطى بين شيئين كعامل وأحد معمولاته.

---

١ الكتاب (١/

٢ دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي تحقيق محمود محمد شاكر مطبعة المدني بجدة والقاهرة ط ٣ ١٤١٣-١٩٩٢) (١٠٦)

٣ دلالات التراكيب دراسة لاغية للدكتور محمد محمد أبو موسى مكتبة وهبة القاهرة ط ٢ ١٤٠٨-١٩٨٧)

تقديم الخبر المشتمل على ضمير ما أضيف إليه المبتدأ

نسب ابن مالك للأخفش الأوسط جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير يعود على ما أضيف إليه المبتدأ نحو قولهم : في داره قيامُ زيد ، وفي دارها عبدُ هند ، سواء أكان المضاف مما لا يستغني ، أو غير مما لا يستغني له ،وتابعه في هذه النسبة من خلفه من النحاة [1].فقال: (نحو في داره زيدٌ ، جائز بلا خلاف ، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر ، ولا بأس بذلك ، لأنه مقدم الرتبة ، فأجمع على جوازه ، كما أجمع في باب الفاعل على جواز نحو : ضرب غلامَه زيدٌ . وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ ، وسوى في ذلك بين الصالح للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، نحو : في داره قيام زيد ، وبين ما لا يصلح لذلك نحو : في دارها عبدُ هند ،...)) [2].

وقد أخذ عليه من قوله هذا أمران :

الأول : نقل الإجماع على عدم وجود خلاف في جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير المبتدأ حيث أوحى نصه على جواز تقديم الخبر دون خلاف بينما مذهب الكوفيين منع ذلك مطلقا [3]، لئلا يتقدم الضمير على مفسره [4] لأن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ومن هنا امتنع تقديمه [5]، وخرجوا رفع الاسم على الفاعلية للظرف الواقع قبله [6].

و رد ما ذهب إليه الكوفيون بأن مرتبة المبتدأ هي التقديم وإن تأخر لفظا ومرتبة الخبر هي التأخير وإن تقدم ، ولا يشترط في معاد الضمير أن يجتمع له الأمران التقدم لفظا ورتبة بل يكفي أحدهما [7].

الثاني : نقله الإجماع على جواز ((في داره زيد)) بتقديم الخبروتأخير المبتدأ ،متابعا من سبقه ومتبوعا ببعض من خلفه [8]، فقد جوز الأخفش في المسألة وجها آخر وهو الرفع بالفاعلية لا على التقديم للخبر [9]، بناء على مذهبه

---

[1] تسهيل الفوائد (٤٦-٤٧) ارتشاف الضرب (١١٠٨/٣) المساعد (٢٢٢/١-٢٢٣) نتائج الفكر (٢٨٤/١)

[2] شرح التسهيل (٣٠٠/١)

[3] مغني اللبيب (٢٤٥) ، الإنصاف (٥٠/١) ، اللباب (١٤٢/١)

[4] اللباب (١٤٢/١) ،التبيين (٢٤٥) ، الإنصاف (٥١/١) شرح الكافية للرضي (٢٤٧/١-٢٤٨)

[5] ائتلاف النصرة (٣٣)

[6] الإنصاف (٥١/١)

[7] اللباب (١٤٢/١) التبيين (٢٤٨) الإنصاف (٥٢/١) شرح الكافية للرضي (٢٤٧/١-٢٤٨)المساعد (٢٢٢/١-٢٢٣)) تعليق الفرائد (١١٠/٣)

[8] اللباب (١٤٣/١) الإنصاف (٥٢/١) شرح الكافية للرضي (٢٤٧/١-٢٤٨) همع الهوامع (٣٧/٢-٣٨)

[9] شرح الكافية للرضي (٢٤٧/١-٢٤٨) المساعد (٢٢٢/١-٢٢٣)همع الهوامع (٣٥/٢)

في جـــواز عمل الظرف لوقوعه موقع الفعـــل فالفعل إذا تقـــدم عمل لا محالة كذلك ما وقع موقعه [1] وهو مذهب الكوفيين أيضا [2]. والذي استدرك ذلك هو أبو حيان النحوي في ارتشاف الضرب[3].

وقد دافع الدماميني عن ابن مالك ضد اتهام أبي حيان وقدحه في نقل الإجماع فقال ((إنما يتم هذا لو قال الأخفش بوجوب الفاعلية أما لو قال بجوازها فالمسألة عنده جائزة على الابتداء فصدق قوله : إن المسألة جائـــزة بإجماع . ومما يؤيد هذا أن المصنف قد قال بإثر هذا إن الأخفش يجيز (في داره قيام زيد ، وفي دارها عـــبد هند) ولا يمكن أن يكون أجازهما إلا على ما ذكرناه من الابتداء لا على الفاعلية . فظهر بهذا قطعا أن الأخفش لا يوجب الفاعلية بل يجوزها كما يقول أكثر الناس مع الاعتماد ، بل ينبغي في مسألة عدم الاعتماد أن يكون ذلك عند القائل به هو أضعف، أما أنه يكون متعينا فلا)[4].

وليس اعتراضه بشيء ، لأن مفهوم ((كلام أبي حيان أنه لا ينفي عن الأخفش تجويز الرفع بالابتداء، بل أراد من المصنف أن يفصل في المسألة ويذكر رأيي الأخفش في ذلك ؛ بدليل قوله فيما بعد :

– فكان ينبغي للمصنف في هذه المسالة أن يفصل القول عن الأخفش ، فيقول :"إن رفع بالظرف لم يجز ، أو بالابتداء جـــاز ". وعليه فالظاهر عندي أن الحق مع أبي حيان فيما قاله))[5].

إلا أن ما يعنينا هو موقف ابن مالك من الأخفش في هذه المسألة وهو الموافقة وعلل ذلك بجواز تقديم المضـــاف في موضعه والمضاف و المضاف إليه كشيء واحد ، فإذا كان المضاف مقدر التقديم كان المضاف إليه مقدر التقديم معه[6].

قال ابن مالك:

((وبقولنا له أقـــول : لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد . فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضـــاف إليه مقدرا معه ، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل ، ومنه قول العرب : في أكفانه درج الميت ، وقول الشاعر :

بمسعاته هلكُ الفتى أو نجاتُه فنفسك صن عن غيها تك ناجيا))[7]

---

[1] ائتلاف النصرة (٩٢)

[2] الإنصاف (٥١/١)

[3] ارتشاف الضرب (١١٠٨/٣)

[4] تعليق الفرائد (١٨٥/٣)

[5] اعتراضات الدماميني النحوية والصرفية على أبي حيان في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد رسالة ماجستير (٨٥)

[6] تعليق الفرائد (١٨٥/٣)

[7] شرح التسهيل (٣٠٠/١)

والحـــق أن ما ذهب إليه ابن مالك هو الصواب لتضافر أدلة السماع والقياس ،نحو قولهم : في بيتـــه يؤتى الحكم[1]، يضاف إلى ذلك أن التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسع في الكلام ولا يمنع من وقـــوع الشيء في غير موضعه ما دام موضعه محفوظا [2].

فما دام حق المبتدأ التقديم جاز عود الضمير من الخبر إليه كذا ما أضيف إليه المبتدأ له التقدم الأصلي ،وذلك لأنه عرض للمضاف والمضاف إليه بسبب التركيب الإضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معـــه كاسم واحد ، مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وإن لم يكن له ذلك في الأصل ٣.

[1] شرح الكافية للرضي (١/٢٤٧-٢٤٨)

[2] التبيين (١/٢٤٧)

٣ شرح الكافية للرضي (١/٢٤٧-٢٤٨)

توسيط الحال

نسب ابن مـــالك للأخفش جواز توسيط الحـــال بتقديمه على عامله الظرفي فقال في شرح التسهيل: (فإن كان العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ظرفا أو حرف جر مسبوقا باسم ما الحال له جاز توسيط الحال عند الأخفش صريحة كانت الحال نحو : زيدٌ متمكنا في الدار ، وبلفظ ظرف أو حرف جر كقول الشاعر:

ونحن منعنا البحر أن تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان)[1].

وهذا الأنسب ثابتة عن القراء[2] والأخفش في أحد قوليه[3] ومنه في كلام العرب كقوله{ والسموات مطويات بيمينه } (الزمر ٦٧)،{ وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا} (الأنعام ١٣٩) ، وما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : (نزلت هذه الآية ورسول الله متواريا بمكة)

واحتجوا: بمذهبه في قوة الظرف حتى جاز أن يعمل بلا اعتماد في الظاهر نحو : في الدار زيدٌ ، فهذه الإجازة إنما تكون بجعل العمل في الحال لمتعلق الظرف (الفعل أو الاسم الشبيه به) لأن الظرف متعلق بالفعل ، فكأن الفعل ملفوظ به[4]، وتقديم أحد الجزأين كتقديمهما لتوقف المعنى عليهما[5].

وهذا المذهب خلاف مذهب سيبويه[6] و جمهور البصريين[7] الذين منعوا توسط الحال بين المبتدأ المتقدم وخبره الظرف أو الجار والمجرور المتوسط فلا يجوز عندهم نحو : زيدٌ قائما في الدار قياسا ، وحجتهم في ذلك ضعف الظرف لأنه ليس من العوامل **القوية** التي تتصرف تصرف الأفعال[8]، لأنه عامل معنوي

---

[1] شرح التسهيل (٣٤٦/٢)

[2] ارتشاف الضرب (١٥٩٠/٣) المساعد (٣٢/٢)حاشية الصبان (١٨١/٢) التصريح (٣٨٥/١)

[3] المحتسب (٢٣٢/١) ، المقاصد الشافية (٦٥/٢) شرح الألفية لابن الناظم (٣٢٩) اللباب (٢٩٠/١) شرح الرضي (٢٤/٢) ارتشاف الضرب (١٥٩٠/٣) المساعد (٣٢/٢) همع الهوامع (٣٢/٤) ، التصريح (٣٨٥/١)

[4] هذه قراءة ابن عباس بخلاف والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين ينظر المحتسب(٢٣٢/١)

[5] المسائل العسكرية (١٠٩) شرح الرضي (٢٤/٢ ٢٥)

[6] الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٠/١) اللباب (٢٩٠/١-٢٩١)

[7] اللباب (٢٩٠/١ ٢٩١)

[8] المقاصد الشافية (٦٥/٢) شرح الرضي (٢٤/٢ ٢٥)

[9] الأصول (٢١٩/١) المقاصد الشافية (٦٥/٢) شرح الجمل لابن عصفور (٣٨٢/١) ارتشاف الضرب (١٥٩٠/٣) المساعد (٣٢/٢) همع الهوامع (٣٢/٤) حاشية الصبان (١٨١/٢) التصريح (٣٨٥/١)

[10] شرح اللمع (١٣٤/١) المقاصد الشافية (٦٥/٢)

فالعامل في الحال الجار والمجرور لنيابته عن الفعل فالحال منصوب بما في الجار والمجرور من معنى الاستقرار الذي ناب منابه[1] فالظاهر أن القائلين بمنع توسيط الحال جعلوا العمل في الحال للظرف و لم يراع متعلقه[2].

و نظروا لامتناع توسيط الحال مع العامل الظرفي بامتناع توسيطها مع العامل الحرفي والجامع بينهما عدم التصرف[3].

أما ما جاء من شواهد على توسيط الحال نحو الآيتين اللتين احتج بهما الفراء والأخفش ورواية ابن عباس رضي الله عنه فقالوا : إنها من القليل الذي يحفظ ولا يقاس عليه [4] ،وليست بالدليل القاطع لاحتمالها التأويل[5]. فخالصة و مطويات يحتمل أن يكونا معمولين لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على أنها حال من الضمير المستتر فيها [6] بل إنهم حكموا بشذوذ ما جاء منه في الشعر[7].

أما موقف ابن مالك مما ذهب إليه الأخفش فهو: المخالفة حيث ضعف في متن التسهيل مذهب الأخفش في جواز توسيط الحال الصريحة أما غير الصريحة فقد وافقه في جواز تقديمها فقال :

(فإن كان الجامد ظرفا أو حرف جر مسبوقا بمخبر عنه جاز على الأصح توسيط الحال بقوة إن كانت ظرفا أو حرف جر ، وبضعف إن كانت غير ذلك) [8].

وأكد ذلك في شرحه مبينا أن هذه الإجازة بناء على مذهب الأخفش وبين حجيته في ذلك وهي السماع المعتمد الأول في قبول الأحكام عند ابن مالك وساق كما من الشواهد التي قدم فيها الحال على عامله المعنوي فقال:

(فإن كان العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ظرفا أو حرف جر مسبوقا باسم ما الحال له جاز توسيط الحال عند الأخفش صريحة كانت الحال نحو : زيدٌ متكئا في الدار، وبلفظ ظرف أو حرف جر كقول الشاعر :

---

[1] الأصـــول (٢١٦/١) الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٠/١) شرح المفصل لابن يعيش (٥٧/٢) شرح اللمع (١٣٤/١) شرح الجمل لابن خروف (٣٨٣/١)

[2] الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٠/١)

[3] المسائل العسكرية (١٠٨)شرح الألفية لابن الناظم (٣٢٩)

[4] شرح الألفية لابن الناظم (٣٢٩)حاشية الصبان (١٨١/٢)

[5] المقاصد الشافية (٦٥/٢)

[6] التصريح (٣٨٥/١)

[7] شرح الجمل لابن خروف (٣٨٣/١)

[8] تسهيل الفوائد (١١١)

ونحن منعنا البحر أن تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان

ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل ، ومن شواهد إجازته قراءة بعض السلف، { والسموات مطويات بيمينه } ، وقول ابن عباس رضي الله عنه : نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متواريا بمكة ، وقول الشاعر :

رهط ابن كوزي محقبي أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن خذار

ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة كشبه الحال فيه بخبر إن إذا كان ظرفا، فكما استحسن القياس على إن عندك زيدا ، لكون الخبر فيه بلفظ الظرف الملغي ، ولتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها بمثله ، كذا يستحسن القياس على : وقد كان منكم ماؤه بمكان وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقا والصحيح جوازه محكوما بضعفه[1].

و رجح مذهبه في جواز تقديم الحال غير الصريحة (شبه الجملة) على الحال المعنوية قياسا على تقديم خبر إن إذا كان ظرفا للشبه بينهما لكون الخبر فيه بلفظ الظرف الملغي، ولتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها بمثله .

ورد مذهب الجمهور في منع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي ، فبين أن الصواب هو الحكم بإجازته لصحة السماع وعدم التوسع في القياس عليه وهذا ما عبر عنه بقوله : (والصحيح جوازه محكوما بضعفه) ٢.

و ذكر أن هناك فرقا بين العامل الظرفي وغيره من العوامل المعنوية سوغ تقديم الحال معه دون غيره من العوامل وهو قوة تقدير الفعل معه لأن (الفعل الذي ضمن معناه في حكم المنطوق به ، لصلاحية أن يجمع بينه وبين الظرف دون استقباح بخلاف غيره فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه ، فكان للعامل الظرفي بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية أوجبت له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه) [3].

وبين أن مذهب الأخفش أيضا جواز قياس الحال الجملة الاسمية المقرونة بالواو على الحال الظرفي.

فقال : (وأجاز الأخفش في الجملة الحالية المقرونة بالواو إذا كان العامل ظرفا ما أجاز في الحال الواقعة ظرفا أو حرف جر ، فيستحسن أن يقال زيد وماله كثير في البصرة . ذكر هذه المسألة في كتاب المسائل) [4].

---

[1] شرح التسهيل (٣٤٦/٢)

٢ المرجع السابق

[3] المرجع السابق (٣٤٧/٢)

[4] المرجع السابق

وما ذهب إليه ابن مالك في هذه المسألة هو الصواب ،حيث توسط بين السماع والقياس في هذه المسألة ؛ فلم يرد السماع في المسألة و لم يلجأ لتأويل الشواهد و لم يتوسع في القياس في معاملة الظرف معاملة الفعل أو معاملة الحرف ، بل توسط بين القياسين لأن المرجح في عمل الظرف في الحال أنه من قبيل العمل المعنوي لقلة ما جاء من السماع في ذلك ، وأن النائب قد عمل عمل المنوب عنه وصار في حكم العدم[1] .

فشبه الظرف بالعامل المعنوي قوي لأن العمل للظرف ولا يوجب تعلقه بالفعل جواز التقدي لأن العمل للظرف، وتقديمه تصرف والظروف لا تتصرف كتصرف الأفعال[2].

بل إن عمل الظرف قد يكون أضعف من عمل العامل المعنوي كاسم الإشارة لصحة إظهاره مع الظرف ، فتبين أن العمل للفعل ، بخلاف معنى الإشارة [3].

أما في الكافية وشرحها فقد اكتفى بنسبة هذا المذهب للأخفش مبينا حجته في ذلك وهو السماع كذا فعل في متن الكافية الشافية وشرحها:

كـــ(النضر فيها أو هناك مكرما)　　والخلف في توسيط ذي قد علم

كـــ (محقبي أدراعهم فيهم) ومن　　ير اطراد ذا يطع أبا الحسن [4]

[وكـــذا إذا كان العامـــل متضمنا معنى الفعل دون حـــروفه كاسم الإشارة و (ليت) و (لعل) و(كأن) ، وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ، وإياها عنيت بقولي :

كـــ(النضر فيها أو هناك مُكْرما)

فلو قلت : (النضر مكرما فيها) فقدمت الحال على العامل الظرفي مع تقدم صاحبها جاز عند أبي الحسن الأخفش . وحجته في ذلك قراءة من قرأ {و السموات مطويات بيمينه }.وقول الشاعر :

رهط ابن كوزي محقبي أدراعهم　　فيهم ورهط ربيعة بن خذار

فلو قدمت الحال على العامل الظرفي ، وعلى صاحبها لم يجز بإجماع .

وهذا الذي اختاره الأخفش في العامل الظرفي لا يجوز في غيره من العوامل التي لا تتصرف إلا في (أفعل) المفضل به كونٌ في حال على كون في غيرها ، كقولهم: ....)[5]

وفي المسألة مذاهب أخرى:

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٣٠)

[2] اللباب (١/٢٩٠-٢٩١)

[3] اللباب (١/٢٩٠-٢٩١)

[4] شرح الكافية الشافية (٢/٧٥١-٧٥٢)

[5] شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٥٢-٧٥٣)

فقد ذهب الكوفيون إلى جواز توسط الحال إن كان صاحبها ضميرا للرفع نحو قولك : أنت قائما في الدار كما أجازوا التقدم [1].

وذهب ابن برهان إلى جواز توسيط الحال على عاملها المعنوي بشرط أن تكون الحال شبه الجملة[2]. لأن الظرف والجار إنما يعتبر فيهما في باب العمل لفظهما فقط دون مانابا منابه وقاما مقامه.

ونظر لها بتقديم خبر إن الظرفي على اسمها حيث روعي في صحة التقديم لفظهما دون ما نابا عنه، كذلك معتبر في التقديم على المعنى العامل فيهما لفظهما دون ما نابا عنه الحال [3].

هذا وقد أخذ على ابن مالك نقله الإجماع على منع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي ، فلا يجوز نحو: قائما في الدار زيد ولا قائما زيد في الدار لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما لأنه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه [4].

فمذهب سيبويه [5] و جمهور النحاة امتناع تقديم الحال على عامله الظرفي[6]، فلا يجوز أن تقول : مقيما فيها زيد، لأن هذا الإجماع معترض بما نسب للأخفش من إجازة التقديم في أكثر من مصنف نحوي[7] . فهذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها النقل عن الأخفش فبينما نجد ابن مالك ومن تبعه[8] ينقلون الإجماع على منع التقديم ، نجد فريقا آخر من النحاة ينقل عن الأخفش جواز التقديم مستدلين بإجازته قولهم : (فداءا لك) بأن يكون (فداء) منصوب على الحال والعامل فيه لك.

والحق أن ما نقله ابن مالك نجده نصا عند ابن السراج مصرحا فيه بمنع تقديم الحال الصريحة حيث قال : (وأجاز الأخفش : إن في الدار قائمين أخويك ، وقال : هذه الحال ، ليست متقدمة ، لأنها حال لقولك ((في الدار)) ألا ترى أنك لو قلت : قائمين في الدار أخواك لم يجز لأن في الدار ليس بفعل)[9].

---

[1] ارتشاف الضرب (١٥٩١/٣) المساعد (٣٣/٢) همع الهوامع (٣٣/٤) حاشية الصبان (١٨١/٢)

[2] شرح اللمع لابن برهان (١٣٤/١-١٣٥) شرح الرضي (٢٥/٢) ارتشاف الضرب (١٥٩٠/٣) حاشية الصبان (١٨١/٢)

[3] شرح اللمع لابن برهان (١٣٤/١-١٣٥)

[4] شرح الألفية لابن الناظم (٣٢٩)شرح الرضي (٢٤/٢-٢٥)

[5] شرح الرضي (٢٤/٢)

[6] المسائل العسكرية (١٠٨) الأصول (٢٤٦/٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥٨/٢)

[7] ارتشاف الضرب (١٥٩٠/٣) المساعد (٣٣/٢) شرح الأشموني (١٨١/٢)

[8] اللباب(٢٩٠/١) المقاصد الشافية (٦٥/٢) شرح الرضي (٢٤/٢-٢٥) شرح الأشموني (١٨١/٢)

[9] الأصول (٢٢٠/١)

أما تقديم الحال على عاملها الظرفي ففيه خلاف أيضاً ، فقد ذهب سيبويه [1] و جمهور النحاة إلى امتناع تقديم الحال على عامله الظرفي[2]، فلا يجوز أن تقول : مقيما فيها زيد ، بناء على مذهب سيبويه في أن الاسم يرتفع بالابتداء [3].

قال ابن مالك : (ولا يجري مجرى العامل الظرفي غيره من العوامل المعنوية باتفاق ؛ لأن في العامل الظرفي ما ليس في غيره ، من كون الفعل الذي ضمن معناه في حكم المنطوق به ، لصلاحية أن يجمع بينه وبين الظرف دون استقباح بخلاف غيره فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه ، فكان للعامل الظرفي بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية أوجبت له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه . وأجاز الأخفش في الجملة الحالية المقرونة بالواو إذا كان العامل ظرفا ما أجاز في الحال الواقعة ظرفا أو حرف جر ، فيستحسن أن يقال زيد وماله كثير في البصرة . ذكر هذه المسألة في كتاب المسائل)[4].

---

[1] شرح الرضي (٢/٢٤)

[2] المسائل العسكرية (١٠٨) الأصول (٢/٢٤٦) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨)

[3] شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨)

[4] شرح التسهيل (٢/٣٤٧)

توسط المستثنى

نقل ابن مالك تمثيلاً عن الأخفش يجيز فيها توسط المستثنى بين المستثنى منه بين أجزاء الجملة، فقال : (وقال الأخفش لو قلت أين إلا زيدا قومك ، وكيف إلا زيدا قومك لجاز ؛ لأن هذا بمنزلة أههنا إلا زيدا قومك) ١.

وهذه الحكاية ثابتة عنه ، نقل ابن السراج عنه قوله : (لو قلت أين إلا زيدا قومك ، وكيف إلا زيدا قومك لجاز ؛ لأن هذا بمنزلة أههنا إلا زيدا قومك . ويجيز ضرب إلا زيدا قومك أصحابنا على أن يستثني زيدا من الفاعلين وقال لو استثنيته من المفعولين لم يحسن لأنك لم تجيء للمفعولين بذكر في أول الكلام وضرب هو من ذكر الفاعلين لأن الفعل لهم.)٢.

لأن العامل في المثال الأول أين وفي الثاني كيف والمستثنى منه فيهما إما الضمير فيهما وإما إخوتك٣، فهو يجيز لكثرة الاستعمال تقدم المستثنى على أحد هما٤.

ومذهب الجمهور جواز تقديم المستثنى سواء أكان مسندا إليه الحكم أم واقعا على المستثنى منه نحو: قام إلا زيدا القوم والقوم إلا زيدا ذاهبون وفي الدار إلا عمرا أصحابك وهاهنا إلا زيدا قومك وأين إلا زيدا قومك، وكيف إلا زيدا قومك و ما ضرب إلا زيدا قومك٥.

أما التقديم على العامل ففيه خلاف ، فقد منع جمهور البصريين ٦ تقديم المستثنى على المستثنى منه والعامل فيه وجعله في صدارة الكلام وعلة ذلك:

- حملا لـ (إلا) أم الباب بجرى حرف العطف ((لا)) فكما لا يقال لا زيدٌ قام القوم كذلك لا يقال إلا زيدا قام القوم ٧.
- وإجراء للمستثنى بجرى التمييز لأنهما منصوبان عن تمام الكلام فكما لا يجوز تقديم التمييز لضعف العامل فيه كذلك لا يجوز تقديم المستثنى ٨.
- قوة الصلة بينه وبين المستثنى منه بالصفة والموصوف والبدل بالمبدل منه والمعطوف بالمعطوف عليه ١.

---

١ شرح التسهيل (٢/٢٩١) وجاءت دون نسبة في شرح الجمل لابن خروف نقلا عن ابن باب شاذ (٢/٦٦٣-٩٦٤)

٢ الأصول(١/٣٠٢) ينظر : الاستغناء (١٣٣)

٣ شرح الرضي (٢/١٠٣)

٤ شرح الرضي (٢/٨٤)

٥ ينظر في ذلك اللباب (١/٣١١) ارتشاف الضرب (٢/ -١٥١٨)

٦ الإنصاف (١/٢٧٣) ارتشاف الضرب (٢/١٥١٧) وقيل بالمنع عموما في اللباب (١/٣١١) همع الهوامع(٣/٢٦٠)

٧ اللباب (١/٣١١) المقاصد الشافية (١/٣٧٣) ارتشاف الضرب (٢/١٥١٧-١٥١٨) همع الهوامع(٣/٢٦٠)

٨ الاستغناء (١٣٢)

- تنزيلا لـــ(إلا) منزلة واو المعية ١.

وأجازه الكوفيون ٢ و الزجاج ٣ في السعة ورد بعدم السماع ٤ وضعف القياس لأن المستثنى مخرج من المستثنى منه ومن الحكم في الظاهر وإن لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ، ومرتبـــة المخرج أن يكون بعد المخرج منه فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاه.

١ اللباب (٣١١/١) همع الهوامع(٢٦٠/٣)

٢ الإنصاف (٢٧٣/١) شرح الرضي (٨٤/٢) المقاصد الشافية (٣٧١/١) ارتشاف الضرب (١٥١٧/٢) همع الهوامع(٢٦٠/٣)

٣ الإنصاف (٢٧٣/١) المقاصد الشافية (٣٧١/١) ارتشاف الضرب (١٥١٧/٢) همع الهوامع(٢٦٠/٣)

٤ شرح الرضي (٨٤/٢)

٥ شرح الرضي (٨٤/٢)

المبحث الثالث:

الفصل

الفصل بـ(إلا) بين الموصوف والصفة

نسب ابن مالك للأخفش القول بامتناع الفصل بإلا الاستثنائية بين الموصوف والصفة فقال: (وقولي ((ولا يليها نعت ما قبلها)) أشرت به إلى قول أبي الحسن في كتاب المسائل لا يفصل بين الموصوف والصفة بإلا ثم قال : ونحو ما جاءني رجل إلا راكب ، تقديره : إلا رجل راكب وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم وقال أبو علي في التذكرة : تقول : ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، لا يجوز دون قائما صفة لأحد ، لأن (إلا) لا تتعرض بين الصفة والموصوف ، ولا كونه حالا من التاء لأن المعنى ما مررت قائما ، ولو قلت مررت قائما بأحد لم يجز ، وكذا ما في معناه . وإذا بطل هذا ثبت أن قائما حال من أحد وإذا ثبت ذلك تعين أن ينصب أخاك لأنه بعد إيجاب صحيح)[1].

وتابعه في هذه النسبة من خلفه من النحاة [2]، ونسب هذا المذهب لأبي علي الفارسي أيضا [3].

أما موقف ابن مالك من الأخفش فهو الموافقة ، حيث وافق ابن مالك الأخفش فيما ذهب إليه من امتناع الفصل بإلا بين الموصوف والصفة وعلل ذلك بأمور منها :

إن الصفة والموصوف كالشيء الواحد لذا ومن هنا امتنع الفصل بينهما لئلا يفوت الغرض من الإتيان بها وهو التوضيح ، إضافة إلى التعارض بين معنى الفصل بإلا وهو الاستثناء و معنى الصفة وهو التوضيح.

قال ابن مالك : (وقد صرح أبو الحسن وأبو علي بأن ((إلا)) لا تفصل بين موصوف وصفة وما ذهبا إليه هو الصحيح ؛ لأن الموصوف والصفة كشيء واحد ، وشيئان هنا كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسط بينهما إلا ، ولأن الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول وكما يوضح المضاف إليه المضاف ، فكما لا يقع إلا بين الموصول والصلة ولا بين المضاف والمضاف إليه ، كذا لا تقع بين الموصوف والصفة ، ولأن إلا وما بعدها في حكم جملة مستأنفة والصفة لا تستأنف فلا تكون في حكم مستأنف) [4].

وأجازه الزمخشري في المفرد نحو ما مررت برجل إلا صالح ، وفي الجملة نحو : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه [5] قال الزمخشري : (وإذا قلت : ما مررت بأحد إلا زيدٌ خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد ، وإلا لغو في اللفظ معطلة في المعنى فكأنك جاءك زيد خير من جميع من مررت بهم)[6].

---

[1] شرح التسهيل (٢/٣٠١-٣٠٢)

[2] ارتشاف الضرب (٣/١٥٢٨-١٥٢٩) تعليق الفرائد (٦/٩٢) ، المساعد (١/٥٨٠) ، همع الهوامع (٣/٢٧٥)

[3] تعليق الفرائد (٦/٩٢) ، المساعد (١/٥٨٠) ، همع الهوامع (٣/٢٧٥)

[4] شرح التسهيل (٢/٣٠١-٣٠٢)

[5] ارتشاف الضرب (٣/١٥٢٨-١٥٢٩) المساعد (١/٥٨١) تعليق الفرائد (٦/٩٢) همع الهوامع (٣/٢٧٥)

[6] المفصل (١٠١)

أما المعنى الذي تضفيه (إلا) فهو المبالغة في إثبات الصفة وإظهارها وإيضاحها وكأن جميع ما دونها من الصفات في حكم العدم ، فمعنى الاستثناء الحقيقي محال لتعذر نفي جميع الصفات وإثبات واحدة بعينها فالمتصف بصفة لا بد له من الاتصاف بغيرها فالنفي للوصف المضاد للوصف المثبت [1].

وخرجت الأمثلة على الحالية أو بتقدير موصوف محذوف [2]، وإنما لم تقس الصفة على الحال لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه ومخالفته إياه في الإعراب والتنكير [3].

وخالف الشاطبي في جواز الفصل وعلل ذلك شبه المستثنى والمستثنى منه بالصفة والموصوف والبدل بالمبدل منه والمعطوف بالمعطوف عليه غير معتبر ولا محصل إذ لو كان كذلك لم يجز تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده وهو جائز باتفاق من المختلفين وما فرق به ابن مالك في الشرح فليس بفرق قوي يعمل مثله في بناء الأحكام عليه [4].

---

[1] ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/٣٧٧-٣٧٨)

[2] المساعد (١/٥٨١) تعليق الفرائد (٦/٩٢) همع الهوامع (٣/٢٧٥)

[3] همع الهوامع (٣/٢٧٥)

[4] المقاصد الشافية (١/٣٧٣)

الفصل بشبه الجملة بين أفعل التعجب

تعد صيغتا التعجب (ما أفعله) و(أفعل به) من أشهر صيغ التعجب في الأساليب العربية ، وأضعفها تصرفا ، لذا امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما وأن يفصل بينهما بغير الجار والمجرور[1]

وممن تحدث عن هذه القضية ابن مالك فنسب للأخفش منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور فقال : |وقال السيرافي في قول سيبويه: ولا يزيل شيئاً عن موضعه، وإنما أراد بذلك تقدم ما وتوكيها الفعل، ويكون الاسم التعجب منه بعد الفعل و لم يتعرض للفصل بين الفعل والتعجب منه وكثير من أصحابنا يجيز ذلك منهم الجرجاني وكثير يا باه فهم الأخفش والمبرد.|[2]. وهنا نلحظ أمرين :

- عدم ذكره لمذهب الأخفش إلا من خلال النص الذي نقله عن السيرافي.
- تصريحه بانتمائه لمذهب البصريين.

و هذا المذهب ثابت النسبة عن الأخفش الأوسط[3] و البصريين[4]، والمبرد[5] و ابن السراج[6] ، و الزمخشري[7]، ونسبه الصيمري لسيبويه أيضا[8] فقال:

: (ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه ؛ لأن فعل التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل .)[9] معتمدا على قوله في باب عنوانه : | هذا باب ما يعمل عمل الفعل و لم

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش (٧ ١٤٩) شرح الرضي (٤/ ٢٣٢) التوطئة (٢٦٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٢/ ٨٩١) ، أوضح المسالك (٣/ ٢٦٣) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧٠) همع الهوامع (٥/ ٦٠) .

[1] شرح التسهيل (٣/ ٤٢) وينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٨) حيث نلحظ تقارب النصين

[2] شرح السيرافي(١/ لوح ١٨٣) شرح ابن يعيش (٧/ ١٥٠) شرح الرضي (٤/ ٢٣٢) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١) المساعد (٢/ ١٥٧) .

[3] ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١) المساعد (٢/ ١٥٧) همع الهوامع (٥/ ٦٠) شرح التصريح (٢/ ٩٠) ولم ينسب أبو علي في التوطئة هذا المذهب لأحد (٢٦٩)

[4] المقتضب (٤/ ١٧٨) شرح السيرافي (١/ لوح ١٨٣) شرح ابن يعيش (٧/ ١٥٠) شرح الرضي (٤/ ٢٣٢) وفي التعليقة (٤/ ١٨٧) ما نصه: قال الواو هنا : ما أفعل بالرجل أن يعمل عملا ما أفعل بالرجل أن يعمل

[5] الأصول لابن السراج (١/ ١٠٧-١٠٨)

[6] المفصل (٣٦٨) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١)

[7] التبصرة والتذكرة (١/ ٢٦٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٢/ ٨٩٢) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١) المساعد (٢/ ١٥٧) همع الهوامع (٥/ ٦٠) دون نسبة للصيمري

[8] التبصرة والتذكرة (١/ ٢٦٨)

يجر مـــجرى الفعل و لم يتمكن تمكنه [1] حيث قال : (ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا تزيل شيئا عن موضعه ، و لا تقول فيه ما يحسن، و لا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا)[2].

والحق أن الفهم الصحيح لقوله "ولا تزيل شيئا عن موضعه " : هو ترتيب جملة التعجب بتقديم ما في أول الكلام ثم إيلائها الفعل ثم المتعجب منه[3].

وقد رد عنه أبو علي الشلوبين فقال : (وهذا مذهب نسبه الصيمري إلى سيبويه ولا يصح ذلك . والصواب أن ذلك جائز وهو المذهب المشهور والمنصور)[4].

و حجتهم :

-إن التعجب يجري مجرى المثل فيلزم طريقة واحدة لا تتغير، وإن كان يجوز في غيره تغـــيير مثلـــه وتقديمـــه وتأخيره .[5] ، (لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة . وصار حكمه كحكم الأسماء . والـــدليل على ذلك أنك تقول : أقام عبدُ الله زيدا . فتنقلب الواو ألفا ، لأنه فعل ، وتقول في الاسم : هذا أقوم من ذا . فلا يعل . وتقول في التعجب : ما أقوم زيدا ، وما أبيعه . فيكون هذا الفعل لاحقا بالأسماء لما أخبرتك به من قلة تصرفه .)[6]

- لأنها بمجموعها تدل على التعجب فلزمت طريقة واحدة كما لزمت نعم وبئس طريقة واحدة لذلك .[7]

وهذا المذهب خلاف مذهب جمهور النحاة الذين أجازوا الفصل بين فعلي التعجب و معموليهمـــا بالظرف والجار و المجرور بشرط تعلقه بهما [8]، كالجرمي [9]، والمـــازني [10]، والفراء [11]، ونسب للأخفـــــش

---

[1] الكتاب (١/ ٧٧)

[2] الكتاب (١/ ٧٨)

[3] شرح السيرافي (١/ لوح ١٨٣) وينظر المساعد (٢/ ١٥٧)

[4] شرح المقدمة الجزولية الكبير (٢/ ٨٩٢)

[5] شرح السيرافي (١/ لوح ١٨٣) ينظر شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٢٦) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١) شرح ابن يعيش (٧/ ١٥٠)

[6] المقتضب (٤/ ١٧٨)

[7] الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١)

[8] شرح الرضي (٤/٢٣٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٦٥) شفاء العليل (٢/ ٦٠٣) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١-٢٠٧٢)

[9] شرح السيرافي (١/ لوح ١٨٣) شرح ابن يعيش (٧/ ١٥٠) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١) شرح الرضي (٤/ ٢٣٢) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧٠) شرح التصريح (٢/ ٩٠)

[10] ينظر شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٢٦) شرح الرضي (٤/ ٢٣٢) المساعد (٢/ ١٥٧) .

[11] شرح الرضي (٤/ ٢٣٢)ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧٠) .

والزجاج [1]، ،والفارسي [2]، و السيرافي [3]، وأبو علي الشلوبيين [4]، وابن خروف[5]،وابن هشام [6]، و أبو حيان [7]و السيوطي [8] وهو ظاهر مذهب سيبويه [9].

أما حجتهم التي استندوا إليها في ذلك فهي:

- السماع عن العرب نحو قولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق وتقديره ما أحسن بالرجل الصدق [10]. والجواب عنه إن هذا وإن كان قد ورد عن العرب إلا أنه لا يدخل ضمن قيود هذه المسألة وذلك إن التعجب وإن كان واقعا في اللفظ على أن وصلتها مصدر والمصادر واقعة من فاعليها والمدح والذم إنما يلحقان الفاعلين فلما كان يرجع التعجب إلى الرجل لم يقبح الفصل به إذ كان المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة و إنما اختص التعجب بلفظ الماضي لأن التعجب مدح ولا يمدح الإنسان إلا بما ثبت فيه وعرف به فاعرفه[11].

- القياس على (إن) في جواز الفصل بينها وبين اسمها بالظرف والجار والمجرور في قولك : إن فيها زيدا ، فإذا جاز ذلك مع (إن) والتي هي حرف مشبه بالفعل وليست فعلا جاز ذلك مع فعل التعجب الفعل الناقص العمل والتصرف ،فتقول : ما أحسن فيها زيدا ، لأنه ليس يبلغ من نقصان تصرفه أن يصير أضعف من(إن) التي ليست بفعل [12].

وقيل : إن ذلك يجوز بالقياس على باب (بئس)و(نعم) نحو قوله تعالى :{ بئس للظالمين بدلا} الكهف (٥٠) فإذا جاز الفصل في هذا كان في باب التعجب أجوز ، لأنه أشد تصرفا في معموله من (نعم) ، فيعمل في المعرفة ،والنكرة ، والمضمر والمظهر ، بخلاف معمول (نعم) الذي يأتي على ضرب واحد ، إنما هو

---

١ ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١) المساعد (٢/ ١٥٧) .وقد نسب أبو حيان للأخفش في المسألة قولين

٢ البغداديات (٢٥٦) شرح الرضي (٤/ ٢٣٢) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١) .

٣ شرح السيرافي (١/ لوح ١٨٣)

٤ ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١) المساعد (٢/ ١٥٧) .

٥ ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١) شرح التصريح (٢/ ٩٠)

٦ أوضح المسالك (٣/ ٢٦٣)

٧ ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١)

٨ همع الهوامع (٥/ ٦٠)

٩ شرح السيرافي (١/ لوح ١٨٣)

١٠ شرح السيرافي (١/ لوح ١٨٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١١) شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٢٦)

١١ شرح ابن يعيش (٧/ ١٥٠)

١٢ شرح السيرافي (١/ لوح ١٨٣) التبصرة (١/ ٢٦٨) شرح ابن يعيش (٧/ ١٥٠) همع الهوامع (٥/ ٦٠)

اسم منكور ، فهو بذلك أشبـــه بـــ(عشرين) وما يبعد من مشابهة الفعل ، فإذا جاز في (نعم) كان في التعجب أجوز[1].

- التوسع في الاستعمال لأن الظرف والجار والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما [2].

وفي المسألة مذهب ثالث وهو جواز الفصل بقبح [3].

أما موقف ابن مالك مما نسبه للأخفش فهو المخالفة،حيث بين أن الرأي المختار لديه هو جواز الفصل وعلة ترجيح هذا الاختيارهي السماع والقياس حيث قال : [فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ولم يضعف؛ لثبوت ذلك نثرا ونظما وقياسا ؛ ...][4]، ونلحظ أن ابن مالك قد اعتمد في هذه الإجازة على السماع والقياس حيث ساق كما من الشواهد الشعرية والنثرية يؤكد بها جواز الفصل ، منها قول الشاعر :

و قال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدما [5]

وكقول الآخر :

أقيم بدار الحزم ما دام حـــزمها وأحـــر إذا حـــالت بأن أتحـــولا [6]

و كقول الآخر:

فصدت وقال بل تريد فضيحـــــتي وأحبـــب إلى قلـــبي بها متغضبا [7]

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا ، ولكن لا سبيل إلى الصبر [8]

حلمت وما أشفى لمن غيظ حـــلمه فآض الذي عـــاداك خـــلا مواليا [9]

عاتبتـــني وما ألذ لـــدى الصـــب عتـــاب الحبيب يـــوم التـــلاقي [10]

---

[1] البغداديات (٢٥٦) بتصرف

[2] ينظر شرح المقدمة الكافية (٣/ ٩٢٦) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١٢) همع الهوامع (٥/ ٦٠)

[3] ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧٢) ، المساعد (٢/ ١٥٧) ، همع الهوامع (٥/٦٠)

[4] شرح التسهيل (٣/ ٤٠)

[5] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٦) شرح التسهيل (٣/ ٤١)

[6] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٦) شرح التسهيل (٣/ ٤١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٤٨) شرح التصريح (٢/ ٩٠)

[7] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٧) شرح التسهيل (٣/ ٤١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٤٩)

[8] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٧) شرح التسهيل (٣/ ٤١) همع الهوامع (٥/ ٦٠)

[9] شرح التسهيل (٣/ ٤١)

[10] شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٤٩)

يا صـــــاح ما أحـــق باللبـــيب تجنـــب اللهـــو لـــدى المشيب [1]

ومن شواهد المسألة أيضا ما نسبه للجرمي فقال :[وللجرمي شواهد من كلام العـــرب في غـــير ضرورة منها قول قائلهم : لله در بني سليم ما أثبت في الهيجاء لقاءهم ، وأكثر في اللزبات عطـــاءهم لقـــد هجوتهم فما أفحمتهم ،وسألتهم فما أبخلتهم ، وقاتلتهم فما أجبنتهم ،أي فما وجدتهم فحماء ، ولا بخـــلاء ، ولا جبناء . [2] ....ومن شواهده- أيضا – قول علي لـــ (عمار) –رضي الله عنهما – وجده مقتـــولا : (اعزز علي أبا اليقظان أن أراك بحدّ لا)[3].

فكثرة ما جاء من شواهد تجيز الفصل هي التي دفعته للقول بالجواز وهذا ما ألمح إليه أيضا في مصنفيه سبك المنظوم والتحفة.

أما صحة القياس فلأمور :

منها القياس التنظيري على الحروف المشبهة في الأفعال في العمل كـــــ (إن) وأخواتها حيث قال : (وكذا لا يجوز بإجماع تقديم المتعجب منه نحو ما زيدا أحسن وبه أكرم ؛ لأن فعلي التعجب أشبها الحروف بمنع التصرف فجريا مجراها في منع تقديم معمولها. فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع و لم يضعف ؛ ....)[4].

التوسع في الظروف فقال : [وأما صحة هذا الفصل قياسا فمن قبل أن الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ، فاعتـــبار الفصل بهما بين فعلي التعجـــب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحـــد أحق وأولى] [5].

قال في شرح عمدة الحافظ : [وحق المتعجب منه ألا يفصل بينه وبين فعلي لتعجب لضـــعفهما وشـــبههما بالحروف في عدم التصرف إلا أن العرب سامحت في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور ، فأجازت الفصل بهما بين فعل التعجب و لا يكون ما فصل به هنا إلا متعلقا بفعل التعجب ،..][6]

[وأيضا فإن بئس أضعف من فعل التعجب وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى : { بئس للظالمين بدلا } فأن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله أولى بالجواز وهذا الدليل ذكـــره أبـــو علـــي الفارسي في البغداديات . وفي ذلك الكتاب مبين أنه من المجيزين للفصل المشار إليه] [1].

---

[1] شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٥٠)

[2] التحفة (٣٨٦-٣٨٧) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٦- ١٠٩٩) شرح التسهيل (٣/ ٤١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٤٨)

[3] التحفة (٣٨٦-٣٨٧)شرح التسهيل (٣/ ٤١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٥٠) شرح التصريح (٢/ ٩٠)

[4] شرح التسهيل (٣/ ٤١)

[5] شرح التسهيل (٣/ ٤١-٤٢)

[6] شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٤٧)

لقد عرض ابن مالك لهذه القضية أيضا في أكثر من مصنف من مصنفاته ، وقد تراوح ذكره لها بين العرض المختصر كما في سبك المنظوم والفوائد المحوية حيث قال في الأول : (وهذان الفعلان لا يتصرفان في أنفسهما ولا في معمولهما وربما قدم ظرف على معمولهما)[٢] ، وقال في الثاني : (وهذان الفعلان لا يتصرفان في أنفسهما ، ولا في معمولهما ، وربما قدم ظرف على معمولهما ، وفي القياس على الوارد من ذلك خلاف)[٣].

فقد اكتفى فيهما بعرض القضية مجملة دون تفصيل ، مشيرا إلى حكم التقديم بقوله: (وربما قدم ظرف على معمولهما)،وتعبيره هذا يوحي بقصر تقديم الظرف على السماع ، ومما يؤكد ذلك قوله في الفوائد بعده : (وفي القياس على الوارد من ذلك خلاف.) فالخلاف إذن في حكم القياس على هذا الفصل ، إلا أنه لم يبين أطرافه .

كذا فعل في شرحه لعمدة الحافظ وعدة اللافظ حيث قال : (وجواز الفصل بالظرف وعديله المتعلقين بفعل التعجب هو مذهب الجرمي والفراء وأبي علي الفارسي وهو اختيار ابن خروف و الشلوبين)[٤].

أما في التحفة فقد خطأ ابن الحاجب في نسبته هذا المذهب للمازني فقال : (قوله : " وأجاز المازني الفصل بالظرف" . إنما جوز هذا الجرمي لا المازني ، ..) [٥]. والحق أن هذا المذهب منسوب للإمامين معا كما تبين سابقا ، بخلاف ما نص عليه في التسهيل وشرحه ، وشرح الكافية الشافية حيث فصل ابن مالك الحديث عن هذه القضية وبين أطراف الخلاف فيها كما بينا إلا أنا لم نذكر موقفه مما نسب إلى سيبويه من امتناع الفصل حيث كانت له وقفة مطولة أوضح من خلالها أن مذهب سيبويه هو جواز الفصل بين فعلي التعجب ومعموليهما بالظرف وهو خلاف ما نسبه إليه الصيمري و ساق نص أبي علي الشلوبيين –السابق – ليعقب بعده قائلا: [قال الشيخ أبو علي الشلوبين –رحمه الله – : ((حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله.والصواب أن ذلك جائز ، وهو المشهور والمنصور)) هكذا قال الأستاذ أبو علي ، وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما .] [٦]

وأوضح أن الفهم الصحيح لنص سيبويه هو ما ذكره السيرافي:[وقال السيرافي في قول سيبويه: ((ولا تزيل شيئا عن موضعه)): ((إنما أراد أنك تقدم (ما) وتوليها الفعل ، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ، و لم

---

[١] شرح التسهيل (٣/ ٤١-٤٢)

[٢] سبك المنظوم (٣٥)

[٣] الفوائد المحوية (٦٢)

[٤] شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٥١)

[٥] التحفة (٣٨٦-٣٨٧)

[٦] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٦- ١٠٩٩) وينظر شرح التسهيل (٣/ ٤٢) حيث نلحظ تقارب النصين ، وجاء أيضا في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ نص يقاربه (٢/ ٧٥١-٧٥٢)

يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه بعد الفعل ، و لم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه[1]، وقال في التحفة: [وكلام سيبويه لا يأباه ، بل فيه ما يمكن تأويله عليه ..] [2].

وبين أن الخلاف في المسألة ليس خلافا مذهبيا فقد وقع بين الأفراد، فالفراء والجرمي والفارسي وابن خروف و الشلوبين يرون جواز ذلك، والأخفش والمبرد يأبيان ذلك ، حيث قال في متن التسهيل : (ولا يليهما غير المتعجب منه ، إن لم يتعلق بهما ، وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر ، وإن كان أحدهما فقد يلي ، وفاقا للفراء والجرمي والفارسي وابن خروف و الشلوبين ، وقد يليهما عند ابن كيسان ((لولا)) الامتناعية،..)[3]. وقال في شرحه : (وفي ذلك الكتاب مبين أنه [يقصد أبا علي الفارسي] من المجيزين للفصل المشار إليه . وأما كون ذلك مذهب الجرمي فمشهور . واختار هذا المذهب ابن خروف في شرح كتاب سيبويه . وقال أبو علي الشلوبين ...)[4].

وفي هذا نظر :

قال أبو علي : [فإن هذا الفصل لم يقع بين الفاعل والفعل . ألا ترى : أنه جاء بعد ما مضى الفاعل مضمرا في الفعل . وأيضا فإنك لا تفصل بين (ما) في التعجب والفعل الذي هو خبره نحو : ما أحسن زيدا ، وليس يوجب امتناعك من الفصل بينهما كون الاسم مبنيا مع الفعل ، فكذلك (حبذا) لا يجب أن يكون مبنيا وإن لم يفصل بينهما .]

- وهنا وجد ابن مالك فرصة للرد فيها على الزمخشري والتعقيب على ما ذهب إليه ، فلم يلبث أن اهتبلها [وقال الزمخشري بعد أن حكم بمنع الفصل : وقد أجاز الجرمي وغيره من أصحابنا الفصل ، وينصرهم قول القائل : ما أحسن بالرجل أن يصدق . ومن العجائب اعترافه بنصرهم ، والتنبيه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل] [5].

قال ابو حيان : (وإذا تعلق بالمجرور ضمير يعود على المجرور وجب تقديم المجرور نحو قولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق :

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر[6]

---

[1] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٦- ١٠٩٩) وينظر شرح التسهيل (٣/ ٤٢) حيث نلحظ تقارب النصين

[2] التحفة (٣٨٦-٣٨٧)

[3] تسهيل الفوائد (١٣١)

[4] شرح التسهيل (٣/ ٤٢)

[5] شرح التسهيل (٣/ ٤٢) وينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٦- ١٠٩٩) حيث نلحظ تقارب النصين

[6] ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧٢)

قال السيوطي: (قال أبو حيان : ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وقوله :

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر

أما ما لا يتعلق منهما بالفعل ، فلا يجوز الفصل به وفاقا نحو : ما أحسن مقبلا زيدا)[1].

- وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك في قوله :

(ولا خلاف في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور نحو : ما أحسن زيدا مقبلا ، وأكرم به رجلا . فلو قلت : ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يجز بإجماع. وكذا لا يجوز بإجماع تقديم المتعجب منه نحو ما زيدا أحسن به وبه أكرم ؛...)[2] وقوله في شرح الكافية الشافية : (ولا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف ، وجار ومجرور) [3].

والذي تابعه فيه ابنه بدر الدين فقال : (لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه ، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف ، والجار والمجرور، كالحال ، والمنادى)[4].

فنقلهما الإجماع في هذه المسألة فيه شيء من القصور ؛ لأن الجرمي ذهب إلى جواز الفصل بالمصدر [5]، وهو وهشام ذهبا إلى جواز الفصل بالحال[6].

قال أبو حيان : (وما ذكراه ليس بصحيح . ذهب الجرمي ، وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال والجرمي إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر نحو : ما أحسن إحسانا زيدا ، ومذهب الجمهور المنع في المسألتين)[7].

وتابعه في ذلك ابن عقيل)[8].

- و نلحظ هنا أن ابن ابن مالك قد ساوى بين الفصل بين المنادى وبين الحال في منع الفصل رغم أن أبيه قد فرق بين الفصل بلولا والنداء وبين الفصل بغيرهما فقد نقل مذهب ابن كيسان في جواز الفصل بـ(لولا) بين أفعل التعجب و معموله حيث قال : (وقد يليهما عند ابن كيسان ((لولا الامتناعية))) [9].

---

[1] المساعد (٢/ ١٥٧) همع الهوامع (٥/ ٦٠-٦١)

[2] شرح التسهيل (٣/ ٤٠)

[3] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٦)

[4] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (٤٦٤)

[5] همع الهوامع (٥/٦١) شرح التصريح (٢/ ٩٠) و نسبه أيضا إلى هشام

[6] المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٥٧) همع الهوامع (٥/ ٦١) ، شرح التصريح (٢/ ٩٠)

[7] ارتشاف الضرب (٥/٢٠٧١)

[8] المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٥٧)

[9] تسهيل الفوائد (

(وأجاز ابن كيسان الفصل بين أفعل التعجب والمتعجب منه بلولا الامتناعية و مصحوبها، كقولك : ما أحسن لولا عبوسه زيدا . ولا حجة على ذلك)[1].

و صـــرح بجواز الفصل بالنداء في معرض استشهاده بقول علي : ((اعزز علي أبا اليقظان أن أراك صـــريعا مجدلا)).

ونقل عنه أبو حيان ذلك فقال عن الفصل النداء : (وأما الفصل بالمنادى فقال بدر الدين ابن مالك : لا خلاف في منع ذلك ، وقال أبوه أبو عبد الله بن مالك :قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه لمـــا قتـــل عمار بن ياسر : ((أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا)) مصحح لجواز الفصل بالنداء)[2].

وأن ينقل العبارة ذاتها التي صرح بها ابن مالك في شرح التسهيل في جواز الفصل بـــ(لولا) حيـــث قال : (وأجاز ابن كيسان الفصل بـــ(لولا) نحو: ما أحسن لولا بخله زيدا ، وأحسن لولا بخله بزيـــد ، ولا حجة له على ذلك) [3]، فالظاهر أن الفصل بلولا والنداء غير الفصل بالمصدر والحال .

---

[1] شرح التسهيل (٣/ ٤٣) شرح الرضي (٤/٢٣٢) ارتشاف الضرب (٥/٢٠٧٢-٢٠٧٣) همع الهوامع (٥/ ٦٠-٦١)

[2] ارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٧١) وينظر المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٥٧)

[3] شرح الرضي (٤/٢٣٢) ارتشاف الضرب (٥/٢٠٧٢-٢٠٧٣) همع الهوامع (٥/ ٦٠-٦١)

الفصل بين الحال وصاحبها

نقل ابن مالك حكاية الأخفش عن العرب من قولهم : (ضربت زيدا هو ضاحكا) في سياق حكايته لجواز مجيء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، حيث قال في متن التسهيل : (وربما وقع بين حال وصاحبها ، ..) [1] ، وبين في شرحه المعتمد الذي سوغ له القول بجواز القياس عليها وقبول مجيء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وإن كان هذا الفصل خلاف الأصل هو السماع عن العرب حيث : (وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول:ضربت زيدا هو ضاحكا، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم :{ هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم } بنصب أطهر) [2].

وهذه الرواية ثابتة عن الأخفش في أكثر من مصنف وإن اختلفت ألفاظها فبينما حكاها ابن مالك عنه (ضربت زيدا هو ضاحكا) [3] ، جاءت بعبارات أخر منها (جاءني زيدا هو ضاحكا) [4]، و(جاء زيد هو ضاحكا) [5] ، ومهما كانت فإن اختلاف الألفاظ لا يقلل من قيمة الرواية ما دام مؤداها واحد ، لذا نجد من الحكمة ما فعله أبو حيان من الإشارة لمجيء هذه الرواية في مصنف الأخفش (الأوسط) دون تعيين [6].

فمذهب جمهور النحاة امتناع وقوع ضمير الفصل إلا بشروط منها:

- أن يتوسط بين معرفتين أو ما يشبههما ، وإنما كان كذلك ، لأن لفظه لفظ المعرفة فلا يجوز أن يؤكد به إلا المعرفة [7]، و لأنه لا يقع بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتا لما قبله ونعت المعرفة معرفة [8] .

قال سيبويه : (واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة ، مما طال و لم تدخله الألف واللام ،...) [9].

- أن يكون بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر كالمبتدأ والخبر أو ما هو مبتدأ في الأصل كإن وأخواتها وكان وأخواتها وحسبت وأخواتها [10] قال سيبويه :(اعلم أنهن لا يكن فصلا إلا في الفعل ، و لا يكن كذلك إلا في كل فعلٍ الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء) [11].

---

[1] تسهيل الفوائد(٢٩)

[2] شرح التسهيل (١٦٨/١)

[3] المساعد على تسهيل الفوائد (١٢١/١) ، شفاء العليل (١/ ٢٠٧)

[4] رصف المباني (٢١٠)

[5] مغني اللبيب (٤٩٤/١)

[6] ارتشاف الضرب (٩٥٢/٢)

[7] الكتاب (٣٩٢/٢) ، المقتضب (١٠٣/٤-١٠٤) التبصرة والتذكرة (٥١٢/١) شرح المفصل (١١٠/٣) مغني اللبيب(٤٩٤/٢)

[8] شرح المفصل (١١١/٣)

[9] الكتاب (٣٩٢/٢)

[10] المقتضب (١٠٤/٤)، التبصرة والتذكرة (٥١٢/١) شرح المفصل (١١٠/٣) مغني اللبيب(٤٩٤/٢)

[11] الكتاب (٣٨٩/٢)

واعلم أنها تكون في إن وأخـــواتها فصلا وفي الابتداء ، ولكن ما بعدها مرفوعٌ ، لأنه مرفوعٌ قبل أن تـــذكر الفصل)[1].

والسؤال الذي يفرض نفسه دائما عند طرح هذه الروايات و الشاذة منها على وجه التحديد هل كان الأخفش الأوسط يقبل يوافق على صحة جميع ما يرويه عن العرب أم أن له موقفا خاصا من هذا الشاذ ؟

والظاهر أن للأخفش موقفا خاصا من الروايات التي ينقلها فهناك الشاذ الذي يسمع و لا يقـــاس عليه وهناك السائغ السائر مع القياس . إلا أن هناك اضطرابا في فهم حقيقة موقف هذا الرجل ، فينبغـــي أن يكون هناك فصل بين شخصيته كراوية وشخصيته كنحوي يسعى للحفاظ على القواعد وليس هذا بمستبعد إن كان معاصريه سيبويه النحوي، و الكسائي الراوية. خاصة وأن له رأياً في القراءة التي استشهدوا بها ،قال عند قوله تعالى :{هؤلاء بَنَاتي هنَّ أطهرُ لكم } هود (٧٤) : (رفعٌ، وكان عيسى ، يقول :((هنَّ أطهرَ)) ، وهذا لا يكون ، إنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر، إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمـــرة التي تسمَّى الفصل، يعني : هي و هو وهُنَّ ، وعموا أن النصب قراءةُ الحسن أيضا)[2]. فقوله (وهذا لا يكون) تصريح واضح برد هذه القراءة وامتناع النصب فيها، وإن كان قد سمع لأن الأول غيرُ محتاج إلى الثاني فتقول : هؤلاء بناتي، فيستغني الكلام.

وهذا الرأي موافق لجمهور النحاة الذين ضعفوا القراءة ولحنوا قارئها[3]، وهوأبو عمـــرو[4] ، ومـــن هؤلاء الخليل[5]، و سيبويه[6] ، لوقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها[7]

ومن هنا يمكننا أن نجزم بضعف استثناء ابن مالك للأخفش في هذه المسألة حيث قال قـــبلا : [و لا يكون ما قبله عند غير الأخفش إلا مبتدأ أو ما كان مبتدأ أو ما كان مبتدأ،ثم دخل عليه بعـــض نواسخ الابتداء . وقد تناول هذا قولي ((باقي الابتداء أو منسوخه))][8].

---

[1] الكتاب (٢/٣٩٢)

٢ معاني القرآن(٢/٣٥٦-٣٥٧) وينظر في ذاك الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط (١١٨)

٣ الكتاب (٢/٣٩٦-٣٩٧)المقتضب (٤/١٠٥) المحتسب (١/٣٢٦) مشكل إعراب القرآن (١/٣٧١) إعراب القراءات الشواذ (١/٦٦٨) النكت (١/٦٧٧)

٤ الكتاب (٢/٣٩٦-٣٩٧) ، مغني اللبيب (١/٤٩٤) شرح الرضي (٢/٤٦٠) ارتشاف الضرب (٢/٩٥٢) المساعد على تسهيل الفوائد (١/١٢١) تعليق الفرائد (٢/١٣٠)

٥ الكتاب (٢/٣٩٧) المحتسب (١/٣٢٥) ارتشاف الضرب (٢/٩٥٢) المساعد على تسهيل الفوائد (١/١٢١)

٦ الكتاب (٢/٣٩٧)

٧ المحتسب (١/٣٢٥-٣٢٦)

٨ شرح التسهيل (١/١٦٧)

وهنا نلمح ملمحا من ملامح شخصية ابن مالك التي تميل للابتعاد عن التأويل حيث لم يعرض لما جاء في تخريج وجه النصب في الآية حيث خرجه النحويون على أوجه منها:

- (هؤلاء بناتي)جملة مبتدأ وخبر،و(هن) توكيد لضمير مستتر في الخبر وأطهر حال من بناتي والعامل فيه معنى الإشارة ١ ، وفيه نظر لأن بناتي جامد غير مؤول بالمشتق ، فلا يتحمل ضميرا عند البصريين ٢

- (هن) مبتدأ ولكم الخبر ؛ وأطهرَ حالٌ ، وفيه نظرٌ ، لأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي ٣.

- هن أحد جزئي الجملة خبرا لبناتي ، كقولك زيد أخوك هو ، وأطهر حال من هن أو من بناتي والعامل فيه معنى الإشارة كقولك : هذا زيد هو قائما أو جالسا ، أو نحو ذلك ٤.

-هؤلاء مبتدأ وبناتي هن مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء ، وهؤلاء بناتي مبتدأ وخبر وهن مبتدأ و لكم خبره والعامل فيه المضمر وقيل لكم بما فيه من معنى الاستقرار ٥.

وجملة القول إن ما فعله ابن مالك من الاعتداد بالرواية وقبول القياس عليها هو الصواب ؛لأن السماع الصحيح هو المعول الرئيس في قبول الأحكام ، إضافة إلى ما في الحال من قرب بالخبر لإفادته ما أفاد الخبر و لتمام المعنى به كما يتم بالخبر٦.

فموقف ابن مالك في هذه القضية لا يدع مجالا للشك في بيان مكانة الأخفش عند ابن مالك كراوية يعتد بروايته في إثبات الأحكام. و يوضح لنا أيضا موقف ابن مالك من القراء الشاذة حيث نظر ابن مالك لهذه الرواية بالقراءة المنسوبة لأهل المدينة. [٧]

---

١ إعراب القراءات الشواذ (٦٦٨/١) وينظر : مغني اللبيب (٤٩٤/١) تعليق الفرائد (١٣٠/٢)

٢ مغني اللبيب (٤٩٤/١) تعليق الفرائد (١٣٠/٢)

٣ مغني اللبيب (٤٩٤/١) تعليق الفرائد (١٣٠/٢) الدر المصون(١١٨/٤)

٤ المحتسب (٣٢٦/١) ، الدر المصون (١١٨/٤)

٥ البحر المحيط (١٨٧/٦)

٦ شرح الجمل لابن خروف (٦٧٠/٢)

[٧] الكتاب (٣٩٦/٢-٣٩٧)المقتضب (١٠٥/٤) شرح الرضي (٤٦٠/٢)

منهم ابن مروان [1] وسعيد بن جبير [2] و الحسن[3] ، وزيد بن علي [4] ، و عيسى بن عمر [5]، وعبد الله بن أبي إسحاق [6]، التي جيء فيها بضمير الفصل بين الحال وصاحبها، متجاهلا موقف جمهور النحاة عامة ، والأخفش الأوسط ناقل هذه الرواية خاصة. فقد صرح جمهور النحاة بضعف هذه القراءة.

[1] المحتسب (٣٢٥/١) شرح الرضي (٤٦٠/٢) ، البحر المحيط (١٨٧/٦)

[2] المحتسب (٣٢٥/١) شرح الرضي (٤٦٠/٢) البحر المحيط (١٨٧/٦)

[3] المحتسب (٣٢٥/١) ، الدر المصون(١١٧/٤) البحر المحيط (١٨٧/٦)

[4] الدر المصون(١١٧/٤) البحر المحيط (١٨٧/٦)

[5] المحتسب (٣٢٥/١) مشكل إعراب القرآن (٣٧١/١) الدر المصون(١١٨/٤)

[6] المحتسب (٣٢٥/١)

المبحث الرابع

التوابع

إجراء صفة المذكر على المؤنث وبالعكس

تنقسم الصفة المشبهة من حيث مطابقتها لموصوفها لقسمين ، قسم اتفق النحويون على أنه يشبه عمومـا ، وهي كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث ، نحو:حسن وقبيح،فيجوزفيها إجراء صفة المؤنث على المؤنث ، والمذكر على المذكر ، وصفة المذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر [1].

وقسم اتفق النحويون أنه يشبه خصوصا [2]، وهي كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو المؤنث نحـو :ادر للمذكر و رتقاء للمؤنث ، و ملتح للمذكر و عذراء للمؤنث، أو معناها صالح للمذكر والمؤنث ولفظها خاص بأحدهما ؛ نحو : نحو آلي للمذكر وعجزاء للمؤنث ، أو لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاص بأحدهما ؛ نحو: الخصا للمذكر والحيض للمؤنث .

ولا يجوز أن تجَري هذه الصفات إلا على مثلها عند جمهور النحاة ،فيقال: مررت برجل حسن أبوه ، ملتح الابن، آلي الأخ، و مررت بامرأة حسنة أمها ، عذراء البنت ، عجـزاء الأخت[3]،ولا يجوز العكس فيها وأجـازه ابـن السراج في الصفة المختصة بشرط ألا تكون رافعة لضمير المرصوف مضافة للظاهر قال ابن السراج : [وتقول : مررت برجل حائض جاريته ، وبامرأة خصي غلامها ، ولو قلت : مررت برجل حائض الجاريـة لقـبح ،لأنك إن أدخلت الألف واللام جعلت التأنيث والتذكير على الأول ، فأنت تريد أن تذكر حائضا لأن قبله رجلا والحائض لا يكون مذكرا أبدا، ..][4].

و هـو مذهب أبي الحسن [5] حيث نسبت إليه المخالفة في القسم الثالث من هذه الصفات فيجوز عنده إجراء صفة المؤنث على المذكر والمذكر على المؤنث ، في مثالين مسموعين : مررت برجل حائض البنت وبامرأة خصي الزوج، وعلة هذه الإجازة بأنه لم يحدث لفظا ليس من كلام العرب، لأن خصيا فعيل،و فعيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء ،وكذلك حائض لفظها صالح للمذكر [6].

لعل من المؤسف حقا- كما أشرنا مرارا- ضياع مصنفات العلماء الأول والتي كانت سجلا حافلا لآرائهم فضياع هذه المصنفات يقف حائلا بين ما ينسب إليهم وبين حقيقة مذهبهم .

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٦٦-٥٦٧) بتصرف ، وينظر : ارتشاف الضرب (٥/٢٣٤٨)، العدول عن المطابقة بين اجزاء الجملة (٨٨-٩٦)

[2] شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٦٦-٥٦٧) ارتشاف الضرب (٥/٢٣٤٨)

[3] المخصص (٢/٤٤)

[4] الأصول (٢/ ٣٥)

[5] شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٦٧) ولم يصرح ابن السراج بان ذلك مذهب الأخفش ينظر : الأصول (٢/ ٣٥) شفاء العليل (٢/٦٣٥) المساعد (٢/٢١٣)) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٤٨-٢٣٤٩) همع الهوامع (٥/ ٩٤-٩٥)

[6] الأصول (٢/ ٣٥) شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٦٧)

فقد نسب ابن مالك للأخفش الأوسط و الكسائي إجازة إجراء الصفات الخاصة بالمذكر على المؤنث ، وإجراء الصفات الخاصة بالمؤنث على المذكر في كتابيه التسهيل وشرحه حيث جاء في الأول [الصفة المشبهة إما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظا أو معنى لا لفظا ، أو لفظا لا معنى أو خاصة بأحدهما معنى ولفظا فالأولى تجري على مثلها وضدها والبواقي تجري على مثلها لا ضدها خلافا للكسائي والأخفش][1] ، وجاء في الثاني : [فهذه الثلاث صفات تجري على مثلها ولا تجري على ضدها ، فيقال مررت بامرأة عجزاء أمتها أتوم جاريتها عفلاء كنتها ،ولا يقال مررت برجل عجزاء أمته ولا نحو ذلك . وأجازه الكسائي والأخفش][2].

و تابعه في هذه النسبة شراح التسهيل كابن عقيل [3] و السلسيلي [4] باستثناء أبي حيان حيث اعترض عليه من وجهين :

الأول : نسبة هذا المذهب للكسائي ،حيث قال:[وأما ما ذكره ابن مالك عن الكسائي من إجازة ما ذكره في الأقسام الثلاثة، فقد خالفه أبو جعفر النحاس في بعض الصور ، قال أبو جعفر : أجاز الأخفش : مررت برجل حائض المرأة حصحص الدار ، وبامرأة خصي الزوج ، ولا يجيز ذلك الكسائي و لا الفراء ، ولا أحد من البصريين غير الأخفش][5].

الثاني : تعميمه نسبة الحكم بجواز إجراء الأنواع الثلاث من الصفات على ضدها للأخفش ، فقال: [إن الخلاف إنما هو عن الأخفش في الصفة التي هي مشتركة في المعنى واللفظ خاص بأحدهما نحو آلي و عجزاء][6] ونلحظ هنا مخالفة أبي حيان في الصورة التي نقل الخلاف فيها عن الأخفش ، فقد نقل أبو حيان أن الخلاف إنما هو في الصفة التي هي مشتركة في المعنى وخاصة في اللفظ ، وهو أمر مغاير لما نقل عن الأوائل فالخلاف عندهم في الصفة المشتركة في اللفظ والخاصة في المعنى ، وفي مثالين مسموعين .

وممن نبه على هذه المسألة السيوطي في همع الهوامع ، إلا أنه لم يتعرض لمناقشتها ولو بكلمة ، مكتفيا بعرض الآراء ، فقال :[هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ، ونازعه أبو حيان : بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع في قسمين ، منها : وأن الخلاف خاص بقسم واحد ، وهي الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص][7].

---

[1] التسهيل (١٣٩)

[2] شرح التسهيل (٣/ ٩٠)

[3] المساعد (٢/٢١٣)

[4] شفاء العليل (٢/٦٣٥)

[5] ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٤٨-٢٣٤٩)

[6] ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٤٨ ٢٣٤٩)

[7] همع الهوامع (٥/ ٩٤-٩٥)

و لا ندري ما سر هذا الصمت ؛ خاصة وأن الوثائق التي تعين على الفصل بين الـــوقائع غائبة ، فهـــــذه المســـألة إحدى المسائل التي لم تحفظ مصنفات الأوائل حديثا عنها إلا ما ندر ؛ بل إن الكتب التي تعرضت لها لم تزد على المخالفة للأخفش — سواء أكانت في الأقسام الثلاثة أو واحد منها–باستثناء إشارة ابن عصفور لعلة إجازة الأخفش لهذه المسألة –كما مر لاحقا – ،وما ذكره في نقضها من عدم السماع حيث قال :[وهـــذا الذي ذهب إليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين ، لأن هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه إلا ما سمع، و لم يسمع من كلامهم مثل : مررت برجل حائض البنت ولا بامرأة خصي الزوج وأيضا فإن المجاز لا يقـــال إلا حيـــث تسوغ الحقيقة ، والحيض لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازا ، لأن المجاز مشبه بالحقيقة ، وكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازا] [1].

وفي كلامه نظر ؛ لأن هذا الباب من ليس من قبيل المجاز، ولو سلمنا بذلك فلن نسلم بما ذهب إليه من أن المجاز لا يقال منه إلا ما سمع ؛ ومن أنه لا يسوغ إلا حيث تسوغ الحقيقة لأن في الأول تضييق لباب واسع في اللغة ؛ و في الثاني مخالفة لأهل التحقيق الذين ذهبوا إلى أنه لا يصار للمجاز إلا حينما لا يكون هناك سبيل إلى أداء المعنى سواه ، لأنه فرع الحقيقة ؛ فلا يتخطى للفرع إلا حيث تكون هناك فائدة .

فمـــا ذهب إليه ابن عصفور مردود ؛ ويبدو أن الأخفش الأوسط إنما قال بجواز هذا الوجه معتمدا على وضوح المعنى وعدم توارد اللبس ، [قال الجرمي في الفرخ : محال أن تقول : مررت بامرأة خصية البعل ، وبـــرجل حائض المرأة ، ...،ومن الناس من أجاز هذا كله اعتمادا على أن المعنى لا يلبس][2] ؛ أولاً ؛ فهذه الصـــفات إنما تجري على موصوفها مراعاة لظاهر الصناعة النحوية وإنما في حقيقة المعنى هي نعوت لما أضيفت له.

وعـــلى مـــا ذهب إليه الأوائل (البصريون) ثانيا من أن الأصل في استخدام هذه الأوصاف أن يـــكون للمذكر من نحو حائض وطالق ، [وأما وصف من المؤنث بصفة ليس فيها الهاء نحو : امرأة حائض ، وطامث ، ومرضـــع ، وظبية،و مطفل إذا كان معها ولدها فهي صفات مذكرة وصف بها المؤنث ، وذلك أن الصفة تجـــري مجرى الفعل فإذا لحقت الفعل علامة التأنيث دل على أن الفاعل مؤنث وليس الفعل في نفسه مؤنثا . وكذلك الصفة تدل على الموصوف ، فإذا لحقتها الهاء دل على أن الموصوف بها مؤنث ، وإذا لم يلحقها الهاء فهي على أصلها في التذكير] [3].

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور (٥٦٧/١)

[2] ا رتشاف الضرب (٥/ ٢٣٤٨-٢٣٤٩)

[3] التبصرة والتذكرة (٦٢٦/٢)

و استدلوا على ذلك بأمور :

- أنا لو سمينا رجلا بحائض أو طاهر لصرفنا ولو كان مؤنثا لم ينصرف ،كما لو سمينا بسعاد وزينب [1].
- إدخـــال الهـــاء على هذه الصفات يدل على أنها مذكرة قبل دخول الهاء ،لأنها لو كانت مؤنثة قبل دخول الهاء لم يجز أن تلحقها الهاء ؛لأن كل مؤنث ليس في لفظه علامة التأنيث فهي مقدرة فيه فلا يجوز أن تلحقه علامة أخرى لئلا يجتمع في اسم تأنيثان [2].

وقـــد ردوا مـــا نحا إليه الكوفيون من أن هذه الصفات مخصوصة بالمؤنث فاستغني بهذا الخصوص عن علامة التأنيث لأن العلامة إنما تكون عند الالتباس للفصل[3] لأمور منها :

- ❖ دخول علامة التأنيث على هذه الصفات في جملة من شواهد العربية
- ❖ غياب العلامة في نحو ناقة ضامر ورجل ضامر رغم الاشتراك ، وجمل بازل وناقة بازل.
- ❖ دخول علامة التأنيث على الأفعال التي اشتقت منها هذه الصفات عند إسنادها للمؤنث [4].

واخـــتلفوا في علة تجرد هذه الصفات من التاء عند جريانها على المؤنث فذهب الخليل إلى أن سبب ذلـــك يعـــود إلى أن هـــذه الأوصاف لم تجر على الفعل،والوصف إذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب، فحائض بمعنى حائضي أي ذات حيض ،فلما أريد بها النسب و لم تجر على فعل لم تلحقها الهاء ،فإن أجريـــتها عـــلى الفعل أو أردت بشيء منه معنى المستقبل أدخلت فيه الهاء كقولك : حاضت فهي حائضة ، وحملت فهي حاملة ، وأرضعت فهي مرضعة[5].

وليس ذلك على معنى حاضت إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء وقالوا حائضة غدا وطالقة إلا أنه شيء لم يثبت وإنما هو إخبار على طريق الفعل كأنك قلت تحيض غدا وتطلق غدا وذلك كله يجري على الفعل على تقدير حاضت وطلقت واحتج الخليل بأنه قد جاء فيما لا يختص بالمؤنث نحو جمل بازل وناقة بازل ووجدناهم قد وصفوا بأشياء لا فعل لها نحو دارع ونابل ولا وجه له إلا النسب فحملوا عليه حائضا وطالقا ونحوهما وكأن المعنى ساعد عليه[6].

---

[1] شرح المفصل (٥/١٠٠-١٠١)

[2] التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٢٦-٦٢٨) بتصرف

[3] شرح المفصل (٥/١٠١-١٠٢) الإنصاف (٢/٨ ٧٥)

[4] ينظر في ذاك : التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٢٩-٦٣٠) شرح المفصل (٥/١٠١-١٠٢)، الإنصاف (٢/٧٧٧-٧٨٢)

[5] التبصرة (٢/ ٦٢٦-٦٢٧) بتصرف قليل وينظر مذهبه في الكتاب (٣/ ٣٨٣-٣٨٤)

[6] التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٢٦ ٦٢٨) بتصرف شرح المفصل (٥/١٠٠ ١٠١)

وذهب سيبويه إلى أنها متأولة على أنها صفةشيء أو إنسان والشيء مذكر فكأنهم قالوا شيء حائض لأن الشيء عام يقع على المذكر والمؤنث واحتج بأنه لما ورد ذلك فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كان الحمل على المعنى مهيعا معبدا نحو قوله :

تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر

و لم يقل ذات غربة كانه حمله على إنسان ذي غربة لأن المرأة إنسان فكذلك قالوا حائض على معنى شيء حائض لأن المرأة شيء و إنسان [1].

أمـــا نحو خصي في قولهم : مررت بامرأة خصي الزوج ، فخصي على وزن : فعيل مما يكون فيه مفعوله فهذا يكون للمذكر والمؤنث سواء [2].

ونلحظ سكوت ابن مالك عن التعليق وذكر موقفه من الأخفش في هذه المسألة وكأنه يلمح إلى أن السماع متى صح فلا مجال للفصال .

---

[1] شرح المفصل (٥/١٠٠-١٠١) وينظر مذهبه في الكتاب (٣/ ٣٨٣-٣٨٤)

[2] الأصول (٢/ ٣٥)

وقوع إلا صفة

نسب ابن مالك للأخفش الأوسط موافقة سيبويه والمبرد في أن مذهبهم هو امتناع مجيء البدل بعد لو ، و امتناع الوصف بها إلا حيثما يصح الاستثناء ، وحينما يتفق موصوفها مع موصوف غير قال في سياق حديثه عن قوله تعالى : { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا } الأنبياء (٢٢) وكيف أنه لا يصح أن يكون على البدل : (وكلام المبرد في المقتضب مثل كلام سيبويه . أعني أن التفريع والبدل بعد ((لو)) غير جائز ، وأن إلا لا يوصف بها إلا حيث يصح بها الاستثناء ، ولا يوصف بها إلا ما يوصف بغير ، وذلك النكرة والمعرفة التي بالألف واللام على غير معهود ، نحو : ما يحسن مثلك أن يفعل ذلك، وقد أمر بالرجل غيرك فيكرمني . هذا كلام المبرد وهو موافق لكلام سيبويه ولكلام أبي الحسن الأخفش في كتابه)[1].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش جاء في المعاني عند قوله تعالى : { فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس } يونس (٩٨) ما نصه : (وقد تكون ((إلا قوم يونس)) رفعا ، تجعل ((إلا)) وما بعده في موضع صفة بمنزلة ((غير)) ، كأنه قال : ((فهلا كانت قرية آمنت غيرُ قرية قوم يونس)) . ومثلها : {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا } . فقوله ((إلا الله)) صفة ، لولا ذلك لانتصب ، لأنه مستثنى مقدم يجوز إلغاؤه من الكلام ، وكل مستثنى مقدم يجوز إلقاؤه من الكلام نصب ، وهنا يجوز إلقاؤه ، لو قلت : ((لو كان فيهما آلهة لفسدتا)) ، جاز فقد يجوز فيه النصب ، ويكون مثل قوله : ((ما مر بي أحدٌ إلا زيدا مثلُك)) . قال الشاعر فيما هو صفة :

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليلٌ بها الأصوات إلا بغامها

وقال : وكلُ أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان)[2] والأخفش في مذهبه هذا – كما صرح ابن مالك – موافق لما ذهب إليه سيبويه في كتابه حيث قال في باب : (هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعدها وصفا بمنزلة مثل وغير) :وذلك قولك : لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت . ونظير ذلك قوله عز وجل : { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا })[3].

---

[1] شرح التسهيل (٢/٢٩٩)

[2] معاني القرآن (١/١١٥-١١٦)

[3] الكتاب(٢/٣٣١-٣٣٢)

والمبرد في مقتضبه [1]، من أن (إلا الله) وصف فلا تصح البدلية والاستثناء حيث قال : في باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتا بمنزلة غير ، وما أضيفت إليه : وذلك قولك: لوكان معنا رجل إلا زيدٌ لهلكنا . قال الله عز وجل : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) المعنى والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد) [2]، وقال في موضع آخر (ولا يكون (إلا) نعتا إلا لما ينعت بغير ، وذلك النكرة ، والمعرفة بالألف واللام على غير معهود ؛ نحو : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ، وقد أمر بالرجل غيرك فيكرمني) [3].

فمذهب جمهور النحاة جواز وقوع إلا صفة ، قياسا على نظيرتها غير فكما جاز حمل ((غير)) على ((إلا)) في الدلالة على الاستثناء كذلك يجوز حمل ((إلا)) على ((غير)) في الدلالة على الوصفية [4] والجامع بينهما هو مغايرة ما بعد كل منهما لما قبله [5] مثال ذلك قولهم : جاءني القوم إلا زيدٌ ومررت بالقوم إلا زيدٍ ورأيت القوم إلا زيدا فيرفع وينصب ويجر على الصفة لا على الاستثناء [6].

واشترطوا في دلالة (إلا) على هذا المعنى جملة من الشروط منها :

- أن يكون موصوفها جمعا أو شبهه والمراد به الواحد إذا كان في معنى الجمع
- أن يكون موصوفها نكرة أو معرفا بأل جنسية .[7]
- أن يوصف بها حيث يصح الاستثناء بها .[8]
- أن يتقدمها منعوتها فلا يجوز حذفه وإقامة النعت مقامه [9].

أما نحو قوله تعالى :{ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا}الأنبياء(٢٢) ؛ فلا يجوز فيه إلا الوصف ويمتنع البدل لما يترتب عليه مما يلي:

---

[1] المقتضب (٤/٤٠٨-٤١١)

[2] المقتضب (٤/٤٠٨)

[3] المقتضب(٤/٤١١)

[4] شرح الجمل لابن خروف (٢/٩٦١) الجنى الداني(٥١٧)

[5] الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٩-٣٧٠)

[6] الأصول (١/٢٨٥)

[7] الأصول (١/٢٨٥) ، المقتضب(٤/٤١١) ، شرح المفصل (٢/٩٠) ، الجنى الداني(٥١٨).

[8] الأصول (١/٢٨٥) ، شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٥٤) .

[9] شرح المفصل لابن يعيش (٢/٨٩)، شرح الجمل لابن خروف(٢/٩٦١)

- فساد الصنعة ، فالبدل هاهنا ممتنع لأن ما قبل (إلا الله) إيجاب والبدل لا يكون إلا في الكلام غير الموجب، فلو الشرطية بمنزلة إن الشرطية في أن الكلام معهما موجب ، فكما لا يجوز إن أتاني إلا زيد لم يجز لو أتاني إلا زيد [1] ، فلو لا تحمل على النفي[2].

- فساد المعنى إذ لو حلت (إلا الله) محل الأول لصار المعنى إلى المحال وهو لو كان فيهما الله لفسدتا كما تقول : ما جاءني قومك إلا زيد ، على البدل و المعنى جاء زيد وحده [3] ، فالبدل بعد إلا في الاستثناء موجب له الحكم لأن الاستثناء إخراج وما قام أحدٌ إلا زيد مفيد لإخراج زيد [4].

- امتناع النصب على الاستثناء رغم أن ابن يعيش وابن خروف أجازاه [5] لفساد المعنى أيضا فلو نصب (إلا الله) لكان المعنى إن فساد السماوات والأرض امتنع لوجود الله تعالى وفي ذلك إثبات إله مع الله وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا. [6] ونظروا لهذه المسألة بقولهم (لو كان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغلبنا) الذي يدل معناه أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا ، وهذا لا يتفق مع مراد الآية لأن مقتضاها هو إثبات امتناع الفساد لوجود الله وحده دون سواه [7].

- فساد الصنعة لأن الجمع إذا كان نكرة لم يستثنَ منه لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى أو يستثنى منه وآلهة نكرة فلا يصح الاستثناء منه [8].

ونلحظ هاهنا أن ابن مالك قد اعتمد في توثيق مذهب المبرد على ما وجد في المقتضب ، دون ما نسبه إليه معاصروه ،حيث نسب للمبرد إجازة الرفع على البدلية بعد لو وإلا هاهنا للاستثناء لأن ما بعد لو غير موجب في المعنى لأن لو عنده تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه [9]، والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف[10] . قال ابن السراج : [قال أبو العباس –رحمه الله–: لو كان معنا إلا زيدا لغلبنا أجود كلام و أحسنه، والدليل على جودته أنه بمنزلة النفي ، نحو قولك : ما جاءني أحد إلا زيد وما جاءني إلا زيد ، أنك لو

---

[1] الكشاف (١١٠/٣) ، وينظر في ذلك : الاستغناء في أحكام الاستثناء (٢٤٨) ، التبيان للعكبري (٢٠٢/٢) البحر المحيط (٤٢٠/٧)، الدر المصون (٧٨/٥)

[2] شرح الجمل لابن خروف (٩٦١/٢)

[3] التعليقة (٦١/٢) التبيان للعكبري (٢٠٢/٢) الدر المصون(٧٨/٥) البحر المحيط (٤٢٠/٧)

[4] حاشية الكتاب(٣٣٢/٢) وينظر المغني (٢-٥٣٨)

[5] ينظر في ذلك شرح المفصل لابن يعيش(٨٩/٢) ، شرح الجمل لابن خروف (٩٦١/٢)

[6] المغني (١/) المغني (٢-٥٣٨)التبيان للعكبري (٢٠٢/٢) ، البحر المحيط (٤٢٠/٧) الدر المصون (٧٨/٥) تعليق الفرائد (٩٠/٦-٩١)

[7] مغني اللبيب (٥٣٨/٢)

[8] المغني (٧٠/١) (٢-٥٣٨) التبيان للعكبري (٢٠٢/٢) ، البحر المحيط (٤٢٠/٧) الدر المصون (٧٨/٥) تعليق الفرائد (٩٠/٦-٩١)

[9] الأصول (٣٠١/١) شرح الرضي (١٣٠/٢) تعليق الفرائد (٩٠/٦)

[10] الأصول (٣٠١/١-٣٠٢) الانتصار لسيبويه (١٦٦-١٦٧) شرح الجمل لابن خروف (٩٦١/٢)شرح الرضي (١٢٨/٢) مغني اللبيب(٧٠/١)-(٢-٥٣٧) البحر المحيط (٤٢٠/٧) الدر المصون (٧٨/٥)

قلت : لو كان معنا أحدٌ إلا زيد لهلكنا فزيد معك كما قال تعالى : { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا } والله تعالى فيهما . وتقول : لو كان لنا إلا زيدا أحدا لهلكنا ، كما تقول : ما جاءني إلا زيدا أحدٌ . والدليل على جودة الاستثناء أيضا أنه لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفا إلا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز][1].

نقل ابن ولاد عنه قوله : (قولك في الاستثناء : لو كان معنا إلا زيدٌ ، و ما جاءني إلا زيدٌ ، أنك إذا قلت : لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لهلكنا ، فزيدٌ معك كما قال: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا}، والله عز وجل فيهما ، وتقول : لو كان إلا زيدا أحدٌ لهلكنا ، كما تقول: ما جاءني إلا زيدا أحدٌ ، والدليل على جودة الاستثناء أيضا أنه لا يجوز أن تكون إلا وما بعدها وصفا إلا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز ، ألا ترى أنك تقول :ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ على الوصف إن شئت ، وكذلك جاءني رجلٌ إلا زيدٌ، تريد غير زيد على الوصف لم يجز ، لأن الاستثناء هاهنا محالٌ) [2].

فظاهر الأمر أن المبرد قد رجع عن قوله هذا إلى ما أثبت في المقتضب[3]؛لأنه مردود بأمور منها :

- امتناع إجراء لو مجرى أدوات النفي لما فيه من خروج للشيء عن أصله بدون دليل يؤكد ذلك امتناع نحو: لو قام إلا زيدٌ لفعلت [4] ، ولو سلم بدلالته على النفي فإنه مردود بكونه نفيا معنويا ولا يجوز إجراء النفي المعنوي مجرى اللفظي نحو : أبى القومُ إلا زيدٌ [5] .

- امتناع الحذف مع لو فيمتنع التفريغ معها والاستثناء من محذوف لأنها إيجاب[6].

فابن مالك بصنيعه هذا قد صحح وجهة المبرد فلم يرتض إلا ما وجده في كتابه وكأنه يرسم لنا منهجا علميا وهو أن مؤلفات العالم هي مصدر آرائه ولا مانع أن يكون له رأي يرجع عنه ، بل نجد منه موقفا علمية حينما نص جملة الناقلين لرأي المبرد فقال :

(وقد قبل ما نسب ابن السراج إلى المبرد ابن ولاد ورد عليه . وقبله أيضا أبو علي الشلوبين قبول راض به . وأما ابن خروف فأنكر ثبوت ذلك عن المبرد وأنكر على ابن ولاد الاشتغال برد ما لم يصح ثبوته)[7].

---

[1] الأصول(١/٣٠١-٣٠٢)

[2] الانتصار لسيبويه (١٦٦-١٦٧)

[3] ينظر تعليق محي الدين عبد الحميد في حواشي المقتضب (٤/٤٠٨)

[4] شرح الجمل لابن خروف (٢/٩٦١) وينظر الانتصار لسيبويه (١٦٨) مغني اللبيب (١/

[5] الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٧٠-٣٧١)

[6] شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٥٤) وينظر الانتصار لسيبويه (١٦٨)

[7] شرح التسهيل (٢/٢٩٩)

توكيد النكرة توكيداً معنوياً

نسب ابن مالك للأخفش جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا ، فقال في شرح التسهيل: (ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقا ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقا ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد ، ومثال الجائز لكونه مفيدا قولك : صمت شهرا كله ، وقمت ليلة كلها ، وهذا أسد نفسه ، وعندي درهم عينه . فبذكر كل يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر ، والقيام كان في جميع الليلة ، ولو لم يذكر لاحتمل ألا يراد جميع الشهر ، ولا جيمع الليلة . وبذكر النفس أيضا علم أن المشار إليه أسد حقيقي لا شيء شبيه بأسد ، وأن الذي عندك درهم مصوغ لا صرفه ولا موازنته)[1].

وهو مذهب الكوفيين الذين جوزوا تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة أي معلومة المقدار ، نحو: يوم وشهر وفرسخ وميل وضربة وأكلة ونحو ذلك[2] ، وهوثابت النسبة عن الأخفش[3]. ومعتمدهم في هذه الإجازة السماع والقياس [4].

أما السماع فنحو قول الشاعر :

– يا ليت عدة حول كله رجب [5]

– إذا القعود كر فيها حقدا جديد كله مطردا[6]

ومن الشواهد أيضا:

زحرت به ليلة كلها فجئت به مؤيدا خنفيقا [7]

قول عائشة رضي الله عنها ((ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله إلا رمضان))[8].

وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه ، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها ، فإذا قلت : قعدتُ يوما كله ، وقمتُ ليلة كلها صح معنى التوكيد[9]، لجواز تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت [10].

---

[1] شرح التسهيل.

[2] شرح المفصل (٣ /٤٤-٤٥) شرح الجمل لابن عصفور (٢٦٧/١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢) شرح الرضي (٢ /٣٧٣) ارتشاف الضرب (١٩٥٥/٤) شفاء العليل (٧٣٩/٢) المساعد (٣٩٢/٢) همع الهوامع (٢٠٤/٥) شرح الأشموني (٧٨/٣)

[3] شفاء العليل (٧٣٩/٢)المساعد (٣٩٢/٢) همع الهوامع (٢٠٤/٥) شرح الأشموني (٧٨/٣)

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢)

[5] شرح المفصل (٣ /٤٤-٤٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢) شرح الأشموني (٧٨/٣)

[6] شرح المفصل (٣ /٤٤-٤٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢)

[7] الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢)

[8] صحيح مسلم (شرح النووي كتاب الصيام – باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان -٣٠/٨، رقم الحديث (١٧٣) ، والرواية فيه : (ما علمته صام شهرا كله إلا رمضان) .

[9] الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢)

[10] شرح الرضي (٣٧٣/٢)

وهذا المذهب خلاف مذهب جمهور النحاة ، حيث أن مذهبهم امتناع توكيد النكرة توكيدا معنويا[1]، وقيل: هو مذهب البصريين [2].

وحجتهم في ذلك :

- التضاد بين معنيي التوكيد والتنكير : فالنكرة لم يثبت لها حقيقة ، والتوكيد المعنوي إنما ينبغي أن يكون لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محال[3]، لأن النكرة تدل على الشياع والعموم والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين وكل واحد منهما ضد صاحبه؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدا له .ولو جوز ذلك لصار الشائع مخصصا، وهذا ليس بتأكيد بل هو ضد ما وضع له، لأن التأكيد تقرير وهذا تغير، ولهذا المعنى امتنع وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه . فالنكرة شائعة والمعرفة مخصوصة والصفة في المعنى هي الموصوف ،ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعا مخصوصا في حال واحدة [4].

- انتفاء الفائدة في توكيد النكرة بالنفس والعين وأخواتهما؛ لأن النكرة شائعة لا حدود لها وليس لها عين ثابتة نحو قولك: رأيت رجلا نفسه المفهوم من رأيت رجلا ومن رأيت رجلا نفسَه ، واحد وهو رجل غير معين [5].

- أن الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيدا لها لأن التوكيد كالصفة [6].

فأسماء التوكيد معارف إما بالإضافة نحو نفسه وعينه وإما بالعلمية نحو : أجمع وأكتع أو بنية الإضافة تريد أجمعه وأكتعه [7].

وقد اختلفوا في الوجه الذي يقع منه التعريف؛ فذهب قوم إلى أنها في معنى المضاف إلى المضمر لأنك إذا قلت:رأيت الجمع أجمع ، كان في تقدير : رأيت الجيش جميعه ، وكذلك إذا قلت: رأيت القوم أجمعين، كان في تقدير رأيت القوم جميعهم ، ثم حذف المضاف إليه وعوضوا عن ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه ولهذا لم يجز إجراؤها على نكرة [8].

---

[1] شرح المفصل (٣ /٤٤-٤٥)

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢) شفاء العليل (٧٣٩/٢) المساعد (٣٩٢/٢) همع الهوامع (٢٠٤/٥) شرح الأشموني (٧٨/٣)

[3] شرح المفصل (٣ /٤٤-٤٥)

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢)

[5] التبصرة والتذكرة (١٦٥/١) شرح الجمل لابن عصفور (٢٦٨/١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢)

[6] التبصرة والتذكرة (١٦٥/١) شرح المفصل (/٤٤-٤٥)

[7] شرح الجمل لابن عصفور (٢٦٧/١)

[8] شرح المفصل (٣ /٤٤-٤٥)

وخرجوا ما جاء من شواهد على الشذوذ فلا يصح طرد القياس في كل ما جاء مخالفا للأصول والقياس لئلا تختلط الأصول بغيرها ويجعل ما ليس بأصل أصلا وذلك يفسد الصناعة بأسرها [1].

وحملوا جميع الأمثلة على البدل أو النعت أو الضرورة [2]، أما الشواهد فقد ردوها بعدم معرفة قائليها ، إضافة إلى شذوذها [3].

وفي المسألة مذهب آخر حيث نسب إلى فريق من الكوفيين إجازة توكيد النكرة مطلقا [4] ، لتحقق شرط التوكيد فيه وهو الفائدة . فمن قال : صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثر ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد [5].

أما موقف ابن مالك فهو الموافقة ،حيث أجاز توكيد النكرة بشرط تحقق الفائدة، وحجته في هذه الإجازة :السماع فقد ساق كما من الشواهد أكدت فيها النكرة ،ولم يلجأ إلى تأويل ما جاء منها إلا ما كانت الفائدة فيه غير متحققة قال: (ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقا ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقا ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد ، ومثال الجائز لكونه مفيدا قولك : صمت شهرا كله ، وقمت ليلة كلها، وهذا أسد نفسه ، وعندي درهم عينه . فبذكر كل يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر ، والقيام كان في جميع الليلة ، ولو لم يذكر لاحتمل ألا يراد جميع الشهر ، ولا جيمع الليلة . وبذكر النفس أيضا علم أن المشار إليه أسد حقيقي لا شيء شبيه بأسد ، وأن الذي عندك درهم مصوغ لا صرفه ولا موازنته . فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيقي بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته ، كقول رؤبة :

إن لميما لم يراضع مشبعا ... و لم تلده أمه مقنعا

أوفت به حولا وحولا أجمعا

وكقول الآخر : ... قد صرت البكرة يوما أجمعا

وكقول الآخر : يا ليتني كنت صبيا مرضعا ... تحملني الذلفاء حولا أكتعا

وكقول الآخر : أولا بنو خير وشر كليهما ... جميعا ومعروف ألم ومنكر

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢)

[2] همع الهوامع (٢٠٤/٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢)

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٥١/٢) شرح المفصل (٣ /٤٤-٤٥)

[4] ارتشاف الضرب (١٩٥٥/٤) همع الهوامع (٢٠٤/٥)

[5] همع الهوامع (٢٠٤/٥)

وأما ما لا فائدة فيه نحو : اعتكفت وقتا كله ، ورايت شيئا نفسه ، جائز فمن حكم بالجواز مطلقا أو المنع مطلقا ، فليس بمصيب ، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب وقول الشاعر :

عداني أن أزورك أن بهمى عجـــايا كلها إلا قليلا

توكيد عند الكوفيين ، والصحيح أنه مبتدأ مقدم الخبر ، أو توكيد لضمير من بعجايا ، لأنه جمع لعجي وهو السيء الغذاء .

وكلانا من قول الشاعر :

فما أعلم الواشين بالسر بيننا ونحن كلانا للمحبة كاتم

مبـــتـــدأ خبره كـــاتم وليس بتوكيد نحن ، إذ لو كان توكيدا لم يجز إفراد كاتم ، لأنه على ذلك التقدير خبر نحن) [1].

وقال في شرح الكافية الشافية: (وأما النكرة المحدودة فاختلف في توكيدها، فمنعه البصريون، وأجازه كوفـــيون، وأجازته أولى بالصواب، لصحة السماع بذلك، ولأن في ذلك فائدة، فإن من قال: صُمت شهراً، وقد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال. فإذا قال صُمت شهراً كله ارتفع الاحتمال، وصار قوـــله نصـــباً عـــلى مقصوده. فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً، فكيف به واستعمال ثابتٌ)[2].

فالنكرة لم يثبت لها حقيقة والتوكيد المعنوي إنما ينبغي أن يكون لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محال.

فأما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفا من توهم المجاز أو توهم غفلـــة عن استماعه فاللفظ هو المقصود في التوكيد اللفظي فأما المعنوي فإنما المراد منه الحقيقة ولذلك أعيد المعنى في غير ذلك اللفظ وأمر آخر أن الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيدا لها لأن التوكيد كالصفة [3].

قال ابن السراج : (فأما النكرة فلا يجوز أن تؤكد بنفسه ولا أجمعين ولا كلهم لأن هذه معارف فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع ...[4]).

---

[1] شرح التسهيل (٣/٢٩٦-٢٩٨)

[2] شحر الكافية الشافية (٣/ ١١٧٧).

[3] شرح المفصل (٣ /٤٤-٤٥)

[4] الأصول (١/٢٣)

تأكيد ما لا يصح إفراده

نسب ابن مالك للأخفش منع تأكيد ما لا يصح في موضعه واحد نحو :اختصم الرجلان كلاهما ، ورأيت إحدى المرأتين كلتيهما[1].

وهذا مذهب الفراء، وأبو علي [2] ، والمبرد[3]، فلا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء افترقت حسا أو حكما [4] ،قال ابن السراج: (ولا يجوز بزيد أجمع ولا بزيد كله، وإنما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة)[5].

قال ابن مالك :

(ولا يؤكد بهما عند الأخفش ما لا يصح أن يجعل في موضعه واحد ، نحو : جلستُ بين الرجلين . قال الأخفش : لا يجوز حذف ضربت أحد الرجلين كليهما ، فإنك إذا قلت : ضربت أحد الرجلين فقد علم أنهما رجلان ، وأن موضع الرجلين لم يصلح لواحد، لتقدم أحد ، فلا يتوهم أن ذكرهما غلط . بخلاف قولك : رأيت الرجلين كليهما ، فإن موضع الرجلين صالح لرجل ، فيتوهم الغلط فيفيد التوكيد .

قال الأخفش :لا يمتنع عندي ضربت أحد الرجلين كليهما لأن فيه فائدة وذلك أن موضع الرجلين صالح للجمع ، فيمكن توهم الساهم أن المتكلم قصد الجمع ، فغلط بوضع المثنى موضعه ، فبذكر كليهما يزول ذلك التوهم ولا يخلو من فائدة وأيضا فإن موضع الرجلين صالح للفرسين والبعيرين وغير ذلك ، فلا يمتنع توهم السامع قصد المتكلم شيئا من ذلك ، ما لم يأت بكليهما أو نعت يقوم مقامه ، فإذا جاء بكليهما علم اعتناؤه بما ذكر قبله ، وأنه قاصدٌ إعلام السامع بصحة العبارة)[6].

وهو خلاف مذهب الجمهور[7] ، والمبرد [8]، فمذهب الجمهور جواز توكيد ما لا يصلح موضعه واحد، وحجتهم في ذلك: إن العرب قد تؤكدحيث لا يراد رفع الاحتمال ، كما أتوا بأجمع و أكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل .والجواب كما قال أبو حيان أن المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إلا إذا قوي برواية عن العرب وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع [9].

---

[1] ارتشاف الضرب (١٩٤٨/٤) المساعد (٣٨٦/٢) حاشية الصبان (٧٥٩/٣ و لم ينسب في المتن

[2] ارتشاف الضرب (١٩٤٨/٤) المساعد (٣٨٦/٢) .

[3] المساعد (٣٨٦/٢)

[4] شرح الرضي (٢ /٣٧٢)

[5] الأصول (١/ ٢٣).

[6] شرح التسهيل (٢٩٠/٣)

[7] ارتشاف الضرب (١٩٤٨/٤) المساعد (٣٨٦/٢) همع الهوامع (١٩٨/٥-١٩٩) حاشية الصبان (٧٥٩/٣ و لم ينسب في المتن

[8] المقتضب (٢٤٢/٣-٢٤٣) ارتشاف الضرب (١٩٤٨/٤)

[9] همع الهوامع (١٩٨/٥-١٩٩)

ونسب ابن عصفور إلى الأخفش جواز التوكيد [1] لأنه يجعله بمنزلة التوكيد بعد التوكيد ورد ه فقال وذلك : فاسدٌ لأنك إذا قلت : قام الزيدون كلهم ، جاز أن تعني بذلك البعض وأكدت بكل مبالغة ، فإذا قلت أجمعون أزال ذلك الاحتمال . وكذلك ما بقي من ألفاظ التأكيد قد يتطرق الاحتمال إليه تطرقا ضعيفا ، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذ زال ذلك الاحتمال وعلم أن المقصود العموم وإذا قلت اختصم الزيدان كلاهما لم يتطرق الاحتمال أصلا إلى أن المراد أحدهما فهذا فرق ما بينهما [2].

فعلة المنع عدم الفائدة ، والحق أن هذه المسألة تعد من قبيل التمارين النحوية، إذ لم يسمع عن عربي نحو من هذه الأمثلة ، (وإذا قلت اللذان اختصما كلاهما أخواك ، وإذا قلنا بالمنع كان كلاهما تأكيدا للموصول ، أو مبتدأ خبره أخواك وإذا قلنا بالجواز جاز هذان وأن يكون تأكيدا للضمير .)[3] .

[1] شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٧٠) شرح الرضي (/٣٧٢) ارتشاف الضرب (٤/١٩٤٨) المساعد (٢/٣٨٦)

[2] شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٧٠)

[3] ارتشاف الضرب (٤/١٩٤٨)

العطف على معمولي عاملين

نسب ابن مالك للأخفش إجازة العطف على عاملين دون إعادة للعامل، بشرط اتصال العاطف بالمعطوف وكون أحدهما عاملا للجر فقال:

وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارا، وكذا إن كان أحدهما جارا وفصل المعطوف من العاطف بغير لا ، فإن كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أجاز الأخفش العطف عليهما نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، والخيل لخالد وسعيد الإبل ، ووهب لأبيك دينارا وأخيك درهما ، ومررت بعامر راكبا وعمار ماشيا . والفصل بلا مغتفر نحو : ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو . والصور الموافقة ما أجاز الأخفش كثيرة ، وفي...[1]

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش حيث نسب له إجازة العطف مطلقا [2]؛ لأنه يجعل حرف العطف نائباً عن العامل الأول والثاني معاً.- في أحد قوليه -[3] وقيل : إن إجازته بشرط تقدم المجرور المعطوف [4] ، و عدم وجود فاصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ، وإيلاء المجرور للعاطف [5]. ونسب هذا المذهب للكسائي والفراء والزجاج وغيرهم [6] نحو قولهم : مرَ زيدٌ بعمرو وخالد بكر بتقديم المجرور على المرفوع.

و حجتهم في ذلك :

السماع نحو قوله تعالى : { إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من دآبة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وما أنزل من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون } (الجاثية) (٣،٤،٥) فموضع الشاهد هو قراءة النصب لآيات الثانية والثالثة وجر تصريف بالعطف على ما قبلهما، وتوجيهه يكون بالعطف على معمولي عاملين بالواو أحدهما جار، وهو في ، والثاني ناصب وهو إن ، وقد قرأتا بالرفع على الابتداء المؤخر ، أما آيات الأولى في منصوبة لأنها اسم إن [7].

وقول الشاعر :

---

[1] شرح التسهيل (٣/٣٧٨)

[2] حواشي كتاب سيبويه (١/٦٥)التبصرة والتذكرة (١/١٤٥-١٤٦) الأصول (٢/٧٣) ارتشاف الضرب (٢/٢٠١٥) المساعد (٢/٤٧١)

[3] ارتشاف الضرب (٢/٢٠١٥) المساعد (٢/٤٧١)

[4] التبصرة والتذكرة (١/١٤٥-١٤٦) الأصول (٢/٧٢) اللباب (١/٤٣٣) شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٥٦) شرح الرضي (٣/٣٤٥المساعد (٢/٤٧١) ارتشاف الضرب (٤/٢٠١٦) همع الهوامع (٥/٢٧٠) التصريح (٢/١٥٤)

[5] التبصرة والتذكرة (١/١٤٥-١٤٦) الأصول (٢/٧٢) شرح الرضي (٣/٣٤٥)

[6] ارتشاف الضرب (٤/٢٠١٦) المساعد (٢/٤٧١) همع الهوامع (٥/٢٧٠)

[7] التبصرة والتذكرة (١/١٤٥-١٤٦) الأصول (٢/٧٢) اللباب (١/٤٣٤)... خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (٧٣-٧٤)

أكل امريء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا [1]

فنار الأولى معطوفة على امريء ونار الثانية معطوفة على امروء

وباشر راعيها الصلى بلبانه وجنبيه حر النار ما يتحرف

فعطف جنبيه على لبانه وعطف حر النار على الصلى ونابت الواو مناب باشر ومناب الباء [2].

وهذا المذهب خلاف مذهب سيبويه[3]، وجمهور النحاة الذين منعوا العطف على عاملين مطلقا ،فلا يجوز عندهم: قام زيد في الدار والقصر عمرو على تقدير : وفي القصر عمرو[4].

ونسب هذا المذهب للفراء من الكوفيين [5].

قال سيبويه:(وتقول : ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ ، وإن شئت نصبت شحمةً وبيضاء في موضع جر ، كأنك أظهرت كل فقلت ولا كلُّ بيضاء) [6].

و حجتهم في ذلك :

- أن حرف العطف إنما ينوب عن العامل ويغني عن إعادته ،فلما كان حرف العطف كالعامل في نيابته عنه و إيجابه للإعراب الذي يقتضيه العامل الأول للثاني، وكان العامل الواحد لا يعمل عملين مختلفين وجب لما يقوم مقامه ألا ينوب عن شيئين مختلفين ؛ لأنه لما كان الأصل الذي هو العامل لا يجوز أن يعمل عملين وجب في الفرع الذي يقوم مقامه ألا يعمل عملين ؛ لأن الفرع أضعف من الأصل[7].

- ضعف حرف العطف لكونه بمنزلة عاملين مختلفين ، نحو قولهم :مررت إلى الغزو بجيش والحج بركب ،ولا يجوز إجماعا إيلاء أي من الاسمين حرف العطف إذ الآخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو: مررت اليوم بزيد وأمس عمرو ؛ بل يجب أن تقول وأمس بعمرو [8].

---

[1] الجمل لابن عصفور (٢٥٦/١) المساعد (٢٧٤/٢)

[2] شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٦/١)

[3] الكتاب (٦٤/١-٦٥) الأصول (٧١/٢) ،البسيط في شرح جمل الزجاجي (٣٥٣/١) ، شرح الرضي (٣٤٥/٣) ارتشاف الضرب (٢٠١٥/٢)همع تاهوامع (٢٧٠/٥) التصريح (١٥٤/٢)

[4] التبصرة والتذكرة (١٤٥/١-١٤٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٣٥٣/١) التصريح (١٥٤/٢)

[5] شرح الرضي (٣٤٧/٣)

[6] الكتاب (٦٦/٢)

[7] التبصرة والتذكرة (١٤٤/١-١٤٥) اللباب (٤٣٤/١)

[8] شرح الرضي (٣٤٥/٣)

- أن العاطف لو ناب مناب عاملين لناب عن أكثر، ولا يجوز ذلك بإجماع ، ومثاله :جاء من الدار إلى المسجد زيد والحانوت البيت عمرو ، أي :وجاء من الحانوت إلى البيت عمرو [1] ولجاز أن يقدم المرفوع على المجرور [2].

وخرجوا ما جاء من شواهد فقوله تعالى {إن في خلق السموات ...} خرج على التأكيد فالإعادة لطول الكلام يقوي ذلك أن آيات الأولى هي آيات الأخيرة وهو جائز بإجماع ، وبهذا يخرج من العطف على عاملين فهو بمنزلة إن زيدا في الدار والبيت زيدا فهو بمنزلة إن زيدا في الدار والبيت[3].

أو على إضمار الجار ، في نحو قولهم : ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة أي: كل بيضاء وقوله تعالى: { والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة } أي وللذين [4].

وأما ما جاء من شواهد شعرية فقد خرج حسب إمكانيته. فالبيت الأول خرج على عطف نار على توقد بالليل نارا لا على أنه عطف قوله و نار على امريء ونارا على قوله امرءا [5].

وأما البيت الثاني فيتخرج على أن يكون الأصل وبجنبيه حر النار فنابت الواو مناب باشر خاصة فحذفت الباء و لم ينب منابها حرف العطف [6].

أما موقف ابن مالك مما ذهب إليه الأخفش فهو المخالفة فهو رغم إقراره بصحة ما ذهب إليه الأخفش وتأييده إياه لكثرة المسموع وهو ما عبر عنه بقوله (والصور الموافقة ما أجاز الأخفش كثيرة) وتعضيده هذه الإجازة بالنص القرآني الذي استشهد به إلا أنه فضل منحى سيبويه وخرجها بتقدير جار محذوف ورأى أن الوجه هو الحمل على الحذف لا على العطف على عاملين لاختلاف النحاة فيه ولما فيه من خرق للقاعدة النحوية في باب التعدي وهذا ليس من دأب ابن مالك الذي يميل دوما إلى تيسير الاستعمال وسهولته.

قال ابن مالك :

[وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارا ، وكذا إن كان أحدهما جارا وفصل المعطوف من العاطف بغير لا ، فإن كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أجاز الأخفش العطف عليهما نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، والخيل لخالد وسعيد الإبل ، ووهب لأبيك دينارا وأخيك درهما ،

---

[1] المساعد (٢/٢٧٤) اللباب (١/٤٣٤) همع الهوامع (٥/٢٧٠)

[2] اللباب (١/٤٣٤)

[3] الأصول (٢/٧٤)التبصرة والتذكرة (١/١٤٥-١٤٦) شرح الرضي (٣/٣٤٧) اللباب (١/٤٣٤) شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٥٦)

[4] شرح الرضي (٣/٣٤٧)

[5] شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٥٦)

[6] شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٥٧)

لأبيك دينارا وأخيك درهما ، ومررت بعامر راكبا وعمار ماشيا . والفصل بلا مغتفر نحو : ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو . والصور الموافقة ما أجاز الأخفش كثيرة ، وفي قوله تعالى : { وفي خلقكم وما يبث من دآبة آياتٌ لقوم يعقلون } كفاية ، وقد ذكرت منها في باب حروف العطف جملة ، وبينت أن الوجه في استعمالها أن يجعل الجر بعد العاطف بحرف محذوف مماثل لما تقدم ، وحذف ما دل عليه من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه ، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين ، فإنه مختلف فيه ، والأكثر على منعه ، وموافقة الأكثر أولى .وأيضا فإن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعد واحد ، فلا يجوز ، كما لا يجوز ما هو بمنزلته .)[1].

وهذا ما قرره أيضا في شرح الكافية الشافية حيث استشهد على جواز العطف بالآية التي جاءت في التسهيل وبقول النحويين فقال : والأصل المصحح لقولي:

لذا شهدُ وخالدِ صبر

ولقول النحويين (في الدار زيد والحجرةِ عمرو)

قوله تعالى : { وفي خلقكم وما يبث من دآبة آيات لقوم يوقنون واختلافِ الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريفِ الرياح آيات لقوم يعقلون . فالواو من : (و اختلاف الليل) عاطفة جملة على جملة كما تقرر في توجيه : (لذا شهد وخالد صبر ، وحذف خافض اختلاف الليل والنهار لدلالة خلقكم عليه ومثل ذلك قول الشاعر أنشده الفراء:

ألا يا لقوم كل ما حم واقعٌ وللطير مجرى والجنوب مصارع

وقراءة حمزة والكسائي آيات على تقدير إن و في لدلالة المتقدمين عليهما . أو على جعل آيات الثاني والثالث توكيدين لـ (لآيات) الأول والتوكيد بعد التوكيد وحذف ما يدل عليه دليل ليس بخلاف العطف على عاملين فإنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد فلا يجوز)[2].

وقد جمعها بقوله:

وأعد العامل بعدما فصل إن كان خافضا توافق من عدل

كـ(امرر بذا وبعد بابني واغتفر نحو : لذا شهد وخالد صبر

وجر خالد بلام قد حذف أولى من العطف على ذا فاعترف [3]

---

[1] شرح التسهيل (٣/٣٧٨)

[2] شرح الكافية الشافية (٣/١٢٤٢-١٢٤٣)

[3] شرح الكافية الشافية (٣/١٢٣٦)

العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض

نسب ابن مالك للأخفش جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة للخافض ،فقال في متن التسهيل: (وإعادته مختارة لا واجبة ، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين) [1].

وقال في شرحه: (جائي الباني: (قال تعالى: {والأرحام}، منصوبة، أي اتقوا الأرحام، وقال بعضهم (والأرحام) جر: والأول أحسن، لأنك لا تجري الظاهرة المجرور على الضمير المجرور)[2].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش [3] ،والكوفيين [4] ،ويونس [5] ،فمذهبهم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، واحتجوا بما يلي :

- السماع ، حيث جاءت شواهد في فصيح الكلام عطف فيها على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، نحو : قراءة ابن عباس والحسن البصري وحمزة [6] لقوله تعالى : {واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام} النساء (١) و قوله تعالى :{ ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم } النساء (١٢٧) فما في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في فيهن ، وقوله تعالى : {وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين} الحجر (٢٠) ، { وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام} البقرة (٢١٧) إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكتمل معمولاته [7] .

و منها أيضا : حكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه [8]. وقول الشاعر :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب وما بك والأيام من عجب[9]

وقول الاخر :

أكر على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتفي أم سواها [10]

---

[1] شرح التسهيل (٣/٣٧٥)

[2] الباني (١/ ٢٢٤).

[3] ارتشاف الضرب (٤/٢٠١٣) همع الهوامع (٥/٢٦٨-٢٦٧)

[4] معاني القرآن للفراء (١/٢٥٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٣٤٥) اللباب (١/٤٣٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٦٣) شرح الرضي (٢/٣٣٦) شرح الأشموني (٣/١١٤)

[5] ارتشاف الضرب (٤/٢٠١٣) همع الهوامع (٥/٢٦٨-٢٦٧)

[6] معاني القراءات (١/٢٩٠) ،النشر (٢/٢٤٧)

[7] شرح الأشموني (٣/١١٤) التصريح (٢/١٥١)

[8] البحر المحيط ( ) الدر المصون ( ) شرح الأشموني (٣/١١٤) التصريح (٢/١٥١)

[9] الكتاب (٢/٣٨٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٦٣)

[10] الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٦٣)

وقول الآخر :

تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف [1]

أما القياس:

فقد حملوه على عطف الظاهر على الظاهر ،وليس مثل المضمر على المظهر لأنك وإن لم تكسر لزم مجيء الضمير المخفوض غير متصل وهذا لا يكون في المخفوض[2].

- جواز توكيد الاسم الظاهر للضمير المخفوض وإبداله منه فكما جاز ذلك جاز العطف عليه [3].

وهذا المذهب خلاف مذهب البصريين الذين منعوا العطف على الضمير المخفوض دون إعادة للخافض [4] ،قال سيبويه : (ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور وذلك قولك :مررت بك وزيد وهذا أبوك وعمرو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا ينطق بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عنده بمنزلة التنوين فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم و لم يجز أن يتبعوها إياه وإن وصفوا ؛ لا يحسن أن تقول مررت بك أنت وزيد كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو : قمت أنت وزيد لإن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة اخر الفعل فليس من الفعل ولا من تمامه وهما حرفان يستغني كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه وهذا يكون من تمام الاسم وهو بدل من الزيادة التي في الاسم وحال الاسم إذا أضيف مثل حاله منفردا لا يستغني به ولكنهم يقولون مررت بكم أجمعين لأن أجمعين لا يكون إلا وصفا .)[5].

وحجتهم في ذلك السماع ،نحو قوله تعالى : {فقال لها وللأرض } فصلت (١١) { وعليها وعلى الفلك تحملون } المؤمنون (٢٢) {ينجيكم منها ومن كل كرب }الأنعام (٦٤) { نعبد إلهك وإله آبائك } البقرة (١٢٣).

أما القياس فهو:

-شبه ضمير الجر بالتنوين ومعاقبته له فلما لم يجز العطف على التنوين امتنع على الضمير المجرور.

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٣/٢)

[2] البسيط في شرح جمل الزجاجي (٣٤٦/١)

[3] ظاهرة التأويل في إعراب القرآن (٢٨)

[4] البسيط في شرح جمل الزجاجي (٣٤٥/١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٣/٢شرح الرضي (٣٣٦/٢) ارتشاف الضرب (٢٠١٣/٤) همع الهوامع (٢٦٨/٥-٢٦٧)

[5] الكتاب (٣٨١/٢)

والدليل على استوائهما أنهم يقولون يا غلام فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد وأنهما يكملان الاسم وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف وليس كذلك الاسم المظهر [1].

والدليل على شدة اتصاله أنه يقوم مقام التنوين في قولك : غلامه وغلامك وما أشبههما فلما لم يقم بنفسه واشتد اتصاله بالأول صار كبعض حروفه فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على بعض حروف الكلمة [2].

قال سيبويه : (وجاز قمت أنت وزيد و لم يجز مررت بك أنت وزيد لأن الفعل يستغني بالفاعل والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين) [3].

- امتناع وقوع الضمير المعطوف عليه موقع المعطوف فالأصل في المتعاطفين صلاحية حلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه[4].

- شدة اتصال الجار بمجروره فهما كشيء واحد ولذلك لم يفصل بينهما حتى في العطف إذ شبهوا العطف عليه بالعطف على بعض الكلمة [5] فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا يجوز [6].

فإذا قلت : مررت بزيد وعمرو ، فلم يتنزل الظاهر هنا مع الحرف منزلة الشيء الواحد لأنه ظاهر يأتي مرفوعا ومنصوبا وإذا كان كذلك كان منفصلا عن عامله ، وإذا قلت : مررت بك فقد تنزل الباء هنا مع الكاف منزلة الشيء الواحد لأنه على حرف واحد ، وأنه ضمير متصل لا يأتي إلا متصلا بعامله [7].

وهو أقوى عندهم من اتصال الفاعل المتصل لجواز اتصال الفاعل وانفصاله إذا لم يكن ضميرا متصلا، بخلاف المجرور أيا كان نوعه ضميرا أم اسما ظاهرا [8].

- عدم وجود ضمير منفصل للمجرور حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه فلم يبق إلا إعادة العامل [9].

أما موقفهم مما جاء من سماع :

فقد خطئوا من قرأ برواية الخفض لقوله تعالى { تساءلون به والأرحام } النساء (1) لأن هذا لا يجوز عندهم إلا في ضرورة الشعر [10].

---

[1] اللباب (٤٣٢/١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٣/٢)همع الهوامع (٢٦٨/٥-٢٦٧)

[2] التبصرة والتذكرة (١٤٠/١-١٤٢) .

[3] الكتاب (٣٨٢/٢)

[4] التبصرة والتذكرة (١٤٠/١-١٤٢) اللباب (٤٣٢/١) [4] البسيط في شرح جمل الزجاجي (٣٤٧/١)همع الهوامع (٢٦٨/٥-٢٦٧)

[5] اللباب (٤٣٢/١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٣/٢) الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٦/٢)

[6] الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٣/٢

[7] البسيط في شرح جمل الزجاجي (٣٤٧/١)

[8] شرح الرضي (٣٣٧/٢)

[9] شرح الرضي (٣٣٧/٢) الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٦/٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٣/٢

[10] التبصرة والتذكرة (١٤٠/١-١٤٢) وينظر ذلك بالتفصيل في ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم (٢١-٣٣)

وردت الآية بضعف قراءة الجر فيها [٢]، وممن ردها أبو العباس المبرد حيث لم يجوز القراءة بها [٣].وقيل: هي واو القسم وجواب القسم ما بعده [٤] .ولا يجوز أن تكون الواو للقسم لأنه يكون قسم السؤال لأن قبله واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء [٥] ، وقيل :أراد إعادة الباء ، فهو مجرور بباء مقدرة فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليها [٦].

قال ابن جني : (وإذا نصبت الأرحام أو جرت فهي فضلة ، والفضلة متعرضة للحذف والبذلة .). [٧]

وهذا القول غير مرضي من أبي العباس لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد الثقة مع أنه قد قرأها جماعة من غير السبعة كابن مسعود والقاسم وإبراهيم النخعي، والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها [٨].

أما قوله تعالى (والمسجد الحرام) فالمسجد مخفوض بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به [٩] ،وقيل :إن المسجد الحرام مجرور بالعطف على سبيل الله لا بالعطف على به ،لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به [١٠]. أما وجعلنا لكم فيها معايش فمن معطوفة على معايش نصبا [١١] .

وردت الأبيات بضعف روايتها وما يثبت منها فهو شاذ وبإمكانية تقدير الجار[١٢].أو على القسم [١٣].

وفي المسألة مذهب ثالث ؛هو مذهب الجرمي [١٤]،و الزيادي [١٥]،حيث فصلوا في المسألة فأوجبوا إعادة الخافض إذا لم يؤكد أما إذا أكد بضمير منفصل فلا يجب عود الضمير نحو: مررت بك أنت وزيد ومررت به

---

[١] التبصرة والتذكرة (١/١٤٠-١٤٢) وينظر ذلك بالتفصيل في ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم (٢١-٣٣)

[٢] اللباب (١٤٣٣) شرح المفصل (/٧٨)

[٣] المفصل (٧٨)

[٤] البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٣٤٦)، المفصل (/٧٨)اللباب (١٤٣٣)

[٥] شرح الرضي (٢/٣٣٦)

[٦] شرح المفصل (/٧٨) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٦٧)

[7] المحتسب (١/١٧٩)

[٨] المفصل (/٧٨)

[٩] التصريح (٢/١٥٢)

[10] الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٧٢)

[11] الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٧٢)

[١٢] اللباب (١٤٣٣)

[13] الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٧٢)

[١٤] شرح الرضي (٢/٣٣٦) وقصره في النسبة عليه ، ارتشاف الضرب (٤/٢٠١٣) شرح الأشموني (٣/١١٦)

[١٥] همع الهوامع (٥/٢٦٨-٢٦٧) ارتشاف الضرب (٤/٢٠١٣) شرح الأشموني (٣/١١٦)

ومررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد، ونسب للفراء حيث أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت به كلهم وزيد [1].

والمختـــار جواز العطف عليه مطلقا لتصرف العرب في العطف عليه فتارة بالواو وتارة بلا واو وتارة ببل وتارة بأو وتارة بأم وإن كان الأكثر أن يعاد الجار [2].

ورد بعـــدم سماع توكيد المجرور بالمرفوع وأنه خلاف الأصل و إعادة الجار أقرب وأخف [3]، ويجوز تركها عندهم ضرورة [4].

قال سيبويه : وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر [5].

أما موقف ابن مالك فقد تابع الأخفش الأوسط والكوفيين في إجازة العطف دون إعادة للخافض .

(وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار ، كقوله تعالى : { فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها } {وعلـــيخا وعـــلى الفلك تحملون } و{ ينجيكم منها ومن كل كرب} ، وإعادته مختارة لا واجبة ، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين) [6].

وتصـــدى للـــرد على حجج من ذهب إلى إيجاب إعادة الخافض من شبه الضمير بالتنوين و تعاقب المعطوف والمعطوف عليه في الموضع فقال :

(وللموجبين إعادة الجار حجتان : إحداهما أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلا يعطف عليه كما لا يعطـــف على التنوين . الثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر . وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار .

وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجـــار لمنع منه مع الإعادة، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، ولأنه لو عطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما . قد تبين ضعف الحجة الأولى.

وأمـــا الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطا في صحة العطف لم يجز : رب رجل وأخيه ، ولا أي فتى هيجاء أنت وجارها ولا كل شاة وسخلتها بدرهم ولا

---

[1] ارتشاف الضرب (٤/٢٠١٣)) شرح الأشموني (٣/١١٦)

[2] ارتشاف الضرب (٤/٢٠١٣)

[3] شرح الرضي (٢/٣٣٦)

[4] التبصرة والتذكرة (١/١٤٠-١٤٢) شرح الرضي (٢/٣٣٦) شرح المفصل لابن يعيش (/٧٨)

[5] الكتاب (٢/٣٨٢)

[6] شرح التسهيل (٣/٣٧٥)

الواهب المائة الهجان وعبدها ، وأمثال ذلك كثيرة ، فكما لم يمتنع فيها العطف ، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعا ، وجب الاعتراف بصحة الجواز)[1].

واستشهد بعد ذلك لتأييد هذه الإجازة بقوله تعالى:{وكفر به و المسجد الحرام } البقـــرة (٢١٧) فقال (بجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل لا ستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته ، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة ، وتوقي هذا المحظور حمل أبا علي الشلوبين على موافقة يونس والأخفش والكوفيين في هذه المسألة) ، وبقراءة حمزة { تساءلون به والأرحام } ، وبقوله صـــلى الله عليـــه وسلم ((إنما مثلكم والليهود والنصارى)) .

وقول بعض العرب: ما فيها غيره وفرسه، وساق مجموعة من الشواهد الشعريةمنها ما ذكر في عرض المسألة ، وأخرى غيرها، نحو قول الشاعر :

آبـــك أيـــــة بي أو مصـــــدر من حمـــر الجلة جأب حشـــور [2]

إذا بنا بل أنيســـان اتقـــت فئـــة ظلت مؤمنـــــة مما يعـــــاديها

بنا أبـــدا لاغيـــرنا تدرك المـــــنى وتكشف غماء الخطوب الفوادج

إذا أوقدوا نارا لـــحرب عـــدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها

لو كـــان لي وزهير ثالـــث وردت من الحمام عـــدانا شر مـــورود

أما في شرح الكافية الشافية فقد أغفل نسبة هذا المذهب للأخفش واكتفى بنسبة هذا المذهب للفراء ويونس في المتن،وقد نبه محقق الكتاب أن ما أثبته هو ما جاء في النسخة الأصل ،أما في بقية النسخ الأخرى فقد جاءت نسبة هذا المذهب للأخفش [3].

والناظر في هذه المسألة يلحظ أمرا وهو تقارب نص شرح التسهيل وشرح الكافية تقاربا شـــديدا، فكما أبطل في الأول حجج المانعين كذلك فعل في الثاني ، وكما ساق مجموعة من الشواهد في الأول فعل في الثاني ،إلا انه قد زاد عليها إجازة الفراء لقوله تعالى: { ومن لستم له برازقين } الحجر (٢٠) وبين أن ذلـــك عنده من القليل حيث نقل قوله : (وما أقل ما ترد العرب حرفا مخفوضا على مخفوض قد كني عنه).

ومن الشواهد التي لم ترد في شرح التسهيل قول الشاعر :

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيـــم ذي اللـــواء المحـــرق

---

[1] شرح التسهيل (٣/٣٧٦)

[2] الكتاب (٢/٣٨٢)

[3] شرح الكافية الشافية (٣/١٢٤٦)

فحسبك والضحـــاك سيفا مهنـــدا ونسب القول بجر الضحاك للأخفش

وبين بعد كل هذه الشواهد أن الذي سوغ له القول بإجازة العطف هو السماع حيث قال : (ولأجل القراءة المذكورة ، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر ، بل نبهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده)[1].

بـــل نبه على أن هذه الإجازة تنطبق على حكم المعطوف على ظاهر مجرور بعيد، إلا أنه نبه على أن النصـــب في هاتين المسألتين (عند عدم العود ، وعدم رفع المحل أجود من الجر ، ولذلك قرأ الأكثرون بنصب والأرحام . وأُجمع على نصب { منجوك وأهلك }، وعلى نصب { ورسلا قد قصصناهم عليك } مع أنه من جهـــة المعنى معطوف على الموحى إليهم ، إلا أنه بعد إذ فصل بـــ { وآتينا داود زبورا } فنصب حملا على المعنى . ولو جر لجاز كما جر : { وقوم نوح } في (الذاريات) أبو عمرو وحمزة والكسائي مع أن بعده من المعطوف عليه أشد .

ومـــع ذلك فالنصب فيه و(في) الأرحام أحق . وقرأ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد (والأرحام) بالرفع على الابتداء . أي : والأرحام مما يجب أن تتقوه وتحتاطوا لأنفسكم فيه.

وعلى هذه القراءة وشبيهها نبهت بقولي :

..... **وقد يرى للرفع عند ذاك حق**

وأشرت بقولي :

وإن يك المجرور مرفوع المحل فالنصب في حكم النحاة لن يحل

إلى قوله تعالى : { وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض } وقريء بالرفع على موضع (من ورقة))[2].

وعود حرف الجر في عطف على ضمير جر أو بعيد فضـــــلا

وحيث لا يعـــاد فالنصب أحـــق وقد يرى للرفع عند ذاك حق[3]

أمـــا في شواهد التوضيح فقد ذكر إجازة الأخفش للعطف في قول عمر رضي الله عنه : (وما لنا والرمل ، إنما كنا راءينا به المشركين ، وقد أهلكهم الله)[4].

فقال :

---

[1] شرح الكلفية الشافية (١٢٣٧/٣)

[2] شرح الكلفية الشافية (١٢٥٤/٣-١٢٥٦)

[3] شرح الكلفية الشافية (١٢٣٧/٣)

[4] شواهد التوضيح (١٨٢)

فقال :

(وأجاز الأخفش والكوفيون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار فيجوز على مذهبهم: ما لنا والرمل بالجر وروى الأخفش في حسبك والضحاك سيف مهند الجر على العطف والنصب على كونه مفعولا معه فيجوز على مذهبهم : مالنا والرمل بالجر)[٢].

ونلحظ في هذه المسألة أيضا بعد ابن مالك عن التأويل متى ما أمكن ذلك سبيلا ، إضافة لميله لسهولة الاستعمال وتعددهمن خلال إجازته للعطف .

[١] شواهد التوضيح (١٨٢)

[٢] شواهد التوضيح (١٨٣)

إبدال الظاهر من المضمر المتكلم

اختلف النحاة في حكم إبدال الظاهر من المضمر المتكلم، فنسب ابن مالك للأخفش جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم دون اشتراط لأن يفيد معنى الإحاطة حيث قال: (فلو لم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلة و لم يمتنع، كما زعم غير الأخفش. والدليل على ثبوته قول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : ((أتينا النبي صلى الله عليه وسلم نفرٌ من الأشعريين)) . ومثله قول الشاعر :

وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحل

ومثله :

بكم قريشٍ كفينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا ١

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش محتجا بقوله : { ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم } الأنعام (١٢) . فقوله الذين خسروا أنفسهم عنده بدل من الكاف والميم وهو ضمير المخاطبين ٢.

وهو مذهب الكوفيين ٣ ، وحجتهم السماع كما تبين من خلال الآية السابقة ومثلها قول حميد :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما

فحميد بدل من الياء في اعرفوني ٤

والقياس على جواز البدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قوله :

على حالة لو أن في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم

فحاتم بدل من الضمير في جوده، وذلك لأن ضمير الغائب أيضا لا يدخله لبس ولهذا منعوا من نعته ، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته فإذا ثبت جوازه حيث لا لبس لم ينكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب ٥.

واستدلوا بجواز ذلك في الاستثناء فتقول : ما ضربتكم إلا زيدا وهو قول قطرب ٦.

---

١ شرح التسهيل (٣/٣٣٤)

٢ شرح المفصل (٣/٧٠) شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٩١) ، المساعد (٢/٤٣٢)

٣ ارتشاف الضرب (٤/١٩٦٤) المساعد (٢/٤٣٢) همع الهوامع (٥/٢٢٢) التصريح (٢/١٦١) حاشية الصبان (٣/١٢٩)

٤ شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٩١) ، المساعد (٢/٤٣٢)

٥ شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٩١) وينظر همع الهوامع (٥/٢٢٢)

٦ ارتشاف الضرب (٤/١٩٦٤) همع الهوامع (٥/٢٢٢) حاشية الصبان (٣/١٢٩)

ومما احتجوا به عدم اشتراط اتحاد مدلول البدل والمبدل منه في بدل الكل ،فلو اتحدا لكان الثاني توكيدا للأول لا بدلا ، ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الأول لإجازتهم نحو: مررت بزيد رجل عاقل، فرجل نكرة أفادت ما تفيده المعرفة وإن كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في النكرة ١.

ورد الأول بأن نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث ناب مناب ما لا ينعت وهو الظاهر المعاد ، فقولك : لقيت رجلا فضربته ، الهاء نائبة مناب ما لا ينعت وهو الظاهر المعاد .ألا ترى أن قولك : لقيت رجلا فضربته الهاء نائبة مناب قولك :فضربتُ الرجل ، وأنت لو قلت : فضربت الرجل العاقل لم يجز فكذلك لم ينعت ما ناب منابه وإنما الذي امتنع نعته من المضمرات لأنه لا يدخله لبس ضمير المتكلم أو المخاطب فإذ تبين أن ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه فإن عاد على ملبس كان مثله وإن عاد على غير ملبس كان مثله . وإذ امتنع نعته لما ذكرنا جاز الإبدال منه ، إذ لا مانع منه وتبين أن ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع الإبدال منهما كما يمتنع نعتهما ٢.

وخرجت الآية على أن الذين نعت مقطوع للذم إما مرفوع الموضع أو منصوبه ،ولا يلزم أن يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف٣. أو أنه مبتدأ مستأنف وخبره فهم لا يؤمنون٤.

أما قول الشاعر السابق فخرج على أن حميدا منصوب بإضمار فعل على الاختصاص ، كأنه قال : أعني حميدا وهو محمول على الاستئناف ٥.

ومذهب جمهور النحاة منع بدل الظاهر من الضمير إذا كان لمتكلم أو مخاطب بدل كل من كل ٦ ونسب لجمهور البصريين٧.

فلا يجيزون نحو: بي المسكين مررت٨ ، إلا إذا أفاد إحاطة نحو : تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا وأكرمتكم أكابركم و أصاغركم ٩.

وحجتهم في ذلك :

---

١ شرح الرضي (٢/٣٩١)

٢ شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٩١)

٣ شرح الرضي (٢/٣٩٢)

٤ شرح المفصل (٣/٧٠)

٥ شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٩١)

٦ شرح المفصل (٣/٧٠) همع الهوامع (٥/٢٢٢)

٧ ارتشاف الضرب (٤/١٩٦٤) المساعد (٢/٤٣٢) التصريح (٢/١٦١) حاشية الصبان (٣/١٢٩)

٨ شرح الرضي (٢/٣٩١)

٩ همع الهوامع (٥/٢٢٢)

إن البدل ينبغي أن يفيد ما لا يفيده المبدل منه لذا لم يجز بزيد رجل وإفادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول وأما بدل الكل فمدلوله مدلول الأول فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين أي المتكلم والمخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه فيكون أنقص في الإفادة منه إذ المدلولان واحد وفي الأول زيادة تعريف ١.

وإنما امتنع في بدل الظاهر من المضمر لأن الأول أخص من الثاني والمقصود من البدل البيان والمضمر أعرف الأسماء إذا كان اعرف المعارف كضمير المتكلم والمخاطب فجاز فيه ما لم يجز فيهما ٢.

أما موقف ابن مالك فهو الموافقة لصحة السماع، ولكن دون توسع فقال: (فلو لم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلة و لم يمتنع ، كما زعم غير الأخفش. والدليل على ثبوته قول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : ((أتينا النبي صلى الله عليه وسلم نفرٌ من الأشعريين)) . ومثله قول الشاعر :

وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحل

ومثله :

بكم قريشٍ كفينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا ٣

أما في شرح الكافية الشافية فقد ذكر رأي الأخفش دون بيان لموقفه منه بل اكتفى بعرض الشواهد فقال وأجاز الأخفش والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهر لا توكيد فيه ، ولا تبعيض ولا اشتمال . وعلى مذهبه ومذهبهم في ذلك جاء قول الشاعر :

وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحل

يريد بـ (مستلئم) : متدرعا ، ولا يعني إلا نفسه .وعلى هذا حمل الأخفش (الذين) من قوله – تعالى – { ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم } .

وأنشد الكوفيون :

فلأحشأنك مشقصا أوسا أويس من الهباله

وجعلوا (أوسا) بدلا من كاف (لأحشأنك) ؛ لأن الذي يقال له : أوس ، وأويس.وجعل البصريون (أوسا) مصدر آس أوسة بمعنى عوضة.

---

١ شرح الرضي (٣٩١/٢)

٢ الإيضاح في شرح المفصل (٤٥١/١-٤٥٢) شرح المفصل (٧٠/٣) همع الهوامع (٢٢٢/٥)

٣ شرح التسهيل (٣٣٤/٣)

المبحث الخامس:

مسائل متفرقة

التعدي والنيابة والإضافة

تعدي سمع

اختلف النحاة في حكم تعدية سمع ؛فمذهب جمهور النحاة جواز تعدي سمع لمفعول واحد بشرط أن يكون مفعولها من المسموعات، نحو : سمعتُ قراءة زيد . أما إذا كان مفعولها من غير المسموعات نحو :سمعتُ زيدا يتكلم ففي المسألة خلاف ذكر ابن مالك طرفا منه في شرح التسهيل حينما نسب للأخفش جواز تعديتها إلى مفعولين حملا على باب ظن وأخواتها فقال:

[ألحق الأخفش والفارسي بعلم ذات المفعولين سمع الواقعة على اسم عين ، ولا يكون تالي مفعوليها إلا فعلا يدل على صوت ، كقوله تعالى : { سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم } ...] [1].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش في أكثر من مصنف نحوي [2] ،و نسب هذا المذهب للفارسي أيضا [3] ، و ابن باب شاذ [4] ،واختاره ابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن عصفور [5].

وحجتهم : القياس على ظننت وأخواتها في تعديها لمفعولين ؛ وذلك أن الأصل في سمع أن يكون مفعولها من المسموعات ؛ فلما دخلت على ما لا يسمع أثبت لها مفعول ثان يعطي معنى المسموع كما أن ظننت لما دخلت على زيد وهو غير مظنون في المعنى أتي لها بمفعول ثان يعطي معنى المظنون فقيل : ظننت زيدا يتكلم [6]. فالذي سوغ لهم القول بتعديتها جانبان جانب المعنى وجانب الاستعمال : أما المعنى فلأن هذا الفعل يحتاج إلى مسموع.

وأما من جهة الاستعمال فلقولهم : سمعت زيدا يقول ذلك وسمعته قائلا ، وقوله تعالى : { هل يسمعونكم إذ تدعون } الشعراء (٧٢). فلولا أن الفعل يتعدى إلى مفعولين لم يقل : إذ تدعون لأن المعنى حينئذ : هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون وذلك لا يحسن [7].

وهذا المذهب خلاف مذهب الجمهور ، حيث أن مذهبهم منع تعديتها إلا إلى مفعول واحد [8]، فإذا قلت : سمعتُ زيدا يتكلم فإن زيدا مفعول لسمعتُ على تقدير حذف مضاف كأنك قلت : سمعت صوت

---

[1] شرح التسهيل (٢/٨٥)

[2] ارتشاف الضرب (٤/٢١٠٦) شفاء العليل (١/٣٩٦) تعليق الفرائد (٤/١٥٤) دون نسبة في شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٠٢)

[3] ارتشاف الضرب (٤/٢١٠٦) شفاء همع الهوامع (٢/٢١٩)

[4] تعليق الفرائد (٤/١٥٤))، همع الهوامع (٢/٢١٩)

[5] تعليق الفرائد (٤/١٥٥) همع الهوامع (٢/٢١٩)

[6] شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٠٢)

[7] تعليق الفرائد (٤/١٥٥)

[8] شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٠٢) ارتشاف الضرب (٤/٢١٠٥) تعليق الفرائد (٤/١٥٤) ، همع الهوامع (٢/٢١٩)

زيد يتكلم ، ويكون في موضع الحال المبينة أي :سمعت صوت زيد في حال أن زيدا يتكلم[1] ، وإنما جاز حذف المضاف لفهم المعنى إذ معلوم أن زيدا في نفسه لا يسمع[2] .**وحجتهم في ذلك :**

-- طرد الباب على وتيرة واحدة لأن سمع من أفعال الحواس التي تتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : ذقت طعامك ، وشممت طيبا ، ولمست حريرا ، وأبصرت زيدا ، فكذا سمع مثلها[3].

انتفاء إمكانية إلحاقها بأي باب من أبواب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، فإنها لو كانت مما يتعدى إلى مفعولين لم تخلُ أن تكون من باب أعطيت أو من باب ظننت ، فباطل أن تكون من باب أعطيت لأن ((يتكلم)) فعل والفعل لا يكون في موضع المفعول الثاني من باب أعطيت وأمثاله .

وباطل أن يكون من باب ظننت ، لأن ظننت وأخواتها يجوز إلغاؤها ولا يجوز إلغاء سمعت ، وأيضا تقول : سمعتُ زيدا ، ولا يجوز ذلك في باب ظننت ، فثبت أنها مما يتعدى إلى واحد[4].

أما عن موقف ابن مالك :

فلم يفصح عن رأيه في المسألة بل اكتفى بذكر جواز التعدي بناء على مذهب الأخفش والفارسي ، ثم تطرق إلى بعض من أحوال المفعول الثاني كالحذف وحكم هذا الحذف وكأنه يلمح إلى قبوله هذا الرأي فقال :

| ويجوز حذفه إن علم كقوله تعالى : { هل يسمعونكم إذ تدعون } أي : هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون؟ ويجوز أن يكون مما حذف فيه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير : هل يسمعون دعاءكم ؟ ولا يقاس على هذا الحذف بلا دليل نحو أن يقال : سمعت زيدا على تقدير : سمعت دعاء زيد ، إذ ليس تقدير الدعاء بأولى من تقدير غيره . فلو وجد دليل على تعيين المحذوف كما في الآية حسن الحذف|[5].

وقد عرض لهذه المسألة أيضا في شرحه للكافية الشافية دون إطناب أو بيان لموقفه منها فقال :

و(عد) مع (هب) و(تعلم) و(سمع) إن يك باسم غير مسموع تبع[6]

|وألحق الأخفش وأبو علي الفارسي بأفعال هذا الباب (سمع) إذا وليها اسم غير مسموع كقولك : (سمعت زيدا يقرأ) .فإذا وليها اسم مسموع اكتفت به كقولك :(سمعتُ) حديثك)|[7].

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور (٣٠٢/١) ارتشاف الضرب (٢١٠٥/٤) همع الهوامع (٢١٩/٢)

[2] شرح الجمل لابن عصفور (٣٠٢/١-٣٠٣)

[3] شرح الجمل لابن عصفور (٣٠٢/١ ٣٠٣) همع الهوامع (٢١٩/٢ ٢٢٠)

[4] شرح الجمل لابن عصفور (٣٠٢/١-٣٠٣) همع الهوامع (٢١٩/٢-٢٢٠)

[5] شرح التسهيل (٨٠/٢)

[6] شرح الكافية الشافية (٥٤١/٢)

[7] شرح الكافية الشافية (٥٤٧/٢)

تعدية ظـن

نسب ابن مالك للأخفش جواز تعدية ظن وأخواتها إلى ثلاثة مفاعيل حيث قال: أعلم وأرى وأخواتهما، فقال : (وألحق الأخفش أظن وأخواتها المذكورة بعدها) [1].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش فظاهر مذهبه جواز تعدية ظن وأخواتها إلى ثلاثة مفاعيل قياسا على أرى وأعلم ،فيقال : أظننت زيدا عمرا منطلقا ،وأزعمته أخاه سائرا ، و الأصل : ظن زيدٌ عمرا منطلقـــا ، وزعم زيد أخاه سائرا [2] ، وهو مختار ابن السراج [3].

وهذا المذهب خلاف مذهب البصريين [4] ، والمازني [5] ، حيث منعوا تعدية ظن وأخواتها إلى ثلاثـــة مفاعيل واقتصروا في التعدية على السماع ،وما جاء بخلاف ذلك فهو مخرج على التضمين أو على حـــذف حرف الجر أو الحال [6].

أما موقف ابن مالك في هذه المسألة :فظاهر مذهبه مخالفة الأخفش حيث ذكر الرد الذي رد به على الأخفش بعد ذكر مذهبه في المسألة وهو ضعف القياس ،لأن المحمول عليه لا بد أن أصلا وليس مخالفا للقياس لأن تعدية الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل خلاف الأصل ، فالذي سوغ القول بجواز تعديتها هو السماع فينبغي أن يقتصر عليه فقال :(ورد مذهب الأخفش بأن قيل : حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد فصيد ، وما يتعدى إلى واحد بما يعدى إلى اثنين فصاعدا ، وأرى في الأصل ما يعدى إلى ثلاثة فصاعدا فحق بها متعد إلى اثنين ، فمقتضى هذا ألا يعدى بالهمزة متعد إلى اثنين لعدم أصل ملحق به ، لكن سمع تعدي أعلـــم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل ، ولم يلتفت بعلم ورأى شيء من أخواتهما ، لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه) [7].

---

[1] شرح التسهيل (٢/١٠٠)

[2] الخصائص (١/٢٧٢) التبصرة والتذكرة (١/١٢٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٦٦) ،شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٠٤) ، شرح الرضي (٤/١٤٢) ، المساعد (١/٣٨٣) ،شفاء العليل (١/٤٠٩) ، ارتشاف الضرب (٤/٢١٣١) ، شرح الأشموني (٢/٤٢)همع الهوامع (٢/٢٥٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٤٤٩) والتصريح (١/٢٦٤)دون نسبة ،

[3] ارتشاف الضرب (٤/٢١٣١) المساعد (١/٣٨٣) تعليق الفرائد (٤/٢١٥) همع الهوامع (٢/٢٥٢)

[4] التبصرة والتذكرة (١/١٢٠) التصريح (١/٢٦٤)

[5] الخصائص (١/٢٧٢) ، البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٤٥٠)

[6] همع الهوامع (٢/٢٥٢)

[7] شرح التسهيل (٢/١٠٠)

وهو ذات الرد الذي رد به في شرحه للكافية الشافية ، إلا أنا نلحظ هاهنا تصريحه بضعف مـــذهب الأخفش فقال :

[ومذهبه في هذا ضعيف لأن المعدى بالهمزة فرع المعدى بالتجرد وليس في الأفعال متعديا بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . فكان مقتضى هذا ألا ينقل (علم) و رأى إلى ثلاثة لكن ورد.

(السماع بنقلهما فقبل . ووجب ألا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع . ولو ساغ القياس على (أعلم) و(أرى) لجاز أن يقال : (أكسيت زيدا عمرا ثوبا) . وهذا لا يجوز بإجماع] [1].

ولعلنا نلمح في نظمه للكافية الشافية نوعا من الطرافة عبر عنها بقوله :

سوى رأى من أخواته جرى　　مع همزة النقل كما يجري أرى

بذلك الأخفش قدما حكما　　ومن يخالـــــفه هنا فقد سما

وما ذهب إليه ابن مالك هو الصواب لعدم السماع ؛لأن التعدية كما ذكر موقوفة على الســـماع [2] ،فلم تسمع إلا في المجمع على تعديته أرى وأعلم [3] ،(و لفظان لا ينبغي القياس عليهما) [4] ،وزاد سيبويـــــه أنبأ [5].

ولأنه لو جاز القياس على أرى وأعلم لجازت تعدية جميع الأفعال التي تتعدى لمفعولين ولو كانت مـــن غير أفعال القلوب بالهمزة نحو : أكسوتك زيدا جبة ، أو بالتضعيف ، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعديها ولازمها بالتضعيف والهمزة [6] وهذا غير صحيح، خاصة وأن العرب قد استغنت عن التعدية بقولهم جعلتـــه يظنه عاقلا [7].

---

[1] شرح الكافية الشافية (٢/٥٧٢-٥٧٣)

[2] شرح الرضي (٤/١٤٢)

[3] شرح المفصل لابن يعيش (٧/٦٦)البسيط في شرح جمل الزجاجي (١/٤٥٠) التبصرة والتذكرة (١/١٢٠)

[4] شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٠٤)

[5] الكتاب (١/٤١) شرح الجمل لابن خروف (١/٣٦٧) همع الهوامع (٢/٢٥١)

[6] شرح الرضي (٤/١٤٢)

[7] الخصائص (١/٢٧٢)

نيابة غير المفعول به

نسب ابن مالك للأخفش جواز نيابة غير المفعول مع وجوده ، فقال : (وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول مع وجوده ، ...)١.

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش ٢، والكوفيين٣ ، حيث أجازوا هذه النيابة فيجوز على قولهم نحو : (ضرب الضربُ الشديدُ زيدا ودفع الدفعُ الذي تعرف إلى محمد دينارا ، وقتل القتلُ يوم الجمعة أخاك) ونحو هذه من المسائل . وصحح بعض النحويين مذهب الأخفش ، فقالوا: إن مراده هو نيابة غير المفعول به عند تقدمه على المفعول به٤.

وحجتهم في ذلك :

- السماع الصحيح ومن أمثلته قوله تعالى: { ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا } الإسراء (١٣)، {ليجزى قوما بما كانوا يكسبون } الجاثية (١٤).

وقول الشاعر :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

- والقياس وإن لم يرد به الاستعمال ٥، فـ(الظرف وحرف الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولا بهما على السعة فصار كالمفعول به وكما جاز أن يجعل المفعول به قائما مقام الفاعل كذلك هذه الأشياء)٦. فالظرف وحرف الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولا بهما على السعة فصار كالمفعول به وكما جاز أن يجعل المفعول به قائما مقام الفاعل كذلك هذه الأشياء ورد بأن المفعول به من أشبه بالفاعل وإذا دعت الحاجة إلى نيابة شيء يقام مقام غيره فأولى ما كان النائب ما هو أشبه بالمنوب٧.

وهذا المذهب خلاف مذهب سيبويه ٨ ، وجمهور النحاة الذين منعوا نيابة غير المفعول به عند وجود المفعول فلا يقام الجار والمجرور والظرف وغيرهما إلا عند غيابه٩.

---

١ شرح التسهيل (١٢٨/٢)

٢ الخصائص (٣٩٨/١) المقاصد الشافية (٤٢/١) المساعد (٣٩٨/١) ارتشاف الضرب (١٣٣٨/٣) همع الهوامع (٢٦٥/٢)

٣ التبيين (٢٦٩) اللباب في علل البناء والإعراب (١٥٩/١) المساعد (٣٩٨/١) شرح الأشموني (٦٧/٢) ارتشاف الضرب (١٣٣٨/٣) هم الهوامع (٢٦/٢ ٥)

٤المقاصد الشافية (٤٢/١) المساعد (٣٩٨/١-٣٩٩) شرح الأشموني (٦٨/٢) ارتشاف الضرب (١٣٣٨/٣) همع الهوامع (٢٦/٢ ٥)

٥ الخصائص (٣٩٨/١)

٦ التبيين (٢٦٩)

٧ التبيين (٢٦٩)

٨ شرح الأشموني (٦٧/٢)

٩ اللمع في العربية (٨٤) شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٧-٧٥) المقاصد الشافية (٤٢/١)

- إن المفعول به أقرب إلى الفعل من الظرف والجار والمجرور والمصدر ،لأن الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل ١.

- إن المفعول شريك الفاعل في تحقق الفعل ،فالفاعل يخرج المصدر من العدم إلى الوجود أو يوجده والمفعول به حافظ لوجوده من حيث كونه محلا له ، فلا يستقيم تجدد المصدر إذا فرضنا انتفاء أحدهما ، ولذلك لما جعلت العرب في الأفعال ما لا يتعدى فلا يكون للمفعول به حظ فيه أفردوا المفعول به بقبيل من الأفعال لا حظ للفاعل فيه قصاصا٢.

- موافقة العرب في الاستعمال الصحيح ، فالكثير المسموع هو نيابة المفعول عند وجوده ، أما نيابة غيره مع وجوده ففيها خروج عن كلام العرب٣.

-إن نيابة غير المفعول مع وجوده فيها تقديم الفرع على الأصل لغير موجب ؛ لأن غير المفعول به إنما يقام بعد أن يقدر مفعولا به مجازا ، فالمشبه لا يقوى قوة المشبه به فإذا اجتمعا لم يصح تقديم الأضعف على الأقوى ٤.

-إن الفعل يصل إلى المفعول بنفسه ، ولا دلالة في الفعل عليه بخلاف الظرف والجار والمجرور والمصدر ٥.

-جعل المفعول به فاعلا في اللفظ نحو قولهم : (مات زيد وطلعت الشمس ورخص السعر)٦.

-جواز الاقتصار على المفعول وعدم ذكر الفاعل كقولك : عنيت بحاجتك ونفست المرأة وجن الرجل ٧.

أما عن موقف ابن مالك فهو الموافقة لمجيء السماع بذلك فقد ساق ابن مالك شواهد عن العرب متعددة أقيم فيها غير المفعول مع وجوده.

قال ابن مالك : (وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، ومنه قراءة أبي جعفر : { ليجزى قوما بما كانوا يكسبون } فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوما منصوبا وهو مفعول به ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكلاب وهو مفعول به . ومثله قول الراجز :

---

١ شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٣٥١/٢)

٢ شرح اللمع لابن برهان (٤٦/١) ، التبيين (٢٦٨-٢٦٩) اللباب في علل البناء والإعراب (١٥٩/١)

٣ شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٧-٧٥)

٤ المقاصد الشافية (٤٢/١)

٥ التبيين (٢٦٩) ، اللباب في علل البناء والإعراب (١٥٩/١)

٦ المرجع السابق

٧ المرجع السابق

أتيح لي من العدى نذيرا　　به وقيت الشر مستطيرا

ومثله :

وإنما يرضي المنيب ربه　　ما دام معنـــيا بذكر قلبه

ومثله:

لم يعن بالعلياء إلا سيدا　　ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

وزعم ابن بابشاذ أن جرو كلب منادى والكلاب منصوب بولدت .

كذا فعل في شرحه للكافية الشافية ١، حيث قال : (ولا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينـــوب غـــير المفعول به وهو موجود . وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ويؤيد مذهبهم قراءة بعض القراء : { ليجزى قوما بما كانوا يكسبون } . فأسند ليجزي إلى الجار والمجرور . ونصب قوما وهو مفعول به . ومثل هذه القـــراءة قول الراجز:

لم يعن بالعلياء إلا سيدا　　ولا شجا ذا الغي إلا ذو هدى

ومثله قول الآخر :

ليس منيبا امرؤ منبـــه　　للصالحات متناس ذنبه

وإنما يرضي المنيب ربه　　ما دام معنيا بذكر قلبه) ٢

وخرج عليه قول خباب الذي خرجه في شواهد التوضيح والتصحيح حيث قال : (فلم يترك إلا نمرة كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه وإذا غطي بها رجليه خرج رأسه) : [والوجه في نصبه أن يكون غطى مسندا إلى ضمير النمرة ، على تأويل كفن . وتضمين غُطِّي معنى كسي . أو إلى ضمير الميت وتقدير علـــى جـــارة لرجليه أو إلى ما دل عليه غطي من المصدر فإن نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به جائزة عنـــدي وعند الأخفش والكوفيين ، ولكن بشرط أن يلفظ به مخصصا أو ينوى ويدل على تخصيصه قرينة : وقرينـــة التخصيص هنا موجودة وهي وصف الرواي النمرة بعدم الشمول والافتقار إلى جذبها من علو وسفل ، فحصل بذكر التغطية تخصيص] ٣.

١ شرح الكافية الشافية (٢/٦٠٩-٦١٠)

٢ شرح الكافية الشافية (٢/٦٠٩-٦١٠)

٣ شواهد التوضيح والتصحيح (١٧٠)

فنلحظ أنه خصص جواز هذه النيابة عندهم بأن يلفظ بالمصدر النائب مخصصا أو ينوى تخصيصه بقرينة دالة عليه.

قال في شرحه للعمدة : (فنبهت على أن المفعول به وظرفي الزمان والمكان والمصدر مستحقة للنصب إذا لم تنب عن الفاعل إما لأنه موجود كقولك : سيرت زيدا فرسخين تسييرا عنيفا . وإما لنيابة غيرها عنه كقولك على مذهب الأخفش والكوفيين سير على الراحلة زيدا يوم : الجمعة فرسخين تسييرا عنيفا فالنائب عن الفاعل في هذه المسألة الجار والمجرور فلذلك نصب المفعول به والظرفان والمصدر وقلت على مذهب الأخفش والكوفيين لأن غيرهم يلتزم في المسألة رفع زيد لأنه مفعول به فلا يقيمون مقام الفاعل غيره عند وجوده) ١ .

(فلو كان في الجملة مفعول به لم ينب عن الفاعل غيره عند غير البصريين إلا الأخفش فإنه والكوفيين يجيزون نيابة بعض الثلاثة عن الفاعل مع وجود المفعول به وبقولهم أقول في هذا لثبوت السماع به وأقوى الشواهد في ذلك قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني : { ليجزى قوما بما كانوا يكسبون } فأسند يجزى إلى الجار والمجرور ونصب قوما وهو مفعول به)٢.

ونخرج من كل ذلك بميل ابن مالك للبعد عن التأويل ، حيث تأول المانعون الشواهد بتأويلات منها ما هو قريب ومنها ما هو بعيد ، وحملوا الشواهد على الشذوذ، فقوله تعالى: { ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا } يقدر فيه مفعول به مضمر في الفعل يعود على الطائر في قوله وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ،وكتاب منصوب على الحال والتقدير ويخرج له يوم القيامة طائره أي عمله كتابا أي مكتوبا وهو محذوف في قراءة الجماعة ونخرج له يوم القيامة كتابا أي ونخرج له طائره أي عمله كتابا فهو ليس على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكتاب على أنه مفعول به٣.

و قوله تعالى : { ليجزى قوما بما كانوا يكسبون } حكم بشذوذه ٤ ،وخرجت الآية على تقدير فعل مضمر ناصب لقوما يدل عليه يجزى كأنه قال : جزى الله قوما ن ويكون مفعول يجزى ضمير المصدر المفهوم كأنه قال : ليجزى هو أو ليجزى الجزاء ٥.

وأما قول الشاعر:

---

١ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (١/١٨٩)

٢ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (١/١٨٦-١٨٧)

٣ شرح المفصل لابن يعيش (٧/٧٤-٧٥)

٤ التبصرة والتذكرة (١/١٢٧) شرح المفصل لابن يعيش (٧/٧٥)

٥ شرح الجمل لابن عصفور/٥٣٧-٥٣٨)

فلو ولدت قفيرة جرو كلب

فخرج على الضرورة بل على (أقبح الضرورة ومثله لا يعتد أصلا ، بل لا يثبت إلا محتقرا شاذا)١، أو أن يكون المفعول منصوبا بولدت فلا يكون لسُب ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور ويكون جـــرو كلـــب منـــادى محذوفا منه حرف النداء كـــأنه قال : ولو ولدت قفيرة الكلابَ يا جروَ كلب لسُب بذلك الجرو ٢.

١ الخصائص (١/٣٩٨-٣٩٩) شرح الجمل لابن عصفور/٥٣٧-٥٣٨)

٢ شرح الجمل لابن عصفور/٥٣٧-٥٣٨) شرح المفصل لابن يعيش (٧/٧٥-٧٦)

نيابة الظرف الذي لا يتصرف

يشترط في الظرف الذي ينوب مناب المفعول به أن يكون تماماً متصرفا ، ويقصد بذلك أنه يجوز استعماله في موضوع الرفع فتقول: قيم يوم الجمعة ولو قلت : قيم سحر لم يجز لأن سحر لا يتصرف١ .

ونسب ابن مالك للأخفش جواز نيابة الظرف الذي لا يتصرف فقال: (وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول: جُلِس عندك، ومذهبه في ذلك ضعيف)٢.

وتابعه في هذه النسبة من خلفه من النحاة٣، فيجوز عنده نحو: أقيم عندك وجلس ثم ،وكذلك سائر الظروف غير المتصرفة ، نحو :سحر وسحيرا وضحى وضحوة وعشاء وعتمة لأوقات بعينها ،ونسب هذا المذهب للكوفيين٤ ، وهو خلاف مذهب الجمهور٥.

وبين حجة ذلك في شرحه للعمدة الحافظ وعمدة اللافظ فقال:

(وقيدت ما ينوب من الفاعل من الظروف والمصادر بالتصرف والاختصاص تنبيها على أن ما ليس متصرفاً منها كعند ومعاذ الله لا ينوب عن الفاعل لأن النائب عنه مستحق للرفع وما لا يتصرف من الظروف والمصادر ملازم للنصب فامتنعت نيابتها عن الفاعل)٦.

---

1 شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٣٦).

2 شرح التسهيل (٢/ ١٢٨).

3 المقاصد الشافية (١/ ٣٦) المساعد (١/ ٣٩٨) شفاء العليل (١/ ٤١٨) تعليق الفرائد (٤/ ٢٥٦) همع الهوامع (٢/ ٢٦٧).

4 همع الهوامع (٢/ ٢٦٧).

5 المقاصد الشافية (١/ ٣٦).

6 شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (١/ ١٨٧).

القياس على المصدر النائب عن فعله

نسب ابن مالك للأخفش جواز القياس على المصدر النائب عن فعله ، فقال بعد تمثيله لجواز مجيئه أمرا أو دعاءا أو توبيخا بعد استفهام أو بدونه أو بعد فعل خبري مقصود به الإنشاء أو الوعد :[وهذه الأنواع عند أبي الحسن الأخفش وأبي زكريا الفراء مطردة صالحة للقياس على ما سمع منها] ١.

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش ،حيث نسب إليه جواز القياس على ما جاء من هذه المصادر في الأمـــر ، والدعاء ، والاستفهام بتوبيخ وغير توبيخ ، وفي التوبيخ بغير استفهام ، وفي الخبر المقصود به الإنشاء، أو الوعد ونسب للفراء أيضا٢.

وقيـــل :إن مذهبهما جـــواز القياس على ما جاء منها في الأمر والاستفهام فقط ، واختاره بعض متأخري المغاربة ٣.

وهذا المذهب أقرب المذهبين المنسوبين للفراء والأخفش صحة؛ لموافقته ما جاء عنهم حيث نقل ابن السراج عن الأخفش ما يؤكد جواز القياس على ما جاء من هذه المصادر في الأمر،حيث قال :[وذلك إذا قلت سقيا لزيد ، وإنما تريد سقى الله زيدا ،ولو قلت : سقيا الله زيدا ، كان جيدا ، لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل ، ولو قلت : أكلا زيد الخبز وأنت تأمره ، كان جائزا، كقوله :فندلا زريق المال ندل الثعالب] ٤.

وجاء في معاني القرآن للفراء كذلك نصوص تقوي صحة نسبة هذا المذهب إليه، من ذلك حديثه عند قوله تعالى { غفرانك ربنا وإليك المصير }البقرة (٢٨٥) وقال :[مصدر وقع في موضع أمر فنصب. وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت] ٥. وقال في موضع آخر : وينصب الفعل إذا كان أمرا عند الشيء يقع ليس بدائم ؛ مثل قولك للرجل : إذا أخذت في عملك فجدا جدا وسيرا سيرا . نصبت لأنك لم تنو به العموم فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله] ٦. وقال عند قوله تعالى :{ فضرب الرقاب } : نصب

---

1 شرح التسهيل (٣/١٢٥-١٢٧)

٢ المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٤١-٢٤٢) واختاره ابن عقيل ينظر شرحه على الألفية (١/ ٥٦٥) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٥٤) و لم ينسبه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لأحد (٢/ ٢٨٥)

٣ المقاصد الشافية (٢/ ٢٣٨) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٤١-٢٤٢) وعبر أبو حيان و السيوطي عن ذلك بالدعاء ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٦١) (٥/ ٢٢٥٤) همع الهوامع (٣/ ١٠٦) و لم ينسبه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لأحد (٢/ ٢٨٥) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية (٣٧٢)

٤ الأصول (١/ ١٦٧)

٥ معاني القرآن للفراء (١/ ١٨٨)

٦ معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٩) وينظر (٣/ ٥٧)

على الأمر ، والذي نصب به مضمر ، وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماء ، وتركت الأفعال فانصب فيه الأسماء) ١. ويحمل على الأمر الدعاء لأنه فرع له

وهو ظاهر مذهب المبرد أيضا حيث قال:[وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها؛ فإن كان الموضع بعدها أمرا أو دعاءا لم يكن إلا نصبا .وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعا. وإن كان يقع لهما جميعا كان النصب والرفع .]٢ وقال في موضع آخر:[فمن المصادر ما يكثر استعماله،فيكون بدلا من فعله . ومنها ما لا يكون له حق الاسم.فأما ما كثر استعماله حتى صار بدلا من الفعل فقولك حمدا وشكرا ، لا كفرا ، . وعجبا إنما أردت : أحمد الله حمدا . فلولا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يجز أن تضمر ؛ لأنه موضع خبر ، وإنما يحسن الإضمار ويطرد في موضع الأمر ؛ لأن الأمر لا يكون إلا بفعل . نحو قولك : ضربا زيدا .إنما أردت : اضرب ضربا]٣.

وقيل :ما كان له فعل من لفظه لا يبعد فيه القياس ، وما لا فلا ينقاس ٤وأنه عند الأخفش والفراء مقيس بشرط أن يكون المصدر مفردا منكرا ، نحو سقيا له ، ورعيا ، وما أشبه ذلك٥.

وذهب سيبويه إلى منع القياس مطلقا٦.

أما موقف ابن مالك مما نسبه للأخفش فهو الموافقة حيث صرح في شرحه للتسهيل بموافقته لمذهبهما مبينا سر هذه الموافقة وموضحا علة هذا الاختيار بأمرين :

الأول: كثرة ما جاء من السماع في المسألة كثرة تسوغ القياس عليه.

الثاني: ما في القول بقياسية هذه المصادر من الإيجاز والاختصار.

فقال: [وبذلك أقول لكثرته في كلام العرب،ولما في ذلك من الاختصار والإيجاز].

ورد ما زعمه المتأخرون من نسبة القول بمنع القياس على هذه المصادر لسيبويه، وبين أن مذهب سيبويه إجازة القياس على هذه المصادر سواء أكانت أمرا أو دعاءا أو توبيخا أو إنشاء، واستدل على ذلك بما ذهب إليه في (باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره)٧حيث قال سيبويه:[وذلك

---

١ معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٩) وينظر (٣/ ٥٧)

٢ المقتضب (٣/ ٢٢٢)

٣ المقتضب (٣/ ٢٢٦-٢٢٧)

٤ ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٦١) همع الهوامع (٣/ ١٠٦)

٥ المقاصد الشافية (٢/ ٢٣٨) حاشية الصبان (٢/ ١١٧)

٦ المقاصد الشافية (١/ ٢٤٢) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٥٤) ، (٣/ ١٣٦١) همع الهوامع (٣/ ١٠٦) ، وقد عزا ابن عقيل نسبة هذا المذهب لسيبويه للمتأخرين المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٤١) ،و لم ينسبه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لأحد (٢/ ٢٨٥)

٧ الكتاب (١/ ٣١١-٣١٢)

قولك:سقيا ورعيا،ونحو قولك : خَيبة ، ودَفرًا ،وجَدعاً وعَقرا ، وبُؤسا ، و أُفّة وتُفّة ،وبُعدًا وسُحقاً . ومن ذلك قولك : تَعساً وتَباً ، وجُوعاً وجُوساً] ١. ثم قال: [وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذعور فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل ، كأنك قلت : سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا ، وخيبك الله خيبة . فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب] ٢.

وراح يحلل هذه العبارات ويستنبط منها ما يدل على إجازته للقياس عليها، وكأنه يلمح بذلك إلى عدم فهم القائلين بالمنع أو عدم تأملهم في عبارات سيبويه فقال معلقا على نص سيبويه :[ومن ذلك قولك و لم يقل قولهم فيه إشعار بأنه موكول إلى القياس . وكذا قوله : ومـــن ذلك قولك تعسا وتبا وجدعا ونحوه ، فأطلق القول بنحوه ، فعلم أن مراده القياس وعدم التقييد بالمسموع .مع أن كلامه في جميع الباب موافق لهذا المفهوم] ٣.

واستشهد أيضا بقوله في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء)حيث قال سيبويه :[من ذلك قولك :حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين،وحبا ..]٤.

فقوله (من ذلك قولك :) يوحي بجواز القياس عليها ، لأنه عبر بـــ (قولك) و لم يقل (قولهم) ، وحاول أن يجد للمسألة وجها من القياس يعضد به إجازته فلم يجد إلا القياس التنظيري قياس المشابهة على ما ذهب إليه سيبويه من قياس باب فعالِ اسم فعل الأمر٥ فإذا كان فعالِ قياسا فالمصدر النائب عن فعله قياسي كذلك لأنهـــما من واد واحد ، بل إن المصدر أحق بالنيابة عن الفعل لأمور منها:

- ❖ كونه أصل الاشتقاق للفعل وغيره وكثير المصاحبة له في توكيد وغيره ، فأحق ما ينوب عن الشيء ما كثرت مصاحبته له وإن لم يكن أصله . فكيف إذا كان كذلك ؟
- ❖ صياغة المصدر مباشرة من الفعل بخلاف الحال مع أسماء الأفعال التي ينبغي فيها العدول بالصيغة أولا ٦ فنيابة المصدر عن الفعل لن يترتب عليها سوى إعماله عمل الفعل بخلاف إقامة اسم الفعل مقامه التي تحتاج كما قال ابن مالك لاستئناف الوضع .

---

١ الكتاب (١/ ٣١١)

٢ الكتاب (٣١٢/١)

٣ شرح التسهيل (٣/ ١٢٧)

٤ الكتاب (١/ ٣١٨ –٣١٩)

٥ الكتاب باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث ، (٣/ ٢٨٠) شرح الرضي (٣/ ١٠٧) شرح المفصل (٤/

٦ ينظر في ذلك : شرح المفصل (٤/ ٥٠)

❖ تعدد الأحوال التي ينوب فيها المصدر عن فعله كأن يكون أمرا أو حاضرا أو مضارعا مستقبلا أو ماضيا حاضرا ؛ بخلاف الحال مع اسم الفعل التي اقتصر فيها على الأمر.

قال ابن مالك :

[وقد نص سيبويه على أن باب تراك مقيس ؛ فمن المستبعد ألا يكون عنده باب سقيا مقيسا، مع كون المصدر أصل الفعل وكثير المصاحبة له في توكيد وغيره ، فأحق ما ينوب عن الشيء ما كثرت مصاحبته له وإن لم يكن أصله . فإذا ثبت الأصالة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح وكان إلغاؤه غير صحيح . وأيضا فإن استعمال القياس في باب نزال يلزم منه استئناف عمل واستئناف وضع .واستعمال القياس في المصدر المذكور يلزم منه استئناف عمل دون وضع . وقياس موضوع على موضوع أقرب وأنسب من قياس مهمل على موضوع . وأيضا فإن المصدر المتعدي على الوجوه المذكورة وارد على أربعة أقسام : بمعنى الأمر كبذلا المال ، وبمعنى المضارع الحاضر نحو أعلاقة أم الوليد – وبمعنى المضارع المستقبل نحو – وبلوغا بغية ومنى – وبمعنى الماضي الحاضر كقول الشاعر : عهدي بها الحي لم تخفف نعامتهم و لم يرد اسم الفعل المتعدي إلا بمعنى الأمر فدل ذلك على رجحان عناية العرب بإقامة المصدر مقام الفعل على عنايتهم بإقامة اسم الفعل مقامه . والقياس على الراجح أولى من القياس على المرجوحها] ١.

والحق أن هذا التنظير إلى جانب ما فيه من قوة فهو دليل على براعة ابن مالك في التحليل والمقارنة واستباط العلاقات ومن ثم تدعيم الأدلة وهو أمر كان في غنى عنه لأن السماع في المسألة مغن عن البحث عن وجه من القياس ، فـــ[وجه القياس ظاهر لكثرة ما جاء من ذلك في الأمر والدعاء] ٢.

خـــاصة وأن السماع هو أول معتمد يقوم ابن مالك عليه أحكامه واختياراته فإذا جاء سماع جاز القياس عليه [٣].

وقد اختلف عرض ابن مالك للآراء في هذه المسألة في بقية مصنفاته. ففي الفوائد المحوية اكتفى بذكـــر ما جـــاء في المسألة من أحكام دون أن يبين ما فيها من خـــلاف بين النحاة ؛ ولا الراجح فيها،فقال:[ويلزم إضماره لنائب عنه ، أو لإهماله مطلقا ، فإن ناب عنه نفس المصدر مع ظهور معناه فالأكثر أن يقع طلبا ، أو ينوب بعد حصر عن خبر اسم عين أو يكرر]٤، غير أن حديثه عن القلة والكثرة جدير بالنظر والاعتبار هو فهو الأساس الذي اعتمد عليه في القول بالقياس.

---

١ شرح التسهيل (٣/ ١٢٧-١٢٨)

٢ المقاصد الشافية (١/ ٢٤٢)

[٣] منهج الأخفش الأوسط الأخفش في الدراسة النحوية (٣٧١)

٤ الفوائد المحوية (٤٣) وينظر سبك المنظوم (ص ٢٥)

أما في شرح الكافية الشافية فقد نسب القول بقياسية المصادر التي تنوب عن أفعـــالـــها في الخبر والطلب للفراء وحده ، فقال :

وما له فعل يـــجيء خبرا أو طلبا ممن دعـــــا أو أمـــرا

وفيهما الفـــرا قياسا اتبع إن وقعا حيث يرى الفعل يقع

ورأيه في طلب يقوى ومن في خـــــبر وافقه فما وهن١

والفراء يرى ذلك مطردا غير متوقف على سماع . خبرا كان ما يرد فيه ذلك ، أو طلبا بشرط أن يكون الموضع صالحا لوقوع الفعل فيه مجردا .] ٢ووافقه في حكم الاطراد رغم أن مجيئه في الخبر أقل وقوعا في الكلام متناسيا متجاهلا مخالفا قاعدته في القياس والتي يقيمها على كثرة السماع : [ورأيه في ذلك عندي صواب. إلا أن وقوع ذلك في الطلب أكثر من وقوعه في الخبر ، لأن دلالة المطلوب على فعل الطلب أقوى وأظهر من دلالة المخبر به على فعله]٣.

و نسب القـــول بالقـــياس فيـــها للأخفش والفـــراء في موضع آخر أيضا؛ إلا أنه سكت عن بيان موقفه في هذه القضية فقـــــال: وأكثر وقوعه أمرا ، ودعاء ، وبعد استفهام فالأمر كقول الشاعر :

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

يجوز أن يكون (زريق) منادى مضموما ، وأن يكون فاعل (ندلا) . ومثال الدعاء قول الآخر :

يا قابل التوب غفرانا مآثم قد أسلفـــــتها أنا منا مشفق

ويقع بعد استفهام كقول الشاعر :

أعـــلاقة أم الوليد بعـــدما أفنان رأسك كالثغام المخلس

وقد يقع خبرا ، وهو مطرد عند الأخفش والفراء في الخبر والطلب . ومما مثل به الأخفش. (ظنك زيدا منطلقا) و(سمع أذني أخاك يقول ذاك ، وبصر عيني أخاك)٤.

مثل بالأفعال الظنية أفعال وكأنه اكتفى بما قرره في المتن حيث قال :

وبـــدل من لفظ فعله يـــرد في العمل المصدر وهو مطرد

في الأمر و الدعا والاستفهام وخـــبرا يقـــل في الكـــلام

---

١ شرح الكافية الشافية (٦٦١/٢)

٢ شرح الكافية الشافية (٦٦٢/٢-٦٦٣)

٣ شرح الكافية الشافية (٦٦٢/٢-٦٦٣)

٤ شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٤-١٠٢٦)

إضافة العدد المركب

نسب ابن مالك للأخفش جواز قياس إضافة العدد المركب وإعرابه نحو : هذه خمسةَ عشرُكِ ببقاء آخر الصدر مفتوحا وتغيير آخر العجز بالعوامل النحوية في مصنفيه التسهيل وشرحه ،حيث قال في الأول :

(وقد يجري ما أضيف منهما مجرى بعلبك أو ابن عرس ، ولا يقاس على الأول خلافا للأخفش ،..) ١وقال في شرحه : (وحكى سيبويه عن العرب إعراب المضاف مع بقاء التركيب كقولك : أحد عشرك مع أحد عشر زيد فيبقي الصدر مفتوحا ويتغير آخر العجز بالعوامل ، كما يفعل ببعلبك إذا دعت حاجة إلى إضافته . والقياس على هذا جائز عند الأخفش)٢.

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش ٣ باستحسان٤، إجراءا له مجرى بعلبك ٥ ،واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح ٦.

وحجته في ذلك :

- القياس على لغة لبعض العرب مسموعة لم تنسب ٧ وسمها سيبويه بالضعف حيث قال: (ومن العرب من يقول : خَمْسةَ عَشَرُك ، وهي لغة رديئة) ٨.

- استصحاب الأصل إذ أن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها في الإعراب٩.

قال السيرافي : (وقد ذكر سيبويه أن هذه لغة رديئة .والعلة في ذلك أن الإضافات ترد الأشياء إلى أصولها ، وقد علمت أن خمسة عشر درهما ، هي تقدير التنوين ، وبه عمل في الدرهم . فإذا أضفتها إلى مالكها لم يجز تقدير التنوين فيها ، لمعاقبة التنوين الإضافة ، فصار بمنزلة اسم لا ينصرف ، فإذا أضيف انصرف ، وأعرب بما كان يمتنع من الإعراب قبل الإضافة) ١٠.

---

١ تسهيل الفوائد (١١٨)

٢ شرح التسهيل (٢/٤٠٢-٤٠٣)

٣ المقتضب (٤/٣٠) شرح السيرافي (١/١٩٠) شرح الرضي (/٣٠٧) ارتشاف الضرب (٢/٧٥٦) المساعد (٢/٨١) همع الهوامع (٥/٣١٠) شرح الأشموني (٤/٧١)

٤ شرح التصريح (٢/٢٧٤) ، شرح الأشموني (٤/٧١) ،

٥ شرح الرضي (/٣٠٧) همع الهوامع (٥/٣١٠)

٦ ارتشاف الضرب (٢/٧٥٦) المساعد (٢/٨١)شرح الأشموني (٤/٧١) شرح التصريح (٢/٢٧٥) ، في المقرب جوزه دون ترجيح (١/٣٠٩) كذا في شرح الجمل له (٢/٣٣)

٧ التبصرة (١/٤٨٧-٤٨٨) شرح المفصل لابن يعيش (٦/٢٠) ارتشاف الضرب (٢/٧٥٦)

٨ الكتاب (٣/٢٩٩) شرح السيرافي (١/١٩٠) ارتشاف الضرب (٢/٧٥٦) المساعد (٢/٨١) شرح التصريح (٢/٢٧٥) شرح الأشموني (٤/٧١)

٩ شرح السيرافي (١/١٩٠) شرح المفصل لابن يعيش (٦/٢٠) شرح التصريح (٢/٢٧٥) شرح الأشموني (٤/٧١)

١٠ شرح السيرافي (١/١٩٠)

-إن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة لأن المضاف لا يكون إلا معربا نحو إعراب أي للزوم إضافته مع ثبوت علة البناء فيه و إعراب قبل وبعد وأخواتهما مع الإضافة ١.

نضيف إلى ذلك أن الإضافة والألف واللام تقوم مقام التنوين ، والتنوين يوجب الإعراب فلذلك أعربت ٢.

و هذا المذهب خلاف مذهب سيبويه ٣ ، وجمهور النحاة ٤ ، الذين أبقوا بناء العدد المركب عند إضافته ، لبقاء موجب بنائه وهو التركيب ، فالإضافة لا تخل بالبناء كما لا يخل به الألف واللام وإن كانتا من خواص الأسماء ٥.

قال سيبويه : (واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحده كما تقول : اضرب أيُّهم أفضلُ ، وكالآن ، وذلك لكثرتها في الكلام وأنها نكرةٌ فلا تعتبر) ٦.

وفيه مذهب ثالث: وهو أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما، فيعرب الأول بحسب العامل الذي قبله ويجر الثاني بالإضافة٧، وهي لغة حكاها الفراء في معانيه ٨حيث قال : (فلما أضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها وبينهما عشر فأضيفت إلى عشر لتصير اسما ، كما صار ما بعدها بالإضافة اسما ، سمعتها من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العُقيلي : ما فعلت خمسةُ عشرِك ؟ ..) ٩وبهذا يرد قول ابن عصفور أن هذه اللغة لم تسمع١٠.

وجوز الفراء القياس عليه١١ ،وحجته الشبه اللفظي بالمضاف والمضاف إليه ١٢،و نسب للكوفيين١٣.

أما عن موقف ابن مالك فهو المخالفة حيث منع القياس على جواز الإضافة دون أن يبين علة منع القياس ، فقد استحسن لغة البناء حملا للإضافة على التعريف بـ(أل) قال الصيمري : (إنما كان الأجودُ البناء؛

---

١ شرح الرضي (/٣٠٧)

٢ التبصرة (١/٤٨٧-٤٨٨)

٣ الكتاب(٣/٢٩٩) ، شرح الرضي (/٣٠٧) ، شرح التصريح (٢/٢٧٥)

٤ همع الهوامع (٥/٣١٠)

٥ شرح الرضي (/٣٠٧)

٦ الكتاب(٣/٢٩٩)

٧ شرح الرضي (/٣٠٧) همع الهوامع (٥/٣١٠)

٨ معاني القرآن (٢/٣٣-٣٤) ارتشاف الضرب (٢/٧٥٦)المساعد (٢/٨١)شرح الأشموني (٤/٧١)

٩ معاني القرآن (٢/٣٣-٣٤)

١٠ شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٣) ارتشاف الضرب (٢/٧٥٦)

١١ شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٣) شرح الرضي (/٣٠٧) ارتشاف الضرب (٢/٧٥٦)المساعد (٢/٨١) شرح الأشموني (٤/٧١) همع الهوامع (٥/٣١١)

١٢ شرح الرضي (/٣٠٧)

١٣ ارتشاف الضرب (٢/٧٥٦) شرح التصريح (٢/٢٧٥)

لأنه إنما وجب له البناءُ في حال تنكيره والألف واللام والإضافة إنما تردُّ المبني إلى الإعراب إذا استحق البناء في حـــال تعريفه نحو : قبلُ وبعدُ، فإذا أضيف أو أدخل عليه الألف واللام قُدِّر نكرة فأعرب . وأما خَمسَةَ عشرَ وبابه فلم تزل الألف واللام والإضافة حكمها عما كانت عليه قبل ذلك فوجب أن يبقى البناء على حاله) ١.

وقـــد عـــبر ابن مالك عن ذلك بقوله (والأجود) حيث قال : (والأجود فيما أضيف من هذا المركـــب أن يـــبقى مبنـــيا ، كمـــا يبقى مع دخول الألف واللام عليه ، لاستواء الألف واللام والإضافة في الاختصاص بالأسماء ، فيقال : أحدَ عشرَك مع أحدَ عشرَ زيد ، بالبناء مع الألف واللام)٢.

وقد وجدت نصوص في المصنفات التي تلت ابن مالك تذكر أن ابن مالك قد ذكر علة منع القياس على إعراب العدد المركب في شرحه للتسهيل وهي جواز إضافة الأسماء المبنية نحو كم رجل عندك ومن لدن حكـــيم خـــبير ٣ولم نقـــف على نص في شرح التسهيل يذكر ذلك وهذا مما يطرح تساؤلا وهو هل شرح التسهيل الذي بين أيدينا كامل الأجزاء

والحـــق أن ما فعله ابن مالك في رأينا من احترامه للسماع أمر يحمد عليه فهو لم يرفض هذه اللغة تماما و لم يضـــعفها كما فعل سيبويه وإنما اكتفى بذكر اللغة الأعلى منها مترلة معبرا عن ذلك بقوله : (والأجود) كما ذكرنا.

وإن كان لم يبين علة لهذا التفضيل بخلاف ما فعله النحاة السابقون واللاحقون حيث عللوها بأمور منها:

أن أحـــد عشر وأخواتها مبنية في حالة كونها نكرة وقبل دخول الألف واللام والإضافة عليها ٤ ؛ (فترك الإعراب له نكرة مُخرجٌ له من الإعراب مضافا .) ٥والإضافة إنما ترد الاسم المبني إلى الإعراب إذا كان مبنيا وهو نكرة فإذا أضيف أو أدخل عليه الألف واللام قدر نكرة فأعرب (وأما خَمسَةَ عشرَ وبابه فلم تزل الألف واللام والإضافة حكمها عما كانت عليه قبل ذلك فوجب أن يبقى البناء على حاله) ٦.

---

١ التبصرة (٤٨٧/١-٤٨٨)

٢ شرح التسهيل (٤٠٢/٢-٤٠٣)

٣ شرح الأشموني (٧١/٤) شرح التصريح (٢٧٥/٢)

٤ الكتاب(٢٩٩/٣) المقتضب (٣٠/٤) التبصرة (٤٨٧/١-٤٨٨)

٥ المقتضب (٣٠/٤)

٦ التبصرة (٤٨٧/١-٤٨٨)

الفصل الخامس

موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في مسائل الإعراب

[أ] العلامات الإعرابية والتنوين:

- الإعراب الأصلي
- الإعراب الفرعي .
- التنوين

[ب] المواقع الإعرابية لبعض الألفاظ:

- الألفاظ المعربة.
- الألفاظ المبنية.

توطئـة

احتلت قضية الإعراب مساحة واسعة في النحو العربي فمنذ البدايات الأولى لنشأة النحو كـان اللحن في الإعراب هو العامل الرئيس الذي مهد لنشأة هذا العلم ، والأمثلة المتناثرة التي تدلل على هذه المسألة أكثر من أن تحصى ؛ منها ما روي من قصة أبي الأسود مع ابنته حين تعجبت من السماء وظنها تسأل عنها ، ومنها ما روي عن الأعرابي الذي سمع المؤذن الذي يقول أشهد أن محمدا رسولَ الله بالنصب فظل واقفا ينتظر الخبر والإعراب --كما مر تعريفه في باب العامل - هو : الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامـل في آخـر الكلمة.

وقد اختلف النحاة في الإعراب وهل هو معنى أو لفظ فذهب فريق إلى أنه اختلاف المعنى، وحجتهم في ذلك أنا نقول : حركات الإعراب ، إذ لا يضاف الشيء إلا إلى نفسه ، يضاف إلى ذلك وجودهـا في الأسماء المبنية ورغم ذلك ليست من قبيل الإعراب، وذهب فريق آخر إلى أن الإعراب لفظي فهو الحركـات وحجتهم في ذلك :

- أن اختلاف المعنى لا يكون إلا بعد وضع الحركات (فلو كان الاختلاف إعرابا لكانـت الكلمـة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف) [1].

واختلفوا أيضا في دلالة الحركات على المعاني ، فمذهب النحاة إلا قطرب أن الإعراب إنما يدخل في الكلام للدلالة على المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية وغيرها، وذهب قطرب[2] إلى أن الإعراب إنما دخل في الكلام للتفريق بين حال الوصف والوقف، فليـس له وظيفة دلالية إنما صوتية بحتة لاعتدال الكلام فقد بني الكلام على متحرك وساكن [3].

وأيده من المحدثين إبراهيم أنيس ، حيث ذهب إلى انتفاء أن يكون للحركات الإعرابية أي مـدلول معنوي في أذهان العرب القدامى ، فهي ليست من عناصر البنية في الكلمة فالأصل عنده في الكلمـات هـو التسكين وتبقى مع هذا أو رغم هذا ، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا[4].

والحق أنا لم نلمح خلافا حول حقيقة الإعراب وأهميته بين المدرستين البصرية والكوفيـة ، فكـلا المدرستين كانت تؤمن بدور الإعراب الدلالي ، فلا خلاف بينها إلا في بعض قليل من المسائل التي تدور حول

[1] الأشباه والنظائر (١/١٥٨)

[2] محمد بن المستنير

[3] ينظر في ذلك : الإيضاح في علل النحو (٧٠-٧١)

[4] أسرار اللغة لإبراهيم أنيس (٢٤١-٢٤٢)

العلامات الإعرابية الأصلية والفرعية وحول إعراب بعض المفردات والتي جاء ظاهرها مخالفا للمألوف من قواعد النحاة .

والأخفش الأوسط لم يخرج في خلافاته التي سجلها ابن مالك في شرح التسهيل على جمهور البصريين خاصة والنحاة عامة عن هذا النسق ،فقد كانت مسائل الخلاف عنده تتبلور في محورين :

١- العلامات الإعرابية لبعض الألفاظ وتنوينها .

٢- المواقع الإعرابية لبعض الألفاظ:

- الألفاظ المعربة.

- الألفاظ المبنية.

أما موقف ابن مالك مماذهب إليه الأخفش في هذه المسائل فقد تباين بحسب المسائل المفردة ، فلم نستطع أن نبلور موقفا خاصا من ابن مالك نحو الأخفش في هذه المسائل ، سوى أنه أميل للبعد عن التكلف واختيار المذهب الأبعد وهذا ما اتضح من خلال المسائل .

فتحـــة معـــا

نسب ابن مالك للأخفش أن فتحة معا عنده فتحة معا ثلاثية الأصل تحذف لامها في الإضافة ترد عند الإفراد فالألف بدل من الا لم وأن الاسم باق على ثنائية لفظه سواء في حال الإضافة أم عدمها.

فقال : (واختلف في فتحة العين من ((معا)) قيل هي فتحة إعراب كفتحة دال رأيت زيدا ، فيكون الاسم ثنائي اللفظ في حالي الإضافة والإفراد أم كفتحة فتى ، فيكون الاسم قد جبر ونقص حين أفـــرد ، فـــالأول مذهب سيبويه والخليل ، والثاني مذهب يونس والأخفش ، ..)[1].

وتابعه في نسبة هذا المذهب ليونس والأخفش من خلفه من النحاة ، فمذهبهم أن الفتحة فيها كفتحة تاء فتى لأنها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا [2].

وهذا المذهب خلاف مذهب سيبويه والخليل، فمذهب الخليل ٣ ،وسيبويه أنها فتحةُ إعراب ،فهي بدل مـــن التنوين فلا لام للكلمة في الأصل، والكلمة ثنائية حالة الإفراد كما كانت حال الإضافة ٤ ، لأن الاسم حينئذ معرب ظاهر عليه الإعراب فهي ملازمة للنقص .

(قال سيبويه وسألت الخليل عن معَكم ومعَ ، لأي شيء نصبتها ؟ فقال : لأنها استعملت غيرَ مضافة اســـا كجميع ، ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معا وذهبا امعا ، وقد ذهب معه ، و من معه ، صارت ظرفا ، فجعلوها بمنزلة : أمام وقدام . قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر ، وهو الراعي النميري :

وريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما)[5]

فمع ظرف لازم الظرفية لا يخرج عنها إلا إلى الجر بمن وتقع خبرا وصلة وصفة وحالا وإذا أفردت عن الإضافة نونت نحو : قام زيد وعمرو معا . والأكثر حينئذ أن تكون حالا[6]،أما إذا كانت متحركة العين فهـــي اســـم مضاف إلى ما بعده منصوب على الظرفية وتنون فيقال :معا .وتأتي محذوفة الآخر كغد ويد ودم[7] .و مذهب

---

١ شرح التسهيل (٢/٢٣٩)

٢ شرح الرضي (٣/٢٣٣)المساعد (١/٥٣٦) الجنى الداني (٣٠٧) ارتشاف الضرب (٣/١٤٥٨) شفاء العليل (١/٤٨٧) همـــع الهوامـــع (٣/٢٢٨)

٣ شرح الرضي (٣/٢٣٣) المساعد (١/٥٣٦) الجنى الداني (٣٠٧) ارتشاف الضرب (٣/١٤٥٨) شفاء العليل (١/٤٨٧) همـــع الهوامـــع (٣/٢٢٨)

٤ المساعد (١/٥٣٦) الجنى الداني (٣٠٧) ارتشاف الضرب (٣/١٤٥٨) شفاء العليل (١/٤٨٧) همع الهوامع (٣/٢٢٨)

٥ الكتاب (٣/٢٨٦-٢٨٧)

٦ الجنى الداني (٣٠٦-٣٠٧)

٧ رصف المباني (٣٩٤)

جمهور النحاة أن مع اسم بدليل التنوين ودخول الجار عليها في حكاية سيبويه ذهبت من معه [1]. وتسكين عينه لغة غنم و ربيعة ،لا ضرورة خلافا لسيبويه [2].

أما موقف ابن مالك مما ذهب إيه الأخفش في هذه المسألة فهو الموافقة معللاً إياها بأمور منها:

وقوع مع في موقع المرفوع بصيغة (معا) ولو كانت كما ذهب الخليل ناقصة والألف فيها ألف إعراب لقيل مع كما هو الحال مع الأسماء المرفوعة قال ابن مالك :

(وهو الصحيح ؛ لأنهم يقولون الزيدون معا و العمرون معا فيوقعون ((معا))في موقع رفع كما ترفع الأسماء المقصورة . كقولهم :هذا فتى وهم عِدىً ، ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدان مع ، كما قال هم يدٌ واحدةٌ على من سواهم ، وهم جميع ومن شواهد وقوع معا في موضع رفع قول الشاعر :

أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معا وأرحامُنا موصولةٌ لم تُقضب

ومثله قول الآخر :

حننت إلى ريا ونفسك باعدت مزارك من ريا وشعباكما معا

وإلى نحو هذين البيتين أشرتُ بقولي ((وغير حاليتها حينئذ قليل)) ، ..) ٣

ثم أخذ يبين بعض ما يتعلق به بعض المنتصرين لمذهب الخليل و سيبويه ومن تبعهما :

- ضعف التعلق بهذه الشواهد لدخول التأويل فيها إذ قد حملوها على أن معا هاهنا ليست خبرا بل هي حال من الخبر المحذوف

- عدم النظير فإن الحكم بجعل مع اسما ثلاثيا مقصورا في حالة الإفراد ثنائيا منقوصا في حالة الإضافة يؤدي إلى عدم النظير لأن الثنائي المعرب لا يخرج عن أن يكون منقوصا في الإفراد والإضافة كيد ، أ و متمما في الإضافة وحدها كأب ، أما العكس وهو أن يكون مقصورا في الإفراد منقوصا في الإضافة فيلزم منه عدم النظير ٤

وقد دافع ابن مالك ورد على هذه الاحتجاجات بأمور منها :

---

١ مغني اللبيب (٣٣٣/١) رصف المباني (٣٩٤)

٢ مغني اللبيب (٣٣٣/١)

٣ شرح التسهيل (٢٣٩/٢)

٤ شرح التسهيل (٢٣٩/٢)

أما الأول فيرده عدم صحة حمل الشواهد على الحالية وحذف الخبر لامتناع ذلك في صحة الكلام حيث منع العرب نحو زيد قائما .

أما الثاني فقال فيه :

(والجواب أن يقال : مقتضى الدليل كون الإفراد مظنة جبر ما غير من الثنائيات في إحدى حالتيه ، لأن ثاني جزءي ذي الإضافة متمم لأولهما ، ولذلك عاقب التنوين ونوني التثنية والجمع ، بخلاف المنقوص المفرد فلا متمم له إلا ما يجبر به من رد ما كان محذوفا ، فإذا جعلناه منقوصا في الإضافة مقصورا في الإفراد فعلنا بمقتضى الدليل وسلكنا سواء السبيل ، بخلاف باب أب فإن فيه شذوذا ولذلك لم تجر العرب فيه إلا على سنن واحد ، فمنهم من يلزمه الجبر ويلحقه بباب عصا ، ومنهم من يلزمه النقص ويلحقه بباب يد ، وأيضا ففي الحكم بأن معا غير ملازم النقص بيان لاستحقاق الإعراب إذ لا يكون بذلك موضوعا موضع الحروف الثنائية ، بخلاف الحكم عليه بالنقص في حالتي إفراده وإضافته فإنه يلزم منه استحقاق البناء كسائر الأسماء الثنائية دائما دون حابر .

ومع ذلك فقد ألغت ربيعة جبره في الإفراد لأنه جبر لم يتمحض ، ولذلك لم يتفق على الاعتراف به بخلاف جبر باب يد ، فيقال على اللغة الربعية ذهبتت مع أخيك ومع ابنك بالسكون قبل حركة وبالكسر قبل سكون . وبعضهم يفتح قبل السكون، هكذا روى الكسائي عن ربيعة ، ولولا الكسر قبل السكون لأمكن أن يقال إن السكون سكون تخفيف لا سكون بناء)١.

وقول الأخفش هو الأولى بالقبول استنكارا لإعراب الموضوع على حرفين ، فمع عندهما عكس أخوك ترد لامها في غير الإضافة وتحذف في الإضافة لقيام المضاف إليه مقام لامها ٢.

١ شرح التسهيل (٢٤٠-٢٤٢)

٢ شرح الرضي (٢٣٣/٣)

حركة غير (عند حذف المستثنى)

نسب ابن مالك للأخفش أن فتحة غير وضمتها عند حذف المستثنى للإعراب في سياق تخريجه لقول سيبويه : (مما جاء لمعنى ليس غير) [1] حيث قال : (و ذكر ابن خروف أنه رُوي مضموم الراء ومفتوحها ، والأخفش يراه معربا في الحالين ، ويرى أن التنوين نُزع للإضافة ؛ لأن المضاف إليه ثابت في التقدير، وذكر أن بعض العرب ينون غيرا لأنه في اللفظ غير مضاف . قال السيرافي وينبغي أن يكون تنوينه على وجهين : الرفع والنصب) [2].

وهذه النسبة للأخفش ثابتة حيث نقل عنه أن الضمة ضمة إعراب لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كـ(فوق وتحت) وإنما هو بمنزلة كل وبعض ؛ وعلى هذا فهو الاسم ، وحذف الخبر المضاف وهو منوي الثبوت [3] كذا الفتحة عنده فتحة إعراب فالمحذوف حينئذ هو الاسم المضاف والخبر هو المذكور .

وشبهها بباب تيم تيم عدي ، حيث زعم أن تيم الأول قد حذف منه المضاف إليه وبني على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين إذ كانت الإضافة منوية فيه [4] .و يقوي ما ذهب إليه من حذف الخبر أو الاسم ما حكاه عن العرب من قولهم : ليس غيرَه وليس غيرُه كون ليس غيرُ بالضم على حذف الخبر [5] .

ومذهب الأخفش أحد جملة مذاهب في المسألة ، حيث أجاز النحاة حذف المستثنى بشرط فهم المعنى وتقدم كلمة ليس عليها ، فيقال : ليس غيرَ وليس غيرُ واختلفوا في تخريج الوجه الإعرابي لقولهم : ((ليس غيرُ)) بالضم من غير تنوين.و نسب إلى سيبويه [6] ،والجرمي [7] ،و المبرد [8] ،والمتأخرين [9]، إن الضمة ضمة بناء لا إعراب، لما حذف منها ما أضيفت إليه وقطعت عن الإضافة بنيت على الضم تشبيها بالغايات كقبل وبعد [10].

---

[1] الكتاب (١٥/١)

[2] شرح التسهيل (٣١٧/٢-٣١٨)

[3] شرح معني اللبيب (١٥٧/١-١٥٨) شرح الرضي (١٣٢/٢) تعليق الفرائد (١٤٥/٦-١٤٦)

[4] شرح المفصل (٩٥/٢-٩٦)

[5] شرح الرضي (١٣٤/٢)

[6] الكتاب (٤٢٩/٢) ارتشاف الضرب (١٥٤٩/٣) المساعد (٥٩٥/١-٥٩٦)

[7] ارتشاف الضرب (١٥٤٩/٣) المساعد (٥٩٥/١-٥٩٦)

[8] المقتضب (٤٢٩/٤) شرح السيرافي(١٠٤/١)مغني اللبيب (١٥٧/١-١٥٨ارتشاف الضرب (١٥٤٩/٣)) المساعد (٥٩٥/١-٥٩٦) تعليق الفرائد (١٤٥/٦)

[9] مغني اللبيب (١٥٧/١-١٥٨) ارتشاف الضرب (١٥٤٩/٣)المساعد (٥٩٥/١-٥٩٦) تعليق الفرائد (١٤٥/٦)ولم ينسب في شرح الصفار إلى أحد (٢٧٩/١-٢٨١) وهو مذهب الأعلم في النكت (١١٠/١) .

[10] المقتضب (٤٢٩/٤)) شرح السيرافي(١٠٤/١)شرح المفصل (٩٥/٢-٩٦الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٩/١)) شرح الرضي (١٣٣/٢) مغني اللبيب (١٥٧/١-١٥٨) .

وإنمـــا أجريـــت مجرى الظرف وإن لم تكن ظرفا لتضمنها المعنى الذي من أجله بني الظرف وهو معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف إليه [1].

وقـــد أجاز بعضهم تنوين غير إذا حذفت منها المضاف إليه [2] وهو مذهب الزجاج فإنه أجاز تنوين غير بعد ليس ولا وحجته أنها بمنزلة أي وكل وبعض المنونة وإن حذف ما أضفن إليه [3] ونسب لابن خروف فالحركة عنده حركة إعراب لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور [4].

أما عن موقف ابن مالك فهو الموافقة حيث قال:

(قلت : تنوين ((غير)) يؤول على أنه معرب ؛ لأن تنوينه إما للصرف ، وإما للتعويض من المضاف إلـــيه . وأيهمـــا كان لزم كون ما هو فيه معربا ؛ لأن تنوين الصرف لم يلحق مبنيا ، وتنوين العوض يوجب للمنون ما له مع المضاف إليه من بناء أو إعراب ؛ لأنه قام مقامه ، ولذلك حكم ببناء ((إذ)) وإعراب ((كل وبعض)) . وذهب المبرد وأكثر المتأخرين إلى بناء غير في ليس غيـــر ، لشبهها بقبل وبعد في الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه) [5].

يؤكـــد ذلـــك ما نقله ابن مالك عن الأخفش من رواية عن العرب بإضافة غير إلى الضمير وحذف الاسم إن كانت غير مفتوحة وحذف الخبر إن كانت غير مضمومة

(وأجاز الأخفش أن يقال ليس غيرُه وغيرَه ، و لم يكن غيرُه وغيرَه في موضع ليس غيرُ ، وماله على ذلك دليل غير القياس) [6].

وقد تحدث ابن مالك عن هذه القضية أيضا في موضعين من الكافية الشافية:

الأول : في ســـياق حديثه عن غير إعراب غير فهي عنده إذا كانت مضمومة مبنية وحجته في ذلك مشابهتها لـــلحرف ، فلما كان كذلك كان الأصل فيها أن تكون مبنية دائما و لم تعرب إلا إذا أضيفت لفظا أو وقعت صفة فإذا حذف المضاف إليه بنيت لزوال المعارض .

فقـــال :

[1] الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٨/١)
[2] شرح المفصل (٩٥/٢-٩٦)
[3] شرح السيرافي (١٠٥/١)
[4] مغني اللبيب (١٥٨/١)
[5] شرح التسهيل (٣١٧/٢-٣١٨)
[6] شرح التسهيل (٣١٨/٢)

واضمم بناء (غيرا) إن عدمت ما له أضيفت ناويا ما عُدما

..

(الحرف غير مستقل بالمفهومية ، و غير مقصور المعنى على شيء دون شيء ، ولا على موجود دون معدوم ، ولا على معنى دون عين . و(غير) :اسم يشابه الحرف في كل ما ذكر . فمقتضى هذا الشبه أن تبنى (غير) أبدا. إلا أن هذا الشبه عارضه إضافتها ، والوصف بها فأعربت ما دامت إضافتها صريحة . فإذا قطعت عن الإضافة ونوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيت لزوال المعارض كقولك : (فيها رجلٌ لا غيرُ) . و لم يعتد بالمنوي ، لأن غير الصريح لا يساوي الصريح. ولأن الشبه المذكور ألغي عند قوة المعارض إذ كان جليا . فلا يلغى إذا ضعف ، وصار خفيا) .[1]

أما الموضع الثاني :

في سياق حديثه عن حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على ما كان عليه قبل الحذف ، إلا أنه ساق هذا الحكم مع خبر(لا) لا مع خبر ليس فقال : (وقد جعل الأخفش من هذا القبيل قولهم : (لا غيرُ) ، فزعم أن ضمة الراء ضمة إعراب . وليس ما ذهب إليه ببعيد إذا كان قبله مرفوعٌ . ومن هذا القبيل قول الراجز :

خالط من سلمى خياشيم وفا .)[2]

وهذا النص تصريح لا يقبل مجالا للشك في موافقته إياه ،والحق أن مذهب الأخفش في المسألة مردود بأمرين أحدهما قلة حذف خبر ليس ، وقلة حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله [3].

---

[1] شرح الكافية الشافية (٢/٩٦٢-٩٦٣)

[2] شرح الكافية الشافية (٢/٩٧٧)

[3] شرح الرضي (٢/١٣٤)

علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

يعد الخلاف حول علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم من القضايا التي احتلت مكانا واسعا في باب الخلاف النحوي والتي كان لابن مالك فيها مع الأخفش باع حيث نسب ابن مالك للأخفش أن الإعراب مقدر على هذه الأحرف الثلاثة فقال في شرح التسهيل : (وأما القول الثالث : وهو أن الإعراب مقدرٌ في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طروٌ التثنية والجمع ، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه، فهو قول الأخفش و...) [1]

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش فقد ذكر النحاة الأوائل أن مذهب الأخفش هو أن حرفي التثنية والجمع ليس بإعراب ، ولكنهما دليل إعراب مقدر قبل دخول ألف التثنية و واو الجمع ويائهما [2] وهو مذهب المبرد [3] وأبو عثمان المازني أيضا [4]

وفرق أبو حيان بين تفسيرين في فهم المراد من قوله :(دليل إعراب مقدر) ، أن المراد أنه : إذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع،وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب ، بمعنى أن علامة الرفع ضمة مقدرة في الدال منع من ظهورها الألف والألف دليل على الإعراب وإذا قلت : رأيت الزيدين فعلامة النصب فتحة مقدرة في الدال وهكذا والياء دليل عليها [5]وهو قول الجمهور [6].

والثاني :تفسير أبي علي ، ومضمونه : أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب [7] ، وكلا التفسيرين قريب من الآخر ، لأن الرفع هو الإعراب والنصب والجر كذلك ؟

وحجتهم أن هذه الأحرف لو كانت حروف الإعراب لكان يجب أن يكون فيها إعراب هو غيرها [8] ،لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ولا يكون إعراب إلا في حرف[9].

---

[1] شرح التسهيل(١/٧٥)

[2] المقتضب (٢/١٥٢) علل التثنية (٤٩-٥٠) سر الصناعة (٢/٦٩٥) شرح السيرافي (١/٢٢١) مطبوع الإيضاح في علل النحو (١٣٠) الانتصار لسيبويه على المبرد (٤٦) شرح المفصل لابن يعيش (٤/١٣٩) ، أسرار العربية (٥١) ، التبيين (٢٠٤) ، الإنصاف (١/٣٣) ،رصف المباني (١١٤) ،شرح الرضي (١/٨٦) ، ارتشاف الضرب (٢/٥٦٩)

[3] المقتضب (٢/١٥٢) ، علل التثنية (٥٠) سر الصناعة (٢/٦٩٥) الإيضاح في علل النحو (١٣٠) شرح المفصل لابن يعيش (٤/١٣٩) أسرار العربية (٥١) التبيين (٢٠٤) الإنصاف (١/٣٣) شرح الرضي (١/٨٦) ارتشاف الضرب (٢/٥٦٩)

[4] الإيضاح في علل النحو (١٣٠) ، الإنصاف (١/٣٣) التبيين (٢٠٤) ، شرح الرضي (١/٨٦)

[5] التذييل والتكميل (١/٢٩٤)

[6] المقتضب (٢/١٥٣) علل التثنية (٥٠) سر الصناعة (٢/٦٩٥) شرح المفصل لابن يعيش (٤/١٣٩) .

[7] التذييل والتكميل (١/٢٩٤)

[8] التعليقة (١/٢٦-٢٧)

[9] المقتضب (٢/١٥٢)

و لمـــا استدل بها على الرفع والنصب والجر [1] فلما دلت على الإعراب علم أنها ليست حروف إعراب [2] لأن حـــــرف الإعـــراب يلـــزم طريقة واحدة فلما كان الرفع بحرف والجر والنصب بحرف آخر علم أنها دليل للإعراب [3].

وبالعودة إلى معاني القرآن للأخفش ؛ نلمح عدة نصوص تشير إلى مذهبه هذا حيث قال : (وجعلت الـــياء للنصب والجر ، نحو : العَالَمينَ والمتقينَ ، فنصبهما وجرهما سواء ، كما جعلت نصب الاثنين و جرهما سواء ، ولكن كسر ما قبل ياء الجميع ، وفتح ما قبل ياء الاثنين ، ليفرق ما بين الاثنين والجميع ، وجعل الرفع بالواو ليكون علامة للرفع، وجعل رفع الاثنين بالألف)[4].

وقال في موضع آخر :

(لأن الجمع لا بد له من علامة : واو في الرفع ، وياء في النصب والجر . وهي ساكنة، ..والياء في قـــول من قال : ((هم الذين)) مثل حرف مفتوح أو مكسور بني عليه الاسم وليس فيه إعراب،ولكن يدلك على أنه مثل المفتوح أو المكسور في الرفع والنصب والجر الياءُ التي للنصـــــب والجر لأنها علامة للإعراب.وقد قال ناس من العرب ((الشياطون))، لأنهم شبهوا هذه الياء التي كانت في ((شَيَاطين)) إذا كانت بعدها نون وكانـــت في جمع وقبلها كسرة ، بياء الإعراب التي في الجمع . فلما صاروا إلى الرفع ، أدخلوا الواو ، وهذا يشبه : ((هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ))[5].

واخـــتلفوا في تقديـــر الإعراب [6]؛ فذهب فريق من النحاة إلى خلوها من نية الإعراب[7]، وهو ظاهر مذهب سيبويه –لأن الألف في التثنية والواو في الجمع والياء فيهما ليس في لفظها إعراب فكذلك لا تقدير[8].

---

[1] علل التثنية (٦٤) شرح المفصل لابن يعيش (١٤٠/٤)

[2] شرح المفصل لابن يعيش (١٤٠/٤) الإنصاف (٣٥/١)

[3] التبيين (٢٠٦)

[4] معاني القرآن (١٣/١-١٤)

[5] معاني القرآن (١٤/١-١٥)

[6] شرح السيرافي (٢١٩/١) مطبوع ، التبيين (٢٠٣)

[7] سر الصناعة (٦٩٥/٢) التبيين (٢٠٣) رصف المباني (١١٤)

[8] علل التثنية (٥٩-٦٠) ، سر صناعة الإعراب (٧٠٦/٢)

وخالف في ذلك آخرون [1] ، فذهبوا إلى وجوب تقدير الحركة [2] ، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه أيضا [3] ، لأنه لو لم يكن فيها إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب [4]

وذهب الكوفيون إلى أن الألف والوا والياء هي الإعراب [5] ، ونسب هذا القول إلى سيبويه [6] أيضا وحجتهم:

تغيرها كما تتغير الحركات ، فتقول في التثنية : قام الزيدان ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين وتقول في الجمع : ذهب الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين[7].

وذهب الجرمي إلى أن الألف حرف الإعراب ، وان انقلابها هو الإعراب [8] وتبعه ابن عصفور [9] واختاره المالقي [10] ونسب إلى سيبويه أيضا [11].

- مذهب الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان[12] ، وقيل إن مذهبه أنهما مبنيان في حال الرفع ومعربان في حال النصب والجر لأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع، فنزلا منزلة ما ركب من الاسمين نحو : ((خمسةَ عَشَرَ)) وما أشبهه[13].

أما عن موقف ابن مالك :

---

[1] التعليقة (٢٧/١) ، التبيين (٢٠٣) ، ارتشاف الضرب(٥٦٨/٢-٥٦٩))

[2] شرح الجمل لابن عصفور (١٢٣/١)

[3] التعليقة (٣٧/١)، المساعد (٤٧/١) ، ارتشاف الضرب (٥٦٩/٢)، التذييل (١/ ٢٩١) همع الهوامع (١٦١/١)

[4] التعليقة (٣٧/١)

[5] اختلف في تعميم نسبة هذا المذهب للكوفيين ففي : الإيضاح في علل النحو (١٣٠) و الإنصاف (٣٣/٢) و ارتشاف الضرب (٥٦٩/٢) نسب لجمهور الكوفين ،أما في سر الصناعة (٦٩٥/٢-٦٩٦) و علل التثنية (٥٠) و شرح المفصل لابن يعيش (١٣٩/٤) و أسرار العربية (٥١) نسب للفراء والزيادي ، ونسب للفراء وحده في التبيين (٢٠٤) .

[6] شرح المفصل (١٤٠/٤) ،الإنصاف (٣٣/١)

[7] الإنصاف (٣٣/١-٣٤)

[8] المقتضب (١٥١/٢) ، علل التثنية (٥٠) سر الصناعة (٦٩٥/٢) شرح المفصل لابن يعيش (١٣٩/٤) الإنصاف (٣٣/١) أسرار العربية (٥١) التبيين (٢٠٤) شرح الرضي (٨٦/١) ارتشاف الضرب (٥٦٩/٢)

[9] المقرب (٤٩/١) شرح الجمل لابن عصفور (١٢٤/١)

[10] رصف المباني (١١٥)

[11] التذييل والتكميل (٢٨٨/١) تعليق الفرائد (٢٢٥/١)

[12] الإنصاف (٣٣/١)

[13] رصف المباني (١١٤)

تعد هذه القضية كما أسلفنا من قضايا الجدل النحوي الذي عرف به النحو العربي ؛ لذا ليس من المستغرب أن يقصر ابن مالك الحديث عنها على مصنف أو مصنفين ، حيث لم يتعرض للحديث عنها إلا في متن التسهيل وشرحه مكتفيا في باقي مصنفاته بذكر مختاره.

فكتاب التسهيل وشرحه من أشهر كتب ابن مالك في عرض الخلافات و أكثرها تبيينا لشخصية هذا الرجل النحوية وعقليته الجدلية –كما تبين من خلال كثير من المسائل - إلا أن الفارق في هذه المسألة هو مساحة عرض هذه المسألة ، فبينما احتلت هذه المسألة مساحة واسعة في كتب الخلاف النحوي نجد ابن مالك يقتضب الحديث عنها فيسكت عن ذكر حجج كل فريق من أولئك المختلفين .

فقد اكتفى بتعداد ما جاء في المسألة من مذاهب في متن التسهيل حيث قال : (وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء، ولا مقدرا في الثلاثة ، ولا مدلولا بما عليه مقدرا في متلوها ، ولا النون عوضا من حركة الواحد ولا من تنوينه ولا منهما ولا من تنوينين فصاعدا ؛ خلافا لزاعمي ذلك ، بل الأحرف الثلاثة إعرابٌ ، والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد)[1].

أما في شرح التسهيل : فقد ذكر حجج المذاهب الثلاثة ومنها مذهب الأخفش ،ورد عليها[2] – وهو ما يعنينا –فقد تابع ابن مالك الجمهور في رد مذهب الأخفش محتجا بأمور قال ابن مالك : (وهو مردود أيضا من ثلاثة أوجه :

أحدها أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم ، إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يفهم بدونها ، كألف التأنيث وتائه وياء النسب ، فكما لم يكن ما قبل هذه محلا للإعراب ، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلا له ، إذ الإعراب لا يكون إلا آخرا . الثاني : أن الإعراب لو كان مقدرا فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها ، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم ، وفي ألف المقصور . الثالث : أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والحروف المذكورة ، محصلة لذلك فلا عدول عنها. وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع ، وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب) [3].

أما حجة الجمهور فهي :

---

[1] تسهيل الفوائد (١٣)

[2] شرح التسهيل(١/٧٤)

[3] شرح التسهيل(١/٧٥)

– جـــواز كون حرف الإعراب من نفس الكلمة ومفيدا للإعراب في نفس الآن ، نحو جزم الأفعال المعتلة الآخر بسقوط حروف المد من آخرها فإذا كان الإعراب قد يكون بحذف شيء من نفس الكلمة جاز أن يكون بإثباته[1] .

– إنه لا يخلو من أن يكون المقصود أنها تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها، فإن كانت تدل عـــلى إعـــراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف ، لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون مبنية وليس هذا من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني[2].

–إن الدليل إنما يدل على معنى في شيء ، فإذا قلنا الزيدان أو الرجلان فليس تخلو أن تكون هذه دالة عـــلى حركة فيها أو حركة في غيرها فغير جائز أن تكون دالة في حركة في غيرها ، لأنه لا شيء سواها يمكن تقديـــر الإعـــراب فيه، وإن كانت تدل على حركة فيها، فينبغي أن لا تتغير الألف لأن الألف إنما دلت على حركة فيها كما تكون ألف عصا في حال واحدة في حال الرفع والنصب والجر وتقدير الإعراب مختلف فيها ، فالدليل إنما يكون دالا على اختلاف الحركات في موضع واحد[3] .

وقد حاول أبو علي التوفيق بين مذهب الأخفش ومذهب سيبويه فقال : ولا تمتنع الألف على قياس قول سيبويه أنها حرف إعراب أن تدل على الرفع كما دلت عليه عند أبي الحسن لوجودنا حروف إعراب تقوم مقـــام الإعـــراب في نحو :هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك وأخواته . وكلاهما وكليهما . ولكن وجه الاختلاف بينهما أن سيبويه قد زعم أنها حرف إعراب ولا تدل على الإعراب[4].

أما مختاره في المسألة فهو مذهب الكوفيين حيث قال : (وإذ قد بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع ، وهو أن الحروف الثلاثة هي الإعراب)[5].

ومذهب ابن مالك هذا ثابت في باقي مصنفاته كمتني الكافية الشافية والألفية قال في الأولى :

مثنى أو شبهـــه ارفـــع بالألف وغير رفع فيهـــما باليا ألف [6]

وارفع بواو ، وانصبن واجرر بيا سالم جمع خُـــصَّ باسم عُريا [1]

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش (٤/١٤٠)

[2] الإنصاف (١/٣٥)

[3] شرح السيرافي (١/٢٢١) مطبوع ،

[4] علل التثنية (٦٥)

[5] شرح التسهيل(١/٧٥)

[6] شرح الكافية الشافية (١/١٨٥)

وقال في الثانية :

بـــالألـــف ارفع المثنى وكـــلا إذا بمضمر مضافا وصـــــلا

وارفع بواو و بيا اجرر وانصب ســـالم جمع عـــامر ومذنب[٢]

كذا فعل في متن العمدة وشرحها حيث جعل الإعراب بالحروف فرع عن إعرابها بالحركات ، أو نائبة عنها : قال ابن مالك في المرفوع : (ويدل على الرفع نيابة عن الضمة : الواو في جمع المذكر السالم وما حمـــل عليه نحو : نفعني الزيدون والمسلمون أولو الفضل ، .....والألف في الاسم المثنى وما حمل عليه نحو : نفعني المسلمان كلاهما)[٣].

وكذا فعل في المنصوب والمجرور.

حيث قال :(ويدل على النصب نيابة عن الفتحة الألف في الأسماء الستة ، والياء في الاسم المثنى وجمع المذكر السالم وما حمل عليهما ، ....)[٤](فبدأت بما ينوب عن الضمة : وهي الواو و الألف والنون ، وذكرت للواو موضعين :

أحدهما جمع المذكر السالم والثاني الأسماء الستة)[٥].

[١] السابق (١/١٩٠)

[٢] الألفية (١٣)

[٣] شرح الحافظ (١/١١٧)

[٤] السابق الحافظ (١/١٣١)

[٥] السابق (١/١١٨)

علامة إعراب الأفعال الخمسة

نسب ابن مالك إلى الأخفش الأوسط مخالفة الجمهور في علامة رفع الفعل المضارع الذي اتصلت بـــه ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فقـــال في تسهيل الفوائد : (ليست دليل إعراب خلافا للأخفش،..)١، وقال في شرحه: (وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف ، وهو قول ضعيف ، لأن الإعراب مجتلبٌ للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والنون وافيةٌ بذلك ، فإدعاءُ إعرابِ غيرها مدلولٌ عليه بها مردود ، لعدم الحاجة إليه ، و الدلالة عليه) ٢.

وهذه النسبة ثابتة عنه في أكثر من مصنف نحوي متقدم ٣من أبرزها ما نقله عنه الزجاجي قوله: (جعل سيبويه الإعراب ثبات النون وحذفها ، جعل النون إعرابا بغير حرف إعراب ، وجعل الألف علامة للفاعلين . وهذا رديء ، ولكن النون عندي تدل على الرفع ، وحذفها يدل على النصب والجزم).٤ وهذا المذهب من الأخفش مخـــالف لمـــا ذهب إليه جمهور النحاة من أن علامة رفع الفعل المضارع الذي اتصلت به ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ثبوت النون نيابة عن الضمة وحذفها نيابة عن الفتحة والسكون٥. و حجتهم في ذلك اشتغال آخر الفعل بحركة مناسبة لحركة أحرف المد الثلاثة فلما تعذر دوران الإعراب عليها رفعا ونصبا وجرا جعلوا سقوط النون في هذه الأفعال علامة للجزم و النصب وثبوتها علامة للرفع٦.

وإنما امتنع جعل الواو والياء والألف حرف الإعراب كما في الأسماء لأنها في الأفعال علامة الفاعلين أما في الأسماء فهي علامة للتثنية والجمع فليس الغرض هاهنا تثنية الفعل أو جمعه لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع ٧.

و لم تكن النون حرف الإعراب أيضا لتعذر دوران جميع حركات الإعراب عليها كما هو الحال مع السكون عند الجزم إذ لو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين٨.

قـــال ســـيبويه: (و لم يجعلوهـــا حرف الإعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم ، و لم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال : أكلوني البراغيث، وبمنزلة التاء في قلت و قالت ،

---

١ تسهيل الفوائد (٩)

٢ شرح التسهيل (١/ ٥١)

٣ ينظر : الإيضاح في علل النحو (١٣٨) ، التذييل و التكميل (١٩٠-١٩١) تعليق الفرائد (١٦٢-١٦٣) همع الهوامع (١/ ١٧٦)

٤ الإيضاح في علل النحو (١٣٨)

٥ ينظر على سبيل التمثيل : الكتاب (١٩/١) المقتضب (٤/ ٨٢-٨٣) علل التثنية (٨٨-٩٣) سر صناعة الإعراب (٢/ ٤٤٧) شرح السيرافي (٢/ ١٦)،الإيضاح في علل النحو (٧٣) التبصرة والتذكرة (١/ ٩٣) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٨٦٤/٣) شرح الرضي(٢٣/٤) ،شرح شذور الذهب (٦١) أسرار العربية (٣٢٤) ،رصف المباني (٤٠٣)

٦ شرح السيرافي (٢/ ١٦)) التبصرة والتذكرة (١/ ٩٣) ، شرح الرضي(٢٣/٤)

٧ علل التثنية (٩٠-٩١)

٨ الإيضاح في علل النحو (٧٣) ، أسرار العربية (٣٢٤)

فأثبتوها في الرفع و حذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد).١ و مشاكلة هذه النون حروف المد واللين٢.

وبالعودة إلى معاني القرآن نجد ما يشير إلى متابعته للجمهور دون ما نسب إليه من تقدير الإعراب : (وقال : (وكادوا يقتلونني) ، فثبت فيه نونان ، واحدة للفعل ، والأخرى للاسم المضمر ، وإنما ثبتت في الفعل لأنه رفعٌ ، ورفع الفعل إذا كان للجميع والاثنين بثبات النون ، إلا أن نون الجميع مفتوحة ونون الاثنين مكسورة ، ...)٣.

فهذه المسألة إحدى المسائل التي تعدد فيها مذهب الأخفش — وإن كان ابن مالك لم ينسب له سوى رأيا واحدا - و الظاهر أن الأخفش إنما قال بذلك حملا لنون إعراب الفعل المضارع على نون التثنية والجمع باعتبار أنها أصل فيهما لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، فكما كانت في الاسم دليل على الإضافة أو عدمها كذلك حالها في الأفعال دليل على الرفع أو النصب والجزم .

وتابعه السهيلي حيث شبه تقدير الإعراب غي هذه الأفعال بتقدير الإعراب في الكلمات التي اتصلت بها ياء المتكلم نحو : جاء غلامي و رأيت غلامي ٤ قال : (وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب ، لأنه مستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل أو غير فاعل ، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابا في أصل الكلام و معقوله)٥ وقد رد هذا السيرافي قبل أن يقول به السهيلي ٦.

و في المسألة مذهب آخر ذكره الفارسي حيث ذهب إلى أن هذه الأفعال معربة ، و لا حرف إعراب فيها لتنافي جعل النون إعرابا مع سقوطها للعامل ، و تعذر جعل الضمير لأنه الفاعل ، و تعذر جعله في آخر الكلمة لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ٧.

أما عن موقف ابن مالك من الأخفش فهو المخالفة — كما تبين من خلال نصه السابق : (و ليست دليل إعراب خلافا للأخفش،..)٨.

---

١ الكتاب (١٩/١)

٢ شرح السيرافي (٢/ ١٦) التبصرة والتذكرة (١/ ٩٣) شرح الرضي(٢٣/٤) أسرار العربية (٣٢٤)

٣ معاني القرآن (٢/ ٣١١)

٤ نتائج الفكر للسهيلي (٨٥) ، رصف المباني (٤٠٣) نقلا عن شرح الجمل له ، التذييل و التكميل (١٩٠) همع الهوامع (١/ ١٧٦)

٥ نتائج الفكر للسهيلي (٨٥-٨٦)

٦ شرح السيرافي (١/ ١٥) مطبوع

٧ التذييل والتكميل (١٩١/١) بتصرف

٨ تسهيل الفوائد (٩)

وحجته في ذلك الاستغناء عن تقدير الإعراب لوفاء النون بذلك ،وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج جاء فيه : (وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف ، وهو قول ضعيف ، لأن الإعراب مجتلبٌ للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والنون وافيةٌ بذلك ، فإدعاءُ إعرابِ غيرها مدلولٌ عليه بها مردود ، لعدم الحاجة إليه ، والدلالة عليه)١.

ونلمح في سياق كلامه قبل حديثه عن مذهب الأخفش ما يشير إلى قبوله لمذهبه ، حيث نظّر لإمكانية تقدير الإعراب قبل هذه الأحرف في الفعل بتقديره في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، لولا ما يحدثه التقدير من توهم بناء الفعل المضارع رجوعا إلى الأصل فالقياس ها هنا مع الفارق.

(وقد كان ينبغي أن يستغنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون ، كما استغني بتقديره قبل ياء المتكلم في نحو : غلامي ، لكن سهل الاستغناء بالتقدير في نحو : غلامي،كونُ الاسم أصيلَ الإعراب فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوي ، بخلاف الفعل ، فإن أصله البناء فلم يستغنِ فيه متصلا بهذه الحروف بتقدير الإعراب لئلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل)٢.

فمذهب ابن مالك إذن هو أن ثبوت النون علامة للرفع وسقوطها علامة للجزم والنصب:

قال في متن الكافية الشافية :

بالنون رفعُ نحو (تذهبونا) و (تذهبان) ثم (تذهبينا)

واحذف إذا جزمت أو نصبتا كـ (لم تكونا لتروما سُحتا)٣

واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا و تدعين ويسألونا٤

وما ذهب إليه ابن مالك من ترجيح مذهب الجمهور هو الصواب لقوة الدليل وحجيته ، فمما يؤكد أن النون علامة إعراب: حذفها في النصب والجزم.

---

١ شرح التسهيل (١/ ٥١)

٢ شرح التسهيل (١/٥٠-٥١)

٣ شرح الكافية الشافية (١/٢٠٧)

4 اللفية (١٣)

تنوين الغالي

لم تتوقف عقلية الأخفش الذهنية الفذة عند البروز في علم النحو بل لقد امتدت إلى التقدم في علمي العروض والقافية لذا ليس من المستغرب أن يجعله الأوائل شيخ هذه الصناعة بعد الخليل [1] وأن يتحدث ابن مالك عن إلحاقه بأنواع التنوين تنوينا يسمى بتنوين الغالي يلحق القوافي المقيدة التي سكن حرف الروي فيها اسما كان أو فعلا أو حرفا أما فائدته فهي التفريق بين حالتي الوصل والوقف فيؤتى به إشعار بالوقف على الحرف الساكن [2] وقيل إن الغرض من الإتيان به هو الترنم لحصوله بحرف الغنة النون فيترنم به في المقيد كما يترنم به في المطلق [3]وهو مذهب ابن يعيش [4] والمشهور هو الأول (أنه قسم مغاير للترنم) [5] لافتراقه معه من حيث الموقع والمعنى ،إذ الأول يلحق القوافي المطلقة ،والثاني يأتي في المقيدة ، والأول يكون في نفس التفعيلة من العروض والضرب والثاني يكون زائدا عليها [6].

قال في شرحه للتسهيل مثبتا هذا النقل عنه من خلال كتابه القوافي حيث قال : (وقد ذكِر أيضا تنوينٌ سادسٌ يسمى الغالي كإنشاد بعضهم :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقِنْ

ذكره الأخفش في كتاب القوافي ..) [7] ، فلم يعرض ابن مالك لنسبة هذا التنوين للأخفش إلا في شرح التسهيل رغم أنه تحدث عن هذا التنوين في باقي مصنفاته النحوية — كما سيتبين —وبين موقفه منه .

وهذه النسبة ثابتة للأخفش في كثير من المصنفات المتقدمة ومشهورة عنه[8] ؛و إن كان في المسألة خلاف ،إذ لم تحظ هذه الإضافة منه بقبول عند جميع النحاة ، حيث أنكر السيرافي والزجاج [9] ثبوت هذا التنوين. واحتجوا بأن القافية المقيدة لا يلحقها حرف الإطلاق ، فكذا لا يلحقها التنوين ، لأنه ينكسر بذلك الوزن[10] .وعللا

---

[1] الشافي في علم القوافي (١٠٦)

[2] الفصول في القوافي (٧٢) بتصرف وينظر مغني اللبيب (٣٤٢/٢) الحدود في النحو (٢٨٤)ا لتنوين (١٥٤) مدني الأريب (٦٨٣/٢)

[3] مغني اللبيب (٢/ ٣٤٢-٣٤٣)

[4]شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ٣٤) مغني اللبيب (٢/ ٣٤٢-٣٤٣) الجنى الداني (١٤٦-١٤٩) ارتشاف الضرب (٦٧١/٢) همع الهوامع (٤٠٧/٤) الحدود في النحو(٢٨٥)

[5] الجنى الداني (١٤٧) ، ارتشاف الضرب (٦٧١/٢) شرح التصريح (٣٧/١)

[6] التنوين (١٥٤)

[7] شرح التسهيل (١/ ١١)

[8] سر صناعة الإعراب (٥٠٢/٢-٥٠٣)شرح المفصل لابن يعيش (٣٤/٩)رصف المباني (٤١٧)الجنى الداني(١٤٧)، مغني اللبيب (٣٤٢/٢) ، ارتشاف الضرب (٦٧١/٢) ، همع الهوامع (٤/ ٤٠٧) شرح التصريح (٣٦/١) مدني الأريب (٦٨٣/٢) شرح الرضي دون نسبة (٤٨/١) شرح كتاب الحدود في النحو (٢٨٤)

[9] الجنى الداني (١٤٦-١٤٩) معني اللبيب (٢/ ٣٤٣) همع الهوامع (٤٠٧/٤) شرح التصريح (٣٦/١) مدني الأريب (٢/ ٦٨٤)

[10] الجنى الداني (١٤٦-١٤٩)

ذلك بوهم من السامع[1] فإن أصل إنشاد هذا البيت بزيادة ((إن)) إلا أن السامع لم يتبين لضعف إنشاد المنشد فظن أنه نون وكسر الروي فأصل إنشاد البيت هو :

*** وقاتم الأعماق ، خاوي المخترق إن *** [2]

أمـــا عن موقف ابن مالك من الأخفش في هذه الزيادة فقد تفاوت بتفاوت مصنفاته فقد اختلف وتباين من مصنف لآخر .

ففـــي التحفة رفض جعل تنويني الترنم و الغالي قسمين يتفرعان من أقسام التنوين ، ورأى أن إطلاق مسمى التـــنوين علـــيهما من قبيل المجاز -وإن كان لم يتحدث عن تنوين الترنم صراحة - لأنه يرى أن التنوين من خصائص الأسماء فلا يلحق الأفعال والحروف ، وتنوين الترنم نون زائدة تتبع الآخر ، عوضا عن المدة ولهذا لم يختص بالاسم ، وجامع الألف اللام ، وثبت خطا ووقفا و حذف وصـــلا [3] ، قال عند قول ابن الحـــاجب "والتنوين" : (من خواص الأسماء في جميع وجوهه ، وتسمية ما يلحق الفعل للترنم تنوينا مجاز ، وإنما هو نون تتبع الآخر عوضا عن المدة كقوله :

أقلي اللوم – عاذلَ – و العتابن وقولي إن أصبت فقد أصابن

لذلك حكمه عكس حكم التنوين ، لأنه يثبت وقفا ويسقط وصلا بخلاف التنوين) [4].

وأكد ذلك في شرح الكافية الشافية بمتابعته لأبي سعيد السيرافي في إنكار هذا التنوين -كما بينا لاحقا مذهبه - وارتضى تعليله له بوهم السامع ليفر من كسر الوزن

(وأنكر أبو سعيد السيرافي هذا التنوين ، ونسب رواته إلى الوهم بأن قال : ((إنما سمع رؤبة يسرد هذا الرجز ويـــزيد ((إن)) في آخر كل بيت فضعُف لفظه بهمزة ((إن)) لانخفازه في الإيراد فظن السامع أنه نون وكسر الروي ، وهذا الذي ذهب إليه أبو سعيد تقرير صحيح مخلص من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن)[5].

أمـــا في شرح التسهيل فقد مال إلى إثبات تنوين الغالي كقسم من أقسام التنوين في سياق حديثه عن أقسام التـــنوين الـــتي تلحق الأسماء حيث أخرج منها الغالي ، وهو نوع سادس من أنواع التنوين إلا أنه لا يختص بالاســـم لدخوـــله على الفعل والاسم و الحرف لذا احترز منه عند حديثه عن علامات الأسماء بقوله في متن

---

[1] مغني اللبيب (٢/ ٣٤٣) مدني الأريب (٦٨٤/٢)

[2] الجنى الداني (١٤٦-١٤٩)

[3] مغني اللبيب (٢/ ٣٤٣) الجنى الداني (١٤٦-١٤٩) شرح كتاب الحدود في النحو (٢٨٥)

[4] التحفة (٩٤)

[5] شرح الكافية الشافية (١٤٣٠/٣) وينظر : مدني الأريب (٦٨٤/٢)

التسهيل : (ويعتبر الاسم : بندائه ، وتنوينه في غير روي ، ..) [1] ولم يأبه لإنكار السيرافي لـه وقـال في شرحه: (وهو أيضا غير خاص بالأسماء لأنه يلحق الروي المقيد سواء كان بعض اسم أو بعض فعل ، فقد جاء الاحتراز بتقييد الخاص بالاسم بكونه في غير روي ، وقد أنكر السيرافي الغالي ، ونسب رواته إلى الوهم) [2].

والحق أن تفاوت مذهب ابن مالك أمر يدعو إلى مزيد من التساؤل ؟

ومن أمثلة هذا التنوين ما أنشده الأخفش من قول رؤبة [3] :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن [4]

وقول الآخر : **ومنهلٍ وردته طامٍ خالنْ [5]**

فالنون في المخترقن وخالن زيادة ، لأن القاف واللام قد كملتا وزن البيت[6].

---

[1]

[2] شرح التسهيل (١/ ١١)

[3] سر صناعة الإعراب (٢/٥٠٢-٥٠٣)

[4] شرح المفصل لابن يعيش (٩/٣٤)شرح الرضي (١/٤٨) الفصول في القوافي (٧٢) مغني اللبيب (٢/٣٤٢) شـفاء العليـل (١/ ١٠٠) الحدود في النحو (٢٩٦) شرح التصريح (١/٣٦)

[5] سر صناعة الإعراب (٢/٥٠٣) شرح المفصل لابن يعيش (٩/٣٤)

[6] سر صناعة الإعراب (٢/٥٠٢-٥٠٣)

تنوين أو ان

لقد ربط ابن مالك بين مذهب الأخفش في (تنوين إذ) ومسألة أخرى وهي تنوين (أوانٍ) في قولهم : (لات أوانٍ) لتقارب التوجيهين تقديرا –كما سيتبين – .

فمذهب الأخفش أن أصل لات أوان : حين أوانٍ ثم حذف المضاف وهو (حين) وبقي عمله في المضاف إليه (أوان) ،فتنوين أوان عنده تنوين تمكين تماما كما هو الحال مع تنوين (إذ) ، والذي دعاه إلى هذا التقدير أن (لات) لا تعمل مطلقا عند الأخفش في أحد قوليه١ و لا تعمل الخفض في مذهب الجمهور ٢.

فقدر مضافا محذوفا عمل الخفض في المضاف إليه ، قال في سياق حديثه عن قول الشاعر :

طلبوا صُلحنا و لات أوانٍ فأجبنا أنْ ليس حين بقاءِ ٣

(فجر ((أوانٍ)) ، وحذف وأضمر الحين ، وأضافه إلى ((أوانٍ)) ، لأن ((لات)) لا تكون إلا مع الحين)٤ ، فوقع فيما وقع فيه في التقدير السابق من :

- شذوذ حذف المضاف وإبقاء عمله في المضاف إليه دون أن يكون معطوفا فالأصل أن يرفع٥.

- بعد هذا التقدير لاتحاد المضاف والمضاف إليه في المعنى لأن حين للزمان وأوان للزمان .

إلا أن ما يسجل للأخفش هاهنا هو أنه لم يتطرق للحديث والاستشهاد بقراءة (ولات حينِ مناص) بالخفض وهي قراءة عيسى بن عمر لشذوذها ٦.

قال ابن مالك في باب الإضافة من شرح التسهيل : (وبهذا يرد قول الأخفش أصل لات أوان : حين أوان)٧.

ورد ابن مالك عن ما نحا إليه الأخفش لم يتطرق إليه إلا من خلال هذا الموضع ، فقد عرض لمذهب الأخفش في باب (لات) في شرح التسهيل وشرح الكافية مكتفيا بذكر أن هذا الشاهد أو هذه الرواية مما حكاها الأخفش والفراء .

---

١ معاني القرآن (٢/ ٤٥٣) تعمل عمل ليس ، ونسب له في ارتشاف الضرب (٣/ ١٢١١) البحر المحيط (٩/ ١٣٦) الدر المصون (٥/ ٥٢٣) مغني اللبيب (١/٢٥٤) لا تعمل ، ارتشاف الضرب (٣/ ١٢١١) مغني اللبيب (١/٢٥٤) تعمل عمل لا لنفي الجنس

٢ ارتشاف الضرب (٣/ ١٢١١) البحر المحيط (٩/ ١٣٦) الدر المصون (٥/ ٥٢٣)مغني اللبيب (١/ ٢٥٤)

٣ سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٩) الأصول (٢/ ١٤٣) شرح المفصل (٩/ ٣٢) شرح الرضي (٢/ ١٩٨) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢١٢) البحر المحيط (٩/ ١٣٦) الدر المصون (٥/ ٥٢٣) مغني اللبيب (١/ ٢٥٥)

٤ معاني القرآن (٢/ ٤٥٤)

٥ الدر المصون (٥/ ٥٢٣-٥٢٤)

٦ البحر المحيط (٩/ ١٣٦- ١٣٧) الدر المصون (٥/ ٥٢٣)

٧ شرح التسهيل (٣/ ٢٥١-٢٥٢) باب الإضافة

(وأنشد الفراء والأخفش :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس بقاءُ

أي ليس الأوانُ أوانَ صلحٍ ، فحذف المضاف إليه (أوان) منوي الثبوت . وبني كما فُعِل بـ(قبلُ وبعدُ).

إلا أن أوانا لشبهه بـ (نزالِ) وزنا بني على الكسر ونون اضطرارا)١ .

(وأنشد أبو الحسن الأخفش ، وأبو زكريا الفراء :

طلبوا صلحنا ولات أوانِ فأجبنا أن ليس حين بقاء

أراد : ولات أوان صلح ، فقطع أوانا عن الإضافة ونواها ، وبنى أوانا على الكسر تشبيها بفعال)٢.

وذهب إلى أن أصل هذا التركيب إما أن يكون :

(لات أوانِ ذلك) بجعل (لات) حرف جر ، وأوان اسم مجرور وهو مضاف إلى (ذلك) موافقا في ذلك ما حكاه الفراء ٣ ، والكوفيين ٤ من جواز الجر بها في لغة لبعض العرب قليلة ، قال الفراء : (ومن العرب من يضيف لات فيخفض . أنشدوني :

*** لات ساعةِ مندمِ**

ولا أحفظ صدره . والكلام أن ينصب بها لأنها في معنى ليس . وأنشدني بعضهم :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس بقاءُ

فخفض (أوان) فهذا خفض)٥ ثم حذف المضاف إليه ونون ضرورة في الشاهد الشعري .

فبني المضاف لقطعه عن الإضافة ، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا ، أو لأنه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وجير ونون للضرورة ٦.

ونلحظ هاهنا أنه لم يخرج قراءة الجر في قوله تعالى : {ولات حين مناص} على هذا الوجه لأن التنوين عنده تنوين للضرورة ولا ضرورة في القرآن الكريم ، وقد كان بإمكان ابن مالك أن يستغني عن تكلف تقدير

---

١ شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٣)

٢ شرح التسهيل (١/ ٣٧٨)

مغني اللبيب (١/ ٢٥٥)٣ ارتشاف الضرب (٣/ ١٢١٢)

٤ شرح الرضي (٢/ ١٩٨)

٥ معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٩٧-٣٩٨) وينظر في لإثبات أنها لغة : شرح المفصل (٩/ ٣٣) ، البحر المحيط (٩/ ١٣٦)

٦ مغني اللبيب (١/ ٢٥٥)

مضاف هاهنا ويعمل لات في أوان دون أن يقدرها مضافة قال ابن يعيش : (والذي عليه الجماعة أنه مخفوض والكسرة فيه إعراب والتنوين تنوين تمكين والخافض لات وهي لغة قليلة لقوم من العرب يخفضون بها وقد قرأ عيسى بن عمرو (و لات حين مناص) بجر حين) [1].

أو أن الأصل : لات من أوان بإضمار من الاستغراقية ونظيره :

ألا رجلٍ جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت [2]

(و يتأيد بظهورها نحو :

ألا لا من سبيل إلى هند [3]

قال ابن مالك : (وإنما الأصل : و لات أوان ذلك ، فحذف ذلك ونويت الإضافة وبقي على الكسر ونون للضرورة. و يجوز أن يكون الأصل : و لات من أوان فحذفت من وبقي عملها،كقراءة بعضهم:{و لات حين مناص }بكسر النون) [4].

وفي تنوين أوان تخريج ثالث هو أشهر هذه التخريجات إلا أن ابن مالك لم يتطرق إليه لخروجه عن صلب القضية وهذا أمر نحمده لابن مالك وهي الابتعاد عن الاستطرادات بعيدة الصلة بالمسألة

فقد ذهب المبرد ٥، و السيرافي ٦ ،و الزمخشري ٧، إلى أن تنوين أوان هاهنا تنوين عوض، فليست الكسرة هاهنا كسرة إعراب ولا علما للجر ، وإنما أوان بمنزلة (إذ) في أن حكمه أن يضاف إلى الجملة و تقديرها في الشاهد الشعري : لات أوان طلبوا ، ثم حذفت الجملة المضاف غليها وعوض من المضاف إليه تنوينا وبني أوان على الكسر ٨.

ألا ترى أنهم لا يكادون يقولون : أوان صدق ، كما يقولون في الوقت والزمن . ولكن يدخلون الألف واللام

---

١ شرح المفصل (٩/ ٣٣)

٢ شرح الرضي (٢/ ١٩٩) البحر المحيط (٩/ ١٣٦) الدر المصون (٥/ ٥٢٣)مغني اللبيب (١/ ٢٥٥)

٣ الدر المصون (٥/ ٥٢٣)

٤ شرح التسهيل (٣/ ٢٥١-٢٥٢) باب الإضافة

٥ سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٩)الخصائص (٣٧٩/٢) الأصول (٢/ ١٤٣) شرح المفصل (٩/ ٣٢) شرح الرضي (٢/ ١٩٨)

٦ شرح الرضي (٢/ ١٩٨)

٧ مغني اللبيب (١/ ٢٥٥) البحر المحيط (٩/ ١٣٦) الدر المصون (٥/ ٥٢٤)

٨ سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٩) شرح الرضي (٢/ ١٩٨) شرح المفصل (٩/ ٣٢-٣٣)

فيقولون : كان ذلك في هذا الأوان فيكون عوضا [1].

وهو مردود : لأن أوان من أسماء الزمان تضاف تارة إلى الجملة وتارة إلى المفرد قال الشاعر:

*** هذا أوان الشد فاشتدي زيم .**

فأضافه إلى المفرد، وقال :

***هذا أوان الغر *[2].**

و تنوين العوض لايعوض في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة [3].

وهذا ليس بالسهل . وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذ . فأما (أوان) فمعرب ويضاف إلى الواحد ؛ كقوله :

فهذا أوان العرض حي ذبابه زنابيـــره والأزرق المتلمس

وقد كسروه على آونة ، وتكسيرهم إياه يبعده عن البناء ؛ لأنه أخذٌ به في شَق التصريف والتصرف [4].

---

١ الأصول (٢/ ١٤٣)

٢ ينظر في ذلك سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٩) شرح المفصل (٩/ ٣٢-٣٣)

٣ شرح الرضي (٢/ ١٩٨)

٤ الخصائص (٢/ ٣٧٩-٣٨٠)

كسرة الذال في حينئذ

نسب ابن مالك للأخفش أن كسرة حينئذ كسرة إعراب في موضعين من شرحه للتسهيل.

جاء في باب المفعول فيه: ((وتلزمها الإضافة إلى جملة وإن علمت حذفت وعوض منها تنوين، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين لا للجر، خلافاً للأخفش)[1] . وقال في شرحه في ذات الباب: (وزعم الأخفش أن كسرة إذ كسرة إعراب بالإضافة، وأظن حامله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، لما زالت من اللفظ صارت معربة)[2]، وعرض لهذه النسبة مرة أخرى في باب الإضافة قائلا: (وزعم الأخفش أن كسرة الذال كسرة إعراب، نظرا إلى أن البناء كان من أجل الإضافة، فلما حذفت عاد الإعراب إلى إذا لأنه الأصل)[3].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش، فهي عنده مجرورة بمضاف محذوف كأنه أراد حينئذ ثم حذف حين وهو يريدها فهي مجرورة بالمضاف المقدر[4]، فتنوينها حينئذ تنوين تمكين[5]، واستدلوا بما قاله في المعاني عند قول الشاعر السابق:

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح

(يقول : ((حينئذ)) فألقى ((حينَ)) وأضمرها)[6] .

وقال في موضع آخر عند قوله تعالى : { ومن خزي يومئذ } هود (٦٦) :

(فأضاف ((خزي)) إلى اليوم ، فجره ، وأضاف اليوم إلى((إذ)) فجره . وقال بعضهم: ((يومئذ)) ، فنصب ، لأنه جعله اسما واحدا ، وجعل الإعراب في الآخر)[7].

فـ (إذ) عنده معرب أصلا لا مبني مضاف إليه ما قبله من حين ويوم[8] ، و إنما بني لإضافته إلى الجملة ؛ فلما حذفت الجملة عاد إليه الإعراب فجرت بالإضافة [9].

---

[1] تسهيل الفوائد (٩٢)

[2] شرح التسهيل (٢/ ٢٠٦- ٢٠٧).

[3] شرح التسهيل (٣/ ٢٥١- ٢٥٢) باب الإضافة.

[4] سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٥) شرح المفصل (/٢٩)، الجنى الداني (١٨٦) مغني اللبيب (١/ ٨٥)، ارتشاف الضرب (٣/١٤٠٣) المساعد (١/٥٠٠)، همع الهوامع (٣/ ١٧٥).

[5] أسرار مصطلح دقيقة حول ظاهرة التنوين في العربية (١٤٧).

[6] معاني القرآن (٢/ ٢٧١)

[7] معاني القرآن (٢/ ٣٥٤)

[8] وصف المباني (٤١٠- ٤١١)

[9] الجنى الداني (١٨٦) المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٥٠٠) همع الهوامع (٣/ ١٧٥)

و هاهنا أمران :

أولهما : اختلاف النحاة في فهم المراد من عبارة أبي الحسن في تفسير الشاهد ، فقد أنكر بعضهم أن يكـــون مراد أبي الحسن أن التنوين في إذ في -البيت - للإعراب وأن المراد بها حينئذ حقيقة ، فحذفت حين وبقي إعرابها ، وإنما المراد تفسير المعنى (قال ابن جني : سألت أبا علي عن قوله : وأنت إذ صحيح ، فقلت : قد قال أبو الحسن : ((إنه أراد حينئذ)) ، فهذا تفسير المعنى أم تقدير الإعراب على أن تكون إذ مجرورة بحين المـــرادة المحذوفـــة ؟ فقال : لا ؛ بل إنما فسر المعنى ولا يريد أن إذ مجرورة بحين المرادة . والذي قاله أبو علي أجرى على مقاييس أصحابنا ، غير أن كلام أبي الحسن ظاهره هناك أنه يريد ما عدل أبو علي عنه))[1] .

و قال ابن يعيش : (وما أبعد اعتقاد مثل هذا من فضل ذاك السيد ومحمله إن صح على التقريب أو أنه يريد مجرورة الموضع لا اللفظ)[2].

ثانيهما : اختلاف النحاة في نسبة تعميم القول لأبي الحسن بإعراب إذ ، خاصة وأنه قد جاء عن أبي الحسن الحكـــم ببناء ((إذ)) وأن الكسرة فيها لالتقاء الساكنين قال ابن جني : (وقد قال أيضا أبو الحسن نفسه في بعض التعاليق عنه في حاشية الكتاب : بعد كم ، وإذ من المتمكنة أن الإعراب لم يدخلها قط . فهذا تصريح منه ببناء إذ ، وهو الأليق به و الأشبه باعتقاده ، وذلك القول الذي حكيناه عنه شيء قاله في كتابه الموسوم بمعاني القرآن ، وإنما هو شبيه بالسهو منه ، على أن أبا علي قد اعتذر له منه بما يكاد يكون عذرا)[3].

وقال في المعاني : (إلا أنهم قد فتحوا ((مِنَ الرجل)) لئلا تجتمع كسرتان ، وكسروا : (إذ الظالمون) وقد اجتمعت كسرتان لأن ((مِنْ)) أكثر استعمالا في كلامهم من ((إذ)) فأدخلوها الفتح ليخف عليهم .)[4]

وقـــال في موضـــع آخر : (ألا ترى أنك تقول : لقيتك زمن زيدٌ أميرٌ ، ولو قلت : ألقاك زمن زيدٌ أميرٌ ، لم يحسن)[5].

وهذا المذهب خلاف مذهب جمهور النحاة الذين اختلفوا في تعيين التنوين اللاحق لـــ (إذ) فمذهب جمهـــور النحـــاة أنه تنوين عوض من جملة كـــان الظرف مضاف إليها[6]، فالأصل في (إذ) أن تكون مضافة إلى جملـــة، اسمـــية كانت أم فعلية نحو قوله تعالى:{ إذا الأغلال في أعناقهم} وقوله تعالى: { وإذ قال ربك

---

[1] خزانة الأدب (٦/ ٥٤٤)

[2] شرح المفصل (/ ٢٩- ٣٠)

[3] سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٥)

[4] معاني القرآن (١/ ٢٢)

[5] المرجع السابق (٢/ ٤٦١)

[6] ســـر صناعة الإعراب (٢/٥٠٥) الأصول (١٤٤/٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣٠/٩) الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٧/٢) رصف المباني (٤١٠) الجنى الداني (١٨٦) ارتشاف الضرب (٦٦٨/٢) (٣/ ١٤٠٣) معنى اللبيب (٨٥/١)، همع الهوامع (٤٠٦/٤) وغيرها.

للملائكة }[1]. فلما حذفت تلك الجملة للعلم بموضعها عوض منها التنوين اختصاراً فاجتمع ساكنان وهما الذال والتـــنوين فكسرت الذال لالتقاء التنوين اختصار فاجتمع ساكنان وهما الذال والتنوين فكسرت الذال لالتقاء السكانين كما كسرت الهاء في صه ومه لسكونها وسكون التنوين بعدها وإن اختلف معنى التنوين فيهما فكان في إذ عوضاً وفي صه علماً للتنكير[2].

وحجتهم في ذلك :

- أن إذ ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون[3]، وسبب بنائه هو شبه الحرف في الوضع على حرفين وهـــو لـــيس وضع المتمكن[4]، وافتقاره إلى الجملة بعده لأنه يقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمة فيها لا ختصاص لها ببعضها البعض فاحتاج إلى ما يوضحه إيضاحاً يكون بجملة فضارع الذي والأسماء الناقصة المحـــتاجة إلى الصـــلات، وصار بمنزلة بعض الاسم وبعض الاسم مبني[5] والافتقار عند حذف الجملة أبلغ فالبناء حينئذ أولى[6].

- أن إذ قد تأتي منونة وليس قبلها شيء تضاف إليه فيتوهم أنه مخفوض به[7] نحو قول الشاعر:

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح

ونحو: إذ الأغلال في أعناقهم إذ ليس قبلها ما أضيفت إليها[8] وكان ذلك إذ وهو من الكلام الدائر[9].

- أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفاً فيقول: حينئذ[10] ويومئذاً بفتح الذال منوناً ولو كان معرباً لم يجز فتحه لأنه مضاف إيه فدل على أنه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين. ومرة على الفتح طلباً للتخفيف[11].

- بقاؤها على البناء رغم إضافتها، وذلك نحو قوله عز وجل: { إذ الأغلال في أعناقهم} [غافر: ٧١] و {إذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت} [البقرة:١٢٧] و {إذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾ [الأحزاب: ٣٧].

---

١ سر صناعة الإعراب (٢/٥٠٥) بتصرف وينظر: الأصول (٢/١٤٤) وصف المباني (٤١٠).

٢ شرح المفصل (٩/ ٣٠) بتصرف.

٣ الكتاب (٤/ ٢٢٩) معاني القرآن للأخفش (٢/٤٦١) المقتضب (٢/٥٣) الأصول (٢/١٤٤) شرح السيرافي (١/ ١٤٠) شرح المفصل (٤/٩٥).

٤ الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥١٠) ، مغني اللبيب (١/ ٨٦).

٥ شرح السرافي (١/ ١٤٠) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٩٥- ٩٦) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥١٠).

٦ الجني الداني (١٨٦- ١٨٧).

٧ الأصول (٢/ ١٤٤) شرح المفصل (٩/٣٠) رصف المباني (٤١١) الجني الداني (١٨٦- ١٨٧).

٨ رصف المباني (٤١١).

٩ المساعد (١/ ٥٠١).

١٠ الجني الداني (١٨٦- ١٨٧) ، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٥٠٠).

١١ همع الهوامع (٣ / ١٧٥).

فـــإذا كانت في حال إضافتها للجمل بعدها، وموضعها نصب مبننية من حيث كانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن حق الإضافة وشرطها أن تضاف إلى الأفراد، فهي إذا لم تضف في اللفظ أجدر باستحقاق البناء، وذلك نحو: يومئذ وحينئذ[1] ونحو قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت: ألما أصح والشيب وازع

وقوله:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فـــدلا زريق المال ندل الثعالب

فكما بنيت هذه الظروف وغيرها من حيث كانت مضافة إلى مبنى، فاكتست من معناها في البناء، كذلك أيضاً بني يوم لإضافته إلى إذ المبنية[2].

موقف ابن مالك:

إلا أن ما يعنينا من ذلك كله هو موقف ابن مالك من الأخفـــش الأوسط في هذه المسألة ، وسر اتخاذه هذا الموقف :

لقد خالف ابن مالك الأخفش متابعا في ذلك جمهور النحاة وصرح بهذه المخالفة في أكثر من موطن ، قال : (وهـــــذا بعـــيد . وغير قول الأخفش أولى بالصـــواب)[3] (فحذف المضاف وأبقى الجر ، وهذا منه غير مرضي)[4].

أمـــا عن حجته في ذلك فلم يخرج فيها عما قرره جمهور النحاة - كما أوضحنا سالفا — وهذا يكشف لنا عن عمق روافد الثقافة النحوية التي تميز بها ابن مالك .

خياران :

- إن الكسر يوجد دون إضافة إلى (إذ) نحو ما روي عن العرب من قولهم : (كان ذلك حينئذٍ) (كان ذلك إذٍ)[5] ، ونحو قول الشاعر :

---

[1] سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٥) شرح المفصل (٩/ ٢٩- ٣٠).

[2] سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٦) بتصرف.

[3] شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٣٩-٩٤١)

[4] شرح التسهيل (٢/ ٢٠٦ ٢٠٧)

[5] شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٣٩-٩٤١)

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذٍ صحيح

فلو كانت الكسرة إعرابية في يومئذ لم تثبت عند عدم ما اقتضاها وهو الإضافة [1].

- أن من العرب من يفتح الذال فيقول : يومئذا ولو كانت الكسرة إعرابية لم تغن عنها الفتحة [2].

-إن المضاف إلى((إذ)) قد يفتح في موضع الجر والرفع ففتحه في موضع الجر نحو قراءة نافع : {ومن خزي يومئذ} و {من فزع يومئذ } و{ من عذاب يومئذ } بالفتح ونحو قول الشاعر :

رددنا لشعثاء الرسول ولا أرى ليومئذ شيئا ترد رسائله

وفتحه في موضع الرفع كقول العرب من رواية الفراء : المضي يومَئذ بما فيه .

فلو كانت كسرة ((إذ)) إعرابية لم يبن ما أضيف إليه ، لأن سبب بنائه إنما كان للإضافة إلى ما ليس معربا فبطل ما أفضى إلى القول بإعراب إذ . [3]

-إن المضاف إلى إذ قد يبنى كقراءة نافع { وهم من فزع يومئذ آمنون } ولا علة لبنائه إلا إضافته إلى مبني ، فبطل قول من قال : إن كسرة إذ كسرة إعراب .[4]

و قد نقل ابن مالك البيت الذي استشهد به الأخفش على إعراب (إذ) في معانيه ،- هذا الأمر كما ذكرنا مرارا يزيدنا اطمئنانا بصحة معاني القرآن للأخفش - ورأى بعد تخريج الأخفش له لأمور منها :

- حذف المضاف وإبقاء عمله في المضاف إليه دون أن يكون معطوفا على مثله .

(إن المضاف لا يحذف ويبقى الجر به إلا إذا كان المحذوف معطوفا على مثله كقولهم : ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك و((ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمرة)) ، فحذف ((مثل)) المضاف إليه أخيك ، و((كل)) المضاف إلى سوداء لدلالة ما قبلها عليها؛ وإذ في البيت المذكور بخلاف ذلك فلا يحكم لها بحكمه .)[5] . - شذوذ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في موضعه دون أن يقوم الباقي مقامه في الإعراب نحو : اجتمعت اليمامةُ واسأل القريةَ ، مع بعد المعنى.

قال ابن مالك : (إن حذف المضاف وإعراب المضاف إليه بإعرابه أكثر من حذف المضاف وجر المضاف إليه ، ومع أنه أكثر مشروط بعدم صلاحية الباقي لما صلح له المحذوف ، كالقرية بالنسبة إلى الأهل .

---

[1] شرح التسهيل (٣/ ٢٥١-٢٥٢) باب الإضافة

[2] شرح التسهيل (٣/ ٢٥١-٢٥٢) باب الإضافة

[3] شرح التسهيل (٣/ ٢٥١-٢٥٢) باب الإضافة

[4] شرح التسهيل (٢/ ٢٠٦-٢٠٧)

[5] شرح التسهيل (٢/ ٢٠٦-٢٠٧)

فلـــو صلح الباقي لما صلح له المحذوف امتنع الحذف؛ فلأن يمتنع عند ذلك حذف المضاف و بقاء المضاف إليه مجرورا أحق وأولى) [1].

وعـــبر عـــن ذات الفكرة في موضع آخر قائلا : (وقد أورد الأخفش هذا البيت في كتاب ((المعاني)) ، وزعـــم أنه مما حذف فيه المضاف وترك عمله ، ولو جاز هذا لكان في مثل : { واسأل القرية } أجوز ، لأن المضاف فيه أعني ((أهل)) مراد اللفظ والمعنى . ومع ذلك لم يجز فيه الجر بإجماع حين حذف المضاف ، فعدم الجواز في حينئذ لكون المضاف فيه مستغنى عنه من جهة المعنى أحسن وأولى .) [2]

- بعـــد هـــذه الإضافة لاتحاد المضاف والمضاف إليه في المعنى فلئن جازت لفظا فلا داعي لتكلفها تقديرا [3] للاســـتغناء عنه بلفظ المضاف، لأن ((حينا) بمعنى (وقت) . وإذ معناها :وقت . ومثل هذه الإضافة في تقدير الاطراح فلا ينوى مع الحذف)[4] وقال في شرح التسهيل : (إن ((إذ)) من قولك : حينئذ صالح لما يصلح له حين ، فلا يجوز فيهما الحذف المذكور كما لا يجوز في غلام زيد) .[5]

والحـــق أن الاعتراضين الأخيرين لا يتأتيان على الأخفش لأن مذهب الأخفش هو تضعيف حذف المضاف وإبقاء عمله في المضاف إليه قياسا ، يدل على ذلك السياق الذي جاء فيه الحديث عن هذه المسألة.

فـــالأخفش إنمـــا جاء بهذا الشاهد لينظر لحكم حذف الجار مع المقسم عليه وإبقاء عمله رغم ضعفه قياسا.

لقد تحدث ابن مالك عن تنوين العوض في أكثر من مصنف من مصنفاته وفي أكثر من موضع[6] إلا أنه لم يتطرق إلى ما دار من خلال بين الأخفش وجمهور النحاة حول وقوعه في (إذ)، إلا في ثلاثة مصنفات من مصنفاته في أكثر من باب نحوي.

أما في شرح الكافية الشافية فقد تحدث عن هذه القضية وهذه النسبة في باب الإضافة فحسب، حيث قـــال: (وزعم الأخفش أن كسرة ذال (حينئذ) كسرة إعراب وأن (إذ) إنما بنيت لإضافتها إلى الجملة، فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب. فجرت بالإضافة)[7].

---

[1] شرح التسهيل (٢/ ٢٠٦-٢٠٧)

[2] شرح التسهيل (٣/ ٢٥١-٢٥٢) باب الإضافة

[3] رصف المباني (٤١٢)

[4] شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٣٩-٩٤١)

[5] شرح التسهيل (٢/ ٢٠٦-٢٠٧)

[6] شرح عمدة الحافظ (١/ ٩٧)، سبك المنظوم لوح (٥٤) ب و(٦٠) ب، الفوائد المحوية (١١٠)، شرح عمدة الحافظ (١/ ٩٧)، شرح التسهيل (١/١١)، شرح الكافية الشافية (١/١٩١).

[7] شرح الكافية الشافعية (٢/ ٩٣٩- ٩٤٠).

الحكم الإعرابي للاسم المعطوف على الجملة ذات الوجهين

نسب ابن مالك للأخفش الأوسط اختيار الرفع عند العطف على جملة ذات وجهين فقال في متن التسهيل : (وإن ولي العاطف جملة ذات وجهين ، أي : اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع و النصب مطلقا خلافا للأخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا).

و هذه النسبة ثابتة عن الأخفش فمذهبه الأخفش امتناع النصب وترجيح الرفع [1] حيث نقل عنه أبو عثمان المازني امتناع إجازة ((زيد ضربته وعمرا كلمته)) [2] و حجته في ذلك أن ضربته جملة لها موضع من الإعراب وعمرا كلمته جملة لا محل لها من الإعراب ورجح النصب لأن فيه تشاكلا لعطف الشيء فيه على مثله [3] وسبقه إليه الزيادي [4] وبه قال السيرافي [5].

ورد الفارسي مذهب الأخفش بأن هذه الجملة وإن كان لها موضع من الإعراب فإن ذلك الإعراب لما لم يخرج إلى اللفظ في الجملة نفسها صارت بمنزلة ما لا موضع لها وإذا صارت كذلك لم يمتنع أن يعطف عليها ما لا موضع له من الجمل [6].

وهذا المذهب خلاف مذهب جمهور النحاة الذين ذهبوا إلى جواز الرفع والنصب عند العطف على الجملة الاسمية الصدر فعلية العجز [7] أما الرفع فهو لمراعاة صدر الجملة بالعطف على الاسم أما النصب فهو لمراعاة الجملة الصغرى بتقدير فعل محذوف نحو قولك : زيدٌ لقيته وعمرا أكرمته والتقدير : لقيت زيدا وأكرمت عمرا أكرمته [8].

فبالنظر إلى صدرها اسمية يترجح الرفع لتشاكل الجملتين في الاسمية وبالنظر إلى عجزها فعلية يترجح النصب لتشاكل الجملتين في الفعلية [9] قال سيبويه : (وليس جواز الرفع في الألف مثل جواز الرفع في ضربت زيدا وعمرا كلمته ، لأنه ليس هاهنا حرف هو بالفعل أولى ، وإنما اختير هذا على الجواز وليكون معنى واحدا، فهذا أقوى) [10].

---

١ المسائل البصرية (١/٢١١)تعليق الفرائد (٤/٢٩٣-٢٩٤)

٢ المسائل البصرية (١/٢١١)

٣ المسائل البصرية (١/٢١١) تعليق الفرائد (٤/٢٩٣-٢٩٤)

٤ المسائل البصرية (١/٢١١) ، المساعد على تسهيل الفوائد (١/٤١٨)

٥ المساعد على تسهيل الفوائد (١/٤١٨)

٦ المسائل البصرية (١/٢١٣)

٧ شرح الرضي (١/٤٦٥-٤٦٦)

٨ التبصرة (١/٣٣٠)

٩ شرح الرضي (١/٤٦٥-٤٦٦) تعليق الفرائد (٤/٢٩٣-٢٩٤)

١٠ الكتاب (١/١٠٠)

أما عن موقف ابن مالك من الأخفش فهو المخالفة حيث رد مذهب الأخفش بوجود السماع من نحو قراءة قوله تعالى {و القمر قدرناه منازل حتى عاد } يس (٣٩) [١] قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب، واتفقوا على نصب : { والسماء رفعها ووضع الميزان } الرحمن (٧) ومال لقبول مذهب الجمهور في جواز الأمرين فهو يرى في كل من الرفع والنصب قوة و ضعفا ومن هنا كانا عنده على السواء .

(ولكل منهما ضعف وقوة ، فضعف الرفع لترتبه على أبعد المشاكلتين وقوته لصلاحية الثاني فيه لأن يسد مسد الأول . وضعف النصب لعدم صلاحية الثاني فيه أن يسد مسد المحمول عليه وقوته لترتبه على أقوى المشاكلتين ، فحصل بذلك تعادل في مراعاة التشاكل ، وشهد لحسن الوجهين قوله تعالى : {و القمر قدرناه منازل حتى عاد} قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب واتفقوا على نصب : { والسماء رفعها ووضع الميزان } وكلاهما من العطف على جملة ذات وجهين ، وفيهما رد على الأخفش لأنه يستضعف النصب بعد العاطف على جملة ذات وجهين ما لم تتضمن الجملة المعطوفة ذكرا يرجع إلى المبتدأ نحو : زيد لقيته وعمرو رأيته معه ، ففي مثل هذا استوى عنده الرفع والنصب) [٢].

وما ذهب إليه ابن مالك هو الصواب وإن كان ترجيح الرفع أحسن ليكون أول الجملة الثانية محمولا على أول الجملة الأولى فيكون من قبيل التشاكل اللفظي [٣] و لسلامته من التقدير والحذف فهو معارض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه [٤].

---

[1] النشر في القراءات العشر (٢/٣٥٣)

٢ شرح التسهيل (٢/١٤٣-١٤٤)

٣ التبصرة (١/٣٣٠)

٤ شرح الرضي (١/٤٦٥-٤٦٦)

حكم وقوع المصدر حالاً

منع جمهور النحاة وقوع المصدر حالا لأن حق الحال أن تدل على ما يدل عليه نفس صاحبها والمصدر غير صاحب الحال لأنه معنى ولا يصح الإخبار بمعنى عن عين[1].

واختلفوا في تخريج فيما سمع ما ظاهره وقوع المصدر حالا نحو قوله تعالى : { ثم ادعهن يأتينك سعيا }البقرة(٢٦٠) ، { الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية }البقرة(٢٧٤) ، { ادعوا ربكم تضرعا وخيفة}{ وادعوه خوفا وطمعا }الأعراف(٧)،{ثم إني دعوتهم جهارا}نوح(٨)

فقد نسب ابن مالك للأخفش أن المصدر الواقع موقع الحال مفعول به لفعل محذوف هذا الفعل هو الحال في أكثر من مصنف من مصنفاته كالتسهيل وشرحه وشرح الكافية الشافية والألفية فقال في شرح التسهيل : (والأخفش والمبرد يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة ، وأن قبل كل واحد منها فعلا مقدرا هو الحال ...[2] وتابعه في هذه النسبة من خلفه من النحاة حيث نسب للأخفش [3] في أحد رأيه [4] والمبرد [5] إلى أن المصادر مفاعيل مطلقة منصوبة بأفعال مقدرة تقع حالا[6].

وهذا المذهب هو مذهب الكوفيين إلا أن الناصب للحال عندهم الفعل المتقدم لتأوله بفعل من لفظ المصدر وأتت في موضع الحال[7].

وهو خلاف مذهب سيبويه [8]وجمهور البصريين [9] الذين ذهبوا إلى أن هذه المصادر منصوبة بالفعل الذي قبلها حالا على التأويل بالمشتق [10] فالمصدر في الأمثلة كلها واقع موقع الحال أي أنه حال بنفسه[11] ، لا معمول

---

١ شرح الألفية لابن الناظم (٣١٦) المقاصد الشافية (٢/٢٦-٢٧)

٢ شرح التسهيل (٣٢٨/٢)

٣ شرح الألفية لابن الناظم (٣١٦) المقاصد الشافية (٢٨/٢) ارتشاف الضرب (١٥٧١/٣) المساعد (١٣/٢) همع الهوامع (١٥/٤) شرح الأشموني (١٧٣/٢) التصريح (٣٧٥/١)

٤ المقاصد الشافية (٢٨/٢) حيث ذهب إلى نسب إلى الأخفش موافقة سيبويه . بخلاف المبرد

٥شرح الألفية لابن الناظم (٣١٦) المقاصد الشافية (٢٨/٢) ارتشاف الضرب (١٥٧١/٣) المساعد (١٣/٢) همع الهوامع (١٥/٤)شرح الأشموني (١٧٣/٢) التصريح (٣٧٥/١)

٦المقاصد الشافية (٢٨/٢) ارتشاف الضرب (١٥٧١/٣) همع الهوامع (١٥/٤)

٧ ارتشاف الضرب (١٥٧١/٣)تعليق الفرائد (١٧٧/٦-١٧٨) همع الهوامع (١٥/٤) شرح الأشموني (١٧٣/٢)التصريح (٣٧٥/١)

٨ المساعد على تسهيل الفوائد (١٣/٢) التصريح (٣٧٥/١)

٩ المقاصد الشافية (٢٨/٢) المساعد على تسهيل الفوائد (١٣/٢)

١٠ همع الهوامع (١٥/٣) شرح الأشموني (١٧٢/٢)

١١ شرح الأشموني (١٧٣/٢)

لشيء محذوف ولا بتقدير مضاف محذوف نحو : جاء زيد ركضا فمعناه راكضا لا على أن التقدير ذا ركض لأن الحال بمعنى المصدر نفسه لا على حذف يصيره [1].

والذي رجح لديهم ذلك جواز النعت الإخبار بالمصادر عن الجثث كثيرا والحال خبر من الأخبار [2].

قال سيبويه في باب (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر) وذلك قولك : قتلته صبرا ، ولقيته فُجاءة ومفاجأة ، وكفاحا ومكافحة ، ولقيته عيانا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا ، وأخذتُ ذلك عنه سمعا وسماعا . وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالا . ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ولا أتانا رجلة ، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقيا وحمدا[3].

أما موقف ابن مالك من الأخفش فهو المخالفة حيث ترجح لديه مذهب سيبويه وجمهور البصريين فقال : (وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف، خلافا للمبرد والفارسي) [4].

أما علة هـــذه المخالفة فهي عدم الاطراد ،حيث رد مذهب الأخفش لعدم وجود الدليل فالحذف حينئذ لا يكون ، فلو كان الدال على الفعل المذكور المصدر كان لابد أن يقاس في كل فعل له مصدر ولا يقتصر فيه على السماع[5] . قال ابن مالك:(والأخفش والمبرد يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة ، وأن قبل كل واحد منها فعلا مقدرا هو الحال ، وليس بصحيح ؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع ، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول لأن القتل لا يدل على الصبر ، ولا اللقاء على الفجاءة ، ولا الإتيان على الركوب . وقد اطرد وقوع المصدر حالا في نحو هو الرجل علما وأدبا ونبلا ، أي الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل . ومذهب ثعلب في هو الرجل علما ونحوه أن المصدر فيه مؤكد على تأويل الرجل باسم فاعل من معناه . واطرد أيضا ورود المصدر حالا في نحو هو زهير شعرا ، وحاتم جودا ، والأحنف حلما ، ويوسف حسنا)[6].

و لم ينسب في متن الكافية ولا شرحها ولا الألفية ذلك للأخفش، جاء في شرح الكافية الشافية قوله :

---

١ الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٤/١)

٢ المقاصد الشافية (٢٦/٢-٢٧) تعليق الفرائد (١٧٦/٦-١٧٧) التصريح (٣٧٤/١)

٣ الكتاب (٣٧٠/١-٣٧١)

٤ تسهيل الفوائد (١٠٧)

٥ المقاصد الشافية (٢٨/٢) المساعد (١٤/٢) تعليق الفرائد (١٧٨/٦) شرح الألفية لابن الناظم (٣١٦-٣١٧)

٦ شرح التسهيل (٣٢٨/٢)

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كـــــ(جاء ركضا اليسع)

وهوبنقل،.....

(وورود المصدر المعرفة حالا قليل نحو : (أرسلها العراك) و (جاءوا قضهم بقضيضهم) وقد تقدم التنبيه عليه، وأنه مؤول بنكرة. وورود المصدر النكرة حالا كثيرٌ ، كقوله تعالى:{ ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها } ، وكقول العرب :(جاء فلانٌ ركضا) و(جاء الأمير بغتة و فُجاءة) ، ولا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بسماع) ١.

ومما يقوي ما اختاره ابن مالك هو ما عرف من إجازتهم وقوع الحال مصدرا نحو قم قائما ،إذ أن معناه قم : قياما ، فقائما لا يصح أن يكون حالا من المضمر المرفوع في قم ٢ ،لأنه لا يحســـن أن يحمل على ظاهره فتقول : إنه حال لأنك لا تأمر بفعل من هو فيه ٣ .فشرط الحال أن يكون قيدا في الفعل العامل فيه ولا يستقيم أن يكون قائما مقيدا للقيام لأنه هو هو فوجب أن يعدل به إلى معنى المصدر فيكون التقدير قم قياما ، والمصدر يؤتى به الفعل فصح تقديره به ٤.

والذي يقوي كون المصدر حالا بنفسه أيضا أنه يصلح جوابا لكيف نحو : أتانا زيد مشيا، إذ يصح أن يكون جوابا لمن قال كيف أتاكم زيد٥.

وفي المسألة مذاهب أخرى :

فقيل : هي أحوال على حذف مضاف ويقدر مضافا محذوفا من لفظ الفعل ، أي ذا فجأة وذا صبر٦.

وقيل : هي مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد طلوع بغتة ٧.

وما ذهب إليه الكوفيون من أنها منصوبة بالأفعال السابقة مفعولات مطلقة لا أحوالا ، لأن في اللقاء معنى المفاجأة وكذا الباقي لا يخفى ضعفه٨ إذ الصبر على القتل هو الحبس عليه ، فإذن القتل أعم من الصبر عليه ؛ لأنه تارة يكون معه وتارة يكون بدونه ، فكيف يكون معنى قتله صبره ٩.

---

١ شرح الكافية الشافية (٢/٧٣٤-٧٣٥)

٢ الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٣٣) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٩)

٣ شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٩)

٤ الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٣٣) بتصرف

٥ شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٩)

٦ ارتشاف الضرب (٣/١٥٧١) ، تعليق الفرائد (٦/١٧٦-١٧٧) همع الهوامع (٤/١٥) شرح الأشموني (٢/١٧٣) التصريح (١/٣٧٥)

٧ شرح الأشموني (٢/١٧٣) ارتشاف الضرب (٣/١٥٧١)

٨ المقاصد الشافية (٢/٢٨) المساعد (٢/١٤) تعليق الفرائد (٦/١٧٨)

٩ تعليق الفرائد (٦/١٧٧-١٧٨)

الموقع الإعرابي للواحق المتصلة بـ (إيا)

-نسب ابن مالك للأخفش أن الموقع الإعرابي للواحق المتصلة بإيا هو الجر بالإضافة إلى إيا نسبة هذا الذهب للأخفش من خلفه من النحاة [1].

حيث قال في متن التسهيل : (ومن المضمرات : ((إيا))، خلافا للزجاج ، وهو في النصب ((أنا)) في الرفع ، لكن يليه دليل ما يُراد به من متكلم أو غيره اسما مضافا إليه وفاقا للخليل والأخفش والمازني ، لا حرفا خلافا لسيبويه ومن وافقه ، ..)[2]

وهذا هو مذهب الخليل [3]والمازني [4] و الزجاج[5] و احتجوا على صحة ذلك بما يلي:

١- جواز إضافتها إلى المظهر حيث سمع عن العرب في المثل قولهم : ((إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشواب)) [6] والمضمر معتبر بالمظهر .

٢- جواز توكيدها باسم مجرور (قال الخليل : لو أن رجلا قال : إيّاك نفسِك لم أُعَنِّفه ، لأن هذه الكاف مجرورة) [7] وإنما خصت بالإضافة رغم كونها اسما مضمرا لأنها لا تفيد معنى بانفرادها ولا تقع معرفة ، بخلاف غيرها من المضمرات ؛ فخصت بالإضافة عوضا عما مُنعه [8].

ورد مذهبهم :

- (إيا) ضمير خاص بالتعريف للتنكير لم يقع إلا معرفة ، و لم يقع نكرة يؤكد ذلك امتناع دخول علامات التنكير عليه [9].

---

[1] شرح الرضي (٤٢٥/٢) في ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢) منقول عن ابن مالك

[2] تسهيل الفوائد(٢٦)

[3] الكتاب (٢٧٩/١) ، سر صناعة الإعراب (٣١٢/١) ائتلاف النصرة (١٠٥) التبصرة والتذكرة (٥٠٣/١) شرح المفصل (١٠٠/٣) ،الإيضاح في شرح المفصل(٤٦٢/١) شرح الرضي (٤٢٥/٢) ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢) همع الهوامع (٢١٢/١) شرح التصريح(١/ ١٠٣) مدرسة الكوفة (١٩٦)

[4] سر صناعة الإعراب (٣١٣/١) شرح المفصل (١٠٠/٣) شرح الرضي (٤٢٥/٢) ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢) همع الهوامع (٢١٢/١)

[5] سر صناعة الإعراب (٣١٤/١) شرح المفصل (١٠٠/٣) الإيضاح في شرح المفصل(٤٦٢/١) شرح الرضي (٤٢٥/٢) الإنصاف(٢/ ٦٩٥) شرح التصريح (١٠٣/١)

[6] الكتاب (٢٧٩/١) سر صناعة الإعراب (٣١٣/١-٣١٤) التبصرة والتذكرة (٥٠٣/١)شرح المفصل (١٠٠/٣) ائتلاف النصرة (١٠٥) الإنصاف(٦٩٥/٢)شرح الرضي (٤٢٥/٢)

[7] الكتاب (٢٧٩/١) سر صناعة الإعراب (٣١٣/١) شرح المفصل (١٠٠/٣)

[8] الإنصاف(٦٩٥/٢) وينظر الخلاف بين النحويين (٢١٤)

[9] الإنصاف(٦٩٧/٢)

-امتـــناع إضافته لأن الأسماء المضمرة لانضاف إلى ما بعدها على وجه من الوجوه ؛ لأن الإضافة للتعريف ، والمضمر في أعلى مراتب التعريف [1].

وقـــد حاول المبرد التخلص مما وقع فيه الخليل والمازني فذهب إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ولا يُعلم اسم مبهم أضيف غيره[2] لكن يرده عدم النظير (جعل الضمير مضافا إليها) [3].

-امتناع وقوع الظاهر موضع أو مخالفته للظاهر لو وضع موضعه فلو قلت:((إيا زيدٍ حدثتُ))كان قبيحا ؛ لأنه خُص به المضمر[4]، إذ لم يستحسن الجميع إضافته للظاهر[5] فلم يسمع عنهم نحو : إياك وإيا الباطلِ ولا حكي عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد إيا [6].

أما ما حكاه سيبويه عن الخليل فوجه على :

- أنه من القليل الذي لا يعترض به على السماع والقياس جميعا [7]

- أنـــه ليس بتصريح قول ولا محضَ إجازة ، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم :(فإياه و إيا الشوابِ)[8] يقوي ذلك قوله بعده : ((لم أُعنِّفه)) فالقياس سائغ لأنه سمع عن العرب وإن لم يكن الوجه القوي[9].

- التشكيك في صحة نسبة هذا القول للخليل قال الأنبا ري : [فالذي ذكره سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك عن الخليل ، وإنما قال : وحدثني مَن لا أفهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : ..)[10].

- الحمل على الشذوذ لأنه أسهل من القول بإضافة المضمر فهي رواية شاذة [11].

و لكن هذه النسبة خلاف ما نسبه إليه متقدمو النحاة ،حيث نسبوا إليه مذهبا آخر في المسالة وهو :

---

[1] ينظر في ذلك : سر صناعة الإعراب (١/٣١٤-٣١٥) شرح المفصل (٣/١٠٠) ائتلاف النصرة (١٠٥) الإنصاف(٢/٦٩٦)

[2] الإنصاف(٢/٦٩٥) وينظر الخلاف بين النحويين (٢١٤)

[3] الإنصاف(٢/٦٩٧)

[4] سر صناعة الإعراب (١/٣١٣-٣١٤)

[5] شرح المفصل (٣/١٠٠)

[6] سر صناعة الإعراب (١/٣١٥)

[7] سر صناعة الإعراب (١/٣١٥)

[8] سر صناعة الإعراب (١/٣١٥) شرح المفصل (٣/١٠٠)

[9] سر صناعة الإعراب (١/٣١٥)

[10] الإنصاف (٢/٦٩٧)

[11] ائتلاف النصرة (١٠٥) شرح المفصل (٣/١٠٠) ، الإنصاف (٢/٦٩٧)

أن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب و (إيا)هي الضمير،وهو مذهب سيبويه [1] والبصـــريين[2] و حكي عن الأخفش [3] فإيا اسم مفرد مضمر يتغير آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف المضـــمرين و الكاف التي تلحق بها كالكاف التي تلحق اسم الإشارة في الدلالة على الخطاب [4] أما الهاء فقد دخلت لمعنى الغيبة كذا دخلت الياء لمعنى التكلم [5].

و حجتهم في ذلك :

- أنـــه لـــو كان اسما لكان له موضع من الإعراب إما رفع أو نصب أو جر ، و لا يجوز أن يكون في موضع مرفوع لأن الكاف ليست من ضمائر المرفوع ولا يجوز أن يكون منصوبا لأنه لا ناصب له ولا يجوز أيضا أن يكـــون مجـــرورا لأن الجـــر إما أن يكون بحرف جر ، أو بإضافة اسم وليس ذلك هاهنا ولا يجوز أن يكون مخفوضا بإضافة إيا لأنه اسم مضمر فالإضافة للتخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصا وإذا ثبت أنه ليس باســـم كان حرفا بمعنى الخطاب مجردا من مذهب الاسمية ، خاصة وأن الكاف قد ثبت اسميتها حينا في بعض المواضـــع دالة على الخطاب نحو رأيتك ومررت بك و حرفيتها آخر دالة على الخطاب مجردة من معنى الاسمية ككاف اسم الإشارة [6]

ونظروا لها في دلالتها على الخطاب بالتاء اللاحقة لـــ(أنت) ، فكما أن التاء ليست من المضمر الذي هـــو ((أن)) في ((أنـــت)) فكذلـــك الكاف ليست من المضمر الذي هو ((إيا))في ((إياك)) وإنما هي لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب [7].

و قد استثقل الأخفش الرواية السابقة و لم يجز القياس عليها فلا يصح عنده إياك وإيا الباطل وإيّاك وإيا زيد وإياي وإيا الباطلِ. [8] وبالعودة إلى معاني القرآن للأخفش لا نجد ما يشير إلى مذهبـــه في المسألة ، قال: [وأما قوله {إياك نعبد}ولم يقل : أنت نعبد ، لأن هذا موضع نصب ، وإذا لم يقدر في موضع النصب على الكاف والهاء ، وما أشبه ذلك من الإضمار الذي يكون للنصب ، جُعل ((إياك)) أو ((إياه)) أو نحو ذلك مما

---

[1] الكتاب (٣٥٤/٢) شرح المفصل (١٠١/٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٣٠٦/١) شرح الرضي(٤٢٥/٢) ، الجنى الداني (٩٢) ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢) همع الهوامع (٢١٢/١) شرح التصريح(١٠٣/١)

[2] ائتلاف النصرة (١٠٥) الإنصاف(٦٩٥/٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٣٠٦/١) الخلاف بين النحويين (٢١٤)

[3] سر صناعة الإعراب (٣١٣/١) شرح المفصل (٩٨/٣-٩٩) ، المساعد على تسهيل الفوائد(١٠٢/١) ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢) همع الهوامع(٢١٢/١)

[4] سر صناعة الإعراب (٣١٣/١) شرح المفصل (٩٨/٣-٩٩) ، المساعد على تسهيل الفوائد(١٠٢/١) ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢) همع الهوامع(٢١٢/١)

[5] سر صناعة الإعراب (٣١٣/١) ، (٧٧٩/٥٧١/٢)

[6] ائتلاف النصرة (١٠٥) شرح المفصل (٩٩/٣)

[7] لإنصاف (٧٠٢/٢)

[8] سر صناعة الإعراب (٣١٣/١)

يكون في موضع نصب ، ... وإنما صارت ((إياك نعبد)) في موضع نصب من أجل ((نعبد)) وكذلك : (إياك نستعين) ، أيضا . وإذا كان موضع رفع ، جعلت فيه ((أنت وأنتما وأنتم ، وهو وهي)) وأشباه ذلك][1].

ولا نملك أمام غياب نصوص الأخفش النحوية حكما قاطعا بترجيح أي من المذهبين وإن كنا نميل إلى إثبات خلاف نسبة ابن مالك ، لتضافر النصوص في إثباتها وتقدمها عن ابن مالك زمنا.

ثالثها : أن الياء والكاف والهاء هي الأسماء ، وإيا دعامة لها ، لتصير بسببه منفصلة لأنها لا تقوم بأنفسها.وهو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين[2].

و نظـــروا لها بالكاف والهاء والياء في حال اتصالها ، ثم لما أريد استعمالها منفصلة عن العامل لم تقم بنفســـها فجـــيء بـــ(إيا) ليعتمد عليها [3]وجعلت وصلة إلى اللفظ بها،كما أن كلا يتوصل به إلى المضمر في قولك كلاهما [4] .

ورد :

- بـــأن (إيا) اسم مضمر منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن فكما أن أنا ونحن وأنت مخالف لفظ المرفوع المتصل كالـــتاء في قمـــت والنون والألف في قمنا وليس شيء منها معمودا بل هو قائم بنفسه فكذلك إيا اسم مضمر منفصل ليس معمودا به غيره ، كما أن التاء في ((أنت)) حرف وغير معمودة بالهمزة والنون من قبلها ، بل ما قبلها هو الاسم ، وهي حـــرف خطاب ، فكذلك ما قبل الكاف في ((إياك)) اسم ، وهي حرف خطاب [5].
- وأما تشبيههم إيا بكلا فليس بصحيح لأن كلا ليس بوصلة إلى المضمر لاطراد إضافته إلى الظاهر كما يضاف إلى المضمر[6] .

رابعها : أن (إيـــاك)بكمالها اسم حكاه ابن كيسان عن بعض النحويين [7] ونسب لفريق من الكوفيين [8] ، ورد : بأنه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره فيكون تارة كافا ويكون تارة هاءا نحو قولك :

---

[1] معاني القرآن(١٦/١)

[2] أغفلت نسبة هذا المذهب في سر صناعة الإعراب (٣١٣/١) وفي شرح المفصل (١٠٠/٣)،ونسب للكوفيين وحدهم في الإيضاح في شرح المفصل(٤٦٢/١) و شرح الرضي (٤٢٥/٢)و الإنصاف (٦٩٥/٢) ، ونسب للفراء في ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢) و همع الهوامع(٢١٢/١) ، شرح التصريح(١٠٣/١) منسوب لبعض الكوفيين والبصريين

[3] الإنصاف (٦٩٥/٢-٦٩٦)

[4] شرح المفصل لابن يعيش (١٠٠/٣-١٠١)

[5] سر صناعة الإعراب (٣١٥/١-٣١٦)شرح المفصل لابن يعيش (١٠٠/٣-١٠١)

[6] شرح المفصل لابن يعيش (١٠٠/٣-١٠١)

[7] سر صناعة الإعراب (٣١٣/١-٣١٤) شرح المفصل (١٠٠/٣)

[8] في همع الهوامع (٢١٢/١) نسب للكوفيين ، وفي شرح الرضي(٤٢٥/٣) نسب لابن كيسان والكوفيين ، وفي ارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠) استثنى أبو حيان الفراء .

إياك وإياي وإياه فيكون هذا مثله بل لما كانت الكاف مفتوحة مع خطاب المذكر مكسورة مع خطاب المؤنث فكذلك إيا الاسم والكاف بعدها حرف خطاب[1].

موقف ابن مالك :

أمـــا عـــن موقف ابن مالك من الأخفش وهو ما يعنينا تحديدا فهو الموافقة التي أفصح عنها في متن التسهيل وبين علتها في شرحه بقوله :

(وهـــي ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف . هذا مذهب الخليل والأخفش والمازني وهو الصحيح ، لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل : أحدها : أن الكاف في ((إياك)) لو كانت حرفا كما هي في ((ذلك)) لاستعملت على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها، كما استعملت مع ((ذا)) و((هنا)) ولحاقها مع ((إيا)) أولى لأنها ترفع توهم الإضافة، فإن ذهاب الوهم إليها مع ((إيا)) أمكن منه مع ((ذا)) لأن ((إيا)) قد يليها غير الكاف ، ولذا لم يختلف في حرفية كاف ((ذلك)) بخلاف كاف ((إياك)).

الثاني : أنها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز تجريدها مع ((ذا)) كقوله تعالى : { فما جزاء من يفعل ذلك منكم } و { ذلك خير لكم وأطهر } .

الثالـــث:أنه لو كانت اللواحق ((بإيا)) حروفا لم يحتج إلى الياء في ((إياي)) كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في(أنا).

الرابع : أن غير الكاف من لواحق ((إيا)) مجمع على اسميته مع غير ((إيا)) مختلف في اسميته معها ، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد.

الخـــامس : أن الأصـــل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد ، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك فوجب المصير إليه .

السادس : أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب : إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشَّوَابِّ ، وروى فإياه وإيا السَّوءَاتِ .

وهـــذا مســـتند قوي ، لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى ، ثم إن هذا الكلام يتضمن وعظـــا وترغيبا لمن بلغ الستين في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يبغينه ، ومن رواه بالسين والتاء فقد أصاب أيضا ، ومعناه النهي عن القبائح ، فإن اجتنابها مأمور به عموما ، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح)[2].

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٠٠)

[2] شرح التسهيل (١/ ١٤٥-١٤٦)

وبالرغم أن ابن مالك قد وافق الأخفش الأوسط فيما نسبه إليه – وهو ما يعنينا — والموافقة ليست مجـــالا كـــبيرا للنقاش يرتبط بمحور البحث ، إلا أنا نميل لقبول مذهب سيبويه والبصريين والأخفش في هذه المسألة لقوة الدليل وحجيته —

أما الجواب عما استدل به ابن مالك :

فالدليل الأول والثاني مردود بأنه لا يلزم من تشابه شيئين أن يعاملا معاملة واحدة، فاللام إنما تزاد في (هذا) ونحوه لمعنى ، بخلاف إيا فالضمير هاهنا يحتاج لتمييز المخاطب من الغائب من المتكلم في المنصوب كما يحـــتاج إلى الـــتاء بحركاتها الثلاث ، وتنظيره السابق الذي جاء في متن التسهيل يوحي بمتابعته لمذهب سيبويه حيـــث نظـــر لـــــ(إيا) ضمير النصب بـــ (أنا) ضمير الرفع وهذا التنظير يلزم منه أن تكون اللواحق لهما متســـاوية في الموقـــع الإعرابي ، لأن الرفع هو الأقوى ، فيحمل النصب والجر عليه ، حيث قال : (وهو في النصب كأنا في الرفع ، لكن يليه دليل ما يُراد به من متكلم أو غيره ، ..)

والثالـــث منهما مردود بأن أصل الضمير أنا هو (أن) والألف زائدة كذلك إياي الأصل فيها إيا ثم زيدت الياء.

أما الرابع فهو كما زعم ، إلا أن ابن جني زعم أن أبا الحسن أجرى الياء والهاء مجرى الكاف وليس العكس[1].

كذا الخامس مردود بثبوت حرفية الكاف في اسم الإشارة ، ومع الفعل أرأيت بمعنى أخبرني ، وفي نحو : حيهلك والنجاءك وغيرها من أسماء الأفعال ، ونحو : ليسك زيدٌ قائما، وأبصرك زيدا[2].

أما السادس : فهو موقف خاص من ابن مالك من الرواية والاعتداد ، حيث اعتد برواية الخليل عن العرب (إياه وإيا الشواب)، لعدالة ناقليها ، وصحة معناها ، فالخليل وسيبويه اكبر من أن يكونا موضع شك .لكن اللافت للنظر هو تجاهل ابن مالك لسياق النص الذي جاءت فيه الرواية ، فالظاهر أن الخليل بن لم يجزم بجواز القياس بقوة فقوله : (لم أعنفه) يوحي بشيء من الضعف ، كذا صمت سيبويه عن التعليق على رواية الخليل يوحي بشيء من الاستنكار وإن لم يكن على لسان سيبويه بل باعتبار المستوى اللغوي الذي كان يعيش فيه .

والحـــق أن هذه المسألة تكشف لنا عن براعة ابن مالك في إثبات وجهة نظره و محاولة تقويتها ، حيث لجأ إلى أسلوب الجدل في سياق الرد على القائلين بامتناع إضافة إيا –وهو أسلوب لم يلجأ إليه ابن مالك إلا نادرا– لسببين:

---

[1] سر صناعة الإعراب (٢/٧٧٩)

[2] الجنى الداني(٩١-٩٣)

أحدهما: أن ((إيا)) لو كان مضافا لم تخلُ إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص ، فقصد التخفيف ممتنع لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال ، وإيا ليس منها، وقصد التخصيص ممتنع أيضا لأن ((إيا)) أحد الضمائر وهي أعرف المعارف ، فلا حاجة بها إلى تخصيص .

الثاني : أن ((إيا))لو كان مضافا لكانت إضافته إضافة شيء إلى نفسه وهي ممتنعة.فالجواب أن يقال : أما إضافة التخفيف فمسلم امتناعها من ((إيا)) و أما إضافة التخصيص فغير ممتنعة،فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة ، وإلا ازداد بها وضوحا كما يزداد بالصفة [1].

ونظر لهذه الإضافة بإضافة العلم في قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني

وقوله: **ولوجا في الذي كرهت قريش ولو عجست بمكتها عجيجا**

فإذا جازت إضافة مكة رغم أنها علم لا اشتراك فيه على تقدير الاشتراك انضوج إلى زيادة في الوضوح فإضافة ما فيه اشتراك أولى بالجواز كـ(إيا) لصلاحيتها قبل دخول الضمير لاثني عشر معنى .

وشبه انفراده (إيا) في جواز الإضافة بانفراد (أي) الموصولة .حيث قال : (ورفعوا توهم حرفية ما يضاف إليه بإضافتها لإلى الظاهر في قولهم : ((فإياه وإيا الشواب)) والاحتجاج بهذا لخليل على سيبويه شبيه باحتجاج سيبويه على يونس بقول الشاعر :

دَعَوتُ لما نابني مِسورا فلبّى فلبّى يَدي مِسْور

لأن يونس يرى أن ياء ((لبيك)) ليست للتثنية ، بل هي كياء ((لَدَيْك)) فاحتج سيبويه بثبوت ياء لبّى مع الظاهر ، ولو كانت كياء لَدَى لم تثبت إلا مع المضمر كما أن ياء لدى لا تثبت إلا مع المضمر ، وأما إلزامهم بإضافته أيضا إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها في نحو : جاء زيد نفسه وأشباه ذلك) [2].

---

[1] شرح التسهيل (١:١٤٦ ،١٤٧)

[2] المرجع السابق

الموقع الإعرابي للضمير المنصوب المتصل بعسى

نسب ابن مالك للأخفش أن الضمائر المتصلة بفعل المقاربة عسى في موضع رفع فاعل له ، فلفظ النصب استعير للرفع كما استعير له لفظ الجر في لولاي ولولاك وعسى باقية على أصلها ، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة اسما لعسى وقولك أن تفعل أو تفعل منصوب المحل خبرا لها.

(وذهب الأخفش إلى أن الضمير ــ وإن كان بلفظ الموضوع للنصب- محله رفع بعسى نيابة عن الضمير الموضوع للرفع ، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب في نحو: مررت بك أنت ، وأكرمته هو) [1].

وهذه النسبة ثابتة عنه في أكثر من مصنف [2] كما نسب هذا إلى يونس [3].

ووجه قول الأخفش في عسى: اعتباره المضمر بالمظهر في هذا الباب فلو وقع الظاهر موقع لكان مرفوعا فوجب أن يحكم على محل المضمر الواقع موقعه بذلك قياسا على سائر الضمائر ، خاصة وأن وقوع صيغة المنصوب في عسى في موضع المرفوع ثابتة، فكما أوقعوا صيغة المرفوع في المجرور في قولهم : مررت بك أنت وبه هو وبنا نحن وما أنا كأنت فكذلك أوقعوا صيغة المجرور في محل الرفع في لولا وكما أوقعوا صيغة المرفوع في محل المنصوب في قولهم : ضربتك أنت وضربته هو ولقيتك أنت كذلك أوقعوا صيغة المنصوب في محل المرفوع في قولهم : عساك وعساني . [4] فضمير النصب في عساني وعساك نزل منزلة ضمير الرفع في عسيتُ وعسيتَ [5].

ومذهب الأخفش هذا مخالف لمذهب سيبويه [6] وجمهور النحاة في أن الموقع الإعرابي للضمير المتصل بعسى هو النصب، حملا على لعل لأنها في معناها وهو الطمع والإشفاق [7] فعسى مغير عن أصله والضمائر جارية على القياس ، وخصت عسى بذلك حينما بكون اسمها ضميرا لا ظاهرا فلا يقال : عسى زيدا يخرج اتفاقا منهم .[8]

وحجتهم في ذلك :

---

[1] شرح التسهيل (١/ ٣٩٧-٣٩٨)

[2] المقتضب (٢/٧٣) ، شرح المفصل (٣/ ١٢٣) ، أمالي ابن الحاجب (٣/٢١) أمالي ابن الشجري (١/٢٧٨) الإنصاف (٢/٦٨٨) شرح الرضي (٢/٤٤٧) همع الهوامع (١/١٤٦)

[3] أمالي ابن الشجري (١/٢٧٩)

[4] أمالي ابن الحاجب (٣/٢١-٢٢)

[5] أمالي ابن الشجري (١/٢٧٩)

[6] الكتاب (٢/٣٧٤-٣٧٦) ، المقتضب (٢/٧١-٧٢) أمالي ابن الحاجب (٣/٢١) أمالي ابن الشجري (١/٢٧٨)شرح المفصل (٣/ ١٢١) ، شرح الرضي (٢/٤٤٦)

[7] الإنصاف (٢/٦٨٨) ، شرح الرضي (٢/٤٤٥) ، وينظر أمالي ابن الشجري (١/٢٧٩) شرح المفصل (٣ / ١٢٣)

[8] شرح الرضي (٢/٤٤٦)

-أن الضمائر المتصلة بها ليست من ضمائر الرفع

-دخـــول نـــون الوقاية عليها دليل على أن الضميـــر في موضع النصب [1] قال سيبويه : (والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك بي ، قال عمران بن حطان :

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

فلو كانت الكافُ مجرورة لقال : عَسَاي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع)[2] فهذه النون لا تلحق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبة [3]وإنما جاز أن يختلف عمل عسى في المضمر عنه في المظهر ، وإن كـــان الأصـــل خلاف ذلك لأن لعسى حال يختلف عن غيرها كما أن للدن حال مع غدوة تعمل فيها الجر فحسب وكما أن للات حال مع الحين ليس مع غيرها.

قـــال سيبويه : (فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحالُ ، كما كان للدن حالٌ مع غدوةً ليست مع غيرها ، وكما أن لات إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سَواها، فهي معها بمنزلة لَيس ، فإذا جوزتها فليس لها عملٌ)[4].

وذهب المبرد[5] –في أحد قوليه– إلى أن الكاف والنون والياء في موضع نصب بأنها خبر عسى وأن اسمها مضمرٌ فيها مرفوع ، فعسى باقية على أصلها من رفع الأول ونصب الثاني.

قال المبرد (فأما تقديره عندنا : أن المفعول مقدم ، والفاعل مضمر ، كأنه قال : عساك الخيرُ أو الشر، وكقولك : عساني الحديثُ ، ولكنه حذف ؛ لعلم المخاطب به وجعل الخبر اسما على قولهم : (عسى الغويرُ أبؤســـا) .[6] فمذهب المبرد والفارسي عكس الإسناد ، إذ جعلا المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه [7] وقيل إن الضمير المنصوب خبرٌ ، قدم إلى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيدٌ ، والاسم إما محذوف كما في قوله :

يا أبتا علّك أو عساكا

على حسب دلالة الكلام عليه كما حُذف في قولهم : جاءني زيدٌ ليس إلا ، أي ليس الجائي إلا زيدا، وإما مذكور كما في قولك : عساك أن تفعل و كذا في عساك تفعل ، بتقدير ((أن))[8].

---

[1] الكتاب (٢/٣٧٤-٣٧٦) شرح المفصل (٣ / ١٢٣) شرح الرضي (٢/٤٤٦)

[2] الكتاب (٢/٣٧٤-٣٧٦)

[3] شرح المفصل (٣ / ١٢٣)

[4] الكتاب (٢/٣٧٤-٣٧٦)

[5] المقتضب (٢/٧٢) شرح المفصل (٣/ ١٢٣) الإنصاف (٢/٦٨٨) شرح الرضي (٢/٤٤٧)همع الهوامع (١/١٤٦)

[6] المقتضب (٢/٧٢)

[7] همع الهوامع (١/١٤٦)

[8] شرح الرضي (٢/٤٤٨)

موقف ابن مالك :

لقد رجح مذهب الأخفش واختاره معللا ذلك بعدة أمور منها:

- وجود النظير فنيابة الضمير المرفوع عن المنصوب يعضدها السماع
- جواز الاقتصار على الضمير فلو كان الضمير في موضع نصب لما اقتصر عليه

قال ابن مالك :

(وقـــول الأخفـــش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير ، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع له ، وذلك موجود كقول الراجز :

يابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنّيتنا إليكا

أراد عصـــيت ، فجعل الكاف نائبة عن التاء . ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة في نحو : ما أنا كأنت ، ومررت بك أنت ، فلا استبعاد في نيابة غيره عنه . ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه ، فلو كان الضمير في موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه ، ولا نظير لذلك . بخلاف كونه في موضـــع رفع ، فإن الاستغناء به نظير الاستغـــناء بمرفوع كاد في نحو : ((من تأنى أصاب أو كاد ، ومن عجَّل أخطأ أو كاد))) [1].

وبين أنه قد رجحه على مذهب سيبويه والمبرد لأمور.

أما قول سيبويه فيرده عدم النظير إذ لم يسمع حمل فعل على حرف في العمل أما فمذهب المبرد فأبطله لما فيه من إخبار باسم عينٍ جامد عن اسم معنى . ووقوع خبر في غير موقعه ، وذلك أنك إذا قلت في : عساك أن تفعل ، عسى أن تفعل إياك لم يجز ، وما لم يجز في الحالة الأصلية حقيقٌ بألا يجوز في الحالة الفرعية.

قال ابن مالك :

(ويلـــزم المبرد أيضا مخالفة النظائر من وجهين آخرين : أحدهما : الإخبار باسم عينٍ جامد عن اسم معنى . والثاني : وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ، وذلك أنك إذا قلت في : عساك أن تفعل ، عسى أن تفعل إياك لم يجز ، وما لم يجز في الحالة الأصلية حقيقٌ بألا يجوز في الحالة الفرعية . فتبين أن قول أبي الحسن في هذه المسألة هو الصحيح والله) [2].

---

[1] شرح التسهيل (١/ ٣٩٧-٣٩٨)

[2] شرح التسهيل (١/ ٣٩٧-٣٩٨)

وقـــد تحدث ابن مالك عن هذه القضية في بعض من مصنفاته ، ففي الفوائد النحوية و سبك المنظوم اكتفى بنسبة هذا المذهب للأخفش قال في المصنفين الأوليين : (وإن اتصل بها الضميرُ الموضوعُ للنصب كان على أصله عند سيبويه إلحاقا لِعسى بلعل ، وجُعِل عند الأخفش نائبا عن الموضوع للرفع) [1].

كـــذا فعل في متن الكافية الشافية فقد اكتفى بعرض ما جاء في المسألة من مذاهب ، ومنها مذهب الأخفش ، ملمحا إلى اختياره لمذهب الأخفش دون تعليل حيث قال:

(ومذهـــب أبي الحسن الأخفش أن (عسى) على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر . إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قول الراجز :

يابن الزبير طالما عصيكا.

وكمـــا ناب ضميرُ الرفع عن ضمير النصب ، وضمير الجر في التوكيد نحو : (رأيتك أنت) و(مررت بـــك أنـــت) . وفي قول بعضهم : (ما أنا كأنت) و(ما أنا كإياك) . ولو كان الضميرُ المشارُ إليه في موضع نصب كما قال سيبويه لم يقتصر عليه في مثل :

يا أبتا علّك أو عَسَاكا.

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه) [2].

وما أروع النظم الذي جمع فيه ابن مالك ما جاء في المسألة من مذاهب ، حيث قال –رحمه الله –:

ولدليل استجز حـــذف الخبر ... هُنا ومنه قـــول بعـــض من غبر

يا أبتـــا عَـــلّك أو عســـاكا ... ونائب التا: الكافُ فاعرف ذاكا

هذا اختياري تابعا أبا الحسن ... ولدليل منظرا ما قال شادٍ ذو علن

(يابن الزبير طـــالما عَصَيـــكا ... وطـــــالما عنيـــتنا إليـــــكا)

والعمـــلين سيبـــويه عكســـا ... مســـويا هُنا (لعـــل) و(عســـى)

والآخر اسم والمقـــدم الخبـــر ... عند أبي العباس فاعرف الصُّـــور [3].

---

[1] الفوائد المحوية (٢٩) وينظر سبك المنظوم (١٧)ب

[2] شرح الكافية الشافية (١/٤٦٣-٤٦٦)

[3] شرح الكافية الشافية (١/٤٦١-٤٦٢)

والحـــق أن مـــا ذهب إليه الأخفش وابن مالك هو الأولى بالقبول والاعتبار إقرار الأمرين العمل والإســـناد ، لكنه تجوز في الضمير فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب ولأن فيه هو في محل رفع نيابة عن المرفوع ، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر في قولهم : أكرمتك أنت ، ، وأنا كأنت . [1] خاصة وأن السماع قد عضد هذه النيابة.

وما ذكره سيبويه يلزم منه محذورٌ واحدٌ وهو تغيير عسى في أن لها عملا في الظاهر يخالف عملها في المضمر على هذه اللغة وما ذكره الأخفش مبني على قاعدة كثر مثلها وهو وقوع بعض الصيغ موقع بعض [2].

وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله ولا تقل : (وافق الرفعُ النصبَ في عساني كما وافق النصبُ الجرَّ في ضَرْبَك ومعك ، لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك كما ذكرت لك . وزعم ناسٌ أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفعٍ ، جعلوا لولاي موافقةً للجر ، وني موافقة للنصب ، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجهٌ رديء لما ذكرت لك ، ولأنك لا ينبغي أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر . وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيرُه . وربما وقع ذلك في كلامهم ، ...)[3].

---

[1] همع الهوامع (١٤٦/١)

[2] أمالي ابن الحاجب (٢٢/٣)

[3] الكتاب (٣٧٤/٢-٣٧٦) ،أمالي ابن الحاجب (٢١/٣) أمالي ابن الشجري (٢٧٨/١)شرح المفصل (١٢١/٣) ، شرح الرضي (٢/ ٤٤٦)

الحكم الإعرابي للضمير المتصل بلولا

نسب ابن مالك للأخفش أن الضمائر المتصلة بلولا في محل رفع على الابتداء فقد نابت ضمائر الرفع عن ضمائر الجر قال ابن مالك (ومذهب الأخفش : أن الياء وأخواتها في موضع رفع نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة . ونظير ذلك نيابة المرفوع في :(ما أنا كأنت) وشبهه) [1].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش والكوفيين فلولا باقية عندهم في بابها و إنما خرجت صيغة المكني من الرفع إلى الخفض،كما خرج بصيغة الخفض إلى صيغة الرفع في قولهم ما أنا كأنت ومررت بك أنت ، حين جعل توكيدا لضمير الخفض.[2] قال الفراء:[فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب . وذلك أنا لم نجد فيها حرفا ظاهرا خفض] ولا عمل للولا كما لم تعمل في الظاهر [3] واستندوا في ذلك :

جواز استواء لفظ المكني في الخفض والنصب فتقول ضربتك ومررت بك وفي الرفع والنصب والخفض فتقول:ضربنا ومررنا ومرّبنا وقمنا،فتكون النون والألف علامة المرفوع والمجرور والمنصوب وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف في موضع أنت وأنت في موضع الكاف ويفرق بين إعرابهما بالقرائن ودلالات الأحوال[4] لما في هذا المذهب من إقرار للولا على ما ثبت لها وهو ما يسمى باستصحاب الأصل [5] – وإن كان من أضعف الأدلة – ومتابعة للكثير الشائع إذ أن نيابة ضمير المجرور المتصل ، مكان الضمير المرفوع المنفصل كثيرة في كلامهم.

ومذهب الأخفش مخالف لمذهب سيبويه والخليل اللذين ذهبوا إلى أن موضع الضمير هو الجر بلولا فألحقاها بعدة حروف الجر لولا الامتناعية إذا اتصل بها مضمر للنصب أو للجر [6]قال سيبويه في باب ما يكون

---

[1] شرح التسهيل (٣/١٨٥-١٨٦)

[2] المقتضب(٣/٧٣) الأزهية (١٧٢) أمالي ابن الشجري(١/٢٧٧) ، أمالي ابن الحاجب (٢/٢١) ، شرح الأشموني (٢/٢٠٦) شرح المفصل(٣/١٢٢)شرح المقدمة الجزولية (٢/٨٣٦) التوطئة (٢٤٢) شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٧١)رصف المباني (٣٦٤) مغني اللبيب (١/٢٧٤) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٢٩٤) شفاء العليل (٢/٦٧٨الارتشاف (٤/١٧٥٧) ،شرح قواعد الإعراب للكافيجي(٢٣٤) الاقتراح (٦٩)خزانة الأدب(٥/٣٣٧)

[3] في المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين فمذهب البصريين أن الاسم مرفوع بعدها بالابتداء ، واختلف الكوفيون فذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بتقدير فعل مضمر بعد لولا وقيل مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد ينظر في توثيق هذه المذاهب: الكتاب(٣/١٢٩) المقتضب(٣/٧٦)معاني الحروف (١٢٣) أمالي ابن الشجري(٢/٥١١) الإنصاف(١/٧٠-٧٨) رصف المباني (٣٦٢) ، الجنى الداني(٥٩٩ -٦٠١)شرح المفصل (٣/١٢١) ارتشاف الضرب (٤/١٧٥٦) حاشية يس العليمي على التصريح (٢/٢٦٣)،

[4] شرح المفصل(٣/١٢٢)بتصرف وينظر معاني القرآن للفراء (٢/٨٥) الإنصاف (٢/٦٨٨)

[5] الاقتراح في أصول النحو(١١٤)

[6] الكتاب (٢/٣٧٣) ، الأزهية (١٧٢) ، التوطئة (٢٤٢)رصف المباني(٣٦٤) الجنى الداني(٦٠٣)مغني اللبيب(١/٢٧٤) ، شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٧١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٨) شرح الأشموني(٢/٢٠٦)،ارتشاف الضرب(٤/١٧٥٧)نسبه ابن هشام

مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أضمر بعده الاسم ،وذلك قولك لولاك ولولاي ، إذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رفع . ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت كما قال سبحانه : (لولا أنتم لكنا مؤمنين) [1]ولكنهم جعلوه مضمرا] [2].

أمـــا المبرد فكان يرى أن اتصال المضمر المجرور و المنصوب يجري مجرى الغلط حيث قال:(والذي أقوله أنّ هذا خطأ لا يصلح ... ومن خالفنا فلا بد يزعم أن الذي قلناه أجود. ويدعي الوجـــه الآخر فيجيزه على بعده)[3] ورد لثبوت السماع في هذه المسألة [4] من ذلك قول الشاعر:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجـــرامه من قنة النبق منهـــوي[5]

أتطمـــع فينـــا من أراق دمـــاءنـــا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن[6]

والحـــق أنه لم ينكرها وإنما أجازها على غير قياس لأنها لغة لبعض العرب قليلة قال الفراء : (وقد استعملت العـــرب (لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي ، والمعنى فيهما كالمعنى في قولـــك :لولا أنا ولولا أنت فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب)[7] قال ابن عقيل (ويجوز في لغة لولاك ولولاك ولولاكما ولولاكم ولولاكن ولولاي إلى آخره)[8] ، فلا موجب لقول أبي علي الشلوبيين (اتفق أئمة البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء على رواية لولاك عن العرب فإنكار المبرد له هذيان)[9] .

أما حجة البصريين فهي :

للجمهور في مغني اللبيب (٢٧٤/١) ، شرح قواعد الإعراب للكافيجي(٢٣٢) ، خزانة الأدب(٣٣٦/٥-٣٣٧) همع الهوامع (٢٠٩/٤) وغيرها

[1] سورة سبأ

[2] الكتاب (٣٧٣/٢)

[3] الكامـــل (٣٤٥/٣ -٣٤٦) ، وينظر الأصول (١٢٤/٢)

[4] الأصول(١٢٤/٢) ، أمالي ابن الشجري (٢٧٦/١)شرح المفصل لابن يعيش (١٢٠/٣)شرح الجمل لابن عصفور(٤٧٢/١) البسيط(١/ ٥٩٤) الجنى الداني(٦٠٥)شرح الأشموني (٢٠٦/٢) مغني اللبيب(٢٧٤/١)المساعد على تسهيل الفوائد(٢٩٢/٢) شفاء العليل (٦٧٨/٢) الارتشاف(١٧٥٧/٤)

[5] معاني القرآن للفراء (٨٥/٢)

[6] معاني القرآن للفراء (٨٥/٢)

[7] معاني القرآن للفراء(٨٥/٢)

[8] المساعد على تسهيل الفوائد (٢٩٢/٢))، وينظر أمالي ابن الحاجب (٢١/٣) مغني اللبيب(٢٧٤/١) ،شرح قواعد الإعراب للكافيجي(٢٣١)

[9] المساعد على تسهيل الفوائد(٢٩٢/٢-٢٩٣)،الجنى الداني(٦٠٥) ارتشاف الضرب(١٧٥٧/٤)

- إن الياء والكاف لا يجوز أن تكونا علامة مضمر مرفوع لأن لفظهما لفظ المكني المخفوض أو المنصوب[1]، ولا يجوز أن تكونا علامة مضمر منصوب لأن الحروف إذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب وجب اتصال نون الوقاية بها فالياء في موضع خفض ، وإذا ثبت ذلك في الياء حملت الكاف والهاء في لولاك ولولاه على ذلك[2].قال ابن الأنباري : (ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب ؛ لأن (لولا)حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب ، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر)[3].

- جواز تنوع عمل الحرف الواحد فيكون له عمل في حال لا يكون في حال أخرى فلولا في عملها الخفض مع المكني وإن كانت لا تعمله مع الظاهر؛ بمنزلة عسى في عملها النصب مع المكني فلعسى ولولا مع المضمر حال تخالف الظاهر ، مثلها في ذلك مثل لدن في نصبها غدوة دون بقية الأسماء ،ومثل لات في عملها في الأحيان[4](فإذا وجد العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع أنها من جنس واحد فالأحرى أن يعمل في المضمر و لا يعمل في الظاهر ،إذ هما جنسان مختلفان)[5].

- اختصاصها بالضمير كما اختصت حتى والكاف بالظاهر [6]وكان مقتضى ذلك أن تجر الاسم مطلقا لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة فأرادوا التنبيه على موجب العمل فجروا بها[7].

- إن الخروج بالحرف من بابه أولى من الخروج بالاسم لأن الحرف أضعف من الاسم [8].

ولا تتعلق بشيء عندهم كما في لعل على الجر[9] وقال بعضهم تتعلق بفعل واجب الإضمار[10] .

وقد ضعف سيبويه مذهب القائلين بالرفع بأنه لو كان موضع الياء والكاف في لولاي ولولا ك رفعا وأن كناية الرفع وافقت الجر كما وافقه النصب إذا قلت معك وضربك؛ لفصل بينهما في المتكلم فكنت تقول

---

[1] الكتاب(٢/١٢١) **الأزهية** (١٧٢)، الإنصاف (٢/٦٨٩)شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٢١)، الجنى الداني(٦٠٣)

[2] شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٧١-٤٧٢)بتصرف وينظر شرح التسهيل (٣/١٨٥-١٨٦)، الجنى الداني (٦٠٣) المساعد(٢/٢٩٤)همع الهوامع(٤/٢٠٩)

[3] الإنصاف (٢/٦٨٩) وينظر الاقتراح (٦٩)

[4] الكتاب(٢/١٢١)،شرح المفصل(٣/١٢١)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٦٨٧)، البسيط (١/٥٩٥)

[5] شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٧٢)

[6] مغني اللبيب(١/٢٧٤) همع الهوامع(٤/٢٠٩)

[7] همع الهوامع(٤/٢١٠)

[8] رصف المباني (٣٦٤)

[9] المساعد(٢/٢٩٤)

[10] ا الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٦٨٧)، لجنى الداني(٦٠٤)ارتشاف الضرب(٤/١٧٥٧)

في الرفع :لولاي وفي الجر لولاي كما تقول في النصب ضربني وفي الجر معي [1] ، (وهذا وجه رديء لما ذكرت لك ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر .وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره)[2].

وبأن ضمير الخفض والرفع لا يتفقا إنما يتفق ضمير النصب وضمير الخفض في مواضع وليس الرفع فالنيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة ؛ فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو ((لولاك وزيد))تعين رفعه ، لأنها لا تخفض الظاهر)[3] .

وتابعهم ابن عصفور حيث قال : (وهذا الذي ذهب إليه الأخفش فاسد ،لأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لا يجوز إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

وما عليك إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إياك ديار

...

فإذا كان وضع المتصل موضع المنفصل قبيحا مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنهما للنصب فالأحرى إذا كانا من بابين مختلفين وذلك بأن يكون المتصل ضمير خفض والمنفصل الذي وقع موقعه في موضع رفع)[4] ،و تابعه أبو علي فقال : (وقول سيبويه أكثر نظائر فهو أولى)[5] .

وضعفوا مذهب البصريين لأمور منها:

- مخالفة للأصل ، بعدم تعلق الجار ، إذ ليس في الكلام ما تتعلق به ولا تقدر متعلقة به،وليست حرفا زائدا لا يحتاج إلى ما يتعلق به..فالحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف[6] وبالتسليم بصحة ما ذهب إليه بعضهم من أنها تتعلق بمحذوف واجب الإضمار فهو مردود أيضا بلزوم تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره ؛ والأقرب على الجر أنها لا تتعلق كما في لعل على الجر)[7].

---

[1] شرح المفصل(٣/١٢٢)

[2] الكتاب (٢/٣٧٥-٣٧٦)

[3] مغني اللبيب(١/٢٧٤)

[4] شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٧٢)

[5] التوطئة (٢٤٢)

[6] رصف المباني (٣٦٤-٣٦٥)

[7] المساعد(٢/٢٩٤)

- انتفاء ذلك من الأصل فلولا ليست جارة للأصل وهو الضمير المنفصل فكيف تكون جارة للفرع وهو الضمير. خاصة وأنه لافرق بين قولك لولاك ولولا أنت من حيث المعنى ،فكما أنها ليست بجارة في الثاني اتفاقا فيجب أن تكون غير جارة في الأول ،رعاية لموجب اتحاد المعنى واحترازا من التحكم المحض[1].

أما عن موقف ابن مالك ومذهبه في هذه القضية فلم يفصح عنه في أغلب مؤلفاته وآثر عرض الآراء بعيدا عن التدخل [2].

ففي شرح التسهيل سكت عن ترجيح أي من المذهبين وآثر عرض الآراء بعيدا عن التدخل ، قال ابن مالك : (ومذهب سيبويه في ياء لولاي وكاف لولاك وشبههما أنهما في موضع جر بلولا ؛ لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر ، والنصب في لولاي ممتنع لأن الياء لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون وقاية وجوبا أو جوازا . ولا تخلو منها وجوبا إلا وهي مجرورة ، وياء لولاي خالية منها وجوبا فامتنع كونها منصوبة وتعين كونها مجرورة وفي ذلك مع شذوذه استيفاء حق للولا؛ وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل ، ومقتضى ذلك أن يجر الاسم مطلقا ، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة .. وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل ، فجروا بها المضمر المشار إليه . ومذهب الأخفش ...)[3].

وابن مالك وإن لم يفصح عن مختاره في هذه المسألة إلا أنه يميل—عندنا - لمذهب سيبويه مع تصريحه بشذوذه دون مذهب الأخفش لأن فيه مراعاة للأصل في استعمال الضمير ومما يؤيد هذا عندنا أنه عرض هذه القضية في باب حروف الجر في جميع مصنفاته باستثناء الألفية التي أفرد لها بابا مع لوما إضافة إلى .

وقد يكون سكوته إيماءا بعدم جدوى هذا النوع من الخلاف ،فقد أجمعوا على تعين رفع المعطوف عليها الظاهر على محل الابتداء[4].

أما في الكافية الشافية الشافية فقد قال :

ونحو يا (لولاي) مجرور لدى عمرو ورفعه سعيد أيدا[5]

و فصل في شرحها مذهب سيبويه مبينا حجته فيما ذهب إليه —كما أوضحناها - وأشار إلى شذوذه بقوله : (وفي ذلك مع شذوذه استيفاء حق لـ(لولا) كان فترك. وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل

---

[1] همع الهوامع(٤/٢١٠) شرح قواعد الإعراب للكافيجي (٢٣٤)،

[2] متن التسهيل (١٤٨) شرح الكافية الشافية (٢/٧٨٨) شرح التسهيل (٣/١٨٥-١٨٦)

[3] المرجع السابق ص ر(٢/٧٨٨)-وينظرص (٣/١٦٥٢) وينظر شرح التسهيل (٣/١٨٥-١٨٦)

[4] حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٢٧)

[5] ٢/٧٨٠) شرح الكافية الشافية

، ومقتضى ذلك ، أن تجر الاسم – مطلقا - . لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة . وأرادوا ا لتنبيه على موجب العمل في الأصل فجروا بها المضمر المشار إليه)[1] .

ويبدو أن مذهب الكوفيين هو الأولى بالنظر والاعتبار لما في مذهب البصريين من الاضطراب فمن المستغرب أن يكون مذهب البصريين أن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بالابتداء ، وأن الضمير إذا اتصل بها يكون في موضع الجر. فالأولى اتحاد جهة العمل مع الظاهر والمضمر .

[1] شرح الكافية الشافية (٧٨٨/٢) وينظر شرح التسهيل (١٨٥/٣-١٨٦)

الموقع الإعرابي للضمير المتصل باسم الفاعل

نسب ابن مالك للأخفش الحكم على الضمير المتصل باسم الفاعل بالنصب مطلقا، سواء أكان مقترنا بأل أم مجردا منها ، مفردا كان أم مثنى أم مجموعا .

حيث قال في متن التسهيل عند حديثه عن حكم إضافة اسم الفاعل المجرد: [يضاف اسم الفاعل المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به جوازا إن كان ظاهرا متصلا ، ووجوبا إن كان ضميرا متصلا ،خلافا للأخفش وهشام في كونه منصوب المحل][1].

وهذه النسبة ثابتة عن الأخفش [2] ، وهشام الكوفي [3]، فمذهبهم أن موضع الضمير المتصل باسم الفاعل النصب لكونه مفعولا أيا كان[4] . واستدل على مذهب الأخفش بمانقله أبو عثمان والزيادي أن الأخفش كان يقول:(لا يكون الكاف في الضارباك إلا في موضع نصب؛ لأن المضمر لا يمكن معه إظهار النون فهو يعاقب ، مثل الواحد.).[5] ونقل ابن ولاد عنه قوله في باب ترجمته : هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى ، زعم أن الكاف في الضارباك لا يكون إلا في موضع نصب ، لأن المضمر لا يجوز أن تدخل النون بينه وبين ما قبله لأنه لا ينفصل ،..][6].

واستدل ابو حيان والصبان على ذهابه هذا المذهب بما ذكره عند قوله تعالى : {إنا منجوك وأهْلَكَ إلا امرأتَكَ} العنكبوت (٣٣) حيث قال : [لأن الأول كان في معنى التنوين لأنه لم يقع ، فلذلك انتصب الثاني][7].

قالوا :فلو لم يكن موضع الكاف النصب لم يجز عطف (أهلك) عليه بالنصب، وأجيب بأنه منصوب بتقدير وننجي أهلك أو أنه معطوف على موضع الكاف [8].

---

[1] تسهيل الفوائد (١٣٧)

[2] هامش الكتاب (١/ ١٨٨) الانتصار لسيبويه على المبرد (٨٥) التبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٢٢٣-٢٢٤) الانتصار لسيب ويه على المبرد (٨٥) شرح المفصل (٢/ ١٢٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٤٨) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٣٢-٢٣٣) تحصيل عين الذهب (١/ ٢٩٤)أوضح المسالك (٣/ ٩٩-١٠١) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٠١) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٦) شرح الأشموني (٢/ ٢٤٦) مفرد/ / التصريح بمضمون التوضيح (٢/٣٠)/ همع الهوامع (٤/ ٢٧٥)

[3] شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٣٢-٢٣٣) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٠١) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٦) شرح الأشموني (٢/ ٢٤٦) مفرد / التصريح بمضمون التوضيح (٢/٣٠)

[4] البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٤٨)

[5] جاءت هذه الرواية في حاشية الكتاب لسيبويه ص (١/ ١٨٨) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٢٤) منسوبة للسيرافي لكن دون تمثيل، وهي قريبة مما ذكره ابن ولاد في الانتصار لسيبويه على المبرد (٨٥)

[6] الانتصار لسيبويه على المبرد (٨٥)

[7] معاني القرآن (٢/ ٤٣٦)

[8] ينظر في ذلك ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٥) ،حاشية يس على التصريح (٢/٣٠)

والحق أن الفهم الصحيح لما قاله الأخفش هو ما قاله في موضع آخر :

[فالنصب وجه الكلام لأنك لا تجري الظاهر على المضمر ، والكاف في موضع جر لذهاب النون ، وذلك لأنك لا تجري الظاهر على المضمر ، والكاف في موضع جر لذهاب النون ، وذلك لأن هذا إذا سقط على اسم مضمر ذهب منه التنوين والنون إن كان في الحال ، وإن لم يفعل . تقول : هو ضاربك الساعة ، أو غدا ، وهم ضاربوك[1].

وقال عند قوله تعالى : { وما أنتم بمصرخي } إبراهيم (٢٢) : [فتحت ياء الإضافة ، لأن قبلها ياء الجميع الساكنة التي كانت في ((مصرخي))، فلم يكن من حركتها بد ، لأن الكسر من الياء][2] .

فـــالحق أن للأخفش في هذه المسألة رأيان الأول تابع فيه جمهور النحاة يؤكد ذلك ما جاء في المعاني من نصوص [3].

وحجته في ذلك : إن اتصال الضمير قد عاقب النون والتنوين ، فلا يجوز ضاربنك بالتنوين ولاهما ضاربانك ولا هم ضاربونك كما تقول هو ضارب زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك : هن ضوارب زيدا [4].

والجامع بينهما أن التنوين من ضوارب حذف لمنع الصرف لا للإضافة وحذف من ضاربك لاتصال الكناية لا للإضافة [5] أوكما قال الرضي :[للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل] [6].

فـــالخفض في الظاهر إنما هو طلب لإسقاط التنوين ، وإنما أسقطوا التنوين وأضافوا طلبا للتخفيف والضميرالمتصل يسقط مع التنوين للاتصال ، فلا تكون الإضافة [7].

وهذا المذهب خلاف مذهب جمهور النحاة و سيبويه الذين اعتبروا المضمر بالمظهر في تحديد الموقع الإعرابي له ، فيحكم على الضمير بحكم الظاهر الواقع موقعه[8].

---

[1] معاني القرآن (١/ ٨٤)

[2] معاني القرآن (٢/ ٣٧٥)

[3] معاني القرآن (١/ ٨٣-٨٧) وغيرها

[4] التبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٢٢٣-٢٢٤) من قوله هم ضاربونك شرح المفصل (٢/ ١٢٤)

[5] شرح المفصل (٢/ ١٢٤)بتصرف ، و ينظر في ذلك التبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٢٢٣-٢٢٤)

[6] شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٣٢-٢٣٣)

[7] البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٤٨)

[8] التبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٢٢٣) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٣٢-٢٣٣) ا تحصيل عين الذهب (١/ ٢٩٤)لبسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٤٨-١٠٤٩) أوضح المسالك (٣/ ١٠١). شرح الأشموني (٢/ ٢٤٦) ، التصريح على مضمون التوضيح (٢/ ٣٠)

فـــإذا تجرد اسم الفاعل من الألف واللام وكان مفردا أي : غير مثنى ولا مجموع بالواو والنون حكم عـــلى الضـــمير بالخفض كما يحكم على الظاهر إذا وقع موقعه مثال ذلك : هذا ضاربك ، فالضمير هنا في موضع خفض ، لأنا لو وضعنا موضعه اسما ظاهرا فقلنا : هذا ضاربُ زيدٍ، لم يكن إلا مخفوضا[1].

كـــذا إذا كـــان اســـم الفـــاعل المجرد من أل مثنى أو مجموعا فإن موضع الضمير هو الخفض لا غير ، فالكـــــاف في قولنا ضاربوك في موضع جر ، لأنا نقول ضاربو زيد بالخفض [2]قال سيبويه : (و لا يكون في قولهـــم : هـــم ضاربوك ، أن تكون الكاف في موضع النصب، لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلا جرا، ولا يجوز في الإظهار : هم ضاربو زيدا ، لأنها ليست في معنى الذي ، لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذي) [3].

وإذا كـــان الضـــمير بعد اسم الفاعل المفرد المحلى بـــ(أل) مفردا ، حكم عليه بالنصب ، نحو : الضـــاربك فموضع الضمير النصب لا غير لأنا لو وضعنا موضعه اسما ظاهرا فقلنا :الضارب زيدا لم يكن إعرابه إلا نصبا [4].

أمـــا إذا كـــان الضمير بعد اسم الفاعل غير المفرد المثنى أو المجموع بالواو والنون المحلى بـــ(أل) فيحتمل أن يكون مجرورا على الإضافة أو منصوبا ، نحو : هؤلاء المكرموك، فيجوز أن تجعل الكاف في موضع خفـــض ، وفي موضع نصب لأنا لو وضعنا في مكان الضمير اسما ظاهرا جاز فيه الوجهان ، فتقول : هؤلاء المكرمو زيد ، والمكرمو زيدا[5].

و الجـــر هـــو الوجه ، لأنه لما كان المختار في المظهر حسن أن يكون في المضمر كذلك؛ لأنه اشد اتصالا من المظهر .[6]والنصب ليس بضعيف لأن الوصف صلة فهو في قوة الفعل فطلب معه التخفيف [7].

قال سيبويه [وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كففت النـــون مـــن هذه الأسماء في المظهر كان الوجه فيه الجر ، إلا في قول من قال : ((الحافظو عورةَ العشيرة))] [8].

---

[1] البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢ / ١٠٤٩) شرح الكافية للرضي (٢/٢٣٢) / ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٥)

[2] شرح المفصل (٢/ ١٢٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢ / ١٠٤٩)

[3] الكتاب (١ / ١٨٨)

[4] شرح المفصل (٢/ ١٢٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٤٩) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٣٣) أوضح المسالك (٣/ ١٠١) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٥) شرح الأشموني (٢/ ٢٤٦)

[5] التبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٢٢٣)شرح المفصل (٢/ ١٢٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٤٨-١٠٤٩) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٣٢-٢٣٣) أوضح المسالك (٣/ ١٠١) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٧) شرح الأشموني (٢/ ٢٤٧)

[6] التبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٢٢٣) بتصرف

[7] شرح الأشموني (٢/ ٢٤٧)

[8] الكتاب (١ / ١٨٧) وينظر الانتصار لسيبويه على المبرد (٨٥)

وذهب فريق من النحاة إلى أن موضع ذلك الضمير هو الخفض في جميع أحواله، سواء أكان اسم الفاعل بالألف واللام أو بغيرهما ، مثنى أو مجموعا ،فتقول في نحو: هذا الضاربك إنه مخفوض بالإضافة ، وكذلك إذا قلت :هذان الضارباك ،وهؤلاء الضاربوك ، فلا يكون الضمير في جميع هذه المواضع إلا مخفوضا .

ومنهم الجرمي [1]، والمازني [2]، والمبرد[3] في أحد قوليه [4] ، والرماني [5]، والزمخشري[6] ، إلا أن في نسبة هذا المذهب إليهم خلاف من حيث تعميم الحكم أم لا[7].

وحجتهم أن هذا الضمير يطلب الاتصال بما قبله ، ولا يتصل الاسم بالاسم إلا على جهة الإضافة ، وإذا صحت الإضافة صح الخفض .[8] فهم يحكمون على موضع الضمير بالخفض سواء أكان الوصف فيه مقرونا بأل أم مجردا منها نحو : الضاربك ، وضاربك فموضع الضمير خفض لإن الضمير نائب عن الظاهر وإذا حذفت التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه [9] و حملوه في صحة الإضافة على : (ضاربك) ، [ألا ترى أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الإضافة و لم ينظروا إلى تحقيق تخفيف ، لأنهم لو أثبتوا فيه التنوين أو النون لجمعوا بين النقيضين ، لأن التنوين

---

[1] نسب له ذلك في الرواية التي جاءت في هامش كتاب سيبويه (١/ ١٨٨)، وابن عقيل في المساعد (٢/ ٢٠٤) الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (٢٤٧/٢) والأزهري في التصريح بمضمون التوضيح (٣١/٢) إلى نسبة القول بالجر إذا كان اسم الفاعل معرفا بال مثنى أو مجموعا ،أما ابن أبي الربيع في البسيط (**٢/ ١٠٤٨**) فقد نسب له القول بالجر مطلقا

[2] نسب له في حاشية الكتاب لسيبويه (١/ ١٨٨) و كذا في المساعد (٢/ ٢٠٤) القول بالجر في المثنى والمجموع المعرف و كذا في حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢٤٧/٢) ونسب له ابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ١٠٤٨) والأزهري في التصريح (٣١/٢)القول بالجر مطلقا أما الأشموني في شرحه فقد نسب له القول بالجر إذا كان مفردا مطلقا (٢/ ٢٤٦)

[3] نسب له في حاشية الكتاب (١/ ١٨٨) القول بالجر في المثنى والمجموع المعرف بال ، و نسب الرضي في شرح الكافية (٢٣٣/٢)، وابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ١٠٤٨) وابن عقيل في المساعد (٢٠٤/٢) وأبو حيان (٢٢٧٦/٥-٢٢٧٧)في ارتشاف الضرب ،والصبان في حاشيته (٢٤٧/٢) والأزهري في التصريح (٣١/٢) القول بالجر مطلقا، ونسب له ابن السراج في الأصول (٢/ ١٤-١٥) الحكم بالخفض إذا كان اسم الفاعل مفردا وكذا فعل ابن هشام في أوضح المسالك (٣/ ٩٩) و الأشموني في شرحه للألفية (٢/ ٢٤٦) ، و السيوطي في همع الهوامع (٤/ ٢٧٤)

[4] ظاهر مذهب المبرد الحكم على الضمير المتصل باسم الفاعل بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه كما جاء في المقتضب (١/ ٣٨٣/٣٩٨) والإنتصار لسيب ويه على المبرد (٨٥) وممن أشار إلى تعدد مذهب المبرد ابن السراج في الأصول (١٥/٢)، الرضي في شرح الكافية (٢ /٢٣٣) ، ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد (٢٠٤/٢) ، أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢٢٧٦/٥)

[5] نسب ابن يعيش شرح المفصل (/ ١٢٣-١٢٤) والرضي في شرح الكافية (٢٣٣/٢) .الجر مطلقا ونسب له ابن هشام في أوضح المسالك (٣/ ٩٩) الأشموني في حاشيته (٢٤٦/٢) وابن عقيل في المساعد (٢٠٤/٢) والسلسيلي (٢/ ٦٣٠) وأبو حيان (٢٢٧٦/٥) في ارتشاف الضرب (٣١/٢) والأزهري في التصريح (٣١/٢)والسيوطي في همع الهوامع (٤/ ٢٧٤) بالقول بالجر إذا كان مفردا مطلقا

[6] المفصل (١١٥)، نسب ابن يعيش في شرح المفصل (٢/ ١٢٣-١٢٤) والرضي في شرح الكافية للرضي القول بالجر مطلقا (٢٣٣/٢)، وقيده ابن عقيل في المساعد (٢٠٤/٢) السيوطي في همع الهوامع (٤/ ٢٧٤) بأن يكون مفردا **ومعنى المفرد غير المجموع جمع مذكر ولا مثنى**

[7] ينظر الحواشي السابقة

[8] البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٤٨)

[9] التصريح بمضمون التوضيح (٣٠/٢)

والنون مشعران بالتمام ، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول ، فيصير متصلا منفصلا في حال واحدة . فقد ثبت أنه لا يعتبر فيه تخفيف لمانع منع ، فحصل من ذلك أنه لا يلزم من صحة إضافة (الضاربك) صحة إضافة (الضارب زيد)][1].

أما عن موقف ابن مالك من الأخفش في هذه المسألة: فهو المخالفة حيث صرح بمخالفة الأخفش فيما ذهب إليه و الحكم على الضمير بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه ، متابعا في ذلك سيبويه لذا لم يكن من المستغرب تصريح ابن مالك بمخالفته لمذهب الأخفش ومن نحا نحوه في أكثر من موطن.

أما المعتمد الذي اعتمد عليه فهو ذاته ما قرره سيبويه من اعتبار المضمر بالمظهر في تعيين الموقع الإعرابي لأنه الأصل ، ولا عدول عن الأصل إلا إذا تعذر ذلك كما في مخفوض لولا — وقد مر -[2] حيث قال:

[فالكاف في الأمثلة الثلاثة وشبهها في موضع جر على مذهب سيبويه وأكثر المحققين،وهو الصحيح لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شيء منها إعراب لا ينسب إليه إلا إذا كان المضمر بلفظ غير صالح بالإعراب الظاهر الذي وقع موقعه كالكاف والهاء من لولاك ولولاه ، فإن الجر إليهما منسوب عند سيبويه مع أنه إعراب غير صالح للظاهر الذي وقعا موقعه ، وحمله على ذلك أن لفظ الكاف والهاء غير صالح للرفع بل للنصب والجر ، لكن النصب ممتنع لامتناع لازمه ، وهو أن يقال : لولاني ، وإنما يقال لولاي دون لولاني ، فتعين الحكم بالجر][3] كذا فعل في الكافية الشافية وشرحها[4]

حيث قال : [والصحيح ما رآه سيبويه : لأن الظاهر هو الأصل ، والمضمرات نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ . وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صونه من ذلك][5] .

إلا أن عرضه للمسألة في شرح التسهيل كان أوضح وحديثه كان أسهب ؛ حيث بين دعائم مذهب الأخفش ومن تابعه ، وحجتهم في ذلك ليتصدى من ثم لتفنيد ورد وإبطال الحجج التي نادوا بها فقال : [وزعم الأخفش وهشام الكوفي أن كاف مكرمك وشبهه في موضع نصب ، لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة،وموجب الجر الإضافة وهي غير محققة ؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين ونون التثنية والجمع

---

[1] شرح المقدمة الكافية في الإعراب (٢/ ٦٠٠-٦٠١)

[2] تنظر هذه المسألة بتفصيل ص (٤٠١)

[3] شرح التسهيل (٣/ ٨٣)

[4] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٠-١٠٥٢)

[5] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٠-١٠٥٢)

ولحذفها سبب غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا ، وهذه شبهة تحسب قوية وهي ضعيفة ؛ ..] [1].

ونلحظ أن العلة التي ساقها ابن مالك لتبرير ما نحا إليه الأخفش تقارب ما نقله ابن ولاد عنه والسابقون عنه ،وأن تحريرها بهذه العبارة انتقل لمن خلف ابن مالك [2] كابن عقيل والأزهري على لسان الأخفش [3].

وقد استند في رده على مذهب الأخفش على أمور :

- ❖ جواز كون النصب الذي يقتضيه اسم الفاعل تقديريا وليس لفظيا.
- ❖ إن عمل الاسم النصب أقل من عمله الجر .

حيث قال :[لأن النصب الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظيا ، بل يكتفى فيه بالتقدير ، ولذلك جاز أن تزاد بعض حروف الجر مع بعض المفعولات نحو {ردف لكم } وخشّنت بصدره ، ولولا ذلك لامتنعت إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به الظاهر ، وأيضا فإن عمل الأسماء النصب أقل من عملها الجر ،فينبغي عند احتمال النصب والجر أن يحكم بالجر حملا على الأكثر .] [4]

و هنا أمران : الأول أن ابن مالك قد استشهد بكلام الأخفش على كلامه ، حيث قال الأخفش عند قوله تعالى:{ردف لكم } النمل(٧٢) : [فظننتها ((ردفكم)) ، وأدخل اللام فأضاف بها الفعل.] [5]

الثاني:

أما ما اعتل به الأخفش لحذف النون و التنوين وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا لا للإضافة فقد جمع وجه الاستغناء عنه في أمرين [أحدهما : أن حذف لإضافة محصل لذلك فلا حاجة إلى سبب آخر .

الثاني : أن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونوني التثنية والجمع ؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل ، واتصال الضمير لا يزال بنون التوكيد ، فكذلك لا يزول بالتنوين ونوني التثنية والجمع ولو قصد النصب . وقد نبهوا على جواز ذلك باستعماله في الشعر بقول الشاعر :

---

[1] شرح التسهيل (٣/ ٨٣)

[2] الانتصار لسيبويه على المبرد (٨٥)

[3] المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٠١) التصريح بمضمون التوضيح (٢/٣٠)

[4] شرح التسهيل (٣/ ٨٣- ٨٤)

[5] معاني القرآن (٢/ ٤٣١)

هم القائلــون الخيــر والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما [1]

ومثله قول الآخر :

ولم يرتفــق والناس محتضــرونه جميعا وأيــدي المعتفين رواهقــه [2].

وفي الثاني منهما نظر :

فلو سلمنا بما ذهب إليه ابن مالك من شبه نوني التثنية والجمع بنون التوكيد في الاتصال بالفعل على مــا فــيه بعد معتمدا على ما جاء من شواهد رغم أنها مصنوعة [3] ، وخرجت على أكثر من وجه بعيد فقد ذهب سيبويه إلى أن الهاء في الفاعلونه والمحتضرونه كناية ويزعم أن ذلك من ضرورة الشعر[4] وذهب أبو العباس المــبرد إلى أنها هاء السكت التي كان حقها أن تسقط في الوصل فاضطر الشاعر فأجراها في الوقف وحركها لأنهــا لمــا ثبتت في الوصل أشبهت هاء الإضمار نحو غلامه [5]، قال ابن يعيش :[وكلاهما ضعيــف والأول أمثل لأن فيه ضرورة واحدة وفي هذا ضرورتان] [6].

فلن نسلم بشبه التنوين لأنه لم يسمع في كلامهم بقاء التنوين مع الإضافة ولو ضرورة أو شذوذا .

وقد أثار ابن مالك هذه القضية مرة أخرى عند ذكره لمذهب الأخفش في حكم هذ الإعرابي للضمير المقترن باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) المفرد ،وهنا اتفق ابن مالك في الحكم على موضع الضمير مع الأخفش وإن اختلفا علة ، فهو عندهما لا يكون إلا منصوبا .

حيث قال في شرح الكافية الشافية : [فعندهم -الرماني والمبرد-أن الكاف والهاء، والياء من قولك: (زيــد المكــرمك ، وأنت المكرمه ، والمكرمي) في موضع جر . وهو خلاف قول سيبويه والأخفش . فإن ســيبويه يحكم على موضع الضمير بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه والأخفش يحكم بنصب الضمير ، قرن ما اتصــل بــه مــن أسماء الفاعلين بالألف واللام أو لم يقرن . فــ (الضاربك) و(ضاربك) عنده سيان في استحقاق النصب. وهما عند الرماني سيان في استحقاق الجر . والأول عند سيبويه ناصب ومنصوب . والثاني مضاف ومضاف إليه . كما لو قلت : (الضارب زيدا) و (ضاربُ زيد)][7].

---

[1] تحصيل عين الذهب(١٥٧) النكت في شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٩٤) خزانة الأدب (٤/ ٢٦٩)

[2] تحصيل عين الذهب (١٥٧)النكت في شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٩٥) خزانة الأدب (٤/ ٢٧١)

[3] خزانة الأدب (٤ / ٢٧٠- ٢٧٢)

[4] الكتاب (١ /١٨٧-١٨٨)،شرح المفصل(١٢٥/٢) النكت في شرح كتاب سيبويه(١/ ٢٩٥)

[5] شرح المفصل (١٢٥/٢) البسيط (١٠٥٠/٢-١٠٥١)تحصيل عين الذهب (١٥٧)النكت في شرح كتاب سيبويه(١/ ٢٩٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي (١٠٥٠/٢-١٠٥١)

[6] شرح المفصل(١٢٥/٢)وينظر تحصيل عين الذهب (١٥٧)

[7] شرح الكافية الشافية (٢/ ٩١٤-٩١٥)

وقد جمع بين المسألتين مبينا معتمده فيها ومختاره فقال في متن الكافية الشافية :

واحكم لمضمر يلي اسم فاعل بما لمظهر له مواصل

فكاف (معطيك) كـ(زيد) قلت : (أمعطي زيد ابني درهما)

وك (الغلام)الكاف في(الكاسيك)إن قلت : (أنا الكاسي الغلام المختتن)

في الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو : (معطيك) و(المعطيك) خلاف فمذهب سيبويه وأكثر المحققين أن يحكم له من الإعراب بما يحكم للظاهر الواقع موقعه. لأن (معطيا) مجرد من مانعيها وهما : التنوين والألف واللام . وعنده أن كاف (زيد المعطيك) في موضع نصب لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له النصب ، لأن فيه أحد ما في الإضافة . وحكم الأخفش لهذا الضمير – بالنصب مطلقا – وحكم له الرماني و الزمخشري بالجر- مطلقا – وهو أحد قولي المبرد وأجاز الفراء الوجهين . والصحيح ما رآه سيبويه : لأن الظاهر هو الأصل ، والمضمرات نائبة عنه ، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ . وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صونه من ذلك] [1].

ونلحظ هنا أن ابن مالك قد استند في رده على المذهب الثالث في المسألة وهو مذهب الجر مطلقا على المعتمد ذاته وهو ما نحا إليه سيبويه ولولا خشية الخروج عن حدود المسألة لبسطنا ذلك ؛ إلا أنه ينبغي التنبيه على مسألة نبه عليها السابقون وهي ما نقله ابن مالك من إجماع النحاة على جواز الجر والنصب في الضمير المتصل باسم الفاعل المثنى ، أو المجموع بالواو والنون نحو : جاء الزائرك والمكرموك ، حيث قال :[وأما الضمير في نحو جاءك الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بإجماع ؛ لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه] [2].

قال أبو حيان : [ودعوى الإجماع باطلة ، بل الخلاف في المسألة ، ذهب سيبويه إلى جواز الوجهين، وذهب الجرمي ،والمازني ، والمبرد ، وجماعة ، إلى أنه في موضع جر فقط ، ..] [3].

---

[1] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٠-١٠٥٢)

[2] شرح التسهيل (٣/ ٨٦)

[3] ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧٧)

وهو الصواب فقد نقل عن الجرمي [1]، والمازني [2]، والمبرد في أحد قوليه [3] الحكم بجره .

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه أحسن المذاهب الثلاثة وأولاها ، لأنك إذا قلت هذا المكرمك ،فالأصل في المكرم أن يكون ناصبا،فيجب أن توقع الضمير بعده على الأصل،وهوالنصب ويتصل —وإن كان منصوبا — لأنه لامانع من الاتصال ، ويُتصل به كما يتصل بالفعل إذا قلت : هذا يكرمك . وإذا قلت : هذا مكرمك ، فالأصل بلا شك هذا مكرمٌ بالتنوين ، لأنه ليس معنا ما يسقط هذا التنوين ، وإذا جئت بالضمير بعد مكـــرم وجب أن يسقط للاتصال ، ولا يسقط التنوين من الأسماء إلا للإضافة أو للألف واللام ، ٥٠ ، فلا بد مـــن تقدير الإضافة ليصح سقوط التنوين ، فإذا صحت الإضافة صح الخفض، وقد جاء في الشعر ((هم الضاربو)) بإثبات النون مع الضمير المتصل ، وكأنهم أجروا هذه النون مجرى النون في يضربونك ، وليست مثلها ، لأن النون في يضربونك عوض عن الحركة التي كان ينبغي أن يرفع بها الفعل .. ولا تمنع الضمة من الاتصال ، ألا ترى أنك تقول : هذا يضربك ، فكما لم تمنع الحركة اتصال الضمير بالفعل ، لم تمنع النون اتصال الضـــمير بالفعل أيضا ، وإذا قلت ضاربان ، فالنون عوض من الحركة والتنوين ، والتنوين يمنع من الاتصال ، وهـــذه النون تجري مجرى مجراها في ذلك ، وإن كانت قد أجريت مُجرى الحركة مع الألف واللام لكنها في الشعر قد ثبتت مع الضمير ، وأجريت في ذلك مُجرى الحركة[4].

ويظهر الفرق بين المذهبين في العطف ، فيجيز الأخفش : هذا ضاربك وزيدا ، وقال تعالى :{ إنـــا منجوك وأهلك } العنكبوت(٢٩)فـــ(أهلك) معطوف على الكاف ، إذ هي في موضع نصب عندهما ومن منع ذلك أضمر ناصبا أي : وننجي أهلك ، أو جعله عطفا على موضع الكاف [5].

والظاهر أن مذهب سيبويه هنا هو الصواب : لاعتباره المضمر بالمظهر ولأن فيه ردا إلى الأصل، أما الأخفش فمذهبه في ذلك اعتبار الأصل في اسم الفاعل مطلقا دون نظر لقرب من الفعل أم لا.

---

[1] نسب له ذلك في الرواية التي جاءت في هامش كتاب سيبويه (١/ ١٨٨)، وابن عقيل في المساعد (٢/ ٢٠٤) الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (٢٤٧/٢) والأزهري في التصريح بمضمون التوضيح (٣١/٢) إلى نسبة القول بالجر إذا كان اسم الفاعل معرفا بال مثنى أو مجموعا ،أما ابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ١٠٤٨) فقد نسب له القول بالجر مطلقا

[2] نسب له في حاشية الكتاب لسيبويه (١/ ١٨٨) و كذا في المساعد (٢/ ٢٠٤) القول بالجر في المثنى والمجموع المعرف و كذا في حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢٤٧/٢) ونسب له ابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ١٠٤٨) والأزهري في التصريح (٣١/٢)القول بالجر مطلقا

[3] نسب له في حاشية الكتاب (١/ ١٨٨) القول بالجر في المثنى والمجموع المعرف وكذا في المساعد (٢/ ٢٠٤)و حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢٤٧/٢) ، و نسب الرضي في شرح الكافية (٢٣٣/٢)، وابن أبي الربيع في البسيط (٢/ ١٠٤٨) والأزهري في التصريح (٣١/٢) القول بالجر مطلقا ، ونسب له ابن السراج في الأصول (٢/ ١٤-١٥) الحكم بالخفض و النصب إذا كان اسم الفاعل مفردا

[4] البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ١٠٤٩-١٠٥٠)

[5] ارتشاف الضرب (٢٢٧٥/٥)

خاتمة البحث

و بعـــد:

فهذا ما فتح الله به علي في هذا الموضوع، فإن كان خيرا فمن الله وحسبي أنها كانت نقطة البدايـــة في ميدان البحث ، والتي أرجو أن يمن الله علي بعدها بمحاولات تالية لخدمة هذا العلم وخدمة اللغة الكريمة التي يقوم بحمل لوائها، واللذين يستمدان ضياءهما من خير كتاب عرفته البشرية ، كتاب رب البرية ، المحفوظ بوعد الباري له بقوله :{ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} .

وقد كان لهذه الدراسة عدة ملامح، فمن أبرز الملامح التي أسفرت عنها ما يلي:

- يعد مجال البحث في العلاقات النحوية والذي يهدف للكشف عن أوجه الاختلاف والتشابه في المنـــهج النحوي بين أئمة النحاة سواء أكانوا متعاصرين أم لا، اثنين أو أكثر، متفقي المذهب أم مختلفيه؛ من أبرز المجالات في منهج البحث النحوي، والتي تقدم كثيرا من الموضوعات التي تخدم أصول هذا العلـــم لأنهـــا تكشف عن تلك العقليات التي جمعت مسائل هذا العلم ووضعت أصوله وأبرزت مسائل الخلاف فيه .

- بالرغم من طول الفاصل الزمني بين الإمامين الأخفش الأوسط وابن مالك؛ إلا أن العلاقة النحوية الـــتي تجمع بينهما ذات جوانب متعددة وبارزة حاولت هذه الدراسة أن تكشف عنها ابتـــداء مـــن المـــذهب النحوي وحتى الاختيارات، ومن أبرز هذه الجوانب :

  - المنهج النحوي:

فلئن كان الأخفش الأوسط قد عرف ببصرية المذهب ، إلا أن منبع شهرته قد جاء من خروجه على مـــذهب البصريين بموافقته للكوفيين في بعض آرائهم ، ومن تفرده ببعض الآراء التي خالف فيها كلا الفريقين والـــذي مكنه من ذلك اهتمامه الواسع بالسماع وتوسعه في القياس .

كذا الأمر مع ابن مالك، فقد عرف – كما حكى السيوطي عنه في الاقتراح– بمذهب متفرد في النحو العربي يقوم على الاختيار من المذاهب النحوية أو انتحاء مذهب خاص – وهو قليل– و يبنى كل ذلك عنده علـــى السماع الصحيح فهو المعتمد في قبول الأحكام ، والبعد عن القليل الشاذ أو الضعيف القياس .

  - الشاهد النحوي :

قبل الحديث عن هذه النقطة لا بد من التأكيد على أمر أشرنا إليه سابقا وهو التفرقة بين الأخفش الراوية والأخفش النحوي ، فلا تعني حكاية الأخفش عن العرب أنه كان يتجه وجهة ما حكاه بل قد يكون له رأي مخالف لتلك الرواية التي حكاها . ومن هنا قد نعلل تضارب الاراء المنسوبة للأخفش .

أما عن الشاهد بين الأخفش وابن مالك ؛ فقد عرف الإمامان بالتوسع في الشاهد النحوي، فكلا الـــرجلين كان يولي السماع أهمية كبرى ويجعله الفيصل في الحكم النحوي المختار لديه، إلا أنهما افترقا في منحيين :

الأول منهما : الاستشهاد بالحديث النبوي .

فلئن أولى كل منهما أهمية كبرى للشاهد القرآني سواء أجاء على القراءة المشهورة أم غيرها، لأن السماع الصحيح هو المعتمد عندهما في قبول القراءة ؛ لا كما فعل البصريون في إخضاع القراءة لصحة القاعدة وإن كانت قراءة صحيحة؛ إلا أنهما افترقا في كثرة استشهاد الثاني منهما بالحديث النبوي . إذ نجد أن الأخفش قد واكب المسيرة التي كانت تكتنف النحاة من التوقف عن الاستشهاد بالحديث النبوي في سياق تعزيز الحكم النحوي ، وهذا ما لا نجده عند ابن مالك .[1]

الثاني منهما: القياس على الشاهد النحوي.

لقد عرف الأخفش بالتوسع في القياس على المسموع فهو قد يقيس على القليل المسموع وقد يقيس على الشاذ، وهذا في رأينا أثر واضح لا تصاله بالنحو الكوفي، الذي قد يبني حكمه على الشاهد الواحد متى صح نقله وروايته عن العرب حتى ولو كان شاذا.

أما ابن مالك فقد كان أضيق في هذه النقطة من الأخفش حيث وضع قواعدا للقياس على المسموع تمثلت فيما يلي:

لا يقيس ابن مالك إلا على ما صح سماعا وكثر ورودا عن العرب أما القليل والشاذ والنادر فقد وقف عنده ابن مالك في أغلب المسائل لكن دون حجر أو رد أو رفض ، فاحترام ابن مالك للمسموع أمر لا يقبل الشك.

- اعتمد ابن مالك منهجا دقيقا في تحديد موقفه من اراء الأخفش النحوية المختلفة، لم يكن معياره فيه مخالفة الكوفيين أو متابعة البصريين أو العكس، بل كان منهجه منهجا دقيقا منصفا يقوم في دعامته الأولى على السماع ثم القياس، فأقوى درجات المقبول هو الصحيح سماعا وقياسا ثم الصحيح سماعا ثم الصحيح قياسا وهكذا مع غير المقبول إلا أن الضعيف سماعا في مرتبة أقل من الضعيف قياسا، ونادرا ما تخلو عبارة ابن مالك من الإشارة إلى شيء من هذا القبيل، إلا في المسائل التي لم يصرح فيها ابن مالك بموقفه من الأخفش الأوسط.

ومن الأمثلة على ذلك :

- ❖ قبول ابن مالك مذهب الأخفش في إجازته مجيء من لابتداء الغاية الزمانية لصحة السماع. ٢
- ❖ رد ابن مالك إجازة الأخفش تنكير أي ووصفها لضعف القياس، ولأن السماع لم يؤيده٣
- ❖ تضعيف ابن مالك مذهب الأخفش في جواز رفع الوصف الواقع اسما لإن فاعلا يسد مسد الخبر لضعف القياس ٤
- ❖ رد ابن مالك إجازة الأخفش حذف اسم ما والاستغناء عنه ببدل موجب لعدم السماع. ٥

---

[1] يكفينا شاهدا في ذلك كتاب ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .

٢ (١٩٠)

٣ (٢٢٧)

٤ (٧٥)

٥ (٢٥٥)

- احتل الأخفش عند ابن مالك مكان الراوية الثقة فهو ينقل عنه ما حكاه أو رواه عن العرب من شـــواهد شعرية أو نثرية، دون توقف عند حكم هذا المروي، فإن كان شاذا وقف عنده دون حكم بقياس، أما إن كان بخلاف ذلك و أيده كثرة السماع لم يتردد في قبوله والقياس.[1]

- من أبرز ملامح عمق العلاقة بين الإمامين هو ما قام به ابن مالك من الاعتماد على الأخفش الأوسط في حكاية بعض الروايات ونسبتها إليه رغم أن سيبويه قد أثبتها في كتابه، ولعل علة إغفال ابن مالك نسبة هذه الحكايات للكتاب يعود لعدم كون صاحبه راوية للغة بخلاف الأخفش . ٢

- تعد مصنفات ابن مالك وتحديدا شرح التسهيل –معين الدراسة – وعاء أمينا حفظ لنا كثيرا من المصنفات النحوية، إما بالإشارة إليها، أو بالنقل عنها نقلا حرفيا، مع العزو لأصحابها وكتبهم، وبهذا يكون ابن مالك قد طبق قواعد المنهج العلمي في البحث والتصنيف، والتزم أمانة العلم وخلقه الصادقين . وقد تجلى ذلك بوضوح في نقول ابن مالك عن معاني القرآن للأخفش، حيث لم نلحظ تحريفا أو تغييرا في النصوص المنقولـــة عـــن الأخفش، في نقله عن كتاب المسائل أيضا، فالكتاب وإن فقد إلا أنا وجدنا بعض النصوص التي أثبتها ابـــن مالك عنه. وهذا يؤدي بنا بالتالي إلى النقاط التالية وهي:

- اهتمام ابن مالك بالرجوع إلى المصادر الأصلية في النقل عن أئمة النحاة، فحينما ينقل عن الأخفـــش – محور الدراسة – يكون مرجعه الأول مصنفات الأخفش معاني القرآن له والمسائل، ثم حواشـــي الكتـــاب ثم مصنفات أبي علي الفارسي وابن جني وهكذا. و هذا ما يقوي الثقة في هذا الإمام و في الروافد الثقافية الـــتي شكلت هذه العقلية الفذة، وفي المنهج الذي اتبعه في تصنيف كتبه.
- سعة اضطلاع ابن مالك فقد كان يحرص على الاستفادة مما كتبه الأوائل، ويرجع إلى الآراء في أمهات الكتب النحوية، ويحرص مع ذلك على نسبتها لأصحابها.
- يمكن القول بأن شرح التسهيل أحدمن أشهر كتب الخلاف في النحو العربي ، حيث اهتم فيه ابن مالك بعرض اراء النحاة ومناقشتها ، فهو على رغم القول بفقدان جزء منه قد حوى قسما كبيرا من الخلاف في النحو العربي وحفظ الكثير منه ، وحسبنا أن نؤكد ذلك من خلال حديث ابن مالك عن الأخفش وذكره لآرائه وخلافاته النحوية ، حيث اعتمد أكثر النحاة بعد ابن مالك عليه في ذكر آراء الأخفش لأنـــه ثقـــة في نقله.[3] ولا نقول إن ابن مالك باحتوائه آراء الأخفش قد أحياها، بل حفظها للدارسين الذين تلوه قديما وحديثا .[4]

---

[1] ينظر في ذاك المبحث الأول من الرسالة

٢ ينظر في ذلك رواية (الله لأفعلنّ) (٧٥)

[3] ومن أولئك شراح التسهيل وغيره من الكتب المتقدمة

[4] يكفي في ذلك دليلا أنا لو عدنا إلى الكتب المحققة حديثا لوجدنا أن محققيها يعتمدون في توثيق آراء الأخفش بعد المعاني على كتب ابن

- اختلاف موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في المسألة الواحدة بين شرح التسهيل وغيره من المصنفات، فنلحظ أنه قد يخالفه في شرح التسهيل رغم أنه قد وافقه في شرح الكافية الشافية ، ولا يقتصر ذلك على هذين المصنفين بل قد تجاوز ذلك إلى المصنفات الأخرى ، ومن أمثلة ذلك : مسألة العامل في المقسم به عند حذف الجار ، وهل الجر حينئذ بالحرف المحذوف وهو مذهب الجمهور أم بالحرف المجعول عوضا وهو مذهب الأخفش[1].

- لم نلحظ بين الإمامين خلافا بارزا حول قضايا العامل ، إذ أن الخلاف بينهما كان في مسائل تتعلق بالعوامل في بعض الأسماء والتراكيب التي جاءت خلاف الأصل .
أما الخلاف حول العوامل المعنوية والعوامل الأساسية في الجملة فلم نلمح له أثرا [2] ، فأغلب مسائل الخلاف حول الإعمال مع فقدان شرط العمل كالاعتماد والتشديد ، فإن أيد السماع ذلك وافق ابن مالك الأخفش وإن لم يؤيد السماع الإعمال خالف ابن مالك الأخفش [3]، وقد يستند في الحكم إلى القياس فإن دعم القياس الإعمال مال ابن مالك لجانب الأخفش والكوفيين وإن لا فلا .

-اجتمع الإمامان في تقديرهما للإعراب وللعلامة الإعرابية فلم نلحظ عندهما مسائل تدعو لحذفها وللإلغاء تقديرها ، بل كانت المسائل التي تربط بينهما مسائل حول إعراب بعض الألفاظ التي جاء فيها مخالفة للقاعدة الصحيحة أو التي تعذر إعرابها [4].

- وافق ابن مالك الأخفش في أغلب مباحث النيابة في المعنى، وكأن ابن مالك ينحو مع الأخفش منحى الكوفيين في التوسع الدلالي ولكن بقيود من أهمها صحة السماع، فإذا جاء ما ظاهره احتمال النيابة لم يرده و لم يلجأ لتأويل الشواهد لتقليل القواعد كما فعل البصريون ، وهذا الأولى إذ اللغة ليست قواعد صماء بل هي روح وحياة تتنفس بتنفس الأحياء وتنمو بنمو الإنسان . [5]

مالك وتحديدا شرح التسهيل لتحقيق ارتشاف الضرب .

[1] ينظر مسألة العامل في المقسم به عند حذف الجار

[2] ينظر في ذلك المبحث الثاني من الرسالة

[3] ينظر في ذلك مسألة إعمال لكن بالتخفيف

[4] ينظر في ذلك الباب الخامس

[5] ينظر في ذلك مبحث النيابة المبحث الثاني الباب الثالث.

ثَبْتُ المصادرِ والمراجعِ

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي — تحقيق: طارق الجنابي — عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية- ١٩٨٧-١٤٠٧.
- الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي -تحقيق : د/ عبد الله البركاتي —د /محسن سالم العميري -مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - ط١ ١٩٨٩-١٤١٠.
- الأزهية في علم الحروف علي بن محمد النحوي الهروي - تحقيق :عبد المعين الملوحي ط٢ ١٩٩٣-١٤١٣.
- الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين أحمد بن إدريس القَرافي —تحقيق :محمد عبد القادر عطا — دار الكتب العلمية بيروت — ط ١ ١٤٠٦-١٩٨٦.
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق :الدكتور عبد الحسين الفتلي -مؤسسة الرسالة - ط٣ ١٤٠٨-١٩٨٨.
- الإعراب عن قواعد الإعراب أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري -تحقيق وتقديم: علي فودة نيل — عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود بالرياض- ١٩٨١ — ١٤٠١ .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح أبي الحسين بن الطراوة المالقي - تحقيق : د/عياد بن عيد الثبيتي - دار التراث - ١٩٩٤- ١٤١٤.
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي — تحقيق : د/محمود فجال — دار الفكر بيروت -١٣٩١
- الأمالي النحوية لابن الحاجب- تحقيق: هادي حسن حمودي -عالم الكتب مكتبة النهضة العربية- ط١ ١٤٠٥-١٩٨٥.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي- تحقيق :زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - ط ١ ١٤١٦-١٩٩٦.
- الإنصاف في مسائل الخلافات بين النحويين : البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري النحوي - المكتبة العصرية بيروت - ١٩٨٧- ١٤٠٧.
- الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي - تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان - عالم الكتب بيروت - ط٢ ١٤١٦- ١٩٩٦ .

- الإيضاح في شرح المفصل لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر النحوي المعروف بابن الحاجب - تحقيق موسى بناي العليلي - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامي بالعراق.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي -تحقيق الدكتور: مازن المبارك دار النفائس بيروت لبنان- ط٦ ١٤١٦-١٩٩٦.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء -د/ عبد الصبور شاهين -مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ١ ١٤٠٨-١٩٨٧.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض لأبي سعيد الحسن السيراف - تحقيق : د/محمد إبراهيم البنا-دار الاعتصام - ط١ ١٤٠٥-١٩٨٥.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي - تحقيق: رجب عثمان محمد - مراجعة رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي ١٩٩٨ - ١٤١٨.
- أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري - تحقيق :محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين في العربية -د/عبد الرحمن إسماعيل مصر - مطبعة الأمانة - ١٤٠٥-١٩٨٥.
- أساليب المدح والذم عند النحويين -رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إعداد عدنان خلف قليل - إشراف الدكتور أحمد مكي الأنصاري -جامعة أم القرى -١٤٠٣.
- أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرانية والنحوية عبد العال سالم مكرم -مؤسسة الرسالة -ط١- ١٤٠٨-١٩٨٨.
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل لنحاس- تحقيق : زهير غازي زاهد - عالم الكتب بيروت)- ط٢ ١٤٠٩ - ١٩٨٨.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري - تحقيق : محمد عزوز - عالم الكتب بيروت ط ١ - ١٤١٧.
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام لمحمد بن عبد الله بن مالك - تحقيق : د/ سعد بن حمدان الغامدي - مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - ط١ ١٤٠٤- ١٩٨٤.
- أمالي ابن الشجري : لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزه الحسني العلوي تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، (القاهرة : مكتبة الخانجي) ط ١.
- أمالي السهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي -تحقيق: د/ محمد ابراهيم البنا.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لمحمد عبد الله جمال الدين بن هشام لأنصاري - تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية ببيروت — ١٩٩٢.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي -طبعة جديدة بعناية صدقي محمد جميل -المكتبة التجارية بمكة المكرمة .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبيلي السبتي- تحقيق: ودراسة : د/عياد بن عبيد الثبيتي- دار الغرب الإسلامي بيروت —١٩٨٦- ١٤٠٧.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي — تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — المكتبة العصرية بيروت.
- التبصرة والتذكره لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري - تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين - ط١ .
- التبيان في إعراب القرآن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري -دار الفكر سوريا - ١٩٩٧- ١٤١٨.
- التبيين في مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري - تحقيق ودراسة :عبد الرحمن بن سليمان العثيمين — دار الغرب الإسلامي بيروت- ١٩٨٦ —١٤٠٦.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري — تحقيق د/ زهير سلطان — موسسة الرسالة -ط ٢(١٤١٥-١٩٩٤)
- التحفه جمعه بدر الدين أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن جماعه — نسخة مصورة ليس عليها بيانات نشر .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي —تحقيق: د/حسن هنداوي -دار القلم دمشق ط١ ١٤١٨-١٩٩٧
- التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني- الفيصلية.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي- تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي - ط١ ١٩٩٦-١٤١٦
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين الدماميني — تحقيق : محمد بن عبد الرحمن المفدى — ط ١ ١٤٠٣-١٩٨٣.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ـ تحقيق : محمد كامل بركات —دار الكاتب العربي للطباعة والنشر —ط ن ١٣٨٧-١٩٦٧.

- التوطئة لأبي علي الشلوبين تحقيق يوسف أحمد المطوع -١٩٨١ — ١٤٠١.
- التهذيب الوسيط في النحو لسابق الدين محمد بن علي الصنعاني -تحقيق ودراسة: د/ فخر صالح سليمان قداره -دار الجيل بيروت - ط ١ ١٤١١-١٩٩١.
- الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في معاني القرآن وروايات العلماء عنه —د/ شعبان صلاح —دار الثقافة العربية القاهرة - ط ١ ١٤١٠-١٩٩٠
- الجمل في النحو لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني- شرح ودراسة وتحقيق: يسري عبد الغني عبد الله - دار الكتب العلمية بيروت- ط١ ١٩٩٠- ١٤١٠.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن ابن قاسم المرادي -تحقيق فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل — دار الأفاق الجديدة بيروت- ط٢، ١٩٨٣- ١٤٠٣.
- حيث لغاتها وتراكيبها النحوية للدكتور رياض الخوام -المكتبة المكية- ط ١ ١٤١٨-١٩٩٨ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- دار الفكر.
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي تحقيق : علي النجدي ناصف — د/ عبد الفتاح شلبي -الهيئة المصرية للكتاب ١٤٠٣-١٩٨٣م
- الحمل على الجوار في القران الكريم ـ الدكتور عبد الفتاح أحمدالحموز-مكتبة الرشد الرياض —ط١ ١٤٠٥-١٩٨٥.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي- تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون — دار الخانجي بالقاهرة- ط ٣ ١٤٠٩-١٩٨٩.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق :محمد علي النجار -الهيئة المصرية العامة للكتب- ط٣ ١٩٨٦ - ١٤١٦ .
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي(الأخفش والكوفيين) -د:عفيف دمشقية- دار العلم للملايين —ط٢ ١٩٨٢.
- الخلاف بين النحويين للدكتور سيد رزق الطويل -المكتبة الفيصلية- ط ١ ١٤٠٥-١٩٨٤.
- الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة — د/ غنيم الينبعاوي — معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى — ١٤١٧.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون شهاب الدين أبي العباس بن يوسف ابن محمد بن ابراهيم الحلبي ، تحقيق وتعليق :محمد معوض، عادل أحمد عبد الجواد ، قدم له وقرظه :أحمد محمد صيرة — بيروت : دار الكتب العلمية — ١٩٩٤- ١٤١٤.
- دراسة تاريخية قاعدية أحمد إبراهيم سيد للعدد- دار الطباعة - ط١ ١٤١٤-١٩٩٣ .
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي -تحقيق :شوقي ضيف -دار المعارف القاهرة- ط٣ .
- رصف المبـــاني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي- تحقيـــق: أحمد محمد الخراط — دار القلم دمشق - ط ٢ ١٩٨٥ - ١٤٠٥
- سبك المنظوم وفك المختوم لجمال الدين محمد بن مالك — نسخة مصورة عن مخطوط.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني - دراسة وتحقيق: حسن هنداوي- دار القلم دمشق- ط٢ ١٩٩٣ — ١٤١٣.
- سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي - تحقيق : محمد أحمد الدالي .
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) —تحقيق :أحمد شاكر — دار إحياء التراث العربي بيروت .
- شرح أشعار الهذليين أبي سعيد الحسن بن الجسين السكري —شرح أشعار الهذليين —مكتبة دار العروبة —مطبعة المدني .
- شرح ديوان الفرزدق إيليا الحاوي — الشركة العالمية للكتب —ط ٢.
- شرح ديوان ذي الرمة أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي -تحقيق وتعليق : د/عبد القدوس أبي صـــالح — الطبعة الثانية ١٤٠٢هـــ ١٩٨٢.
- شرح ألفية ابن معطي — تحقيق: د/علي موسى الشوملي مكتبة الخريجي- ط١ ١٤٠٥-١٩٨٥.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي — تحقيق : عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقـــاق — دار الثقافة العربية — ط٢ ١٤١١هـــ-١٩٩١م.
- الشافي في علم القوافي
- شرح ألفية ابن مالك أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الناظم - تحقيق :عبد الحميد السيد محمد عبـــد الحميد -دار الجيل بيروت- ١٩٩٨- ١٤١٩.
- شرح ابن عقيل -بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمـــداني المصـــري - الطبعـــة الأخـــيرة ١٣٥٩هـــ-١٩٤٠م

- شرح التسهيل جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي - تحقيق عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون — هجر - ١٩٩٠ —١٤١٠ .
- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهريوبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي -مطبعة فيصل عيسى الحلبي .
- شر ح جمل الزجاجي لعلي بن مؤمن المعروف ابن عصفور — تحقيق: صاحب أبو جناح.
- شرح جمل الزجاجي أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي -تحقيق: د/سلوى محمد عرب —معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى — ١٤١٩.
- شرح الرضى على الكافية -تحقيق يوسف حسن عمر - منشورات جامعة بنغازي.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - لابن هشام الأنصاري - بيروت : المكتبة العصرية — ١٩٨٦ .
- شرح كتاب سيبويه شرح السفر الأول منه للإمام أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي —تحقيق : د/ معيض بن مساعد العوفي — دار المآثر المدينة المنورة ط١ ١٤١٩-١٩٩٨.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، الطائي الأندلسي -تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري- (بغداد : مطبعة العاني) - ١٩٧٧- ١٣٩٧.
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل - دراسة وتحقيق :عبد ربه عبد اللطيف - ط١ ١٩٨٤ —١٤٠٤.
- شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني -تحقيق :نوري ياسين حسين -المكتبة الفيصلية .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري -تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - بيروت المكتبة العصرية-١٩٩٤- ١٤١٤.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام محمد مصطفى القوجي- دراسة وتحقيق إسماعيل مروه- دارالفكر المعاصر بيروت- ط١ ١٤١٦ـــ١٩٩٥.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام محي الدين الكافيجي -تحقيق فخر الدين قباوة — ط٣ ١٩٩٦.
- شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي -تحقيق :د/ المتولي رمضان الدميري - دار التضامن ط١ ١٤٠٨-١٩٨٨
- شرح الكافية الشافية جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، الطائي الأندلسي - تحقيق :د/عبد المنعم أحمد هريدي — دار المأمون -ط١ ١٩٨٢ -١٤٠٢

- شرح كتاب سيبويه :لأبي سعيد السيرافي - تحقيق : رمضان عبد التواب- الهيئة المصرية العامة للكتب- ١٩٩٠.
- شرح اللمع ابن برهان أبو القاسم عبد الواحد الأسدي العكبري-تحقيق :د/فائز فارس - ط١ ١٩٨٤-١٤٠٤.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين - تحقيق : د/تركي بن سهوبن نزال العتيبي - مؤسسة الرسالة — ط٢ ١٩٩٤-١٤١٤
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب- تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد - مكة المكرمة : مكتبة نزار الباز- ١٩٩٨-١٤١٨.
- شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك -تحقيق : د/علي بن حسين البواب - دار العلوم للطباعة والنشر (١٤٠٥-١٩٨٤)
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي -دار الآفاق الجديدة بيروت .
- شرح المكودي أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي — ضبط: إبراهيم شمس الدين — دار الكتب العلمية بيروت- ١٩٩٦- ١٤١٧.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل أبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي - دراسة وتحقيق :الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي —الفيصلية مكة المكرمة - ١٩٨٦- ١٤٠٦.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، الطائي الأندلسي - تحقيق :محمد فؤاد عبد الباقي - عالم الكتب بيروت- ط٣ ١٩٨٣- ١٤٠٣.
- صحيح مسلم بشرح النووي — رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي-دار الكتب العلمية بيروت —ط١ ١٤١٥-١٩٩٥.
- طبقات النحويين و اللغويين لبي بكر محمد بن الحسن الزُبيدي- تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف - ط ٢ .
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم — د/ عبد القادر محمد الهنادي — مكتبة الطالب الجامعي — ط١ ١٤٠٨-١٩٨٨.
- العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة —نجلاء محمد نور عطار ماجستير في اللغة — جامعة أم القرى - ط١ ١٤١٨-١٩٩٨.

- علل الثنية لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق: صبيح التميمي — مراجعة: د/رمضان عبد التواب - مكتبة الثقافة الدينية- ١٩٩٢- ١٤١٣ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني —تحقيق : الشيخ عبد العزيز بن بـــاز — دار الكتب العلمية بيروت —ط٢ ١٤١٨-١٩٩٧.
- الفصول في القوافي لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان -تحقيق :الدكتور صالح بن حسين العايد — مركز الدراسات والإعلام -دار اشبيليا ط١ ١٤١٨-١٩٩٨.
- الفوائد المحوية في المقاصد النحوية جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي - تحقيق ودراسة: وداد يحي لال — رسالة ماجستير بجامعة أم القرى -إشراف الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ١٤٠٥--١٤٠٦.
- الكامل لأبي العباس المبرد- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -دار الفكر العربي.
- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه: تحقيق :عبد السلام هارون- عالم الكتب بيروت.
- كتاب الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع -عام الكتب -ط١ ١٤٠٣- ١٩٨٣م .
- كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارســـي - تحقيق وشرح :محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي القاهرة - ط١ ١٩٨٨-١٤٠٨.
- كتابان في حدود النحو للشيخ شهاب الدين الآبذي والشيخ جمال الدين الفاكهي - دراسة وتحقيق : د علي توفيق الحمد- دار الأمل للنشر والتوزيع الأردن .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري - تحقيق : مصطفى حسين أحمد - دار الكتاب العربي- ط ٣ ١٩٨٧ - ١٤٠٧ .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لأبي الحسن علي بن أبي الحسين الأصبهاني الباقولي - تحقيـــق : محمد أحمد الدالي - مجمع اللغة العربية دمشق.
- لباب الإعراب تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني - دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الرحمن - دار الرفاعي — ط١ ١٩٨٤- ١٤٠٥.
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور -دار صادر بيروت .
- اللباب في علل البناء والإعراب للأبي البقاء العكبري - تحقيق :غازي مختار طليمـــات — دار الفكـــر المعاصر دمشق .

- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني- تحقيق :حامد المؤمن - بيروت مكتبة النهضة العربية - ط٢ ١٩٨٥- ١٤٠٥هـ.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى -تحقيق :د/محمد فؤاد سركين- مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون -مكتبة الخانجي بالقاهرة دار الرفاعي بالرياض- ط ٢ ١٤٠٣-١٩٨٣
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها — لأبي الفتح عثمان بن جني — تحقيق : علي النجدي ناصف ، د/ عبد الفتاح شلبي — الجمهورية العربية المتحدة لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة — ١١٣٨٩-١٩٦٩.
- المدارس النحوية لشوقي ضيف- دار المعارف -ط ٧ .
- مدرسة الكوفة - مهدي المخزومي- مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- ط٢ ١٣٧٧-١٩٥٨.
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للدكتور عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة -ط ٣ ١٤١٠-١٩٩٠
- مدني الأريب من حاصل مغني اللبيب للعيزري رسالة دكتوراه — إعداد الدكتورة وداد لال — إشراف: سعادة الدكتور عياد الثبيتي — جامعة أم القرى .
- المرتجل لابي محمد عبد اله بن أحمد المعروف بابن الخشاب — تحقيق : علي حيدر-المجمع العلمي بدمشق —ط ١٣٩٢-١٩٧٢.
- المسائل البصريات لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي -تحقيق : محمد الشاطر أحمد- مطبعة المدني —ط١ ١٤٠٥-١٩٨٥.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي - تقديم وتحقيق: حسن هنداوي - دمشق: دار القلم ، بيروت: دار المنارة - ١٩٨٧ —١٤٠٧ .
- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري -تحقيق :محمد خير الحلواني- دار الشرق العربي - ١١٤١٢-١٩٩٢.
- المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانت سعاد لابن هشام الأنصاري جمعا وتصنيفا وتعليقا الدكتورة فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين —مطابع العامري -ط ١ ١٤١٨هـ ـ١٩٩٨.
- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد خير الحلواني — دار الشرق العربي بيروت - ١٩٩٢ — ١٤١٢.

- المسائل العسكرية لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي -تحقيق :محمد الشاطر محمد أحمد -مطبعة المدني -ط ١ ١٤٠٣-١٩٨٣
- المسائل العضديات لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي -تحقيق: علي جابر المنصوري - عالم الكتب بيروت - ط١ ١٩٨٦- ١٤٠٦ .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي - دراسة وتحقيق :صلاح الدين عبد الله السنكاوي -بغداد : مكتبة العاني .
- المسائل المنثورة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي - تحقيق : مصطفى الحيدري - مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري - تحقيق وتعليق محمد كامل بركات — دار الفكر دمشق - ١٩٨٠- ١٤٠٠.
- معاني الحروف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني - تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي - مكة المكرمة : مكتبة الطالب الجامعي- ط ٢ ١٩٨٦ — ١٤٠٧.
- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري — تحقيق : د/ عيد مصطفى درويش ، د/ عوض حمد القوزي — دار المعارف - ط ١ ١٤١٢-١٩٩١.
- معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء - تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار -الهيئة المصرية للكتاب- ط ٢ ١٩٨٠ .
- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش — تحقيق: د/ فائز فارس- ط ٢ ١٤٠١-١٩٧٩.
- معجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي -دار الكتب العلمية بيروت لبنان -ط ١ ١٤١١-١٩٩١
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لمحمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري -تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد — المكتبة العصرية بيروت —١٩٨٧-١٤٠٧ .
- المفصل في صنعة الإعراب أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري -تحقيق: محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي - مكتبة الهلال بيروت ١٩٩٣ .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي - تحقيق:د/ عياد الثبيتي — مكتبة دار التراث -١٤١٧-١٩٩٦.
- المقرب لعلي بن مومن المعروف ابن عصفور تحقيق عبد الستار الجواري - عبد الله الجبوري - ط١ ، ١٩٧١- ١٣٩١.

- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق :كاظم بحر المرجان- وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية -١٩٨٢ .
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – لجنة إحياء التراث الإسلامي بجمهورية مصر العربية القاهرة - ط ٢ ١٣٩٩
- الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي -تحقيق د/فخر الدين قباوة- دار المعرفة بيروت لبنان -ط ١ ١٤٠٧-١٩٨٧ .
- من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس -مكتبة لانجلو المصرية -ط ٦ ١٩٧٨.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية عبد الأمير محمد أمين الورد – منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات –مكتبة دار التربية بغداد الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي . حققه وعلق عليه :عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض - دار الكتب العلميةبيروت- ط١ ١٩٩٢-١٤١٢.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف محمد الطنطاوي -تعليق عبد العظيم الشناوي – محمد بن عبد الرحمن الكردي - ط٢ .
- نظم الفرائد وحصر الشرائد لمهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات بن علي المهلبي ،تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (القاهرة : مكتبة الخانجي ، مكة: مكتبة التراث) ط١، ١٩٨٦ - ١٤٠٦.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري -تحقيق: عبدالمحسن سلطان - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الكويت- ط ١ ١٩٨٧- ١٤٠٧ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع جلال الدين السيوطي -تحقيق وشرح :عبد السلام محمد هارون- الدكتور عبد العال سالم مكرم -مؤسسة الرسالة ١٤٠٧ـ.١٩٨٧
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي -تحقيق : محمد بن الحسن بن عبد الله ومحمد بن عبد الله الشيلي- دار : فرانز شتاير بقيشادن للنشر .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان – تحقيق : د/ إحسان عباس – دار الثقافة بيروت .

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
ملخص الرسالة.	أ
مقـــدمة البحث.	١
التمهـــــيد.	٥
الفصل الأول:	
مسائل الرواية والاستشهاد التي حكاها ابن مالك عن الأخفش	
توطـــــئة	٢٠
(أ) الشواهد الشعرية	
١ - إعمال لات في مرادف الحين	٢٣
٢ -حكم المصدر المؤول بعد نزع الخافض	٢٥
٣- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف	٢٦
٤ -التنازع بين عاملين	٣٠
٥ -وقوع الاسم بعد إذا الشرطية	٣١
(ب) الروايات النثرية	
(إنّ بك مأخوذُ أخواك)	٣٢
(زيـــــدٌ قائماً)	٣٣
(لا رجلَ و امراةَ)	٣٤
(لا حرّ ولا بردَ)	٣٦
(فوقك رأسك وتحتك رجلاك)	٣٨
الرجالُ وأعضادُها و النساءُ وأعجازُها	٤٠
النصب بـــ(حـــــاشا)	٤١
(أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمٌ)	٤٥
(جاء وا خمسة عشرهم)	٤٧
(تـــرب الكعبـــة)	٤٨
(من الله ومن أيمن الكعبة وأيمنك وأيمن الذي نفسي بيده)	٥١

الموضـــــــــوع	الصفحة
(الله لأفعلن)	٥٧
(مَالهنّ حَيَّ رماحٍ)	٥٩
(أهلَكَ الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البيضُ)	٦٢
(يا زيدُ بنُ عمرو)	٦٣
الفصل الثاني:	
موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في مسائل العوامل النحوية	
توطئـــــة	٦٦
إعمال الوصف عمل فعله دون اعتماد	٦٩
العامل في الاسم المرفوع بعد لات	٧٤
رفع الوصف الواقع اسماً لإنَّ فاعلاً مغنياً عن الخبر	٧٥
إعمال إنّما	٧٧
إعمال إن مخففة	٨٠
إعمال لكن مخففة	٨٢
العامل في الاسم في باب الاشتغال مع وجود الفاصل	٨٤
وجه النصب في قولهم فاه إلى فيه	٨٦
العامل في المقسم به عند حذف الجار	٨٩
عمرك الله	٩٣
العامل في الاسم المنصوب بعد المصدر النائب عن فعله	٩٨
وجه النصب بعد اسم الفاعل المعرف بأل	١٠٤
العامل في البدل	١٠٧
رفع الاسم بعد إنْ الشرطية	١٠٨
رافع الاسم بعد إذا الشرطية	١١٠
العامل في الاسم المنصوب بعد أما	١١٦
أعمال العدد المصاغ على وزن فاعل النصب	١١٨
إعمال العدد النصب إذا كان بمعنى الأمر أو الاستفهام	١٢١
الفصل الثالث:	
موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط	
في قضـــايا الألفـــاظ	

الموضـــــــــوع	الصفحة
[أ] تأصيـــلها.	١٢٣
القياس على على مجيء خبر (إنّ) فعلاغير ناسخ	١٢٤
زمن المضارع المنفي بلا	١٢٧
موصولية أي في أسلوب النداء	١٢٩
وقوع الذي المصدرية	١٣١
إذا الفجائية بين الحرفية والاسمية	١٣٤
رب بين الأسمية والحرفية	١٣٧
تأصيل اللام الفارقة	١٤٢
اسمية ما المصدرية	١٤٦
(ما) في أسلوب التعجب	١٤٩
[ب] نيـــابتها .	١٦٤
توطـــــئة	١٦٥
مجيء (أن) بمعنى (لعل)	١٦٨
لعل للتعليل	١٧١
حمل لعل على ليت في وقوع إنّ بعدها	١٧٣
مجيء إلا بمعنى واو العطف	١٧٥
حمل واو الصفة على واو العطف	١٧٨
في إعطاء ما بعدها حكم أما بعد المعطوف	١٧٨
مجيء الباء للدلالة على المجاوزة والاستعلاء	١٨٠
دلالة كما على التعليل	١٨٦
مجيء من لابتداء الغاية الزمانية	١٩٠
مجيء من للدلالة على الاستعلاء وموافقة للباء	١٩٦
مجيء حيث ظرفاً للزمان	٢٠١
خروج دون عن الظرفيـــة	٢٠٢
[ت] زيـــادتها.	٢٠٤
توطئة	
زيـــــادة آل	٢٠٥
زيـــادة الفاء	٢٠٨

الموضـــــــــوع	الصفحة
زيادة (كـــاد)	٢١٥
شروط زيادة من	٢١٧
زيادة ياء المخاطبة	٢٢٣
[ث] تنكيرها وتعريفها.	٢٢٦
توطئة	
تنكـــــير أي	٢٢٧
تنكير فاعل نعم وبئس	٢٢٩
تنكير (كل) وانتصابه حالاً	٢٣٦
وقوع ((الذي)) فاعلا لـــ((نعم وبئس))	٢٣٩
الفصل الرابع	
موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في قضايا التركيب	
أقسام الكلام	٢٤٣
(أ) الحذف والتقدير.	٢٤٦
توطئـــة	٢٤٧
حذف نون الوقاية حين اجتماعها مع نون الرفع	٢٤٨
حـــــذف الموصول الاسمي	٢٥٣
حذف اسم ما والاستغناء عنه ببدل موجب	٢٥٥
حذف مفعولي ظن	٢٥٧
حذف المستثنى بعد لا يكون	٢٥٩
حذف الجار وإبقاء عمله قياساً	٢٦٠
حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه	٢٦٤
تقدير الخبر المحذوف في نحو: (ضربي زيداً قائماً)	٢٦٦
تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور	٢٦٩
(ب) التقديم والتأخر	٢٧٤
توطـــــئة	٢٧٥
تقديم الخبر المشتمل على ضمير ما أضيف إليه المبتدأ.	٢٧٦
توسيط الحال	٢٧٩
توسط المستثنى	٢٨٥

الموضـــــــــوع	الصفحة
(ج) **الفصـــل.**	٢٨٧
الفصل بـــ(إلا) بين الموصوف والصفة	٢٨٨
الفصل بشبه الجملة بين أفعل التعجب	٢٩٠
الفصل بين الحال وصاحبها	٢٩٩
(د) التـــوابع.	٣٠٣
إجراء صفة المذكر على المؤنث وبالعكس	٣٠٤
وقوع إلا صفـــة	٣٠٩
توكيد النكرة توكيداً معنوياً	٣١٣
تأكيد ما لايصح إفراده	٣١٧
العطف على معمولي عاملين	٣١٩
العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض	٣٢٣
إبدال الظاهر من المضمر المتكلم	٣٣١
(هـ) مسائل متفرقة	٣٣٤
تعدي سمع	٣٣٥
تعدية ظـــــن	٣٣٧
نيابة غير المفعول به	٣٣٩
نيابة الظرف الذي لا يتصرف	٣٤٤
القياس على المصدر النائب عن فعله	٣٤٥
إضافة العدد المركب	٣٥٠
الفصل الخامس	٣٥٤
موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط في قضايا الإعراب	
توطئـــــة	٣٥٥
[أ] العلامات الإعرابية والتنوين:	٣٥٦
– الإعراب الأصلي	٣٥٩
فتحـــــة معـــــا	٣٦٢
حركة غير (عند حذف المستثنى)	٣٦٢

الموضـــــــــــوع	الصفحة
– **الإعراب الفرعي .**	٣٦٨
علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم	٣٧١
علامة إعراب الأفعال الخمسة	٣٧١
– **التنـــوين**	٣٧٤
تنوين الغالي	٣٧٨
تنـــويـــن أو ان	٣٨٤
إذ	٣٨٤
[ب] المواقع الإعرابية لبعض الألفاظ:	٣٨٤
– **الألفاظ المعربة.**	٣٨٦
الحكم الإعرابي للاسم المعطوف على الجملة ذات الوجهين	٣٨٩
حكم وقوع المصدر حالاً	٣٨٩
– **الألفاظ المبنية.**	٣٩٦
الموقع الإعرابي للواحق المتصلة بـــ (إيا)	٤٠١
الموقع الإعرابي للضمير المنصوب المتصل بعسى	٤٠٧
الحكم الإعرابي للضمير المتصل بلولا	٤١٥
الموقع الإعرابي للضمير المتصل باسم الفاعل	٤٢٢
خـــاتمة البحـــث.	٤٣٤
المصادر والمراجع	
الفهـــــرس	

In the name of Allah the most Gracios and merciful

Student Name: Jameeal A. Khayat

Major: Arabic Language (Syntax)

Degree: Master

Thesis Abstract

This syntactical research is concerned with (the attitude of Ibn Malik towards Alakhfash Alawsat).

It is syntactical study of a book titled "Sharh Altassheel" written by Ibn Malik.

In this research, I tried ti elaborate on the attitude of Ibn Malik towards Alakh fash Alawsat concerning the syntactical issues contained in this book compared to Ibn Malik's other books.

This study consists of five chapters preceded by an introduction in which I disscusse two pars; first, the characters of Ibn Malik and Alakhfash as humanbeings as well as linguists. Second, Ibn Malik,s opinion on Alakhfash in the former's book titled "Sharh Altasshell".

The chapters of this study are:

Chapter I: Issues of narration and quotation.

Chapter II: Ibn Malik's attitude towards Alakhfash Alawsat regarding issues of syntactical factors.

Chapter III: Ibn Malik's attitude towards Alakhfash regarding issues of utterances.

Chapter IV: Ibn Malik's attitude towards Alakhfash regarding issues of inflection.

This study ends with a conclusion and a detailed table of contents.

The most important points in the conclusion are:

1- The syntactical relation due to the similarity between both scholars in terms of their syntactical approaches and principles.

2- Ibn Malik adopted a strict approach towards Alakhfash's syntactical opinions, in which he agrees with issues that are based on an accurate hearing and an acceptable analogy, and refuses the opposites.

3- Ibn Malik considers Alakhfash as a highly trusted narrator in all his storyteelling abut the Arabs, and at the same time gives no consideration to analogy to be applied on such narration.

4- Ibn Malik agreed whith Alakfash in all the latter works on the so- called word conditional substitutes, as if both scholars adopts the same Koofan approach in this field. The same thing happens in the field of Basic Factor issues, they both agree on every aspect except for som Factor irregular structures.

5- This study also sheds some light on both scholars decline to avoid the Bassran interpretations of syntactical quotations.

Student name: Jameela A. Khayat

Thesis Advisor: Saad H. Alghamdi

Dean of the Arabic Language College: Dr. Abdullah Alqarni